مركز البحوث للتنمية والسلام



وليد فارس



التعدّدية في لبنان

مَنشورات جامِعة الرّوح القُدس - الكَسْليك

طبعة ثانية منقّحة

٢٠٠٧

تصميم الغلاف : نعيم ضومط

٣

مركز البحوث للتنمية والسلام

وليد فارس

التعدّديّة في لبنان

منشورات جامعة الروح القدس - الكسليك
٢٠٠٧

فارس، وليد
التعدّديّة في لبنان / وليد فارس. – ط ٢ منقّحة. – الكسليك: منشورات جامعة الروح القدس – الكسليك، ٢٠٠٧. – ٣٦٨ ص؛ ٢١ سم. – (مركز البحوث للتنمية والسلام؛ ٣).
ISBN 978-9953-491-08-0

١ – التعدّديّة. أ – العنوان. ب – السلسلة.
cdd21 147.4

طبعة ثانية منقّحة

ISBN 978-9953-491-08-0

ص.ب.: ٤٤٦ – جونيه، لبنان
تلفون: ٠٧٣ ٦٠٠ (٩) ٩٦١+
فاكس: ٢٧٧ ٦٠٠ (٩) ٩٦١+
بريد إلكتروني: pusek@usek.edu.lb
www.usek.edu.lb

مقـدّمـة

لماذا كتبت ؟

ثلاثة أسباب رئيسية دفعتني لأقوم بهذا العمل الكتابي ...

السبب الأول يرجع الى أيام المدرسة المتوسطة ... فعندما كنت استمع لاستاذ التاريخ يلقي معلوماته علينا ، دبّ فيّ شعوران مختلفان . الشعور الأول ، كان يجعلني اكفهرّ من سماع تفسيراته التي لم ترو عطشي اللاواعي . والشعور الثاني ، بعث فيّ حب اكتشاف ما كان يجعلني اكفهر .

فذهبت الى مطالعة كتب التاريخ القديمة واستمتعت لأقوال القدامى الذين عاشوا اوائل هذا القرن والذين رددوا عليّ اخبار القرن الماضي ... وكانت دهشتي الأولى : ان ثمة تاريخا كاملا قد جرى ولا يتكلم عنه احد ... ويجيد اساتذة المدرسة في الصفوف المتوسطة اخفاءه وسرد تاريخ آخر علينا لا يفجر فينا أية عاطفة وأي حماس ! فوعدت نفسي ، ورفاقي سراً ، أن أحرر التاريخ الحقيقي يوماً وأهديه للحياة فأكتب ما استطعت عنه ...

السبب الثاني لكتابتي يرجع الى أيام اشتداد مشاكل الجامعة اللبنانية والتعريب والقضايا الاجتماعية منذ سنة ١٩٧٢ ... في الحقيقة لم أكن طالباً في الجامعة اللبنانية ، لكن ترددي عليها جعل مني عنصراً متفاعلاً مع وثباتها ومشاعر جسمها الطالبي . كم كنت اتعجب لانقسام طلابها الى شطرين ، شطر يتظاهر بقوة وعنف ويبرز مطالب عديدة ، اكاديمية ، وسياسية ، ويسمونه اليسار . وشطر يتمزق بين المحافظة على الجامعة الوطنية والائتلاف مع اليسار وبين الاعلان عن المواقف الوطنية وترك الجامعة لليسار ... وزاد تعجبي عندما تأكدت من أن الطرف الأول أكثريته اسلامية والثاني مسيحية ! !

بالنسبة للتعريب اصطدمت بواقع غريب مبدئياً ... أغلبية المسلمين يريدونه ، وأغلبية المسيحيين يرفضونه . رفاقي المسلمون في المدرسة يطالبون به ، ورفاقي المسيحيون لا يوافقون !

لكن الدهشة فيما سبق لم تكن بمستوى دهشتي عندما كنت أتجول في شوارع بيروت . في كل شوارع بيروت ... إن «مشواراً» من «الجميزة» الى «البسطا» مروراً «بساحة الشهداء» كان كافيا ليصفع في ذهني كل ما تلقيته في المدرسة وكل ما سمعته على الراديو وكل ما رأيته في التلفزيون ، وكل ما قرأته في الصحف . إن هذا «المشوار» هدم كل ما بناه النظام الفكري الرسمي اللبناني في دماغي ... وعندما سقط الجدار رأيت الحقيقة ... حقيقة موجودة في كل واقع على أرض وطني ومجتمعي .. لكنها حقيقة لا تدركها الحواس الخمس عند أغلبية المواطنين ! !

من هنا أدركت معاني ما كان يقال من حولي في المجتمع عن السياسة والأمور الوطنية ، وأدركت أسباب تعجبي ودهشتي للتناقضات التي ظهرت أمامي منذ ان وعيت الحياة الوطنية والاجتماعية .

السبب الثالث ، كان بتفاعلي مع القضايا الوطنية والقومية التي طرحت على المجتمع الذي أعيش فيه ...

في الـ ٦٨ رأيت الحماس يدبّ عند الناخبين كما لو أن العملية ، معركة مصيرية ...

في الـ ٦٩ اشتبك أهالي الكحالة والدكوانة مع الفلسطينيين ، وتوتر الجو في الأحياء التي كنت أتجول فيها ...

سنة ١٩٧٠ أطلق كثير من الناس النار في الهواء ابتهاجاً لانتخاب سليمان فرنجيه رئيساً للجمهورية ...

إن كل هذه الظواهر الشعبية والوطنية حسمت في ظني النزاع القائم بين حقيقة اسمعها من المجتمع المحيط بي وبين الحقيقة الباطنية التي شعرب بها . وكان الحسم لصالح الحقيقة الشعورية الباطنية ...

لقد أيقنت مع كل هذه التجارب على الصعيد القومي أن ثمة أشياء تحصل دون أن يسميها أحد وأن شعوراً جماعياً يحيا في مجتمعي دون أن يعبر عنه أحد اطلاقاً ، لا بل ان التعبير المجتمعي كان معاكساً تماماً لمشاعر الناس الحقيقية ! !

هكذا دفعتني أسباب رئيسية ثلاثة للكتابة . لكن الكتابة لم تكن ممكنة دون التفكير وبناء تصور شامل كامل ومنطقي يجعلني أفهم بوضوح ما شعرت به ، في مرحلة أولى ، ويجعلني أُفْهِم من حولي ما يشعرون هم به ، في مرحلة ثانية .

بالطبع لم يساعدني ارتباك الفكر اللبناني في أوائل السبعينيات في حل معضلاتي الاساسية . أو بكلام آخر لم استطع من خلال الافكار المطروحة وقتئذ على الساحة اللبنانية أن أدرك حلولاً للمسائل الفكرية التي فجرها تحسسي بالظواهر المحيطة بي .

بالفعل ، فكل مرة أبلغت فيها محاوري بما أتصوره وأتحسسه ، رد علي بدهشة وتعجب واتهمني شتى الاتهامات . تارة كنت «طائفياً» وطوراً «رجعياً» ... أحياناً «متعصباً» وأحياناً «غريباً في تفكيري» ... وللأسف عدد كبير من المحاورين «لم يفهم ما كنت أعني» ...

كنت مع القلائل القلائل الذين تحسسوا بأن شيئاً ما خاطىء في تركيبة المجتمع والوطن ، وبأن شيئاً ما سيحدث . ولكنني لم أكن مقتنعاً بتفسيراتهم حول ما سيحدث وتحليلهم لأسباب وكيفية ما سيحدث .

من هنا أردت أن أكتب ما توصلت اليه من تحليل وبحث كي لا يضيع، وكي لا أكذب على نفسي عندما أتذكر هذه المرحلة في المستقبل .

لم أكن أتعجب للحوادث التي سبقت حرب الـ ٧٥ كما تعجب الكثير من الذين لم يعوا الحقائق الاساسية . كذلك لم أفاجـأ بـ ١٣ نيسان قط . كأنما نتيجة حتمية لتصور منطقي تترجمت حقيقة عندما سمحت الظروف بذلك : من أدرك حقيقة المجتمع اللبناني لم يكن يستطيع عدم التنبؤ بحرب كهذه .

واستثني بالطبع «الانبياء» الذين تحدثوا عن «المخططات» و«القبرصة» و«التقسيم» و«المؤامرة» بعد أن أصبحت الحرب وشيكة عملياً .

كيف كتبت ؟

كتبت في فكري قبل أن أكتب على الورقة . لقد اختبرت روح كتابي عملياً على جميع الأصعدة : مناقشة ، حوار ، مشاركة حياتية اجتماعية الخ ... فلو استطعت أن أكتب كل ما تكلمته ، لما استطاع أي

كتاب أن يحتويه ، لم أكن أدري من أين أبدأ . الغموض يعم المجتمع كله . أينما أبدأ أكون بادئاً :

في السياسة ، في الثقافة ، في التربية ، في التاريخ ... في كل شيء .

أخيراً اعتمدت سيرة اعتبرتها منطقية وهي :

الانطلاق من التاريخ ، المقارنة مع العالم ، وتحليل ما يحصل الآن استناداً إلى التاريخ والمقارنة .

الانطلاق من التاريخ ، لأن الوعي الوطني لا يتم الا من خلال التفاعل مع التاريخ . ومن مقدار التفاعل مع التاريخ يُحسب مقدار صحة هذا التاريخ .

المقارنة مع العالم ، لأن لبنان جزء من منطقة ، والمنطقة جزء من العالم . لا يمكن درس وتحليل ما يجري في لبنان دونما ادراك وتحليل ما يجري في العالم .

تحليل الحاضر من خلال التاريخ والمقارنة ، هو الطريقة الفضلى ، على ما أظن ، للوصول إلى تصور واضح لما يحصل ولما تريده الارادة الانسانية أن يحصل .

لماذا نشرته ؟

في البدء لم تساورني فكرة نشر ما أكتب لسببين رئيسيين :

الأول ، لأنني لم أكن مقتنعاً بأن هذه المسؤولية هامة بالنسبة لغيري حيث أن النشر هو للغير وليس للنفس . فلم يكن يهمني أن يدرك غيري ما أعرفه أنا ...

الثاني ، لأنني تصورت بأن غيري سينشر عفوياً ما كنت أتحسسه وبأن بديهيات كهذه لن تمكث طويلاً تحت التراب ...

لكن الزمن غيّر هذا التصور .

فمن ناحية أولى اقتنعت بأن اطلاع الغير على معرفتي هو جزء من انفتاحي عليهم . والانفتاح على الغير هو جزء من رسالة أؤمن بها ...

ومن ناحية ثانية أدركت أن البديهيات عندما تكون اساسيات لا تظهر من تحت التراب الا عندما يعمل الانسان على ظهورها . فكم من حقائق بديهية أساسية انتظرت مئات السنين لا بل الآلاف قبل أن يظهرها الانسان ؟...

إن الحرب التي شهدها لبنان لم تفجر الوعي فيَّ ، بل دفعتني الى البوح بهذا الوعي ! ! ..

إن البشاعات والجرائم التي حصلت لم تجعلني أتهرب من الحقيقة بل دفعتني نحو اظهارها ...

نشرت الكتاب لكي أتحمل مسؤوليتي في توعية المسيحيين والمسلمين لما يحصل لهم ولما يعملون .

نشرت كتابي كرهاً للحرب وليس حباً بها ، وتكلمت عن الحرب لإزالتها وليس لتزكية نارها .

نشرت كتابي لأبرئ نفسي أمام ضميري ، فاذا أراد المتحاربون تكملة حرب الطرشان بعد قراءة كتابي فيصبحون مسؤولين عن قيام هذه الحرب وأكون قد شاركت في تحمل مسؤوليتي في مجتمعي .

نشرت كتابي من أجل جيل الشباب الذي يتخبط بحرب فرضت عليه فرضاً ، مسيحياً كان أم مسلماً . لم يكن على هذا الجيل أن يتعذب ويُحرم أحلى سني شبابه من متعة الحياة السليمة ، بسبب اخطاء من سبقه ...

هذا الشباب الذي أعطى الكثير ولم يعطه أحد الحقيقة . هذا الشباب الذي تألم ولم يعرف ما هو

الشباب ...

فاذا لم يستطع هذا الجيل ، جيلي ، أن يعيش حياته بسلام وأمان ، فعلى الأقل يدرك لماذا يتعذب ويشقى ويموت ...

أخيراً ، نشرت كتابي لاشارك في البحث عن الحقيقة ، هذا العمل ، الذي يجهد له الانسان منذ ان وجد . فالحقيقة هدف لكل انسان واع ومفكر . والهدف هذا يجب بلوغه مهما كلف الأمر من مشقات ، لأن الحق لا يستتب الا من خلال الحقيقة .

على أمل أن ينتقدني الكثير ، وأنا مستعد لقبول كل انتقاد يقنعني .

على أمل أن يساهم عملي في استبدال النية السيئة بالنية الحسنة .

على أمل أن يساهم كتابي في إحقاق الحق .

وليد فارس

بيروت في ١٢ كانون الأول ١٩٧٨

الإهداء

إلى الشعب الماروني في لبنان وسوريا

إلى الشعب المسيحي في لبنان

إلى الشعوب المسيحية في الشرق

إلى الشعوب المسيحية المشرقية في الاغتراب

كي لا يضيع الحق ...

كي لا تضيع الشهادة ...

إلى شعب فرنسا

إلى الشعوب المسيحية في العالم

كي لا تضيع المسؤولية ...

كي يعود التضامن ...

إلى الشعب الإسلامي في لبنان

إلى الشعب العربي الإسلامي

إلى الشعوب الإسلامية في العالم

كي يسود الإخاء ...

لكي يعوا الحقيقة ...

إلى شعوب العالم كلها

كي لا تضيع الحقيقة ...

كلمة عن الكتاب قبل الكتاب

لماذا «التعددية» :

الحقيقة أن اختيار صورة التعددية رافق بروز هذه العبارة مع خلوة سيدة البير سنة ١٩٧٦ . قبل ذلك كنت استعمل كلمة الثنائية القومية الحضارية ، أو كنت أعبر عن تصوراتي بعبارات أوسع وجمل مركبة .

لذا اشكر الذي قدم هذه الكلمة ، «التعددية» ، في اللغة العربية ، جاعلاً منها ، معبرة عن حقيقة وواقع ، حاولت أن أبينها من خلال مؤلفي : **التعددية في لبنان** .

الكتاب الأول

التعدّدية وليدة التاريخ

مقدّمة

ان الواقع التعددي الحضاري ، للمجموعة البشرية التي تؤلف المواطنية اللبنانية ، معقد وبسيط في آن واحد .

الواقع التعددي معقد ، لأن العناصر التي تدخل في تركيبته متعددة ومتشعبة .

والواقع التعددي بسيط لأنه ينطلق من أسس واضحة ، يمكن تجريدها من الشوائب الثانوية التي تتفاعل معها وحولها . فاذا راقبنا موضوعياً التحولات الأساسية ، التي جرت ولا تزال داخل البيئة اللبنانية ، رأينا أن المحرك الأول لهذه التحولات هو تواجد كتلتين أساسيتين على أرض مشتركة اسمها اليوم الجمهورية اللبنانية .

الكتلتان الأساسيتان ، هما المسيحية والاسلام ، وبتعبير أصح المسيحيون والمسلمون . بالطبع ، لا يمكن التكلم عن أية تعددية ان لم يكن هنالك على الأقل مجموعتان أساسيتان .

واذا أكملنا المراقبة الموضوعية ، نرى أن المحرك هذا ، أي تواجد الكتلتين على أرض معينة ، يتفاعل منذ مئات السنين بشكل واحد ووفقاً لمنهجية واحدة : كل كتلة تريد الحياة وتحاول العيش حسب تصورها المميز .

من هنا ، ولكي نستطيع ادراك حقيقة هذا الواقع علينا أن نستعرض تاريخه ، لنكون مخلصين مع سيرتنا العلمية في البحث الجدي . المحرك لا يعمل من دون وقوده ، أي من دون الاسلام والمسيحية . ومراقبة عمل المحرك من خلال التاريخ لا يكون الا انطلاقاً من تاريخ المسيحية والاسلام .

ولكن ما يهمنا نحن هنا ، هو تاريخ الالتقاء بين المجموعتين ، في منطقتنا وعلى بقعتنا بالذات . وليس تاريخ كل مجموعة على حدة في جميع انحاء تطوراتها .

اذا افترضنا ان انتشار المسيحية في الشرق تم منذ سنة ٦٤ بعد المسيح ، فاستيطان الدين المسيحي في العالم القديم ومنه منطقتنا تم نهائياً في القرن الثالث ، عندما اعتبرت المسيحية دين الدولة الوحيد من قبل الاباطرة الرومان .

استمرت المسيحية في العالم المتوسطي وانتشرت في اوروبا طيلة قرون . جاء الاسلام في القرن السابع من الجزيرة العربية والتقى بالمسيحية في الشرق فور خروجه من الجزيرة .

فيتحدد تاريخ الالتقاء اذاً ، في المنطقة منذ ثلاثة عشر قرناً ، عند الفتح العربي للشرق الأوسط . ويمكن اعتبار ولادة التعددية الحضارية نتيجة لهذا الالتقاء ...

الفصل الأول

قبل الفتح العربي

لقد تميزت منطقة الشرق الاوسط تاريخيا بواقعين :

أولا : كثافة الشعوب التي سكنت المنطقة ، والعدد الكبير للحضارات التي أمتها .

يمكن القول أن غالبية حضارات العالم القديم قد استوطنت او على الاقل مرت في هذه البقعة من الارض ، فاعطتها طابعا حضاريا راقيا وعميقا .

الشعوب القديمة ، اي شعوب العصر الحجري تركت آثارها ، ولاسيما في لبنان (نبطية) والعراق وفلسطين (Jerico) ، مشيرة الى خصوبة هذه الاراضي السهلية الواسعة ، واستعدادها لتصبح «وعاء تغلي فيه الحضارات» . هذا الوعاء الجغرافي سمي فيما بعد «بالهلال الخصيب» ، لانه يشبه الهلال .

المصريون القدامى ، وهم ابناء النيل ، قاموا برحلات عديدة في سهول المنطقة ، واصطدموا شمالا بالحثيين الهندو — اوروبيين .

قبائل الفلسطو ، اتوا بمراكبهم البحرية من سواحل تركيا وجزيرة كريت ، ونزلوا شواطئ المنطقة الجنوبية ، في مكان يدعى اليوم بغزة .

تعرضت المنطقة الى غزوات كثيرة (الهكسوس ، شعوب البحار...) في الطور

التاريخي القديم ، وكانت السواحل اللبنانية ممرا دائما لهذه الاجتياحات ، شمالية كانت ام جنوبية .

ولكن جميع هذه الشعوب والمجموعات ، لم تسكن « الهلال » ولم تتأصل فيه بل كانت مجرد عابرة سبيل او محتلة غازية . اما السكان الاصليون ، فهم ، اذا ارتكزنا على مقياس عرقي اولي ، الشعوب السامية ، وهي الشعوب التي طبعت المنطقة بطابعها الخاص حتى لم يعد يفرَّق بين الشرق والسامية ، كما لم يُفرَّقْ بين الغرب والاوروبية .

الساميون ، اذا صدقنا التاريخ الاسطوري ، هم ابناء سام ، وهم ابناء عم الحاميين اولاد حام ، وهم شعوب افريقيا الشمالية الشرقية . أما سام وحام فهما ولدا نوح ، وأخوهما يافث هو أب الهندو — اوروبيين . ولكن هذا مجرد تصور ردده ابناء هذه المنطقة ليبينوا تقارب الشعوب ووحدة اصلهم .

اذا كان العرق يجمع الساميين ضمن عائلة واحدة ذات بشرة سمراء ، فالديانات القديمة واللغات والتقاليد ومناطق السكن قد فرقت بين الساميين وجعلتهم شعوبا متعددة .

كانت الشعوب تنسب الى مدن قديمة ، كشعب (Our) ولغاش (Lagash) ، الخ ، والشعوب التي تحولت الى شبه قومية كالأشوريين والبابليين ... الى آخره . ولكن العدد الهائل للمجموعات التي سكنت المناطق الممتدة من نهر الفرات شرقيا حتى البحر الابيض غربا لا يسمح بقيام مقياس واضح لهوية السكان او « المالكين » الحقيقيين لهذه الاراضي ولو لفترة من التاريخ . لان التنقل المستمر لشعوب الرعاة (كالعبرانيين مثلا) وانحلال حضارات بكاملها (كما حصل دائما بعد الحروب في منطقة ما بين النهرين) واخيرا وهو الاهم ، الاختلاط المتواصل بين الساميين والشعوب التي توافدت من جميع انحاء العالم القديم (الهند ، آسيا الصغرى .. الخ) .

كل ذلك لم يعطِ كما قلنا ، هوية واضحة وواحدة «للهلال» . ولكن التبادل الاقتصادي وشبه التكامل الجغرافي بين سائر انحاء هذه المنطقة ، اوحى الى وجود «وحدة» بين سكان هذه الاراضي ، فرضتها الارض والطبيعة . وذهب البعض الى اطلاق اسم سوريا الكبرى على هذه المنطقة . موضوعيا ، ظاهرة الهلال وجدت في التاريخ القديم ، بل في حقبة منه . ولكن هذه الظاهرة لم تكن (استنادا الى الابحاث العلمية الانتروبولوجية) وحدوية بمعنى ان السكان تحسسوا بمصير واحد وكانت لهم تصورات واحدة ، بل بالعكس ، لم تحدث حروب في منطقة في العالم القديم كما حصلت عندنا ، حتى انه لم تمر فترة من الزمن الا وكانت معارك جارية في ناحية من انحاء المنطقة . والاغرب من ذلك لجوء بعض

الشعوب المتصارعة في الهلال الى شعوب غريبة او بعيدة عنه (المصريون ، الحثيون) ، وذلك ما ينفي نسبيا وجود وعي وحدوي تاريخيا على النمط العصري .

ان ما يمكن قوله في هذا المجال ، وبصورة وجيزة ، هو أن الطبيعة الجغرافية للمنطقة فرضت دائرة اقتصادية واحدة على شعوب المنطقة . فكانت اقتصاديات كل إثنية ترتبط بالدائرة الاقتصادية العامة للمنطقة . عندما ينهار اقتصاد مجموعة على أثر حرب ، يتأثر اقتصاد المجموعة الاخرى ، فتقوم حرب ثانية لتبعث الاقتصاد المتأثر . لذلك كانت الحروب تتواصل في المنطقة بين شعوبها . فالوحدة الجغرافية لم تفرض اتحادا ايجابيا بين المجموعات بل ارتباطا سلبيا نتيجة المواجهات الدموية والمدمرة . اما اسباب سلبية هذا الارتباط ، فهو تعدد الديانات الوثنية ، التي بعثرت الرؤيا الواحدة لامور الدنيا . فكل شعب له اله مادي محدد في المكان والزمان (ثور ، شمس ... الخ). وكان هذا الاله عاملا يعزل المجموعة عن الاخرى بدل ان يقربها .

هذا بالنسبة للمنطقة ، اما بالنسبة لنا ، فان ما يهمنا هو الشعوب التي مرت او سكنت في لبنان طيلة الفترة التي سبقت الفتح العربي للشرق . ومن بين هذه الشعوب نستعرض المجموعات الاثنية التي لعبت دورا في تشكيل الشعب اللبناني القديم ، اي الشعب الذي وجد على الاراضي اللبنانية قبل الفتح العربي .

أولا : الاموريون

هم من الشعوب السامية التي سكنت سوريا ولبنان قديما . مصادر المعلومات عنهم هي الكتاب المقدس ، مراسلات تل العمارنة وصفائح رأس شمرا . قطن هذا الشعب منذما قبل الالف الثالث قبل المسيح سوريا غربي الفرات ، ولبنان . انتشروا فيما بعد في المناطق المحيطة حتى ملأوا جبال لبنان وسهوله .

وقد طبع الاموريون المنطقة بطابع عميق من الناحية الحضارية واللغوية ، اهم نتائجها اسم لبنان[١] واسماء صيدون وفيطرون وحصرون ... الخ ...

وانتشروا ايضا في سوريا والعراق حتى ايران ، واشهر ملوكهم حمورابي . إحدى فصائل الاموريين سميت بالمردة عامة ، وبالجراجمة خاصة في سوريا[٢] .

---

(١) تثنية الاشتراع ٣/٨ .

(٢) History of Syria, 2nd ed., Hitti, London, 57 p. 65-79

ثانيا : الاراميون

هم من العناصر الاساسية في تكوين اللبنانيين عرقيا وحضاريا ، وقد سكنوا في مناطق جنوب لبنان (العرقوب ، جبل الشيخ ، حرمون) . لفظة آرام تعني السفح اللبناني لجبل حرمون[١] ، واللغة الارامية قريبة بتركيبها من اللغة السريانية كاللاتينية بالنسبة للفرنسية ويطلق العلماء الغربيون اجمالا على شعوب المنطقة القدماء اسم «الاراميون» ، لأنهم طبعوا المنطقة جذريا في كل نواحي الحياة . فكانت طريقة الحياة الارامية هي الباب الذي منه يدخل المستشرقون الى فهم وادراك طرق الحياة الاخرى عند سائر الشعوب . (عبادة ، اسلحة ...) .

ثالثا : الكنعانيون

وهم حاميون اثنيا وساميون حضاريا باللغة والدين . سكنوا فلسطين (وكانت لهم صدامات مع العبرانيين حسب الكتب المقدسة) وسواحل لبنان الجنوبية .

رابعا : الفينيقيون

هم ، حسب نصوص كتب التاريخ المدرسية ، الاجداد «الرسميون» للبنانيين .... وينطلق البعض من الفينيقيين لارساء قواعد الامة اللبنانية تاريخيا . ويناقضهم البعض الآخر مستندا الى اصول الفينيقيين العربية والجزيرية . نحن نعتقد أنه ليس هنالك مشكلة فينيقية – لبنانية كما يطرحها الفريقان . الاول يؤكد ان الفينيقيين هم اصل الامة اللبنانية وليسوا «شيئا » آخر والثاني يرد بأن الفينيقيين وإن كانوا اجداد اللبنانيين هم من اصل عربي ! !

هنا يجب التوضيح على الشكل التالي :

١ – الفينيقيون لم يشكلوا امة لبنانية حسب مفهوم الامة الحديث وذلك لسببين رئيسيين :

أ – فإذا كان الفينيقيون من عرق واحد (وهذه مسألة للبحث) ، ولهم عناصر مشتركة ولغة واحدة ، فان ذلك لم يؤد الى قيام وعي مشترك للبنانيتهم او على الاقل لفينيقيتهم . والشيء الوحيد الذي ربطهم هو المصلحة التجارية المشتركة . وقد تكون هذه الأخيرة ،

(١) De Riess, Atlas Scriptural Sacral Fribourg 1906.

ربما ، عنصراً من عناصر تأليف التصور المشترك للقومية . ولكننا لا نزال بعيدين عن الأمة اللبنانية .

ب – من ناحية ثانية ، فقد استقلت كل مدينة فينيقية (جبيل ، صيدون ، صور) سياسيا بحيث شكلت كل واحدة مملكة ذات سيادة ، ولم ترتبط هذه الممالك الفينيقية فيما بينها الا بمعاهدات دفاعية وتجارية . وكثيرا ما حاربت بعضها البعض وتحالفت مع غاز خارجي لتضرب بعضها البعض . (لقد هاجم الفرس صيدون بمساعدة مراكب من جبيل واوغاريت) .

٢ – ولكن الفينيقيين لا ينتمون ايضا الى الامة العربية : لماذا ؟

أ – لأن الامة العربية لم تكن موجودة . فالقبائل السامية او شبه السامية التي جابت الجزيرة لم تكن عربية بالمعنى القومي للكلمة ، فالعروبة أتت مع يعرب اولا وتوحدت مع الاسلام ثانيا .

ب – اذا كان هنالك فينيقيون أتوا من سواحل الجزيرة ، وهذا لا يعني عروبتهم ، فغالبية الفينيقيين لم تأتِ من هذه المنطقة .

من هم الفينيقيون اذا ؟

حسب البعض إنهم ساميون أتوا من سواحل خليج العقبة .

حسب البعض الآخر انهم ساميون جاءوا من سواحل بحر ارتريا ، اي المحيط الهندي .

ولكن الحقيقة الاكيدة والمثبتة هي ان القوم الذين سموا فينيقيين هم الناس الذين سكنوا الشواطىء الممتدة من سيناء حتى شمال سوريا . واستنادا الى هيرودوتس[١] ففينيقيو فلسطين هم الذين اتوا من خليج العقبة ، وعليهم تطبق نظرية عروبة الفينيقيين اذا كان لها اساس علمي . اما فينيقيو السواحل الممتدة بين حيفا وسوريا الشمالية مرورا بشواطىء لبنان ، فهم خليط من جميع الشعوب التي استعرضناها . وكما قال الاب ضو (تاريخ الموارنة) : فالفينيقيون هم ، بالاضافة الى شعوب العهود الحجرية السابقة للمسيح بعشرات الالوف من السنين ، اجيال عديدة من الاموريين والكنعانيين والاراميين ، تمازجت واقامت معا فوق الاراضي اللبنانية . فاسم الفينيقيين لا يعني من الناحية الاثنية الشعب الكنعاني وحده او الشعب الارامي دون غيره او العنصر الاموري فقط ولكن كل هذه الشعوب منصهرة معا بحيث اضحت شعبا واحدا .

جاءت هذه الشعوب الى لبنان في فترات زمنية مختلفة ولكن اغلبها تواجد على الارض

(١) الاب ضو : تاريخ الموارنة . Herodotes History, NY 47 p. 383.

اللبنانية في وقت واحد ، مما سمح التفاعل والتبادل بينها . وانتشرت هذه الظاهرة في جميع انحاء المنطقة مما جعل الشرق «وعاء» تطبخ فيه الحضارات . واصبحت هذه الاراضي الخصبة بالمياه والفكر هدفا اوليا لكل غاز قوي .

فكان هذا الهلال الخصيب يتعرض دوما لاجتياحات فرعونية وحثية واشورية وكلدانية وفارسية وغيرها .

ثلاثة تيارات توحد العالم القديم

في القرن الثالث ، وعلى أثر النزاع الدائم بين الشرق المتمثل بالقوة الفارسية وبين الغرب المتمثل بالاغريق ، اتى اليونانيون مع جيوش الاسكندر واحتلوا البلاد السورية والساحل اللبناني وبلاد ما بين النهرين شاملين مصر ، حتى حدود الهند . ولكن قدوم اليونانيين لم يكن عسكرياً فقط ، بل ان الحملات العسكرية لم تكن بقيمتها التاريخية شيئاً ، أمام التحرك الفكري الذي حصل عند قدومهم وبعده .

العقل الانساني في العالم القديم توقف في نظرته الشاملة لامور الدنيا عند عبادة الاصنام المادية وعناصر الطبيعة بحد ذاتها . ولم يفكر الانسان الحضاري القديم بتخطي الحدود ، التي وضعتها الطبيعة الملازمة لحياته اليومية ، والانتقال الى معرفة ما وراء الطبيعة استنادا الى العقل . هذه المرحلة عبرها مفكرو اليونان من خلال المنطق . وأصبح الانسان المادي عضوا من جسم وجودي اكبر واشمل بل مطلق . تتابع فلاسفة الاغريق ولم يتشابهوا . فكل منهم انطلق من تكديس الفكر والاكتشافات الفلسفية التي سبقته وتوجه فيما بعد في طريق شقها بنفسه في اتجاه فلسفي خاص . وكانت اول ثورة للانسان العالمي . وانتقال تيار الفكر الاغريقي والحضارة الهللينية بما فيها من منطقية وعقلانية وفلسفة ، التقى بوجدانية الشرق ومشاعره وعاطفته ، فتوحد العالم المتمدن اول اتحاد حقيقي ، بالفلسفة والعلم الانساني .

ولم يمض قرن ونيف حتى جاءت الفيالق الرومانية لتوحد العالم القديم من جديد على اسس الدولة المدنية بقوانينها ونظمها . فتحول الفكر الحضاري الانساني الموحد منذ الاغريق الى فكر منظم بعد دخول الرومان الى جميع المناطق المحيطة بالبحر الابيض المتوسط . والاثبات على ذلك ، هو اشتراك العالم القديم كله في بناء الدولة الرومانية العالمية ، سياسيا ، عسكريا ، علميا وقانونيا .

بالفعل اشتركت شعوب العالم القديم بأغلبيتها في اقامة دولة السلام الرومانية ليس فقط

لانها محتلة ومجبرة بل لانها كانت تتوق الى نظام عام يتخطى التناقضات الثانوية الهدامة . وهكذا نجح العالم بتجربة التوحيدين اليوناني والروماني باستعجال عجلة التاريخ الى الامام .

أما منطقتنا ، فدخلت دائرة الحضارة الغريكو — لاتينية فكرياً ، واقتصادياً ولغوياً . وقد شارك سكان البلاد بالبحث الفكري للحضارة ، وارتبطت المراكز التجارية الشرقية بالدائرة الاقتصادية العالمية الرومانية .

اما على صعيد اللغات فقد شكلت اللغتان اليونانية والرومانية التعبير الاعلى للحضارة الانسانية ، وعبرت لغات المنطقة (ارامية ، سريانية) عن مشاعر الاثنيات القومية . وقد حصلت تفاعلات لغوية أثرت على التحولات التاريخية التي حصلت في الشرق وخاصة في لبنان ، نأتي على ذكرها فيما بعد .

المسيحية أخيرا ، أتت بالتوحيد الاعلى ، وهو التوحيد الديني . فوحدت الآلهة ووحدت العبادة . اذا تجردنا عن المعتقدات الدينية وحللنا من خلال منظار تاريخي بحت ، رأينا أن العالم القديم المبعثر والمظلوم من الطبيعة والمادة ، وهي ظاهرة تاريخية صحيحة ، اراد الخلاص من العبودية ، فاختار طريق التوحيد الفلسفي اولا ، وهو اول طريق التحرير ، والقانوني ثانيا اي التنظيمي ، وهو تجسيد لارادته في التحرير . لكن التوحيد الاقوى ، اي الديني الاعلى حرره من عبادة الطبيعة — المادة والخضوع لها . الرموز الوثنية تشير الى خوف الانسان من جهله للظواهر التي تحيط به . اما الرموز الالهية التي اتت بها المسيحية في الشرق ، فهي تشير الى انتفاضة الانسان ضد عبودية الخوف من المجهول . فأصبح له ثقة بشيء اقوى من الموجود المرئي ، شيء يسانده ويعطيه الحياة ...

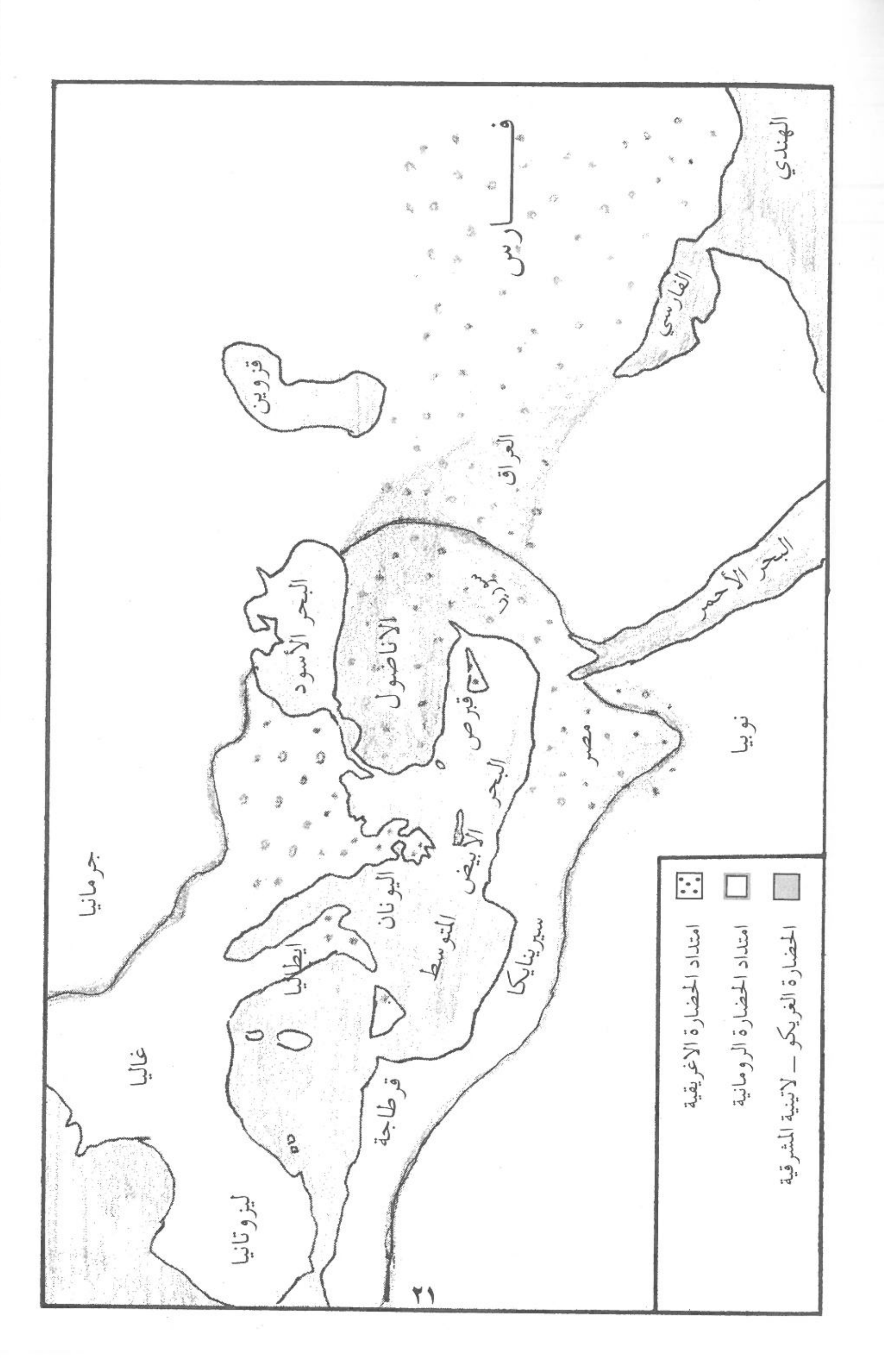
انطلقت المسيحية من الشرق ، ولوّنت العالم بانسانيتها حتى توحدت المعمورة بشرقها وغربها . فكانت الحضارة المسيحية تجمع الشعوب في دائرة واحدة ورؤيا واحدة للأمور الدينية ومن ثم الحضارية .

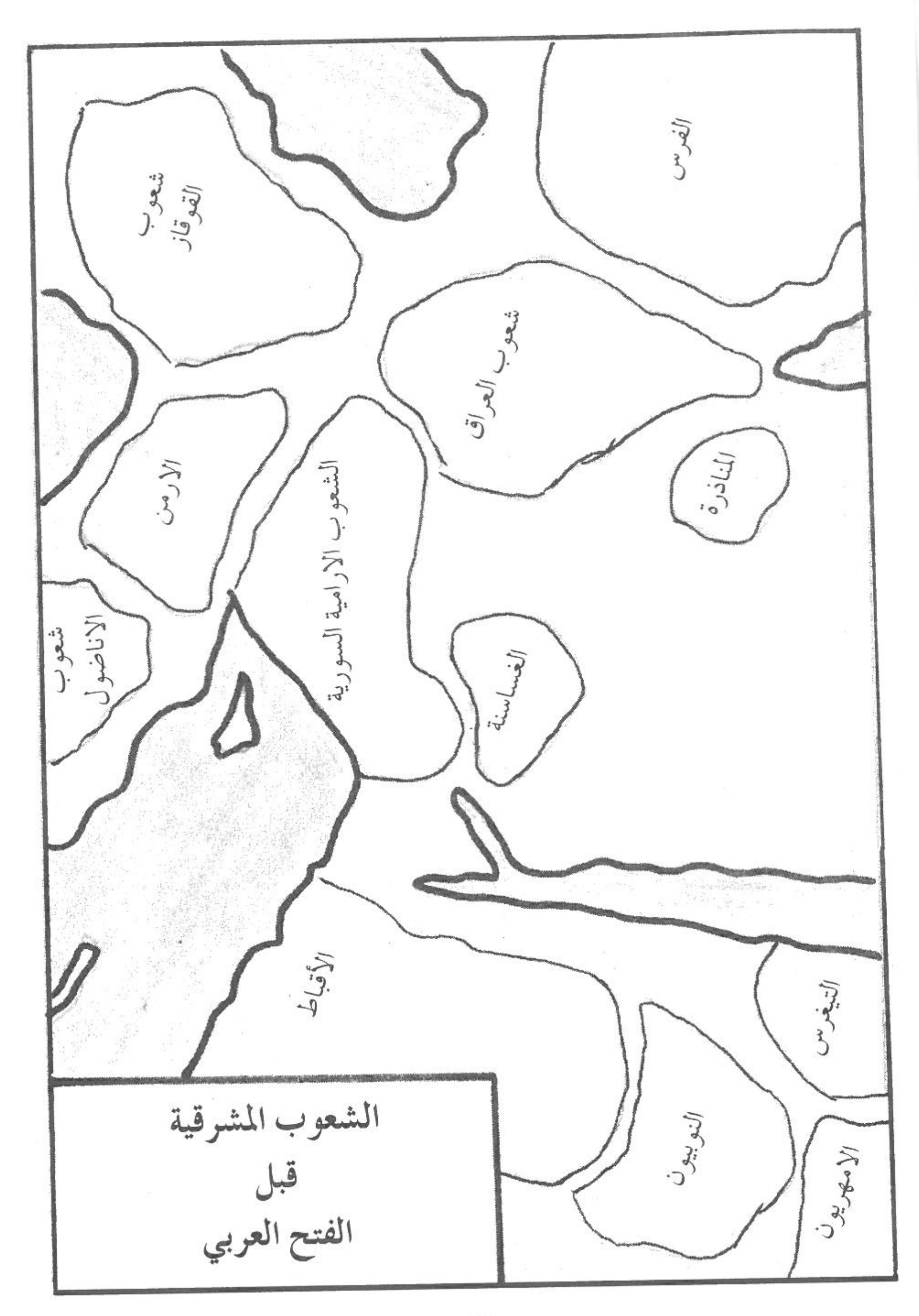
فاذا نظر سكان لبنان والمشرق مثلا إلى أمر ما ، فهم بالتأكيد يرون الصورة نفسها التي يراها سكان روما او اسبانيا عندما ينظر هؤلاء الى الامر نفسه ... لهذا كانت المسيحية موحدة .

ولكن المسيحية ككل تيار اجتماعي شهدت انقسامات وتناقضات ثانوية . اهم هذه الانقسامات الثانوية هي التي حصلت بين الغرب والشرق . وقد بدأت سياسية وتطورت دينية . بدأت بيزنطية رومانية وانتهت ارتوذكسية لاتينية .

اما منطقتنا فقد شاركت في كل التفاعلات التي حصلت داخل الحضارة المسيحية من

انقسامات وبزوغ تيارات روحية جديدة . فاحتوت المسيحية الشرقية على عدة «طوائف» تفسر كل واحدة منها المسيحية حسب نظرتها ، انما ضمن مقياس حضاري واحد . فكانت المارونية واليعقوبية والارتوذكسية ، والملكية فيما بعد ، وباقي الاقليات . ولكن الحضارة المسيحية بكل طوائفها ، لم تبق وحيدة في الشرق ...





الشعوب المشرقية
قبل
الفتح العربي

الفصل الثاني
الفتح العربي

لم تبقَ المسيحية وحيدة في الشرق . فالقرن السادس غيّر ملامح هذه المنطقة جذريا مع قدوم الجيوش الاسلامية من شبه الجزيرة العربية .

القسم الأول : الوضع في الجزيرة قبل الاسلام

ان الامر الذي يلفت الانتباه قبل كل شيء في تاريخ الجزيرة العربية هو عدم دخول اي غاز منظم الى جميع انحاء هذه المنطقة الصحراوية . فالمصريون القدامى لم يدخلوها ، ولا شعوب ما بين النهرين ، ولا الفرس ولا اليونان ولا الرومان ايضا . وقد ظلت هذه الظاهرة حتى ما بعد الاسلام ، اذ لم يدخلها غير حكم اسلامي . فالجزيرة كانت تتناقل من حكم الى آخر في ظل عهد الخلافة العربي . ولم يسيطر العثمانيون الا على المنطقة الغربية الممتدة من سيناء حتى اليمن بما فيها مكة المكرمة والمدينة .

ولعل اسباب هذه الظاهرة تكمن في طبيعة المنطقة الصحراوية . فالامتداد الشاسع للاراضي القاحلة لم يغر اي طامع لا في الشرق ولا في الغرب ولم يشجع التبادل الحضاري الكثيف بين سكان الجزيرة والخارج .

أثر هذا الطابع «الانعزالي» التي فرضته الطبيعة على التحول السوسيولوجي لسكان الجزيرة وكوّن لديهم عاملا اساسيا وقد اصبح هذا العامل الاساسي محرك التغيير الاول والدافع الاقوى لحركة الخروج من الجزيرة عند مجيء الاسلام .

ولكن من هم سكان الجزيرة ؟

بالطبع ، يتفق جميع علماء التاريخ على العنصر السامي كونه الساكن الأول والأكثف للجزيرة .

الحقيقة ان الساميين سكنوا جميع المناطق الواقعة بين الأناضول شمالا وشواطئ الجزيرة جنوبا شاملين البلاد السورية وبلاد ما بين النهرين . وعلى حد قول أحد العلماء ، فالإنسان الذي سكن هذه المناطق كان له شكل معين يميزه عن جاره الآري الذي أحاط به من الشرق في بلاد فارس ، ومن الغرب في اليونان . انه اسمر البشرة ، اسود الشعر ، متوسط القامة ، اسمه العنصر السامي .

ارتكازا على هذه الصورة التاريخية العرقية حاول بعض المفكرين طرح نظرية وحدوية للمنطقة وقد ذهبوا في القول ان للمنطقة الشرق — أوسطية هيكلية وحدوية ترتكز على العنصر السامي الذي سكن كل هذه المنطقة ! ! ...

من الطبيعي رفض هذه النظرية الرجعية اللاعلمية . ان وحدة أية منطقة ، لا ترتكز على وحدة العرق حسب علم التاريخ والعلوم السياسية الحديثة ، ولكن العرق هو عنصر من عناصر القومية عند وجود باقي العناصر .

على كل حال ، فان الجزيرة العربية لم تعط للعالم القديم قبل الاسلام أية حضارة او اي تيار حضاري هام .

وكانت العوامل الجغرافية تتراكم فوق العوامل السوسيولوجية لتكوّن بيئة مستعدة تماما لتقبل الاسلام الديني والاجتماعي والانطلاق به .

الطبيعة الصحراوية في الجزيرة وطبيعة المنطقة المحيطة في الشمال الخضراء ولّدت عنصر التناقض الطبيعي .

الكثافة الحضارية في المناطق السورية في الشمال والركود الحضاري في الجزيرة ولّد التناقض الحضاري . اما الواقع الديني المتقدم في المناطق السورية الذي يقابل فراغا دينيا في الجزيرة ، فقد ولّد التناقض الديني الذي منه انطلق الاسلام في الجزيرة اولا ، ومنها الى الخارج ثانيا .

القسم الثاني : الاسلام

اتى الاسلام في الجزيرة محررا وموحدا .

التحرير كان من التخلف والقوقعة الاجتماعية ، فكان منظما للعلاقات الاجتماعية عامة والعائلية خاصة .

التوحيد كان للقبائل العديدة المتصارعة فيما بينها . لم يكن الاسلام مجرد دين كديانات الشعوب القديمة . بل اتى من خلال رؤيا شاملة وكلية .

لذلك فالاسلام فجّر من الصحراء حضارة انتشرت فيما بعد في القارات الخمس وتعد اليوم أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة .

وبمجرد نشوء الاسلام في الجزيرة العربية كان للعروبة معنى وجودي يعطيها اشارة الوثوب والانطلاق . العروبة قبل الإسلام لم تكن إحساسا قوميا مميزا . فالقبائل التي تكلمت اللغة العربية لم تكن تشعر بانتمائها إلى قومية عربية مستقلة واحدة . العكس كان الاصح . كان هنالك قبائل قريبة من الفرس وكانت موالية للحكم الفارسي ومجندة له وكان ولاؤها هذا، انتماءها القومي الوحيد كقبيلة بني منذر . بالمقابل كانت هنالك قبائل مسيحية موالية للبيزنطيين وتقاتل لأجلهم ، وكان انتماؤها البيزنطي ولاءها القومي الوحيد كالغساسنة. أما القبائل الباقية المنتشرة في بقع أخرى من الجزيرة فلم يكن عندها أي حس لانتماء قومي معين . الانتماء الوحيد كان الانتماء القبلي .

عندما اتى الاسلام ، احدث ثورة على الواقع في الجزيرة . فالدين الجديد اعطى رؤيا جديدة موحدة للعالم ، **اعطى الاسلام للعروبة الروح فوجدت ، واعطت العروبة للاسلام الجسد فنهض** .

من هذه الحقيقة الاساسية ، ابصرت القومية العربية النور ، فكان لها هدف اوسع من اهداف القوميات الباقية .

ان هم القوميات الاخرى كان بالاستقلال والدفاع عن هذا الاستقلال . اما هدف القومية العربية فيندمج مع هدف الاسلام : «الانتشار في المعمور لتحرير الانسان وفرض ارادة الله » .

وانطلاقا من هذه الارضية ، خرجت الجيوش الاسلامية العربية من الجزيرة بعد ان خاضت حرب توحيدها ، الى «العالم الخارجي» .

إن هدف الاسلام المعلن ، اي الانتشار بالقوة ، لا يميز الاسلام عملياً عن الديانات

الاخرى . فاذا لم تعلن الديانات الاخرى رسمياً هدفاً مماثلاً للاسلام ، فقد عملت على الانتشار ، وبالقوة أحياناً . إن انطلاق الاسلام من الجزيرة العربية ليس ظاهرة مميزة في العالم . وتقييم هذه الظاهرة يرتبط بتقييم شامل لظاهرة التنقل والتصادم الانساني في العالم .

فإذا لم نستطع ، هنا ، تقييم خروج الاسلام من الجزيرة وارادته في بلوغ كل أنحاء الأرض ، نجد دراستنا بمراقبة هذا الخروج وتفاعله مع الخارج .

القسم الثالث : ظاهرة المد العربي الاسلامي

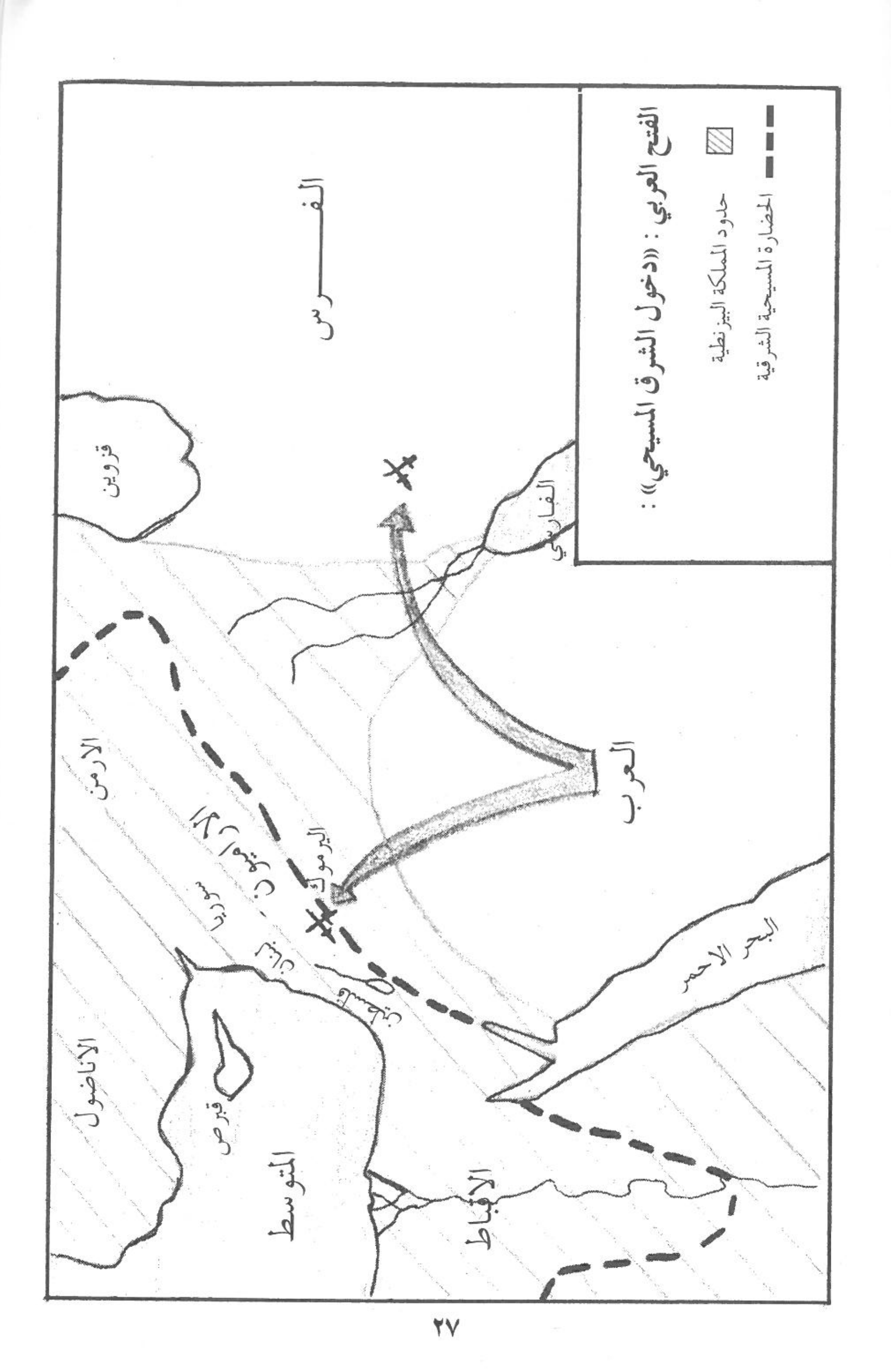
وبدخول الجيوش العربية الإسلامية منطقة «الهلال الخصيب» او مناطق الشرق المسيحية الواقعة تحت حكم البيزنطيين ، انفجرت الحقيقة التاريخية القاسية : المنطقة ستبقى في يد الاقوى ! ! والعامل الرئيسي الذي عجل تطبيق هذه الحقيقة هو طبيعة التيارين المتواجهين . فالاسلام والمسيحية ديانتان ، ولكنهما حضارتان ايضا ورؤيتان شاملتان مختلفتان . لا يستطيع تيار استيعاب الآخر دون تذويبه : فكانت المواجهة مفروضة عليهما . تقدمت الجيوش الإسلامية العربية داخل المناطق البيزنطية المسيحية في سوريا وفلسطين ومصر ، وسحقت قوات الروم سحقا . ومنذ معركة اليرموك تأكد النصر للعرب ، وسقطت المنطقة بكاملها بأحضان المد العربي . تراجعت الجيوش البيزنطية المسيحية شمالا الى حدود تركيا الحالية تقريبا وتمركزت في الجبال المنيعة تاركة الشرق المسيحي للفتح العربي ...

ولكن القوات العربية التي دخلت الشام وفلسطين حوالي سنة ٦٣٥ لم يتجاوز عددها المئتي الف رجل ، ولا تستطيع ان تسكن منطقة واسعة كالتي احتلتها .

وهنا يطرح السؤال : ما حل بسكان سوريا وفلسطين؟ ان تقدم الفتح العربي داخل المناطق المختلفة اصطدم بتواجد مئات الالوف لا بل ملايين من الرجال والنساء والأطفال ، وهم ينتمون كليا إلى الحضارة الغريكو— لاتينية المسيحية . فلم يكن على الفاتحين إلا ان يعمدوا الى «تعريب» الأهالي ليتمكنوا من احتلال المناطق الواسعة التي سقطت لأنه ليس باستطاعة اي جيش مهما كان قويا ان يحتل بالقوة بلادا ويستمر في الاحتلال ابديا ، ما لم يتحول الشعب المحتَلّ الى شعب الجيش الاحتلالي أو أن يفنى ! ! ...

انطلاقا من هذا المنطق ، ذهبت السلطات العربية المتتالية الى تعريب المناطق المحتلة حسب عدة خطط ومن خلال اعمال متنوعة .

لقد بدأ العرب ، وذلك من فتوحاتهم الاولى بتعريب الاهالي وشن الحملات على



الرافضين منهم ...

طبعا يجب الانتباه الى وقائع حيث «تسامح» بعض الوجهاء مع الاهلين . ولكن تناقل هذه الوقائع وتضخيمها في كتب التاريخ جعل منها وكأنها الصورة الحقيقية لما حصل .

اما الوقائع الحقيقية ، فكانت ابشع وأكثر فظاعة مما يكتب في بضعة سطور من كتب التاريخ العربية ....

واستمر العرب بحملاتهم « التعريبية» من خلال فرض الدين بالقوة على السكان . مما لا شك فيه ان هذه الظاهرة كانت طبيعية في تلك العصور ، حيث يفرض القوي الغازي دينه وحضارته على المغلوب على أمره .

بهذه الوسائل ويضاف اليها اخرى يعددها التاريخ ، استطاع العرب ان يفرضوا عروبة المناطق السورية والفلسطينية والعراقية المسيحية سابقا فرضا .

ولكن تعريب الشرق المسيحي لم يتم في لمحة بصر بل استمر عدة قرون حتى قدوم العثمانيين. واليوم يستمر التعريب التاريخي للمنطقة بعد انبعاث القومية العربية جديدا سياسيا وثقافيا .

ان تغيير وجه المنطقة لم يكن سهلا ايضا ، بل واجه مقاومات عنيفة على جميع الاصعدة ، السياسية الدينية والثقافية . الحكم العربي حاول فرض عروبته على جميع مظاهر الحياة المدنية والسياسية طبعا ، فلجأ الى تشريعات قاسية اختلف تطبيقها حسب العهود الاسلامية التي تتالت على الحكم . العهود الأولى أي صدر الاسلام والعهد الأموي شهدوا نظاما قاسيا ومتشددا يدير شؤون الشعوب المحتلة ، خاصة اذا لم تتعرب (او بالمعنى القديم تأتي الى الاسلام أما في العهد العباسي ، فقد حدث انفلات لهذه الانظمة في بضعة اطوار منه . ولكن العهد العباسي ككل العهود العربية الاسلامية التي حكمت الشرق او نواحا منه ، لم يخرج عن منطق الشروط العمرية .

الشروط العمرية ، دون الدخول الى معناها الديني البحت ، وسيلة ادت الى استعجال عملية تعريب السكان المسيحيين . هذه الشروط ، هي احكام من الشريعة الاسلامية في اهل الذمة . واهل الذمة ، هم اهل الكتاب ، اي الذين سُمح لهم بالبقاء في دار الاسلام ، ضمن شروط ، عرفت بالعمرية ، شرط ان يدفعوا جزية . والانظمة هذه كانت بغالبيتها الساحقة مانعة للحقوق . فالحقوق السياسية ملغاة طبعا ، ولكن الحقوق المدنية والاجتماعية قيّدت بشكل يصعب فيه على المسيحيين او اليهود ، ان يعيشوا في مجموعات حرة داخل المجتمع العربي . وهذا مما ازال الوجود غير العربي ومحاه . فالملايين التي

كانت في المنطقة قبل الفتح ، لم تختفِ كلها ، بل استمرت في العيش ، ضمن رؤيا مختلفة ، وعلى اسس حياتية اخرى ، وهي اسس عربية اسلامية . فالفتح العربي حقق نصرين ، النصر الاول حققه بالمعركة العسكرية حيث احتل مناطق شاسعة والنصر الثاني حققه بحملات التعريب حيث ابتلع قوة بشرية جبارة وعددية ، وحوّلها الى عربية ، تسانده وترد عنه الضربات .

القسم الرابع : ظاهرة مقاومة المد

ولكن المقاومة للمد العربي لم تقتصر على المحافظة على بضعة حقوق داخل المجتمع العربي ، بل تعدته الى مرحلة اخرى .

فان رضخت اغلبية المسيحيين السوريين والفلسطينيين والعراقيين والمصريين الى الواقع الذمي ، نتيجة للانكسار العسكري البيزنطي وحملات التعريب ، فلم يكن هذا شأن ألوف منهم تمردوا على هذا الواقع ووقفوا بوجهه . هذه الحركة برزت منذ دخول الجيوش العربية الى بادية الشام ، نتيجة لردات الفعل التي اختلفت حسب الفئات المسيحية . هنالك فئة قاومت ببسالة ولكنها انكسرت ، وهي الحكم البيزنطي الرومي وعامة السكان في المدن والارياف . وهنالك فئة استقبلت الفاتحين وهللت لهم ، لانها كانت تعاني الاضطهاد من الحكم البيزنطي لاسباب دينية سياسية — وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه الظاهرة قد صورتها كتب التاريخ العربية وضخمتها ايضا بغية اظهار السكان وكأنهم يتحررون مع قدوم الخيالة العرب !! ولكن هذه الفئة ، وعلى ضوء ما تركته الوثائق التاريخية في اديرة اليعقوبيين انفسهم ، وهم اهم من تعامل مع الفاتحين ، لم تشكل نسبة تتعدى الواحد والنصف بالمئة من مجموع السكان ...

اما الفئة الثالثة فهي التي لم ترضخ لحكم منطق اهل الذمة والشروط العمرية ، وهي التي لم ترد الانسحاب مع الجيوش الرومية ، وليست بالطبع هي التي هللت للفاتحين . انها الفئة التي تمرّدت ولجأت الى المعاقل الطبيعية في المنطقة لتواصل الحياة في مجتمع حر سيد مستقل ، سياسيا وثقافيا ودينيا . ليست لهذه الفئة «اسم رسمي» في كتب التاريخ ، لان وجودها ليس «رسميا» ...

بالفعل ، فالسكان المسيحيون الذين رفضوا تبديل هويتهم الحقيقية ، لجأوا الى جبال لبنان في فترات متتالية من الفتح العربي وما بعده . لم يكن لجبال لبنان قبل الفتح العربي اية أهمية تاريخية او استراتيجية تذكر ، لان المنطقة كلها كانت داخل دائرة الحضارة

الغريكو— لاتينية ، المسيحية الشرقية الواحدة . والحكم فيها للمسيحيين انفسهم ، أي البيزنطيين فلم يكن الاهالي بحاجة الى معاقل يحتمون بها من حكم حضاري أجنبي وكانت معارضتهم السياسية والفئوية تحصل داخل المدن والارياف ، لانه لم يكن هنالك خطر خارجي يهدد الهوية والكيان الحضاري للمجموعات البشرية التي سكنت هذه المنطقة .

اما قدوم العرب من الجنوب وفرضهم تعريب الحياة ، اجبر الالوف من شعوب سوريا والعراق وفلسطين الى الالتجاء الى جبال لبنان وتحصينها . ان هذه الحركة الكبرى نحو لبنان ايام الفتح قد ولّدت ظاهرتين اساسيتين في الشرق طبعتا المنطقة بطابع خاص لا يزال يميزها حتى اليوم ، ويتحكم بتحولاتها وبمستقبلها .

الظاهرة الاولى :

هي انبثاق شعور خاص لدى الذين قطنوا هذه الجبال ، وهو شعور جماعي للتضامن من أجل الوجود اولا ، والوجود الحر ثانيا . هذا الشعور الجماعي بتفاعله مع البيئة العربية المحيطة به وباختباراته المتعددة عبر التاريخ ، ولد قومية ، اقترنت باسم البقعة التي اوتها اي لبنان . فكانت القومية اللبنانية وكانت الامة اللبنانية ، وهي حتى القرن العشرين الامة الوحيدة المستقلة حضاريا في منطقة تنازلت شعوبها الاصلية عن حقوقها الحضارية والقومية للفتح العربي .

الظاهرة الثانية :

وهي اشمل واعتقد تعممت في نتائجها ليس فقط في لبنان بل في جميع انحاء منطقة الشرق ، انها مشكلة الهوية ... قبل الفتح العربي كانت هوية المنطقة مسيحية داخلة ضمن دائرة الحضارة الغريكو— لاتينية ، وكانت لجميع الشعوب الساكنة فيها طبائع خاصة بها (تقاليد ، لغة) ولكنها ارتبطت جميعها فيما بينها ضمن تيار انساني واحد هو تيار الحضارة المسيحية العالمي .

عند وقوع الفتح العربي ، زحفت الجيوش العربية من الجزيرة ، فدخلت الشرق نوعية اخرى من المجموعات البشرية . دخل تيار جديد له رؤيا خاصة به هويته اسلامية وحضارته عربية ...

فأصبح عندنا في الشرق نوعيتان مختلفتان من السكان . مسيحيون شرقيون وهم سكان

ما قبل الفتح العربي ومسلمون عرب وهم أبناء القبائل التي أتت من الجزيرة وراء الجيوش ، يضاف اليهم المسيحيون الذين تعربوا واسلموا .

الاختلاف ليس فقط من الناحية العرقية ، وقد لا يكون خلاف في العرق ، لان كثير من المسيحيين تحولوا الى مسلمين عرب .

الاختلاف أعمق وأساسي .

انه الاختلاف الحضاري وهو التمايز الاعلى بين البشر (Summa Divisio)

فمن الناحية السوسيولوجية ، نرى في تحليلنا لوضع الطرفين كمجموعات ، أن للمسيحيين ثقافة وحضارة تبلورتا وتطورتا مئات السنين قبل الفتح العربي ، فلا يمكن أن تختفي من جراء دخول العرب . ونرى كذلك أن للمسلمين العرب ثقافة وحضارة انطلقتا مع الاسلام ، فلا يمكن الا أن توجد وأن تحيا أينما وجد مسلمون وعرب .

ومن الناحية البسيكولوجية نرى فرقا مهمّا بين نفسية الفرد في المجموعة المسيحية الشرقية وبين نفسية الفرد في المجموعة الاسلامية العربية . فلكل فرد ردة فعل مباينة لكل ظاهرة حياتية سياسية او اجتماعية . فبمجرد الانتماء الى مجموعة ، ينتمي العقل والقلب والتصور الى نفس المجموعة والى تاريخها . ويمكن القول ان الفرق النفساني هو نتيجة حتمية للفرق الجماعي الحضاري ، وهذا ما يجتمع عليه كل علماء ومفكرو الكرة الارضية .

ولكن الاختلاف الحضاري ليس بالضرورة في درجات الرقي الانساني ، كما يعتقد الكثير . الفارق الحضاري ليس بين شعوب مثقفة «حضارية» وأخرى أمية «بربرية» . هذه المعادلة بين الادراك والجهل لا ترتبط الا بالتطورات الانسانية العالمية من جهة وبالتاريخ من جهة اخرى .

الفرق هو بين نوعيتين متمايزتين ، بين رؤيتين للعالم الماورائي والعالم المادي الاجتماعي ، بين طريقتين للحياة .

الهوية اذا في المنطقة هويتان مختلفتان . هوية للحضارة المسيحية في الشرق وهوية للمسلمين العرب .

من هنا يمكن القول بأن وجود مجموعتين حضاريتين في الشرق هو وجود **متعدد** وليس وجوداً واحداً. فالحساب البسيط يثبت ذلك : ان وجود مجموعتين مختلفتين في منطقة يدل على الرقم اثنين . والرقم اثنان هو عدد . فالمنطقة تحتوي على تعددية في المجموعات ...

لذلك لا يمكن النظر الى شؤون هذه المنطقة من منظار هوية واحدة ومجموعة واحدة بل من منظار التعددية . واخفاء هذه الحقيقة هو اخفاء قسم من التاريخ ، بل القسم الاكبر

من تاريخ هذه المنطقة . هذه الظاهرة اذا تتلخص بالواقع التالي :

ان التعددية القومية والحضارية في الشرق هي وليدة التاريخ . الالتقاء بين الحضارة الاسلامية والحضارة المسيحية وتواجد الاثنتين معا على بقعة جغرافية واحدة ، يفرض على اية هيكلية تريد ان تنظم الحياة على هذه البقعة ، ان تقوم من خلال احترام مبدأ التعددية وتطبيقه .

بالنسبة للشرق ، الاكثرية العددية التي اصبحت عبر القرون للعرب والمعرَّبين لم تمنع من ان يعيش الشرق تعددية ، بحيث ان وجد في آن واحد على اراضيه مسلمون عرب ومسيحيون شرقيون . اما القول بان الحكم لم يكن الا للعرب منذ الفتح فذلك لا يمنع ان يكون الواقع تعدديا والحقيقة تعددية . بالعكس فالانفراد بالحكم لصالح مجموعة واحدة ، حتى لو كثر عددها ، لا يقف بوجهه الا مبدأ التعددية .

بالنسبة للبنان ، فالحال لم تكن كما في سائر انحاء سوريا والعراق وفلسطين . فالتيار المسيحي الذي لجأ اليه واستقل فيه لم يسمح للاكثرية في اي عهد ان تزيل ملامح الواقع الشرقي ... كيف حصل ذلك ابان الفتح ؟ ...

عند دخول الجيوش العربية الى الشام والقدس ، ومع تراجع القوات البيزنطية ، لم تستطع حاميات المدن المسيحية الشرقية في سوريا وفلسطين ان تصمد امام الاجتياح القوي . فقاتلت ببسالة ، وتراجعت من بلدة الى اخرى محاولة صد الفتح في البلدة التالية ولكن الحكم البيزنطي الفاسد في القسطنطينية والانقسامات الثانوية بين الطوائف والملل المسيحية عجّل في نكسة المسيحية السياسية والعسكرية في الشرق ، فتقدمت الجيوش العربية في السهول السورية ، مستفيدة من حسمها العسكري مع الروم في معركة اليرموك ، وتقدمت ايضا في سهول فلسطين مستفيدة من تسليمها مدينة القدس . ولم يتوقف الزحف الا على ابواب تركيا عند جبال قيليقيا (Cilicie) حيث تجمعت القوات البيزنطية من جديد تدعمها الميليشيات الارمنية الشعبية .

ومع انتهاء الحملة العسكرية شمالا ضد بيزنطيا وشرقا ضد الفرس وجنوبا ضد البيزنطيين في مصر ، ارتد الحكم العربي لتصفية الجيوب المقاومة داخل المناطق التي فتحتها وكان استتباب «السلام العربي» (Pax Arabica) في مصر الاقباط ، وسوريا السريان ، وفلسطين المقدسة ، سهلا ، لان الطبيعة الجغرافية ساعدت بامتداد السهول والواقع الاجتماعي المتململ ضد الحكم البيزنطي أعطى الفرصة الذهبية .

اما في لبنان ، فالمدن الساحلية قاومت بعنف وعناد ، لم تذكر كتب التاريخ الرسمية

اللبنانية شيئا عنه . ودخل العرب الى صور وصيدا وبيروت وطرابلس ولكنهم لم يستطيعوا تعريب هذه المدن الا مع مرور الزمن ومع اخماد ثورات عدة اشتعلت ضدهم .

على اثر هذه الموجة التي غمرت الشرق ، استفاق الالوف من السكان الذين لم يتحملوا الحكم الجديد وقرروا التوجه الى الجبل . فأمت الجبال اللبنانية قوافل من المهجرين الارتوذكس والسريان والاشوريين وسائر الطوائف المشرقية من جميع انحاء «سوريا الكبرى القديمة» . ولكن العدد والكثافة الاكبر كانا للموارنة الذين جاءوا من سهول سوريا الشمالية والتحموا بالموارنة الذين سكنوا لبنان قبل الفتح العربي منذ القرن الرابع . وقررت هذه الامة المقهورة الحرة ان تحيا في جو استقلالي تام على جميع الاصعدة . الفتح العربي الاسلامي اذاً ، افرز واقعين في الشرق :

— تعددية حضارية قومية هي ناتجة عن تواجد اسلام عربي ومسيحية شرقية معا على اراض واحدة .

— أمة لبنانية مستقلة في جبال لبنان ، وهي وعاء يحتوي على وطن قومي مسيحي اتسعت رقعته وانكمشت حسب التقدم والتراجع العربي .

هذه العناصر كانت ولم تزل الاساسية في التركيبة الشرقية بغض النظر عن التناقضات الاسلامية — الاسلامية والمسيحية — المسيحية ، الثانوية .

— هنا تطرح الاسئلة ....

ما كانت علاقة الامة اللبنانية بتركيبة الشرق ؟

ما هو أثر واقع الشرق التعددي على الامة اللبنانية المسيحية ؟

كيف تحولت الامة اللبنانية المسيحية الى دولة لبنانية تعددية ؟

القسم الخامس : التعددية منذ الفتح العربي

كثير من الاسئلة طرحت حول المرحلة التاريخية التي تبعت الفتح العربي الاسلامي للمنطقة ولبنان . ولكن الاجوبة لم تكن بالعدد نفسه بل اقل بكثير . اما كتب التاريخ المدرسية وحتى الجامعية ، فلم يشأ لها ان تفصل ما حصل ايام الفتح العربي ولا ما تبعته من احداث وتحولات على الصعيد السياسي والعسكري والثقافي ....

مما لا شك فيه ان الفتح العربي طرح مشكلة التعددية بكل جوانبها في الشرق عامة وفي لبنان خاصة . فاذا كان تاريخ لبنان يبدأ منذ ستة آلاف سنة ، كما يؤكده المدافعون عن لبنانية لبنان ، فالحقيقة هي ان تاريخ لبنان ، كشعب وعى نفسه واراد السيادة والحرية في

الجبال ، يبدأ منذ الفتح العربي . لم يكن للوعي القومي وجود قبل هذه الفترة في ناحية اسمها لبنان . لان لبنان المسيحي قبل الفتح العربي ، كان مرتبطا بسوريا المسيحية وفلسطين المسيحية وسائر الشرق والغرب داخل دائرة الحضارة الواحدة . ولم يكن هنالك مجال لسكان لبنان أن تكون لهم قومية مميزة لهم تفرقهم عن باقي سكان المنطقة . ولكن تغيير ملامح المنطقة المحيطة بلبنان وفرض العروبة عليها ، فك الارتباط العضوي بين سكان لبنان المسيحيين وسائر المنطقة المعربة ، بحيث اصبح للمنطقة هوية حضارية معينة وللبنان هوية حضارية معينة . فالقومية اللبنانية لم تبرز الا مع ظهور عنصرين تاريخيين .

العنصر الاول ، هو الفرق الحضاري بين المسيحيين اللاجئين الى جبل لبنان ، وبين العرب المسلمين الذين سيطروا على السهول والسواحل . هذا العنصر يشكل التحضير البيئوي (Elément Préparatoire) ، اي الارضية التناقضية التي ينطلق منها التمايز بين المجموعتين .

العنصر الثاني هو الشعور التضامني لدى المسيحيين اللاجئين الذي انطلق من حالة الدفاع المستمرة ضد الهجمات العربية المتواصلة على الجبل — الامة .

فاذا نظرنا الى تركيبة الشرق موضوعيا ، رأينا ان المجموعات التي تؤلفه ، متمايزة حضاريا . فالمراقبة العلمية والشاملة تؤدي الى التأكيد على الطبيعة التعددية للمنطقة . اي ان الوعاء الشرقي يحتوي على عنصرين اساسيين لا يمكن تجاهل احدهما . واذا نظرنا الى هذه التركيبة من الناحية الواقعية ، نرى ان المنطقة شهدت تناقضا لا بل مواجهة بين قوميتين ، عربية اسلامية ومسيحية شرقية استوطنت في لبنان واصبحت لبنانية .

لذلك وانطلاقا من هذه الارضية ، يختلف تحليل التاريخ اللبناني الحقيقي عنه في الدوائر التربوية والسياسية الناشطة حاليا في الشرق الاوسط وفي لبنان . الاختلاف اساسي . الاختلاف يقع على النظرة الى الموضوع . فالنظرة الكلاسيكية التي رأى من خلالها المفكرون السياسيون الهيكلية الشرقية هي التي اوجدت اخطاء تحاليلهم ، الى اية جهة انتمت وبأي تيار التحمت .

ان عدم الاخذ بأهمية الفتح العربي التاريخية وحقيقته وآثاره على الساحتين الشرق — اوسطية واللبنانية ، يؤدي الى الضياع وسط اطروحات كثيرة تحاول تفسير المشاكل الاقليمية التي اصبحت عالمية . والضياع هذا يرتكز على خطأ في الاساس ، خطأ علمي في النظر الى الظواهر التاريخية . فكما لم يفهم المحللون الفتح العربي **انسانيا وسياسيا** ، لم يدركوا ايضا طبيعة التركيبة اللبنانية من خلال تاريخها ...

الصورة التي استنتجناها من خلال المرحلة حتى اواخر الفتح ، اوضحت لنا عمق المشكلة الشرقية واللبنانية خاصة .

المسلمون العرب المتواجدون في المناطق السورية والعراقية والفلسطينية ، شكلوا عنصرا له نظرته الخاصة ورؤياه التاريخية . انتقل تاريخيا في خط تقدم من الجزيرة العربية الى المناطق الشرقية وشمال افريقيا ، وانتقل في مرحلة اخرى في اتجاهين : افريقيا السوداء ، وجنوب شرق آسيا . المسيحيون الشرقيون المتواجدون بشكل اقليات على نفس الاراضي وبشكل مجموعة متراصة في الجبال اللبنانية والمناطق المحيطة بها .

هذا الواقع الذي افرزه التاريخ ... تعددية حضارية تجسدها تواجد قوميات مختلفة .

تاريخ لبنان ، بعد الفتح العربي أبرز هذه التركيبة خلال مئات السنين حتى العثمانيين .

لذلك يجب دراسة حقبة ما بعد الفتح العربي من خلال مرحلتين متميزتين . مرحلة الحكم العربي للشرق ، ومرحلة الحكم العثماني . فالمعادلات ليست نفسها حسب مراحل الحكم ، والعناصر لم تكن نفسها .

الفصل الثالث

التعددية ومرحلة الحكم العربي

اذا كان الفتح العربي هو المحرك الذي غير ملامح المنطقة وهويتها ، فالحكم العربي فيما بعد ، وعلاقته بالامة اللبنانية ، كرس هذه الملامح وهذه الهوية .

القسم الاول : الخلفاء الراشدون

وهم الحكم السياسي الاول للاسلام بعد النبي محمد ، أهتموا باحتلال المناطق الشرقية والافريقية والسيطرة عليها بعد معارك كبيرة وشرسة ضد الجيوش البيزنطية التي احتلت هذه المناطق بسرعة غير معقولة نظرا لقوة الامبراطورية البيزنطية المفترضة . فبعد ان وحد ابو بكر ، خليفة النبي ، القبائل العربية ، توجه خلفه عمر ، « أمير المؤمنين » الى سوريا والعراق واخضعها . وكان الساحل اللبناني مع المناطق التي سقطت .

هذا الحكم الذي امتد من سنة ٦٣٢ الى سنة ٦٦١ تميز بالنسبة للاسلام بالتدين والطهارة النفسية والتقشف . فالاندفاع الذي اعطاه الاسلام للعرب في الجزيرة ، جعلهم أقوياء دون ان يعطيهم حب الظهور والثراء المادي . ويعطي المؤرخون مثلا على ذلك عندما

يذكرون قصة خليفة ينام على الارض تحت ظل النخيل ، بينما جيوشه تحتل أعظم مدن العالم القديم وتدخل افخم واروع القصور الملكية . وينسب المؤرخون هذه «الطهارة» السياسية عند العرب ومثاليتهم في هذه الحقبة الى « طهارة عرقهم وعقيدتهم » . فعرب القبائل في السنين الاولى للاجتياح لم يكونوا الا عربا في النسل . كما ان الدين الاسلامي لم يكن قد اتصل بالديانات والحضارات الاخرى في العمق ...

لعل هذه النظرية صحيحة ، وتطبق على كل التيارات في انطلاقتها أو في تجديد انطلاقتها . ونلاحظ ايضا ان المد العربي ايام الخلفاء الراشدين كان الاقوى وفيه سجلت المعارك الفاصلة مع الدول المحيطة اكانت البيزنطية ام الفارسية . اما التقدم بعدهم ، فقد كان اسهل لعدم وجود قوة عسكرية تضاهي العرب .

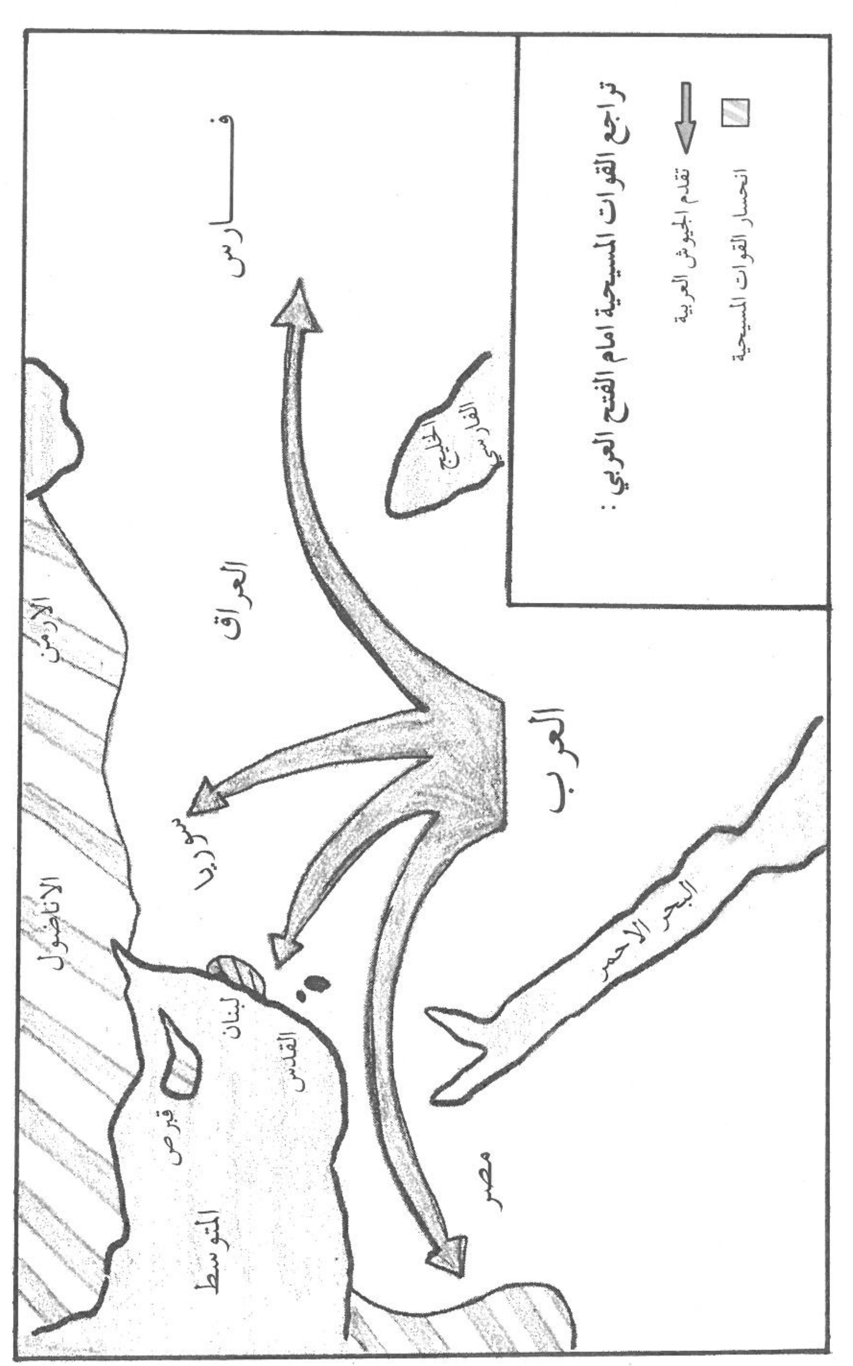
بالنسبة لمسيحيي الشرق ، فالمعلوم عن الراشدين انهم لم يقسوا كما فعل من بعدهم . ولكن العلاقة لم تكن بالطبع ، علاقة مساواة بين العرب والشعوب المحتلة . فالانظمة المدنية ميزت بين العنصر الاول والثاني وفرضت كما رأيناه سابقا شروطا وشرعت قوانين خاصة للعنصر الثاني .

اما في لبنان ، فالوضع لم يكن راكزا بل كان متموّجا حسب التطورات الكبيرة التي غيرت ملامح المنطقة . فالجبل في لبنان لم يكن مسكونا من قبل بكثافة تذكر ، بل كانت المدن الساحلية تستقطب الناس بتجارتها وحيويتها على الصعيدين السياسي والثقافي .

عندما دخلت الجيوش العربية من البقاع ومن الساحل الفلسطيني ، تراجعت الحاميات البيزنطية ، وسقطت المدن في ايدي القوات العربية . في مرحلة اولى هرب قسم من السكان الى الجبال القريبة ملتجئين الى شبه المصايف التي احاطت بالمدن الساحلية . فبدأ الجبل يستقبل مزيدا من المهاجرين واللاجئين والمهجرين اضافة الى سكانه .

اما سكانه الاصليون فكانوا قلائل في الجنوب والوسط ، وكانوا بعدد لا بأس به في الشمال . وكانت اغلبية الجبليين الساحقة من الموارنة اللبنانيين ، اي الموارنة الذين «تمورنوا» على يد الرهبان الموارنة الذين هربوا من سهول سوريا الشمالية (افاميا) ، هاربين من الطغيان البيزنطي ، حوالي قرنين قبل الفتح العربي .

وعند اشتداد وطأة الاحتلال العربي في الساحل والسهل الداخلي اي البقاع ، لجأت اعداد كبيرة من مسيحيي لبنان وسوريا وفلسطين الى الجبال واستوطنوها نهائيا ، مشكلين فيها امة معلقة على الصخور فوق الوديان . وتشكلت هذه الامة من موزاييك (Mosaïque) دينية ، على حد تعبير احد المؤرخين ، تضم جميع الطوائف والقوميات والاثنيات المسيحية



السورية والعراقية والفلسطينية واللبنانية السابقة للفتح . وهنا يمكن القول بأن «سوريا الكبرى» او «الهلال الخصيب» الذي جمع في شبه وحدة جغرافية هذه الشعوب العريقة ، قد انتهى مع دخول الجيوش العربية . فثقافات الهلال التي انتمت الى حضارة واحدة ، قد تراجعت الى جبل لبنان واضعة على جروده ما تبقى من هذه المنطقة ومن حضارتها . والجدير بالذكر ، هنا ، ان المفكرين الذين دعوا الى وعي قومي يمتد في جميع انحاء هذا الهلال ، هم من جبال لبنان ... والتفسير التاريخي الوحيد لهذه الظاهرة ، هو ان قسما كبيرا من المسيحيين في لبنان لم ينسَ السهول الفسيحة التي حرثها ، ولا المدن المشرقية الكبرى التي بناها ، ولا الحضارة العظيمة التي ساهم في اقامتها على اراض ملكها لقرون عدة بل لآلاف السنين قبل ان يغادرها ليلجأ الى جبل لبنان . فالمفكرون هؤلاء ، بعدم النظر الى صحة أم خطأ الايديولوجية التي افرزوها ، يعبرون صراحة عن احلام شعوب متعددة طردت من ديارها على اثر الفتح ، ولا تزال تحنّ ، وذلك في احساسها اللاواعي ، الى اقامة دولة تضم جميع المناطق التي شكلت تاريخيا «الهلال الخصيب» .

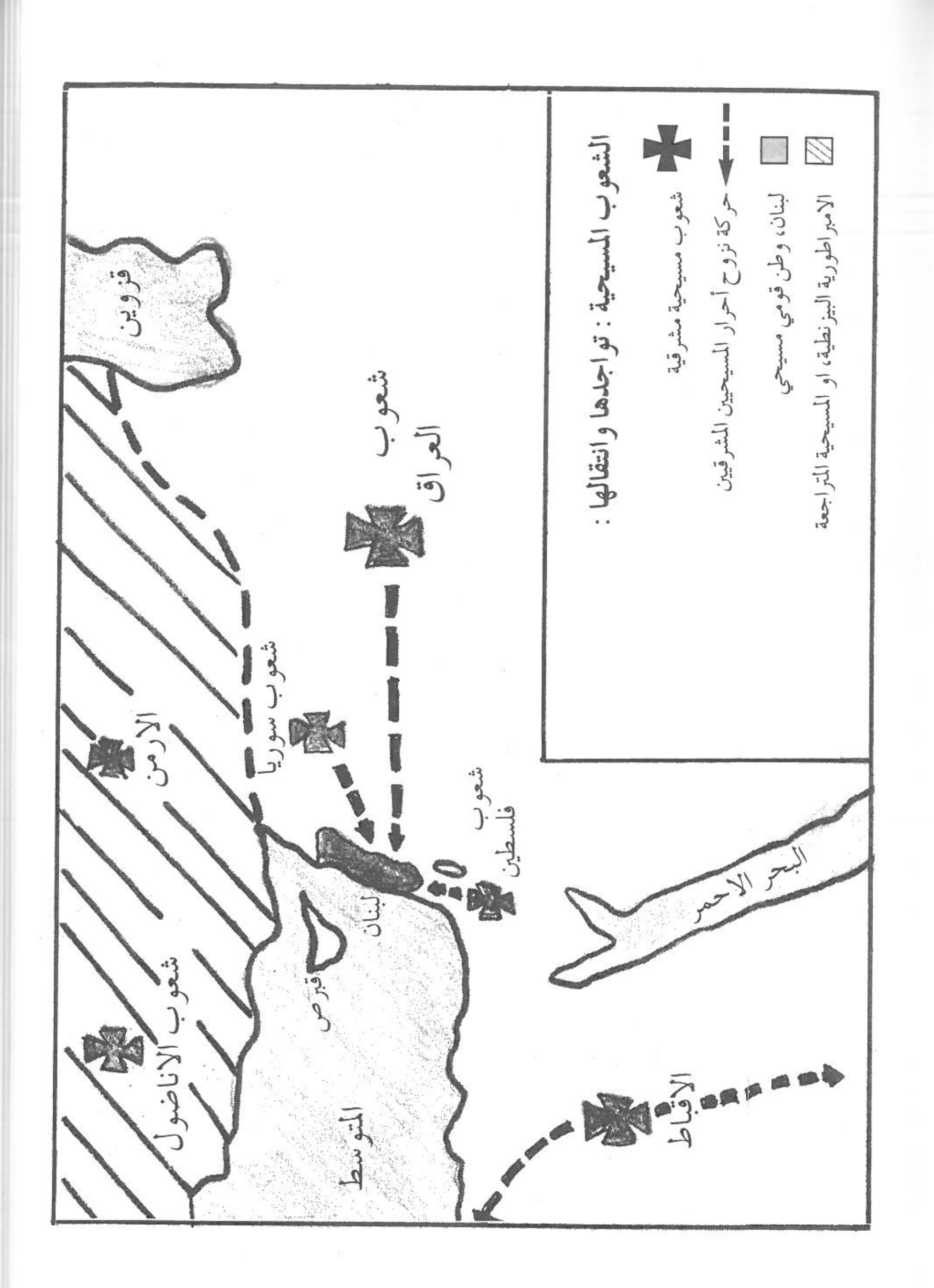
وتلاقي هذه النظرية اقبالا عند فريق من الروم الارتوذكس الذين حكموا الشرق قبل العرب لمئات السنين ، وعند البعض الآخر من الاقليات المسيحية . ولكن الحاجز الاساسي الذي يعترض نظريا وعمليا هذا التيار يتلخص بنقطتين محركتين :

اولا :

إن أنصار هذا التيار يصرّون على عروبة سوريا الكبرى وهذا ما يتناقض مع التاريخ ، إذ ان العروبة هي التي قضت على سوريا الكبرى وحولتها الى لبنان الكبير . فالشعوب السورية المسيحية التي نزحت من مناطقها السهلية ، سحبت بنزوحها هويتها من تلك الاراضي ، فلم تعد سورية بل اصبحت عربية . ويمكن تشبيه هذه الحالة بما حصل في اميركا عندما دحر الانكلو— سكسون الهنود الحمر طيلة قرن ونيف ، وجمعوهم في شبه مخيمات معزولة . فلا يمكن القول هنا ان اميركا هندية حمراء ، لان التاريخ فرض الانكلو— ساكسون في هذه المنطقة ، ولم يبقَ للهنود الحمر ، الا ذكريات تاريخية عن مجدهم السابق فوق سهول اميركا .

ثانيا :

ان موقف انصار هذا التيار معاد دائما للوجود اللبناني ، مع انهم من اساس تركيبه .



فاذا كانت معاداة الكيان اللبناني موقف معقول بالنسبة للنظرية الوحدوية ، التي ترفض الكيانات الاقليمية داخل سوريا الكبرى ، فمعاداة هوية اللبنانيين الحضارية ، موقف غير معقول ويتناقض تماما مع الحقيقة . لان معاداة هوية المسيحيين الحضارية ، ورفضها ، هو ، اذا رجعنا الى التاريخ ، معاداة ورفض الهوية السورية الهلالية السابقة للفتح العربي . فهوية المسيحيين اللبنانيين هي هوية سوريا الكبرى التاريخية . وعندما يدافع المسيحيون عن هويتهم الحضارية فهم يدافعون عن هوية سوريا الكبرى ، مع علمهم بأنهم لن يستطيعوا ان يستعيدوها ، كما لا يستطيع الهنود الحمر ان يسترجعوا اميركا . فالمحافظة على الهوية الحضارية المسيحية في لبنان ، هي النتيجة التاريخية للمحافظة على هوية سوريا الهلالية القديمة ... ومعاداة الهوية المسيحية في لبنان ، هو معاداة الهوية السورية القديمة وطعن بقيمها التاريخية .

فالامة السورية القديمة هي ام لبنان التي أزالها الفتح العربي نهائيا ، فلا تستطيع هذه الامة ان تحمي نفسها وهويتها الا من خلال قيام الامة اللبنانية الفتاة واستمرارها في طريق الرقي والحضارة والتقدم .

والامة اللبنانية المسيحية هذه ركزت دعائمها حول الجبال اللبنانية وشكل الموارنة فيها الجسم الاساسي وكوّن المردة جهازها الدفاعي العسكري .

من هم الموارنة ؟

المهم ان نعلم انهم شعب مسيحي من شعوب سوريا ، ذو الاصل الارامي ، بدأ ظهوره كأتباع لعقيدة راهب في جبال قورش اسمه مارون وآخر في سهول سوريا (افاميا) اسمه يوحنا مارون فيما بعد . وتحول الاتباع من رعية الى كنيسة مستقلة عن صراعات الغرب والشرق الدينية في القرون السابقة للفتح العربي . وتمحور الموارنة حول كنيستهم واديارهم في منطقة حلب حتى اصبحوا شبه امة ، وقد امتدوا فيما بعد الى شمال لبنان واستوطنوا الجبال فيه ، ناقلين المارونية الى قممها ووديانها الصخرية . وقد ادت التحولات السياسية والدينية في الشرق الى هجرتين للموارنة . الاولى ، بعد مضايقات الحكم البيزنطي الذي لم يقبل باستقلالية كنيسة الموارنة عن كرسي القسطنطينية ، فالتجأ عدد كبير من الرهبان ورجال الكهنوت الى شمال ووسط لبنان وعمموا المارونية فيه ، والهجرة الثانية والاهم حصلت من جراء الفتح العربي حيث انتقل الثقل السياسي والسكاني للموارنة الى جبل لبنان ، بانتقال بطركيتهم وقسم كبير من الشعب . ويعتبر الموارنة تاريخيا العمود الفقري للامة

اللبنانية المسيحية لكثرة عددهم وقوتهم العسكرية وتراص صفوفهم ووحدتها . وكثيرا ما يخلط البعض من المؤرخين والمفكرين السياسيين بين الامة اللبنانية والامة المارونية .

الحقيقة انه اختلاف نظري بين الاثنين . فالامة اللبنانية التاريخية جسدت مقاومة الكتلة المسيحية في لبنان والشرق للزحف الخارجي والعربي خاصة . والكتلة المسيحية لم تكن تتشكل من الموارنة فحسب بل من الروم الاورتوذكس الرافضين لسياسة بيزنطيا الانهزامية والروم الكاثوليك فيما بعد ، والاشوريين والسريان وعدة طوائف صغيرة . ولكن العدد الاكبر من هذه الكتلة كان مارونيا .

اما الامة المارونية فلم تتواجد في لبنان فقط بل في انحاء من سوريا وفلسطين وقبرص . ولكن تواجد الامتين على ارض واحدة في لبنان والتاريخ الواحد لها جعل منهما جسما واحدا بصورتين ونشبه هذه الظاهرة بالظاهرة الاميركية . فالولايات المتحدة أمة اميركية ، ولكنها امة انكلو— ساكسونية بالوقت نفسه . فالانكلو ساكسون هم العنصر الاكبر والاقوى فيها ولكن ذلك لا يمنع ان يوجد غير انكلو ساكسون في الامة الاميركية .

من هم المردة ؟

حسب استنتاجات المؤرخين نستطيع القول بأن اصل المردة متعدد ، فارسي وسامي ، وانتشارهم متعدد ايضا ، فهنالك مردة فارس ، ومردة سوريا ومردة الاناضول . والذي يعطيهم خصائص موحدة ، هو قوتهم الحربية وانتفاضتهم ضد الغزاة .

وقد تحول مردة سوريا الى موارنة مع انتشار المارونية ومع قدومهم الى جبال لبنان حيث ان اللقاءات المشتركة المصيرية التي فرضها التاريخ على الشعبين الماروني والمردة ، جعلت منهم شعبا واحدا ، فاكتسب المردة من الموارنة الدين واكتسب الموارنة من المردة القوة العسكرية الحربية . واصبح دفاع الشعب الماروني والمسيحي عامة في لبنان والمناطق المحيطة به يعتمد على قوات المردة واصبح العمق الاستراتيجي والبيئة الطبيعية للمردة ، امتدادا مارونيا في جبال لبنان وجزءا من سهول سوريا . وسميت مردة سوريا الموارنة ، بالجراجمة .

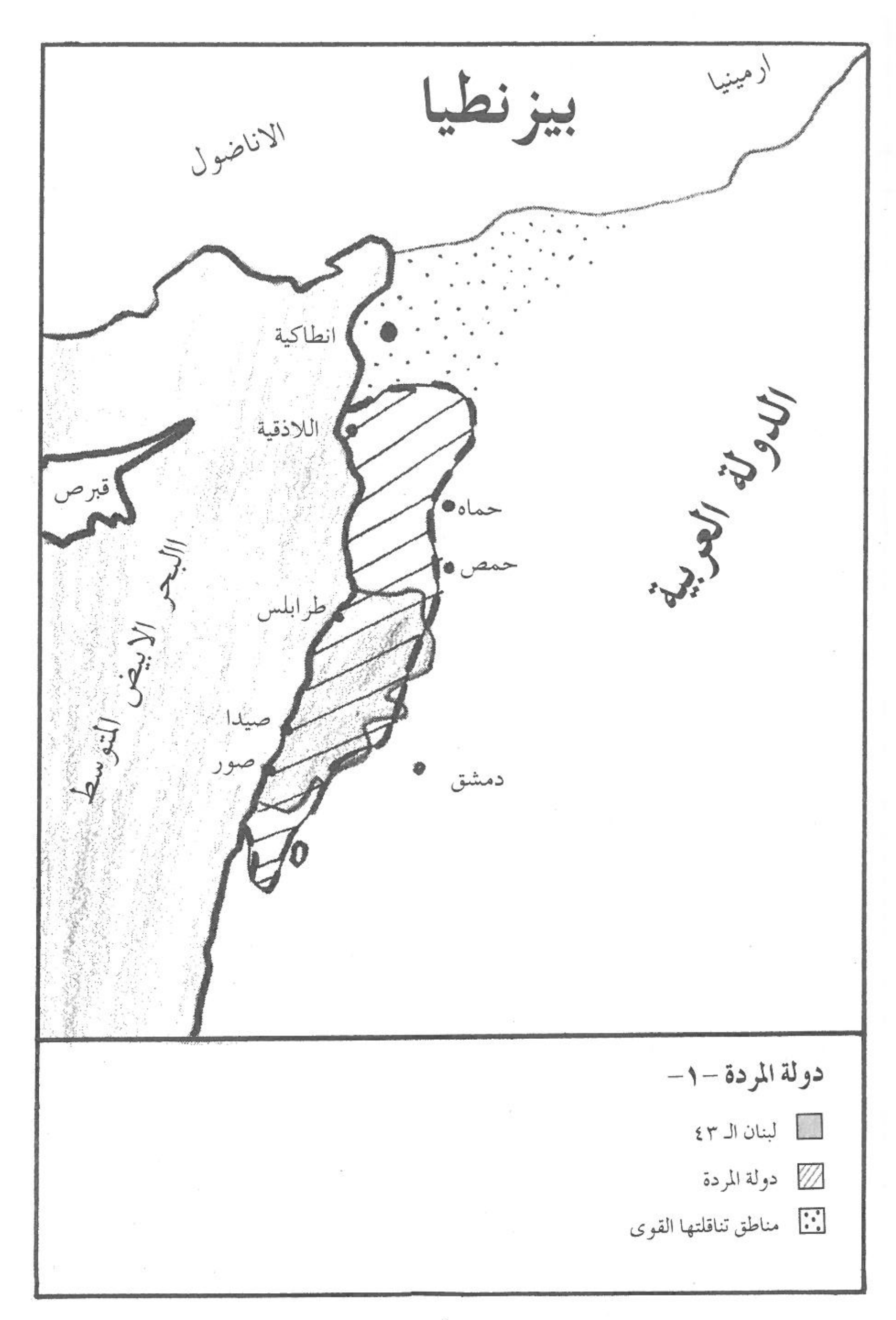
وقد قاوم اللبنانيون في جباهم المد العربي منذ فجر دخول الجيوش العربية الى لبنان ، وقد استفادوا من عدم قدرة العرب على تسلق الجبال وعدم امكانيتهم فتح الجبل . ويمكن القول ، في هذا الصدد ، ان الهجمات العربية لم تستهدف الدخول الى الجبل بقدر فصل الجبل عن البيزنطيين ، وقد ترك العرب فعلا الجبل وراءهم واكملوا تقدمهم نحو سوريا الشمالية والاناضول. ولكن ذلك لم يمنع الموارنة في لبنان، حين تحالفوا مع البيزنطيين، ان

يثوروا ضد الحكم العربي الجديد للمنطقة ، حاملين لواء الثورة العامة للشرق ضد العرب . وبين سنتي ٦٤٤ و٦٥٠ (ابان خلافة عمر وعثمان) انطلقت قوات الثوار وكانت من الموارنة والمردة اللبنانيين يعاونهم فريق من الروم المحليين ضد معسكرات الجيوش العربية . وقد استرجعت الثورة اللبنانية المارونية قسماً كبيرا من السواحل اللبنانية والسورية وجزءا من سهل البقاع وسهول شمال فلسطين . فالاندفاع الذي انطلقت به الثورة يبرره نكسة المسيحية الشرقية وانكسارها بعد معركة اليرموك . وامنت الاساطيل البيزنطية الدعم البحري ومدت الثوار بالمساعدات ، فكادت تلك الثورة ان تستعيد الشرق كله وتعيد الوجه الحضاري الغريكو — لاتيني له . ولكن العدد الماروني اللبناني لم يكفِ لمواصلة التقدم ، فانكفأت الكتائب الثورية الى حدود لبنان بعد انسحاب الاسطول الرومي . وقاد هذه الثورة يوسف امير جبيل وكسرى امير كسروان وايوب امير بانياس والامير الياس . والثورة هذه هي اول انتفاضة للامة اللبنانية المسيحية ، واول معركة من الحرب اللبنانية — العربية التي لا تزال تهز الشرق حتى القرن العشرين .

القسم الثاني : الامويون

ظهر الامويون على الساحة السياسية العربية مع الخليفة عثمان ابن عفان الذي واصل التقدم الاسلامي نحو برقا في ليبيا وشمال افريقيا . وكان ابن عمه معاوية واليا على الشام . تحيز الخليفة الى العائلة الاموية اي الى بني أمية ، فاغتيل واصبح مركز الخلافة شاغرا . فوقعت حرب الخلافة بين الامام علي ، نسيب الرسول ، ومعاوية حاكم الشام ، وعدد من المرشحين للخلافة . وقعت المعارك بينهم اهمها في واقعة الجمل وصفّين ، وكانت حصيلتها ان انتصر معاوية على الجميع واصبح خليفة ، فاتحا العهد الاموي ، ومركزه الشام .

ومما لا شك فيه ، أن وجود مركز الخلافة العربية في الشام قد اعطى طابعا جديدا للمواجهة اللبنانية — العربية . فالمقاومة للحكم العربي في جبال بعيدة في اطراف الامبراطورية ، ليست «كخنجر يهدد قلب العروبة» . فقوات المردة رابطت على مرمى حجر من عاصمة اقوى دولة في ذلك الحين ، وهددت رأسها مباشرة . فلم يكن على الخلفاء الا ان يجهزوا جندهم لكي يحتل الجبل العاصي ، ويعرّبه نهائيا . فما أن جلس الامويون على كرسي الخلافة حتى اندلعت الحرب في سوريا الغربية بين اللبنانيين المسيحيين والخلافة العربية . وخاصة هذه الحرب كانت باتخاذها الطابع الكلاسيكي ، وتخللتها

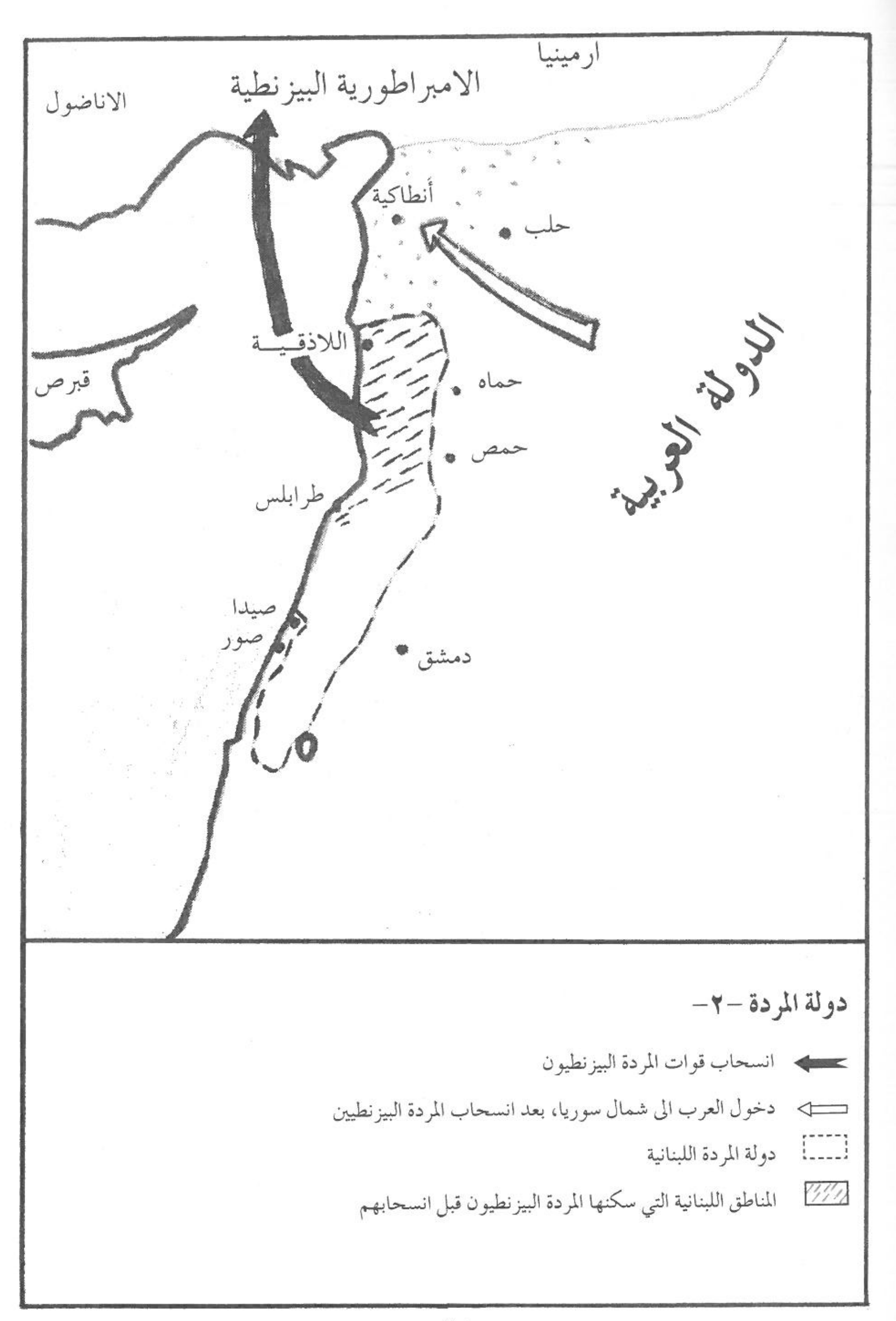


معاهدات سلام واتفاقيات ومواثيق ربطت الاطراف بموجبات مختلفة . والجدير بالذكر أن تركيز استقلال الوجود اللبناني المسيحي في المنطقة العربية تمتد جذوره الى تلك الايام ، لانه لم يكن في العهود السابقة سببا لقيام دولة مسيحية مستقلة في سوريا الغربية تضم جميع الاقليات اللاجئة الى لبنان اضافة الى الامة المارونية . فالمنطقة كانت مسيحية ، ولم يكن هنالك حكم عربي جديد . اذا بدأ تواجد الامة اللبنانية مع الفتح العربي كنتيجة للتعددية التي فرضها هذا الفتح ، فاستقلال هذه الامة يعود تاريخه الى قيام اول دولة سيدة للبنانيين ارتبطت بمعاهدات ، فرضت اغلبها ، مع الحكم القائم على حدودها من كل صوب .

وقيام هذه الدولة بدأ بالثورة اللبنانية الثانية التي انطلقت سنة ٦٧٧ ايام معاوية من جراء فرض الضرائب القاسية على اهل الجبل . فكان ان نظم المردة اللبنانيون والسوريون سوية حملة عسكرية بمساندة الدولة البيزنطية سيطروا من خلالها على جميع الاراضي الواقعة بين جبال اللكام في سوريا الشمالية حتى القدس جنوبا بما في ذلك لبنان والسهول المحيطة به . وقد قامت القوات اللبنانية السورية المسيحية المشتركة بمعارك متواصلة وعنيفة ركزت من ورائها اوسع حدود للدولة المسيحية اللبنانية الشرقية ، ولم تبلغ حدود الدولة المسيحية في اي عصر هذا الامتداد منذ الفتح العربي حتى اليوم. وانطلاقا من هذه الدولة التي حكمها الموارنة اللبنانيون والسوريون ودعمها البيزنطيون الروم ، انطلقت قوات المردة ، في غارات صاعقة على الحاميات العسكرية العربية في سوريا وفلسطين . فأدى هذا الوضع ، الذي هزّ كيان أكبر وأقوى واعظم دولة في ذلك العصر وهي الامبراطورية العربية التي حكمت العالم القديم من الهند الى الاندلس ، الى توقيع معاهدة نظمت العلاقات بين الدولة العربية وعلى رأسها معاوية من جهة والدولة البيزنطية وعلى رأسها قسطنطين الرابع والدولة اللبنانية وعلى رأسها الامراء الموارنة المردة من جهة ثانية . بموجب هذه المعاهدة يؤدي العرب للروم كل سنة ثلاثة آلاف ذهبية وثمانية آلاف اسير وخمسين جوادا . وتعهد العرب ان يؤدوا الى المردة مالا وان يحترموا سيادتهم على دولتهم . هذه هي المعاهدة الاولى . ولكن حروبا اخرى نشبت بين اللبنانيين والخلافة العربية ، نتجت عنها معاهدات عدة .

حوالي سنة ٦٨٠ ، تجدد القتال ، وأغارت قوات المردة من جديد على المناطق العربية الحدودية وتكررت بشدة ، فطالب عبد الملك خليفة الشام ، تجديد معاهدة الصلح الاولى والتزم بموجبها بشروط جديدة للامبراطور البيزنطي وللامراء المردة .

وفي سنة ٦٨٥ ، وعلى أثر تعاظم قوة الدولة اللبنانية ، طلب الخليفة عبد الملك بن مروان من امبراطور بيزنطيا يوستنيانس الاخرم ان يبرم اتفاقية جديدة هذه أهم بنودها :



١ — يؤدي الخليفة في كل يوم الف ذهبية للامبراطور البيزنطي وحصانا واسيرا .
٢ — يقتسم العاهلان خراج قبرص وارمينيا وايباريا .
٣ — تتوقف غارات المردة من لبنان .

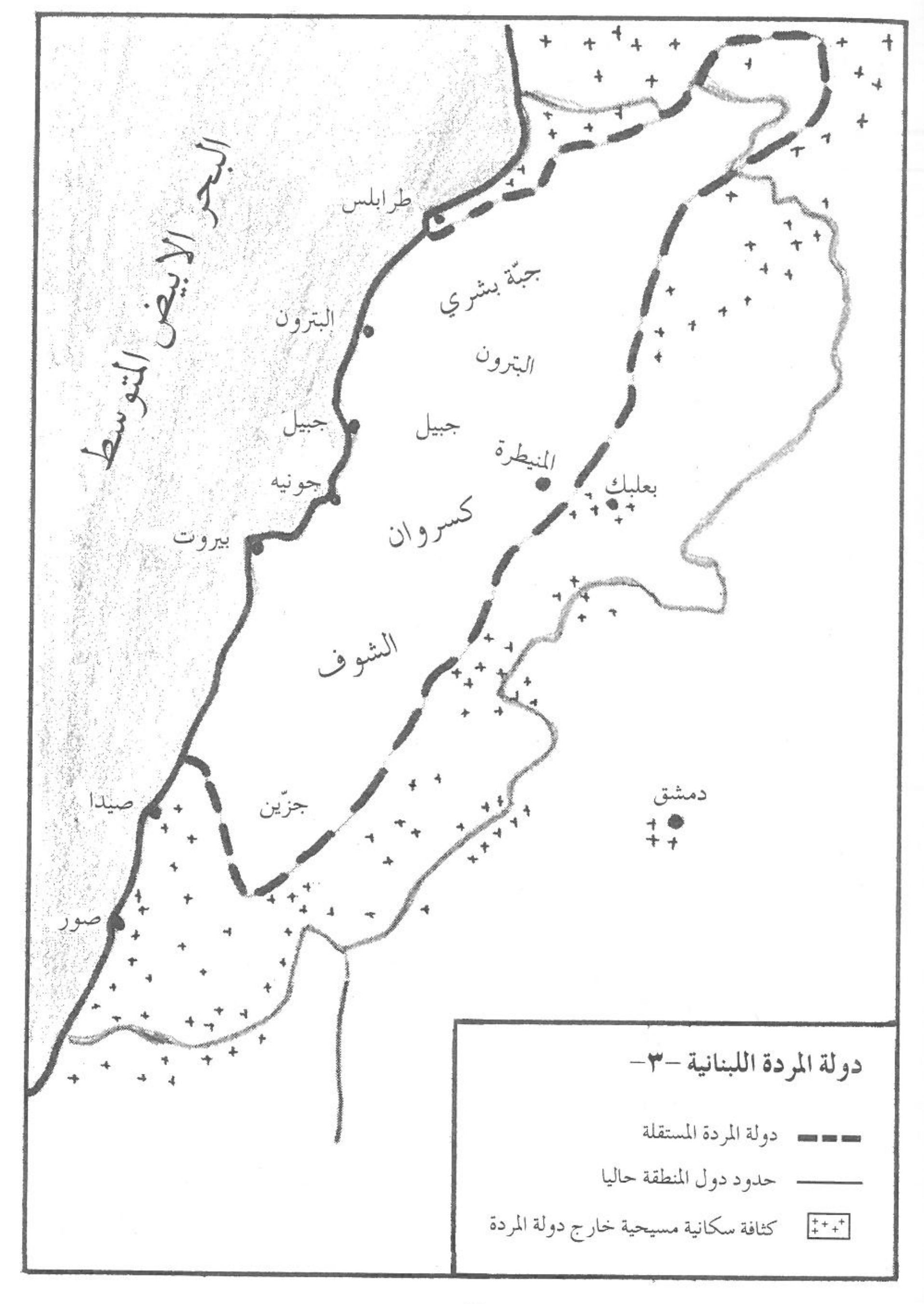
وكان للامبراطور البيزنطي في الدولة اللبنانية فرقة مردة تابعة له ، سميت بالمردة البيزنطية لتفريقها عن المردة الجراجمة ، وهم مردة لبنان وسوريا . وعلى أثر حيلة ومناورات عدة توصل الامبراطور ان يسحب فرقته من الدولة اللبنانية — السورية المسيحية التي اتسعت رقعتها كثيرا ، فوجه بذلك الضربة الثانية والقاضية لتواجد المسيحية في الشرق ، بعد ان انسحب الروم من المنطقة اول مرة بعد معركة اليرموك .

ويجتمع المؤرخون على ما قاله توافانس بشأن ابعاد ١٢ الف جندي من المردة البيزنطيين الى حدود بيزنطيا بالقرب من ارمينيا . إن عملية السحب هذه قد أدت الى خسارة جميع المناطق السهلية السورية الواقعة بين سهل عكار شمالي لبنان حتى حدود الجبال الفاصلة بين الاناضول وسهل حلب ... وقد خلت هذه المنطقة ومدنها من العرب بسبب غارات المردة عليها . (خارطة ص ٤٣) .

وكانت تحت السيطرة اللبنانية السورية المسيحية مبدئيا ، الى أن سحبت بيزنطيا فرقتها المرابطة على حدودها ، فدخلتها القوات العربية وأحكمت احتلالها فيها بانشاء قلاع ومراكز تجمع لجيوشها . وأهم نتيجة عسكرية كانت بأن فصلت القوات العربية الالتحام بين المردة المتواجدين في سوريا الشمالية وبيزنطيا . والانشقاق هذا ادى الى نتيجتين هامتين . الاولى ابرام معاهدة بين الخليفة واللبنانيين مكان المعاهدة السابقة ، والثانية الى اضعاف القوة العسكرية اللبنانية السورية المسيحية ، وقوة الامبراطورية البيزنطية نفسها (خ، ص، ٤٥).

اما المعاهدة الاخيرة بين العرب واللبنانيين او بين الخلافة الاسلامية والمسيحيين في لبنان فقد كرست السيادة للطرف الثاني ومساواته بالدولة العربية بعكس المسيحيين الذين لزموا مدنهم الواقعة تحت الحكم الاسلامي ، كمسيحيي الشام والعراق ومصر .

ويؤكد المؤرخون هنا أن للمواثيق التي عقدت بين الاسلام العربي ولبنان المسيحي في القرنين الخامس والسادس قيمة قانونية كبيرة من حيث الاستشهاد بها طيلة قرون حتى قدوم العثمانيين وتجديدها باتفاقيات بين فرنسوا الاول ملك فرنسا والسلطان العثماني . والمعاهدات العربية — اللبنانية المسيحية هي المرتكز الذي اقيمت عليه صيغة التعايش في الشرق . فالواقع التعددي الذي فرضه العرب بدخولهم ، والمسيحيون في عدم ذوبانهم التام ، من خلال تواجدهم في لبنان ، اوجب «خلق» هذه المعاهدات لقيام تعايش سلمي . فالعرب لم



يستطيعوا مواصلة المعارك دائما ، خاصة وان حروبهم الداخلية قد استوعبت جزءا كبيرا من قدرتهم العسكرية . فطلبوا من الروم اولا ومن اللبنانيين ثانيا ان يبرموا معاهدات كي يؤمنوا ظهرهم عند مواجهتهم الثورات الناشبة ضد الحكم في اجزاء كبيرة من الامبراطورية العربية . ولكن المسيحيين في لبنان لم يقبلوا للاسباب نفسها ، بل تكريسا لارادتهم بالعيش في سلام ومنعا للحروب وقد كلفتهم غاليا ، حيث كانوا مستنفرين دائما ، وحيث ان لا عمق استراتيجي عندهم ، خاصة وان بيزنطيا قد سحبت قواتها العسكرية من جيوش نظامية وقوات مردة تابعة لها . فالمعاهدات كانت حاجة ملحة نسبيا للمسيحيين ، مع أن الخلفاء ، هم الذين طلبوها على حدّ قول جميع المؤرخين والشاهدين. ولكن غارات المردة الصاعقة والخاطفة والمدمرة على المراكز والمدن العربية استهدفت استسلام الحكام العرب امام الخراب وطلبهم ابرام معاهدة ، وهي ما كان يريده اللبنانيون . وقد تلخصت استراتيجية المسيحيين الشرقيين منذ الفتح العربي كما يلي :

— انشاء قوة عسكرية ذاتية سريعة التحرك وفعالة تستنفر وتعبأ بسرعة ، وتمكن من ردّ عدوان وتوجيه ضربة خاطفة وقوية الى المعتدي بحيث تشل قواه بسرعة فائقة . والاستراتيجية العسكرية هذه اعتمدتها ولا تزال ،جميع الاقليات اينما وجدت اكانت دولا او ضمن الدول . فوضع الاقليات الانساني والجغرافي ، والسياسي احيانا ، لا يسمح لها بخوض حروب طويلة الامد لان هذه الحروب هي من صالح الطرف المقابل الذي يستطيع الصمود ، لكثرة عدده وعمقه الاستراتيجي . ولا شك ان مبدأ انشاء القوة العسكرية الذاتية ، قد اصبح من مقدسات المسيحيين في الشرق وخاصة في لبنان . واثبت التاريخ القديم والمتوسط ويثبت التاريخ الحديث اليوم ، بعدم النظر الى المعطيات السياسية وبدون تقييم ايديولوجي ، أن الحياة الجماعية للمسيحيين ارتبطت ارتباطا وثيقا بوجود هذه القوة وبدرجة تنظيمها .

العهد الاموي اذاً، شهد استقلالا تاما وسيادة تامة للامة اللبنانية التي اتسعت رقعة تواجدها اكبر اتساع . ولكن نهاية هذا العهد شهدت انكماشا للوطن المسيحي الى بلاد الشوف جنوبا وعكار شمالا . ولكن انكماش حدود الوطن المسيحي اللبناني لم يعنِ انحصار المسيحيين فيه . (خ ، ص ، ٤٧) .

فالحدود اللبنانية لم تكن حدود تواجد المسيحيين اللبنانيين والسوريين بل حدود الاستقلال السياسي والسيادة للامة اللبنانية .

القسم الثالث : العباسيون

كما تمليه العادات عند العرب ، استولى العباسيون على الحكم على اثر مذبحة فتكوا من خلالها بالعائلة الاموية ولم يبقَ منها الا واحد ، اصبح حاكما لامويي الاندلس فيما بعد .

العباسيون انتقلوا الى بغداد وركزوا دعائم الدولة العربية على اسس قوية ، فأتوا بالعلم والفلسفة والتقدم . وشجعوا التجارة والصناعة والتعليم ، حتى اصبح احد عصورهم ، العصر الذهبي للعرب ، وغدوا في ذلك الزمن قوة اشد من الاميركيين والسوفيات في هذا القرن . ولكن العهد العباسي ايضا شهد في آخر اطواره تفرق العرب وانقسامهم ودخول العناصر الغريبة عليهم وضعف القوة العسكرية الجبارة التي تجزأت مع بزوغ الدويلات والامارات العربية هنا وهنالك . اما بالنسبة للبنان ، فلم يتردد العباسيون بخرق الاتفاقيات المبرمة بين الامويين وبين المسيحيين في الشرق . وقد فتحوا باعتلائهم الخلافة ، عهدا من العدوان المستمر على الجبل اللبناني والدولة المسيحية الساكنة فيه — وقد ساعد العباسيين كون الرقعة اللبنانية قد انكمشت الى الجبال اللبنانية فقط ،بعد ان اتسعت ايام الامويين حتى شملت شمال فلسطين وشمال غرب سوريا بالاضافة الى لبنان . وقد زاد من قوة الحكم العربي ، ضعف البيزنطيين وتراجعهم ورداءة الحكم وفساده في القسطنطينية .

ولكن تكتيك العباسيين لم تكن مماثلة لاسلافهم ، فلم يقاتلوا الموارنة المردة مباشرة بل اتوا «بمردة» خاصة بهم ، ناقلين استراتيجية الروم في عهد الامويين . بالفعل قام الخليفة أبو جعفر المنصور باستحضار قبائل عديدة قدرت بالالوف من الجزيرة واسكنها في المناطق المتاخمة للحدود اللبنانية ، التي كانت منكمشة في ذلك الوقت . فلكي لا تستعيد حدودها السابقة التاريخية ، كثّف المنصور استيطان القبائل العربية الاسلامية الاصيلة في البقاع ووادي التيم وبيروت وضواحيها . وقد جمع شيوخ القبائل وامراءهم في دمشق وخطب بهم مجاهدا واقتطع لهم امارات وقرى وجبالا وسهولا في لبنان وكأنها فارغة من السكان . وبعد أن سلمهم منشورات ملكية ، قال لهم انه توجد في بلدهم الجديد ، جماعات تريد لهم شرا وتريد احتلال اراضيهم فأوعز لهم ان يردوا ضربات المعتدين ويخرجوهم من مناطقهم ويبيدوهم [١] .

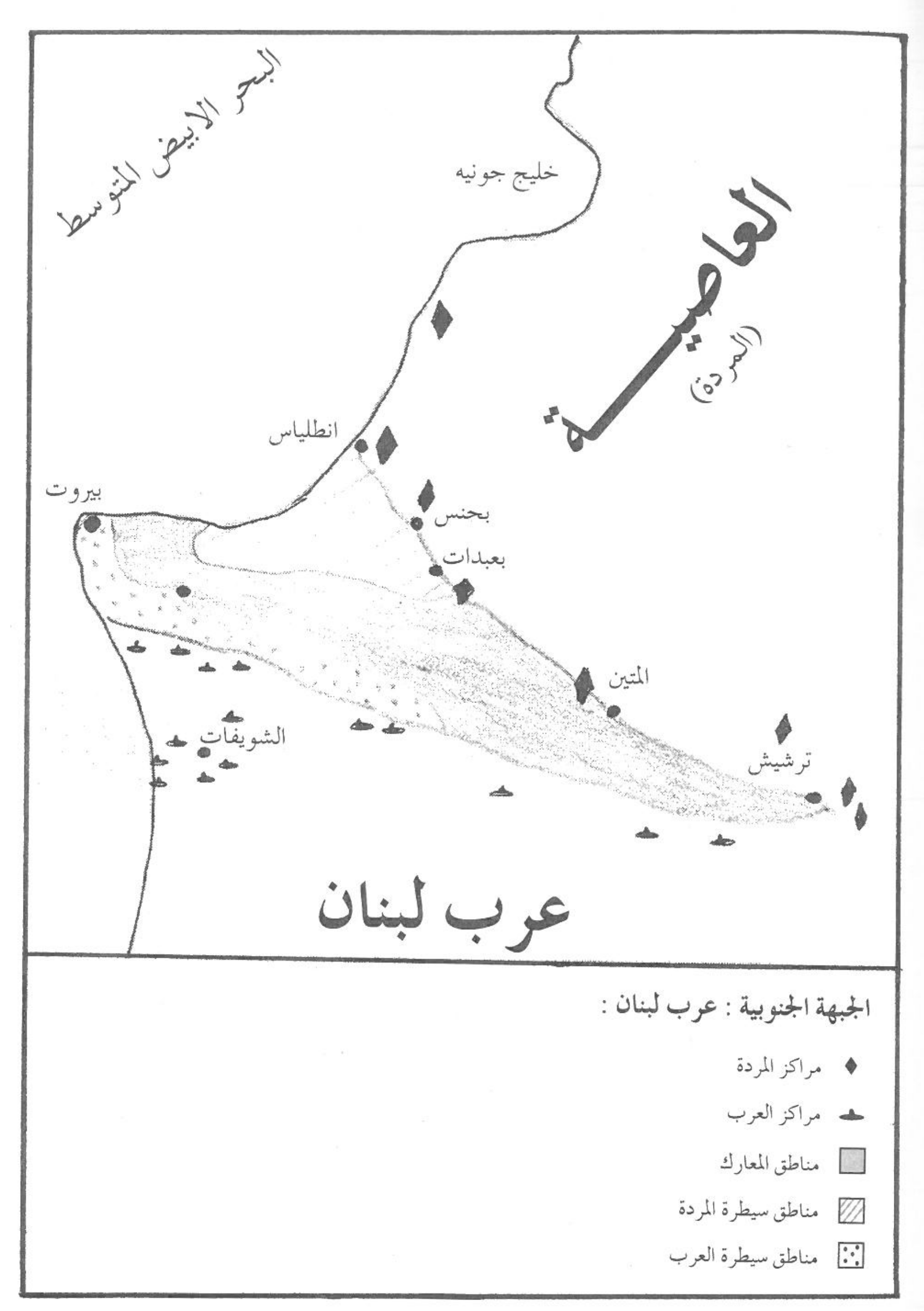
فتوجهت هذه القبائل المعبأة بالعاطفة الدينية والحماس القتالي وبدأوا استيطان هذه الاراضي الجديدة . ولعل هذه الظاهرة هي أخطر ما حصل في الشرق بالنسبة لمسيحيي

(١) وثائق الامراء الارسلانيين .

لبنان . فاذا وجدت الامة اللبنانية المسيحية منذ الفتح العربي ونتيجة للتعددية الحضارية ، واذا تركز الاستقلال منذ الثورة الثانية ، **فالمشكلة اللبنانية ، لم تبدأ الا منذ ان استوطنت قبائل عربية اسلامية اراضي لبنان سنة ٧٥٨** . المشكلة كانت قبل هذا التاريخ ، عربية — لبنانية بمعنى انها كانت بين دولتين قوميتين لكل واحدة منهما اراض معينة وحدود معروفة وتربط بينهما مواثيق ومعاهدات عديدة . ولم تكن عملية الاستيطان العربية في عهد العباسيين الا خرقا واضحا لبنود المعاهدة المختصة بالسيادة اللبنانية . فهدف الخليفة العباسي كان واضحا: الاستيلاء على الجبال اللبنانية موطن المردة بقوة القبائل التي استقدمها لهذا الغرض . فجيوشه النظامية لم تستطع اختراق «السد النحاسي» الذي بناه المردة حول وطنهم ، على حدّ قول المؤرخين . لذلك اعتمد على مواجهة شعب بشعب آخر . فقاتلو القبائل العربية التي استوطنت في اراضي لبنان ، كانوا اشد بسالة وقوة من جنود الجيوش النظامية ، لأنهم كانوا يدافعون عن ارض يريدونها و يعتبرونها ارض عربية لهم .

ولم يكن هذا المد العربي الجديد الا ليفجر حربا جديدة لا تزال تدور رحاها حتى اليوم . وقد أصبح للبنان مشكلتان ، مشكلة مع الدولة العربية الخارجية وهي الخلافة العباسية ، ومشكلة مع عرب الداخل ، او القبائل المستوطنة التي ارادت اخراج اللبنانيين من معاقلهم ورميهم في البحر ، كما رمى اباؤهم الروم وراء جبال الاناضول ... والمشكلتان متلازمتان . فعرب الخارج متضامنون مع القبائل التي ارسلوها الى لبنان واعتبروها سكانا شرعيين له، كما اعتبروا أن الارض اللبنانية اصبحت ارضا عربية، بعكس ما فعله الامويون من قبلهم . وبما أن الارض عربية ، فالارض ملك العرب الذين يقطنون على سطحها . وكل من ليس عربيا ، يصبح محتلا ودخيلا ، ام عميلا . أهمية هذه الصورة بالغة الخطورة . فهي ترشدنا الى تطور النية العربية في المنطقة . عندما دخل العرب منذ الفتح وحتى نهاية عهد الامويين ، اعتبروا المسيحيين المستقلين في الشرق ، او في لبنان وقسم من سوريا أنهم اهل ارضهم وأنهم من المنطقة ولهم سيادة وهوية خاصة بهم . والاثبات على ذلك هو المعاهدات المبرمة معهم ، والاعتراف المعلن بالسيادة على ارضهم . فاذا اعتبر العرب المردة اللبنانيين والسوريين **اعداء** لفترة من الوقت ، فإنهم لم ينظروا اليهم **كدخلاء ام اجانب** ، أتوا واحتلوا أرضا عربية . فقد اعترفوا بأن ارض اللبنانيين ام السوريين المسيحيين هي ارض لبنانية ، وهم اهلها الشرعيون .

ولكن هذا التصور تبدل مع العباسيين . فالعباسيون اعتبروا أن الارض عربية حتى ولو سكنها قوم غير عرب ، لانه بالنهاية ستتم السيطرة العربية عليها . والتبدل بالموقف خطر ، لانه



يسمح باسم الشرعية العربية لهذه الارض ، ان يُهجّر المسيحيون من جبالهم ويستبدلوا بسكان عرب مسلمون . ويبرر هذا الموقف الخطير اي اعتداء في اي وقت ضد المسيحيين ، لانهم محتلون . وقد ترجم الحكم العربي موقفه الى أعمال سجلها التاريخ واحتفظ بها .

وليست الحملة الاستيطانية العربية التي قام بها المنصور ، الا تطبيقا للموقف الجديد من مسيحيي الشرق المستقلين في لبنان . وبالفعل ، قدم الامير منذر سنة ٧٥٩ من المغيثة في بلاد المعرة واخوه الامير ارسلان ، فجابا البلاد المتاخمة للحدود الاستقلالية اللبنانية المنكمشة ، وفرقا عشائرهما في عدة مناطق ، «فاستوطن الامير المنذر بن مالك في حصن سلحمور ، وأخوه الامير ارسلان في سن الفيل ، والامير حسان بن خالد بن مالك في طردلا والامير عبدالله بن نعمان في كفرا (قرب المنصورية) والامير فوارس بن عبد الملك بن مالك في عبيه وتفرق الباقون في سائر انحاء البلاد ، وأخذوا يغزون المردة ويحافظون على ابناء السبيل » [١] .

من هنا يمكن القول ان تاريخ الاسلام على الاراضي اللبنانية يبدأ من سنة ٧٥٨ مع حملة المنصور الاستيطانية ومن هذه المرحلة التاريخية ، يمكن أن نتفهم عمق التناقض السياسي بين المسلمين والمسيحيين في لبنان :

فعندما يشكك بعض المسيحيين بلبنانية المسلمين وعندما يتصورون بانهم اكثر لبنانية منهم ، فذلك لان المسيحيين ، يعتبرون ان أرض لبنان لهم ، وأن على كل جماعة تريد الانتساب الى المواطنية اللبنانية أن يكون ولاؤها لهذه الارض ، اي للبنان وليس لغيره . فالارض الشرقية التي دافع عنها المردة وماتوا لاجلها تمتد من حلب حتى شمال فلسطين ، فلا يعقل أن يستوطنها احد ، ويغير ملامحها اللبنانية التاريخية وينادي بولاء لغير لبنان .... وللمسيحيين هنا حق .....

ولكن المسلمين ، وهم ابناء القبائل التي أتى بها المنصور ، يعتبرون أن الاراضي التي يعيشون عليها ، هي اراض عربية ، وأن الولاء لا يكون الا للعروبة ، ويبرزون «مناشير الخليفة» التي اقتطعت لهم هذه الاراضي . ويعتبر المسلمون أيضا ان كل الاراضي اللبنانية عربية ، وكل من يعيش على هذه الاراضي يجب ان يكون عربيا . ومن لا ينادي بعروبته ، فهو عميل او دخيل ، او على الاقل أجنبي ... وللمسلمين ايضا حق ....

التاريخ اعطى المسيحيين الحق ، والشرعية الاسلامية اعطت المسلمين حقهم ... وبما

(١) تاريخ الاعيان في جبل لبنان للشيخ طنوس الشدياق ، نشر الدكتور فؤاد افرام البستاني ، بيروت ١٩٧٠ ص٤٩٥ .

أن المسيحيين مقتنعون بتاريخهم وحقهم والمسلمين لا يجادلون اقوال ممثلي السلطة الشرعية (الخليفة) ... فالمواجهة اصبحت حتمية وطويلة ... **ويدخل تاريخ لبنان من هذه المرحلة في حقبة حرب متواصلة ، حرب طرشان ، يؤكد كل طرف حقه ولا يدرك موقف الطرف المقابل ...**

وبقدوم الارسلانيين اذا واستيطانهم في احراج بيروت ، انكمشت رقعة لبنان من جراء المعارك العسكرية واصبحت حدوده الجنوبية عند خط انطلياس — بحرصاف مع الحفاظ على محور بحرصاف بيت مري . واستمرت المعارك بين عرب لبنان واللبنانيين على عدة جبهات . فبينما كان المردة ينشطون في الغارات على حماة وجوارها وعلى البقاع ، استقرت الجبهة في الجنوب في منطقة سن الفيل . وقد استعاد المردة المنطقة حتى الشويفات حيث تحصن الارسلانيون . واستمرت المعارك بين الطرفين على هذه الحال سنين عديدة بين غارة للمردة وغزو للعرب . وظلت هذه الحدود ثابتة نسبيا حتى القرن الرابع عشر . وقد حصلت حروب عدة في القرن التاسع استعان الارسلانيون ومن بعدهم اللمعيون بالعباسيين وشنوا سوية معارك ضارية ضد المردة .

ولكن انكماش الحدود اللبنانية الى هذا الحد لم يعنِ انكفاء المارونية ، بل استمر كثير من الموارنة بشكل جاليات في الجبل كالمتن والشوف وفي سوريا ، وكذلك ظل المسيحيون السريان والروم في السواحل والسهول السورية . ولكن الاستقلال المسيحي لم يوجد الا ضمن وطن المردة .

القرن التاسع

شهد القرن التاسع تطورات هامة بالنسبة للوضع السياسي العسكري للوطن القومي المسيحي في الشرق . فحدود لبنان الجنوبية انتقلت من انطلياس الى نهر الكلب على الساحل وظلت كما هي بالنسبة للجبل اي خط بحرصاف — ترشيش .

اما العلاقات الخارجية فكانت متواصلة وبكثافة مع البيزنطيين من جهة ومع اوروبا الغربية من جهة اخرى .

العلاقة مع البيزنطيين كانت سياسية وعسكرية معا . فكانت سياسية من حيث التحالف الطبيعي القائم بين مسيحيي لبنان وسوريا من خلال كيانهم المستقل في الجبال اللبنانية ، وبيزنطيا ، وهي اقوى دولة مسيحية في ذلك الحين . وقد تكرس هذا التحالف السياسي بين الدولتين بالوفود المارونية السريانية التي تتالت على القسطنطينية لتطلب التعاون

بين الشعوب المسيحية في الشرق وتقدم الولاء للملك أو امبراطور بيزنطيا ، وهو السلطة الاعلى للعالم المسيحي القديم . وقد تكللت الزيارات اللبنانية السورية للقسطنطينية بذهاب كسرى امير العاصية (او كسروان حاليا) وهي الامارة الجنوبية للبنان الى الامبراطور البيزنطي ، وتثبيت هذا الاخير له أميرا للعاصية وممثلا له فيها .

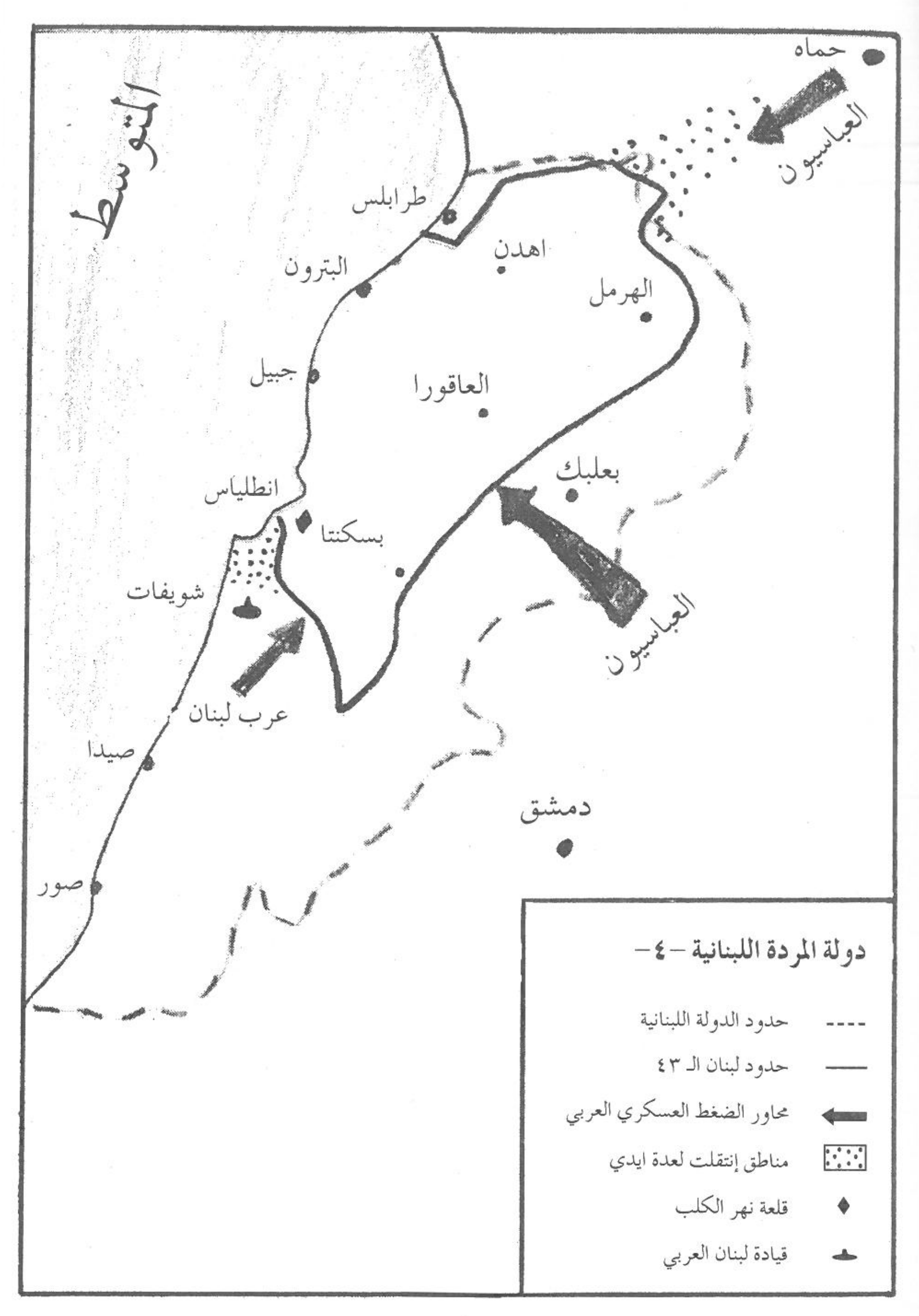
والعلاقات العسكرية كانت النتيجة الطبيعية للعلاقات السياسية الدينية الحضارية . فالبيزنطيون دعموا اللبنانيين والسوريين المسيحيين دوما في دفاعهم عن اراضيهم وعن وطنهم . وقد ساند الاسطول البيزنطي المردة في معاركهم مع العرب في اغلب الاحيان . فمنذ الثورات الاولى والثانية للمردة في القرن السابع ومرورا بحرب المنيطرة ، التي وقعت بين موارنة المنيطرة ووالي بعلبك العربي وانتهاء بنزول القوات البيزنطية سنة ٨٠١ على شواطىء الاوزاعي الغربية من بيروت ، ومساندتهم قوات المردة في معاركها مع الارسلانيين العرب ، ظلت الجيوش البيزنطية تكوّن الدعامة المسيحية الخارجية للأمة اللبنانية المستقلة في الشرق .

ولعل التوازن العسكري البيزنطي — العربي في العالم قد لعب دورا في صمود الوطن المسيحي . فالجيوش العربية البريّة كانت اقوى من القوات البيزنطية . ولكن اساطيل الروم سيطرت على البحر الابيض المتوسط وعلى خطوط التنقل فيه ، بشكل سمح للبيزنطيين في ضرب اي تجمع او مدينة على الشواطىء العربية المديترانية . وقد أثرت قوة الاسطول البيزنطي على مجرى المعارك في لبنان . فقد فرغت السواحل الممتدة من سوريا الى مصر من التواجد العربي المسلم الكثيف خوفا من «الانزال البحري البيزنطي» مما حمى ظهر المردة ، ووفرّ لهم خطوط امدادات عن طريق البحر ، خاصة وأنه كان للمردة سواحل يسيطرون عليها تمتد من طرابلس الى بيروت .

وبعد ان ضعفت القوة البحرية الرومية منذ سنة ٨٢٥ ، وسيطرت الاساطيل العربية الاسلامية على البحر الابيض المتوسط ، ضعفت قوة المردة تلقائيا في لبنان وانكمشت رقعة التواجد المستقل للمسيحيين في الشرق .

ولم تقتصر علاقة اللبنانيين ببزنطية بل تعدتها الى قيام روابط مع اوروبا اللاتينية عن طريق انشاء علاقات مع اقوى دولة فيها الا وهي دولة شارلمان امبراطور الغرب انذاك . وقد ترك لنا التاريخ وثائق عدة ، عن قيام العلاقات الطيبة بين شارلمان وهارون الرشيد ، تشير بوضوح الى اهتمام الامبراطور الكارولنجي بمسيحيي الشرق من خلال اهتمامه بالاراضي المقدسة وحمايتها ، واهتمامه بمسيحيي سوريا بمن فيهم المستقلون في لبنان .

وتجدر الاشارة الى أن العلاقات بين الموارنة أو السريان عامة في الشرق لم تنقطع مع



روما ، ولا سيما أن الرهبان الموارنة قد انشأوا في روما مراكز عدة ثقافية وتربوية وسياسية تحت رعاية البابا ، وساهموا في اقامة علاقات خاصة بين رأس العالم المسيحي ومسيحيي الشرق عامة ولبنان خاصة ، مما سمح للشعب المسيحي في سوريا ولبنان المستقل ، ان يستمر في التفاعل مع جناح المسيحية العالمية الغربية ، بعد أن كاد الجناح الشرقي يضمحل تحت ضربات الخلفاء العرب .

اما بالنسبة للوضع داخل المنطقة اللبنانية فقد تطور بتوسيع العرب نشاطهم العسكري والسياسي ضد الوطن القومي المسيحي . فبعد أن أطلق الخلفاء العباسيون حملتهم الاستيطانية الاولى على الحدود الجنوبية للامة اللبنانية ، مع استقدام القبائل العربية وعلى رأسها عشيرة ارسلان ، قام العرب باستقدام قبائل أخرى ، فيما استمرت هذه الحملة عدة قرون ، وقد يحلل بعض المفكرين السياسيين فيما بعد ان الحملة هذه لم تنته بعد حتى في القرن العشرين ...

وقد اتى الحكم العباسي بالتنوخيين من العراق الجنوبي واسكنهم في مناطق لبنانية ، مستهدفين من هذا الانتقال ، مزيدا من المواجهة ضد المردة ومزيدا من الضغط عليهم . وتوالت القبائل العربية الى السهول وسفوح الجبال اللبنانية ، لتحرر هذه «الارض العربية» من محتليها «المردة الاغراب » ... ونشبت معارك متواصلة بين القادمين الجدد وقوات المردة التي قاتلت وحدها دون اي مساعدة من ٨٢٥ ، بعد أن انكفأ الاسطول البيزنطي عن شواطىء سوريا ولبنان بعد أن تغلبت عليه السفن العربية .

وقد استعان عرب لبنان بالعباسيين البغداديين وتعاونوا سوية لاحكام الطوق على الوطن المسيحي . فبنى العباسيون قلاعا على السواحل لفك ارتباط المردة بالبيزنطيين ، واستبدلوا اهل المدن المسيحيين كما حصل في طرابلس ، بعرب مسلمين واتراك ، وقاموا بحملات عسكرية من ناحية البقاع قادها ولاة الشام وبعلبك . وهاجم عرب لبنان المردة من الجنوب على محاور بيروت — انطلياس وسن الفيل — المتن ودارت معارك عنيفة ومتواصلة على طول الحدود من اقصى جنوب الى اقصى شمال الدولة اللبنانية . فتراجعت الحدود احيانا وتقدمت حسب المواجهات العسكرية . وتقدم الارسلانيون وحلفاؤهم في منطقة بيروت واحتلوها ، واشتبكوا مع قوات المردة على نهر بيروت سنة ٨٧٥ ، فوقعت في صفوف العرب خسائر كبيرة ولكن المواقع لم تتزحزح كثيرا . وفي آخر القرن التاسع ، أصبحت حدود لبنان كما يلي :

حدود عكار شمالي النهر الشمالي الكبير شرقا ، خطا يمتد من اقصى جبال الهرمل حتى

قب الياس ، مرورا بجزء من سهل البقاع ، سيطر عليها الموارنة وقسم من الروم . اما جنوبا ، فكانت الحالة ادق اذ انه من جراء معركة جرت بين المردة والعرب الارسلانيين وحلافائهم في المناطق الواقعة بين بيروت وانطلياس ، تراجع كلا الفريقين الى مواقع أكثر تحصنا . فتراجع العرب الى الشويفات وحصنوها . وتراجع المسيحيون الى نهر الكلب ، حيث تمركزوا فوق الجبل الذي يعلو النهر لجهة الجنوب ، فبنوا قلعة عليه وحصنوا مواقعهم هناك محافظين على خط انطلياس — بحرصاف — ترشيش كحدود آمنة لهم . وجرت المعارك بعدئذ في المنطقة المجردة من التواجد العسكري الدائم بين المردة والارسلانيين .

القرن العاشر

القرن العاشر في المناطق اللبنانية تأثر مباشرة بالتطور الذي شهده الحكم العباسي في بغداد . اما الحكم العباسي فقد بدأ بالاتجاه نحو الضعف والانحلال لعدة اسباب .

١ — الانحلال الخلقي

٢ — الطبقات الاجتماعية وتناقضاتها

٣ — الانهيار الاقتصادي وانتشار البؤس

وقد اثر هذا الانحلال الاجتماعي طبعا على قوة الخليفة السياسية والعسكرية ، فبدأت مناطق عدة من الامبراطورية العربية بالانشقاق والاستقلال عن السلطة المركزية ، خاصة في بلاد فارس والاندلس وافريقيا ، اي المناطق البعيدة عن الحكم في بغداد . وقبض امراء بني بويه على زمام الحكم الفعلي من سنة ٩٤٥ الى سنة ١٠٥٥ ، فتلاشت سلطة الخليفة ، وتزعزعت اركان الدولة الاسلامية الموحدة ، وطمع بها اعداؤها القدامى والجدد ، فهاجموها وهي متفككة الاوصال ، مريضة لا تستطيع الوثوب . ولعلّ الحالة هذه تعود ، حسب اغلب المؤرخين الى دخول العنصر الغريب ، من غير عربي ، وغير اسلامي ، الى قلب واعضاء المجتمع العباسي العربي الاسلامي . ولا شك ان توسع مناطق الاحتلال العربي ، قد ادى الى توسع للعناصر الانسانية التي دخلت دائرة الدولة الاسلامية . فلم تستطع هذه الاخيرة ان تهضم كل هذه المتناقضات والظواهر المتعددة والغير متجانسة ، خاصة وأن الخلافات الداخلية العربية قد شلت قدرة الدولة المركزية فتداعت قواها وانقسمت على بعضها البعض .

وفي سنة ٩٢٧ ، ابتدأ الزحف البيزنطي على المناطق العربية لاسترجاعها ولدحر محتليها نحو الجنوب . فبدأت حرب شرسة وطويلة بين الجيوش الرومية ، التي استرجعت قواها

ورصّت صفوفها ، واستعانت بشعوب مسيحية أخرى وبين امارات وممالك عربية منقسمة على نفسها وفي عراك وتناقض متواصل بين بعضها . وقاد الجيوش البيزنطية قواد أرمن وروم تحت ارشادات امبراطورهم كيفقور فوقاس وجان تزيميس من بعده .

وتولى الحمدانيون ، وعاصمتهم حلب المقاومة عند العرب في شمال سوريا ، وتولاها الفاطميون على سواحل لبنان وفي فلسطين ومصر .

وقد بدأت الحرب بدخول البيزنطيين الى شمال سوريا من عدة محاور ، فاستولوا على قرى عدة ومدن كارطاه قرب انطاكية (سنة ٩٦٦) وطرطوس سنة ٩٦٥ . ودخل الروم العراق حتى نصيبين سنة ٩٦٦. وواصلوا تقدمهم سنة ٩٦٨ فدخلوا معرة النعمان وحماة وحمص . ووقعت انطاكية كرسي الرسل والبطاركة ومدينة القديسين سنة ٩٦٩ . اما حلب ، وهي قلب المقاومة العربية انذاك ، فاستسلمت واضحت تحت الوصاية البيزنطية سنة ٩٦٩ ، ايضا . وفي نفس السنة ، انضم الى الروم ، ١٢ ألف فارس عربي ، واعتنقوا المسيحية وارتدوا الى المناطق العربية ، فقاموا بالغارات المتلاحقة عليها وأرهبوا المدن والقرى وافرغوها . وفي سنة ٩٧٤ ، وفي عهد الامبراطور جان تميزيسس ، انضم ١٠ آلاف مقاتل ارمني الى الصفوف البيزنطية دعما من الشعب الارمني للحملة التي أعدت «لاسترجاع الاراضي المغتصبة » حسب قول بعض المؤرخين . واستمر الروم في حملاتهم ، حتى سهل البقاع في لبنان ، حيث كان جنبهم الايمن آمنا ، بوجود المردة منتشرين على طول القمم اللبنانية . فواصل البيزنطيون تقدمهم واحتلوا بعلبك ، فوصلوا الى الجليل في فلسطين وكادوا أن يحرروا القدس . اما على محور السواحل اللبنانية ، فقد قاومت الحاميات الفاطمية ، بقوة عنيفة ، وسقطت بعد قتال ضاري ، اما طرابلس فلم تسقط بأيدي البيزنطيين .

وبقي البيزنطيون في هذه المناطق وحاصروا أسوارها حتى سنة ٩٩٩ حيث تراجع الروم من الشرق مجددا ، ولم يستطيعوا الحفاظ عليها طويلا ، وانكمشت رقعة تواجدهم في انطاكية ، وأبرمت معاهدة بين الملك باسيل الثاني والخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله وتكرس هذا الوضع .

ويمكن القول ان حملة البيزنطيين هذه قد أخذت طابعا اهم مما وصفته كتب ومراجع التاريخ . فنحن نعتبر أن الحرب التي شنتها بيزنطيا وحلفاؤها على العرب في الشرق ، هي **حملة صليبية** بكل معنى الكلمة . لأن نية بيزنطيا كانت باسترجاع الاراضي المسيحية الشرقية المحتلة ، وخاصة الاراضي المقدسة في فلسطين وعلى رأسها القدس .

ولا شك أن الشعوب التي شاركت مباشرة ام بطرق اخرى في هذه الحملة قد ساهمت

في ايجاد الاطار المسيحي الحضاري الذي منه انطلقت هذه الحملة الصليبية . وهي بنظرنا الاولى ، بما أن الحملات الصليبية الاوروبية لم تتحرك فعلا الا على اثر مجمع كلرمونت فران في فرنسا سنة ١٠٩٥ . **ويمكن القول بأن الشرق المسيحي قد قام بحملته الصليبية لتحرير أراضيه من الاحتلال العربي الذي دام عدة قرون** . ولكن عدم نجاح المسيحيين الشرقيين وعلى رأسهم بيزنطية ، ادى فيما بعد الى انطلاق الحملات الصليبية الاوروبية .

الحملة هذه ، إضافة إلى الثورات المسيحية المتتالية في الشرق تصور لنا لوحة لوضع المسيحيين بعد الفتح العربي . فالعرب لم يعتبروا أنفسهم محتلين لمنطقة كان عليهم أن يحترموا خصائصها وسيادة شعوبها كمجموعات بشرية تتمتع بثقافات ولغات وطنية وتعيش ضمن تصورات تمتد جذورها الى تاريخ طويل . اعتبر العرب أن الاراضي التي يفتتحونها ، تصبح أراضي عربية ، وهي مُقدمة لهم ، لأنهم استطاعوا احتلالها بالقوة ...

ومن هنا نقيّم النية العربية من جديد من خلال المرحلة التاريخية التي نستطلعها ، فنتأكد أنها لا تقل توسعية عن غيرها من نيات الاستعمار القديم ، بل تفوق أحيانا حدود النيات الأخرى . فالحكم العربي لا يعترف بالشعوب التي يحتلها كشعوب ، بل «يتسامح » مع الذين لا يدخلون دار العروبة أو الاسلام ، ويرعاهم ضمن شروط محددة رأيناها سابقا . لذا فالتعددية الاسلامية — المسيحية في الشرق كانت سلبية لدرجة استحال معها التعايش المتبادل الاحترام واتخذ تاريخ هذه المنطقة للاسف ، لونا قاتما ، تميزت به نساء المسيحيين عندما ارتدت لفترات طويلة الثوب الاسود ، معلنة الحداد العام الذي عاشت فيه النصرانية في الشرق منذ ألف سنة .

وللسبب هذا ، تجمع أحرار المسيحيين في وطن حافظوا على استقلالهم فيه ، ودفعوا ثمن هذا الاستقلال غاليا ، فمنعوا عن أنفسهم حياة الرخاء والرفاه المادي كي يحافظوا على حياتهم وعلى شخصيتهم .

من هنا ايضا يمكن أن نفهم تعاون مسيحيي الشرق ، الذميين منهم ، أي سكان المناطق الواقعة ضمن الاحتلال العربي ، والمستقلين منهم ، أي الساكنين في الجبال اللبنانية ، مع الشعوب والدولة المسيحية الأخرى ، الشرقية أولا ، والغربية من بعدها ، كي يستمروا في الحياة الحرة في منطقة أراد الحكم فيها العداء لهم ، منذ أن دخلها . ويمكن أن ندرك ايضا ابعاد الارتباط بين مسيحيي الشرق عامة ومسيحيي سوريا ولبنان خاصة ، بالشعوب المسيحية الاخرى ، سياسيا وعسكريا وحضاريا . فالارتباط ليس ارتباط مصلحة معينة ، بل ارتباطا عضويا لشعوب حضارة واحدة متضامنة ، وارتباطا مصيريا لعناصر تيار

عالمي واحد ... وتعاون الشعوب المسيحية واجب ضروري ، خاصة اذا كان احد هذه الشعوب في خطر ابادة جماعية . والتاريخ برهن أن «الارتماء» « المزعوم» في حضن الغرب «ليس الا تضامنا مسيحيا بين شعوب الحضارة الواحدة تماما كتضامن الشعوب الاسلامية وتضامن الشعوب الافريقية وغيرها .

ونرى هذه الظاهرة منذ القرن السابع حيث تضامن الموارنة والمردة ومسيحيو الشرق مع بيزنطيـــة في حربها ضد الغـــازي العربي. وفي القرن الثـــامـــن والتـــاسع ، تضامنت بيزنطية مع الثوار المردة والسريان وسوريا ولبنان ودعمتهم . اما في القرن العاشر ، اي عند دخول الجيوش الروميّة الى سوريا ولبنان والعراق في اطار الحملة الصليبية الشرقية الاولى ، التفت الشعوب المسيحية الشرقية حول بيزنطية ، فجند الارمن اكثر من ١٠ آلاف محارب مع القوات النظامية الرومية ، وحمى الموارنة المردة ظهر الروم عند اجتيازهم سهل البقاع ، وانضمت القبائل العربية التي دخلت المسيحية الى البيزنطيين ايضا واغارت على المدن العربية الاسلامية ...

والظاهرة هذه ليست عجيبة . فعندما يدخل العرب المسلمون الى منطقة ، يساندها السكان المسلمون الى اية قومية انتموا ... والظاهرة نفسها مبدئيا موجودة عند المسيحيين ، وخاصة الشرقيين منهم .

وابان الحملة البيزنطية الصليبية الشرقية الاولى ، وقف اللبنانيون السوريون المسيحيون اذا مع القوات الرومية ودعموها .

اما القبائل الارسلانية وحلفاؤها العرب المسلمون الذين استوطنوا المناطق اللبنانية ، فقد تحالفوا طبيعيا مع الدولة العربية الاسلامية التي ارسلتهم واقتطعت لهم اجزاء من اراضي الامة اللبنانية . لهذا لا نتعجب ابدا اليوم أن يتضامن الفريق المسلم مع شعوب عربية مسلمة في قضاياها المصيرية ، ويفوق تضامنه هذا ، ارتباطه التعاقدي مع الفريق المسيحي . فالارتباط العضوي العربي ، لعرب لبنان بأخوانهم العرب خارج لبنان ، ارتباط لا يؤثر عليه أي عقد وأي ميثاق واية دولة اجنبية ... والارتباط القومي الحضاري ، كما سنراه في الفصل الثاني ، أسمى نوعية للارتباط بين الشعوب . كذلك تضامن «الفريق المسيحي» في لبنان مع شعوب مسيحية اخرى في العالم ، لا يجب أن يبدو غريبا اليوم ، إذا رأينا أن التاريخ فرض هذا التضامن منذ دخول العرب الى الشرق ...

ولكن القرن العاشر ، لم يشهد مواجهة عسكرية فعلية بين الامة اللبنانية المسيحية وعرب لبنان . فالإرسلانيون وحلفاؤهم ، أدركوا أنه لا فائدة من المعارك المتواصلة مع المردة ، لان



الحملة البيزنطية : او الحملة الصليبية المشرقية :

توازن القوى والمعادلات العسكرية السياسية لا تسمح ببسط السيطرة العربية إلى «كل لبنان». فاذا دعم الحكم العربي عرب لبنان، فالحكم البيزنطي يدعم مردة لبنان.

لذلك جمّدت القبائل العربية المستوطنة نشاطها العسكري المتواصل، وانكفأت الى تعريب المناطق التي سيطرت عليها والى اعطاء وجه لبناني للعروبة القادمة من الجزيرة. فبدأوا منذ القرنين العاشر والحادي عشر، بخلق بيئة إقليمية جديدة لدنيا العرب: وهي البيئة العربية اللبنانية التي تأصلت على الارض اللبنانية، واصبحت من «اهل البلد»، ولكن البلد اصبح عربيا ...

القسم الرابع : الصليبيون

شهدت نهاية القرن الاول من الالف الثاني للمسيح، حركة انسانية عظيمة بين الغرب والشرق، أثرت على تطور العالم القديم وطبعت العالم كله بوجهها فكان لها وقع، في كل مدينة وقرية وبيت وعائلة من بلاد ما بين النهرين والصحارى العربية والسورية حتى اقاصي شمال اوروبا المسيحية. فالحضارات التي تلاقت والجيوش التي التحمت على اراضي فلسطين المقدسة، اتت من كل ناحية وصوب، فالتقى الاسمر بالاشقر والعربي بالاوروبي والمسلم باللاتيني والبيزنطي والافريقي الشمالي. وأضحت فلسطين، برج بابل جديد، التقى على ارضها قوم اتوا من جميع انحاء المعمورة القديمة. الحركة هذه، هي الحملات الصليبية.

وقد رأينا سابقا ان الحملة الصليبية الاولى قد وقفت مع حملة البيزنطيين في القرن العاشر على الشرق. الا ان تسمية الحملات الصليبية لم تطلق الا على تلك التي اتت من اوروبا في نهاية القرن الحادي عشر.

اختلف بعض المؤرخين على اسباب الحملات الصليبية الاوروبية كما اختلفوا على اسباب الفتح العربي. بينما أكد فريق على الاسباب الاقتصادية التي دفعت اوروبا الى «غزو الشرق»، وهي اسباب كان لها وجود، وشدد فريق آخر على التحتيات السياسية التي فرضت تدخل اوروبا في شؤون الشرق. ولكنه بنظرنا، وحسب الاكثرية من المحللين، أن الاسباب الاساسية والمحركة، هي ابسط من ذلك وواضحة للعين المجردة. فالمسيحية في اوروبا، استفاقت على قضايا ثلاث:

١ — عدم تمكن رعاياها من الوصول الى فلسطين والاراضي المقدسة، وكانت الصلات والامور الدينية في تلك الايام، الحجر الاساسي في الحياة العامة لا بل اليومية لمسيحيي اوروبا المتدينين.

٢ — التنكيل بالمسيحيين الشرقيين وتهديم الكنائس والمعابد ومما لا شك فيه، ان روح التضامن وجد بقوة في تلك العصور حيث لم يوازِ العاطفة والشعور، اي عامل مادي او اقتصادي، وقد كلفت الحملات الصليبية اوروبا اكثر مما يتصور انصار «الاسباب الاقتصادية». والبعث الاقتصادي لاوروبا لم يأتِ نتيجة الحملات بل نتيجة انتقال العلوم من اليونان عبر ايطاليا الى اوروبا النهضة. والجدير بالذكر ان اوروبا لم تحافظ على اية مكاسب في الشرق، بل خسرت كل ما كان تحت سيطرتها كما سنرى فيما بعد.

٣ — الخطر العربي الاسلامي الذي أحدق باوروبا المسيحية.

فالعرب على ابواب القسطنطينية، والعرب في شمال افريقيا يهددون ايطاليا الجنوبية، والعرب في جميع انحاء البحر الابيض المتوسط، يسيطرون على خطوط المواصلات الحيوية، والعرب في اسبانيا يهددون قلب اوروبا. فالكماشة العربية كادت أن تجهز على اوروبا المسيحية، خاصة وان الجناح الشرقي للمسيحية قد سقط مرّتين، مرة مع الفتح العربي، حيث كرس العرب دخولهم للمنطقة، واخرى مع فشل البيزنطيين باسترجاع الشرق، فكرس العرب عروبة ما فتحوه من مناطق.

وفي هذا الجو، وبعد نداءات ملوك بيزنطية، واستغاثات مسيحيي الشرق الذين اوفدوا الى اوروبا رسلا اعلموهم بالمجازر التي تحصل هناك، تحرك الغرب، تحت اشراف البابوات اللاتين وعبأ قدراته لينجد اخوانه في الشرق، وليكسر الطوق الذي يحكم من حوله.

ولا شك ان المعطيات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية قد لعبت دورا في الحملات. ولكن هذه المعطيات، ودون الدخول في التفاصيل هي عناصر تلزم أية حرب وأية حملة. ولا يمكن تحليل اي تحرك جماعي لشعب في العالم دون تحليل هذه المعطيات. فلا يمكن اذا القول بأن المعطيات هذه التي ترافق كل تطور للشعوب، هي التي تميز تحركا عن آخر. فالتمييز يكمن دائما في عنوان هذا التحرك. فاذا كان التحرك يستهدف تحرير الاراضي المقدسة المسيحية، فالتحرك هو لذلك. واذا كان التحرك يستهدف فتح مناطق لاجل الاسلام، فالتحرك هو لذلك. اما المعطيات الاقتصادية والسوسيولوجية التي فرضت اوساعدت بإقامة هذه التحركات فهي البيئة التي هيأت هذه التحركات وليست السبب المباشر لها.

فالمقاتل العربي المسلم الذي يضرب بسيفه عنق الجندي البيزنطي في القرن السابع، لا يضربه لان المعطيات الاقتصادية والبيولوجية والسوسيولوجية فرضت ذلك عليه مباشرة بل لأن إحساسه العربي الإسلامي دفعه الى مقاتلة عدوه وفتح ارضه. وكذلك الجندي الصليبي

الذي يقتحم مدينته المقدسة ، فهو يقاتل لأجل الصليب ولاسترجاع الاراضي المقدسة وليس لاطاع اوروبية اقتصادية ولاسباب هيولانية لا يدرك منها شيئا .

كيف بدأت؟

* حرقت كنيسة القيامة ونهبت سنة ٩٣٦
* دمرت آلاف الكنائس وحطم القبر المقدس سنة ١٠٠٩
* منع النصارى من رفع أصواتهم للصلاة ثم منع الزائرون من دخول القدس سنة ١٠٧٦
* هوجم الحجاج بكثرة سنة ١٠٧٤
* نُكل بالمسيحيين الشرقيين وبالحجاج الاوروبيين طيلة القرن الحادي عشر .

بعد هذه السلسلة من الاعتداءات ، وعلى أثر نداءات بطاركة الشرق وملك بيزنطية والكهنة ورجال الاكليروس اللاتيني الذين عادوا من فلسطين ، عقد البابا اوربانوس الثاني مجمعا في كلير مون فران في فرنسا في ٢٦ تشرين الثاني من سنة ١٠٩٥ ، حضره الشعب والامراء والاقطاعيون والملوك . والقى البابا خطابا تاريخيا فيهم ، ودعاهم لقيام حملة تحرر فلسطين من «حكم المغتصبين» . وعلى أثر هذا المجمع دار أنصار الحملة الصليبية في اوروبا ، وتنادى الامراء والملوك وتباحثوا في كيفية تنظيم الحملة والخطة التي يجب اعتمادها .

تعددت الحملات الصليبية وتتالت مع الافواج التي تركت اوروبا . وانطلقت كل حملة على اثر تجمع مسبق في الغرب ، وخطة مشتركة . وأتى الصليبيون مئات الالوف برا عن طريق الاناضول ، وبحرا على متن السفن النرمندية والبندقية والجنوية .

وسبقت الحملات الصليبية ، الحملة الشعبية ، وهي تجمع لجماهير غادرت قراها ومدنها عفويا ، دون تنظيم ، تحت قيادة الراهب بطرس الناسك ، وهلك معظم المشاركين في هذه الحملة التي بلغت حوالي ٣٠٠ الف شخص ، قبل ان يقطعوا حدود الاناضول نحو سوريا .

اما الحملة الاولى الرسمية ، فقد انطلقت سنة ١٠٩٦ من اوروبا وتجمع القادة الصليبيون في القسطنطينية في السنة نفسها .

ومن عاصمة بيزنطية ، زحفت الجيوش المسيحية الاوروبية الى الشرق الرازح تحت الحكم العربي ، فقطعت جبال تركيا ، ودخلت سوريا شمالا من منطقة أنطاكية .

فحاصر الصليبيون المدينة سنة ١٠٩٧ وسقطت بأيديهم سنة ١٠٩٨ . ومن انطاكية ، تقدم الجيش الصليبي جنوبا نحو سهول سوريا ولبنان .

وسقطت الرها في الشمال بين ايدي الزاحفين بعد معركة تراجع على أثرها الجيش

الاسلامي شرقا وجنوبا ، وأسس الصليبيون امارة الرها ، وهي اول دولة صليبية في الشرق . وواصلت القوات سيرها جنوبا فدخلت عرقا ، عاصمة عكار اللبناني سنة ١٠٩٩ . وبدخولها الاراضي اللبنانية ، اتصلت بالمسيحيين عامة وبالموارنة خاصة . وعلى حد قول المؤرخين جاك فيتري Jacques de Vitry واسقف صور اللاتيني غليوم ، فالتحالف بين الموارنة المردة والصليبيين سرعان ما تحول الى التحام عضوي بين الفريقين وامتزجت دماء مسيحيي الشرق بدماء مسيحيي الغرب في معاركهم المشتركة لاسترجاع أراضيهم وحقوقهم .

وقد ساهم مسيحيو لبنان وسوريا ، والموارنة خاصة بدعم الحملات الصليبية عسكريا وسياسيا ، فشكلوا فرقة مستقلة للرماة تقدمت الفرق الصليبية ، ولعبت دور الكشاف لها ، ففتحت لها الطرق ، وسارت امامها في ممرات الجبال اللبنانية والمناطق الشرقية ، التي تعرفها جيدا حيث انها قاتلت فيها منذ الفتح العربي . كما انخرط كثير من الشبان السريان في صفوف القوات الاوروبية ، وبرعوا في المعارك ، حتى قيل أن أفضل مقاتلين في الحملات الصليبية لم يكونوا اوروبيين ، بل مشرقيين ، مقهورين منذ عدة قرون ... ولم يكتف الموارنة بالمشاركة العسكرية ، بل تعدوها الى المشاركة السياسية ، فحكموا بلادهم مع الامراء والقيادات الصليبية ، وكان لهم رأي في ادارة شؤون المناطق المفتوحة .

انطلاقا من هذه الارضية ، زحفت الجيوش الصليبية تعاونها القوات المحلية ، جنوبا ، فسيطرت في عدة مراحل ، على مدن الجليل الاعلى في فلسطين ودخلوا القدس في ١٤ تموز ١٠٩٩ . وارتدوا فيما بعد الى باقي المدن كعسقلان وغزة حتى أضحت كل المنطقة الواقعة من الرها على حدود الآناضول شمالا ، حتى صحراء النقب في اسرائيل جنوبا ، تحت السيطرة الصليبية .

ولكن الهجوم المعاكس العربي لم يتأخر ، وقامت القوات الاسلامية بمعارك ضارية مع الصليبيين في عدة مواقع من فلسطين وسوريا لاسترجاع ارضها العربية .

ولم تكن الحملات الصليبية الاخرى التي تلاحقت على الشرق الا لتوطد الحكم المسيحي الجديد الذي اعطى صورة جديدة لجغرافية هذه المنطقة . فلم يعد الشرق وجها لامة واحدة ولا لحضارة واحدة تفرض سيطرتها التامة والوحيدة ، بل اصبح توازنا بين حضارتين وتواجدا لثقافتين ومسرحا لتعددية لغوية اثنية صارخة .

فالحضارة الاسلامية العربية تتواجد في شرق سوريا وفي شرق نهر الاردن وتعبر عنها الانظمة السياسية القائمة كالأيوبيين والفاطميين والسلاجوقيين الذين توافدوا على الحكم

العربي في المنطقة الواحد بعد الآخر . والحضارة المسيحية بجناحيها الغربي والشرقي تتواجد على أراضي تمتد من الاناضول حتى سيناء . فشهد الشرق طيلة فترة الحملات الصليبية نوعية أخرى من التعددية ، وهي تعددية بين المسيحية والاسلام ، بجميع مللها وطوائفها وأضحى الشرق صورة للعالم أجمع ، حيث وجدت في اسواقه ومدنه كل ما انتجه العالم القديم وابتكره .

كيف حكم الصليبيون ؟

توزع الصليبيون في المناطق المحررة وحصنوها وبنوا القلاع الشهيرة فيها وقسموها الى اجزاء عدة كما يلي :

— مملكة القدس بين سنة ١٠٩٩ و١١٨٧

— كونتينة طرابلس ١١٠٢ — ١٢٨٩

— إمارة انطاكية ١٠٩٨ — ١٢٦٨

— كونتينة الرها ١٠٩٨ — ١١٤٦

— مملكة قبرص ١١٩٢ — ١٤٨٩

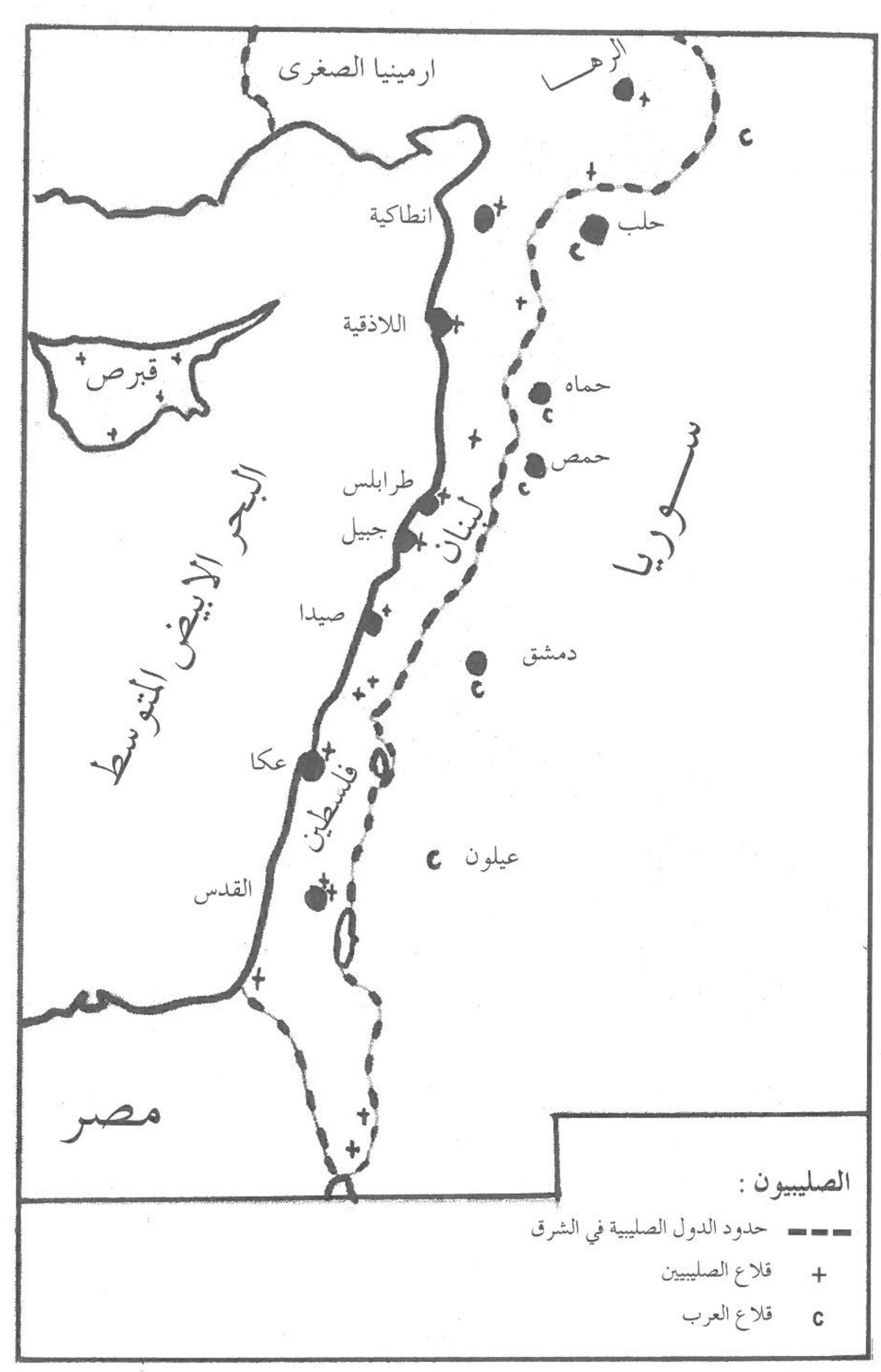
— مملكة أرمينيا الصغرى ١٠٨١ — ١٣٧٥

وحكم الصليبيون الامارات والممالك حسب نظم جديدةٍ اقتبسوها من الغرب واعطوها طابعا شرقيا . فوجد في العالم القديم آنذاك نظام يرتكز على مزيج من عقليتين وبيئتين ، غربية وشرقية ، وحدتها الحضارة المسيحية على اراضي فلسطين وسوريا ولبنان .

لبنان

اما بالنسبة للبنان ، فقد تعاون سكانه من خلال سلطاتهم الزمنية والدينية مع الصليبيين وحكموا معهم المناطق المسترجعة ، كمدن السواحل والسهول واختلطوا معهم ، وتزاوجوا وتقاربوا وتبادلوا في جميع ميادين الحياة كالثقافة والتجارة والاقتصاد والامور المجتمعية .

فكانت للمسيحيين الشرقيين فرصة في ان يجددوا الاتصال الروحي والحضاري مع اخوانهم الغربيين بعد ان طال الانقطاع عنهم عدة قرون جراء الحصار العربي الذي فرض على جبال الامة اللبنانية المسيحية ، سمحت فيما بعد للشرقيين منهم ، أن يصمدوا أكثر امام محاولات الافناء التي تعرضوا لها لقرون عديدة بعد انسحاب الصليبيين بفضل عملية اعادة اللحمة بين الشرق والغرب داخل العالم المسيحي .



فالالتقاء بالصليبيين كان آخر لقاء لهم كشعب مستقل سيد حتى القرن العشرين لأنه بعد انكفاء الاوروبيين، خسر المسيحيون استقلالهم كما سنرى فيما بعد، وتعرضوا لاشد انواع التنكيل والتعذيب. «والحياة ايام الصليبيين» «كانت ثغرة» رأى المسيحيون الشرقيون من خلالها نور الشمس في قطعة من سماء زرقاء، في اجواء الشرق الملبدة بالسحاب الاسود، منذ أن عصفت الرياح الخمسينية الجنوبية في القرن السابع . والظاهرة الصليبية أثرت إيجابيا أيضا على مسيحيي الشرق في ناحية سنبحثها فيما بعد.

كيف جُزئ لبنان؟

تجزأ لبنان الى اثنين، شمالي، بما فيه موطن المردة، حتى نهر ابراهيم، تابع لكونتية طرابلس، وجنوبي تابع لمملكة القدس.

وبينما التحم المردة مع الصليبيين، حاربهم عرب لبنان او القبائل العربية المستوطنة، وتحالفوا طبيعيا مع الحكم العربي في الشام وفي مصر. فبينما تآخى اللبنانيون مع الصليبيين، معتبرين انهم من حضارة واحدة، وانهم قدموا ليساعدوهم على استرجاع الشرق والحفاظ عليه، ارتبط الارسلانيون والقبائل الاخرى بالحكم العربي الاسلامي، وتعاونوا ليطردوا العدو الصليبي الغربي الدخيل ليؤدبوا مسيحيي الشرق لتعاملهم مع العدو ولمشاركتهم إياه في احتلال أراض عربية، كرسها لهم الفتح منذ قرون، ووصفها بأنها عربية... هنا ايضا نرى أن كل فريق على أرض لبنان يتمسك بحق طبيعي ويقاتل لأجله، وتستمر حرب الطرشان حرب حقيقتين بين شرعيتين لا تعترف واحدة بالأخرى...

انسحاب الصليبيين

على أثر عدة عوامل، بدأت الهزيمة تلحق بالصليبيين بعد مئات السنين من الحكم على أرض الشرق. وبين هذه العوامل اختلاف الصليبيين فيما بينهم، واختلافهم مع البيزنطيين واختلاف حلفائهم ببعضهم.

اختلف الامراء الصليبيون فيما بينهم على إدارة شؤون البلاد وعلى امتداد مقاطعاتهم، فشنوا حروبا على بعضهم البعض، وأضعفوا قدراتهم على مواجهة العرب.

اختلف الامراء والملوك الصليبيون مع بيزنطية، فهاجموا القسطنطينية... واحتلوها وأنشاؤا فيها المملكة اللاتينية الشرقية. وضعفت ايضا القدرات المسيحية الشرقية الغربية المشتركة.

اختلف حلفاء الصليبيين فيما بينهم ونعني هنا الموارنة خاصة. وقد لا يكون صحيحا

القول بأنهم اختلفوا. بل الحقيقة هي أن البعض منهم قد خان الموارنة أولا والمسيحيين الشرقيين ثانيا والصليبيين ثالثا. والخلاف هذا، أم الخيانة هذه، ظاهرة مستمرة في تاريخ الشعوب، ولا يخلص منها الموارنة :

دس الحكام العرب بعض العملاء في صفوف الموارنة، وأكثرهم من «الكهنة»، فزرعوا بذور الانشقاق في صفوف الامة المارونية، فبشر «رجال الكهنوت» هؤلاء بالعداء للغرب، وقد أثر ذلك على وحدة الصف الماروني. ومن النكسات التي ادت اليها، دخول الحاكم العربي بزواش من بعلبك الى طرابلس الصليبية وتسهيل الموارنة الخونة في جبّة بشري المرور لها.

ولكن سرعان ما رئب الصدع سنة ١١٨٢ وازيل الانشقاق وطهرت الصفوف من الشوائب، وتم ذلك على يد البطريرك الماروني. ولكن الازمة لم تنطفىء فاستغلها الحكام العرب وأرسلوا مزيد من المندسين الذين توافدوا الى وادي قنوبين، وهو قلب الشمال الماروني، تحت غطاء الرهبنة فزرعوا بذرة الفتنة من جديد، متسترين بالكرم والعطاء والسخاء. ولكن شعب جبّة بشري ثار عليهم وعين مقدما، تتبعهم وطهر المنطقة مجددا منهم. وبعد أن توفي المقدم، خلفه ابنه سالم، وكان قد باع نفسه لأعداء المسيحيين، فاستدعى اعدادا من الاغراب والهراطقة والعملاء وفك الارتباط مع سائر المقدمين الموارنة الذين كانوا يحاربون العرب ويحمون ظهر الصليبيين.

وفي سنة ١٢٨٣، اجتاح، بيبرس قائد المماليك، الذين فشلوا لعدة مرات في محاولاتهم اقتحام طرابلس الصليبية، جبة بشري وفتك بأهلها، وأحرق قراها ومزارعها. ودخوله هذا كان على أثر حيلة للخائن سالم الذي سهل لهم المرور من البقاع الى الجبة عبر ممرات، وزع عليها أنصاره والعملاء. وبعد أن داهمت قوات المماليك الشمال الماروني واخضعته وأضعفته، هبطت نحو طرابلس.

ولكن المردة حاولوا أن يمنعوا تقدم المماليك، إنما فشلوا لتضعضعهم، ولفقدانهم جبة بشري. وفي سنة ١٢٨٧ استعادت قوات المردة منطقة الشمال، وانقضت بدفعات متتالية على جيوش المماليك المتواجدة حول طرابلس، فحطمت الطوق، وأفنت منهم الكثير.

ولكن المعركة الكبرى التي سجلت للمردة في التاريخ كانت سنة ١٢٩٣، عندما أراد الملك محمد بن الناصر ابن قلاون المملوكي، أن يصفي الموارنة في لبنان لتعاملهم مع الصليبيين.

فجمع نائب الشام ونائب طرابلس وأمراء الغرب التنوخيين والإرسلانيين (عرب لبنان)

وأمرهم بجمع الجيوش وسحق كسروان والجبال اللبنانية كلها واطمعهم « في ان من نهب امرأة كـانت له جارية ، وكل من احتل ارضا او قرية ، اقتطعها»[1] .

فتوجهت الجيوش العربية الاسلامية على طريق الساحل صوب جبيل . ولم يكد يصل الخبر الى المدينة حتى انسحب سكانها في زوارق في البحر واخلوها . واستنفر المقدمون وهم قادة المردة في السلم والحرب ، وعددهم ثلاثون (دون المقدم سالم الخائن) وجمعوا رجالهم الثلاثين الف . ووضع المردة كميناً على نهر الفيدار وآخر في وادي المدفون .

وعندما دخل الجند العربي جبيل وجدها فارغة . وانقض المقدمون بقوة كالبرق على العرب ، وشقوا صفوفهم الى اثنين ، فبعثروهم وقتلوا منهم عددا كبيرا . ووثب مقدم مشمش على قائد الجيش العربي وارداه قتيلا ، فدب الرعب في قلوب العرب واستسلم عدد كبير منهم ، وهرب الباقي ولكنهم لم ينجوا من الكمينين المرابطين على الفيدار والمدفون وأتت نجدة عربية من طرابلس ، فتلقتها قوة المدفون وسحقتها ...

والمعركة هذه من اعظم انتصارات اللبنانيين في تاريخهم ، حيث لقنوا المعتدين درسا قاسيا جدا ، مع أن المردة قاتلوا من دون مساعدة البيزنطيين ولا الصليبيين أو اية قوة خارجية ، ومن دون جبة بشري التي ضللها المقدم سالم الخائن .

وعلى أثر هذه المعركة استعاد المسيحيون اللبنانيون استقلالهم وطهروا صفوفهم ، فأبعدوا سالم عن الشمال ، وركزوا دعائم دفاعهم . ولكن الانتصار هذا كان آخر معركة حامية خاضها اللبنانيون في ظل الاستقلال القومي في الجبال اللبنانية ...

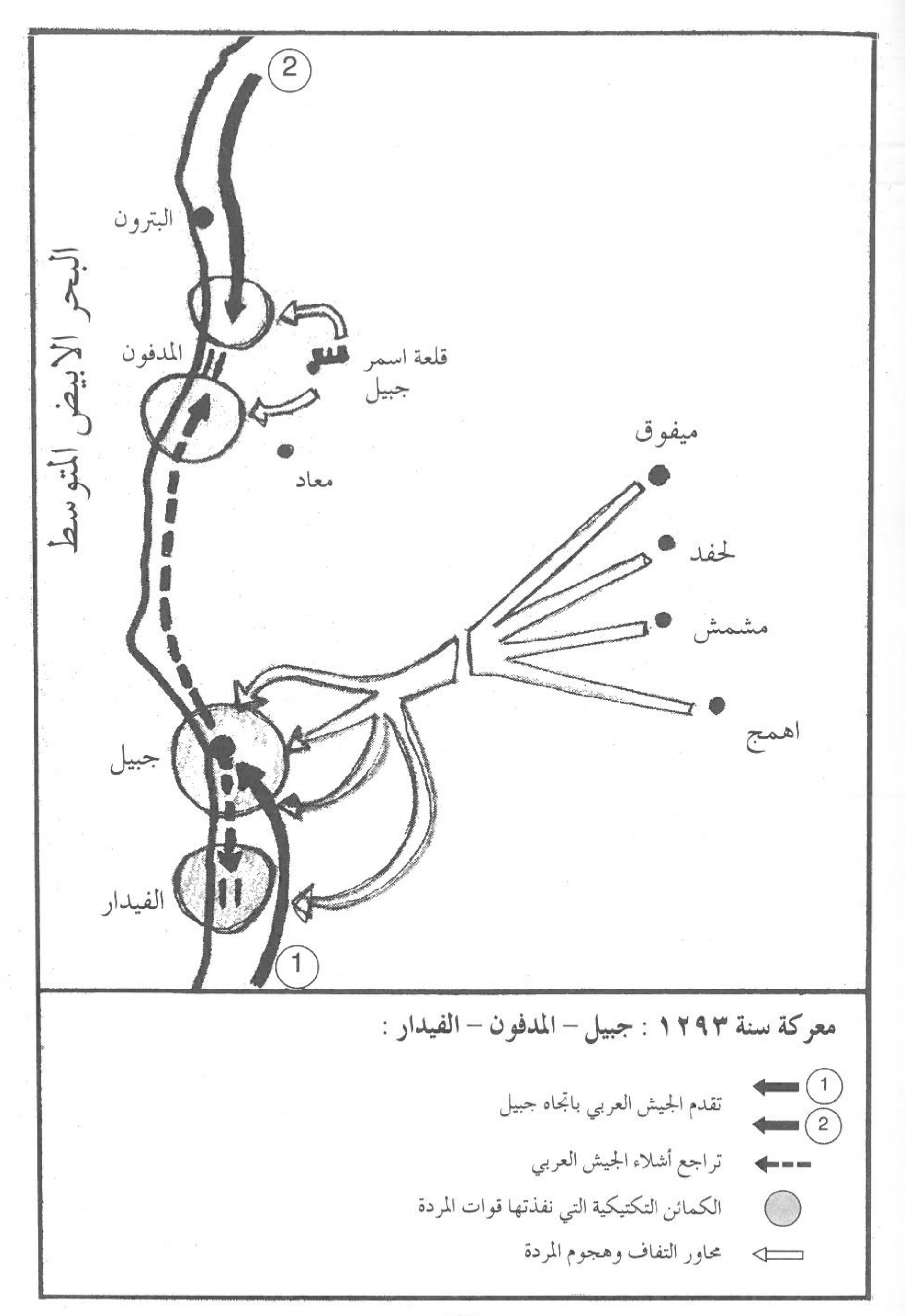
ان اهم نتائج يمكن الادلاء بها هنا هي :

١ — الارتباط العضوي بين المسيحيين في الشرق عامة ولبنان خاصة بالصليبيين الذين يمثلون المسيحية الغربية .

٢ — ترجمة هذا الارتباط الى افعال عندما قاتل المردة في لبنان دفاعا عن الصليبيين وشنوا الغارات على العرب نصرة لمسيحيي الغرب المهددين في اواخر عهدهم الشرقي . والجدير بالذكر هنا ، أن المسيحيين السوريين واللبنانيين بمن فيهم الموارنة ، قد دفعوا غاليا ثمن مساندتهم للصليبيين .

فالمردة كانوا مرتبطين بمعاهدات ، اعترف الحكم العربي من جرائها بوجودهم المستقل . وقد سقطت هذه المعاهدات بنظر العرب بتعاون الموارنة والمسيحيين عامة مع الصليبيين ، فلم

(١) اخبار الاعيان .



معركة سنة ١٢٩٣ : جبيل – المدفون – الفيدار :

يعد يعترف العرب بأي وجود غير عربي على أرض الشرق ، وقد حطموا استقلال لبنان كما سنرى فيما بعد . ولكن المواثيق بدأت تسقط بالنسبة للبنانيين منذ أن قام العباسيون باعتدائهم على الجبال اللبنانية ، وخاصة عندما أطلقوا الحملة الاستيطانية العربية وشجعوها ودعموها .

واعتبر مسيحيو لبنان أن مجرد اقتطاع الخليفة العباسي اراضي لبنان وتقدمتها الى القبائل المستوطنة ، هو خرق للمعاهدات السابقة وعدم اعتراف العرب بالاستقلال والهوية اللبنانية .

٣ — أن مئات السنين التي قضاها الصليبيون في الشرق قد أعادت لفترة من التاريخ وجها مسيحيا لقسم من الشرق جاعلة من المنطقة هذه ارضا لكل الحضارات وليس حكرا على وجه وحضارة وثقافة وقومية واحدة ...

القسم الخامس : المماليك

على أثر معركة حطين في شمال فلسطين ، ضعف الصليبيون وبدأوا يتراجعون وينهزمون امام العرب بقيادة صلاح الدين الأيوبي .

وانحصرت رقعة الوجود الصليبي في مدن ساحلية كصيدا وطرابلس وأنطاكية وعكا . وسقطت هذه المدن الواحدة تلو الأخرى تحت ضربات المماليك الذين استولوا على الحكم في المنطقة العربية وأحكموا سيطرتهم عليها بعد أن دحرها المغول الذين اجتاحوا الشرق آتين من هضاب آسيا . وبعد معارك عنيفة ، «حرر» المماليك الشرق من جديد بسقوط عكا في أيديهم وانكفأ الصليبيون الى قبرص .

ولم يبق امام المماليك لكي تستتب العروبة على أرض الشرق وتنهض الا «خنجر في خاصرتها» ، وقد آلمها كثيرا اثناء احتلال الصليبيين للوطن العربي . والخنجر هذا هو لبنان . فارتد المماليك على المسيحيين المستقلين وجهزوا حملة ضخمة لينهوا الوجود العميل في الجبل اللبناني . وقد تركت لنا الوثائق التاريخية فيضا من الرسائل يتهمون فيها المسيحيين وموارنة لبنان خاصة باستدعاء الفرنج ودعمهم لهم ، والتنكيل بالمسلمين الواقعين تحت الاحتلال الصليبي . وقد انتظر المماليك وعرب لبنان لحظة تراجع الصليبيين طويلا حتى ينقضوا على اللبنانيين ويبيدوهم . وعندما تأكد للفريق العربي ان خطر التدخل الخارجي قد زال ، تجمعوا وجهزوا حملة عسكرية على الجبال اللبنانية .

حملة المماليك لم تكن الأولى بل سبقتها حملة سنة ١٢٨١ على جبة بشري وشملت

إهدن وحوقا وحصرون ، والثانية سنة ١٢٩٢ على محور جبيل وانتهت بانتصار ساحق للقوات المسيحية .

حملة كسروان ١٣٠٥

عين المماليك هدفا أرادوا به سحق كسروان ومحوها من الوجود ...

إن كتب التاريخ العربية تجمع على القول بأن الحملة المملوكية على كسروان كانت لأسباب طائفية اسلامية داخلية ، وانما كانت موجهة ضد الشيعة بهدف تصفيتهم . وكتب التاريخ اللبنانية الرسمية وغير الرسمية تؤكد على ان الحملة المجرّدة ضد الشيعة كانت تستهدف كسروان ككل ، بمسيحييه ايضا ، كونها منطقة خارجة عن سلطتها . الا أن الحقيقة التاريخية ليست بسيطة بهذا المقدار . فالحملة ، وإن اتفق الجميع على وقوعها ضد منطقة كسروان ، كان لها أهداف متعددة بتعدد سكان تلك المنطقة . فمن ناحية أولى أراد المماليك أن ينهوا الانحرافات داخل الاسلام فيقضوا على الشيعة القاطنين في المتن وبعض المناطق الكسروانية . ولكن ، من ناحية ثانية استهدف المماليك من خلال هجومهم على هذه المنطقة ، إزالة القوة المسيحية المستقلة في كسروان ، وسحقها نهائياً لعدة اسباب ، أهمها تعامل المسيحيين مع الصليبيين ورفضهم للحكم العربي .

لذا ، فالحملة كانت حملتين ، واحدة قام بها الحكم الاسلامي على الشيعة وأخرى قام بها الحكم العربي على المسيحيين في كسروان . وبما أن الحكم العربي والاسلامي كانا واحدا ، فأصبحت الحملتان وكأنهما واحدة ، خاصة وانهما وقعتا في نفس الوقت .

فاذا كانت الحملتان قد تعادلتا بقساوتهما ، فالثانية برزت في التاريخ كنقطة تحول اساسية بالنسبة للطرف المسيحي . فحجم الخسارة التي تكبدها الكسروانيون والمسيحيون خاصة غيّر سيرة مقاومة المد التي اتبعتها المسيحية المستقلة في الشرق منذ الفتح العربي .

لذا ندرس الحملة من خلال وجهها المملوكي — المسيحي ...

المنطقة هذه كانت القاعدة الثانية للموارنة بعد جبة بشري في الشمال . وكانت أرضا غنية ذات كثافة سكانية ، صعبة الاحتلال ومنيعة عاصية . وقد سميت كسروان نسبة للأمير كسرى . وأقر المماليك هدفهم ، نسبة الى شأن هذه المنطقة كعمقها الاستراتيجي وغناها من جهة ولأن الجبهة الشمالية قد نالت عقابها ، من جراء الحملات الاولى والانقسامات الداخلية . أما أهل كسروان ، فلم يظنوا يوما واحدا أن باستطاعة قدم أن تطأ منطقتهم وهي ملجأ المضطهدين ، ولم يتصوروا ان العرب قد يستهدفوها من دون غيرها .

وبالفعل شنت الجيوش العربية هجوما رهيبا على المنطقة من عدة محاور سنة ١٣٠٥

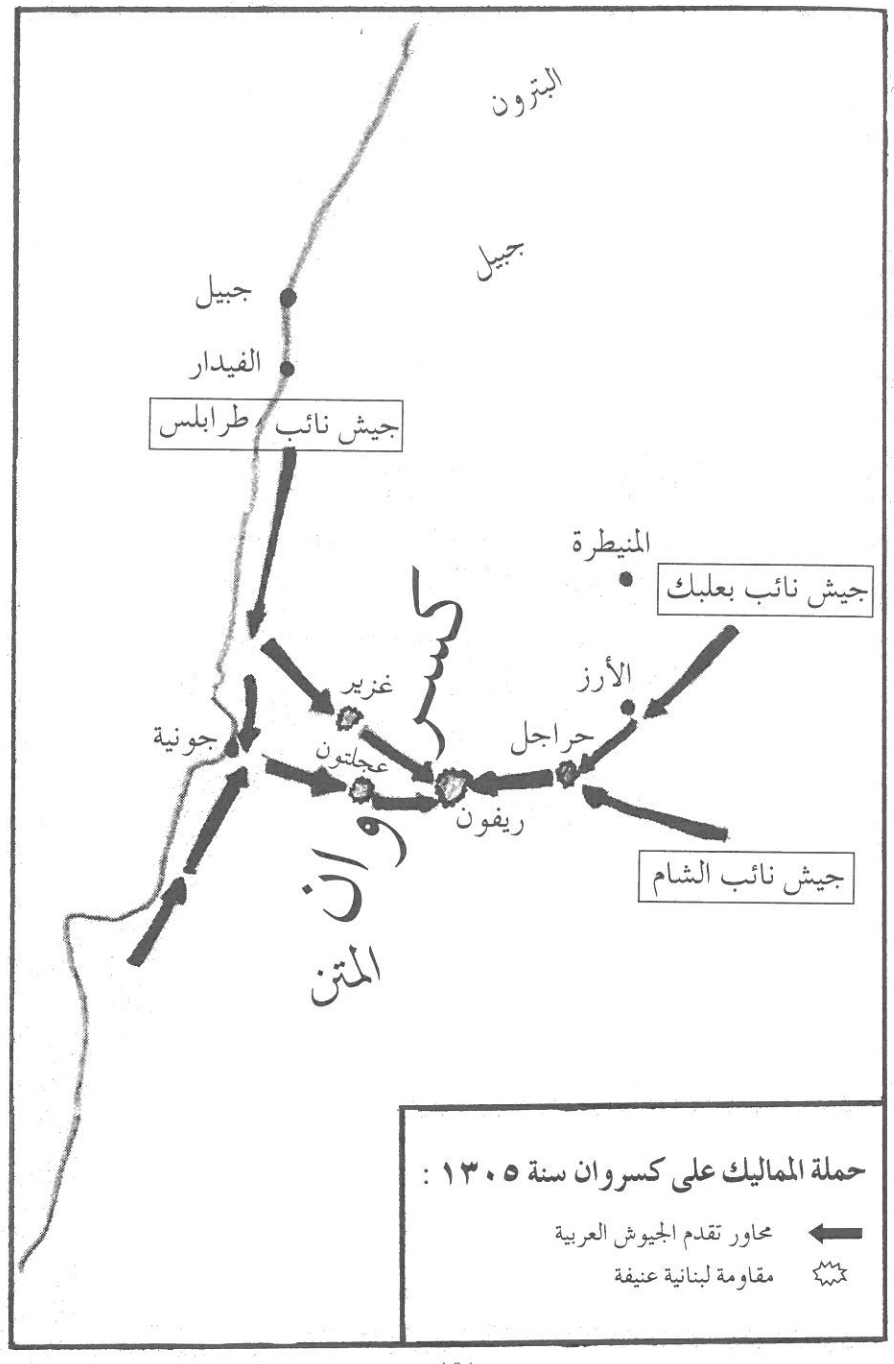
فسار نائب بعلبك مدعوما من نائب الشام من ناحية البقاع ، وسار نائب طرابلس من الشمال وغزت قوات عرب لبنان بقيادة امرائها من الجنوب .

وحكمت الكماشة العربية المملوكية على المنطقة . وجرت معارك حيث قابل حوالي عشرة الاف مقاتل كسرواني أكثر من خمسين ألف جندي عربي . وتلاحمت الفرق فيما بينها ، وتقدمت الجحافل العربية الواحدة تلو الاخرى ، وتراجعت القوات المسيحية اللبنانية من على جميع المحاور ، والتجأت الى الجرود. ولكن الجيوش العربية منعت عنها سبل الفرار وداهمت القرى والدساكر ونفذت اشنع مجازر في حق الموارنة والمسيحيين ، حتى انه قيل عندئذ أن جبل كسروان تغطى بالدم ، وسالت الانهار طوال اشهر بلون أحمر قاتم . وأمعن المماليك في القتل والتعذيب والسلب والتهجير والحرق ، ولم يتركوا شيئا في هذه المنطقة فقطعوا الاشجار وحرقوا كل ما هو أخضر ، وهدموا البيوت ، فأصبحت كسروان منطقة تسكنها الاشباح ، واختفت في غضون شهور ، حضارة عريقة سكنت هذا الجبل وحرثت ارضه وكسرت صخوره وعاشت تحت سمائه منذ مئات السنين. ولكن المماليك ، انتقاما للخيانة التي ارتكبها بنظرهم مسيحيو لبنان ، ومنعا لنهوضهم من جديد ، افرغوا هذه المنطقة الواسعة من سكانها الحقيقيين واستقدموا عشائر عديدة واسكنوهم في كسروان ومنعوا رجوع الموارنة حتى اذا عادوا تعرضوا للموت .

وعلى أثر هذه المصيبة ـــ المجزرة ، تداعت ركائز الامة اللبنانية بأسرها وتصدعت اسس استقلالها . فلبنان المسيحي المستقل ارتكز على عنصرين ، وحدة صف ابنائه ، ومناعة الجبل .

وبالحملة المملوكية قضي على مناعة الجبل ، بعدما تفرقت صفوفه على أثر الخيانات في الجبة الشمالية . ولكن الحقيقة التاريخية أكثر بعدا من هذه الاوليات .

فالوضع الشرقي وهو واقع تعددي كما ذكرنا سابقا ، لم يسمح لتواجد أكثر من حكم سياسي واحد في المنطقة . العرب كأكثرية عددية (أكثرية لم تصبح كذلك الا بعد حملات التعريب التي تبعت الفتح العربي) ، لم يسمحوا لغيرهم أن يتواجدوا كمجموعة سياسية ذات سيادة . فالعرب لم يقبلوا الا كرها المواثيق التي ربطتهم بالمردة الجراجمة السوريين واللبنانيين ايام معاوية وعبد الملك ومن بعدهم . فالعروبة هي الوجه الوحيد للشرق حسب تصور ابنائها . ولا يجب ان ينازعها اي وطن لا ينادي بها ، سيادتها وسيطرتها . ولعل هذا الموقف القومي يرتبط بتصور ديني تمليه التعاليم السماوية الاسلامية . واذا كنا لا نناقش هنا اية تعاليم، اسلامية كانت ام مسيحية ام يهودية ، فاننا لا نستطيع الا



أن نرى وندرك ما حصل في التاريخ ، وأن نتخذ من الأمثلة الكبرى ، صورا نقارنها بالتي نراها اليوم .

والحقيقة الثابتة التي نستعرض وقائعها في كل المراحل التاريخية ، نستطيع استخلاصها من خلال حقبة الحملة المملوكية العربية سنة ١٣٠٥ :

المنطق الاول الذي ساد الشرق منذ الفتح العربي ، هو المنطق الذي يفرض فكرة الهوية الواحدة ، والجنس الواحد ، واللغة الواحدة والدين الواحد والتصور الواحد ، مع أن الوجود البشري في المنطقة ليس واحدا ولا موحدا ، بل تعدديا متمايزا ... ولم تشهد مرحلة تاريخية اتخذت شعوبها منطقا كالذي اعتمده الحكم العربي منذ أن وجد . ولعل الموقف العربي هذا قد اساء الى العرب والعروبة اكثر مما اساء الى الشعوب المقهورة التي قاست من تطبيق المنطق هذا عليها . فبدل أن يوجه الحكم العربي السكان العرب المسلمين نحو التعايش مع السكان المسيحيين ، عبأهم ضدهم وقام على شحن الاجواء الطائفية ضد المسيحيين . وقد خسر السكان العرب على مدى السنين كل ثقة مسيحية بالتعايش مع الهوية العربية ، حتى أن المسيحيين الشرقيين قد تحالفوا مع أي طرف خارج عن الشرق ضد العرب المسلمين الشرقيين . وخسرت العروبة قوة مشرقية صديقة زمناً طويلاً ، ولا تزال ، بسبب قناعات الحكم العربي المتعصبة .

كان للشعوب المقهورة الأقلية خياران ، إما أن تضمحل نهائيا وتذوب في غير شخصيتها القومية ، وإما أن تصفى جماعيا وجسديا . التاريخ ، وهو الدليل الوحيد ، قد أظهر لنا في تسلسل الأحداث على الساحة الشرقية أن أغلب الحلول التي أنهت مشاكل قومية ووجودية ، لم تخرج عن دائرة الخيارين السابقين :

تعريب الشعوب وتذويبها ، إما إزالتها .... ولا نستطيع تقييم ما حصل بعد الفتح العربي وابان الحكم العربي للمنطقة ، الا عندما نطرح السؤال على إنفسنا .

١ — ما حصل بالملايين الذين لا يتصلون بأي شكل بعروبة القرن السابع ، والذين سكنوا مناطق أضحت اليوم عربية ؟ وفي الجواب هنا ، لا نستطيع المناورة : تصفية أم ذوبان .

٢ — لماذا أرادت العهود العربية إزالة الوجود اللاعربي في المنطقة مع أن هذا الوجود شرقي ، وربما أكثر منها ؟

الجواب : ...

٣ — هل أن النية العربية التاريخية لا تزال هي نفسها في القرن العشرين وهل تحل

مشاكل المنطقة اليوم ضمن نفس المنهجية وفي ذهنية واحدة ؟

الجواب : يكمن في ما يحصل اليوم ، ويخرج عن دائرة البحث والتقييم التاريخي .

إذا ، ومهما تكن الأجوبة ، رأينا أن نهاية الاستقلال اللبناني المسيحي التاريخي أتى على يد المماليك وأعوانهم ، بهجومهم المشترك على قلب لبنان وتصفية شعب منطقة بكامله وتهجيره واحتلال ارضه واستيطانها .

ومنذ تلك الحملة لا نستطيع أن نتكلم عن استقلال تام للشعب المسيحي اللبناني او السوري في الشرق حتى يومنا هذا ...

وقد يكون هذا الكلام تعديا صارخا على التاريخ الرسمي وتصورات الكثير من اللبنانيين ، ولكن الاستعراض الذي سنواصله لحياة المسيحيين في لبنان سيثبت أن لا حقيقة سوى التي اكدناها وأنه لم يؤخذ منذ ذلك الحين اي استقلال تام للشعب الذي يؤمن بأن أجداده مردة وبأن الثورات التي قامت بها جماعة في القرن السابع والثامن ، هي ثورات قام بها اجدادهم . والاستقلال الذي نتكلم عنه استقلال تام بسيادة كاملة على اراض لبنانية تاريخية ، وليس استقلال ذاتي كالذي سنراه إبان العهد العثماني في القرن السابع عشر .

والإشارة الأخيرة ، هي على الفراغ التاريخي الذي يبدأ منذ هذه المرحلة في جميع المؤلفات التي صدرت حتى الآن عن تاريخ لبنان او عن تحليله . فبعد أن يتكلم المؤرخون عن المردة وصراعهم واستبسالهم وبعد أن يصورونهم وكأنهم اجداد اللبنانيين الوحيدين ، يقفزون درجة ويتكلمون عن الإمارة اللبنانية دون ربطها بالدولة اللبنانية السابقة لها ، وهي دولة المردة المستقلة ... ولم يوضح مفكر واحد كيفية انتقال الامة اللبنانية من هيكلية الشعب — الاقلية اللاجئ في جبال لبنان والمضطهد من قبل الاكثرية العددية التي تحيط به ، الى هيكلية الإمارة التي وجدت ابان العهد التركي ...

القسم الخامس : خلاصة الحكم العربي سياسيا

ومهما كان الأمر غريبا فإن ثمة أوليات نستنتجها بعد تحليلنا للحكم العربي منذ الفتح العربي حتى أوائل الاحتلال العثماني ألا وهي :

١) قبل الفتح العربي كانت المنطقة مسيحية بكاملها ويسكنها شعوب متعددة لها حضارات وثقافات متعددة ، وارتبطت بالعالم المسيحي .

٢) بدخول العرب الى المنطقة واحتلال معظمها ، تراجعت الحضارة المسيحية الى لبنان

وكونت فيه امة واحدة تمثل تجمع اجزاء من جميع شعوب الشرق المسيحية ، وهي الساكنة الاصلية للشرق .

٣) اذا اصبح معظم ابناء المنطقة عربا بفضل حملات التعريب التي تجسدت بالتجمع والشروط العمرية ، فإن الأراضي التي نشأت عليها الامة اللبنانية تاريخيا بجميع امتداداتها ، لم تصبح عربية بل ظلت ضمن دائرة الحضارة المسيحية المشرقية .

٤) ان رفض العرب للحقيقة التاريخية التي افرزتها التعددية الحضارية ، قد فجر مشكلة الاقليات في الشرق ، حيث ان الحكم العربي منذ العباسيين لم يعترف بوجود هوية غير عربية على اراضي اعتبرها عربية دون اي مبرر شرعي أو تاريخي .

٥) وتفجير مشكلة الاقليات على يد الحكم العربي أدى الى مواجهة دائمة بين أكثرية عددية تريد السيطرة التامة واقلية قومية ترفض سياسة حكم الاكثرية . ولم تكن الحملات والمشاريع الاستيطانية التي أطلقها الحكام العرب إلا لتغذي نار الحرب التي اندلعت بين مسيحيين شرقيين يدافعون عن حضارتهم وهويتهم وأرضهم ، ومسلمين عرب أتوا إلى مناطق اعتبروها مقتطعة لهم ، ليحرروها من قوم صورهم لهم رؤساؤهم وكأنهم أعداء أجانب .

٦) لا شك أن المشاكل القاسية التي تعانيها المنطقة اليوم ، خاصة على الساحة اللبنانية ، تمتد جذورها الى تاريخ بروز النية العربية في المنطقة بعد أن تأكد لها أنها بقوة تستطيع سحق كل من لا يماشيها .

الفصل الرابع
الحكم العربي والوضع الثقافي

الخلاصة الأخيرة التي توصلنا اليها كانت بالنسبة للحقبة التاريخية العربية سياسياً وجغرافياً وعسكرياً . أما بالنسبة للناحية الثقافية فلا يمكننا الا أن نستنتج نفس الاوليات ، من خلال تحليل وضع المنطقة الثقافي بما فيه وضع لبنان المميز .

وبالفعل ان التطور الذي شهدته الساحة الشرقية عامة واللبنانية خاصة ، على الصعيد السياسي ، هو نفسه في مجال الثقافة :

* وجدت حضارة مسيحية مشرقية متشعبة الى عدة ثقافات تعددت حسب القوميات أو الإتنيات التي عاشت في المنطقة .
* دخلت الحضارة والثقافة العربية مع دخول الجيوش الاسلامية وأضحت الوجه الوحيد لأغلبية سكان المنطقة .
* ثقافة المسيحيين لم تُزَل طالما وجدت الأمة اللبنانية وهي رمز لصمود حضارتهم .
* حاول العرب إزالة الملامح الحضارية الثقافية للشعب المسيحي في لبنان والشرق لاجئين إلى عدة أساليب .

الصورة الثقافية إذاً ، نتيجة حتمية للصورة القومية ، والتغيرات السياسية التي طرأت

على الصعيد القومي أثرت مباشرة على الصعيد الثقافي .

ولكن ما هي هذه الأساليب التي استعملها العرب كي ينفذوا على الصعيد الثقافي ما باشروا واستمروا به على الصعيد القومي ؟

لكي نستطيع إدراك الحقيقة بوضوح ، يجب علينا أن نستعرض أهم نقاط في التحولات الثقافية التي شهدتها البلاد بموازاة التحولات السياسية العامة . ولا شك أننا لا نستطيع عرض كل ما أنتجه الشرق لعدة قرون كي نبرز الأوليات ، إنما سنكتفي بإبراز الخطوط العريضة التي رافقت التطور القومي في مراحله حسب تسلسلها التاريخي الهام .

القسم الأول : الوضع الثقافي قبل الفتح العربي

لم تأخذ المنطقة طابعاً خاصاً واحداً إلا بمرور العهود اليونانية والرومانية وبانتشار المسيحية . فالكتائب اليونانية دخلت شرقاً ، قد تقدمت شعوبه وتميزت بدرجة عالية من الرقي . الأشوريون والبابليون وشعوب ما بين النهرين قد أنجزوا أعمالاً حضارية هائلة من بنيان واكتشافات وتنظيم للحياة الاجتماعية والاقتصادية .

الفينيقيون أهدوا العالم الأبجدية وأذهلوه بانتشارهم التجاري على شواطىء المعمورة القديمة ، واتصالاتهم بكل الشعوب وتنظيمهم علائقهم الحضارية بهم . العبرانيون اعطوا كتاباً مقدساً نشأت على أساسه الديانات السماوية الثلاث والفكر الانساني لأهم وأكثر شعوب الأرض .

من هنا نرى إن منطقتنا مع وادي النيل الفرعوني ، قد كونت فعلاً وعاء شهد نشوء الحضارات الكبرى في العالم وغليانها .

ودخول العقل الإغريقي اليها ، وحّد متناقضاتها على أسس جديدة هي أسس المنطق . فالمنعدِم الأول في عالم الشرق الراقي كان المنطق .

ولعل هذا المنعدم هو من الأسباب الرئيسية لتطاحن الشعوب الشرقية وتصارعها رغم رقيها وتقدمها . وبقدوم الفكر الاغريقي اليها ، وجد العامل الأول لتوحيدها ضمن نظرة واحدة شاملة للوجود ، تنظم المعلوم وتضع حدوداً آمنة للمجهول التي أعدت الانسان العالمي الواحد لاكتشافه وجهزته بسلاحها الخارق : المنطق .

شاركت شعوب المنطقة الآرامية (بالمعنى الواسع أي شعوب سوريا الكبرى) بمن فيها الفينيقيون وشعوب الداخل السوري بالإبداع داخل الحضارة الهلينية التي أفرزت جناحاً

شرقياً لها من جراء احتكاكها بالشعوب المشرقية ومرافقتها لهم في أمورهم الفكرية .

وأضحت صورة جديدة للمنطقة تطل بها على العالم بوجه إنساني جديد : ثقافات محلية تعبر عن القوميات أو الاثنيات المختلفة وعن إحساسها الوطني ، وتيار حضاري إغريقي انتمت إليه جميع هذه الشعوب مشكلة فيه الجناح الشرقي . وإذا دخل الفكر اليوناني عن طريق جنود الاسكندر ، فقد استوعبه الشرق وأعطاه الوجدانية التي تميز بها ووفر له عمقاً آخر ، وهو عمق الاحساس والعاطفة . فلا عجب أن يكتمل الوجود الانساني فكرياً ، باكتمال العقل والعاطفة . والواقع اللغوي أخذ شكل الواقع الثقافي حيث أن لغات الشعوب المحلية (كالأشورية والآرامية واليونانية وسائر اللغات) عبّرت عن واقعها القومي والمجتمعي فتكلمها عامة الشعب ، وترجمت اللغة اليونانية التصورات الفكرية والفلسفية والحضارية فتكلمها المثقفون والمفكرون عند جميع الشعوب ، حتى أن جزءاً كبيراً من الذين دخلوا الحضارة الإغريقية مباشرة تكلمها كلغة قومية ، كما حصل في الاناضول مثلاً .

ولا شك أن اللغة اليونانية قد لعبت دوراً كبيراً في التعبير عن الثقافات المشرقية لا بل الدور الأكبر حيث أن أكثف الإنتاج الأدبي والعلمي قد سجل بهذه اللغة ، وظلت اليونانية على ألسنة الكثير من أهل البلاد ولاسيما الروم حتى ما بعد الفتح العربي .

أما الفيالق الرومانية فقد أتت بتوحيد آخر كما أشرنا من قبل ، وهو التوحيد القانوني أو التوحيد التنظيمي .

فالحقوق قبل الرومان كانت حقوقاً يرتبط تطبيقها والاستشهاد بها بحياة من أتوا بها . فالقوانين التي يشرعها عاهل ، سرعان ما أزالها خلفه ، إلا أللهمّ القوانين الدينية التي استمرت فترات طويلة من الزمن . واذا لم يكن المشرعون الرومان أول المشرعين واذا لم تكن القوانين الرومانية ، الأولى ، حيث أن قوانيناً قديمة قد سبقتها كشرائع حمورابي مثلاً عند الاموريين ، فالفكر المنظِّم الروماني قد وحد العالم القديم من جديد بعد أن وحده اليونان من قبلهم .

انتشر التنظيم المدني الروماني مع تقدم « السلام الروماني » (Pax Romana) وأصبحت شواطىء حوض البحر المتوسط ، مع دولها عالماً واحداً سمي بالعالم الروماني . وقد تميز هذا العالم بوراثته الحضارة اليونانية كلها ، وتميز العالم الروماني في الشرق ، بمشاركة أهل المنطقة في إقامته ، لا بل في تأسيس أهم الأوجه عنده : القانون .

بالفعل ، أفرزت سوريا ولبنان لروما أباطرة وقياصرة ، حكموا الدنيا من أعلى عرش . ولكنها أفرزت أيضاً أهم مشرعين قانونيين في ذلك العصر ، ومن الأهم في العالم كأولبيانوس

وبابينانوس اللبنانيين . واشتهرت كلية حقوق بيروت كأهم معهد للقانون في العالم القديم واشتهر أساتذتها كألبيانوس وبابنيانوس وأورليانس ولونجينوس .

وأصبحت اللغة اللاتينية في سوريا ولبنان ، لغة القانون والإدارة والدولة . فأتقنها رجال القانون والموظفون في الدولة وجميع المرتبطين بالأعمال العامة أو المتعلقة بالدولة . فأصبحت اللاتينية وقد تكلمها اللبنانيون والسوريون جيداً ، ذات شأن هام بين اللغات المكتوبة والمحكية حتى أصبحت الأولى في ذلك الزمن .

المسيحية جاءت في الشرق من أقدس أرض في التاريخ : فلسطين . انتشرت المسيحية في العالم الروماني في مرحلة أولى مع الرسل (Apôtres) وتأصلت فيه ، حتى أصبح العالم الروماني العالم المسيحي الأول . وقد دخلت المسيحية الى قلوب البشر فتكلمت ألسنتهم لتعبر ما في قلوبهم من إحساس جديد وتحولت لغات الحضارة الغريكو — لاتينية أي اللغتين اللاتينية واليونانية وجميع اللغات القومية لشعوب هذه الحضارة ، الى لغات مسيحية تعبر عن تصور كوني جديد للإنسان ولقيمه الروحية . من هنا وحّدت المسيحية العالم القديم مرة ثالثة من جديد ، ومما زاد في قوة هذه الوحدة ، الوحدتان السابقتان اللتان هيأتا لقدوم « تيار المخلص » .

من هنا أضحى كل شيء في عالم ما حول البحر الأبيض المتوسط ، مسيحياً ، وأصبحت الثقافات المحلية لكل شعب يشارك في هذا العالم ، ثقافات مسيحية تنتمي الى رؤيا واحدة في حضارة واحدة .

من هنا ، إذا نظر سوري أم لبناني مسيحي الى شيء ، فرآه مربعاً فمن المحتم والطبيعي أن يراه الايطالي والفرنسي والاسباني ، مربعاً أيضاً . لان الجميع ، ولو كانوا من بيئات مختلفة جغرافياً وقومياً ، فهم قد ترعرعوا في ظل حضارة واحدة أعطت لكل منهم هيكلية تفكير واحدة مبنية على اخلاقية واحدة .

وقد أعطى الشرق المسيحي للحضارة العالمية الإنسانية أكثر مما أعطى الغرب المسيحي الذي لم يدم طويلاً تحت حكم الرومان ، حيث وقع تحت اجتياحات البرابرة الشماليين . فظل الشرق وحده يعطي الحضارة إنتاجاً فكرياً ، واستمر الفكر المسيحي من خلال مثقفيه ، العلمانيين والدينيين يتجول بين مصر والقسطنطينية ماراً في فلسطين ولبنان وسوريا ، في عالم متضامن متراص متجانس . ولكن كيف أصبح الوضع اللغوي .

شهدت منطقتنا واقعاً لغوياً تعددياً . ولكن التعددية هذه لم تكن أفقية بل عامودية . كانت عامودية بحيث ان مجموعة حضارية واحدة تكلمت عدة لغات تعبر جميعها عن

رؤياها الحضارية الثقافية . فالمسيحيون الشرقيون تكلموا لغاتهم المحلية القومية شعبياً واليونانية واللاتينية في المدن وفي الأوساط العلمية والإدارية . فكل لغة عبرت عن درجة معينة من الاستعمال .

الآرامية مثلا في سوريا ولبنان ، كانت اللغة المحلية المحكية ، يتكلمها الشعب في الأرياف والأحياء الشعبية من المدن . واليونانية في الأوساط الفكرية ، واللاتينية لغة الدولة الرسمية الاممية .

انطلاقاً من هذا الواقع يمكن التكلم عن تعددية لغوية عامودية مسيحية وجدت منذ القرن السابق للميلاد حتى ما بعد الفتح العربي . وعناصر هذه التعددية تألفت من الآرامية (ام السريانية اذا أردنا أن نحددها سورياً ولبنانياً) واليونانية واللاتينية . ويمكن القول اذاً أن اللغة القومية أو الوطنية لمسيحيي لبنان وسوريا قبل الفتح كانت الآرامية — السريانية . والسريانية تعني هنا ، الفرع السوري واللبناني للآرامية . لأن للفظة الآرامية تفسيران .

تفسير ضيق بمعنى العنصر واللغة الآرامية اللذين انتشرا بكثرة في المنطقة السورية ، وتفسير واسع يعني مجموع الشعوب واللغات التي انطبعت بالعنصر الآرامي والتي سميت جميعاً آرامية للتدليل على تقاربها من بعضها البعض .

فالسريانية هي اذاً الآرامية السورية أو اللبنانية ، أي الآرامية التي تكلمها أهل سوريا الغربية ولبنان ، وقد ألف أدباء ومفكرو منطقتنا باللغات الثلاث ، وأبدعوا في جميع مجالات العلوم والأدب والفلسفة .

وقد تركت لنا مكتبات المدن الكبرى التي لم يحرقها العثمانيون ، آثارا ضخمة عن إنتاج ألوف من الأشخاص الذين سكنوا هذه البلاد قبل تغيير ملامحها .

والذين يدققون بآثار المنطقة الشرقية شاملين بيزنطية الآسيوية ومصر ، يرون حتماً ، أن ثمة حضارة عظيمة وجدت وعاشت على هذه الأراضي ، لقرون عدة قبل الفتح العربي . وأن درجة الرقي والتقدم فاقت بكثير الغرب المسيحي آنذاك . فأوروبا لم تكن في الغرب بل في الشرق . ويمكننا أن نتصور أن هذه المناطق ذات المناظر الخلابة والطبيعة الربيعية الدائمة كانت أرضاً لحضارة كبيرة عاشها ملايين من الناس لعدة قرون . ويمكننا أن نتصور أيضاً أن المنطقة المشرقية البيزنطية كانت بذات موقع أوروبا وأميركا اليوم . فكانت هي الدول المتحضرة والقوية والتي تحتوي على عقل البشر .

ولكن من العجب أن يختفي عالم كهذا ، كما اختفت قارة الأطلنطيد حسب الأسطورة . ولكن تراث هذه المنطقة وتاريخها يثبتان لنا أن **اطلنطيداً حقيقية قد وجدت**

لقرون على هذه الأراضي ولكنها تعرضت لعاصفة وزلازل متكررة بدأت بالفتح العربي ومعركة اليرموك وانتهت بسقوط القسطنطينية ، فهوت في بحر مائج تلاطم أمواجه حتى اليوم صخوراً صامدة لقمم شامخة لم تنحن منذ ألف سنة ، واسمها لبنان

القسم الثاني : لبنان ، كل ما تبقى ...

بالفعل ، جمعت هذه القمم على سفوحها أحسن ما أعطاه الشرق للحضارة . فأفضل الذين رفضوا الاجتياح هم الذين واصلوا المقاومة في معاقل شرقية ، في قلب الشرق في لبنان . هذه الفئة هي فئة الأحرار . والأحرار هم الذين لم يذوبوا في السيل الجارف ، ولم يهربوا منه إلى الخارج ، بل الذين رفضوا الخضوع وتمسكوا بأعلى مشارف تطل على المنطقة . فصعدوا إلى سطح الشرق ، وفضلوا عواصف القمم بالجرود وشمسها المحرقة على السهول حيث الحياة لذيذة والجو لطيف والشمس دافئة . لقد فضلوا الاقتراب من السماء لتنفس هوائها الطاهر بدل هواء الذل ، وحروق أشعة الشمس القريبة على لذة الرضوخ ، ودفء الانصهار .

من خلال هذه الصورة نستطيع أن نفهم معاني الوجود اللبناني . ومن هذه المعاني يمكننا إدراك حقيقة البيئة اللبنانية والثقافة التي أنتجتها .

فبعد أن نعم مسيحيو الشرق بأرقى مستوى حضاريّ عرفه العالم القديم. وهو تمازج لحضارات عريقة شرقية راقية وحدتها ثلاثة تيّارات عالميّة ، فلسفيّة ، قانونيّة وإنسانيّة دينيّة ، صفعهم القدر فجرف مدنيتهم وغطاها برمال محرقة. ولكنّ قوما من الملايين وقفوا ورفضوا. والقوم هؤلاء بوقفتهم هذه أثبتوا على أنهم أفضل وأرقى من الذين عاشوا في تلك الأيام. فالذين وقفوا ورفضوا الذوبان وفضلوا حياة التعب والشظف بين الصخور، هم أرقى على الأقل أخلاقياً ، من الذين قبلوا بالخضوع . فالخاضعون لم يفهموا أن عدم مصارعتهم الواقع المفروض عليهم ، وإن كان يعطيهم فرصة عيش بسلام نسبيّة ، فإنّه يؤدّي إلى انقراضهم أو تغيير ملامحهم طبيعياً . أما الذين وقفوا ورفضوا فقد وعوا حقيقة الخطر الحضاري ، وانسحبوا وتجمعوا في قلب الشرق ، جامعين معهم تراثهم وحافرينه على صخور جبلية لن تقوى عليها أية عاصفة . فليس الانكماش والانعزال هنا إلا درجة رقي وتقدم ، عندما يكون محيط الانكماشيين والانعزاليين طاغيةً ومحتلاً وعدواً للحضارة .

ونشبه لبنان نحن ، بسفينة نوح ، حيث أن أفراداً جمعوا من كل جنس مما قبل الطوفان

جزءاً وأتوا به إلى سفينة الخلاص ، وهي قمم لبنان ، فخلص على متن هذه السفينة ممثلو من عاشوا على سطح الأرض المشرقية ومالكيها الشرعيين قبل الطوفان .

ماذا حدث إبان الفتح العربي ؟

دخلت الجيوش العربية ودخلت معها رؤيا جديدة وشبه حضارة جديدة ولغة جديدة ومنطق جديد . والذي دخل يتناقض بالعمق مع الوجود . ولا نعني بالتناقض عدم قابلية التواجد ، بل الاختلاف التام . فالإسلام أدخل دنيا جديدة وحضارة دنيوية جديدة تتكلم العربية . والمسيحية وجدت على الأرض المشرقية منذ قرون وأفرزت حضارة لا تقل قدماً وتتكلم الآرامية والسريانية واليونانية واللاتينية .

فهذا قوم لونه أخضر ويتكلم لغة خضراء يدخل منزلاً أزرق يسكنه قوم آخر لونه أزرق ويتكلم لغة زرقاء ...

فإذا بالقوم الأخضر يدحرون القوم الأزرق الذين سكنوا المنزل لقرون عدة ، ويعلنون «اخضرار» البيت . فيهرب قسم من القوم الأزرق ويلتجئ إلى غرفة عالية في البيت . أما القسم الآخر فيمكث مع الفاتح الأخضر ويقبل بشروطه . أما شروطه فهي أن يصبح لونه أخطر وأن يتكلم لغة خضراء . ويتحول الأزرق إلى أخضر ، فيقوى الأخضر أكثر ويطالب باخضرار كل البيت ، لأنه هو صاحب البيت . فيرفض القوم الأزرق الملتجئ إلى «العليّة» الزرقاء ويعلنون أن لونهم أزرق ولن يقبلوا بلون آت من الخارج ... هذه الصورة هي صورة الشرق سياسياً وثقافياً ...

فدخول الجيوش العربية عملياً أدى إلى توغل الثقافة العربية واللغة العربية . ففرض الحكم العربي اللغة العربية فرضاً على عموم الناس واستعمل عدة أساليب لفرضها .

الفرض الأول كان بالقوة حيث عمد العرب على إكراه المواطنين على تكلم العربية وخاصة في المدن الكبرى التي تواجدوا فيها بكثافة .

الفرض الثاني كان سياسياً واجتماعياً وإدارياً. فقام الخلفاء بتعريب جميع الدواوين أي إدارات الدولة القديمة ونقل جميع الكتب والمعلومات إلى العربية . فلم يستطع الساكن المسيحي إلا أن يتكلم العربية لكي يحق له التعامل مع الأجهزة الرسمية ولكي يدخل سلم الوظائف في الدولة . ولم تقم حملة التعريب هذه على الشعوب المسيحية في سوريا فقط بل على جميع الشعوب التي وقعت ضمن الاحتلال العربي، كالفرس وشعوب شمال أفريقيا

وإسبانيا. والجدير بالذكر أن هذه الحملة التعريبية لم تتوقف عند الحكم العربي الأول بل تواصلت مع جميع العهود ولم تتوقف نهائياً عند قدوم العثمانيين ، بل انطلقت من جديد مع النهضة العربية في القرن التاسع عشر وتعممت في الشرق أولا ، واستمرت في أفريقيا السوداء والشرق الأقصى منذ أوائل القرن العشرين . فالتعريب الثقافي ظاهرة مرتبطة عضوياً بالتوسع العربي الذي يأخذ أوجهاً عدة حسب العهود وحسب الظروف .

من هنا بدأت الشعوب المحتلة في الشرق التراجع عن لغاتها الأصلية ، وتكلمت العربية . ولكن تراجعها عن لغاتها لم يكن سهلاً ولا سريعاً بل تخللته عقبات ومقاومات طالت مدة قرون . وقد أكد جميع الباحثين اللغويين والمؤرخين كلامنس (Lammens) وغراف (Graf) وغيرهم أن دخول اللغة العربية إلى المدن السورية لم يرافق دخول الجيوش ، ولغة العرب قد انتظرت أكثر من قرن ، لتدخل المدن الساحلية اللبنانية والسورية . ذلك لأن هذه المدن قد قاومت الدخول الحضاري العربي طويلاً قبل أن تستوطن فيها جماعات وقبائل عربية إسلامية . وقد أدت هذه الظاهرة الى قيام تعددية جديدة وهي التعددية الثنائية وهي غير التعددية العادية . فالتعددية الثنائية بمعنى (Bilinguisme) تشير إلى أن مجموعة واحدة تتكلم لغتين ، أي أن أكثرية أفراد هذه المجموعة أو جميعهم يتكلمون لغتين ويتقنونهما جيداً. أما التعددية اللغوية العادية أو الأصلية ، فهي تعني أن مجموعتين تتكلمان لغتين كل واحدة على انفراد . ولكن المجموعتين تتواجدان على أرض واحدة .

بالنسبة لنا فإننا نعتبر أن ظاهرة التعددية اللغوية الثنائية بمعنى (Bilinguisme) أي أن يتكلم الجميع لغتين هي ظاهرة متناقضة مع الحقيقة التاريخية لكل شعب ، خاصة إذا انتمت هذه اللغات إلى حضارتين مختلفتين .

فالتعددية الثنائية (Bi ou Trilinguisme) التي شهدتها شعوب الشرق المسيحية قبل الفتح على شكل لغات محكية محلية — لغة يونانية علمية — لغة لاتينية إدارية وقانونية لم تر الحياة إلا بسبب انتمائها جميعاً إلى حضارة واحدة مسيحية . فالرؤيا الواحدة للحضارة الواحدة قد سمحت للشعوب المسيحية بإتقان لغات متعددة إنما مسيحية .

ولكن التعددية الثنائية أم الثلاثية (Bi ou Trilinguisme) التي شهدها الشرق وكانت على شكل تعددية عامودية ، لم تكن لتحيا طويلاً . فالتركيبة اللغوية هذه كانت تركيبة مرحلية ، تنحل فيما بعد لصالح جميع اللغات القومية . ولكن تيار الوحدة المسيحية الإنسانية فرض اليونانية واللاتينية على باقي الشعوب مرحلياً كعامل يسمح التوجه الى جميع

الشعوب من خلال جهاز واحد . الجهاز الغريكو — لاتيني كان في طريقه ليصبح وسيلة إعلامية عالمية بل وسيلة للتعامل الفكري والقانوني في العالم ، كالفرنسية والإنكليزية اليوم مثلا . وكانت اللغات القومية هي الرسمية للشعوب المختلفة . ولكن هذا الائتلاف اللغوي قد ضربه دخول جهاز آخر بتفكير آخر وتصور آخر ويتكلم لغة أخرى . ففرضت اللغة العربية نفسها كجهاز علمي وقانوني كما رأينا ، حيث ان الدواوين الفكرية وإدارات الدولة الرسمية قد عربت . وتراجعت اللغتان اليونانية والرومانية من جراء تقدم العربية واحتلالها مكانها كلغة رسمية للدولة العالمية الإسلامية . فإذ بالتعددية الثلاثية (Trilinguisme) القومية — اليونانية — اللاتينية ، تتراجع امام تعددية ثنائية أخرى هي لغات قومية — لغة عربية .

ولكن هذه التعددية الأخيرة كانت وعاء تناقضياً حيث أن أطرافها من لغات منتمية إلى حضارات مختلفة . فاللغات الآرامية أو الفارسية مثلا لم ترتبط حضارياً باللغة العربية . لذلك فالتعددية الأولى التي وجدت في الشرق بعد الفتح العربي ، سرعان ما تزعزعت وانحلت أمام ضغط اللغة الرسمية العربية . فتراجعت اللغات القومية الفارسية والأشورية والآرامية والقبطية أمام العربية ، وسيطرت لغة الفتح على جميع مرافق الحياة قرنا بعد قرن .

ولكن التعددية الثنائية لم تجابه نفس المصير في الوطن القومي المسيحي ، أي في جبال المردة في لبنان .

فكما أوضحه الكثير من الباحثين وكما لحظه سليم عبو[1] ، فالعربية لم تستطع التوغل في الجبل كما فعلت في السهول والمدن ومقاومة الجبل استمرت طيلة قرون ولم تنطفىء حتى اليوم حيث إنها بدلت في أوجهها مع تبديل أوجه التوغل .

ويمكن القول هنا أن استقلالية المسيحيين في لبنان طيلة قرون ، وتجمعهم في بقعة واحدة سمح لهم أن يحافظوا على كيانهم سياسيا وثقافيا ولم يندمجوا ولم يتبعثروا كالذين بقوا في سائر أنحاء الشرق .

الوضع اللغوي للامة اللبنانية المسيحية

إذا كانت اللغة العربية قد سيطرت على الشرق وطغت على لسانه، فالدولة اللبنانية منذ فجر استقلالها ، فور دخول العرب ، رفضت الشكل الجديد للفتح .

(١) الاب سليم عبو ، عميد كلية الآداب والعلوم الانسانية في جامعة القديس يوسف ، التعددية الثنائية اللغوية العربية — الفرنسية في لبنان

تكلم اللبنانيون اللغات الآرامية عند دخول العرب[1] وتميز الموارنة باللغة السريانية وهي فرع للآرامية السورية . وكانت لليونانية ولـلاتينية كما رأينا مكانة في المدن الساحلية .

وبسقوط الساحل ولجوء الأهالي إلى الجبال ، أصبحت الآرامية السريانية اللغة الوطنية الوحيدة لمسيحيي الشرق المستقلين . واستمرت هذه اللغة معبرة وحيد عن اللبنانيين طويلا ، حتى تبدلت المعادلة في القرون الأولى من العهد العثماني .

ولكن حصارا عربيا قوياً قد حكم من حول الجبل . والحصار هذا كان وسيلة جديدة لإخضاع الأمة اللبنانية ، لأن هذا الحصار كان اقتصادياً . فلم يتعامل التجار والسكان العرب المسلمون في المدن منذ القرن السادس حتى الصليبيين ، مع الموارنة والمسيحيين إلا بشرط تكلمهم اللغة العربية .

ويروي أحد المؤرخين قصة تصور لنا واقع التعريب القاسي الذي عاناه لبنان عدة قرون : « يهبط فلاح لبناني من الجبل حاملا معه إنتاج أشهر عدة من العمل الشاق في الوديان والقمم ، يحاول بيع ما جلبه إلى أهل المدينة العرب . يتكلم الفلاح مع تاجر بالسريانية ، فيرد التاجر عليه بالعربية أو لا يرد قط . ويحاول الفلاح من جديد عند تاجر آخر . وتتردد النتيجة نفسها . حتى يلفظ اللبناني عدة كلمات عربية سمعها في تجواله . وإذ بالجميع يتعاملون معه ويشترون منه ما لزمهم وأكثر من المنتوجات . فيرجع الفلاح إلى قريته ويخبر أقرباءه وأصدقاءه بما جرى ويعلمهم الكلمات التي استطاع لفظها . فتنتشر اللغة هكذا عند أكثر المحتاجين . والمحتاجون هم أوسع قطاعات الشعب ، فتنتشر العربية في هذه القطاعات وتصبح وسيلة ضرورية حياتية » . فعندما فشل الحكم العربي بفرضها بالقوة العسكرية ، استطاع بثها من خلال « الخناق الاقتصادي » ولعل هذه الطريقة تستعمل نفسها اليوم في أفريقيا السوداء ، حيث تأكل العربية اللغات المحلية بقوة البترو — دولار . وتراجعت السريانية شيئاً فشيئاً لصالح العربية بعد قرنين من الفتح العربي .

ولكن الفكر المسيحي والفكر الماروني خاصة لم يستسلم لهذا الواقع واعياً خطورة التراجع اللغوي . فعمد إلى نقل القيم الأدبية والعلمية والروحية الى اللغات اليونانية واللاتينية . فأصبحت الأديرة في لبنان قلاعاً فكرية كدست فيها جميع ما أنتجه الفكر الماروني والسرياني باللغات السريانية واليونانية واللاتينية . وقد نشطت في هذا المجال خاصة أديرة الموارنة التي لعبت دور « سفن الخلاص الثقافية » لحضارة المسيحيين في لبنان . وبعد أن أكد الموارنة والمسيحيون عامة على سلامة ثقافتهم التي نقلوها إلى اللغات المسيحية التي نجت من

(1) س. عبو

الطوفان ، اطمأنوا إلى استمرار روحهم وحضارتهم من خلال فكرهم الذي حصنوه في القلاع الفكرية . والحقيقة هنا أقسى من التي تصورها بعض المؤرخين والتي لم تذكر منها شيئا كتب التاريخ الرسمية ولا البحوث التاريخية في لبنان والشرق ولا في أي مركز فكري في الغرب . فالمسيحيون في لبنان والموارنة المردة خاصة خاضوا أقسى وأعظم حرب في التاريخ لا نستطيع ان نقابلها بأخرى .

فقد حاربوا عسكرياً أقوى دولة في العالم عدة قرون ، معزولين مبدئيا عن أية دولة صديقة . وقد تصدوا بعددهم القليل لأعداد هائلة من جنود الخلافة والامارات والممالك الإسلامية . وحاربوا لأجل حياة بسيطة ولكن صعبة وشاقة ، وسط شرق يتلذذ بالثراء والحياة المريحة والفاحشة ، صورتها لنا قصور الأمويين والعباسيين والامراء . ففتتوا الصخور وحرثوا الأرض وتعبوا كي يحصلوا على ما يلزمهم من الطعام ليستطيعوا مواصلة المقاومة . وتقدير هذه الأعمال اليومية ولكن الخارقة لا يمكن أن نتوصل إليه إلا من خلال إدراكنا للواقع الذي عاش فيه هذا الشعب . فالخطر الخارجي العظيم يهدده في كل لحظة ، والحياة الجبلية صعبة وشاقة والمجتمع المحيط بهم غني ويعيش حياة رخاء . والاتصال بالغرب قليل وطويل المسعى . ولكن تركيبة الشعب اللبناني فولاذية وقوية . فالذين لجأوا الى الجبال هم أحرار الشرق المسيحي ، وقدومهم الى لبنان واستيطانهم فيه ، هو قرار تاريخي هام ، لا يستطيع اتخاذه إلا خيرة القوم . لأن وراء تفضيل الوديان والصخور على المدن والسهول والرخاء ، إرادة لا تقهر في الاستمرار في الحياة الحرة . لذلك يمكننا أن نفهم وضع اللبنانيين الذين ناضلوا أكثر من ألف سنة وخسروا الكثير من المكاسب المادية كي يستمر استقلالهم أو الأمل في استقلالهم .

في هذا الواقع ، يمكننا أن ندرك حقيقة ما حصل في المجال اللغوي الثقافي . فالمسيحيون المستقلون وهم خيرة الشرق ، لم يستطيعوا مواجهة المد اللغوي العربي الذي استغل صعوبة الحياة في لبنان ، خاصة وانهم يواجهون عدوا جبارا في شروط قاسية للغاية . **فكان أن تراجعوا عن لغتهم الاصلية اي الآرامية السريانية ، وهي لغة مسيحية لا يزالون يستعملونها في قداديسهم حتى اليوم ، لصالح اللغة العربية** . ولكنهم ، ومواصلة لهدفهم الاستقلالي الحضاري ، وضعوا جميع قيمهم الفكرية في لغات مسيحية أخرى ، لها حظ أوفر في الاستمرار ، حيث أن الشعوب التي تتكلمها تستمر بعيدة عن خطر الإبادة . فإذ بالمسيحيين في لبنان يحاولون من خلال عملهم هذا أن ينقذوا تراثهم ، وتراث قارة وحضارة كبيرة زالت عن وجه العالم ، بنقل قيمهم التي حافظوا عليها فوق قممهم ، إلى وسائل تعبيرية أخرى

اعتنقوها ، ماضين في إكمال واجباتهم بمجال إبادتهم نهائيا ...

من هنا ، بدأ التحول اللغوي في لبنان . فبعد أن كتب السريان بالسريانية ، بدأوا بكتابة العربية ولكن بأحرف سريانية ، وعرف هذا الخط بالكرشونية الذي استمر حتى القرن التاسع عشر . واشتهر مسيحيو الشرق والسريان خاصة بالترجمة ، فنقلوا العلوم والآداب والفلسفة من اليونانية الى السريانية ومن هاتين اللغتين الى اللاتينية . وقد نقلوا أيضا من اليونانية والسريانية الى العربية . ونستطيع القول بأن فضل هؤلاء في إقامة ركائز الحضارة العربية كبير . فالمسيحيون ، الذميون منهم والمستقلون ومع أنهم قاسوا من العرب ما لم يقاسوه من أية قوة أخرى ، قد أعطوا الحضارة العربية ما لم يعطه أي شعب غير عربي في العالم . لا نربط هذا العطاء بأي سبب بعيد . فالتعامل بين الشعوب ظاهرة حتمية بين المجموعات البشرية المتقاربة جغرافياً . ولا تمنع حالة الحروب والتناقض من أن ينفتح شعب ، خاصة اذا كان اقلية ، واذا كانت صلاته بشعوب حضارته صعبة ، على لغة وحضارة وثقافة الشعب المحيط به والمؤثر الاول على البيئة المحيطة جغرافياً .

وقبل الانتقال الى المرحلة العثمانية ، وهي مرحلة تختلف عن مرحلة الحكم العربي ، يجدر بنا أن نوضح الصلة التي تربط الحكمين بالنسبة لتحليل الوضع اللبناني الدقيق .

الحكم ينتقل والاكثرية لا تتغير

في الطور الأخير من العهد العباسي ، دخلت العالم العربي عناصر عدة لم تنتمي إثنيا للعنصر العربي ، بل كان انتماؤها الوحيد للإسلام . فدخل الفرس أولا واستولوا عمليا على زمام الحكم ، فنشطوا في تعزيز سلطتهم وضرب وحدة العرب من خلال تشجيع استقلالهم وانفصال الأقطار الفارسية في إيران . ودخلت عناصر عدة على دوائر الحكم العباسي المنهار ، فاستولى المماليك ذوو الأصل اللاعربي على مصر وسوريا ، واستولى البربر على شمال أفريقيا فتجزأ العالم العربي تحت ضغط الشعوب التي أسلمت ولكنها ليست عربية عرقاً .

ولكن العروبة لم ترفض ، وظلت الصراعات تقام لأجلها باسمها ، وظلت الدولة العربية مهيمنة بطريقة غير مباشرة على أجزاء واسعة من العالم القديم .

ولكن دخول السلجوقيين وعنصر الأتراك إلى دار العباسيين كحماة للنظام ، أدى إلى كسر طوق العروبة ، وظهور قومية أخرى على ساحة الشرق الأوسط . والقومية هذه تغلبت على القومية العربية ، من الداخل ، أي إنها سيطرت على العالم العربي باسم الإسلام ولأجله . وأدى صراع القوميات داخل الحضارة الواحدة ، إلى فوز القومية التركية أو العنصر التركي بمركز الصدارة في تراتبية الإسلام . فبدل أن تنطق العروبة باسم الإسلام وتجسد تطلعات جماهيره ، تولى العنصر التركي هذه المهمة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى في الربع الأول من القرن العشرين .

عمليا ، سيطر الأتراك على الإدارة العباسية واستأثروا بالمناصب الهامة والمراكز الحساسة في الدولة العربية ، وشكلوا الجهاز الرئيسي في حروب الإسلام مع البيزنطيين والصليبيين . وبتغلب الأتراك العسكري على البيزنطيين ، ودخولهم الأناضول بعد معركة منزيكرت سنة ١٠٧١ وبعد دخول القسطنطينية سنة ١٤٥٣ ، أصبح العثمانيون ، وهم الأتراك الذين قادهم عثمان ، الممثلين الفعليين للإسلام ، وأحكموا سيطرتهم ليس فقط على الأمبراطورية البيزنطية التي احتلوها وسحقوها ، بل على المناطق العربية الشرقية ، من خلال خلع الخلافة عليهم .

وفي هذه الأجواء انتقل الحكم الإسلامي في الشرق من يد العرب إلى يد الأتراك ، **فتغيّر الحكم ولكن الاكثرية لم تتغير**. الشرق لم يزل تحت سيطرة الأكثرية العربية الإسلامية ، ولم تزل الشعوب اللاعربية والمسيحية خاصة ، أقليات في العدد ومقهورة في حياتها واستقلالها وسيادتها .

الفصل الخامس
التعددية ومرحلة الحكم العثماني

بعد سقوط القسطنطينية في يد العثمانيين ، لم يعد للنصرانية الشرقية وجود سياسي فتداعت أركان العالم المسيحي واهتز الكون بأجمعه فتغيرت ملامح المعمورة وخسرت المسيحية جناحها الشرقي ، وانحسرت في أوروبا حيث ظلت قرونا عديدة تمزق نفسها بحروب قومية وإقليمية قبل أن تمتد من جديد إلى أميركا وأفريقيا .

وبثبوت الدولة العثمانية على ضفاف البوسفور وفي الأناضول ، قرر سليم الأول سلطان الأتراك خلع الخلافة الإسلامية على نفسه ودحر المماليك من سوريا ومصر وجعل المنطقة إقليما في أمبراطوريته . دخلت الجيوش التركية إلى سوريا من الشمال وبعثرت قوات المماليك في واقعة «مرج دابق» بالقرب من حلب سنة ١٥١٦ . ومنذ هذه المعركة ، تأكد النصر للعثمانيين ففرضوا احتلالهم على الشرق وشمال أفريقيا . وبدخولهم سوريا ولبنان ، نظم المحتلون المناطق التي أجلاها المماليك من جديد واستبدلوا التجزئة القديمة بأخرى جديدة ، فكانت الولاية مكان النيابة والوالي مكان النائب . ووضعوا قوانين جباية جديدة للضرائب ونظموا العلاقات بالأقليات ، حتى تم تتريك المنطقة مع مرور الزمن بعد أن عربها المحتلون السابقون .

كان للحكم العثماني خصائص عدة بالنسبة للعلاقات مع الأقلية ضمن بيئة التعددية ، كما كان له ميزات متنوعة للوجود اللبناني .

القسم الاول : الحكم العثماني والبيئة التعددية

إن الخاصة الأولى التي ميزت الدولة العثمانية منذ نشوئها حتى انكسارها في أواخر الحرب العالمية الأولى ، ترتبط بمبدأ التعددية ارتباطا وثيقا . فالدولة العثمانية ، خلافا للدولة العربية ، ومع أنها حاربت هذا الواقع ، عاشت في واقع تعددي حاد . فقد تعايشت شعوب مختلفة جدا داخل حدود السلطة . العرب المسلمون في سوريا والعراق ومصر وشمال أفريقيا وجزء من الجزيرة العربية ، والعثمانيون في الأناضول وأوروبا ، والأرمن وشعوب القوقاز في آسيا ، واليونانيون والبلغار والرومان وجميع الشعوب السلافية في أوروبا المسيحية . فقد تعايشت مبدئيا ملايين من البشر المتعددة الاجناس والحضارات والثقافات واللغات تحت سلطة الباب العالي الواحدة .

ولكن التعددية التي طبعت العالم العثماني ، لم تكن صيغة تعايش ، أصولها في العدالة والاحترام ، أي إن الشعوب المحتلة في الدولة العثمانية لم ترتبط ببعضها بنظام شبه فدرالي يحق من خلاله لأية مجموعة بمطالبة الاستقلال الذاتي والثقافي . فالرابطة الوحيدة والدائمة كانت رابطة الاحتلال والاستعمار. وقد قويت هذه الصلة وضعفت حسب التطورات الدولية . وقد نعمت الشعوب المحتلة بمصير هادئ أم حالك حسب العهود والظروف . ولكنه باستطاعتنا القول إن الشعوب المسيحية ، أي التي تختلف عن الأتراك حضاريا وثقافيا ، قد شهدت أعنف المواجهات مع السلطة المركزية العثمانية . كما نلاحظ أن هذه الشعوب وخاصة الأوروبية منها هي أول من استقل عن الباب العالي ، كالكروات وصربيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا واليونان . والشعوب المسيحية الشرقية هي التي قاست أكثر الويلات والنكبات والتي تعرضت لأشد حملات قمع . ونشير طبعا إلى المجازر المرتكبة بحق الشعب الأرمني والماروني خاصة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . أما الشعوب الأخرى أي الإسلامية ، والعربية خاصة ، فقد تضامن أغلبها مع الدولة المركزية على أساس الخلافة الإسلامية التي استأثر بها السلاطين العثمانيون وحارب شباب العرب في صفوف الأتراك ضد الأوروبيين وضمن الحملات التي قامت بها السلطة لقمع المسيحيين والشرقيين خاصة .

وعند تضعضع الدولة التركية وانحلالها نهائيا إبان الحرب الأولى ، أجهز العرب المسلمون

عليها وثاروا ليقيموا دولتهم من جديد . وقد بدأ المسلمون المشارقة بالعمل ضدها نسبيا منذ أن ضعفت الدولة التركية ، خاصة في القرن التاسع عشر فقاموا بجمعيات وأحزاب نادت بمبدأ القومية العربية واستقلال العرب عن الأتراك ، ولكن دون الاعتراف بالشعوب الرازحة تحت الحكم العثماني وغير العربية .

أما العلاقة المباشرة للعثمانيين بالأقليات فقد مرت بمراحل عدة اختلفت حسب ارتباطات الأتراك الدولية ومواقعهم من أوروبا المسيحية . فالمرحلة الأولى بدأت بالاتفاقات التي حصلت بين فرنسوا الأول ملك فرنسا وسليمان القانوني سلطان العثمانيين . والمعاهدة الدفاعية والهجومية المتبادلة الموجبات التي وقعت بين الطرفين ، احتوت على بنود تسمح للعاهل الفرنسي الكاثوليكي أن يبسط نفوذه وحمايته على المسيحية في الشرق . فبعد أن كان حاميا للفرنسيين في الشرق أولا ، وللكاثوليكيين ثانيا ، أضحى فرنسوا الأول والملوك الفرنسيون من بعده حماة لنصارى الشرق وحراسا للأراضي المقدسة المسيحية في فلسطين . والمعاهدة هذه هي تجديد بنظر المؤرخين للمعاهدات التي ربطت شرلمان بهارون الرشيد العباسي . وقد أتيح للأمبراطور الكارولنجي حماية الأراضي المقدسة ومسيحيي الشرق .

ثمة ظاهرة نراقبها هنا : لقد عقدت اتفاقيات وأبرمت معاهدات شرقية إسلامية — غربية مسيحية استهدفت ترتيب العلاقات في الشرق ، طالما رزح هذا الأخير تحت واقع التعددية . فنرى من هنا أن التعددية عنصر لا يفنى إلا بفناء الأطراف المشاركة به . فطالما وجدت أقليات حضارية مسيحية في الشرق ، محتلة كانت أم مستقلة ، وجدت صلات ربطت العالمين المسيحي والإسلامي كي تمنع الانفجار والتناقض المتواصل بينهما . ويمكن القول هنا من باب القياس أن مشكلة الأقليات القومية لا يتعداها التاريخ ولا أي مسبب محول آخر . فمشكلة أقليات البلقان لم تنحل نسبيا إلا باستقلال القوميات فيها مبدئيا مع انسحاب المحتل التركي . والمشكلة الشرقية للأقليات قد انتظرت حلولا مماثلة إلا أن الظروف السياسية والمتحولات الدائمة في الساحة الشرق — أوسطية ، إضافة إلى موقع المنطقة الإستراتيجي العالمي ، قد منع إفراز عناصرها وترتيبهم حسب الحقوق المعترف بها عالميا . ولا شك أن الواقع الشرقي أصعب وأدق من التعدديات والمشاكل القومية في أية ناحية من العالم ، كما رأينا في أصول هذا الواقع وكما سنراه ونوضحه في تطوره وحالته الراهنة فيما بعد .

ولكن المرحلة الأولى التي ربطت الدولة العثمانية بفرنسا الكاثوليكية ما لبثت أن تلاشت بعد قرون أمام مرحلة تشدد للأتراك إزاء الأقليات ، وذلك ردا على محاولات أوروبا لضرب وإضعاف الباب العالي . وقد قامت إستنبول بسحب العديد من الامتيازات التي خصصتها لشعوب كثيرة وقعت محاولات عدة للمطالبة بالاستقلال الذاتي أو التام ، كما حصل في الشق الغربي من

الأمبراطورية . (الصرب واليونان وسائر الشعوب) . كذلك شدد الباب العالي وطأة الاحتلال على مسيحيي الشرق خاصة ، كلما اصطدمت سياسته بتطلعات الغرب وأهدافه في دحر الأتراك من شمال أفريقيا وأوروبا . ولكن ضعف الدولة العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، حيث أصبحت تركيا « الرجل المريض » بين الدول الكبرى العالمية ، أوجب عليها قبول شروط وامتيازات جديدة للدول الأوروبية . فكانت المرحلة الثالثة حيث ارتبطت السلطات العثمانية مع العواصم الغربية بمعاهدات متتالية كرست حماية هذه الأخيرة لنصارى الشرق أولا ونفوذها في مناطقهم ثانيا . ولكن المرحلة هذه لم تكن إلا لتفجر تيارين في المناطق الشرقية . تيار قومي تركي ، رفض الخضوع للغرب المسيحي وطالب بتتريك جميع المناطق الواقعة في ظل الامبراطورية العثمانية . وقد رأى هذا التيار ان ضعف الدولة التركية الإسلامية يأتي من عدم تجانس العناصر التي تحتوي عليها . فطالبت بتحويل هوية المنطقة التعددية إلى تركية عثمانية صرفة . وأدت هذه السياسة التي طبعت أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى قيام ردات فعل متباينة لشعوب الأمبراطورية التي رفضت كل واحد حسب تصوره حملة التتريك هذه .

فبينما رفض المسيحيون التتريك ، رفضا حضاريا ، حيث إنهم لا يزالون يعانون من التعريب وزادت مآسيهم بالحملة العثمانية ، رفض العرب المسلمون التتريك لسببين ، الأول قومي حيث إن العرب ارتبطوا بالعثمانيين إسلاميا ، إنما لا يزالون عربا ولا يريدون التحول إلى أتراك .

والسبب الثاني أدى إلى انطلاق التيار الثاني ، وهو تيار القومية العربية . فالشعوب الإسلامية العربية التي وضعت ثقتها بالسلطان العثماني كخليفة شرعي للعباسيين والأمويين والراشدين ، انتفضت ضد سياسة تركيا المنهزمة أمام الغرب والمستسلمة له . فثارت هذه الشعوب قوميا على الباب العالي وطالبت اولا بالمشاركة مع الأتراك في إدارة شؤون العالم الإسلامي . وعندما لم تفلح بهذا المشروع وبدأت الدولة العثمانية كلها بالسقوط ، ارتد العرب وطالبوا بقيام دولة عربية فور تراجع الأتراك ، لتتولى هذه الدولة شؤون الدفاع عن الإسلام بعد أن فشلت السلطة بذلك .

من خلال هذه الصورة التحليلية الموجزة ، نستطيع فهم حقيقة الوضع في الشرق تحت الحكم التركي . فالأقليات تعاني ضغط الأكثرية العربية الاجتماعي والإقطاعي وضغط العثمانيين السياسي والعسكري . لذلك فإن مقاومة هذه الأقليات ، وخاصة في لبنان اتخذت شكلا جديدا واتبعت منهجية أكثر حذرا .

وتلخصت خطة المسيحيين في المنطقة كما يلي :

١ ــ الالتفاف حول السلطات الدينية ، ومواصلة العيش الجماعي من خلال الاحتماء بالمؤسسات الدينية وبالتنظيمات الكنسية . ولم تكن الحماية الأوروبية للمسيحيين الشرقيين إلا لتجعل هؤلاء أكثر التصاقا بالمسؤولين الدينيين ، الذين يستطيعون وحدهم طلب التدخل . لأنه لم يكن للمسيحيين سلطة سياسية غير سلطة الدولة الإسلامية .

٢ ــ دعم المسيحيون ، أو بعض المفكرين منهم ، حركة النهوض العربية ، مستهدفين إقامة تيار قومي عربي علماني كي يضربوا الحكم العثماني الذي يمثل الاحتلال . فمشاركة بعض المثقفين المسيحيين في حركات وجمعيات قومية عربية ، أدبية وسياسية ، ليست إلا محاولة لضرب حكم الأكثرية من خلال إقامة تيار تصوروه علمانيا . وقد استهدفوا من ذلك ، القضاء على حكم الأكثرية بسلاح وقوة الأكثرية نفسها .

٣ ــ التقرب من الأقليات غير المسيحية وغير التركية كالشيعة والدروز والتحالف التكتيكي معها ضد خطر الأكثرية . ولقد نجحت هذه التحالفات أحيانا وسقطت أحيانا أخرى حسب استغلال الدولة العثمانية لعامل العاطفة الدينية ، كما حصل في لبنان .

٤ ــ اتصل المسيحيون بالغرب دوما من خلال عدة قنوات وطالبوه بالتدخل لصالحهم ، فأعدوا له دائما العدة لكي يشاركوه معهم في تحرير أرضهم .

٥ ــ استمر المسيحيون في تتبع الثقافة المسيحية في الغرب ، واستيعابها إذ إن الضغط الثنائي العربي ــ العثماني قد قضى على الثقافات المحلية المسيحية في الشرق .

إنطلاقا من هذا البرنامج التاريخي للمسيحيين ، نستطيع إدراك أي عمل أو تيار أو كيان شارك أو قام به هؤلاء طيلة أربعة قرون من حكم الأتراك .

إن سقوط بيزنطية قد أثر مباشرة على قوة المسيحية الشرقية ، فلم تستطع إقامة دولة خاصة بها . فالمسيحيون في الشرق لم يستطيعوا إقامة دولتهم من جديد بعد اجتياح المماليك لكسروان ، لأنه لم توجد دولة صديقة بقربهم ، تمدهم بالمساعدات وتحارب العرب كي تمتص جزءا من قوة الأعداء . ولا يمكن لأي شعب ، إذا حللنا موضوعيا ، أن يقف على رجليه ويستقل ، في وضع كوضع لبنان ــ الأقلية ، إلا بمساعدة دولة قوية تعاني نفس المتاعب ويربطها به مصير مشترك بوجه خصم مشترك . والدولة البيزنطية كانت الدولة التي اجتمعت فيها هذه الخصائص كلها . مصير واحد ، عدو واحد ، منطقة واحدة . وبالقضاء عليها ، أصبح القضاء على لبنان المسيحي المستقل أمرا بديهيا .

بالفعل ، إن سقوط القسطنطينية ادى مباشرة ، ولو أن اجتياح المماليك وقع من قبل ،

الى انتهاء عهد الاستقلال اللبناني المسيحي الحقيقي .

كذلك بانتهاء هذا الاستقلال ، فقد مسيحيو الشرق المقهورون في سائر انحاء سوريا والعراق وفلسطين ومصر ، اي امل في الاستقلال والصمود طالما أن لبنان المستقل وهو رمز بقائهم التاريخي قد سقط ...

لذا ، فالتوجه عند مسيحيي الشرق ، وخاصة الواقعين في المناطق السهلية والساحلية ، كان إلى عروبة جديدة يخلقونها كي يستطيعوا من خلالها ضرب الاستعمار التركي . ولكنهم لم يدركوا ، كما سنرى فيما بعد ، ان التيار الذي شاركوا فيه لا بل أسسوه انقلب عليهم وأعاد التاريخ إلى الوراء أي إلى الحكم العربي .

هذا بالنسبة للمنطقة ، أما بالنسبة للبنان فالوضع كان أكثر تعقيدا .

القسم الثاني : الحكم العثماني ولبنان

إن الأربعمئة سنة التي مر بها لبنان تحت نير الاستعمار التركي تشكل مرحلة تاريخية بارزة ومجهولة في نفس الوقت .

إنها بارزة لأن المؤرخين جميعهم ، غربيين كانوا أم شرقيين ، أوروبيين كانوا أم لبنانيين ، قد أعطوا عن هذه الحقبة صورة واضحة ملونة كبيرة ، بيّنوا من خلالها ، أمجادا ونكبات وقضايا كثيرة وعظيمة . فجميع الذين بحثوا في هذه المرحلة من تاريخ لبنان ، وناقشوا فيها وحللوها قد وصلوا تقريبا إلى نفس الاستنتاجات :

* الاستقلال اللبناني الحقيقي بدأ مع فخر الدين ...
* جيش لبنان بدأ مع جيش فخر الدين ...
* التعايش في لبنان بدأ مع فخر الدين ...
* نشأت الامة اللبنانية مع امارة فخر الدين ...
* العصر الذهبي للبنان كان داخل حدود إمارة فخر الدين ...

ويزايد هنا المفكرون السياسيون والمؤرخون ، مستندين إلى بحوث مستشرقين أوروبيين (قلما يفهمون بعضهم البعض) ، عارضين نظريات قومية وشبه قومية ، يفسرون بها قيام الوجود والاستقلال والأمة اللبنانية من خلال تاريخ يجيدون كتابته بالتفاصيل الصغيرة ومزينينه بقصص وأساطير عديدة . وقد طغت هذه الظاهرة التقليدية في علم التاريخ اللبناني ، لاسيما وان دولة لبنان الـ ٤٣ قد ساهمت في تشجيع هذه النظرة ، في جميع

طرابلس
الهرمل
اهدن
البترون
بشري
جبيل
بعلبك
صيدا
جزين
دمشق
صور

الحدود الاخيرة للاستقلال :

حدود وطن المردة قبل الحملات المملوكية

حدود الوطن القومي المسيحي بعد حملات المماليك

حدود لبنان الـ ٤٣

المؤلفات والكتب ، المدرسية والجامعية والإعلامية ، حتى إنه لم يبقَ شخص واحد إلا وأيد هذا التصور لتاريخ لبنان خلال الأربعة قرون هذه ... ولكن هذه المرحلة ظلت مجهولة لأنه لم يُقل شيء عن كل جوانب حقيقتها ولأن الأضواء سلطت على وجه واحد دون الاهتمام بالوجه الآخر . فالمؤرخون جميعهم «يقفزون» دائما من نهاية دولة المردة (هذا إذا لم يحصروا فترة استقلال المردة التام في بضعة سطور) إلى بداية الإمارة ، دون أن يفسروا هذه القفزة ودون أن يبرروا هذا العبور ، العشوائي علميا . والأعجب من ذلك أن تناقضا صارخا يحصل عندما يواصلون عرض تاريخ لبنان من منظار الإمارة ويصلون إلى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

فالإمارة تتفجر وتتلاشى وتنبت مكانها دويلات على نمط التي قد وجدت إبان الفتح العربي . ولعل المؤرخين هنا يبدأون بتحميل مسؤولية تفجير الإمارة على الغرب تارة ، وعلى الشرق طورا ، ليستطيعوا مواصلة العرض دونما مناقضة أنفسهم وكأنما الشرق والغرب لم يتدخلا من قبل ...

بالنسبة لنا ، لا نناقش تطور الأحداث ولا صحتها ماديا . بل ما يهمنا هو تفسير التاريخ على نمط لا يتناقض مع سيرة التاريخ ، وذلك بالانقطاع عن خط اتجاهه لفترة من الزمن واستمراره باتجاه آخر بعد إنهاء فترة الانتقال هذه .

فبذات السيرة المادية للتاريخ ، ننظر نحن إليه من خلال ما باشرنا باستعراضه ومن خلال الواقع والمنطق . فلن نمس التواريخ ، التي يقدسها المحللون والمؤرخون ، ولا سيرة المعارك والتنقلات التي لا يناقشها أحد ، بل سنواصل مسيرتنا دون انقطاع ودون تغيير اتجاه ونصل بأمان فكري إلى ما نحن فيه اليوم .

لقد توقفنا في تاريخ لبنان عند اجتياح المماليك لكسروان ولتهجيرهم سكانه واقامة قبائل عربية إسلامية مكانهم . فعلى أثر هذه الحملة ، انكمشت رقعة لبنان المسيحي إلى حدود نهر ابراهيم — العاقورا جنوبا وجبة بشري شمالا . وأصبحت مناطق جبيل والبترون قلب لبنان ، والأكثر رفضا للعروبة والأكثر ارتباطا بالفرنج .

هذا يعني أن انحلال الوطن القومي المسيحي لم يحصل في فترة واحدة لأن الأمة اللبنانية مع خسارتها لجنوبها وكسروان ، وضعفها في الشمال استمرت في جبيل والبترون والمناطق المحيطة بها ، وظلت القوات العسكرية اللبنانية قائمة والمردة مستعدة للدفاع عن الكيان .

أما العلاقات مع الفرنج أو مسيحي الغرب الشرقيين أبناء الصليبيين ، فظلت وطيدة والاتصالات مكثفة . لأن انسحاب الصليبيين من سواحل فلسطين وسوريا ولبنان لا يعني

رجوعهم إلى أوروبا . بل تحصنوا في قبرص ولم ينكفئوا عنها إلا مع دخول الأتراك إليها . وقامت قوات الصليبيين بإغارات كثيرة على قواعد العرب المماليك في سوريا ولبنان ومصر ، محاولة استرجاع المناطق أو على الأقل إضعاف القوة العسكرية العربية . وشارك اللبنانيون الموارنة المردة على الأخص بهذه الحملات ، حيث إن عددا كبيرا منهم كان قد هاجر إلى قبرص حيث التحم مع الصليبيين فيها . وتذكر المناشير الصليبية أن ٢٢ ألف مقاتل مردة لبناني قد شاركوا في حملة الملك لويس ١١ على مصر . والجدير بالذكر هنا ، أن التواجد التجاري والاقتصادي للبندقيين في بيروت وبعض مدن الساحل ، ووجود الجنوبيين بقيادة عائلة لوزينيان في قبرص قد ساهم في مرحلة هامة من التوجيه الثقافي لمسيحيي لبنان : فكما رأينا ، وعلى أثر الحصار العربي السياسي العسكري الاقتصادي واللغوي لجبل لبنان ، تراجعت اللغة الوطنية السريانية أمام العربية . **ولكن المسيحيين ، ومنعا للذوبان الثقافي نقلوا قيمهم الفكرية إلى اللغات المسيحية المستمرة . فبعد أن لجأوا إلى اللاتينية ، انتقلوا إلى الإيطالية . والانتقال من لغة مسيحية إلى أخرى كلغة ثقافية ، كان ملازما للحالة السياسية الجغرافية.** اللغة اللاتينية كانت الأقرب إلى السريانية جغرافيا ، لوجود الدولة الرومانية على طول حوض البحر الأبيض المتوسط .

وعندما أتى الصليبيون اتصل بهم المسيحيون الشرقيون وبلغاتهم جميعا ، كالفرنسية والإنكليزية والألمانية والإيطالية . وبانسحابهم ، لم يبق للبنانيين إلا الإيطالية حيث كان صليبيو قبرص وتجار البندقية إيطاليون والأقرب جغرافيا . فباشر المثقفون الموارنة وغيرهم بتكلم وتعلم اللغة الإيطالية المسيحية ، خاصة وإن مدرسة ومراكز علمية ودينية مارونية قد أُنشئت في روما وأصبح لديها نفوذ هام . فأصبح الجسر الثقافي اللغوي الإيطالي — اللبناني ، خطا تموينيا فكريا يربط المسيحية الشرقية بالمسيحية الغربية ويمنع القضاء على الأولى ثقافيا وحضاريا ويسمح باستمرارها من خلال مشاركتها أخواتها الغربيين في التقدم الحضاري والإنتاج الثقافي . نرى إذا أن الحياة الثقافية ، حتى ولو انكمشت جدا عند اللبنانيين ، قد استمرت من خلال هذا الجسر العضوي وتطورت فيما بعد كما سنرى لاحقا .

واستمرت الحالة هذه قرنين ، تميزت المرحلة التاريخية فيها بذروة المقاومة على الصعيد القومي والثقافي واللغوي ، وأقصى إمكانات الصمود . فالانكماش الجغرافي الضيق والانقطاع عن الغربيين إلا عن البعض منهم المتواجدين في المدن وقبرص ، أدى إلى قيام حالة من البؤس ، تحملها اللبنانيون بشجاعة فزاد تمسكهم باستقلالهم وحضارتهم .

ولكننا لا نستطيع أن نتبع تطور الوطن المسيحي دون أن نرى ما حصل في المناطق التي أجلوا عنها ككسروان وبيروت والبقاع وعكار والشوف وجزين ووادي التيم .

كما رأينا من قبل ، بدأ العباسيون بحملة استيطانية استقدموا خلالها قبائل عربية إسلامية على مراحل **واقتطعوا لها أجزاء من الأراضي اللبنانية . فكلما تراجع المردة عن بقعة من جراء الضغط العسكري العربي ، استقدمت السلطات العربية قبائل إسلامية وأسكنتها على هذه الأراضي ، حيث إن أجزاء كبيرة من لبنان التاريخي خرجت من دائرة الحضارة المسيحية الشرقية ودخلت دائرة العروبة. فسكانها تحولوا من سريان ارامين مسيحيين إلى عرب مسلمين .** ونستطيع الكلام في هذه المرحلة التاريخية عن وجود لبنان عربي من خلال تواجد سكان عرب على أراض لبنانية . فمجموع الأراضي اللبنانية التي استوطنت فيها القبائل أصبحت أراضي عربية .

أما الأراضي الباقية فلم تزل لبنانية سريانية مسيحية . وأفرز التاريخ واقعا بارزا في المنطقة لا يزال يشغلها ويشغل العالم حتى اليوم : وجود لبنانين في الشرق ، لبنان مسيحي سرياني آرامي ناتج عن تجمع مسيحيي المنطقة في حقبة من التاريخ ، ومنتم إلى حضارة مسيحية واحدة . ولبنان عربي إسلامي ناتج عن قدوم قبائل عربية توافدت عليه وسكنت على أرضه على عدة مراحل ، ومرتبط عضويا بالأمة العربية ومنتم إلى الحضارة العربية الإسلامية .

واللبنانيون هؤلاء لا يستطيع أن يميزهم إلا الذي تابع تاريخ كل فئة منهما . فتاريخ لبنان المسيحي الشرقي مرتبط بتاريخ المنطقة المسيحية الآرامية السابق للفتح العربي ، وتمتد جذوره إلى آلاف السنين من حضارة الشعوب القديمة ، ونستطيع القول هنا ، إن «أصوله التاريخية» تبدأ مع الفينيقيين .

أما تاريخ لبنان العربي ، فيرتبط بالتحرك العربي الذي جاء من الجزيرة العربية ، فلا نستطيع القول إن جدود لبنان السرياني هم العرب ، (إذ إنه بالواقع قد حاربهم ، وشكلوا بالنسبة له العدو الأول والأخطر) ولا نستطيع القول أيضا إن أصل لبنان العربي هو مردة — سرياني — فينيقي .

فالأراضي التي تكوّن ما يسمّى بلبنان ، أراض شهدت تاريخين مختلفين تماما ، بالشكل والمضمون . والتاريخان هذان ولّدا نظرتين مختلفتين للشعبين اللذين سكناها . لذا ليس من الممكن إيجاد تاريخ واحد لكلتي المجموعتين . من هنا يمكننا أن نفهم فشل

«التاريخ الرسمي » الذي يُدرس في المؤسسات الرسمية في الدولة اللبنانية . فالتاريخ الواحد لا يمكن استيعاب تصورات شعبين ... كيف يمكن الانتقال من تاريخ المردة الذين حاربوا الخلافة العربية ، إلى تاريخ عروبة لبنان الرافضة للمردة ؟...

ولعل عدم تجاوب «التاريخ الرسمي» في لبنان مع تطلعات ومشاعر الفريقين ، قد خلق ضياعا قوميا عندهما وخاصة عند المسيحيين مما أدى إلى تكوين عنصر هام في تفجير القضية اللبنانية ، وهي قضية هوية لبنان التي سنبحثها فيما بعد .

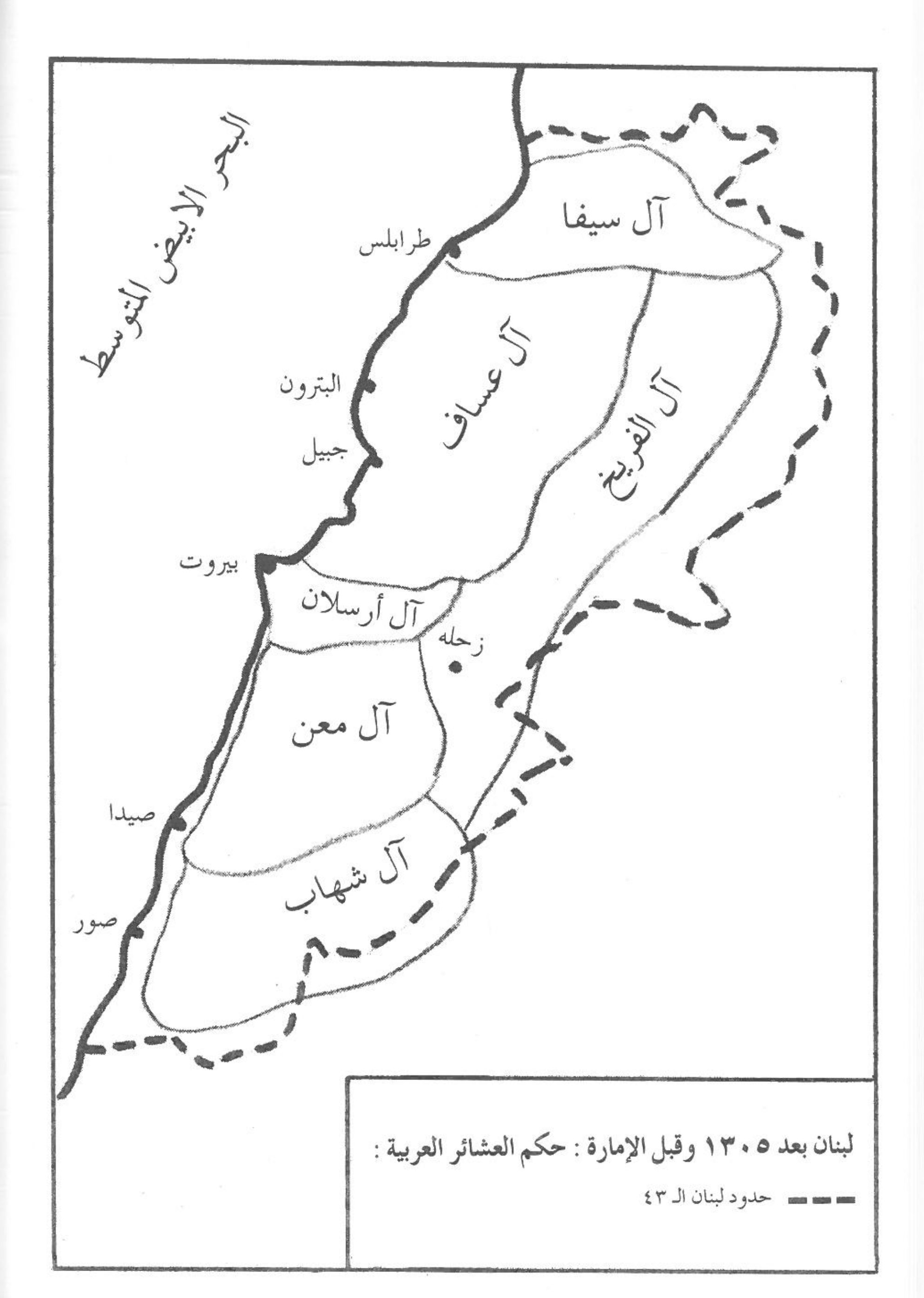
إذا منذ سنة ١٣٠٥ ، بدأ حكم جديد في لبنان ، على أثر انحدار الوطن المسيحي فيه ، فسيطر العسافيون وهم أمراء عيّنهم العرب ليحكموا لبنان ، على جميع المناطق اللبنانية الواقعة من جنوب كسروان حتى الشمال . ولم يكن العسافيون وحدهم يشكلون إقطاعية لبنان ، بل بسطت القبائل العربية إقطاعيتها في الشمال مع آل سيفا والبقاع مع الفريخ والشوف مع معن والجنوب مع الشهابيين وبيروت والغرب (أي عاليه وبعبدا وشويفات) مع أمراء إرسلان وحلفائهم . وفي هذه الفترة التي امتدت منذ انتهاء الاستقلال المسيحي في لبنان سنة ١٣٠٥ حتى حوالي سنة ١٦٢٣ ، تلخصت التحركات على الساحة اللبنانية بتطاحن القبائل والإقطاعيات الإسلامية (الدرزية بنوع خاص) في حرب قبلية نقلت رحاها من عصبية الجزيرة العربية إلى سهول وجبال لبنان .

وبينما رزح المسيحيون والموارنة خاصة تحت حكم الإقطاعيات العربية ، وشل استقلالهم ، وجزئت مناطقهم إلى إمارات ومناطق يرأسها شيوخ وأمراء عرب وتركمان وأكراد ، تولت العائلات الإقطاعية العربية شؤون إدارة البلاد واختفى لبنان السرياني من الوجود السياسي القومي ، وحلّ محلّه لبنان آخر هو لبنان العربي وقد تنازعه السنة والشيعة والدروز ، وتمكن الآخرون من الانفراد في القيادة . ويمكن درس حقيقة الإمارة العربية من خلال ثلاثة مراحل ، مرحلة التوحيد ، مرحلة المعنيين ، مرحلة الشهابيين .

المرحلة الأولى ، انتهت بانتصار الأمير فخر الدين على العائلات الإقطاعية الأخرى ، وكان ذلك نتيجة لسببين :

١ — مساهمة العثمانيين غير مباشرة بإضعاف أخصامه ، ذلك لأن موقف فخر الدين كان قريبا منهم .

٢ — مساهمة مسيحيي لبنان بقوتهم القتالية في معارك المعنيين ضد أعدائهم وذلك لأسباب سنراها فيما بعد .



لبنان بعد ١٣٠٥ وقبل الإمارة : حكم العشائر العربية :

إذاً بدأ عهد الإمارة مع توحيدها واعتلائها من قبل فخر الدين في نهاية الربع الأول من القرن السابع عشر.

القسم الثالث : الامارة العربية والمعنيون

الإمارة اللبنانية المعنية كانت إمارة عربية أو بكلام أصح إمارة درزية . فالتقلبات والمواجهات طيلة المرحلة الإقطاعية العربية الأولى ، أي مرحلة الإقطاعيات المتبعثرة ، التي امتدت من أواخر عهد المماليك إلى أوائل حكم العثمانيين ، قد دفعت بالدروز ، وهم طائفة محمدية تميزت باستيطانها الجبل اللبناني جنوبي بيروت ، إلى سدة الحكم في البلاد .

كيف توصلوا ؟

بعد جلاء الصليبيين ، كافأ المماليك القبائل والملل العربية الإسلامية كالإرسلانيين والعسافيين والشهابيين والمعنيين وغيرهم من الذين تصدوا للغربيين بتعيينهم أمراء على الأراضي اللبنانية واقتطاعها لهم كما رأينا . وسيطر العنصر الدرزي الذي سكن الجبل في الشوف وجزءا من البقاع بالتعاون مع بعض القبائل الأخرى على كامل المناطق ، تحت لواء عائلة معن . وفي أوائل العهد العثماني ، بسط المعنيون سيطرتهم ووطدوها على جميع الأراضي اللبنانية التاريخية وعلى جزء من سوريا .

يجب أن نتساءل هنا عن ماهية الحكم وهويته في هذا العهد . وإدراك ماهية الحكم هذا ، لا يمر إلا عبر تحليل العناصر التي تؤلف لبنان آنذاك .

يمكننا أن نميز ، وذلك حسب التطور التاريخي الطبيعي الذي اتبعناه ، بين الشعب المسيحي في لبنان أو الموارنة ، من جهة وعرب لبنان المتمثلين بإقطاعييهم وعلى رأسهم الأمير .

١ ـــ المسيحيون والموارنة

لقد شكل هؤلاء العنصر الفاقد الهوية منذ أن فقد الاستقلال ، فاستُعمل في جميع الحروب الإقطاعية تارة وفي المواجهات العربية ـــ العثمانية طورا كما سنرى فيما بعد .

المسيحيون والموارنة خاصة ، مع فقدانهم هويتهم واستقلالهم ، استمروا في حياة جماعية إنما مرتبطة بإدارة إقطاعييهم العرب ، سنيين كانوا أم شيعة أم دروزا. فالمقدمون والمشايخ الموارنة كان يعينهم الإقطاعيون المسلمون في كل أنحاء جبل لبنان . ولعل هذه الظاهرة قد

أثرت في العمق في طبيعة علاقة المشايخ والإقطاعية اللبنانية المسيحية بالإقطاعية والحكم الإسلامي عامة . فالإقطاعية المسيحية والمارونية اللبنانية لم تجد قوتها في شعبها كما في عهد المردة الاستقلالي ، بل في سلطة الإقطاعية العربية والدولة العثمانية .

لا شك أن هذا الارتباط الذي يشد «المشيخة والباكوية» المارونية يفسر جيدا نوعية الولاء التي تميزت به الطبقة الحاكمة المسيحية المارونية خلال تاريخ لبنان منذ انتهاء الاستقلال المسيحي . فالإقطاعية «المعيّنة» المارونية لم تدع فرصة تمر إلا وأثبتت ارتباطها بالحكام المسلمين عربا كانوا ام عثمانيين . وقد طبعت هذه الظاهرة تاريخ لبنان المتوسط والجديد بطابع عميق .

أما الشعب الماروني فقد تميز باستمرار روح الانتفاضة والقومية عنده ، فإنه لم يدع فرصة تمر إلا وشارك في القتال ضد حكامه . فكان الموارنة كيفما حاربوا ، وجدوا أنفسهم يحاربون حاكما ومحتلا وطاغية . وهذا ما يفسر تقلبهم من أمير على آخر ومن حكم لآخر . لأنهم مهما حاربوا فإن هدفهم كان واحدا ، تحرير لبنان . ولكن إقطاعيه بالتعاون مع الإقطاعية العربية قطفوا في كل واقعة ثمار انتصار ماروني شعبي كما سنرى فيما بعد .

ولكن الشعب المسيحي الماروني لم يكن ليواصل ثورته الباطنية لولا استمرار جهاز يعاونه ويسهل عليه ويثقفه ، ألا وهو السلطة الدينية .

بالفعل ، وبعد أن فقد لبنان المسيحي استقلاله ، وبعد أن سيطر الحكم العربي عليه من خلال إقطاعيات توزعت على أراضيه ، وبعد أن استوعبت هذه الأخيرة ، الطبقة المارونية الحاكمة المدنية ، لم يكن على الكنيسة المارونية إلا أن تلعب دورها التاريخي بعد أن مارسته طيلة الاستقلال المسيحي .

فأيام المردة شهدت تعاون السلطات الدينية المتمثلة بالبطريرك والسلطات المدنية المتمثلة بالمقدمين لإدارة شؤون البلاد . ولكن ارتماء السلطات المدنية المحلية المارونية في أحضان الحكم الإسلامي ، جعل من السلطات الدينية التي تمثلت في البطريرك تعاونه أديرة الرهبان ، السلطات الطبيعية والشرعية لعامة الشعب الماروني والمسيحي عامة .

والشرعية هذه اعترف بها العثمانيون أنفسهم عندما سلمت اسطنبول شؤون ادارة الموارنة للبطريرك دون مراجعة الولاة العثمانيين المشرفين على لبنان وسوريا . أما شرعية الحكام اللبنانيين أو المشايخ والإقطاعيين اللبنانيين ، فكانت مرتبطة بحكامهم المسلمين أو الدروز ، المرتبطين أنفسهم بالولاة العثمانيين .

لذلك ، لكي نستطيع متابعة تاريخ المسيحيين في لبنان يجب أن نتابعه من خلال

شقين . شق مباشر نستعرض تطور الشعب الماروني وعلاقته تحت إشراف البطاركة والأديرة والمثقفين . وشق آخر ، وهو تاريخ الإقطاعية المارونية وارتباطها وتعاونها مع الإقطاعية العربية . ولعل الشق الثاني هو المعتمد والأكثر وضوحا في تاريخ لبنان الرسمي . فالكلام يكثر عن العائلات المارونية الكبرى واشتراكها في الحروب الإقطاعية الدرزية — السنية والحروب العربية — العثمانية إلى جانب الأمراء والمشايخ. بينما يقل الكلام ويخف عن تطور العلاقات المارونية المسيحية بالإقطاع الماروني من جهة وبالحكم الإسلامي ، عربيا كان أم عثمانيا من جهة أخرى .

٢ — عرب لبنان

عرب لبنان كما رأينا أصبحوا الحكام الفعليين للبلاد ، ويسيطرون على جميع المناطق فيها . ولكن المواجهات الطائفية والعشائرية بينهم أدت إلى بروز الأقليات عندهم كالدروز والشيعة كأقليتين لبنانيتين وبروز السنيين كمنادين للوحدة والذوبان مع الأكثرية السنية العربية — العثمانية . وليس «المعنيون» وحلفاؤهم إلا ممثلين للنزعة الانفصالية الإسلامية التي جمعت الدروز وبعض المتاولة والشيعة . وأصبح تصور الفريق الدرزي الذي قبض على زمام السلطة ، يتجه نحو إقامة إمارة درزية عربية لبنانية تحتوي على عناصر أخرى أقلية أيضا ، تناهض قوة السلطة العثمانية السنية وتستقل عنها .

هكذا وبعد تحليل موقع الفريقين الماروني والدرزي يمكننا التقدم في تاريخ لبنان «المعني» دون تعثر لندرك جميع الحقائق التي أحاطت بالتطور عبر السنين .

بما أن سياسة فخر الدين وعائلة معن الدرزية وحلفائها قد اتجهت منذ القرن السابع عشر إلى مناهضة الحكم العثماني الإسلامي ، والاستقلال ، فقد اتخذ المسيحيون والموارنة خاصة المواقف كما يلي :

الإقطاعية المارونية : بما انها كانت مرتبطة بالإقطاعية العربية ، وهذه الأخيرة تتجه نحو إقامة إمارة لبنانية ، فإنها أي الإقطاعية المارونية التحقت بالمعنيين وعاونتهم وشاركتهم في الحروب .

الكنيسة المارونية : بين شرين ولعدم تمكن استقلال المسيحيين مجددا ، اتجهت الكنيسة المارونية نحو دعم الأمير الدرزي ، والتقرب منه ، شرط أن تهيمن هي على السياسة الخارجية اللبنانية للإمارة . وقد أثرت فعلا في إقامة علاقات غربية — لبنانية تحولت إلى حلف بين إمارات إيطالية والإمارة اللبنانية .

وقد شاركت المارونية في دعم المعنية الدرزية حتى إنها قاربت السيطرة الكاملة على البلاد ، فكان الموارنة يديرون السياسة الدرزية العربية في لبنان ضمنا ، ولكن دون أن يبرزوا أية نية بالاتجاه نحو وطن قومي مسيحي . وقد حولوا الإمارة ، خاصة عندما بلغت حدودها حدود دولة المردة القديمة أي جنوب سوريا — لبنان وشمال فلسطين ، إلى شبه إمارة مردة إنما هويتها درزية عربية رسميا . وقد أدت هذه السياسة بالطبع إلى سقوط الإمارة بعد صراعاتها مع محيطها .

والإمارة المعنية تذكرنا بوجه لدولة لبنان الـ ٤٣ . فالإمارة درزية مبدئيا ولكن العقل الماروني مسيطر عليها وعلى سياستها الخارجية . أما دولة الـ ٤٣ فهي مسيحية (حسب اصطلاح سياسي غير رسمي طبعا) مبدئيا ولكنها سرعان ما سيطر عليها المسلمون من الداخل وحولوها إلى عربية مستأثرين بالسياسة الخارجية . وسقوط الدولتين متشابه في إحدى صورها . فالإمارة الدرزية اللبنانية سقطت عندما انحاز الأمير أو الدولة فيها للموارنة ولسياستهم . ودولة الـ ٤٣ سقطت لانحياز أجهزتها من الداخل للسياسة العربية الإسلامية .

بعد أن تابع فخر الدين الأول سياسة صريحة مع العثمانيين ، وبعد مقتل ابنه قرقماز ، برز حفيده فخر الدين الثاني كأقوى أمير لبناني في عهد الإمارة المعنية ، وتعاون مع كثير من الإقطاعيين عامة والموارنة خاصة ، كالخازنيين وآل حبيش وانتهى عهد المعنيين بوفاة أحمد معن سنة ١٦٩٧ .

بالنسبة لعلاقات المسيحيين بأوروبا ، ثقافيا ، فقد تكثفت مرتكزة على عاملين ، علاقة الإمارة الجيدة بأوروبا وبإيطاليا خاصة ، وانتشار العربية من جهة أخرى . في عهد المعنيين تم تعريب آخر معقل للسريان في الجرود وخاصة في جبة بشري حيث قاومت قرونا طويلة . ولكن التعريب اللغوي أفسح المجال أمام المثقفين الموارنة لتلقي العلم والانفتاح على اللغات الغربية والإيطالية خاصة .

القسم الرابع : الإمارة العربية والشهابيون

انتخب الأمير بشير الأول بعد وفاة أحمد معن سنة ١٦٩٧ .

والأمير بشير من عائلة شهاب ، التي تأتي بعد آل معن في سلم الإقطاعية اللبنانية الإسلامية .

والشهابيون مسلمون سنّة ولكن قسما كبيرا منهم تحول إلى دروز ومنهم الأمير بشير .

الإمارة الشهابية لم تتغير ملامحها كثيرا عن إمارة آل معن . فالتركيبة لا تزال نفسها :

أمير درزي يرأس إقطاعيين ومقدمين ومشايخ من جميع الطوائف ، ويدير أمور البلاد شبه المستقلة داخل الأمبراطورية العثمانية . كما له جيش خاص يفرض الأمن والاستقرار في الجبل .

كذلك التركيبة الإنسانية لم تزل هي نفسها . فالأمير الذي يتلقى إرشادات الصدر الأعظم في إسطنبول مبدئيا ، يجمع الضرائب من الأمراء والإقطاعيين في الجبل . شعب الموارنة متعلق بكنيسته ولكنه يخضع لإقطاعيين موارنة معيّنين ولإقطاعيين مسلمين في مناطق أخرى .

ولكن ثمة تغييرات قد حدثت في هذه المرحلة هذه أولها :

١ — قوي الإقطاع وتأصّل ، خاصّة عند الدروز ، حيث تحولت بعض العائلات إلى شبه دويلات لها قواها النظامية وشيوخها ، كعائلة جنبلاط ، التي أصبحت أقوى عائلة إقطاعية في لبنان . كذلك برزت العائلات الإقطاعية عند الموارنة خاصة في كسروان (خازن ، حبيش) وجبة بشري وزاد ارتباطها بالأمير ، بينما البطاركة ، وقد اضطهدوا من قبل السلطة العثمانية كإسطفان الدويهي ، فقد انكبوا على تنظيم رعاياهم والاتصال الدائم بالغرب متمسكين به في الحالات الصعبة .

٢ — برز تيار درزي — إسلامي مناوئ لسياسة الأمير الاستقلالية والمنحازة للموارنة والمسيحيين . وقد أدى صعود هذا التيار إلى تفجير الموقف في القرن التاسع عشر حيث قضي على هيكلية الإمارة وفلسفة التعايش الفوقي ، أو تعايش الأمراء والإقطاعيين .

٣ — تأثر بعض المسيحيين بالتيارات الثورية الناشئة في أوروبا وأهمها تيار ثورة ١٧٨٩ الفرنسية وتأثير هذه التيارات على الفلسفة السياسية المسيحية في لبنان وموقف المسيحيين من وجودهم في الشرق . كذلك تعدى تأثير هذه التيارات المسيحيين إلى بعض المسلمين الذين نهضوا بأفكار جديدة من قومية واجتماعية .

حكم الأمير حيدر الشهابي ، خلف بشير الأول ، من سنة ١٧٠٦ إلى ١٧٣٢ ، وتميز عهده ببروز إقطاعيات مارونية جديدة كآل الدحداح وآل الخوري ، وبحروب متواصلة بين الأحزاب اليمنية والقيسية . والجدير بالذكر هنا ، أن الموارنة والمسيحيين عامة قد شاركوا في المعارك ضمن الأحزاب الإسلامية ، لأن الإقطاعية المارونية المتحالفة مع الأمير قد دفعت بالمواطنين المسيحيين للقتال ضمن أحزاب عربية تقليدية .

وحكم الأمير ملحم من سنة ١٧٣٢ حتى ١٧٥٤ .

وتَلَته عهود أحمد ومنصور شهاب والأمير يوسف، وذلك حتى سنة ١٧٩٤ . وتميزت

هذه المرحلة ، بامتداد الموارنة جنوبا وبدخول جماعات درزية عديدة إلى المسيحية من عائلات شهاب وأبي اللمع وغيرهم . وقد أثرت هذه الظاهرة على أعيان الدروز الذين غضبوا من هذا الانتقال الكثيف ولقوة الموارنة ولانتشارهم ، ولبروز إقطاعييهم في إدارة الإمارة . ونشطت منذ هذه المرحلة روح عدائية بين الإقطاعية الدرزية وعموم الموارنة ، حيث إن الدروز والمسلمين عامة ، وذلك منذ نكسة لبنان المسيحي سنة ١٣٠٥ ، اعتبروا أن النصارى يشكلون مواطنين من الدرجة الثانية ، يستعملونهم في الحروب وفي تجليس الاقتصاد ، أما السياسة فهي لهم . ولم يكن بروز الموارنة وبسط نفوذهم في الإمارة إلا ليفجر من جديد النية التي أفرزتها العهود العربية الأولى منذ الفتح .

إعتلى الأمير بشير الثاني سنة ١٧٩٤ عرش الإمارة وبدأ عهدا جديدا تميز بالمساواة بين الدروز — الإسلام والموارنة . ولكن هذه المساواة لم تكن إلا انتزاعا لبعض حقوق الموارنة وفرض الشريعة الإسلامية عليهم . وقد اشتهر الأمير بشير الثاني رسميا بلبنانيته واستقلاليته وبحكمته . وللشهرة هذه حق ، إنما فقط بالنسبة للدروز . فالسياسة التي اتبعها لم تكن إلا درزية ، حيث إنه لم يماشِ نابليون بونابرت سنة ١٧٩٩ في حصاره لعكا ، رافضا لسياسة الموارنة المتضامنين مع فرنسا . كذلك فقد تابع الأمير سياسة الأخذ والرد مع الباب العالي ، حسب مصلحته الخاصة . ويشير كثير من المؤرخين إلى أن الأمير لم يتردد أمام شيء كي يؤمن رأس الإمارة . فقد دبر اغتيال زعماء موارنة كدومنيك وجورج باز من جبيل وأقصى إقطاعيين آخرين عن مراكزهم واستبدلهم بدروز ، خاصة وأن الموارنة بدأوا التململ من سياسته المنحازة . كذلك سيطر بشير الثاني على العائلات الدرزية وصفى الذين قاوموه كبشير جنبلاط مثلا . ولم تحفظ كتب التاريخ الرسمية من ذلك إلا «استتباب الأمن وانخفاض الفوضى » .

وبدخول جيوش محمد علي على البلاد المشرقية ، دخل لبنان دائرة الصراع الدولي بين المصريين والعثمانيين وبين الفرنسيين والإنكليز والنمساويين . فتناقلت المنطقة بما فيها لبنان بين أيادي الفرقاء ، وتفرق الإقطاعيون والأمراء الدروز والمسلمون في لبنان بين مؤيد لمصر ومؤيد للعثمانيين ، وقصفت المدن الساحلية وانتشرت الفوضى في الجبل والسهول .

وفي هذا الخضم الذي دام حتى سنة ١٨٤٠ ، ضاع الموارنة بين مؤيد ومعارض لحكومات جميعها إسلامية ، فحاربوا تارة مع واحد وطورا ضده ، مهرولين وراء إقطاعيتهم المرتبطين بالنظام الإماري الدرزي . وانقسم المسيحيون على انفسهم بانقسام الأوروبيين على أنفسهم فبينما أيد القسم الأكبر منهم فرنسا وحليفتها مصر ، أيد قسم آخر

النمساويين والروس ومن ورائهم الحكومة العثمانية . وانتهت فترة الضياع هذه بعد إبعاد بشير الثالث الذي حكم من سنة ١٨٤٠ حتى ١٨٤١ . وفي سنة ١٨٤٢ فرضت الدول الأوروبية صيغة على العثمانيين ليطبقوها في لبنان ، بعد أن حاولوا إدارة البلاد مباشرة بواسطة إدارة مركزية تركية .

القسم الخامس : نظام القائمقامية ١٨٤٢ — ١٨٦١

بعد أن تفاقم الوضع على الساحة اللبنانية واستحال الاتفاق على أمير واحد للبنان الموحد الجبلي ، وبعد أن برزت التناقضات بين أعيان الدروز والمسلمين من ورائهم ، وبين تيار الموارنة الصاعد ، فرضت الدول الأوروبية حلا نمساويا اتخذ شكل نظام فدرالي منطلقا من مبدأ الصيغة التعددية . فقسم جبل لبنان إلى قائمقاميتين يترأس كل منهما قائمقام يعينه العثمانيون . الشمالية وعاصمتها بكفيا للمسيحيين والجنوبية وعاصمتها بعقلين للدروز وبعض المسلمين .

وقد أريد من هذه الصيغة وهي الأولى التي تعطي كياناً للمسيحيين بعد انحلال الاستقلال منذ عدة قرون ، أن توفق بين المجموعتين المتجاورتين اللتين تتواجدان على أرض لبنان : الدروز والموارنة . إذ حللنا هذا النظام نظريا رأينا أنه الأفضل بالنسبة لسابقيه ، حيث إن لا حكم المماليك العرب المباشر ، ولا حكم القبائل العربية ولا حكم الإمارة الإقطاعي تماشى مع تطلعات المسيحيين في لبنان ، لا من حيث الاستقلالية ولا من حيث الحقوق القومية التاريخية . ونظام القائمقامية أعطى شرعية مبدئية وكيانا ولو صغيرا للمجموعة المسيحية وساواها بالمجموعة الدرزية التي حكمت إمارة كل لبنان طيلة قرون . وصيغة ١٨٤٢ أعطت لكل لبنان حق وجود . فكان للبنان المسيحي كيان وحقوق وكان للبنان العربي الذي ضم أغلبية درزية كيان وحقوق مماثلة . إلا أن النظرية الحقوقية هذه ، التي اعتمدت على التعددية حسب مفهومها الأوروبي وهو مفهوم يرتكز على المساواة والعدالة بين القوميات لم تجد تطبيقا حقيقيا لها ، ولم تطل الستينات حتى أضحى النظام الوقائي الذي وجد لمنع الصدامات ، وسيلة لإبادة الأقليات وإعادة «النية التوسعية الفتحية» إلى الساحة المشرقية . إذا سلمت النظرية وكانت الأفضل نسبيا بين الأنظمة التي سبقتها ، فما هي الأسباب الأساسية التي فرضت انفراطها وانحلالها ؟

يتفق أغلب المؤرخين التقليديين والمحللين السياسيين والمفكرين الرافضين للحقائق التاريخية التي تناقض أطروحاتهم القومية والاجتماعية على أن السبب الأول والمحرك لسقوط

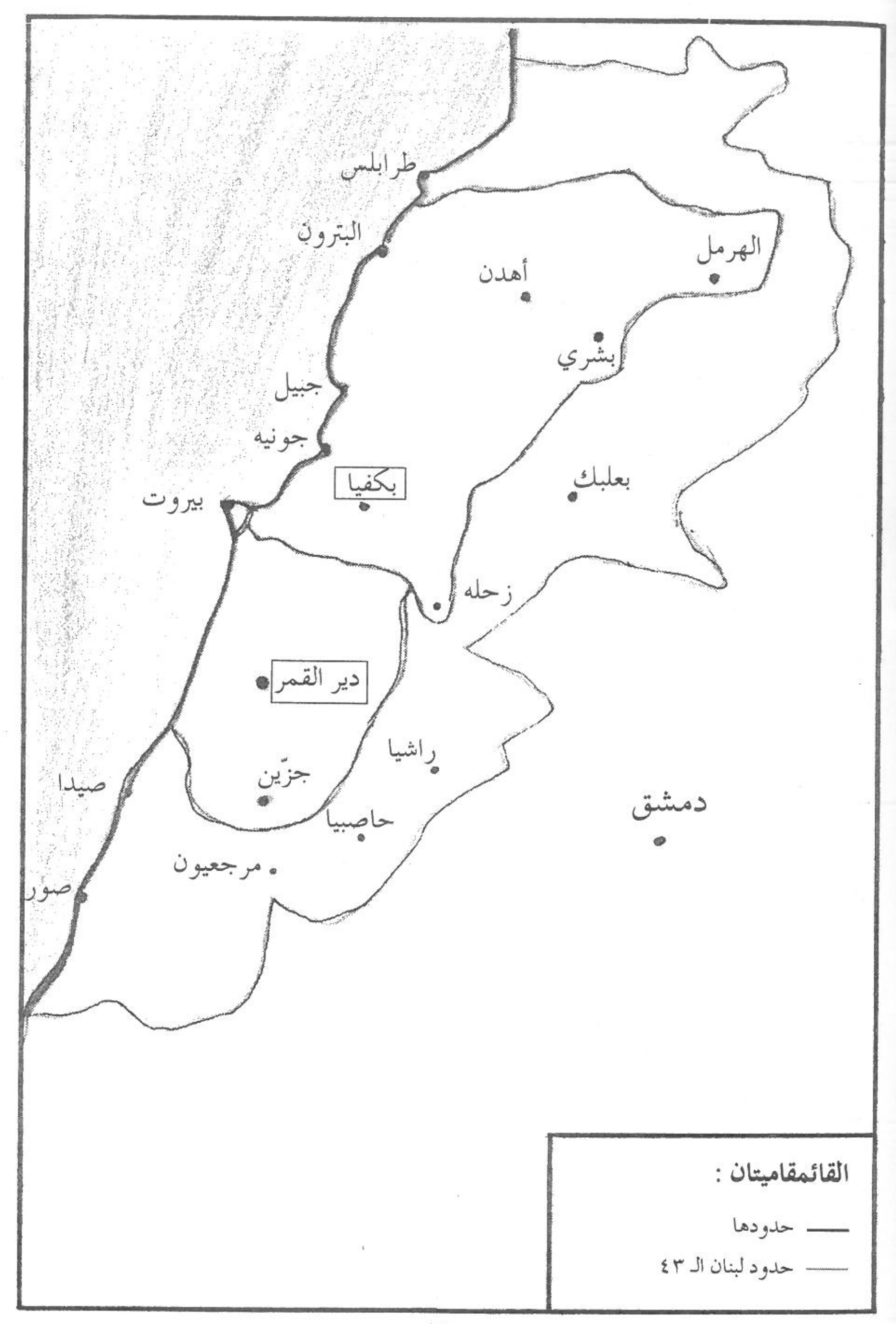
نظام القائمقامية ولقيام الحرب المسيحية ــ الدرزية سنة ١٨٦٠ ، يكمن في تدخل الدول الأوروبية المتصارعة في شؤون لبنان «الداخلية» حيث إن «وحدة بنيه التاريخية أصبحت عاملا يضايق سياستهم ، فأرادوا ضرب هذه الوحدة » ! !

الحقيقة ، وقبل أن نرفض هذا الطرح الجزئي والبسيط ، أن الصور السهلة التركيب التي يرسمها هؤلاء المنظّرون ، هي إثبات على عدم نجاح نظرياتهم حيث إن تفسيرهم للتاريخ هو تفسير خاطئ وينصب في مصب الخطأ الإيديولوجي ــ الفلسفي الذي لا نناقشه في هذا البحث .

أما نحن واستمرارا لاستطلاعنا الواقعي للتاريخ حسب ما رأينا حتى الآن لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن صدام الخميسنات وأوائل الستينات من القرن التاسع عشر ليس إلا إعادة لصدمات عديدة حصلت طيلة تاريخ المواجهة بين الأمة اللبنانية المسيحية السريانية أو الوطن القومي المسيحي التاريخي وهو نتيجة لانصهار خيرة اللاجئين المسيحيين إلى جبل لبنان بعد الفتح العربي ، وبين النية العربية والأنظمة التي مثلتها وذلك منذ الفتح العربي واستمرارا مع الحكم العثماني . إبان المواجهات السابقة التي حصلت بين نفس الأطراف وبنفس الطريقة ولنفس الأسباب المباشرة وبذات العقلية ، لم يتحرك المسيحيون بناء على طلب الأوروبيين ، بل دفاعا عن أنفسهم ، ولم يستجيبوا لمخططات غربية ، لأن مصيبة المسيحيين الشرقيين كانت دائما ببعد الغرب المسيحي عنهم ، واستجابته البطيئة لاستغاثاتهم . من هنا لا يعقل القول بأن المواجهة على الأراضي اللبنانية هي تاريخيا من صنع «الأيادي الخارجية الأوروبية» ، حيث إن الفتح العربي وهجوم الأمويين والعباسيين والمماليك والعشائر العربية على الشعب المسيحي في لبنان لم يكن مخططا أوروبيا حسب ما هو معلوم ...

أما الأسباب الحقيقية بنظرنا فهي :

١) إن إعطاء الموارنة والمسيحيين كيانا خاصا بهم وتعيين قائمقام شرعي مسيحي ومساواته بالدرزي الذي يدير شؤون قائمقاميته قد أدى إلى إثارة النية التاريخية التوسيعية للأكثريات في الشرق . ومع أن الدروز أقلية بالنسبة للعنصر السني ، فالضربة التي تلقتها المسيحية والمارونية خاصة في الشرق ، قد وجهتها وأمنت لها الغطاء العملي ، إرادة دوائر ومجالس إسلامية عربية وعثمانية . والقضاء على القائمقامية أو صيغة التعايش التعددية اللامركزية المسيحية ــ الإسلامية سنة ١٨٦٠ ، هو حلقة في سلسلة المحاولات التي قامت لأجل منع أي كيان استقلالي أو شبه استقلالي لأية مجموعة مسيحية في الشرق ، كما



لاستنزاف التكتل النصراني وإجباره على التفرق والذوبان أو الهجرة . والسلسلة هذه قد بدأت منذ الفتح ولم يعرف أحد إذا انتهت أم لا .

٢) إن الوعي الاجتماعي الذي انتشر في أنحاء القائمقامية المسيحية ، قد أثر على مصالح الإقطاعيات العربية الدرزية مباشرة وهدد الطبقة الثرية العربية من خلال ضرب مصالح الطبقة الإقطاعية المارونية . بالفعل ، فالتيارات الثورية العالمية ، التي تبلورت واتخذت شكلا منظما منذ ثورة ١٧٨٩ الفرنسية ، قد أثرت على الساحة اللبنانية ، حيث إن كثيرا من المثقفين والمفكرين المسيحيين والموارنة قد استفاقوا على الواقع الاجتماعي — القومي الذي يعانيه الشعب المسيحي في لبنان . فالقائمقامية الشمالية ، وتسكنها أغلبية مارونية ، رزحت تحت حكم إقطاعي ، سيطرت من خلاله بضعة عائلات مارونية على أغلب المناطق وملكت جميع الأراضي وفرضت على عامة الشعب أشكالا متعددة من الرضوخ أمامها .

فالعادات التقليدية الإقطاعية أجبرت المواطنين المسيحيين على الانحناء وتقبيل يد الإقطاعيين ، والنظام الاجتماعي القائم فرض على الفلاحين والمزارعين «خوة» يدفعونها من ثمرة أتعابهم من أعمال على أراض لا يملكون شيئا منها .

وبما أن العنفوان الطبيعي عند هؤلاء السكان الجبليين لم يستطع السكوت طويلا ، وبما أن التيارات الإيديولوجية العالمية قد برهنت أن الإقطاعية هي العدو الأول والأخطر للأمة والمتسبب الأول للهزائم والنكسات التي يتكبدها الوطن .

وبما أن الإقطاعية المسيحية والمارونية خاصة قد نبتت في الجبل اصطناعيا حيث إن السلطة الإسلامية ، عربية كانت أم عثمانية قد زرعتها ودعمتها على مدى سنين عديدة لتستطيع تركيع الشعب من الداخل .

وانطلاقا من الممارسات التي قامت بها هذه الإقطاعيات ، قامت ثورة شعبية مسيحية مارونية على النمط الغربي في الجبل اللبناني وألهبت منطقة كسروان ، حيث إن الثوار ، بقيادة طانيوس شاهين ، قد طردوا الإقطاعيين من قصورهم وفرقوا الأراضي على عامة الشعب ونظموا أنفسهم وحياتهم من خلال إقامة مجلس ثورة ، خطط لإقامة جمهورية شعبية مسيحية مكان القائمقامية الإقطاعية .

والحقيقة ، إن ثورة الخمسينيات الشعبية التي قام بها فلاحو كسروان ، هي ثورة اجتماعية — قومية ، عبروا من خلالها عن تطلعات الشعب المسيحي في لبنان وعن انتفاضته ضد واقع ذمي وطني واجتماعي منذ سنة ١٣٠٥ . والثورة الشعبية هذه هي بنظرنا الثورة المسيحية الثالثة والأهم في تاريخ لبنان المسيحي . فالثورات الأولى التي قام بها المردة في

القرون اللاحقة للفتح ، كانت ثورات قومية ضد غاز عربي . أما ثورة طانيوس شاهين ، فكانت ثورة قومية ، حيث رفضت الحكم الأجنبي ولكنها قبل كل شيء ثورة اجتماعية ضد نظام إقطاعي فرضه العرب وكرسته الإمارة طيلة قرون . ولم تكن مفاعيل هذه الثورة محليا إلا لتنبه الإقطاعية الدرزية إلى مخاطر امتداد الثورة إلى الفلاحين الموارنة المنتمين إلى إقطاعيتهم وكانوا بعدد لا بأس به ، وخاف الأعيان العرب الدروز أيضا من وعي شعبي درزي يفجر الوضع عندهم ويقضي عليهم . فعمل هؤلاء بمساندة الدولة العثمانية على خوض حرب ضد القائمقامية الشمالية لتحجيمها بعد أن حاولوا محو جميع الأقليات المسيحية الواقعة داخل حدودهم كما سنرى فيما بعد .

من العجيب في هذا الصدد ، أن يشدد بعض المفكرين والأحزاب في لبنان الـ ٤٣ على هذه المرحلة الثورية من تاريخ لبنان ، ويصوروا ظاهرة طانيوس شاهين الوطنية — الاجتماعية وكأنها وثبة لوعي اجتماعي ضد تطلعات الشعب المسيحي الأساسية ، وكأنها ثورة من ثورات العرب القومية . ويلتقي في هذا المجال الماركسيون والقوميون العرب .

ولكن من الأغرب هنا ، أن تحليل تطلعات المسيحيين تاريخيا لا يصب في مصب المفكرين السابقين . فالمسيحيون ، من خلال ثورة طانيوس شاهين ، حاولوا إقامة جمهورية ديمقراطية مسيحية يستقلون فيها وينظمون أنفسهم من خلال نظام سياسي اجتماعي يرفض الإقطاعية ويستمد أصوله من الديمقراطيات العالمية والغربية خاصة . ويمكن اعتبار هذه الظاهرة تقدمية وثورية . ولكن لا يمكن اعتبارها كما يؤكد الماركسيون والقوميون العرب ، انتفاضة عربية اجتماعية قومية ، لأن أهداف هذه الثورة كانت متناقضة تماما مع التيار العربي والحكم العثماني الذي يمكن اعتباره رجعيا في تلك الحقبة .

٣) أخيرا ثمة عنصر لا يجب إغفاله ، ألا وهو الحكم العثماني . فمها قيل عن شبه استقلالية الكيان المسيحي ، فالدولة العثمانية كانت الناطقة الوحيدة باسم جميع الشعوب الواقعة داخل حدودها . أما القائمقامية فلم تكن إلا نظاما يؤكد الباب العالي من خلاله للدول الأوروبية التزامه بمبدأ العدالة في التعامل مع شعوب السلطنة . عمليا لم يكن باستطاعة القائمقاميتين اتخاذ قرارات سياسية هامة دون موافقة السلطة العثمانية ، كما لم يكن يحق للمسيحيين إقامة علاقات خارجية مع الدول الأوروبية ، مما ينفي أية استقلالية وأية سيادة .

ولا شك أن السلطات العثمانية هي التي سمحت ولو بطريقة غير مباشرة أحيانا ، بارتكاب المجازر بحق اللبنانيين المسيحيين ، مستهدفة من ذلك قمع أي تحرك استقلالي من جهة وتوجيه ضربة للغرب من خلال ضرب المسيحيين المشرقيين على يد الدروز والمسلمين ، متجردة عن مسؤولياتها كدولة ، من جهة ثانية .

القسم السادس : الحرب المسيحية ــ الدرزية ١٨٦٠

الأسباب الرئيسية الثلاثة التي ذكرناها لم تكن إلا لتفجر التناقض وتشعل حربا عنيفة بين الطرفين . ولكن الحقيقة أن مواجهة ١٨٦٠ لم تكن حربا بل مجازر جماعية رهيبة ارتكبت بحق المسيحيين في لبنان أولا وامتدادا إلى سوريا فيما بعد :

في ١٥ آب ١٨٥٩ ، هاجم فريق من الدروز منطقة بيت مري في المتن وغزا ثلاث قرى بما فيها بيت مري . وفي نيسان ١٨٦٠ تصعد الوضع ، وارتكبت جرائم عدة بحق المسيحيين في القائمقامية الجنوبية أي التي يحكمها درزي . وتتابعت أعمال العنف دون توقف من جزين حتى بيروت مرورا بصيدا ...

١ ــ الوضع السياسي الجغرافي

القائمقامية الشمالية عدّت أكثرية مسيحية ساحقة ، شكل العنصر الأساسي منها الموارنة . وضمت هذه القائمقامية مناطق زغرتا وبشري والكورة والبترون وجبيل وكسروان والمتن . القائمقامية الجنوبية وكانت الأكثرية فيها للدروز ولكن المسيحيين شكلوا فيها حوالي ٢٥٪ من السكان . أما سائر المناطق اللبنانية فقد اتّبعت الولايات العثمانية (الشام وعكا) . وشكل المسيحيون في البقاع الجنوبي أكثر من نصف السكان كذلك في بيروت والمناطق المحيطة بصيدا وصور . هذا يعني أن المسيحيين تواجدوا خارج القائمقامية الشمالية في القائمقامية الجنوبية وفي المناطق اللبنانية التابعة للعثمانيين بشكل كثيف قبل المجزرة .

٢ ــ الوضع العسكري وسير المعارك

بعد أن انفلت حبل الأمن في القائمقامية الجنوبية ، حيث هاجم الدروز الفلاحين الموارنة المتجمعين في القرى بشكل أقليات ، أرسل العثمانيون خورشيد باشا تحت ضغط الأوروبيين ليعيد الأمن إلى البلاد . لكن المبعوث التركي ، بعد أن جمع قواته في البقاع ، تقدم مع فرقة إلى بعبدا عبر ضهر البيدر ، وقصف دون أي مبرر ، يوم ٢٩ أيار ١٨٦٠ ، بلدة الحدث المسيحية بالقرب من بعبدا . فلم يكن هذا العمل إلا إشارة انطلاقة لقوات الدروز التي هاجمت في الوقت نفسه بيت مري ونهبتها . وامتدت نيران الحرب إلى المتن كله ، فأحرقت فيه أربعين قرية مسيحية بما فيها عين سعادة وبرمانا ومار شعيا وبعبدا . ولم تمر ثلاثة أيام حتى تم اجتياح ستين بلدة مسيحية بين المتن والساحل . وانسحب موارنة البقاع إلى منطقة قريبة من بشري .

طرابلس
شكا
البترون
اهدن
الهرمل
بشري
جبيل
جونيه
انطلياس
بكفيا
بحنس
بيروت
بعلبك
زحلة
الدامور
دير القمر
راشيا
جزين
صيدا
حاصبيا
دمشق
مرجعيون
صور

حرب سنة ١٨٦٠ :

مجازر ضد المسيحيين

محاور هجوم درزي

نقاط مقاومة يوسف كرم

حدود لبنان الـ ٤٣

حدود القائمقاميتين

قاد الدروز عسكريا يوسف قاسم وسياسيا سعيد جنبلاط وهو الإقطاعي الأقوى والأهم . أما الجانب المسيحي فقد التف حول يوسف كرم ، وكان عضوا في مجلس قيادة الثورة الذي ترأسه طانيوس شاهين في كسروان في القائمقامية الشمالية . في الجنوب ، تجمع المسيحيون في إقليم التفاح القريب من صيدا حول يوسف المبيض ، ولكن قوات قاسم وجنبلاط قضت عليه وعلى القسم الأكبر منهم ، ودخلت قراهم وقتلت العديد من أهاليها . أما في جزين ، وبعد تأكيدات جمة أعلن من خلالها سعيد جنبلاط أنه لن يحدث أي شغب في المنطقة ، فتعرض الأهلون فيها لمجازر رهيبة وهربوا نحو صيدا ، حيث لاحقهم أهلها وأجهزوا عليهم تحت أنظار العسكر العثماني الذي لم يحرك ساكنا .

في حاصبيا وراشيا ، جمع الأتراك المسيحيين وأكثرهم من الملكيين الكاثوليك والروم الأرثوذكس في ثكناتهم ، وبعد تجريدهم من السلاح سلموهم لقوات جنبلاط التي قضت عليهم جميعا .

في زحلة ، طوق المدينة سبعة عشر ألف مقاتل درزي وأعداد كبيرة من البدو العرب . حاول يوسف كرم التقدم لنجدتها بعد أن اجتمع مع أعضاء مجلس قيادة الثورة المسيحية ، فأوقفه العثمانيون مؤكدين له أنهم سيتوكلون مهمة ردع المهاجمين وحماية المدينة . ولكن المهاجمين دخلوا المدينة بعد أن رفعوا علم يوسف كرم (وكان علما أزرق فأبيض فأحمر ، وهو علم الثورة اللبنانية في كسروان). واستنكرت العواصم والقناصل الأوروبية هذه الأعمال وطلبت من الباب العالي التدخل فورا لوضع حد للمجازر المرتكبة ضد المسيحيين . فوعد العثمانيون بتوجيه قوات تفرق بين «المقاتلين» ، وأكدوا أن الوسيلة الوحيدة هي تجريد الأطراف من السلاح ودخول الأتراك إلى جميع المناطق . ولكن الأتراك لم ينفذوا إلا شقين من برنامجهم ، فدخلوا جميع المناطق وجردوا المسيحيين من أسلحتهم ووعدوهم بالأمن . ولكنهم لم يجمعوا السلاح من الفريق الآخر ، بل سهلوا له المهام بتجميع النصارى وتقديمهم إليه كي ينهال عليهم ...

هذا ما حصل في دير القمر حيث قتل ٢٢٠٠ مسيحي وفي بيت الدين . وبعد أن قضي على مسيحيي القائمقامية الجنوبية والمناطق المحيطة بها ، قررت قيادة جنبلاط مهاجمة القائمقامية الشمالية وتقدموا باتجاه بكفيا على طول محور المتن . ولكن يوسف كرم ، وقد أصبح قائد القوات العام في المناطق المسيحية ، توجه لملاقاتهم ، وصدّهم في بجنس وأوقع بين صفوفهم خسائر عديدة . وعمد فيما بعد إلى التمركز في نهر الكلب مستهدفا التوجه نحو الجنوب لنجدة النصارى . ولكن العثمانيين أقنعوه بأنهم سيضربون المعتدين بيد من حديد

ووضعوا قوات كبيرة في إنطلياس لمنع تقدمه . ولكن يوسف كرم هدد بمهاجمة طرابلس واحتلالها ، إذا استمر الدروز بشن غارات على القرى المسيحية .

وامتدت نار الفتنة إلى الشام ، حيث تفجرت «النية» من جديد ، فهاجم مسلحون في المدينة ، المسيحيين وقتلوا منهم عددا كبيرا وأحرقوا منازلهم ...

وعند استفحال المعارك ، تدخل الأوروبيون بشدة وضغطوا على الباب العالي وهددت فرنسا بالتدخل المباشر . فخاف الأتراك من تدخل عسكري ، وأرسلوا مندوبا خاصا من إسطنبول ليرتب الأمور . ومنذ أن وصل فؤاد باشا إلى لبنان ، بدأ بملاحقة الفاعلين وزجهم في السجن وأقصى عددا من الموظفين الأتراك عن مراكزهم ، محاولا إعادة الثقة بالدولة العثمانية . ولكن الفرنسيين أنزلوا ثمانية آلاف جندي في الدامور تحت قيادة العماد دوبول .

ومن ثم توجه الفرنسيون مع المندوب العثماني إلى جميع المناطق المتضررة وساعدوا الأهالي على الرجوع إلى بيوتهم .

واجتمعت الدول الكبرى مع تركيا لإيجاد حل شامل للمشاكل اللبنانية ولضمان حياة المسيحيين في البلاد ، بعد أن كلفهم وضعهم كأقلية مقهورة عشرة آلاف ضحية وثلاثمائة قرية وخسارة مادية ومعنوية كبيرة .

وقد برز حل اعتبره الأوروبيون مناسبا بعد مشاورات طويلة تخللتها مناورات فرنسية بريطانية روسية تركية عديدة .

والحل هذا اعتمد مبدأ إقامة كيان لبناني ، يشكل المسيحيون فيه الأكثرية الساحقة ، دون أن يكون وطنا قوميا لهم ، محمي من قبل الدول الأوروبية ، وله نظام خاص يميزه عن باقي الولايات العثمانية ويعين الأتراك المسؤول الإداري فيه على أن يكون من غير الطوائف المتواجدة هناك .

٣ — النتائج

أما نتائج حرب ١٨٦٠ فهي عديدة ، لن نتوقف إلا على الأهم منها :

على الصعيد المحلي :

اولا ،وضعت صيغة التعايش على المحك إذ فشلت صيغة القائمقاميتين ، وكانت صيغة تطبيقية أولى للواقع التعددي اللبناني .

ثانيا ، أدرك المسيحيون أن ثقتهم بالدولة قد انتهت كما انتهت ثقتهم بالتعايش مع الطرف الآخر . فالتجارب القاسية التي مروا بها على مدى القرون قد أقنعتهم أن وجودهم كأقلية ،

مهما كان لها نفوذ واستقلالية ذاتية وضمانات عديدة ، ضمن دولة تختلف حضاريا عنهم ، كالدولة العربية والدولة العثمانية ، يشكل خطرا دائما عليهم من الناحيتين المادية والمعنوية . وأصبح الهدف الباطني للمسيحية الشرقية منذ هذه النكسة :

— الاستقلال التام عن أية دولة وعن أي محور مهما كانت التطورات .

— إيجاد كيان يحفظ حقوقهم ويستطيعون حماية أنفسهم من خلاله .

والمبادئ الأولية هذه دخلت أعماق المفكرين المسيحيين كما دخلت قلوب الشعب وتأصلت فيه ، وأصبحت المحرك الأول لأي عمل قاموا به منذ الحرب الدرزية — المسيحية . ولا شك أن تحليل مواقف المسيحيين في أية مرحلة منذ ١٨٦٠ حتى اليوم ، يمر بالانطلاق من المبادئ الأولية هذه ، كما أن تقييم الخط الرئيسي السياسي لأي تيار مسيحي ، يرتكز على قياس نتائج هذه السياسة بالمبادئ ومقارنة النتائج بالأهداف .

ثالثا ، ظهرت على الساحة اللبنانية حقيقة التناقض القومي الحضاري المسيحي — الإسلامي ، التي طمستها الإمارة سنين عديدة ، وما لبثت أن تفجرت بعنف بالغ نتيجة لكبتها مدة طويلة . فالكيان الذي لا يعترف بخصائص المجموعتين اللتين تسكنان الأراضي اللبنانية ، يتزعزع ويتجزأ حالما تتجمع العناصر والظروف الملائمة . فالإمارة لم تعترف علنا بوجود تعددية في البلد مع أن التواجد الدرزي — المسيحي كان واضحا في الجبل .

وقضي على الإمارة ، بانسحاب الإرادة والقوة المسيحية منها . نظام القائمقامية أعطى كيانا للمسيحيين وهو المرحلة الأولى من إعطائهم حقوقهم ، ولكن هجوما استهدفهم بمباركة الدولة العثمانية ، والقصد منه إزالة استقلالهم الوهمي الذي أعطي لهم ، فكان أن زالت صيغة القائمقامية نتيجة لضرب أحد طرفيها .

من هنا يمكن إدراك معاني أغلب التفجيرات التي حصلت وتحصل في الشرق عند المسيحيين . **كلما ينال المسيحيون حقوقهم ، يعملون على السلام والتقدم ويساهمون في تقدم من أعطاهم هذه الحقوق ، وكلما قمعوا وسحبت هذه الحقوق ، تمردوا وفجروا الوضع وأزالوا الصيغة التي من خلالها تكبدوا الخسائر ...**

رابعا ، على أثر المذابح الكبرى ، قرر الكثيرون من المسيحيين ، والموارنة خاصة ، الهجرة فتركوا بلادهم وقد شهد لبنان المسيحي هجرة مماثلة مهمة . بعد اجتياح المماليك للبنان ، حيث نزح الموارنة إلى قبرص وبيزنطية . أما الهجرة الجديدة التي سببتها حرب ١٨٦٠ فقد نشطت على مدى السنين بعدها حتى أواخر القرن التاسع عشر ، وكان امتدادها نحو الأميركيتين .

على الصعيد العالمي :

توضحت ، على هذا الصعيد ، حقائق أساسية ألا وهي :

١ — وجود عوامل عدة متصارعة ومتناقضة لا تمر فرصة مناسبة إلا وتستخدمها لكي تنقض على بعضها . فأوروبا التي نهضت من جديد منذ سقوط بيزنطية في القرنين الثامن والتاسع عشر ، أصبحت استعمارية تبحث عن أي باب لتدخل منه الشرق وأفريقيا وتبسط نفوذها . الدولة العثمانية وهي الممثلة الشرعية للعالم الإسلامي ، بعد أن امتدت حتى قلب أوروبا وفي شمال أفريقيا ، بدأت تنحسر على جميع الحدود ، حتى انحصرت في المناطق التي تحتوي على الشعوب العربية التركية أي الشعوب الإسلامية . والتراجع هذا ، ولّد لدى الدولة العثمانية ومن ورائها الشعوب الإسلامية ، ... شعورا بالغبن حيث إن مسؤولية هذا الانكماش تقع على أوروبا المسيحية التي تتدخل مباشرة في شؤون الشرق . فكان على السلطنة الضعيفة عالميا ، أن تبرهن قوتها وتجسد «النية» في أعمال قمعية تستهدف مسيحيي الشرق . معتبرة إياهم الأيادي الداخلية للعدو الخارجي أي أوروبا .

٢ — إن تصارع الدول الأوروبية فيما بينها قد أثر مباشرة على مصالح الغرب أولا ، وعلى مصير المسيحيين في الشرق ثانيا . فالمواجهة التقليدية الفرنسية — الإنكليزية والنمساوية — الروسية قد أضعفت امتداد النفوذ الأوروبي نفسه ، وأثرت مباشرة على وضع المسيحيين ، حيث إن النصارى في الشرق انقسموا على أنفسهم مع انقسام حماتهم . كما إن المناورات البريطانية المتواصلة ضد الفرنسيين قد أدت إلى انتكاسات عديدة لمسيحيي الشرق ، إذ إن الإنكليز وقفوا إلى جانب الباب العالي والدروز والمسلمين بوجه الفرنسيين الذين ساندوا الأقليات المسيحية .

القسم السابع : المتصرفية ١٨٦١ — ١٩١٤

توصل المؤتمرون الأوروبيون إلى إيجاد صيغة جديدة بمشاركة العثمانيين ، الذين لم يقبلوا بها إلا تحت الضغوط الغربية الكثيفة . ولدت «المتصرفية» سنة ١٨٦١ وظلت حتى سنة ١٩١٤ ، وقد نعم المسيحيون في ظلها بحياة هادئة نسبيا حتى قيل : « هنيئا لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان » ...

نظام المتصرفية وضع حدودا جديدة للوطن اللبناني تمتد من ضواحي طرابلس مرورا بسهول عكار ومحازية للجبل اللبناني جنوبا حتى جنوب جزين مع مدينة زحلة في البقاع

والسهول المحيطة بها ، صعودا حتى ضواحي بيروت دون الساحل ودون صيدا وصور ، امتدادا على طول السواحل الشمالية شاملة جونيه وجبيل والبترون وشكا .

يدير هذا الكيان متصرف مسيحي يعينه العثمانيون من خارج مسيحيي لبنان . والنظام هذا ، يعطي استقلالية نسبية ذاتية للبلاد ، حيث إن شبه حكومة محلية ومجالس تمثيلية ، كالمجلس المركزي ، تهتم بشؤون إدارة البلاد .

من خصائص المتصرفية طيلة عهدها ، أنها ساعدت على تنمية ذاتية المسيحيين من جديد ودفعهم نحو التطور والتفاعل الحضاري من جديد ، مع أنهم لا يزالون رسميا ضمن أمبراطورية عثمانية .

والتنمية الذاتية هذه ، بعد قرون من الانكماش والاضطهادات والانغلاق والانقطاع عن الغرب المسيحي ، قد ساهمت في خلق تيارات فكرية جديدة عند الشعب المسيحي في لبنان ، لا سيما أن التطور في الغرب كان قد قطع شوطا كبيرا نظريا وعمليا .

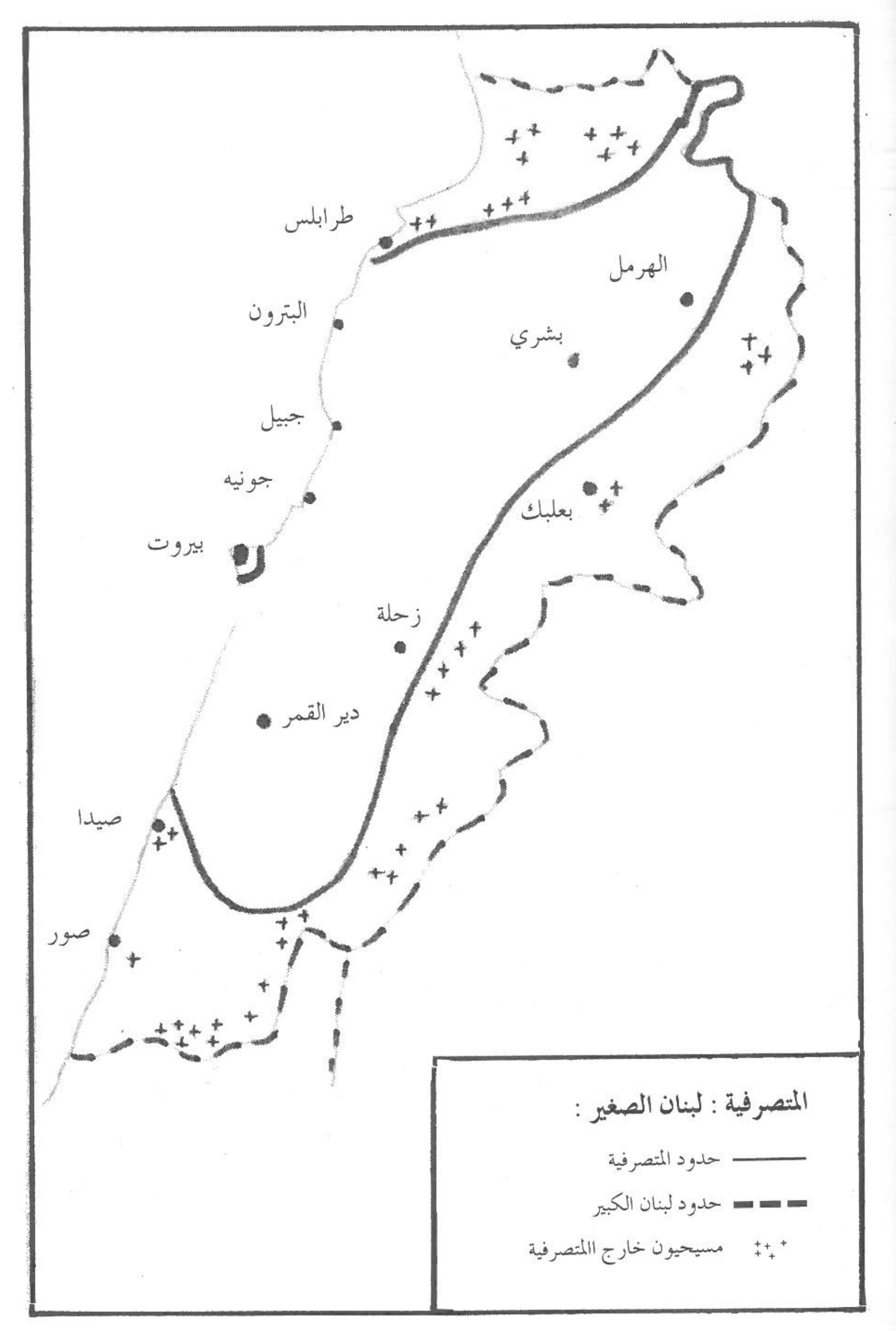
الوضع السياسي والفكري في المتصرفية

١ ـــ المسلمون

ألمسلمون بمن فيهم الدروز ، بعد أن ألغيت المتصرفية الجنوبية وكانت الدولة الدرزية التي مثلت لفترة من الوقت التطلعات العربية في المنطقة ، لم يلعبوا دورا هاما في المتصرفية حيث كانوا أقلية وحيث إن المسيحيين شكلوا الأكثرية العددية والثقل الفكري الأول . والمعارضة الأساسية ضد العثمانيين .

طغى وضع المنطقة ككل على سياسة المسلمين في لبنان فارتبطوا بالتطور العام الذي دفع العرب في الشرق إلى تغيير جذري هام وتاريخي . والتغيير العربي في منتصف وأواخر القرن التاسع عشر كان له مسبباته .

فكريا ، تأثر العديد من المثقفين العرب ، بالثورات الغربية وبتيار الرومنطيقية وبدأوا يتحركون على أساس قومي جديد ، هو القومية العربية . وقد وعى المفكرون العرب على أنهم يشكلون شعبا عربيا واحدا من المحيط إلى الخليج له تاريخ عظيم وحضارة كبيرة . ولكن الأكثرية الساحقة من المثقفين العرب عبروا في مؤلفاتهم عن شعور قومي عربي تفجر عند مسلمي الشرق بعد أن فشلت الدولة العثمانية في الدفاع عن مصالح الإسلام ورضخت لشروط الغرب المهينة ، وبعد أن ظهرت عند الأتراك نزعة عنصرية قومية أرادت توحيد



السلطنة على أساس طوراني أي ارتكازا على العنصر التركي بالمعنى الواسع شاملا التتر والمغول والتركمان والأتراك ، وجميع الشعوب العربية وغير العربية الخاضعة للسلطنة والتي تعمل السلطة العثمانية على تتريكها .

عمليا ، دخل المسلمون في الجمعيات والأحزاب السياسية التي طالبت بالمساواة مع الأتراك داخل المجالس التمثيلية في الدولة في مرحلة أولى ، وباستقلال الأمة العربية في مرحلة ثانية بعد أن أوشكت الدولة على الانهيار... وقد تجسدت الروح الوطنية العربية بالوهابيين في الجزيرة العربية من جهة وبالأحزاب القومية في سوريا ومصر وبالمثقفين العرب المتواجدين في فرنسا وسائر الدول الغربية .

٢ ــ المسيحيون

توزع المفكرون المسيحيون على عدة تيارات وفي أحزاب مختلفة . وحتى نستطيع فهم توزعهم هذا واتخاذهم مواقف مختلفة يجب تحليل المواقع التي انطلقوا منها والواقع الذي عاشوه .

من ناحية أولى ، أثقل تاريخ المنطقة وطأة الحياة الجماعية على المسيحيين الشرقيين ولم يعطهم فترة سلام طويلة يعيشون فيها بأمان منذ الفتح العربي . فالمجابهة الأولى مع الخلفاء ، والثورات المتلاحقة ، وهجمات المماليك ، واحتلال القبائل والعشائر ، وضغط الإقطاعية العربية ومن بعدها الحكم العثماني ، لم يعطوا فرصة للشعب المسيحي لحياة سليمة وهادئة كالتي نعم بها شعوب أوروبا وشعوب الشرق لفترات من تاريخهم . وقد أثر هذا الوضع التاريخي على الفكر المسيحي ، لا سيما أن تيارات جديدة قد قلبت المقاييس في أوروبا الثامن والتاسع عشر ، وترددت أصداء هذه التغيرات في وديان الجبال اللبنانية ، حيث قرأ المثقفون المسيحيون وسمعوا ما يحدث في الغرب وما توصل إليه الفكر الإنساني . ولم يكن على هؤلاء المثقفين إلا أن يترجموا تفكيرهم النظري إلى إيديولوجيات ومواقف سياسية قومية أساسية . انطلق الفكر المسيحي من رفض الواقع النصراني في الشرق الذي عانوه ألف سنة ووظفوا كل طاقاتهم للعمل على تغيير هذا الواقع من خلال إيجاد أرضية إيديولوجية يعملون انطلاقا منها .

أ ــ التيار الأول

القسم الأكبر من مفكري المسيحيين ، توجه بطريقة طبيعية نحو نظرية الكيان . ونظرية الكيان تعتمد في أساسها على مبدأ الوجود المستقل ضمن كيان حر وسيد .

وأصبحت المقدسات عند أنصار هذا التيار ثلاثة : الاستقلال ، السيادة ، والحرية . وبما أن غياب هذه العناصر قد أنزل الويلات بالمسيحيين فقد اقتنع هؤلاء الآخرون بوجوب الانطلاق من مبدأ المقدسات الثلاث للتوصل إلى حياة آمنة وسليمة . ويعرف إجمالا هذا التيار بالتيار القومي اللبناني ، أي الحركة التي تستهدف إقامة وطن للأمة اللبنانية بعد أن رفضت الأكثرية في المنطقة هذا الوطن مدة ألف سنة . والتيار هذا هو نتيجة حتمية لنضال قومي دام هو نفسه ألف سنة منذ دخول العرب المنطقة . فثورات المردة وثورات اللبنانيين وانتفاضتهم تجسدت فكريا في تيار صوّر لنفسه استراتيجية سياسية جديدة تستهدف البقاء أولا والبقاء المستقل ثانيا . ولكن هذا التيار، إذا كان مواصلة لجهود تاريخية قومية ، فقد مر في تفسيرات عدة ، وفهمه المفكرون كل حسب تصوره وتحليله الخاص ، لا سيما أن تيار أوروبا التجديدي والثوري قد أثر على إعطاء صيغة مميزة لهذا التيار حسب تقبله الأفكار الثورية والديمقراطية أم لا .

١ ــ نظر فريق أول إلى تيار القومية اللبنانية ونظرية الكيانية من منظار ثوري ، وتلخصت أهدافه في إقامة وطن قومي مسيحي ، على شكل جمهورية ديمقراطية ، تعطي للشعب المسيحي ذاتيته القومية وتسمح له بالتقدم بعد أن تقضي على سلاسل الارتباط الاستعماري من جهة وعلى ضغط الإقطاعية الاجتماعي . والفريق هذا ، الذي عبر عنه عدد من المثقفين الوطنيين ، هو جماهير الشعب المسيحي في الجبل والأحياء الشعبية ، وأعضاء الإكليروس في الكنيسة المارونية المنتمين إلى طبقات الشعب المتوسطة والفقيرة ، وقد شكلوا الأكثرية الساحقة في الكنيسة . وتأثر المثقفون المسيحيون من علمانيين ودينيين بالثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وبالتيارات التقدمية والاجتماعية التي اجتاحت أوروبا كلها وأعطت وجها جديدا للعالم الغربي . وقدس هؤلاء ، مع المقدسات الثلاث الأولى ، القومية اللبنانية من ناحية والديمقراطية من ناحية ثانية . وقد أبصرت هذه الفكرة عمليا النور ، في الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، عندما قامت ثورة شعبية مارونية في كسروان بقيادة طانيوس شاهين ، وأخرجت العائلات الإقطاعية التي عينها الأمراء والإقطاعيون العرب المسلمون ، وأعلنت قيام «جمهورية مسيحية ديمقراطية شعبية» على أراضي القائمقامية الشمالية . وقد عاشت هذه الجمهورية الفريدة من نوعها ، أكثر من ثماني سنوات تحت إدارة مجلس قيادة الثورة الذي اتخذ بكفيا مقرا له ، والذي كان يوسف كرم عضوا بارزا فيه ، وقائدا عاما لقواته المسلحة . وتاريخ هذه الجمهورية ، القصير بعمره ، والكبير بمعانيه ، هو أكثر ما خبأه التاريخ الرسمي لدولة الـ ٤٣ ولدول الشرق والتاريخ العالمي . وقد تأثر مفكرو هذه

الجمهورية بمفكري فرنسا الجمهوريين والديمقراطيين ، وتكلموا عن أمور تؤمن بها جميع شعوب العالم في القرن العشرين ، ولكنها حوربت في الشرق في القرن التاسع عشر... بالفعل لم تؤيد هذه الدولة الديمقراطية المسيحية اللبنانية سوى الكنيسة المارونية التي لازمت الإحساس الشعبي المسيحي وتشكل إكليروسها من رهبان وكهنة من الشعب . وأجهز عليها بطريقة أو بأخرى كلٌّ من الدولة العثمانية والدروز والمسلمين والأرستقراطية والإقطاعية المارونية اللبنانية ، وفرنسا الرسمية الأرستقراطية . والإيديولوجية هذه ، قد أبعدت رسميا من قبل جميع الفرقاء على الساحة اللبنانية ، ولكنها لم تختفِ يوما واحدا من مشاعر الجماهير ، وتظهر دوما ، عند اشتداد الخطر الخارجي ، بين الفئات الشعبية .

إذا فالهدف الأساسي لهذا التيار وهو هدف طبيعي بالمقارنة مع باقي الشعوب ، نلخصه كما يلي :

أولا : إقامة وطن قومي مسيحي على الأراضي اللبنانية .

ثانيا : اتخاذ هذا الوطن شكل جمهورية ديمقراطية علمانية .

ثالثا : استقلال هذه الدولة التام عن أية جهة سياسيا وارتباطها حضاريا بالدول المسيحية الأخرى غربية كانت أم لا .

ويمكن القول هنا إن ثورية هذا التيار وتقدميته لم يسمحا له بإبصار النور طالما الشرق لم يكن قد تخطى الاعتبارات القديمة والعقلية المتخلفة التي لا يزال يتخبط بها حتى اليوم .

هذا من ناحية المسيرة الطبيعية للفكر المسيحي الذي تأثر طبيعيا بتطور الغرب السياسي والاجتماعي وحاول اللحاق به .

٢ — ولكن التيار هذا لم ينج من تصورات أخرى ، فسرت الأسس التي يقوم عليها نظرية الكيان اللبناني . فالوطن القومي المسيحي لم يقنع جميع المثقفين والمفكرين السياسيين في لبنان المسيحي . وقد انطلق هؤلاء في عدم اكتفائهم بهذا الوطن من عوامل عدة أهمها — تفسيرهم الجديد لفكرة العلمنة ، التي ظهرت في أوروبا حيث أصبحت من العناصر الأولى لأهم الثورات فيها . فالأوروبيون ، وهم مسيحيون ينتمون إلى حضارة واحدة ، هي الحضارة المسيحية ، عمدوا إلى إقامة جمهورياتهم الأولى في القرن التاسع عشر على أساس فصل الكنيسة عن الدولة . والفصل هذا هو من أنجح ما قام به أرباب الثورات الأوروبية الجمهورية . فالكنيسة قد أعاقت تقدم الدول عندما هيمنت على الحكم أو عندما كان الحكم تيوقراطيا . هذا خاصة في البيئة الأوروبية حيث لا تناقض بين مسيحيين وغير مسيحيين . من هنا برزت فكرة العلمانية التي ارتكزت على فصل الكنيسة —

الدين عن الدولة ، بمعنى فك ارتباط دوائر الدولة ومؤسساتها عن هيكلية الكنيسة الكاثوليكية أو البروتستانية .

ولكن العلمانية لا تعني فصل الحضارة—الدين عن الدولة. لأنه مهما أبعدت المؤسسات الحكومية عن رجال الدين ، فطابع الدولة الحضاري لا يزول أبدا . جمهورية فرنسا العلمانية هي دولة مسيحية كاثوليكية لأن شعبها مسيحي كاثوليكي ، وهويتها فرنسية مسيحية كاثوليكية . إن الذين خلقوا فكرة العلمانية لم يقصدوا فك الارتباط بين الدولة وحضارتها بل بين المؤسسات الرسمية في الدولة والكنيسة .

ولكن ثمة من تأثر بالتفسير الخاطىء للعلمانية وقام بتطبيقه في الشرق على الساحة اللبنانية . فجاء من مسيحيي لبنان من الذين تشربوا نظرية العلمانية عن الغرب عامة وفرنسا خاصة ، من طالب بإقامة دولة لبنانية لا طابع دينيا لها ، تضم مسيحيين ومسلمين ويفصل فيها الدين عن الدولة . إذا كان الهدف معقولاً ، فالأساس يشكو من الضعف في التبرير...

لقد انطلقت هذه الفئة من القوميين اللبنانيين ، التي أصبحت الأهم والأقوى فيما بعد عند المسيحيين في مطالبتها بالدولة القومية اللبنانية من مبدأ العلمانية بمعناه الجديد . لقد رفض هذا الفريق فكرة الوطن القومي المسيحي واستبدلها بفكرة الوطن القومي اللبناني معتبرا الأولى متناقضة مع العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة . ولكن الحقيقة ، كما نتصورها نحن هنا ، أن هذه الأخيرة وجدت لتنظم العلائق الداخلية في الدولة وليس لتجمع الشعوب داخل دولة معدومة الهوية .

ب — التيار الثاني

إذا توجهت الأكثرية الساحقة من المسيحيين نحو تيار الاستقلال من خلال إقامة وطن قومي ، وإذا وقع الاختلاف عند الفريق الأول على الوسيلة الأفضل لقيام هذه الدولة ، فإن فريقا آخر ابتعد عن الأرضية المشتركة عند المسيحيين وحاول تغيير الاتجاه العام التاريخي للشعب المسيحي ، مستبدلا إياه بنظرة جديدة للواقع التعددي ، رافضا من خلالها هذا الواقع ظنا منه أن إبعاد الصورة التعددية يعني إبعاد شبح التناقض والمواجهات . وعمد هذا الفريق إلى رفض مبدأ تعددية الحضارات انطلاقا من تعددية الهويات القومية . ولكن هذا التيار شهد هو نفسه درجات متباينة في التفسير .

توجهت مجموعة أولى نحو الحل التوفيقي حيث اكتفت بمطالبة قيام دولة على الأراضي اللبنانية دون تحديد هويتها بشكل جذري ، كي لا تصطدم بالتيارات المتناقضة العربية واللبنانية . ولكن هذه المجموعة مالت نحو إعطاء اللون العربي لهذه الدولة مرتكزة على لون

الجوار والمنطقة ، إنما دون تحديد الوجه القومي لهذا الوطن ...

أما المجموعة الثانية ، وهي التي لعبت أكبر دور في نكسة المسيحيين في القسم الثاني من القرن العشرين فيما بعد ، فقد خرجت عن بيئتها الطبيعية ودخلت دائرة السياسة العربية . فنادت بالقومية العربية وأكدت انتماء المسيحيين العربي ... متناسية تاريخا طويلا من النضال ضد الذوبان في العروبة ... ولقيام هذه المجموعة أسباب عديدة سنأتي على ذكرها في فصل لاحق .

إذاً ، يمكن إعطاء صورة عن الوضع السياسي عند المسيحيين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

فريق أول انطلق من نظرية الكيان المستقل ، وآمن بالقومية اللبنانية إنما من خلال تفسيرين هما :

— قيام دولة ووطن قومي مسيحي علماني .

— إما قيام دولة تعايش بين الإسلام والمسيحية تكون وعاء تحيا فيه الأمة اللبنانية ، وهي اجتماع لقوم أرادوا حياة مشتركة على هذه البقعة .

فريق ثانٍ ، قليل العدد ، انطلق من ضرورة اندماج المسيحيين في العالم العربي وقد عالج هذا الاندماج بطرق مختلفة .

— دولة لبنانية «تتفاعل» مع المحيط العربي .

— أو دولة عربية لبنانية مرتبطة بالأمة العربية .

القسم الثامن : الوضع الثقافي

بعد أن انصب المسيحيون على اللغات المسيحية الغربية نتيجة تراجع لغتهم القومية السريانية أمام الضغط اللغوي العربي ، أصبحت اللغات الأوروبية من صميم التراث المسيحي في لبنان .

وقد انتقل المثقفون والمؤلفون المسيحيون من اللغة اللاتينية إلى الإيطالية في عهد الإمارة ، لأن العلاقات الثنائية المسيحية — الأوروبية كانت مع إيطاليا . أما اللغة الفرنسية ، فقد بدأ استعمالها منذ الحملات الصليبية وتوسع انتشارها مع قيام العلاقات بين فرنسا وتركيا على أساس حماية الفرنسيين لمسيحيي الشرق .

وباتخاذ فرنسا ، التي لقبت بابنة الكنيسة البكر ، دور حامية المسيحيين ، انكب هؤلاء على اللغة الفرنسية ، وأتقنوها وألفوا بها ، منذ القرن التاسع عشر ، خاصة مع التبادل الثقافي

الذي شهده لبنان ... فأصبحت اللغة الفرنسية بالنسبة للمفكرين والمثقفين المسيحيين ، الوسيلة التعبيرية الحضارية التي حافظوا من خلالها على قيمهم الفكرية والروحية ، وذلك منذ أوائل القرن التاسع عشر .

ولكن الوضع لم يكن هو نفسه بالنسبة للغات المحكية ، فقد تراجعت الآرامية — السريانية المسيحية تدريجيا واستوطنت اللغة العربية لسان السكان ، دون أن يخلو لفظ الأهالي القاطنين في الجبل من «رنة» سريانية ، يرجع علماء اللغات عودتها إلى عدم تقبل اللغة العربية بسهولة طيلة قرون .

تبقى مسألة تأليف المسيحيين باللغة العربية ومشاركتهم النهضة العربية .

الحقيقة إن هذه الظاهرة التي يتخذها البعض مثلا على عروبة المسيحيين لها مسبباتها العديدة أهمها ما يلي :

١ — إن إتقان مفكري المسيحيين اللغة العربية يرجع إلى فرض هذه اللغة تاريخيا عليهم . أما تأليفهم بها ومساهمتهم بالنهضة الثقافية العربية ، فيرجع إلى موقف سياسي مهم عند فريق كبير منهم . فإبان الاحتلال العثماني ، فضل الكثيرون من مثقفي المسيحيين العمل في بعث القومية العربية من خلال بعث الحضارة والثقافة العربية ، كي يضربوا من خلال قيام نهضة عربية ، الحكم العثماني ويقضوا عليه ... فينتهي الشر الأول على يد الشر الثاني .

٢ — ولكن إبداع المسيحيين بالعربية في الثقافة ، لا يعني أيضا اندماجهم بالعرب ، بل يؤكد على انفتاحهم على جميع اللغات حتى التي طغت وفرضت عليهم .

خلاصة الكتاب الاول

أخيرا ، بوصولنا إلى أوائل القرن العشرين ، حيث بدأت دول العالم الكبرى تستعد للحرب العالمية الأولى ، نرى من خلال استعراضنا لتاريخ لبنان ، أن ثمة حقائق كثيرة قد خرجت إلى النور ، عندما سردت الوقائع من منظار الموضوعية التاريخية المضافة إلى سيرة الشعب اللبناني وتطلعاته في كافة مراحل التاريخ . فالتحاليل التاريخية الجديدة التي رافقت استعراضنا للحقبات المتتالية ، قد أظهرت صورة لم نألفها من قبل في كتب التاريخ المدرسية الرسمية ، حيث موّهت أهم الوقائع واستبدلت معانيها الحقيقية بأخرى مستوردة .

ونعتقد هنا ، أن الالتباس في فهم التاريخ قد ولد العناصر الأهم في التناقض الحاصل على الساحة اللبنانية .

فالمسلمون يعلمون ويتجاهلون تاريخ المسيحيين ، أما الآخرون ، فيجهلون تاريخهم ويجهلون تاريخ المسلمين ، ولا يعلمون إلا التاريخ الرسمي الذي توفره لهم دولة الـ ٤٣ .

من هنا ندرك كيفية حصول الاصطدام الأولي بين الفريقين عندما يعلن المسلمون أنهم عرب ويضيفون خطأ أن المسيحيين هم عرب أيضا ، دون الأخذ بتاريخ النصرانية المختلف عن تاريخ العرب . أما المسيحيون فيعلنون أنهم لبنانيون وأن المسلمين لبنانيون أيضا رافضين عروبة هؤلاء والموقف المسيحي خاطىء أيضا ، حيث إن المسلمين عرب تاريخياً وينتمون إلى الحضارة والقومية العربية كما رأينا .

من هنا ، يمكننا أن نرى فائدة استطلاع التاريخ وفهمه على حقيقته لتجنب الدخول في أخطاء جسيمة إنما بديهية ، ولكنها الحاجز الأساسي أمام التفاهم بين الأطراف المتصارعة لأنه بتحديد هوية المتصارعين يمكن حلها وتحديد المشكلة ، وتحديد المشكلة هو المرحلة الأولى من حلها ... تاريخ لبنان ، بالنسبة لنا يتلخص تحليليا في شقين : شق يحتوي على العناصر الثابتة التي تكونه ، وشق يحصر المراحل التي مرت فيها هذه العناصر .

الشق الأول : العناصر الثابتة

١ ــ وجدت في لبنان نتيجة لتحولات مختلفة ، مجموعتان حضاريتان ، مسيحية وإسلامية . والوجود هذا ناتج عن تعددية طبعت الشرق كله منذ الفتح العربي . فالمنطقة المسيحية المشرقية دخلها عنصر عربي إسلامي ، وحولها إلى أرض مشتركة لنوعيتين من الوجود ، أو إلى وجود تعددي .

٢ ــ الوجود التعددي أنتج **تاريخا متعددا** أو تاريخين بالتحديد . تاريخ العروبة والإسلام ، وتاريخ المسيحية الشرقية .

الشق الثاني : المراحل

لقد أفرز التطور التاريخي حقيقة نستطيع مراقبتها من خلال مرور السنين على العناصر الثابتة .

الحقيقة هذه تلازم صيغة التعايش بين المجموعتين الحضاريتين . نلاحظ أن المجموعة المسيحية تبدأ دائما بالاستقلال التام كما حصل عند دخول الجيوش العربية ، وتستمر في هذا الاستقلال ، ولكنها تفقده لأسباب مختلفة ، أهمها الوضع الجغرافي والإنساني ، كما حصل عند غزو المماليك سنة ١٣٠٥ .

بعد انحلال الاستقلال ، يحاول المسيحيون إيجاد صيغة تعيد لهم كيانهم ، من خلال المشاركة بكيان آخر مرحليا ، كما حصل أيام الإمارة ، حتى ينفردوا ويستقلوا من جديد في وطن قومي لهم شبه مستقل ، أي في مرحلة القائمقامية والمتصرفية .

ولا يلبث هذا الكيان أن يزول ، مع الحرب الكونية الأولى .

من جديد يحاول المسيحيون المشاركة في دولة ، حتى يستطيعوا يوما ما إيجاد كيانٍ لهم .

نرى هنا ، أن ثمة عجلة تدور في خط تاريخي واضح ، وتعيد بالمسيحيين إلى كيان مستقل ، بعد تجارب عدة . وقد نفهم من هذه الصورة أن الحقيقة التاريخية ، قد فرضت

على المسيحيين إيجاد وطن قومي لهم ، يعيشون فيه حضارتهم وثقافتهم ، دونما التعرض إلى نكسات ومذابح . وقد علم التاريخ الأقلية النصرانية في الشرق من خلال اختباراتها المتعددة على طول قرون أن نهاية توجههم القومي لا تكون إلا ضمن دولة مستقلة لهم ، تعيدهم إلى وعاء طبيعي ، كانوا يعيشون فيه قبل الفتح العربي . فكأنما مغنطيسا تاريخيا جبارا يشد هذا الشعب إلى هدف باطني محدد ، لا يأبه بالتجارب ولا بالافتراضات والتركيبات الأخرى .

من هنا يمكننا تشبيه هذه الحركة عند المسيحيين نحو الوطن القومي ، بالحركة عند العرب المسلمين نحو توحيد الأمة العربية ، وبالحركة عند أي شعب في توحيده أو تحريره أو استقلاله ، حسب الظروف التي يعيش بها .

فإذا كانت التعددية هي المشكلة الأساسية في تاريخ لبنان والمنطقة ، فالاتجاهات المتباينة التي تتخذها عناصر هذه التعددية في الشرق ، تجعلنا ندرك أن «الوعاء الذي خصص للحضارات العالمية كي تتفاعل» ، قد تحول إلى وعاء تتفجر فيه التناقضات في مواجهات دامية .

لذا ، فالاتجاه نحو أي تفاهم على توعية المشكلة في لبنان ، لا يجب أن يمرّ إلاّ بتفهّم الوضع التعددي الإنساني . لأن الانطلاق من تاريخ واحد لشعب واحد ، لا يخدم صيغة تعايش مرجوّة بين شعوب متعددة لكل منها تاريخها .

«إن قضية لبنان هي قضية فريدة من نوعها ومعقدة لدرجة يصعب حلها»...

«إن فشل الفكر العالمي ، والغربي خاصةً ، لحل القضية اللبنانية ، يرجع إلى بروز القضية كشواذ ليس له مثيل في العالم ، وليس لهذا الشواذ حل معتمد عالمياً»...

«إن عدم تجانس اللبنانيين بين بعضهم البعض وعدم التصريح عن أسباب هذا الاختلاف الحقيقية ، يدفع العالم الخارجي نحو تصور القضية اللبنانية كقضية غير طبيعية وأن مطالب أطراف الأزمة اللبنانية هي مطالب طفيلية خارجة عن القوانين والمبادئ العالمية الأساسية».

... أمام هذه الأقوال ، لا يسعنا إلا أن نكتب الكتاب الثاني : التعددية في العالم ...

الكتاب الثاني

التعدّدية في العالم

مقدمة

إن الواقع التعددي الذي يهيمن على الشرق ليس ظاهرة خاصة به ومثلا وحيدا يعطى على سطح الكرة الأرضية .

الواقع التعددي ، أو باصطلاح آخر المشكلة التعددية ، موجودة في جميع أنحاء العالم حيث يوجد بشر يعيشون في مجتمعات منظمة . فالتعددية تنمو مع تشابك مصالح الشعوب المتواجدة بقرب بعضها على أرض واحدة . إذا فالشرط الأولي للتعددية هو وجود شعوب متعددة ومختلفة في بقعة واحدة . والشرط هذا لا يتجزأ ، فلا يصح مثلا أن تكون الشعوب واحدة طبعاً ، ولا يصح أيضا أن تكون الشعوب متعددة وغير مختلفة ، كأن تكون الشعوب عائشة في بقع مختلفة ومتباعدة جغرافياً ، كالعرب الذين يشكلون قومية واحدة ، تتكلم لغة واحدة ، وذوو إحساس واحد ، إنما على أجزاء متباعدة في آسيا وأفريقيا .

الشعوب إذا هي المقياس الأول لتشكيل صيغة التعددية ، ولكن هذه الصيغة ليست الوحيدة في العالم ، فهنالك صيغ كثيرة تربط الشعوب ببعضها ، ظهرت في فترات متلاحقة من التاريخ وزالت مع تقدم الحتمية التاريخية باتجاه حركة المصير الإنساني العالمي .

الارتباط بين الشعوب بدأ مع ظهور التجمعات الإنسانية البدائية ، فكان ارتباطا شبه حيواني ، عدائيا في أكثر الحالات و«تصادقياً» في بعضها الآخر . وكانت الشريعة الطبيعية الأولية ، هي التي توجه هذه العلاقة حسب الوقائع الطبيعية . فإذا كانت المجموعة أم القبيلة أو العشيرة في حالة قوة وامتداد ، أصبحت علاقتها بالمجموعات الأخرى ، عدائية ، تحاول من خلالها القضاء عليها والسيطرة على أرضها والاستفادة من مراعيها ومناطق صيدها . أما اذا كانت القبيلة في حالة ضعف أو قلق ، أو حتى في حالة خوف جماعي من غضب الطبيعة التي لا تفرق بين عشيرة وأخرى ، فالعلاقة تصبح « ودية » بين المجموعات الضعيفة والصغيرة وتحالفية أحيانا . وفي حالة الخوف الجماعي من غضب الطبيعة كالهروب من انفجار بركان ، أو حريق غاب أو فيضان أو زلزال ، فالعلاقة بين المجموعات تصبح طبيعيا علاقة تضامن ومساعدة متبادلة (Réciproque). وتمتد هذه العلاقة إلى جميع القبائل والمجموعات الإنسانية الساكنة على سطح أراض متلاصقة واحدة ، لأن الخطر عام والموت والتشرد والجوع يحدق بالجميع ، حتى إن العلاقة بين الناس تتعدى هذا النطاق ، وتمتد إلى العالم الحيواني حيث

تربط العالمين الإنساني والحيواني معاهدة طبيعية غريزية ، هدفها الصراع ضد الموت الجماعي والمهادنة من أجل البقاء على الحياة .

ويعطينا علماء التاريخ والأنتروبولوجيا صورا عديدة نرى فيها أفراد المجموعات البشرية الذين يفرون أثناء حريق عام في غاب ، فيركضون باتجاه أماكن آمنة ، بالقرب من مئات الحيوانات الشرسة والمسمّة ، دون وقوع أي حادث بين الكائنات الحية الهاربة باتجاه الحياة .

هذه العلاقة البدائية والطبيعية بين المجموعات هي عفوية ومبدئية ولكنها غير مباشرة وغير منظمة . لذلك فالتقدم الاجتماعي أوجب تنظيم العلاقات الجماعية بين الشعوب ودقق في تحديد المواضيع التي تخضع للأنظمة والتي تستقل عنها . والتقدم البشري فرض صورا مختلفة من الصلات الجماعية ، اختلفت حسب التحولات التاريخية والتبدل في ميزان القوى بين الفرقاء .

ولكن المبدأ الأهم الذي وجه تنظيم هذه العلاقات ، هو مبدأ التعايش . فعدم الأخذ بهذا المبدأ يعيد بالإنسان إلى العلاقة البدائية حيث لا قيمة للتعايش إلا أمام الخطر المشترك . وبحال اختفاء الخطر المشترك تنتفي فكرة التعايش وتسيطر شريعة الغاب ، أي « أقتل لتبقى » ، فلا يمنع القوي من إفناء الضعيف طالما أراد ذلك . من هنا ، ومنعا للمجازر المتواصلة ودعما لمسيرة التقدم الإنسانية أعطي مبدأ التعايش ، الأولية القصوى (نظرياً طبعاً) في إدارة العلاقات الإنسانية الجماعية ، والتعددية ، واقع يشير إلى وجوب تنظيم رابطة من هذه الروابط ، حتى إنه أعطي للرابطة اسم التعددية فكانت الرابطة التعددية . وقد كرسها الإنسان في عدة مواثيق وحاول تعريفها حسب إيديولوجيات متعددة ، وكان لها نصيب كبير في الحقل النظري ولكن تطبيقها اختلف عما أريد لها وذلك حسب الأماكن والمناطق التي شهدت واقعاً تعددياً .

الفصل الاول
التعددية صيغة تعايش

لقد رأينا أن الروابط البدائية قد التزمت بتطورات الطبيعة وعكست التغييرات في تكوين البيئة الجغرافية المحيطة بالإنسان ولكن الزمن فرض تطورات أخرى على المجموعات البشرية ، التي تكثف عددها ونضج فكرها ، حتى برزت أوائل القوانين المنظمة لشؤون المجموعة ، ومن ثم التشريعات التي اهتمت بعلاقات الشعوب مع بعضها .

لقد استمر هذا التطور طيلة قرون عديدة مرورا بشعوب الشرق القديمة كالمصريين والفرس ، وشعوب اليونان والرومان ومن ثم أوروبا وأخيرا أميركا وسائر أنحاء العالم . ويمكن القول بأن جميع شعوب العالم قد شهدت أنظمة قانونية ، داخلية وخارجية كرست واقعا جماعيا أو نفته ، أو التزمت حيال البعض بموجبات تنفذها عند تحقق شروط معينة . وكان الهدف دائما تحقيق التعايش من خلال صيغ تختار وفقا للأنظمة العامة الموضوعة سابقاً .

ولكن التعايش ، أو فكرة التعايش بين الشعوب لم تمنع البعض منها ، عندما يقوى ، أو يتضخم ، أن يكسر طوق الأمن التعايشي وأن يتدخل في أمور مجموعات أخرى ويذهب في التدخل حتى الاحتلال والسيطرة على المقدرات الحياتية للشعب المعتدى عليه في حال التغلب عليه .

لن نتطرق هنا لتحليل أسباب الحروب والاعتداءات والاجتياحات لأنها من طبيعة الإنسان المجتمعية والنفسية . فالإنسان ليس في مرحلة من السعادة القصوى ولا يتحكم بأمور الدنيا ولا يملك لجاما يمسك به الصيرورة الإنسانية . لذلك فتحرك الشعوب أمر طبيعي يرتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والقومية عند مختلف الشعوب .

إن ما يهمنا هو الاستنتاج الهيكلي للروابط الجماعية . فإذا كان التعايش مبدئيا هدف الأكثرية من الشعوب خلال التاريخ عامة وفي القرن الحالي ، فهنالك صلة طغت فعليا على الوجود البشري منذ أن تنظم في أشكال اجتماعية : **وتسمى بصلة الاستعمار**.

القسم الاول : صلة الاستعمار

ليس من الضروري أن تكون صلة الاستعمار تصفية شاملة لشعوب ما ، ولا مجزرة جماعية ضد مجموعة إثنية معينة كما كان الحال أيام الرابطة البدائية ، بل يكفي أن تكون هناك سيطرة فعلية على مرافق حياتية لشعب ما ، ويكون ذلك إجمالا باحتلال أرض هذا الشعب .

الاستعمار ظاهرة قديمة التصقت بكل الحروب التي جرت على وجه الأرض : كل حرب ، إذا حللناها من خلال منطق الحق والسياسة هي حرب استعمارية ، ففي كل حرب معتد ومعتدى عليه. وللمعتدي إجمالا أهداف توسعية تسمى استعمارية . ولا يكون المعتدي بالضرورة المهاجم أو المبتدئ العسكري، فغالبا ما تبدأ الثورة عملياتها العسكرية أو الدولة المعتدى عليها عملياتها الدفاعية الوقائية قبل الطرف المعتدي الاستعماري، ولكن الاستعمار بمفهومه الجديد يختلف قليلا عنه في القديم . ففكرة الاستعمار لم تكن موجودة في القاموس القديم السياسي بالمعنى الذي ظهر منذ أوائل القرن العشرين .

الاستعمار القديم صفة نعتت بها جميع الدول التي احتلت أجزاء من مناطق أو دولا أخرى وفرضت حكمها السياسي أو هويتها الحضارية عليها . فالمصريون والفرس واليونان والرومان والعرب هم شعوب ودول استعمارية ، كذلك الأزتاك (Aztèques) والإنكاس (Incas) في أميركا ما قبل الإسبان . فهؤلاء جميعا استعماريون لأنهم سيطروا على بلدان ومساحات واسعة وفرضوا عليها لونا معيناً وتنظيما حياتيا خاصا ، خارقين حرمة الشعوب الجماعية . ويتبين لنا هنا ، أن صفة الاستعمار على النمط التاريخي القديم تلتصق بجميع الشعوب القوية وترتهن بحلقات التاريخ المتتابعة . أما الاستعمار بصورته الجديدة أو الكلاسيكية ، فهو صفة لشعوب معينة أو لتيار معين من الشعوب . فالاستعمار في قاموس

الماركسيين وثوار العالم الثالث ، هو الدول الأوروبية الأرستقراطية التي استعمرت أفريقيا وأميركا وآسيا ابتداء من القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين ، وكان عهدهم الذهبي في القرن التاسع عشر . فإنكلترا وفرنسا وروسيا القيصرية والبرتغال وهولندا وايطاليا هم ركائز الاستعمار. وقد كرسوا هذه الصفة عندما احتلوا نصف الكرة الأرضية وفتحوا طرق العالم البحرية لتصب محاصيل أتعاب الشعوب المقهورة في مصارف ومرافىء الدول الغنية الأوروبية المسيحية .

والجدير بالذكر ، أن الصفة الاستعمارية يقبلها الغرب اليوم ، ويصرح بأنه رسميا ضد كل أوجه الاستعمار . ويختلف مناظرو فكرة الاستعمار الحاليين حول أسباب نشوء ماهية الاستعمار الأوروبي ومن بعده الأميركي . فبينما يتفقون على طرق محاربته والتصدي له ، يعتبر كل تيار أن الاستعمار يستهدفه أو يستهدف أفكاره أولا .

الماركسيون يعتبرون أن الاستعمار نشأ لأجل دعم سيطرة الطبقة البورجوازية العليا أو الكمبرادورية إقتصادياً لتستطيع مواجهة الضغوط الشعبية البروليتارية في أوروبا . وبالنسبة لهم فالاستعمار بدأ مع الملوك والأمراء أي قبل التاسع عشر ، واستمر جدياً وبشراسة أقوى مع البورجوازيات التي أرادت أن تمتص غلات العالم وثرواته لتنعم بها وتقوي اقتصادها المهدد بالانهيار بعد أن وعت الجماهير الشعبية البروليتارية عندها على الحقيقة الاجتماعية بما فيها من تناقض بين مصالح الطبقة الحاكمة البورجوازية والشعب الكادح . هذا بالنسبة للماركسيين ، أما بالنسبة لثوار العالم الثالث وعلى رأسهم المثقفون الثوريون العرب «التقليديون» ، فالغرب عدو الشرق منذ الأزل ، وليست الحملات اليونانية والرومانية والصليبية والحديثة إلا حلقات متتالية من سلسلة واحدة ، وهي تصفية الشرق . ويعتبر هؤلاء أن الغرب يمثله الاستعمار الأوروبي — الأميركي ، ذو الوجه المسيحي ، والشرق هو الشعوب الآسيوية — الأفريقية المقهورة وعلى رأسها الشعب العربي الإسلامي .

كذلك يعتبر هذا التيار أن الاتفاق والتحالف بين العالم الثالث وجميع القوى المناهضة للغرب المسيحي وسيلة و«استراتيجية» ، تسمح بتحقيق الهدف الأولي وهو ضرب الاستعمار الغربي وتصفيته ومن ثم فرض هيمنة الشرق من خلال فرض هيمنة الدول العربية وأصدقائها على أوروبا وأفريقيا . أما رواد هذا التيار فهم عدد من الدول العربية المتطرفة والأفريقية المتحالفة معهم ، كليبيا ونظام عيدي أمين في أوغندا . الماركسيون والعرب الثوريون وحلفاؤهم يتفقون جميعا على فضح غايات الغرب الاستعمارية في السياسة والاقتصاد .

ولكن الحقيقة لا تستوعب هذا التصور المنحاز نسبياً . **فالاستعمار ليس صفة ملاصقة**

لأطراف معينة ، وليس لونا يتلون به عالم أو حضارة ، الاستعمار يوجد عندما تتجسد النية الاحتلالية بأعمال فعلية مباشرة أو غير مباشرة ضد دولة أو شعب أو عدة دول وشعوب .

فإذا كان الغرب استعماريا منذ القرن التاسع عشر ، وقد سحب تواجده من أغلب المناطق التي احتلها ، فذلك لا يعني أن الدول الماركسية ليست استعمارية ولا تحتل جيوشها دولا وشعوبا أخرى بالقوى المسلحة وبالضغوط السياسية . ومهما فسر الماركسيون هذا التواجد على أراض وفي مناطق الشعوب الأخرى ، إيديولوجيا ، ومهما ربطوا هذه الوقائع وبرروها بالحقيقة التاريخية وبالديالكتية المادية التاريخية ، فذلك لا يمنع أن تكون الحقيقة استعماراً تعانيه شعوب متعددة من قبل دول حكمها ماركسي — لينيني والأمثال متعددة بشكل يسمح بالقول بأن المبدأ هو الاستعمار والاستثناء هو عدمه . فابتداء من الاتحاد السوفياتي حيث يستعمر الروس ثلاثة عشر إثنية سوفياتية باسم الماركسية والأمن اللينيني ، ومرورا بالاستعمار السوفياتي لأوروبا الشرقية واستعمار كوبا لأنغولا ولدول أفريقية أخرى ، بطرق غير مباشرة ، وانتهاء بمساندة الدول الماركسية ، التابعة للاتحاد السوفياتي خاصة ، للدول التي تقمع أقليات إثنية ودينية ولغوية معينة في جميع أنحاء العالم ، كمساندة السوفيات لنيجيريا في تصفية البيافريين سنة ١٩٦٨ .

ليس المعني هنا استعماراً إيديولوجياً ماركسياً ، فصحة الإيديولوجيات ليست هي موضوع المناقشة هنا ، بل استعماراً قومياً بسيطاً يفرض على شعوب ، باسم هذه الإيديولوجيات . فالاتحاد السوفياتي مثلاً يستعمر منطقة باسم الماركسية لتحريرها اجتماعيا وتكون النتيجة بأن يصبح الاستعمار روسياً عنصرياً ضد الشعب المستعمر الذي لا ينفعه دخول الدائرة السوفياتية ولا انضمام مئات الألوف منه إلى الحزب الشيوعي فيه ، فالتعليمات والتوجيهات ، هي أوامر وتوجيهات استعمارية تأتي دوما من الكرملين في موسكو ، وهي دوما لمصلحة الشعب الروسي والعنصر الروسي .

إذا كان الغرب لا يزال يستعمل قوته التقنية وعلمه المتقدم لمواصلة استعماره بأشكال جديدة حسب التعابير الماركسية — الثورية ، فالعرب ، والمتطرفون خاصة ، لا يقل شأنهم في استعمال قدراتهم الحيوية لتنفيذ خطط استعمار العالم المحيط بهم «وتعريبه» .

فالاستعمار وجد عند العرب وحلفائهم بقدر ما وجد عند الغرب وبقدر ما يوجد الآن عند الأنظمة الماركسية . ونستطيع بتحليل موضوعي للسياسة العربية — الإسلامية أن نرى شكلا جديدا من الاستعمار أعنف ما هو عند الأوروبيين وحتى الماركسيين . فالاستعمار العربي الجديد يجمع عنصرين قويين : عنصرية قومية دينية وطاقة مادية هائلة .

بينما الشعور القومي والتعصب الديني يخف دوما ويختفي في أوروبا وأميركا ، وتحل محلها النظريات المادية الواقعية والأممية ويقل اهتمام الرأي العام الغربي بالتضامن الديني والحضاري ، تنبثق الروح الوطنية ويتضاعف الشعور القومي ويتفجر الإحساس الديني في شكل لا مثيل له ، إلا عند الفتح العربي ، لدى مجموع الشعوب العربية والإسلامية ، وذلك بتيار يبعث الأمة العربية الإسلامية من جديد في خط فكري جديد بوسائل متقدمة فعالة .

فبينما الدول المسيحية الأوروبية والأميركية التي كانت استعمارية تتراجع عن استعمارها للدول الأخرى ومنها الدول العربية ، وتنكمش على نفسها ، وترتد إلى معالجة مشاكلها الاجتماعية الحادة ، تنطلق الشعوب العربية تحت راية أحزابها القومية والتقدمية والوطنية في مسيرة التوحيد والتقدم ، متصدية لكل أوجه الاستعمار الأوروبي المسيحي الذي طال أكثر من قرن على وجه الأرض العربية الإسلامية .

ظاهرتان تستجديان الانتباه والاهتمام .

الظاهرة الأولى ، هي تناقل دور الاستعمار من مجموعة دول إلى أخرى .

— العروبة استعمرت الشرق أيام الفتح واستمرت إسلاميا أيام العثمانيين حتى وصلت إلى قلب أوروبا وهددتها واحتلت مناطق واسعة منها بلغت تقريباً ثلثها .

— ردت أوروبا المسيحية ومن بعدها أميركا على الاستعمار العربي الإسلامي ، باستعمار أخضعها كلها وجزأها طيلة قرن ونصف .

— استفاقت العروبة مع القرن العشرين في موجة تقدمية فضربت الاستعمار الغربي المسيحي وطردته من معاقلها وباشرت باستعمار جديد وجهته من خلال قتالين :

القتال الأول ، وهو القتال الاقتصادي ، حيث ركعت العروبة أوروبا أوكادت بقطع الشريان النفطي عنها وتهديدها بهذا السلاح إن لم ترضخ لها دوما وتستجب لمطالبها بتسليحها وتقديم التقنية لها . فانتصرت العروبة على الغرب انتصارين. الأول بتركيعه والثاني باستعمالها سلاح الغرب ضد الغرب .

القتال الثاني ينقسم إلى محورين :

محور يتجه به العرب وحلفاؤهم بمساعدة الدول الماركسية إلى تعريب الشعوب الصغيرة بالإرهاب العسكري والاقتصادي والسياسي . ويتقدم هذا المحور باتجاه أفريقيا السوداء حيث يسقط الملايين من الأفارقة في دائرة التعريب البترولية . فبيافرا وأوغندا والغابون ودول عديدة وشعوب متعددة تسقط في هذه الدائرة الأفريقية المُعَرَّبة بمساعدة السلاح والمال والسياسة العربية .

المحور الثاني ، هو جبهة داخلية ، يطلق عليها العرب اسم الشوكة التي زرعها الاستعمار الغربي في خاصرة العروبة . هذه الشوكة هي الأقليات المسيحية واليهودية والإسلامية والإثنية التي تقف بوجه استتباب الأمن العربي (Pax Arabica) والهوية العربية وتوحيد الأمة العربية . فالأقليات التي تكلمنا عنها والتي تعطي الطابع التعددي لمنطقة الشرق الأوسط وهي صدر العروبة ، لا تسمح بتثبيت الطابع الوحدوي لشعوب العالم العربي . فالدول العربية ، حسب تطرفها وقوتها ، تجهد دائما في تصفية هذه الأقليات بطريقة أو بأخرى ، أكانت متفقة مع الحلفاء الماركسيين أم معادية لهم .

إذاً ، فالعروبة ، كالماركسية ، وربما بعنف أشد ، تشكل استعماراً حديثاً ، يكمل مسيرة الفتح العربي التاريخي ، متسلحاً بالنفط والتحجج القومي .

إذا كان التعريب يعتبر واجباً قوميا وحقا للعرب ، فإنه بالتأكيد يُعتبر استعماراً عربياً بالنسبة للشعوب المقهورة سياسياً ونفطياً وعسكرياً ، خاصة إذا انتمت هذه الشعوب إلى العالم الثالث وكان لها تاريخ قديم وعريق في المنطقة التي عاشوا فيها .

فالاستعمار إذاً ليس صفة لأحد الشعوب ، بل صفة لجميع الشعوب المستبدة والقاهرة لشعوب أخرى . كما يجب التفريق بين الاستعمار والإمبريالية : فهذه الأخيرة هي وجه من وجوه الاستعمار ، حيث لا احتلال فعلي لأراض معينة ، بل نية توسعية واستغلالية واستعمار بالضغط المالي والاقتصادي والإرهابي . (كالاستعمار العربي النفطي ، أو الإمبريالية العربية النفطية ، أو الإمبريالية السوفياتية الإرهابية ، أم الاستعمار الأميركي الاقتصادي) .

أخيراً ، للاستعمار وجوه عديدة يعمل من خلالها . فإذا كان الاستعمار عملاً مباشراً ماديا على الأرض المعتدى عليها ، والإمبريالية ضغطاً يبتغي النتيجة نفسها ، أي السيطرة ، فلهاتين الظاهرتين طرق شتى للوصول إلى الهدف .

هناك **الاستعمار بالاحتلال** ، وهو السيطرة الفعلية على الأراضي واحتلالها .

ثم **الاستعمار الاقتصادي** ، ويتلخص بوضع اليد على الفعاليات الاقتصادية أو المقدرات الاقتصادية أو التلاعب بالمواد الأولية الأساسية وسعرها ، وشل الحركة الاقتصادية عند الطرف الآخر وإرغامه على تقديم التسهيلات السياسية والعسكرية ومن ثم بسط النفوذ عليه .

والاستعمار الثقافي ، وهو بنظرنا أخطر وجه للاستعمار ، إذ إن تغيير العقول وبرمجتها حسب تصور الدولة المستعمرة لا يعطيها نفوذاً فقط بل يؤدي إلى ازدياد قوتها بدخول المجموعة المستعمَرة كليا إلى الهيكلية المستعمِرة واختفاء وجه قومي واستبداله بآخر .

وإذا كان التحرر من الاستعمارين الاحتلالي والاقتصادي يرتكز على الإرادة في الانتفاضة ، المنبثقة من وعي قومي ، فالتحرر من الاستعمار الثقافي يصعب بل يستحيل مع مرور الزمن ، إذ تنعدم الإرادة في الانتفاضة ، بزوال مسببات الوعي القومي ، أي عناصر القومية ، وأهمها الثقافة .

مثلان نعطيهما عن الاستعمار الثقافي :

— الاستعمار الثقافي الأوروبي ، الفرنسي والإنكليزي خاصة . ويكون إجمالا بتنشيط البعثات الثقافية العلمانية والإرساليات الدينية ، لتبث ثقافتها وفكرها الغربي في أوساط العالم الثالث ، ومن ثم نفوذها السياسي واللغوي . والاستعمار الثقافي الأوروبي يؤخذ عليه فعلاً بمحاولاته اليائسة للسيطرة الثقافية في مناطق تختلف جذرياً في الناحية الحضارية عنها ، كالدول العربية والأفريقية الإسلامية .

ومن أهم نقاط ضعفه : حروبه الثقافية الأوروبية — الأوروبية كالمواجهة الثقافية الفرنسية — الأنكلوسكسونية ، التي أضعفته وأوقفت مده ، حتى الإيجابي منه .

— الاستعمار الثاني ، لا يتكلم عنه أحد لثلاثة أسباب رئيسية :

السبب الأول ، يكمن في سكوت المستعمِر ، لعدم مصلحته في أن يعلن ذلك ، ومناوراته الإعلامية بحيث يظهر كمستعمَر يتحرر بينما هو في الحقيقة يستعمِر بقوة ، مَن هم أضعف منه .

السبب الثاني ، هو عدم مقدرة الذي استُعمِر على التصريح عن ذلك والاستنكار ، لأن هذا الاستعمار لا يسمح له بردات الفعل . فنتائجه سريعة وفعالة بحيث ينضم المستعمَر إلى المستعمِر في نفس الهوية ، ويدعمه حتى إنه يتوصل إلى المزايدة عليه .

والسبب الثالث ، وهو تقليدي ، يتلخص بعدم إدراك الغرب الدائم لما يحصل خارج أوروبا وأميركا .

هذا الاستعمار هو **الاستعمار الثقافي العربي** . ولعل العجب يسيطر على من يسمع أو يقرأ هذه العبارة . ولكن العجب لا يلبث أن يزول بعد أن يعرف الحقائق اليومية لهذا الاستعمار ، الذي يحتمي وراء تيار «**التعريب**» .

فالتعريب نتيجة حتمية للفتح العربي ، وواجب قومي للمخلصين لرسالة الأمة العربية : بالنسبة للعرب ، التعريب ظاهرة طبيعية عفوية ، يوكل إليها بمهمتين رئيسيتين : الأولى ، هي تعريب المسلمين العرب المرتدين أو الضالين وتعريب الداخلين إلى العروبة أو الإسلام ، وهذه المهمة شرعية وطبيعية . أما المهمة الثانية فهي التصدي للاستعمار الغربي

وضربه من خلال تعريبه . وهنا يقع الالتباس ...

فإذا كان المقصود من التصدي للاستعمار الغربي ، تعريب ما **«غرَّبه»** هذا الأخير ، أو بمعنى آخر إعادة تعريب ما هو عربي في الجوهر وسيطر عليه الغرب ، فالعمل التعريبي هنا ، يصبح شرعياً وهو تحرري فعلاً . ولكن ، أن يقصد بالتصدي ، أن يرد على الغرب بتعريبه أو بتعريب فئات غير عربية مرتبطة حضارياً وعضوياً بالغرب ، فهذا يسمى استعماراً لا ينقصه أي شرط من شروط الاستعمار الثقافي .

والواقع أن هذه الظاهرة الأخيرة هي المعتمدة ماضياً وحاضراً ومخططاً لها مستقبلاً ، في دوائر السياسة العربية المتطرفة .

وتشهد أفريقيا السوداء منذ الستينات مجازر ثقافية ، حيث تباد عشرات من الثقافات الصغيرة الأفريقية وتمتد الثقافة العربية بدعم من الاستعمار البترولي العربي المتطرف . كذلك في الشرق فقد شهدت المنطقة وخاصة لبنان ، حملات تعريبية واسعة في محاولات « لتطهير صدر الأمة العربية من الشوائب المرتبطة بالغرب » ...

كل ما يقال عن الاستعمار أخيراً ، هو أن الحروب الاستعمارية مستمرة بشكل أو بآخر ، بوسيلة أو بأخرى بين مختلف القوى العالمية ، ولا يستثنى منها أحد ، ولا يدفع ثمنها إلا من كان ضعيفاً من الشعوب أو معزولاً ، أو ساقطاً من حسابات الدول والقوى الكبرى .

القسم الثاني : صلة التعايش

الاستعمار ظاهرة تنتمي إلى ماهية العلاقات الجماعية الإنسانية ، ولكنها الوجه السلبي لها والواقع البشع الذي يسيء إلى تقدم الإنسان وازدهاره . فالحقيقة الصالحة تفرض مواجهة هذا الواقع وتحجيمه حتى يرجع كل شعب إلى حجمه الطبيعي وينال حقوقه الأساسية الطبيعية كشعب له حق في تقرير المصير والحياة الحرة . النظريات الإنسانية والعالمية لا تقل في هذا المجال ، كما سنرى فيما بعد ، ولكن تطبيقها صعب ويصطدم دوماً بجدار المصالح المتشابكة والأنانيات الجماعية والفردية أحياناً . فأصبح التعايش صيغاً واقعية مادية تختلف حسب الظروف الملائمة . ويرتكز التعايش على رفض صلة الاستعمار بشتى الوسائل ، وبين مختلف الأطراف . ويكون التعايش بين دول مستقلة أو بين شعوب ضمن دولة مستقلة واحدة .

١ — بين دول مستقلة

التعايش بين الدول يتخذ شكلين في آن واحد معاً . فهو سلبي يرتكز على عدم المهاجمة ، وإيجابي يرتكز على التعاون المتبادل .

أ — التعايش السلبي

هذا التعايش غير بنّاء وركيك ، لأنه يرتكز على توازن في القوى العسكرية فقط وليس على الاحترام المتبادل والاعتراف التام بالحقوق والقيم الإنسانية والوطنية للدول التي تشارك في هذا التعايش الوقائي . وإذا نظرنا إلى كثير من المناطق في العالم ، نرى أن تعايش الشعوب يسببه توازن قوى بين الدول القريبة ، كما هي الحال في جنوب القارة الأفريقية حيث تردع الآلة العسكرية البيضاء ، الدول الأفريقية الملقبة بدول خط المواجهة . كذلك الوضع في مراحل الهدنة بين إسرائيل والعرب في الشرق الأوسط وبين بعض الدول العربية المنتمية إلى محاور عالمية مختلفة ، فقوة الجيوش وفعاليتها النظرية تمنع الطامعين من الاجتياح والاحتلال .

ولكن التعايش السلبي الأكثر وضوحاً هو بين المعسكرين الشرقي والغربي ، أو بتعبير آخر بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي . فالتوازن بين الجبارين ، الذي يعرف بتوازن القوى أو توازن الإرهاب (L'équilibre de la force ou de la terreur) هو الشرط الوحيد والأساسي لقيام التعايش بين الكتلتين .

فالصواريخ النووية والأحلاف العسكرية هي المقاييس الوحيدة لإيجاد السلام المتبادل ، وليست المحادثات ولا المواثيق والمعاهدات والشرع ... للأسف .

ولكن هذه الصيغة لا تستطيع وحدها أن تضمن سلامة الإنسان وتقدمه . لأن التعايش السلبي يمنع الموت الأكيد ولكنه لا يعطي الحياة السعيدة ، لذلك كان على الدول أن تخلق صيغة التعايش الإيجابي ...

ب — التعايش الايجابي

هذا التعايش يفترض عملا إيجابيا يلزم الأطراف المتعايشة بموجبات ويعطيها حقوقا تستطيع من خلالها أن تؤمّن أولا ، سلامتها ، وأن تذهب ثانيا إلى التقدم والعمران والازدهار وتحسين حالتها الاقتصادية والاجتماعية . تنبثق هذه الصلة عادة عن مواثيق ومعاهدات تكرسها وتنظمها ، والأمثلة عديدة انطلاقا من منظمة الأمم المتحدة مرورا بالسوق الأوروبية المشتركة والكومنولث ، وانتهاء بجامعة الدول العربية . توقع هذه المعاهدات إجمالا لأسباب اقتصادية أو جغرافية أو ثقافية أو حتى سياسية .

٢ ــ بين شعوب ضمن دولة واحدة مستقلة

إن التعايش بين الشعوب ضمن دولة واحدة ، يطرح الشق الأكبر من المشاكل العالمية ولا سيما المشاكل الأكثر تعقيدا كأزمة الشرق الأوسط وقرن أفريقيا وبعض أنحاء أوروبا وأميركا . وتأتي التعددية كواجهة هذه المشاكل وإحدى حلولها القصوى .

كيف تطرح المشكلة وما هي أهم مفاعيلها ؟

إذا اعتبرنا انه في الأساس والتزاما بالمنطق ، يحق لكل شعب إذا التأمت عناصره كأمة ذات إحساس مشترك بالعيش ، اكتسبته مع التاريخ، وتصور مستقبلي واحد ، أن يعيش هويته على أرض ضمن حدود معترف بها دوليا وفي نظام يختاره بنفسه وفقا لإرادة الأكثرية فيه .

واسترسالا مع هذا الاعتبار **يحق لكل شعب أن يبني دولته المستقلة السيدة ولا يمانعه مبدئيا أحد على إقامة هذه الدولة الشرعية .**

كما يمكن أن تكون الدولة القومية أولا . والدولة القومية هي التي تحتوي على كافة الشعب الذي بناها ، كفرنسا مثلا ، حيث جميع الفرنسيين متواجدون (مبدئيا) في فرنسا فقط . والدولة غير القومية هي التي لا تحتوي على كل الشعب الذي أسس الدولة ، كالدول العربية التي يطلق عليها غالبا اسم «الأقطار العربية» دلالة على تجزؤ الأمة العربية إلى دويلات عربية ، لا تمثل كل منها كل العرب ، كما تمثل فرنسا مثلا كل الفرنسيين .

هذا ، إذا كان في الدولة ، نوعية واحدة ، أو شعب واحد ، أو حضارة واحدة . أما إذا تواجد في هذه الدولة ولظروف متعددة ، شعوب أو قوميات أو حضارات مختلفة ، فتنشأ المشاكل إذ ذاك . الدولة الواحدة مبدئيا ، تقام لاحتواء شعب واحد أو أمة واحدة ، ولتجسيد إرادتها والتعبير عن تصوراتها . فكيف يمكن أن تقوم دولة واحدة لشعبين أو قوميتين ؟

الحقيقة أن التاريخ هو الذي يفرض هذه النوعية من الدول ، وغالبا ما تقع شعوب أو إثنيات في هذه الدول رغما عنها تبعا لإرادة الشعب الأقوى الذي يريد السيطرة على الأقلية التي يضمها إليه ، أو استغلال الموارد الطبيعية المتواجدة على أرض هذه الأقلية . والأمثال على ذلك كثيرة وبالاحرى لا تحصى .

فالتاريخ يبين لنا :

كيف ضمت النمسا الألمانية عدة قوميات أوروبية في الأمبراطورية النمساوية .

وكيف ضمت روسيا القيصرية عدة شعوب غير روسية .

وضمت الدولة العثمانية شعوبا كثيرة في أمبراطوريتها ... إلخ ...

والتاريخ المعاصر يبين لنا كيف : تضم إثيوبيا إرتريا في الدولة الإثيوبية لتستفيد من موانئها ، إذ لا شواطئ لإثيوبيا على البحر . والاتحاد السوفياتي ، أو روسيا ، يضم ثلاث عشرة قومية كي تتسع وتقوى ويزداد عددها وتكسب عمقا استراتيجيا (مثلا منطقة باكو الغنية بالمعادن) . والعراق يضم الأكراد في شمال البلاد كي يستخرج النفط من الأراضي الكردية .

ولكن لا يجب تعميم هذا المبدأ على كل الحالات ، فهنالك قوميات أرادت من تلقاء نفسها أن تتعايش في ظل دولة واحدة ، إنما ضمن نظام خاص بهذه الدولة ، كسويسرا . ولكن هذه النوعية نادرة بحيث تعد على الأصابع .

المهم هنا ، أن هذه الدول ، أكانت الشعوب فيها ترغب في الحياة المشتركة أم لا ، أو كانت الدولة تعترف بحقوق كل الشعوب أم لا ، هي دول تعددية ولا يمكنها أن تكون إلا كذلك . فالدولة التي تحتوي على عدة عناصر مختلفة حضاريا وثقافيا ، لا يمكن أن تكون دولة قومية وحدوية . والعكس صحيح ، فالدولة التي تتكون من عنصر واحد أكانت قومية أم قطرية ليست تعددية ولا يمكن أن تصبح تعددية . **إن شرط الدولة التعددية أو شرط الصيغة التعددية الأول ، هو تواجد عدة شعوب تختلف عن بعضها البعض جذريا وليس بفوارق ثانوية ، كالعادات والتقاليد بين أهل جبل وأهل مدينة ، أو أهل شمال وأهل جنوب .**

فإيطاليا مثلا دولة وحدوية قومية ، تضم شعبا إيطاليا واحدا يتكلم الإيطالية ويعيش في جو ثقافي إيطالي . أما الفوارق بين الشمال المتمدن والصناعي ، والجنوب المتوسطي والفقير ، فلا يعني وجود تعددية في إيطاليا . وبالعكس ، فيوغسلافيا مثلا ليست دولة وحدوية قومية ، بل تعددية متمايزة ، لأنها لا تتألف من شعب يوغسلافي واحد وثقافة يوغسلافية واحدة ، بل من عدة إثنيات وشعوب ، كالكروات (Croates) والسلاف والصرب . إلخ . ويتمتع كل منهم بثقافته وتقاليده الوطنية الخاصة به . ومع أن المنطق البسيط يفرض وجود الدول القومية مبدئيا لتأكيد سيادة كل شعب واستقلاله ، ومن ثم اتجاهه إلى الشعوب الأخرى للتعاون ، فالواقع العالمي يبين لنا صورة أخرى حيث إن قسما كبيرا من الدول الصغيرة والكبيرة تعددية . وتعدديتها نتجت عن حروب وتحركات شعوب ما عدا القلة منها .

يقول البعض من منظري قضايا القوميات ، إن التاريخ يمضي بعكس نظام التعددية ، فالدول القومية الوحدوية ، تبعا لمصالحها الاقتصادية تتجه نحو الاتحاد مع دول

أخرى ، لتجتمع وتقوى . ويرتكز هؤلاء المنظرون على التكتلات الاقتصادية والسياسية في العالم ليبرهنوا أنه لا مجال للتفريق داخل الدولة الواحدة ، حتى لوكانت تعددية ما دام معظم الدول ، والقومية الوحدوية منها ، أي التي لا تشكو من مشاكل هوية ، تتحد مع بعضها ، فلا يجب أن تنقسم الدول التعددية على بعضها ما دامت الوحدوية تتكتل . والتقسيم بنظر هؤلاء يكمن بمجرد الاعتراف بأن الدولة تعددية .

ولكن هذه النظرية ، بالفعل ، لا ترتكز على أسس منطقية وتناقض نفسها بنفسها .

فالدول الوحدوية القومية تتكتل مع بعضها لسببين : السبب الأول هو أنها دول قومية وحدوية ، وستظل دولا قومية ، فلا تخسر هويتها ولا ميزاتها القومية ، وهذا السبب هو الشرط الرئيسي لتكتلها مع الدول الأخرى ، والبرهان الأكبر ، هو البنود الرئيسية في المواثيق التي تشترط الاستقلال والسيادة القومية للدول التي تنضم إلى المعاهدة أو الاتفاق أو السوق ...

أما السبب الثاني فهو الحاجة الاقتصادية . فالدليل العكسي يثبت أنه لولا الحاجة الاقتصادية لما دعت الحاجة إلى أية وحدة مع الدول الأخرى وإلا لما كانت الدولة الوحدوية القومية المنظمة قد استقلت أصلا ...!!

أما الدول التعددية فهي تقوم على أساس تعدد القوميات أو الشعوب فيها ، فإذا لم تحترم الدولة التعددية حقوق جميع القوميات فيها ، فلن تكون حاجة لقيام الدولة التعددية بحد ذاتها . وإذا أرادت هذه الأخيرة أن تميز بين قومية وأخرى على أساس إعطاء السلطة لواحدة وإبعاد الأخرى عنها ، فترجع عندئذ إلى صلة الاستعمار المرفوضة عالميا والتي وضعت جميع الصيغ الجماعية الأخرى لمحاربتها !!

ما هي أنواع الصيغ التعددية الهامة ؟

كثيرا ما يظن الناس ، أن **الكونفدرالية** هي صيغة تعددية ، وهذا خطأ قانوني . فالكونفدرالية حسب تعريف القانون العام والعلوم السياسية ، صيغة أو ميثاق بين دول مستقلة ، قومية أم تعددية ، تربطها في بعض المجالات المشتركة الاقتصادية أم الدفاعية أم السياسية . ويحق لأي طرف أن ينسحب من الكونفدرالية عندما يشاء دونما أي شرط .

فالكونفدرالية لا تضم شعوبا وقوميات مختلفة ضمن دولة واحدة ، بل تجمع دولا متعددة حول ميثاق ، والمعلوم أن التعددية ليست صيغة بين دول بل بين شعوب أو قوميات في إطار دولة واحدة . وقد يعتقد البعض أن سويسرا هي كونفدرالية ولكنها ليست كذلك ، بل نظاما فدراليا ، سمي كونفدراليا . ولا يشهد العالم المعاصر نظاما كونفدراليا اليوم ، بعد أن

انتهت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر بانكسا وانحلال الكونفدرالية الجنوبية .

الصيغ التعددية الأكثر بروزا هي الفدرالية واللامركزية السياسية والمناطقية .

الفدرالية ، وهي الصيغة التعددية الأكثر انتشارا ، هي النظام الذي يجمع بين شعبين أو قوميتين ضمن دولة واحدة . فالفدرالية تعطي الاستقلال للوحدات التي تؤلفها في كل المجالات الحيوية والثقافية والحضارية والاقتصادية ، وتبرز ميزات كل مجموعة . ونظام الفدرالية يعطي الحق للأطراف المتحدة أن تقرر مصيرها بنفسها عندما تريد ، وأن تستقل عنها ، أو أن تستقل ببعض المجالات . فالفرق بين الفدرالية والكونفدرالية هو أن الأخيرة نظام يجمع دولا مستقلة قانونيا ، أما الثانية فتجمع بين شعوب غير مستقلة قانونيا . الفرق بين الإثنين هو الهيكلية القانونية أكثر منه الموضوع . وتنص القوانين الفدرالية أحيانا على وجوب وضع القوات المسلحة تحت قيادة مشتركة ، أو التعامل بنقد موحد ، وتشريعات أخرى موحّدة ، وتوضع هذه الشروط جميعها بالاتفاق التام بين جميع الشعوب الممثلة بهيئات خاصَة تنتخبها لتلك الغايات .

أهمية الأنظمة الفدرالية هي في تنظيمها لحقوق القوميات التي تؤلفها ، فالقرارات الفدرالية ، أي قرارات الدولة الفدرالية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ، الهامة ، لا تتخذ إلا بناء على الأكثرية التمثيلية لكل المجموعات التي تؤلف الاتحاد . فإذا رفضت أكثرية مجموعة واحدة ، فلا يحق للمجموعات الأخرى أو المجموعة الأخرى (طبعا مبدئيا) ، أن تنفذ القرار الفدرالي . فالنظام هذا هو الضمانة الوحيدة للأقليات في أية منطقة في أن لا تذوب أو أن تضمحل سياسيا وثقافيا في دولة تعايش تعددية ، هذا إذا رفضت الأقلية القومية أن تنشأ الدولة القومية المستقلة .

وإذا نظرنا جيدا إلى الأنظمة الفدرالية في العالم رأينا أنها اختبار للتعايش بين مختلف لشعوب ، تنجح أحيانا وتسقط أحيانا . وتكون مسببات السقوط غالبا في أصول قيام الدولة الفدرالية ، فإذا قامت رغما عن إرادة بعض أطرافها ، فلا يكون لها مستقبل إلا بالتفتت والتفجر ، أما إذا تم البناء على إرادة مشتركة بالتعايش الإيجابي ، فللصيغة الفدرالية حظ في الحياة الطويلة .

للصيغة هذه ، انتشار كبير وواسع في جميع أنحاء العالم . فابتداء بالجبارين ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وهما فدراليتان ، ومرورا بسويسرا ويوغسلافيا وألمانيا وكندا ... إلخ نرى أن عددا كبيرا من الدول التعددية كي لا نقول الأكثرية منها قد

اعتمدت هذه الصيغة نظاما لها . ولكن تطبيقها وتشريعاتها تختلف عند الدول وحسب المراحل التاريخية والأوضاع الدولية والداخلية .

الصيغة الثانية هي **اللامركزية السياسية** : لا فرق كبير بينها وبين الفدرالية إلا من حيث التشديد على قوة الجهاز المركزي والتأكيد على وحدة الدولة الاتحادية القانونية . وقد يكون الفرق العملي في طريقة تأسيس هذه الأنظمة . فالفدرالية تقوم بعد تفتت دول أخرى أو تجمعها . أما اللامركزية السياسية فتقوم كتنازلات من الدولة الموحدة التي رضخت لمطالب أقلية فيها أصبح لها شأن سياسي أكبر ، فأعطيت لها حقوق ، ووسعت نطاق الإدارات المحلية سياسيا . وتكون اللامركزية السياسية إجمالا حلا لوضع ، أكثر من إرادة مبنية على مسيرة لشعوب مختلفة تلتقي في بيئة واحدة .

أخيرا ، **المناطقية** ، وهي الصيغة المتوسطة بين الدولة الوحدوية المركزية والدولة التعددية اللامركزية ، ولكنها بالفعل نظام دولة وحدوية يعطي الحق لأقاليمه بالاهتمام بالشؤون العامة دون مراجعة الإدارة المركزية ، ولا يكون إجمالا للمناطق حقوق سياسية أساسية ، كالحق في الاستقلال وحق تقرير المصير. «فالمناطقية» مثلا تطبق في إيطاليا ، وهي دولة وحدوية قومية . ولكن التغيرات قد تسمح للمجموعات التي تعيش في ظل المناطقية أن ترى شؤونها الداخلية تاركة الشؤون الخارجية للدولة المركزية ...

الفدرالية ، اللامركزية السياسية ، المناطقية ، ليست إلا مظاهر قانونية مختلفة لحقيقة واحدة ، هي التعددية . فالأنظمة هذه ، وجدت لتعبر عن واقع اجتماعي وسياسي وثقافي غير طبيعي ، بمعنى أنه يختلف عن المبدأ العام ، وهو حق كل قومية بدولتها المستقلة . فعندما يفرض التاريخ أو تفرض التحولات السياسية العالمية تواجد قوميات أو حضارات متعددة على أرض واحدة ، يتوجب على المشرعين المسؤولين أن يجدوا صيغة تتلاءم مع الوضع القائم .

إن تعدد الهويات في إطار دولة قانونية واحدة يحتم إقامة نظام يحترم تعدد الهويات هذه . فتلعب الكونفدرالية دورها كصيغة تعايش بين دول أو دويلات ذات هويات مختلفة ، وتلعب الفدرالية واللامركزية السياسية دورها بين شعوب ذات هويات مختلفة ضمن دولة قانونية واحدة . والمبدأ هنا واضح وقاس ، وتتعرض البقعة التي تشهد واقعا تعدديا دوما إلى حروب شرسة للغاية في حال عدم احترام مبدأ التعددية وإيجاد نظام يلائمه فلا يمكن إقامة نظام وحدوي في دولة تعددية كما لا يمكن إقامة نظام تعددي في دولة قومية . وسنرى فيما بعد المشاكل الناتجة عن عدم تطبيق الحل التعددي للبيئة التعددية ،

والمضاعفات التي تفرضها على التعايش الدولي لا بل على السلم العالمي .

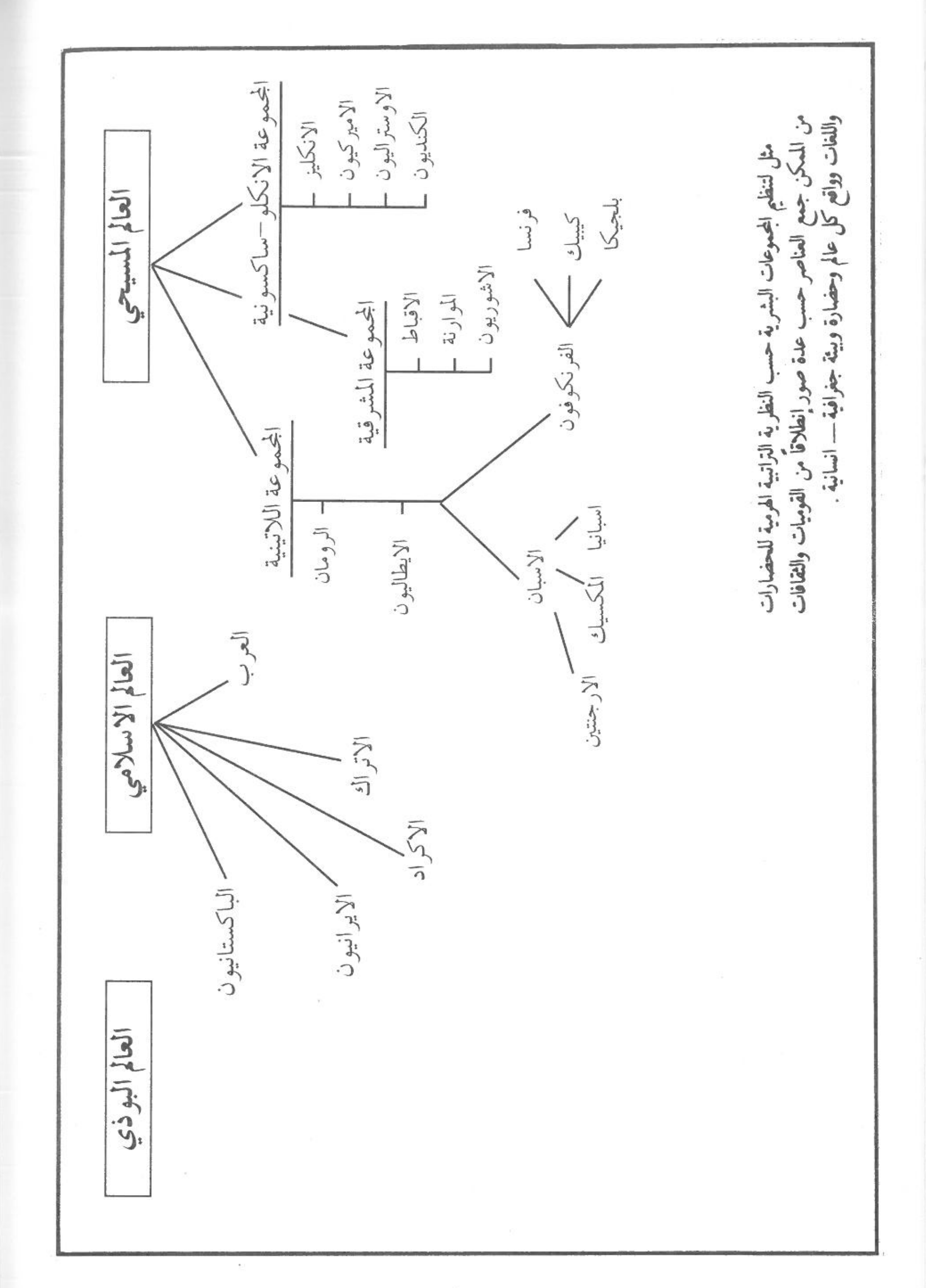
النظرية الجديدة للتراتبية الحضارية في العالم

أما بالنسبة لقيمة هذه الأنظمة ، فالنتائج التي راقبناها من خلال التاريخ والمرحلة المعاصرة ، لا تعطي صورة واضحة ومقياسا واحدا لملاءمة الأنظمة التعددية للبيئات التي طبقت فيها. إن عدم وجود قانون للصيغة التعددية يحدد مدى نجاح أو تقديم نظام على آخر، يرجع إلى اختلاف البيئات والوضع الفكري والسياسي الزمني والمحلي ، والظروف التي باجتماعها نجحت الصيغة أم فشلت . ولكن ، حسب نظرنا ، نستطيع القول إن هناك ثمة تراتبية أفضلية بين الأنظمة بالنسبة لنوعية البيئة التي يطبق فيها النظام . وقد استنتجنا هذه التراتبية من خلال تحليلنا للأنظمة نفسها أولا ، وللوضع الإنساني في كل مجالات السياسية والثقافية والاقتصادية ثانيا ، وعلاقة الأنظمة بالأوضاع هذه . لا يجب الانطلاق ، حسب تصورنا ، من حسن تطبيق الأنظمة أم لا فقط . ولا يجب الانطلاق أيضا من انتقاد الأنظمة تقنيا أو قانونيا . فالتطبيق الفعلي لكل نظام على أي شيء متحول يختلف ولو قليلا عن النظرية التي أفرزت النظام . وانتقاد الأنظمة ، قانونيا ، لا يعطي الحل الأخير ، فلكل انتقاد ، خاصة في القانون ، انتقاد معاكس ، أو مكمل آخر . الانطلاقة يجب أن ترتكز على نظرية فلسفية معينة ، لا يمكن من دونها إدراك الحقائق الإنسانية الأساسية التي وحدها تقود العمل الإنساني الجماعي .

فلا يمكننا أن نفهم قيمة نجاح صيغة أو سقوطها إلا نسبة إلى نجاح التعايش أم عكسه . فالهدف الذي من أجله طرحت الصيغ وطبقت هو المقياس الأول لتقييم هذه الأنظمة ...

ولكن التعايش لا يكون إلا بين بيئات بشرية اجتماعية . فيجب إذا ، وقبل أن نحلل قيمة تطبيق الأنظمة على هذه البيئات البشرية الاجتماعية ، أن نعرفها ونحددها كي نرى مدى نجاح الصيغ المطروحة . فالمطلوب الأول هو إيجاد نظام يرسم تواجد المجموعات البشرية ، ويحددها ، واضعا لها أسسا تتحرك عليها وتنطلق منها .

والنظام هذا ، حسب تصورنا ، الذي يرتكز على مراقبة علمية سياسية اجتماعية للتطورات البيئوية الإنسانية ، يبدأ بالتمييز الأعلى (Summa Divisio) بين الحضارات العالمية على الكرة الأرضية . فلا الأحلاف العسكرية ولا المعاهدات ولا التكتلات السياسية ولا المجموعات البشرية تؤدي إلى تمييز أولي وأساسي بين المجموعات البشرية . إن ذروة التمييز هي الحضارة . والمقياس الحضاري ليس بالفارق



مثل لتنظيم المجموعات البشرية حسب النظرية التراتبية الهرمية للحضارات من الممكن جمع العناصر حسب عدة صور انطلاقا من القوميات والثقافات واللغات وواقع كل عالم وحضارة وبيئة جغرافية — انسانية.

الحضاري ، كما قد سبقنا وقلنا ، بل بالاختلاف الحضاري النوعي . فالأرض مقسمة إلى عدة حضارات ، نشأت كل واحدة منها حسب تاريخ محدد وظروف معينة لا علاقة مباشرة ضرورية بينها أو تشابه بمقياس قيامها وتحولها . فالحضارة البوذية الهندية لها مسبباتها وبيئاتها وثقافاتها وتاريخها ، كذلك الحضارة الشنتوية الصينية والحضارات الأفريقية . والتمييز الحضاري هو التمييز الأعمق الذي لا يفنى . ففناء التمييز الحضاري يأتي نتيجة فناء الحضارات التي تتألف منها الإنسانية ، وهذا يعني نهاية الإنسانية !!!.. ويؤيد الجميع هذه النظرية ، حتى الذين يؤمنون بتمييز أعلى آخر ، كالتمييز الإجتماعي بين طبقات مختلفة من الناس . ويؤكد هؤلاء ، أن التمييز الاجتماعي بين طبقات المجتمع الإنساني مهما كانت هويته ، لا يتناقض مع التمايز الحضاري الذي يفرزه التمايز الجغرافي البيئوي . والجميع يتفقون على أنه ثمة فوارق ، نسميها نحن حضارية بين المجموعات البشرية التي سكنت في مناطق مختلفة من الأرض . ولعل الطبيعة التي فرضت الاختلاف في اللون والجنس ، لن تمنع التمايز في التفكير والتصور الجماعي ، أي إنها لن تمنع التمايز الحضاري ، والذي لا تمنعه الطبيعة ، يوجد ويستمر مهما عمل الإنسان لإزالته .

إذا فالتمايز الحضاري قد خلق عوالم عدة على الأرض . هناك العالم المسيحي ، الذي يعرف بالعالم الغربي لفقدانه جناحه الشرقي نتيجة للفتح العربي للشرق .

كما هنالك العالم الإسلامي ، والعالم البوذي ويمكننا التكلم أيضا عن حضارة يهودية عالمية ... إلخ ...

وداخل هذه الحضارات العالمية ، تقاسيم ثانوية أخرى مختلفة ، ليست بالضرورة «أولاد عم بعضها» ، أي بمعنى آخر ، إنه ليس على التقاسيم الثانوية الواردة في العالم المسيحي أن تشابه التقاسيم الثانوية في العالم الإسلامي أم العالم البوذي . ونشبه هذا النظام بعلم الرياضيات الحديثة . فهذا العلم يصور لنا الأشياء كمجموعات تضم كل منها مجموعات أخرى أو عناصر متعددة دون أن تكون متشابهة مع كونها مجموعات . فإنه من الممكن أن توجد مجموعة أولية تحتوي على مجموعات ثانوية ثلاث وتحتوي كل مجموعة ثانوية على عناصر تختلف عدديا ، وتوجد مجموعة أولية ثانية تحتوي بدورها على خمس مجموعات ثانوية تحتوي كل واحدة منها على رقم معين من العناصر .

مبدئيا ترتكز الفوارق الثانوية أو توزيع المجموعات الثانوية على الاختلاف اللغوي . ففي كل عالم حضاري ، تيارات لغوية تعبر عن تصورات هذا العالم . واللغات هذه ، هي لغات الشعوب المنضوية تحت راية هذا العالم . ففي العالم المسيحي مثلا ، توجد المجموعة

الأنكلوساكسونية من جهة واللاتينية من جهة أخرى ، والسلافية والسريانية الشرقية .... الخ ... واللاتينية تنقسم إلى عوالم لغوية مختلفة ، كالفرنكوفونية ، والإسبانية ... إلخ ...

أما العالم الإسلامي ، فينقسم إلى مجموعات لغوية معينة ، انطلاقا من العربية التي تهيمن عليه بشكل قوي ، والإيرانية والتركية والباكستانية ... إلخ ...

والفوارق الثانوية أو المجموعات الثانوية ، تسمح لبروز عناصر داخلها ، نسميها نحن القوميات ، وهي نتيجة تفاعل الحضارة الشاملة بالأرض من خلال تاريخ معين . فالعالم الفرنكوفوني مثلا ، الذي ينتمي إلى العالم أو الحضارة المسيحية ، يحتوي هو نفسه على قوميات متعددة ، أولها القومية الفرنسية ، ومن ثم القومية الوالونية في بلجيكا والسويسرانية والكيبيكية ، ونضيف نحن بعض القوميات الأفريقية الفرنكوفونية التي تتضامن مثلا مع عالمها الفرنكوفوني أكثر من مع جاراتها المنتمية إلى العالم العربي مثلا ، كساحل العاج والزائير وأمبراطورية وسط أفريقيا التشاد ، وهي قوميات أفريقية داخلة في نطاق العالم اللغوي الفرنكوفوني المنتمي نفسه إلى الحضارة والعالم المسيحي . والعالم اللغوي الأنكلوساكسوني نفسه ينقسم إلى قوميات متعددة ، كإنكلترا وإيقوسيا والولايات المتحدة الأميركية (أو إنكليز أميركا) وكندا وأوستراليا ونيوزلندا ، وجنوب أفريقيا ... إلخ ..

كذلك العالم اللغوي الإسباني ينقسم إلى قوميات مختلفة كإسبانيا والمكسيك والبيرو والأرجنتين . إلخ ... وينعكس التأثير اللغوي الحضاري الثقافي على العلاقات السياسية التاريخية بين عناصر الحضارة الواحدة أو العالم الواحد . أما التقسيمات القومية داخل الحلقات الحضارية اللغوية الإسلامية ، فهي غير متعددة مبدئيا حيث إن التيار اللغوي العربي مثلا لا يحتوي إلا على القومية العربية والتيار اللغوي التركي لا يحتوي إلا على القومية التركية . وذلك يؤكد عدم وجوب تشابه التقاسيم الثانوية والثالثة داخل العوالم الحضارية الأولية . فالانقسامات الحضارية التي طرأت على العالم المسيحي ثقافيا ، وسياسيا ولغويا وإقليميا ليست شبيهة بالتي حصلت داخل العالم الإسلامي أو العالم البوذي أو سائر الحضارات العالمية .

إذا ، وانطلاقا من هذه النظرية ، التي عرضناها بشكل موجز جدا ، يمكننا أن نستخلص أنه يوجد عدة تقسيمات ثانوية وثالثة وربما رابعة داخل التمايز الأولي العام وهو التمايز الحضاري الأساسي العالمي . وإذا كانت الفوارق أو الدوائر التحتية للتمايز الحضاري الأولي ، أي الفوارق الثانوية ومتفرعاتها ، تحصى وتنظم حسب الواقع الفعلي لتواجد المجموعات ، انطلاقا من مبادئ النظرية التراتبية ، فوجود العوالم الأولية واضح وثابت في التاريخ .

والوجود هذا يصلح لقيام مقياس جامد لأي تقييم بشري على أساس جماعي ، حضاري أو قومي أو ثقافي . والارتكاز على مقياس النظرية التراتبية من خلال تصنيف المجموعات حضاريا ، يسمح للمفكرين وللمحللين السياسيين أن يصيبوا دائما في نتائجهم حيث إن التمييز الحضاري ، هو التمييز الأعلى وحيث إن تحركات الشعوب في العالم تجري وفقا لتواجد هذه العوالم . أما العناصر الأخرى التي تدخل في مجرى التطور ، فهي عناصر ثانوية ولكن ضرورية ، تؤثر بالطبع على سيرة الشعوب ضمن صيرورتها التي تربطها ببعضها البعض .

ونعطي مثلا لتجسيد الفكرة هذه :

العالم العربي مجزأ إلى أقطار متفرقة ، تحتل البعض منها دول من العالم الغربي .

فإذا حللنا حسب النظرية التراتبية الحضارية ، رأينا أنه على العالم العربي أولا أن يتحرر من العالم الغربي ، لأنه لا يجوز أن تتبع مناطق مأهولة من سكان ينتمون إلى العالم العربي إلى سلطة تنتمي إلى العالم الغربي انطلاقا من مبدأ العدالة الإنسانية المجردة .

لذلك فحرب التحرير التي خاضها العرب ضد الفرنسيين في الجزائر وسوريا والبريطانيين في مصر والعراق والإيطاليين في ليبيا هي حرب شرعية تهدف إلى إرجاع السلطة السياسية في هذه الدول إلى الهوية الطبيعية أي الهوية العربية .

وإذا أكملنا التحليل حسب النظرية رأينا أنه على العالم العربي أن يتوحد ليرجع كتلة واحدة أو مجموعة واحدة بالقرب من المجموعات الإسلامية الأخرى . لذلك ، فانطلاقا من هذه النظرية ، تصبح حركة التوحيد العربية شرعية وواجبا على العرب . وتصبح القوى والأحزاب التي تريد توحيد الأمة العربية هي الأحزاب الوطنية والقومية وتصبح القوى العربية التي تقاوم هذا التيار هي القوى الرجعية أو المضادة لحركة التاريخ ولتراتبية العالم الطبيعية .

ويطبق هذا المثل في كل مناطق العالم ، فكل توحيد أو تقسيم أو تجميع أو تحرير أو استقلال ، يأخذ شرعيته من ارتباطه بمبدأ التراتبية . ويسمي البعض هذا الارتباط ، خط التاريخ ، ونؤيد نحن هذه التسمية. فللتاريخ خط ، والخط هذا يمر عبر الهرمية التراتبية التي تنظم الكينونة ، والمسيرة الصيرورية .

من هنا ، فتقييم الأنظمة القانونية السياسية والاجتماعية يمر عبر تلاؤم هذه الأنظمة مع الوضع التراتبي في المكان والزمان . بمعنى آخر ، إن تقييم أي نظام يرتكز على صحة اختيار

النظام الملائم للبيئة القومية أو اللغوية أو الحضارية الملائمة . وفي مجال بحثنا نحن ، أي في البيئة التعددية ، نرى الأنظمة السياسية المطروحة تنجح حسب البيئة التي وجدت من أجلها .

فالمناطقية مثلا لا تنجح بين شعوب تختلف قوميا . والفدرالية لا تنجح إلا بين شعوب تختلف قوميا ولكن ضمن حضارة واحدة . أما الكونفدرالية فهي الأداة التي تجمع الشعوب المنتمية إلى فوارق أولية أساسية ، لقدرتها على استيعاب التناقضات الكبيرة .

وإذا كان من الصعوبة أن نضع لوحا نسجل عليه نظريا ، المعقول واللازم والمستحيل في تطبيق الأنظمة ، نظرا لتداخل العوامل الأخرى ، من بيئة جغرافية وتطورات سياسية اقتصادية واجتماعية فإنه من المستطاع أن نضع قانونا يطبق اختياريا (Supplétif) ، ولكنه يضع الحدود لتطبيق الأنظمة على الواقع ، والقانون يتلخص كما يلي :

كلما كانت الفوارق عميقة بين المجموعات التي تريد التعايش ، أي رابعة أم ثالثة أم ثانية أم أولى ، توجب وجود صيغة تلائم الفوارق العميقة أي نظام يعطي استقلالا أكثر . والعكس صحيح ، فالرابطة بين شعوب تنتمي إلى لغة واحدة وحضارة واحدة ليست الرابطة التي تجمع شعوبا تختلف حضاريا ...

ونعتقد نحن أن الفشل الذي حصل ولا يزال يحصل حتى اليوم في العالم ، يأتي من عدم اختيار النظام الملائم للتمايز الملائم . فالفدرالية نجحت في سويسرا ، ولكنها بحكم الساقطة في قبرص . ولكننا ، كما سبقنا وأكدنا ، أنه من الصعب ، أو حتى من المستحيل ، أن نفرض لائحة للمناطق نطبق عليها أنظمة معدة لها . فالتاريخ يثبت أن الاختبار هو الوسيلة الوحيدة التي تصور النظام المبتغى . **فمراجعة التاريخ ومطابقة النتائج التاريخية مع الهرمية التراتبية هما العنصران الاساسيان في اعطاء الحكم العادل عند تقييم نظام او صيغة** . حتى إن التاريخ ، وهو تفاعل التراتبية الحضارية مع الزمان والمكان ، هو القوة الوحيدة التي تحدد كيفية تطبيق النظام التعددي وحدوده . وقد يرفض التاريخ نوعية معينة من الصيغ وقد يرفض الصيغة نفسها ، أي صيغة التعايش بحد ذاتها . ومواجهة التاريخ ، تكلف الإنسان غاليا ، وقد تكلفه زوال الإنسان كمجموعة في بعض أنحاء العالم ، إذا أصر على مصادمة التاريخ في تجارب واختبارات تعايشية غير طبيعية ، رفضها النظام الكوني (Ordre de l'Univers) ، وأنذر منها على مدى السنين ...

الأنظمة التعددية إذاً ، قوانين وجدها المشترع كي يرى التعايش النور ويسمح للمجموعات التي تريد أو أريد لها التعايش أن تحيا في جو من الحرية الجماعية العامة دون أن

تصطدم بالمجموعات الأخرى أو أن تفرض هويتها على الطرف الآخر . ولكن هذه الأنظمة لم تخلق خلقا من تصور مجرد ، بل ارتكزت على عناصر سبقتها ومهدت لها طريق القيام والمضي . العناصر هذه ، هي المبادئ العامة الإنسانية التي كرستها معظم التشريعات في العالم .

ما هي هذه التشريعات وعلى ما تحتوي ؟

الفصل الثاني
ماهية الحقوق التعددية

إن الصيغة التعددية تفترض كما رأينا تواجد عدة مجموعات حضارية أو قومية على أرض واحدة أو ضمن دولة قانونية واحدة .

والتواجد هذا هو الشرط الذي يحدد الحقوق للمجموعات نفسها . فإذا لم يكن هنالك مجموعات متعددة ، لا تكون عندئذ حقوق تعددية لكل مجموعة ، فالوجود يصبح واحدا ، والحقوق التعددية تتحول إلى حقوق قومية أو وطنية أو اجتماعية... إلخ ، لشعب واحد ضد الحكم أو ضد قوة أجنبية .

القسم الأول : ما هي أوجه هذه الحقوق وكيف تحدد ؟

الحقوق هذه تحدد بالنسبة لعدة عوامل .

هنالك **العامل التناقضي** ، أي عمق التناقض بين الأطراف التي تؤلف الواقع التعددي . فكلما كان الفرق بعيدا في سلم النظرية التراتبية ، أصبحت الحقوق أشمل وأكبر ونعطي مثلا على ذلك .

إذا كان الفرق بين المجموعتين هو فرق حضاري أي إن مجموعة تنتمي للحضارة المسيحية العالمية وأخرى للإسلامية ، فالحقوق التعددية تصبح عندئذ حقوقا حضارية وهي أعمق وأشمل حقوق جماعية قد يطالب بها شعب بمختلف مستوياته . وإذا كان الفرق قوميا ، أي بين قوميات تنتمي الى حضارة واحدة ، فالحقوق تصبح حقوقا قومية ، وإذا كان الفرق لغويا ، تصبح الحقوق لغوية . وقد تجتمع عدة نوعيات من الحقوق ضمن واقع تعددي واحد أو تنفرد بنوعية واحدة ، وذلك حسب التشابك والتناقض المحلي .

العامل الثاني الذي يحدد الحقوق هو **عامل الارتباط** بين مختلف الأطراف التي تشكل التعددية . والعامل هذا لا يناقض العامل الأول ، أي العامل التناقضي ، بل يكمله . وعامل الارتباط هو نوعية الارتباط بين المجموعات . فإذا كان التمايز أم التناقض حضاريا أم ثقافيا أم لغويا أم قوميا ، فالارتباط قد يختلف حسب الواقع السياسي المرحلي . والارتباط قد يكون تسلط فئة من الفئات على الدولة الاتحادية وسيطرتها على المرافق العامة والحيوية ، فتصبح الحقوق التعددية ، حقوقا سياسية كاملة للتوازن والمشاركة السياسية القومية أم الحضارية أم اللغوية ، حسب التمايز . وقد تكون الصلة مثلا ، سيطرة طرف على التربية والثقافة دون غيرهما ، فتصبح الحقوق التعددية ، حقوقا ثقافية تربوية ... إلخ . وقد يكون أخيرا الارتباط ، سيطرة للطرف الواحد معلن النية على مقاليد الحكم ، فتصبح الحقوق التعددية في هذه الحال ركيزة للتحرر انطلاقا من مبدأ حق تقرير المصير . هذا من الناحية السلبية أو بمعنى آخر عندما لا يكون هنالك حل إلا المواجهة بين الأطراف .

ولكن الحقوق التعددية قد تكون محترمة ومكرسة ضمن الدولة الاتحادية ، وليست هنالك أية مشكلة جماعية فتصبح الحقوق التعددية عندئذ مصدرا قانونيا دستوريا وطنيا أم عالميا ، للحريات العامة في البلد الذي شرع هذه القوانين . فإذا لم تحترم هذه الحقوق بالنسبة إلى فرد معين من المجتمع فيحق له ، إذا كان للحريات العامة وجود في بلده ، أن يطالب بتطبيق مبدأ التعددية المكرس دستوريا ، على حالته شخصيا ، ويستفيد إيجابيا من حكم المحكمة إذا أعطته الحق .

ونعطي مثلا على ذلك : القضية اللغوية في بلجيكا التي بدأت منذ سنة ١٩٦٢ وانتهت بعد سنة ١٩٦٧ قضائيا بأحكام للمحكمة الأوروبية : في بلجيكا ، كما سنرى فيما بعد ، تعددية لغوية فرنسية — فلامانية جزأت البلاد إلى منطقتين تتكلم كل واحدة منها لغة . وقد قسمت بلجيكا إلى منطقتين كي تكرس العدالة التعددية فيها . وقد تفجرت المشكلة عند الأقليات اللغوية الفرنكوفونية (أي الناطقة بالفرنسية) في المناطق الفلامانية حيث درست

اللغة الفلامانية ولم تعطَ المدارس الفرنكوفونية التي تعلم الفرنسية فيها الحق في تسليم شهادات دولة . فكان على أهالي التلاميذ الفرنكوفون أن قدموا دعوى قضائية أمام المحكمة الأوروبية المنبثقة عن الميثاق الأوروبي الذي كرس حرية التعليم والحقوق الثقافية . وكانت المشكلة التعددية في هذه الحالة تتعلق قانونيا بالحريات العامة . ولكن المحكمة لم تحكم لصالح الفرنكوفون لعدة أسباب ، وقد انتُقدت كثيرا فيما بعد .

إذا ، إن الحقوق التعددية هي حقوق حضارية ، قومية ، ثقافية أو لغوية . تكون مجتمعة أم لا حسب الظروف والواقع . هذا بالنسبة لماهيتها ، ولكن كيف تمت ترجمتها الفعلية إلى قوانين ونظم ؟

القسم الثاني : ترجمة الحقوق التعددية واصولها

وجدت الحقوق العامة منذ أن وجد مجتمع إنساني منظم ، وقد تطورت هذه الحقوق مع تطور العقل الإنساني والمفاهيم الفلسفية والسياسية والدينية . وقد بدأت الحقوق بصورها الأولى مع الحضارات القديمة الشرقية مثلا ، ومن ثم اليونانية وخاصة الرومانية ، حيث تكرست كحقوق ، وتطورت فيما بعد مع التطور التاريخي للمفاهيم والإيديولوجيات السياسية حتى أصبحت تنظم اليوم جميع مظاهر الحياة .

أما الحقوق التعددية ، فلقد وجدت مبدئيا منذ وجود فكرة الحق العام في البيئات التعددية . ولكن الحقوق التعددية لم تر النور باكرا ، لأن الظروف التاريخية لم تسمح بالمطالبة فيها ، ولأن الوعي السياسي للهوية القومية لم يكن متبلورا وناضجا ، وقد اختلط الوعي القومي أو الإحساس به بالرابطة العائلية ثم العشائرية ثم الإقطاعية والملكية قبل أن تأخذ الأمة مكانها بين مقدسات الإنسان الأولية .

في التاريخ الحديث ، نرى أن انطلاقة الاعتراف بهذه الحقوق ، قد بدأت فعليا وعمليا مع إعلانات حقوق الإنسان ، التي شهدها القرن الثامن عشر في أميركا وفرنسا ومن ثم في القرن التاسع عشر في أوروبا وأخيرا عالميا في القرن العشرين .

إذا كنا حصريين ، نقول بأن إعلانات حقوق الإنسان في القرن الثامن عشر والتاسع عشر لم تعترف فعليا بالتعددية بل احترمتها باحترامها حرية الثقافة والمعتقد . إلخ ...

واذا لم يكن إعلان فرنسا لحقوق الإنسان سنة ١٧٨٩ واعلانات أميركا الاستقلالية ومن بعدها الإعلانات في أوروبا التاسع عشر ، مكرسة مباشرة للحقوق التعددية ، فالإعلانات

والمواثيق العالمية والإقليمية في عصرنا الحالي قد أعطت هذه الحقوق صفة أولية وحيوية في حياة الشعوب غير المستقلة أو التي تشارك في دولة مع شعوب أخرى .

أهم هذه الإعلانات هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٥ في سان فرنسيسكو ، ومنه انبثق ميثاق الأمم المتحدة . وهو نظرياً ، الميثاق الأهم والأشمل في تاريخ الإنسانية . ويكرس هذا الإعلان حقوق الإنسان الفردية والجماعية ، ومنها التعددية ، حيث لكل شعب حقه الطبيعي في تقرير مصيره وحقه في ثقافته وحضارته ولغته . وقد كلفت منظمة الأمم المتحدة بحماية المبادىء الأساسية لهذه الشرعة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية ، وقد جهزت بإدارات وأدوات عملية للسهر على تطبيقها .

ولكن النتائج الفعلية لمهمة منظمة الأمم المتحدة ، قضية تناقش ... فإذا كرست الأمم المتحدة استقلال الدول أو تحررها أو تحرر ثقافتها واقتصادها ، فيكون ذلك تكريساً لواقع فرض وبعد أن تنال الشعوب حقوقها وليس قبل...

... حرب الامم المتحدة ...

وبرأينا ، إن منظمة الأمم المتحدة وسيلة إدارية وإعلامية ، لا تعمل بتجرد وموضوعية لأنها لا تستطيع أن تكون إلا كذلك . فالمبادىء التي تقودها ، تفسرها كل من الدول أو المجموعات الدولية حسب تصورها أو إيديولوجيتها . فبدل أن تكون المنظمة أداة للوحدة ، فقد أصبحت وعاء للخصومة وللصراع وللإدانة . نرى مثلا كيف تتكتل الدول الماركسية وحليفاتها ودول العالم الثالث الدائرة في فلك العرب لتحاول أن تسيطر على المنظمة دوما من خلال فرض رأيها وتفسيرها واجتهادها الخاص حول القضايا والأزمات العالمية والإقليمية . فالإدانة الدائمة لإسرائيل وجنوب أفريقيا والعنصرية والصهيونية والاستعمار والإمبريالية وأميركا والدول الحليفة لها ، ليست إلا إدانة مموهة للغرب المسيحي في محاولات متتالية لعزله وضربه وابعاده عن الجهاز الشرعي والشرعية العالمية . والتحالف الإستراتيجي السوفياتي — الإسلامي يهدف إلى إسقاط الغرب سياسيا كمرحلة أولى قبل إسقاطه اقتصاديا ، ومن ثم تركيعه عسكريا . الحرب التي يشنها هذا التحالف على تواجد الغرب وحلفائه في جميع مناطق العالم ، حرب استراتيجية مخطط لها ، وقد وصلت معاركها إلى منظمة الأمم المتحدة . والغرب في هذه الحالة ، لا يستطيع الدفاع عن نفسه إلا باستخدامه حق الفيتو الأميركي ، الذي يستخدم التوازن النووي ليحد من التهديد السوفياتي العربي .

وفي خضم هذه المواجهة ، تتأرجح الحقوق التعددية في حسابات اللعبة الدولية مع تقدم فريق وتراجع آخر . فقد تصوت الجمعية العمومية تحت الضغوط الروسية — العربية لاستقلال شعب ينضم إلى التحالف فيما بعد ، وتصوت ضد نيل شعب حقوقه أم استقلاله أم لإزالة دولة أو نظام ، كي توجه ضربة للغرب المسيحي .

وقد لحق هذا الإعلان ، إعلانات أخرى في أوروبا حتى يومنا هذا وقد أشارت مباشرة أو غير مباشرة الى هذه الحقوق من خلال تطرقها إلى الحريات العامة ، أم حقوق الأقليات أم ناحية أخرى من مظاهر الحياة العامة . كذلك ظهرت تكتلات واتحادات دولية أخذت على عاتقها تحرير أو توحيد الشعوب الرازحة تحت الاستعمار وقد تطرقت إلى الحقوق التعددية ، إنما ، وكما هي الحالة في منظمة الأمم المتحدة ، فالموضوعية والتجرد لم يبصرا النور يوما بل التحيز والانخراط في المحاور .

الإعلانات العالمية ليست هي وحدها التي اهتمت بشؤون التعددية بل ، وخاصة ، **دساتير الدول التعددية** نفسها ، كدساتير الاتحاد السوفياتي وسويسرا وسائر الدول .

إن دستور الاتحاد السوفياتي أو دساتيره المتلاحقة قد اعترفت اعترافا تاما بالهيكلية الشبه فدرالية للاتحاد السوفياتي حيث إن لجميع القوميات حقوقها الأساسية والتامة من ثقافية ولغوية . وقد نذهب إلى حد القول بأن دستور الاتحاد السوفياتي يتكلم عن كونفدرالية بين دول متعددة تكوّن الاتحاد السوفياتي . وليست تسمية الجمهوريات السوفياتية وهي تسمية تشير إلى استقلال هذه الدول ضمن جمهوريات مختلفة ، إلا تأكيدا على تكريس حق هذه الشعوب المتضامنة اشتراكيا .

أما في سويسرا ، فالحقوق التعددية مكرسة بل مقدسة . وليس حياد وتقدم سويسرا إلا دليلا حقيقيا على احترام هذه الحقوق فيها . فالدستور الفدرالي يرسم بشكل واضح جدا الحقيقة السويسرانية التعددية ويعطي لكل مجموعة الحق التام في ثقافتها ولغاتها ، ولكل فرد أن يطالب بحقه وفقا لانتمائه اللغوي أم الثقافي . ويعطى المثل السويسري مدرسيا كقدوة لجميع الفدراليات أو الأنظمة التعددية في العالم .

الفصل الثالث

تطبيق التعددية والمشاكل الناتجة عنه في العالم

إن تطبيق نظام التعددية في الواقع الإنساني التعددي ، قد ينتج عنه نوعان من المشاكل . هنالك مشاكل سوء تطبيق ومشاكل عدم تطبيق . فالتعددية في الحقيقة توجد عندما توجد الشعوب بالقرب من بعضها . فإذا اعتُرف بهذه الحقيقة وطبقت ، قد ينتج عن هذا التطبيق أخطاء ، مقصودة أم لا ، تؤدي إلى انفجار الأزمات . وبحال عدم تطبيقها ، فالتناقض يتفجر حتما وبقوة وعنف أكبر يؤدي إلى بزوغ مشاكل أكثر تعقيدا وأرضية أكثر التهابا .

القسم الاول : المشاكل الناتجة عن التطبيق

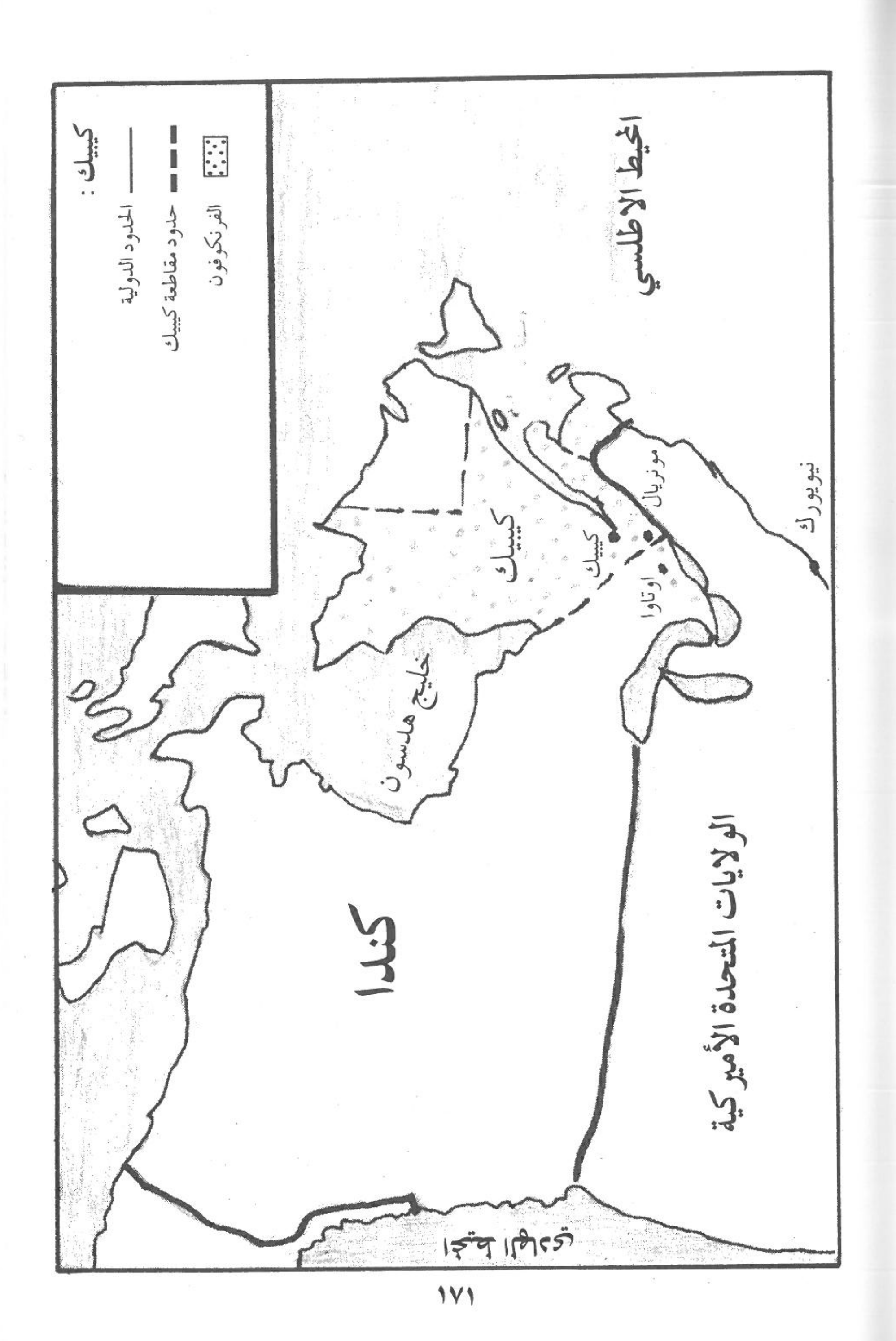
لقد شهد القرن التاسع عشر مشاكل عدة ناتجة عن بيئات تعددية ضمن دولة فدرالية . ولكن الفدرالية في تلك الأيام لم يكن لها المعنى نفسه اليوم ، ولا التكريس ذاته قانونيا وسياسيا . فالأمبراطورية النمساوية الهنغارية احتوت على عدد كبير من القوميات كالنمساويين الألمان والهنغاريين والسلاف والبولونيين والتشيك والبوسنيين والكروات ... إلخ . ولكن السيطرة كانت دائما للعنصر الألماني ، مع أن السلطات الأمبراطورية قد اعترفت مبدئيا

بوجود قوميات أخرى كالهنغاريين أو المغيار (Magyar) وأعطتهم قليلا من الاستقلال الذاتي . وقد اعتبر الأمبراطور النمساوي نفسه ملك الهنغاريين أيضا ليعبر عن صورة من الفدرالية الملكية . ولكن الأنظمة القديمة مها تقدمت ، كالأمبراطورية والملكية ، لا تستطيع إعطاء أي حق عام أو سيادة للشعب ، فالملك أو الأمبراطور هما الشرعية بشخصهما ، فالنظام السياسي هو نظام شخصي لا يعطي الحقوق الكافية إلى أفراد الشعب . لذا فالتعددية وهي صيغة بين شعوب ، لا يمكن احترام الحقوق المنبثقة عنها من خلال أشخاص تتمثل الشرعية القومية فيهم شخصيا . من هنا سقطت الأمبراطورية النمساوية ، مثلا ، تحت ضربات أعدائها ، لأن كل شعوبها لم تكن وراء الدولة أو الأمبراطور ، فالدولة لم تمثل حقا هذه الشعوب .

أما في أيامنا فالأمثلة لا تزال توجد في جميع أنحاء عالم الدول التعددية ، مع أن الملكيات والأمبراطوريات قد تراجعت واختفت لصالح الجمهوريات الديموقراطية ، حيث إن الهم الأكبر أصبح تمثيل الشعب وتطلعاته ومراعاة التمايزات فيه . فأغلب الدول المتقدمة والتي عانت الواقع التعددي زمنا طويلا ، أو التي فرض عليها الواقع هذا بعد الحروب العالمية ، قد اعترفت اعترافا تاما بواقعها التعددي من خلال الاعتراف بحقوق جميع عناصرها وتجسيد هذا الاعتراف بإقامة نظام اتحادي فدرالي . ولكن إقامة هذا النظام لم تكفِ . لأن تطبيقه عمليا لم يعطِ في أغلب الحالات النتائج المرغوبة للتعايش . والمشاكل الأكثر بروزا في هذا المجال هي الواقعة في كندا ضمن مقاطعة كيبيك وفي الاتحاد السوفياتي وأخيرا في بلجيكا .

١ ــ كيبيك

المشكلة الكيبيكية ، مشكلة لغوية أولا ، ولكن الانعكاسات التي طرأت عليها ونتجت عن التحولات السياسية فيها ، جعلتها تتخذ طابعا حادا وطارئا . إن جذور المشكلة كأغلب الأزمات هي تاريخية . فمقاطعة الكيبيك ، الممتدة على جزء كبير من شرق كندا ، يسكنها شعب ذو ثقافة فرنسية من أصل فرنسي يسمى الشعب الكيبيكي الفرنكوفوني (نسبة إلى الثقافة الفرنكوفونية أو الفرنسية) . وقد أتى الفرنكوفون إلى كندا منذ اكتشاف أميركا الشمالية ومنذ بدء توافد الفرنسيين إلى هذه المنطقة من القارة الأميركية بعد حملة جاك كارتييه الذي اكتشف خليج السان ــ لوران الذي يفتح قلب المنطقة الكيبيكية . فكان أن توافد الفرنسيون إلى كندا منذ القرن الخامس عشر وأسسوا فيها قرى تحولت فيما بعد إلى مدن ،



ووسعوا نشاطهم وأماكن تواجدهم إلى أنحاء جديدة حول كيبيك كالأرض الجديدة (Terre-Neuve) وايقوسيا الجديدة وفرنسا الجديدة ، إلخ ... وقد أسست مدينة كيبيك سنة ١٦٠٨ ومونريال سنة ١٦٤٣ ، ونشطت التجارة مع الهنود الحمر وبين أميركا وفرنسا وتوسعت الأراضي الزراعية وأنتجت غلات كبيرة شجعت المزيد من المهاجرين الفرنسيين إلى الاستيطان في كندا الفرنسية . ولكن الإنكليز ومن خلال قيام شركة خليج هدسون بدأوا ببسط سيطرتهم شمالا من خليج هدسون نفسه في كندا وجنوبا من مستعمراتهم على شواطىء الولايات المتحدة الشرقية . فكان أن بدأ التنافس الشديد بين الفرنسيين والإنكليز في أميركا الشمالية وقد اشتد في القرن السادس عشر . الفرنسيون ضموا أفضل الأراضي أولا ، من خليج السان — لوران في كيبيك حتى البحيرات الكبرى في وسط أميركا جنوبا مع نهر المسيسيبي حتى مدينة أورليان الجديدة (Nvelle Orléans) وقد مكنوا انتشارهم معتمدين على قلاع عديدة ومسلحة تحمي الحدود الفرنسية في أميركا . أما البريطانيون فقد اعتمدوا على تكثيف الهجرة ، وقد بلغ سكان المناطق الإنكليزية حوالي ثلاثة ملايين نسمة وهو رقم هائل بالنسبة للقرن السابع عشر ، من ناحية ، وعلى دعم الحكومة الملكية البريطانية التي وفرت المساعدات المالية والعسكرية من خلال شركة خليج هدسون التابعة لها . وقد تصاعدت المنافسة بين المجموعتين حتى توصلت إلى اندلاع حرب المستعمرات بين فرنسا وانكلترا ابتداء من سنة ١٧٥٤ حتى ١٧٦٣ . وقد بدأت المعارك في وادي الأوهيو (Ohio) حيث كانت الانتصارات المتتالية للفرنسيين الذين استفادوا من قلاعهم ومن تحالفهم مع الهنود الحمر في وجه العدد المتزايد من الإنكليز . وقد أدت هذه الانتصارات إلى سقوط الحكومة الإنكليزية سنة ١٧٥٧ واستبدالها بأخرى أشد حزما . فباشرت بتقوية جيشها في مستعمراتها ومده بجميع أنواع الأسلحة ، وتقوية أسطولها الأطلنتي الذي سيطر على المحيط وقطع خط الإمدادات القليلة التي كانت تصل للفرنكوفون في كندا . وأصبحت المبادرة بيد الإنكليز ، الذين استفادوا من عدم اهتمام فرنسا الملكية بمستعمراتها وانشغالها بمشاكلها «الأهم» في أوروبا . وتقدم الإنكليز نحو خليج السان لوران واحتلوا كيبيك ، قلب كندا الفرنسي سنة ١٧٥٩ ومونريال سنة ١٧٦٠ وسط مقاومة شرسة من الفرنسيين الكنديين الذين يئسوا من موقف فرنسا الملكية .

* * *

واستمرت الجيوش الإنكليزية في التقدم نحو البحيرات الكبرى ، مسيطرة بذلك على كندا وأميركا الشمالية . فأصبح الحكم عندئذ بيد الإنكليز أو بمعنى آخر ذات هوية

أنكلوساكسونية . ولكن الكنديين الفرنسيين لم ينقرضوا بل شكلوا شعبا فرنكوفونيا متعلقا بثقافته الفرنكوفونية بشكل أقوى وأعند من الفرنسيين أنفسهم .

ولكن البريطانيين أحكموا الحصار اللغوي والسياسي والاقتصادي حول مقاطعة كيبيك التي تضم أكثرية فرنكوفون أميركا الساحقة . أما الفرنكوفون الذين أصبحوا أقلية وإنما كبيرة في كندا الإنكليزية ، ومع أنهم قبلوا بالسيطرة السياسية للبريطانيين فإنهم لم يتراجعوا عن لغتهم الفرنسية ولا عن ثقافتهم وتراثهم مما أعطى الحياة عندهم لروح قومية جديدة تعتمد على الفارق اللغوي والثقافي بينهم وبين باقي الكنديين الإنكليز . وقد حكم هؤلاء الآخرون كندا من القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر دون الاعتراف المباشر والرسمي الصريح بحقوق الفرنكوفون الثقافية واللغوية ، معتمدين على نظرية الانصهار التي بشرت بها حكومة الولايات المتحدة الأميركية لصهر مختلف البيئات والعروق التي شكلت المجتمع الأميركي . ولكن التكتل الإنساني في منطقة واحدة وفي مدن قريبة من بعضها للعنصر الفرنكوفوني في كندا ، لم يسمح لسياسة الإنكليز من أن تنال أهدافها . فالفرنكوفون لم يقبعوا مستسلمين للواقع المفروض تاريخيا عليهم ، بل استفاقوا وشكلوا جمعيات وتيارات طالبت بحقوقهم اللغوية والثقافية وناضلوا من أجل الوصول إلى أهدافهم واستخدموا شتى الطرق حتى استاطعوا تدريجيا انتزاع أكبر عدد من حقوقهم ، كاعتراف الحكومة المركزية الكندية الإنكليزية المستقلة عن بريطانيا العظمى ، بوجود الفرنكوفون وإعطائهم مزيدا من الاستقلال الإداري ، من خلال رسم حدود الكيبيك من جديد والسماح بفتح المدارس الفرنسية ضمن المناطق الفرنكوفونية . وقد واصل الكيبيكيون ضغوطهم منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين ، فنالوا اعترافات أخرى هامة كانت نتيجتها أن أصبحت كيبيك مقاطعة شبه مستقلة ضمن الفدرالية الكندية وأصبحت اللغة الفرنسية رسمية بالقرب من اللغة الإنكليزية . وأصبح للكيبيكيين حكومة محلية خاصة يشكلونها من قواهم السياسية المحلية .

ولكن الاستقلال الشبه ذاتي للكيبيك لم يحل القضية ، مع أن النظام الفدرالي الكندي اعترف بكامل الحقوق الثقافية اللغوية للفرنكوفون ، مبدئيا . فالعامل الاقتصادي الذي دخل مؤخرا ، يحتل اليوم أحد المراكز الأولى في حلبة الصراع الكيبيكي الكندي . لأن الإنكليز ، مع اعترافهم باستقلالية الكيبيك الذاتية الرسمية ، قد احتكروا جميع وسائل التقدم في كندا بأيديهم واحتكروا الخطة الاقتصادية العامة للبلاد أيضا . والمعلوم أن باستطاعة الخطة الاقتصادية أن تقلل من أهمية تقدم منطقة وتكثر من أهمية أخرى . وهذا ما حصل بالفعل ،

عندما حولت الحكومة الفدرالية الكندية اهتمامها الاقتصادي السياسي إلى المناطق الواسعة في سائر أنحاء كندا متناسية مقاطعة الكيبيك . وقد أدى هذا التناسي إلى تردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية في كيبيك ، واندفع عدد كبير من الفرنكوفون إلى المناطق الأنكلوفون ليعملوا ويعيشوا في مستوى أرقى . فكان أن بدأت المناطق الكيبيكية التي ظلت متراصة طيلة قرون (وتذكرنا هذه الحالة بحالات مماثلة في أنحاء كثيرة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا) بخسارة سكانها ، الذين هاجروها واستقروا في مناطق أخرى ، وانتموا إلى ثقافة هذه المناطق الأنكلوفونية ... أما الذين لم يذهبوا فتردت حالتهم الاجتماعية من خلال تردي الوضع الاقتصادي . فالمدارس والجامعات الكيبيكية لا تحصل على المساعدات إلا إذا علمت اللغة الإنكليزية إلى جانب اللغة الفرنسية . فيصبح أمام الطالب الفرنكوفوني خيار : إما أن يتعلم في مؤسسات ضعيفة ماديا ، ويخسر المستوى العلمي والثقافي ، ويسبقه عندئذ الطالب الأنكلوفوني إلى المراكز في الدولة والشركات ، وإما أن يتعلم الإنكليزية أكثر من الفرنسية ، فيخسر هويته الثقافية ! ! ...

والحقيقة هذه أدركها المثقفون الكيبيكيون ، وأدركوا أبعادها ، وعلموا أن الوضع الثقافي اللغوي الاجتماعي الصعب لا يمكن مواجهته إلا بالمعارضة السياسية والمطالبة بمزيد من الاستقلال ... فشكلوا الأحزاب السياسية وأهمها الحزب الفرنكوفوني الكيبيكي الذي يسيطر اليوم على الحكومة المحلية الكيبيكية . وقد فازت الأحزاب الوطنية الفرنكوفونية في مرحلة أولى في الانتخابات المحلية في منطقتهم ، وتشكلت فيما بعد وراء حكومتها جبهة تطالب بمزيد من الحقوق والاستقلال من الحكومة الفدرالية . ولكن الوعي السياسي عند أبناء الكيبيك قد أفاق عندهم وعيا قوميا جديدا قد يؤدي إلى استقلالهم فعليا وسياسيا عن كندا . والواقع أنه منذ أوائل الستينات والكيبيكيون ، وخاصة الراديكاليون منهم (ولا نعني هنا المتطرفين الذين يفجرون القنابل والذين يشتغلون من الخارج) يفكرون بإنشاء دولة مستقلة كيبيكية ، تصبح بمثابة وطن قومي لفرنكوفون أميركا ، لكي لا تضيع هويتهم وسط الأكثرية العددية الأنكلوسكسونية القوية وتذوب . ولم تكن صرخة ديغول سنة ١٩٦٨ فيهم : «ليحيا الكيبيك الحر» ، إلا لتفجر انطلاقتهم في طريق الاستقلال . فبرنامج الأحزاب الفرنكوفونية الذي أصبح برنامج الحكومة المحلية ، يقضي اليوم ، باستقلال الكيبيك التام عن كندا ، وينتظر أن تنال المقاطعة استقلالها رغم محاولات الحكومة الفدرالية الكندية التي تدعمها الولايات المتحدة لمنع هذا الاستقلال .

المشكلة التعددية في كندا مشكلة تقليدية : التاريخ يفرز واقعا تعدديا بقدوم الفرنسيين

ثم الإنكليز .

— والتاريخ يفرض الغلبة للإنكليز الذين يسيطرون على أغلب المناطق جغرافيا وعلى الحكم السياسي ...

— الإنكليز يحكمون سيطرتهم على الفرنكوفون لخنقهم ثقافيا ولغوياً بعدم الاعتراف بهم .

— الفرنكوفون يقاومون على مدى السنين لأنهم متواجدون داخل مجموعات ومتراصون .

— أمام هذا الواقع وأمام ضغوط هؤلاء ، يعترف الإنكليز — الأكثرية بحقوق الفرنكوفون — الأقلية أو ببعض هذه الحقوق ، ويعطونهم الاستقلال الذاتي ومن ثم الحكومة المحلية ...

— الإنكليز يخططون لخنق الفرنكوفون ومحو هويتهم حسب الأساليب الحديثة ، أي اقتصاديا .

— الفرنكوفون يعارضون ويرفضون الفدرالية والحكومة المحلية ويطالبون بالاستقلال التام ، وقد ينالونه ! !

نرى أن هنالك سلسلة من الحلقات التي تحصل بعدم النظر إلى العوامل الثانوية التي لا تؤثر على مسيرة التاريخ الأساسية (كالتحركات الدولية ، والإيديولوجيات) ... أما محرك هذه السلسلة ، فنرى أنه المحاولات الدائمة للطرف الأكثر عددا أو نيته بالسيطرة . فالنية للسيطرة عند الأكثرية ، تقابلها مقاومة الأقلية . والمضادان الإثنان هما وقود محرك التاريخ ... فلو احترم الإنكليز خصائص الفرنكوفون فعليا وليس بالمظاهر القانونية ، لما وقف الكيبيكيون ضدهم . وإذا قيل إن الحكم يجب أن يكون للأكثرية في أية منطقة ، فلكل أقلية إذا حقها بتقرير مصيرها إذا كان لها خصائص شعب أو أمة ، وأن تستقل عن الأكثرية وعن حكمها ! ! ...

٢ — الاتحاد السوفياتي

المشكلة التعددية السوفياتية التي تكلمنا عنها مرارا هي مشكلة تاريخية أيضا . لقد احتوت روسيا القيصرية منذ أن كانت ، على عدة قوميات أو إثنيات مختلفة . وكان ضم هذه المجموعات إلى روسيا دائما بالقوة مما جعل هذه الأخيرة تضمر كرها تاريخيا للعنصر الروسي المسيطر دوما . ولم تعترف روسيا القيصرية بأية قومية ولا بأي فارق ولم تعترف إلا بسلطة القيصر المستبدة . وقد تلاعبت إرادة القيصر ، من خلال جيوشه بمصير كثير من

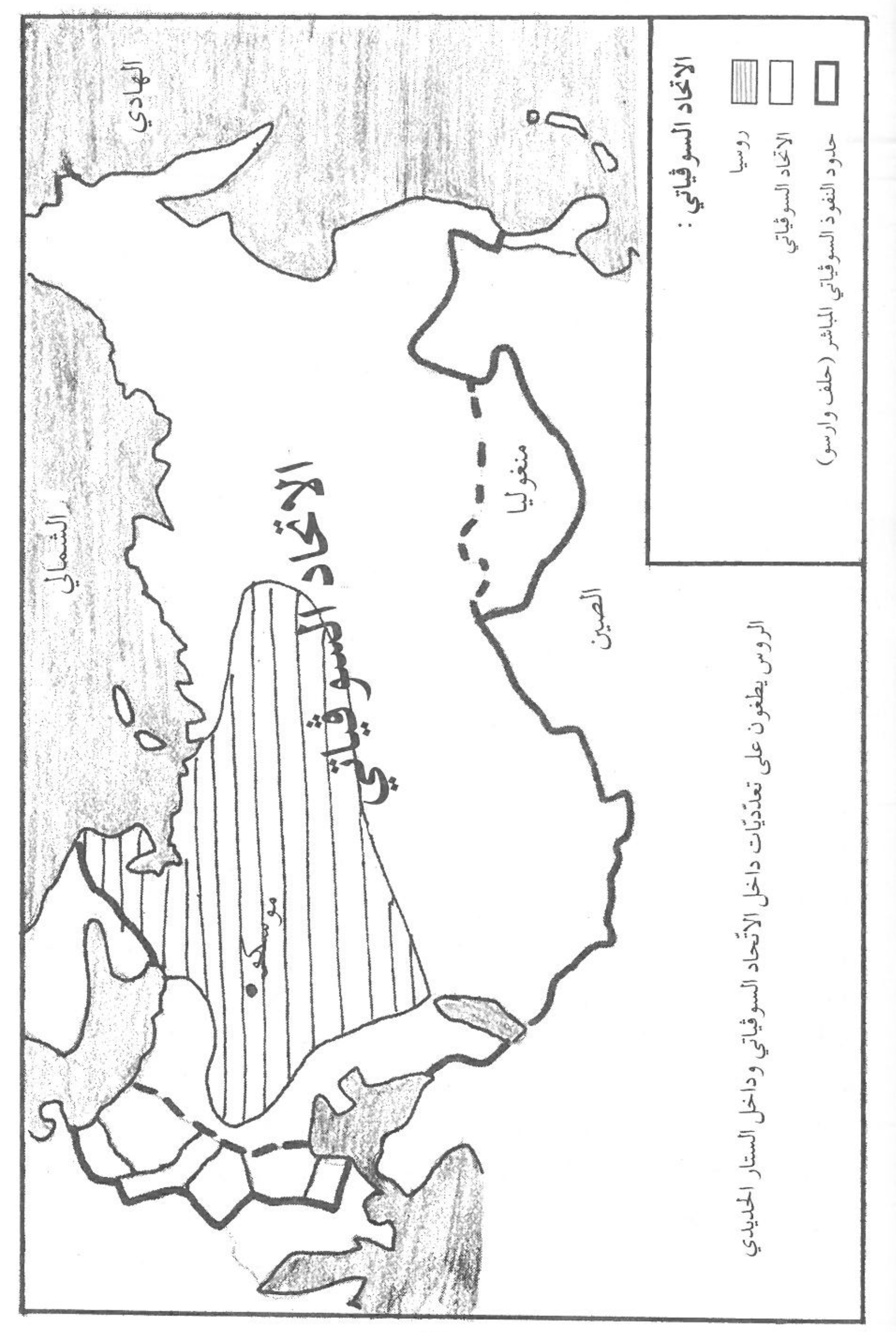
القوميات في أوروبا الشرقية بضمها طورا أو بشقها عن بعضها طورا آخر .

عندما اندلعت الثورة البولشفية السوفياتية ، أملت القوميات الأخرى في روسيا ، بالتحرر ، وساند فلاحو شرق روسيا وجنوبها الثورة ، اعتقادا منهم أنها محررة اجتماعية وعادلة قومياً . ولكن سرعان ما خابت آمالهم ، بضم الثورة البولشفية القوميات الأخرى إليها باسم السوفيات وربطهم بها وبمركزها الأساسي : موسكو ! !

لكن الثورة البولشفية التي تحولت إلى الدولة السوفياتية لم تحذُ حذو القيصر بعدم الاعتراف بالفوارق القومية ، لأنها كرست التمايز من خلال الاعتراف بالتعددية القومية على أراضيها وإقامتها لنظام شبه فدرالي أعطت لكل جمهورية تشارك فيه حق المطالبة المبدئية بالاستقلال ولكنه ضمن الخط الماركسي — اللينيني الصحيح ، أي خط موسكو. أما تطبيق هذا النظام ، كما رأينا فكان في الطرف المضاد للمبدأ ، لأن السيطرة الروسية أصبحت تامة في جميع الميادين فالضباط الروس يستأثرون بقيادة الجيش الأحمر ، والموظفون الروس يحتكرون ملكية الإدارة في الدولة ، والمفكرون الروس هم مفكرو الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي . الباقون من أبناء الشعوب الأخرى غير الروسية ، كالجيورجيين والأرمن والتركمان والخزستانيين واللوتوانيين ... إلخ ... يعدون أكثر من ثمانية عشر نوعا من القوميات ، ومع أن لكل جمهورية حزبا شيوعيا يمثل مصلحة البروليتاريا في نظراتها الاجتماعية والقومية ، فالحزب الشيوعي الحاكم في الاتحاد السوفياتي ، هو حزب روسي ، قريب بالقياس من الحزب القيصري القديم أو من الأرستقراطية الحاكمة القيصرية، فالروسي يحكم الباقين أكان قيصريا أم سوفياتيا ...

التعددية بالنسبة للسوفيات شر لا بد منه . والاعتراف بها يضمن عدم تفجر التناقضات القومية والفئوية في الاتحاد السوفياتي ، أو ، على الأقل ، يخرج إلى العلنية أماكن تواجد التناقضات ، كالإدارات ، والمؤسسات التربوية وفروع الحزب الشيوعي ، ويسمح للقيادات السوفياتية أن تتجنب مفاجآت تخرج إلى العلن لتضرب وحدة الدولة .

مشكلة التعددية في الاتحاد السوفياتي تظهر الوجه التقليدي لهذه الظاهرة كما رأيناها في جميع أنحاء العالم : الأكثرية العددية أو المجموعة الحاكمة القومية تفرض هويتها ورأيها على باقي المجموعات . والمجموعات ترد بمقاومة المد الوحدوي بتحرك استقلالي . لكن الوضع يختلف عندما يكون الطرف الذي يفرض نفسه على الباقين ، يفعل ذلك باسم عقيدة ، والعقيدة سياسية اجتماعية. فالروس ، أو الحزب الشيوعي الروسي الناطق باسمهم ، يفرض هوية روسيا على القوميات الأخرى ، والتي تعد اليوم أضعاف العنصر الروسي ، باسم



الروس يطغون على تعدديات داخل الاتحاد السوفياتي وداخل الستار الحديدي

العقيدة الماركسية اللينينية . وهذه ظاهرة لم توجد من قبل ، أو على الأقل ليس بهذا الشكل الواضح . إن السوفيات يبسطون سيطرة الروس على القوميات الباقية ، ليس لأنهم يحتلونهم (وهم يحتلونهم فعلا) ، بل لأن «حتمية التاريخ» تفرض ذلك من خلال حقبة ثورية مرحلية يسيطر بها الثوار على جميع المناطق والمرافق ليركزوا الماركسية ويعمقوها ، ومن ثم ، وبعد أن يصبح الجميع ماركسيا لينينيا ، أو بكلام آخر عندما تصفى «الأقليات البورجوازية والجيوب الرجعية» يستعيد كل شعب سيادته وحقوقه .

والثوار الذين يسيطرون هويتهم روسية ، فتضحي السيطرة روسية تحت غطاء ماركسي — لينيني ، وتصبح «الأقليات البورجوازية» وجها لقوميات أخرى قد لا تقل مشاركتها الشعبية في الماركسية اللينينية ، ولا يقل عدد الفلاحين والعمال عندها ، ولكن خط التاريخ ، الذي وُضع في موسكو ، قد صنفها من بين «الجيوب البورجوازية» ، مصيرها الفناء ...

لكن الحالة هذه لم تدم ، وبدأت المشاكل الناتجة عن التعددية وعدم تطبيق النظام الفدرالي صحيحا ، تبرز . فأبناء القوميات الأخرى تعلموا في المدارس السوفياتية ، وتلقوا العلوم والاداب نفسها ، وأصبح لديهم إدراك ثوري مماثل لأبناء روسيا الثوريين . وقد ساعد انتقال أكثر المعامل إلى وسط الاتحاد السوفياتي ، أي بعيدا عن المناطق الروسية ، وذلك على أكثر تقدم القوات النازية الألمانية إبان الحرب العالمية الثانية ، على إقامة تجمعات عمالية كثيفة . وإقامة التجمعات العمالية إضافة إلى الإدراك الثوري والمستوى العلمي المتقدم ، أفرز جيلا جديدا من السوفيات اللا — روس الذين بدأوا يعون حقائق الوضع السياسي والثقافي في الاتحاد السوفياتي والذين أدركوا أن قوة الاتحاد السوفياتي أو روسيا ترتكز عليهم وعلى سواعدهم . وقد بدأ هذا التيار بالتحرك داخل الاتحاد السوفياتي ، متسلحاً بحقوقه التعددية ، ومطالبا بالتوازن بين الروسي وغير الروسي في جميع مجالات الدولة . ولكن التيار الجديد لم يعمل كما حاول من سبقه من الذين انتقدوا الوضع ورفضوه فداسهم الجهاز الأمني الفكري السوفياتي ، بل ظل هذا التيار على الطريق القانوني الشرعي . فالاتحاد السوفياتي يشهد اليوم تحركا جبارا ، ولكنه خفي وساكت وهادئ ، لكيان الدولة ، لأن ميزان الثقل بدأ يميل إلى وسط الاتحاد وإلى جنوبه حيث بدأت الأكثرية العددية تبرز كعنصر لا يسمح للروس أن يستمروا في حكم البلاد روسياً . وقد يكون التغير الصامت والتحول غير المرئي ، عنيفا وجذريا أكثر من ثورة تنشب هنا أم هناك . فالهيكلية السوفياتية قد يقضى عليها دون ضجة ودون انفجارات كبيرة ، وذلك بالوسائل التي تزودت بها لتقضي على غيرها ، وانطلاقا من عقيدتها نفسها ! ! ...

لماذا ؟...

لأن التراتبية الهرمية للوجود الإنساني لا تهزها العقائد الثانوية أو الاجتماعية ، فالتراتبية هي صيرورة الإنسان ، ولا يمكن فرض وجه اخر لهذه الصيرورة بعقيدة مهما كانت منتشرة ، خاصة وأن الحركة الصيرورية هي التي تحدد مدى صحة العقيدة ، وهي التي تعطي الاتجاه لخط التاريخ ...

بلجيكا

المشكلة البلجيكية لغوية :

الوالون (Wallon) وهم سكان جنوب بلجيكا ، يتكلمون الفرنسية ، وهم الفرنكوفون .

الفلامان (Flamands) وهم سكان شمال بلجيكا ، يتكلمون الفلامنية .

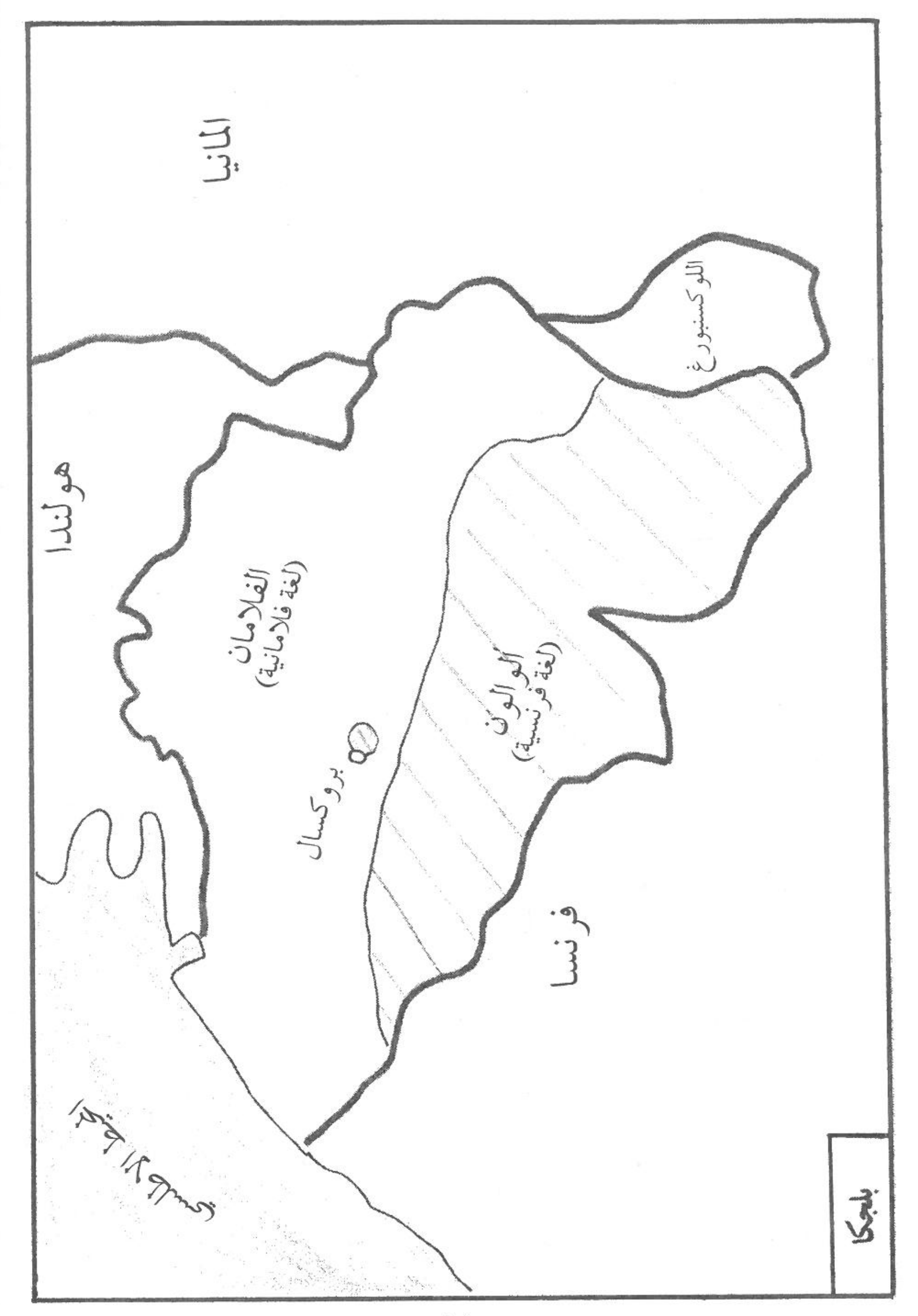
مبدئيا ، ليس هنالك تعقيد ظاهر لمسألة البلجيكيين ، ولكن سرعان ما يتبين لنا أن للمشكلة في بلجيكا نفس مستوى التعقيد الذي في كندا والاتحاد السوفياتي .

في بلجيكا ، القوتان متعادلتان ولا تستطيع قوة منهما فرض إرادتها على الأخرى ولا سيطرتها . والقانون البلجيكي قسم البلاد إلى شطرين جغرافيين لغويين ، لكل شطر لغة رسمية . فيصبح للدولة لغتان رسميتان كما في جميع الدول التعددية . والمعاملات الرسمية الخارجية والخطابات الرسمية تجري في اللغتين الفرنسية والفلامانية . وقد نتجت هذه الصيغة عن معارضات واضطرابات ومواجهات عديدة ، سويت الحال على أساسها .

ولكن هناك عاملان برزا ليشكلا خطرا على التوازن اللغوي في البلاد . العامل الأول هو قوة الفلامان الاقتصادية وفرضهم الهيمنة الاقتصادية ، ومن بعدها الثقافية ، كما يحصل في كندا . والعامل الثاني هو تواجد أقليات ، أو جيوب فرنكوفونية أو فلامانية في المناطق المقابلة .

بالنسبة للمشكلة الأولى ، فقد وجد لها حل بتصحيح التوازن الاقتصادي ، بحيث يصبح لكل مجموعة حدها الأدنى من الدخل القومي ، نسبة لسكانها ، وبمساعدات السوق الأوروبية المشتركة التي ساهمت في حلحلة الوضع التناقضي في بلجيكا .

أما بالنسبة للمشكلة الثانية ، وهي التوزيع اللغوي الجغرافي فيصعب حلها . مع أن التقسيم الجغرافي هو الحل الأفضل والأشمل ، فمصير الأقليات أو الجيوب الثقافية لا يدعو إلى الطمأنينة حتى في دولة أوروبية متقدمة . وقد كان لهذه المشكلة ضجة مع «القضية اللغوية»



(Affaire Linguistique) التي بدأت سنة ١٩٦٤ ، عندما قررت المحكمة الأوروبية أن تلتزم الأقليات بالاتجاه اللغوي في المنطقة المحيطة . وحكم المحكمة ، مع أنه لا يجبر إلا أصحاب الدعوى فقد اعتبره البلجيكيون الفرنكوفون ، حكما موجها ضدهم ، وكانت الانتقادات المتواصلة ضد الحكومة والمؤسسات .

المشكلة في بلجيكا قد لا تكون دموية وعنيفة ، ولكنها تبين كم هو دقيق تطبيق التعددية كنظام سياسي ، حتى في الدول الأكثر تقدما . فكيف يجب أن تكون الحال عند الدول التي لا تريد تطبيق نظام التعددية وهي متمايزة عن المجتمع ، والأخص عندما تكون هذه الدول في العالم الثالث ! ! ...

القسم الثاني : المشاكل الناتجة عن عدم تطبيق صيغة التعددية

لقد رأينا أن صلة الاستعمار ، وهي أبشع صلة بين الشعوب ، ترفض العدالة بين المجموعات البشرية . وصلة الاستعمار هي الصفة التي تعطى للدول أو الأطراف التي ترفض الاعتراف بالصيغة التعددية ، عندما يكون المجتمع متمايزاً . فالنية الاستعمارية أو الإمبريالية هي التي ترفض أن يكون لكل مجموعة حقها في الحياة الحرة السيدة . والنية هذه لا تسمح للشعوب أن تنال حقوقها الطبيعية إذا أرادت هذه الشعوب أن تعيش معا أو أريد لها ذلك . فالاستعمار أو الإمبريالية وكل من يتصف بهما ، هما أعداء تطبيق الصيغة التعددية ، عندما يكون الوضع البشري تعدديا ، وهم الذين يفرضون حربا أو مذبحة كي لا ترى صيغة التعددية النور، عندما تكون هذه الصيغة صورة حقيقية لواقع أفرزه التاريخ وكرسته إرادة الشعوب أم التطورات العالمية .

والمشاكل الناتجة عن عدم تطبيق الصيغة التعددية ، وجدت منذ أن كانت صيغة التعددية . ولعل عدم التطبيق أكثر بكثير من التطبيق الخاطىء ، وبلا نسبة قياسا بالتطبيق الصحيح .

منذ القدم والقوي يفرض مشيئته على تعايش الشعوب . فإذا وافقه أن يكون هنالك تعددية أو استقلالية ، يعمل لأجلها ويدعمها ، وإذا رأى أنها لغير صالحه يعمل ضدها ، ويحاربها . كل ذلك دون النظر إلى الحقيقة أو إلى الواقع الموجود أمامه . فالاعتراف بالصيغة نسبي إلى درجة عليا . والدرجة هذه ، هي درجة القوة ودرجة المعادلات والحسابات بين القوى والدول .

وكما أن الاستعمار ليس صفة لأحد ، فمحاربة التعددية والاستقلالية أم دعمها ليست

وقفاً على أحد .

والمشاكل غالبا ما تختلط مع صراعات أخرى متنوعة بحيث لا تكون هنالك مشاكل تعددية صرفة ، لأن المواجهات التي تحصل حول هذه القضايا ، هي دوما وحتما مواجهات بين قوى أكبر ودوائر أوسع ، تتصل مباشرة بهيكلية التراتبية الهرمية العالمية .

لذا ، فعندما نحلل قضية في ناحية ما من الكرة الأرضية ، لا نستطيع فهم مسبباتها إلا من خلال إدراك معاني المواجهة التي تحصل وهوية الأطراف المتنازعة وارتباطاتها .

والمشاكل أيضا ، لا تقتصر على العشرين سنة التي سبقتنا بل تمتد إلى عمق التاريخ في كل خصومة أو حروب حصلت ونتيجة لكل تغيير في أية حدود لأية دولة ...

ولكننا ، ولأن المشاكل التعددية ترتبط جميعها بمشاكل الاستعمار ، لن نرى إلا الأكثر بروزا منها على الساحة العالمية في أيامنا هذه ، نقصد منها قضايا البيافرا وقبرص وإرتريا والفليبين وكردستان والسودان .

١ ـــ البيافرا

تشكل قضية البيافرا ، بنظرنا ، أكبر قضية في القرن العشرين من ناحية المسؤولية . فالمذبحة الفظيعة التي حصلت في أفريقيا سنة ١٩٦٨ ، جريمة لم يلاحق مرتكبوها ولم يدانوا ولم يسجلها أحد في سجل الحسابات التاريخية التي لا يخفى عنها شيء ...

البيافرا ، مقاطعة تقع في جنوب شرق نيجيريا . ونيجيريا هي دولة اتحادية أفريقية تقع في غرب أفريقيا ، حكمها البريطانيون قبل أن تأخذ استقلالها سنة ١٩٦٠ . تتألف الفدرالية النيجيرية من عدة شعوب إسلامية وشعب اسمه الإيبوس (Ibos) يسكن في مقاطعة بيافرا ، ضمه الإنكليز إلى الفدرالية كي تصبح نيجيريا قوية بوجه الدول المحيطة بها والتي كانت تحت السيطرة الفرنسية . سكان نيجيريا ٦٠ مليون نسمة كان بينهم حوالي إثني عشر مليونا من البيافريين الإيبوس المسيحيين . وتعتمد نيجيريا على النفط والزراعة في اقتصادها . بدأت الأزمة سنة ١٩٦٧ ، لكن جذورها أعمق .

فالإيبوس أي المسيحيون البيافريون ينتمون إلى حضارة غير حضارة النيجيريين الإسلامية والاختلاف العرقي بين الجماعتين زاد الاختلاف النوعي حدة ، خاصة في بيئة كأفريقيا . وبعد أن استقلت نيجيريا عن إنكلترا رابطة معها البيافرا ، بدأت الخلافات الثانوية القبلية بين المجموعتين النيجيرية والبيافرية ، ولم تتعد المناوشات الصغيرة النطاق السياسي والمحلي . لكن ظهور النفط في مقاطعة بيافرا ، غذّى نية النيجيريين للسيطرة على المقاطعة سيطرة

تامة . فبدأت الحكومة المركزية الفدرالية تحت غطاء الصراعات القبلية التقليدية في أفريقيا ، حملة ضد الإيبوس المتواجدين خارج بيافرا ، وقد كثر عددهم في الشمال والعاصمة . فأصبحوا مضطهدين في كافة أنحاء البلاد ، وارتكبت بحقهم جرائم مختلفة من قتل وسرقة وتهجير ، عدا عن إقصائهم عن مراكز الإدارة العامة في الدولة . وفي سنة ١٩٦٧ ، شدد النيجيريون ضغطهم على البيافريين داخل مقاطعتهم ، وكان البترول هدفهم ، مع العلم أن النفط يوجد في عدة أماكن من نيجيريا . وأمام هذا العدوان ، لم يكن على الإيبوس المسيحيين المضطهدين إلا أن يفكوا ارتباطهم مع الفدرالية ويستقلوا ، وهو حق طبيعي لهم على أساس أن الدولة الفدرالية ليست دولة وحدوية قومية لا تقسم ، ولكن دولة تعددية تحترم إرادة الشعوب التي تشارك فيها ، وخاصة إرادة شعب في تقرير مصيره بنفسه ... ولكن النيجيريين لم يكن لهم نفس التصور .

«فالبيافريون نيجيريون ما دام هنالك بترول ، وما دامت القوة والعدد لنيجيريا » .

فقد شنوا حربا بربرية ضد الأقلية في بيافرا كان هدفهم التكتيكي منها قصف المدنيين ومسح القرى الصغيرة وتجويع وتشريد الأهالي . وقد وضع النيجيريون على رأس الدولة الفدرالية رئيسا مسيحيا ، هو غوون Gowon سنة ١٩٦٨ . وعندما أعلنت البيافرا استقلالها بقيادة الكولونيل أوجوكو (Ojoukou) ، كانت المبادرة لا تزال بين يدي الإيبوس الذين حاربوا النيجيريين ، بنسبة واحد ضد ستة ، وبأسلحة لا تضاهي العتاد الفدرالي النيجيري . ولكن البيافريين كبدوا أعداءهم خسائر كبيرة وهددوا مصالحهم مباشرة من موانئ ومدن . فلجأ الخمسون مليون نيجيري إلى المئة مليون عربي وإلى الترسانة السوفياتية ليستطيعوا دحر الأقلية البيافرية وتصفيتها . وكان للعرب والسوفيات مصلحة في التدخل .

فالعرب يتعاطفون مع الشعوب الأفريقية الإسلامية ، وهذا شيء طبيعي . ومما زاد في روح التضامن ، هزيمة حزيران سنة ١٩٦٧ عندما انتصرت إسرائيل على العرب ، ودمرت ثلاثة أقوى جيوش عربية واحتلت مساحات من الأراضي فاقت مساحة أراضيها بأضعاف . فالنكسة العربية تحولت إلى نكسة إسلامية . ونتج عن هذه النكسة روح بالتضامن العربي الإسلامي واندفاع قومي ديني لتوجيه ضربة موجعة إلى الغرب المسؤول عن قوة إسرائيل العسكرية . فلم تكن بيافرا المسيحية في أفريقيا إلا «كبش المحرقة» الذي ضحي به كي تُسترجع كرامة الدول العربية . فساندت هذه الأخيرة سياسيا الحكومة النيجيرية من الناحية الإعلامية ، ورأينا على جميع شاشات أجهزة التلفزة العربية صورا عن تقدم القوات النيجيرية «المظفرة» التي «تلاحق عصابات القبائل المنشقة» وسمعنا تعليقات تشيد بالقوات

الحكومية النيجيرية وتدين المرتزقة الأجانب الذين يعملون لحساب «الاستعمار والإمبريالية الغربية» ... ولكن المساندة اتخذت طابعا جديدا ، هو الدعم العسكري ، فتدرب الضباط النيجيريون على يد الخبراء المصريين والجزائريين وقصفت طائرات الميغ ، التي قادها طيارون عرب تحت إرشادات الخبراء السوفيات ، القرى البيافرية مخلفين وراءهم مئات لا بل آلاف الضحايا المدنية . ومع هذا الدعم الإعلامي السياسي العسكري ، تقدم النيجيريون داخل بيافرا وسيطروا على معظم أراضيها .

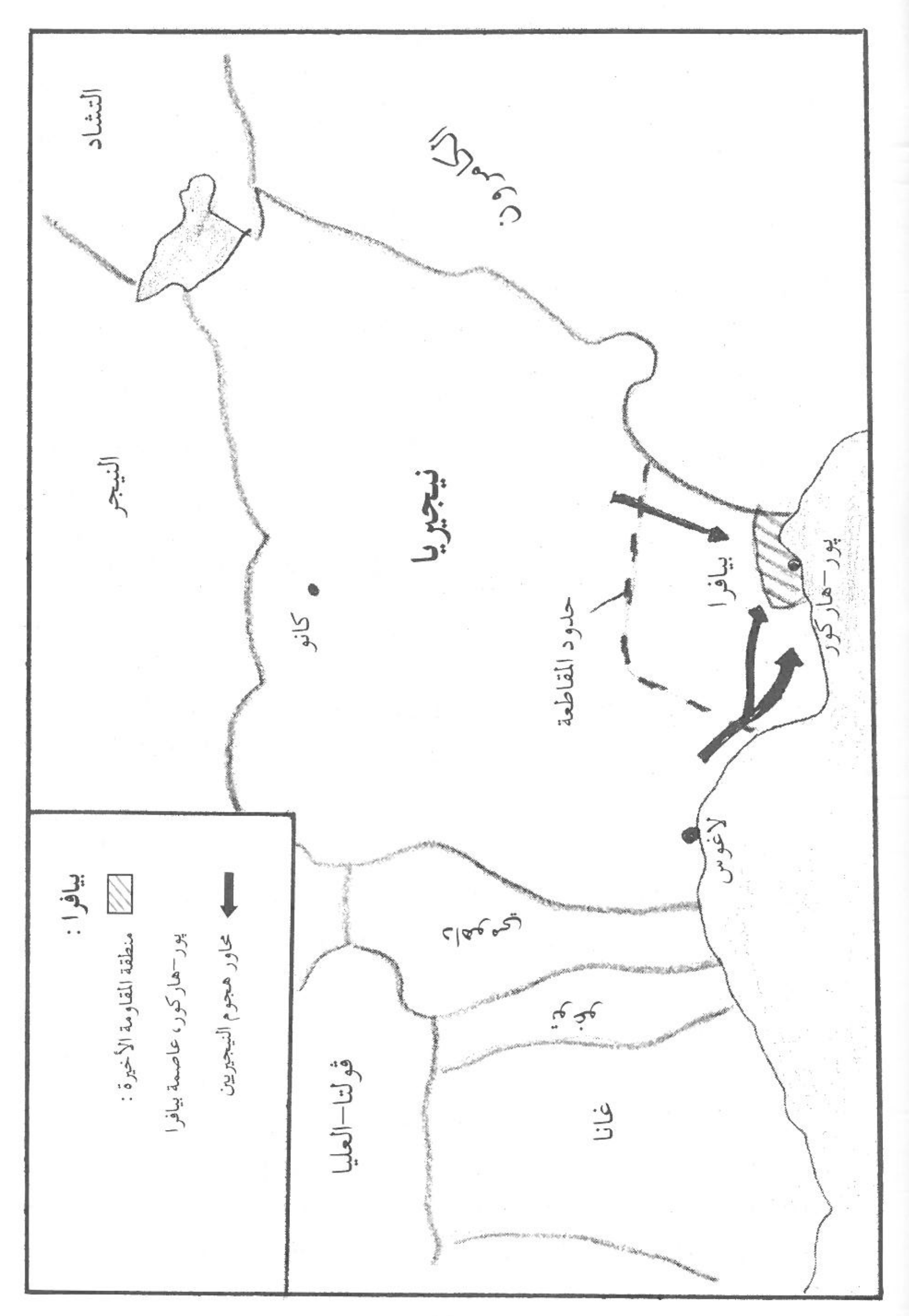
ولكن البيافريين رفضوا الاستسلام وقد انكمشت رقعة تواجدهم إلى منطقة طولها ٢٥٠ كلم وعرضها ٣٠٠ كلم . فدخل الحكوميون «القلعة الأخيرة» وفظعوا فيها بشكل لا مثيل له ، حتى أن المراسلين والصحفيين الأجانب ، الذين صرح لهم بالدخول إلى بيافرا (ودخولهم يخضع لرقابة رسمية شديدة) لم يستطيعوا أن يُفهموا العالم الخارجي ما كان يحصل داخل نيجيريا سنة ١٩٦٨ ، لفظاعة وضخامة ما حصل . عند هذا الحد لم يتدخل الغرب بالقوة المتوقعة لوقف المجازر ، واقتصر استنفاره على نداءات دون صدى للبابا من روما ، ودعم فرنسي جاء على لسان ديغول لم يتعد بعض المساعدات الخفيفة ، إضافة إلى دعم سياسي صيني مبني على المواجهة التكتيكية للاتحاد السوفياتي أينما وجد . ولعل عدم تدخل الغرب يكمن وراء أسباب ثلاثة :

السبب الأول هو غير مباشر ، وهو عدم استيعابه انتصار إسرائيل الساحق ، والخوف من أن يطفح الكيل عند العرب فيقطعون البترول عن أوروبا .

والسبب الثاني هو انقسام الغرب على نفسه ، حيث دعمت بريطانيا الحكومة النيجيرية ، مستهدفة بذلك العلاقات الثنائية الحسنة والنفط البيافري أيضا ، وعاملة على ضرب امتداد النفوذ الفرنسي إلى بيافرا بحال استقلالها ! !

وقد توقفت الولايات المتحدة عن التحرك على أساس السببين السابقين .

أما السبب الثالث فهو سيطرة العرب وحلفائهم على منظمة الوحدة الأفريقية ، الهيئة الوحيدة التي تستطيع التحكيم بين المتقاتلين . فالمنظمة شبه أداة بيد النيجيريين لتنفيذ تصفيتهم حيث أن نظام المنظمة يمنع الدول الأفريقية التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية . واعتبرت نيجيريا مسألة بيافرا مسألة داخلية . ومع ذلك فقد اعترفت عدد من الدول الأفريقية باستقلال بيافرا كالغابون وشاطئ العاج وتنزانيا ، الذين اعتبروا أن المسألة ليست داخلية بل مسألة تحرر شعب وهو أمر نصت عليه المنظمة في إحدى فقرات تأسيسها . ولكن الغلبة كانت للقوة أي لنيجيريا التي سيطرت نهائيا على المقاطعة وصفت



الأهالي بشكل جنوني ، حتى فاق عدد الضحايا **المليون نسمة** . وعندما قرر الغرب الاستنكار للمذبحة الجماعية ضد مسيحيين ، أو بمعنى آخر ، وجد الغرب ممرا كي يتحرك ، وهو الممر المسيحي ، أو التضامن المسيحي ، ردت عليه حكومة نيجيريا بأن المسألة داخلية بين قبائل منشقة والسلطات المركزية ، والإثبات على ذلك أن رئيس الدولة هو مسيحي ! ! ... فكف الغرب عن محاولاته .

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس دولة نيجيريا ، غوون ، المسيحي ، قد أبعد عن الحكم بعد عشر سنوات ، أي بعد أن نسي العالم الرسمي المجزرة ، واستبدل برئيس مسلم ! ...

ومنذ أواخر الستينات أصبحت المجزرة البيافرية نقطة سوداء غطت بسوادها صيغ التعددية المطروحة في العالم . «فجريمة المليون شخص» هزت نظرية التعايش بين الشعوب ضمن دولة واحدة في أنحاء كثيرة من العالم أكانت من الشرق أو أفريقيا أو آسيا . ولعل سكوت الغرب المسؤول قد نبه الشعوب الأقلية إلى مخاطر التجارب والاختبارات على صعيد قومي ، فالنكسة لا ترحم إذا سقط التعايش ، لأن المسألة أينما توجد تصبح «داخلية» فيتعذر التدخل الخارجي للإنقاذ الجماعي . وتلقت صيغة التعددية حتى المنظمة منها ، والفدرالية خاصة ، ضربة قاضية ، لا يدري أحد إذا وثق بها مستقبل شعوب عديدة . ولكن النتيجة الأولى والتقليدية التي يجب استخلاصها هو أن عدم الاعتراف بخصائص شعب يولد مقاومة بل انتفاضة عند هذا الشعب ، أما النتائج عامة ، فهي سلبية أو إيجابية حسب الارتباطات الوقائية التي عمل هذا الشعب لإقامتها كي لا يفنى .

٢ — قبرص

على أثر الفتح العربي للشرق الأوسط ، دخلت الجيوش العربية قبرص بعد معارك بين الأساطيل العربية والرومية ، وكانت الجزيرة الواقعة في شرق البحر المتوسط تابعة لبيزنطيا المسيحية ويسكنها اليونانيون من مئات السنين . خرج العرب ودخل الصليبيون ، فحصنوها ضد الغزوات الخارجية . ولكن العثمانيين ، على أثر معارك حامية مع اللاتين الذين حكموها إبان الحملات الصليبية ، بسطوا سيطرتهم على الجزيرة من جديد . ودام احتلال الأتراك لها حتى دخول البريطانيين . ولكن الحكم التركي بعكس العهود السابقة للاحتلال ، لم يسيطر عسكريا فقط ، بل أتى بألوف من المواطنين الأتراك من الأناضول وأسكنهم في قسم من الجزيرة ليتكرس وجه قبرص التركي . فالتاريخ إذا أفرز في هذه الجزيرة واقعا تعدديا : أكثرية يونانية قبرصية أرتوذكسية وأقلية تركية مسلمة . اختلفت هاتان القوميتان في جميع

أشكال الحياة . فالمجموعتان تختلفان جذريا حسب سلم التراتبية الهرمية للحضارات .

فهم يختلفون حضاريا ولغويا وقوميا ، وقد فرض التاريخ عليهم عداء تقليديا بين اليونان الذي يمثل الغرب المسيحي وتركيا التي تمثل الشرق المسلم . والمراقب المحلل لا يستطيع التصور ، قبل أن يرى الوضع عن قريب ، أي تعايش بين هاتين القوميتين ، لأن لا شيء يجمعها ، وأسباب كثيرة تفرض تناقضها .

ولكن المستعمر البريطاني فرض وحدة الجزيرة قبل انسحابه لسبب ضمني لا يخفى : إن إنشاء جمهورية قبرص على أراضي جزيرة صغيرة يسهل السيطرة عليها أو على الأقل يبقي نفوذا «قويا» على دولة صغيرة ، ولكن تجزئة الجزيرة إلى قسمين لا يفيد إلا تركيا التي ستضم أتراكها إليها واليونان الذي سيضم القبارصة اليونانيين ، فتصعب عندئذ السيطرة على جزيرة نصفها لتركيا ونصفها الآخر لليونان ، وهما دولتان كبيرتان ، ومن الصعب إرضاؤهما معا ، خاصة أن بينهما عداوة تقليدية ...

من هنا انسحبت بريطانيا من الجزيرة سنة ١٩٦٠ مخلفة وراءها جمهورية وحدوية قبرصية تحتوي على قنبلة موقوتة . فلم ينتظر الأطراف في قبرص أكثر من سنتين حتى حصلت المواجهة بينهما ، ولكن سرعان ما تحركت بريطانيا لتصب الماء فوق الحريق ويظل الجمر تحت الرماد . لماذا الصراع ؟

قبرص دولة تعيش واقعا تعدديا ، ولكن نظامها وحدوي وهذا يكفي لتفجير الموقف . فالقبارصة اليونانيون ، وهم الأكثرية في قبرص ، يعتبرون أن قبرص واحدة وهويتها قبرصية ، أي هوية الأكثرية فيها ، والأكثرية يونانية . ولكن الأتراك لا يقبلون بهذه النظرية ، لأنهم يعتبرون أنهم أتراك قبل أن يكونوا قبارصة ، وأنه لا توجد هوية قبرصية صرفة ، فالقبارصة إما أن يكونوا أتراكاً وإما يونانيين ، أما قبرص فهو اسم الأرض التي يعيشون عليها .

ولعل الأتراك القبارصة هنا قد استخدموا الطريق الصحيح ، بينما أخطأ القبارصة اليونان في طرحهم . فهؤلاء الآخرون انقسموا إلى جماعتين . جماعة ، وهي الأكثرية ، نادت بوحدة قبرص واستقلالها وسيادتها ولكنها رفضت خصائص الأتراك وحقوقهم كاملة ، وجماعة أخرى وهي متطرفة طالبت بضم قبرص إلى اليونان أي إلى الأمة الإغريقية وأخطأت أيضا ، لأنها طالبت بضم «كل قبرص» أي مع القبارصة الأتراك . ولم يكن الموقف القبرصي اليوناني المناقض للحقيقة التعددية إلا سببا أوليا للجوء القبارصة الأتراك إلى تركيا لكي تحميهم على أساس أنهم أقلية ينتمون إلى نفس الحضارة بل نفس القومية .

فتدخلت عندئذ تركيا عسكريا ، سنة ١٩٧٤ وتعدى تدخلها المطالب القبرصية التركية ، فاحتلت القوات التركية الزاحفة ٣٠ بالمئة من أراضي الجزيرة مع أن القبارصة الأتراك لا يشكلون سوى ٢٠ بالمئة . فالشواذ في الموقف اليوناني خلق الشواذ في الموقف التركي . وبعد أن كان القبارصة الأتراك يقبلون بإقامة دولة فدرالية ، وهو مطلب رفضه القبارصة اليونانيون فإنهم يحاولون اليوم إقامة دولة تركية على جزء من الجزيرة ، وهو حق طبيعي لهم .

هكذا نرى بوضوح كيف أن رفض تكريس التعددية وهو الحد الأدنى المتوفر للتعايش ، يفجر التناقضات بقوة أكثر ، ويستحيل التعايش بأي شكل ، وتظهر الدول القومية ، التي هي دول طبيعية بحد ذاتها . فمحاولة إقامة دولة وحدوية على أرضية تعددية ، أقل ما يؤدي إلى قيام دول قومية طبيعية وفرط الأرضية التعددية نهائيا بضرب صيغة التعايش التي أوجدتها .

٣ — إرتريا

ما هي إرتريا ؟

إنها مقاطعة من إثيوبيا تقع على شواطئ البحر الأحمر الغربية جنوب السودان في منطقة القرن الأفريقي ، عاصمتها أسمرا .

لقد شكلت هذه المنطقة مقاطعة من مملكة أكسوم القبطية تاريخيا وكانت ديانتها قبطية أرتوذكسية . وقد أصبحت ، بعد تفكك مملكة أكسوم ، مقاطعة إثيوبية ثم مستعمرة إيطالية سنة ١٨٩٠ .

وفي الحرب العالمية الثانية ، احتلها الفرنسيون والبريطانيون سنة ١٩٤١ . وأدار شؤونها الإنكليز حتى سنة ١٩٥٢ حيث دخلت مع إثيوبيا في فدرالية . وفي سنة ١٩٦٢ ضمتها إثيوبيا في دولة وحدوية ، فنشبت ثورة إرترية ضدها ولا تزال . إذا أردنا تحليل الوضع الإرتري — الإثيوبي ، علينا أن نفهم تركيبة إرتريا نفسها . فسكان إرتريا ليسوا نوعية واحدة . سكان الشواطئ والسهول هم من الرعاة المسلمين ، الذين أتوا مع الفتح العربي لإفريقيا وللسودان ، وسكان الهضاب والجبال هم من الأقباط الأرتوذكس أو التيغرس (Tigres) أي فلاحون أقباط ، يتحدرون من سكان إرتريا الأصليين منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة .إذا ، فإرتريا نفسها هي تعددية المجتمع وقد ضمت إلى إثيوبيا التي تختلف عنها هي أيضا ، فأصبح هنالك تعدديتان أو درجتان من التعددية ، وهذا ما جعل المشكلة الإرترية معقدة ، لا يفهمها إلا من يعيشها . وكثيرا ما نرى المنظرين العالميين والمحليين

يحاولون إدراك الحقائق ويستصرخون متسائلين : « ماذا يحدث في قرن أفريقيا» ؟ إن عدم إدراكهم ما يحدث يأتي نتيجة عدم تفهم للواقع الإنساني هناك ، فالتراتبية الهرمية فرضت نوعيتين من الاختلاف الحضاري ، اختلاف أول بين الإرتريين أنفسهم واختلاف ثان بين الإرتريين من جهة والإثيوبيين من جهة أخرى . ولعل هذه الثنائية في التعددية هي التي جعلت إرتريا تنضم إلى إثيوبيا عدة مرات في تاريخها حتى اليوم .

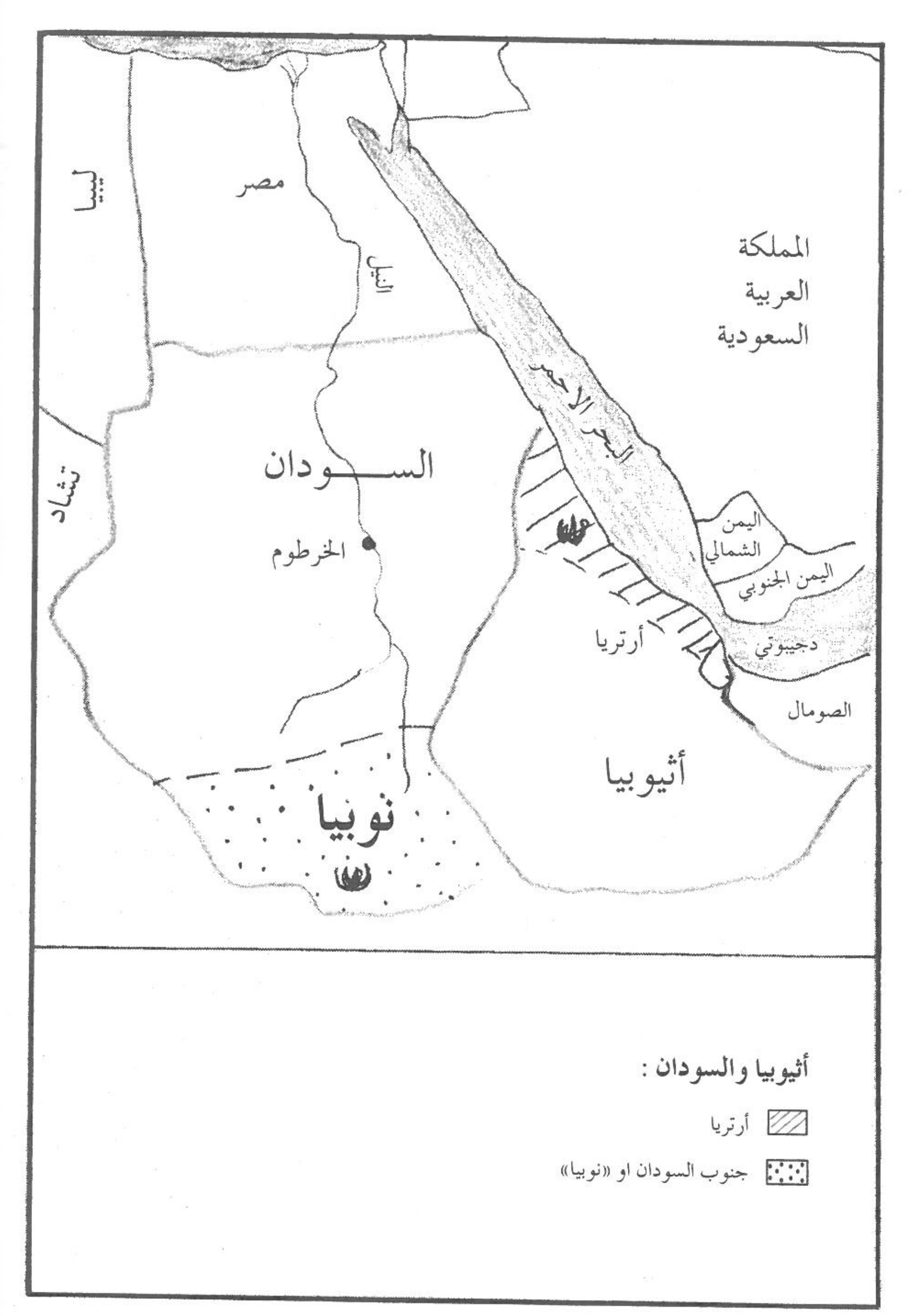
عندما تضم أثيوبيا إرتريا إليها ، تتفجر الروح الوطنية فيها ، فيتّحد الإرتريون ضد الإثيوبيين ويثورون لينالوا استقلالهم عنها . وعندما يستقلون تبدأ الخلافات بينهم ويتفجر التناقض حتى ينقسموا على بعضهم ، فتضمهم إثيوبيا من جديد . وإذا أردنا تفسير هذه الظاهرة فليس علينا إلا أن نرجع إلى التاريخ عند الفتح العربي للسودان وأفريقيا . قبل هذا الفتح كان في إرتريا إثنية إرترية هويتها قبطية «تيغرس» تختلف عن الإثنية الإثيوبية ، لأن هوية هذه الأخيرة قبطية «أمهرية». فالاختلاف بين الإثنين اختلاف إثني بين «التيغرس» و«الأمهرية» ، إلا أنهم ينتمون إلى حضارة واحدة ، هي القبطية المسيحية ، لذلك فإن التناقض لم يكن بالشكل الذي هو فيه اليوم .

وعند دخول المسلمين العرب ، تحولت سهول وشواطئ إرتريا إلى الهوية العربية الإسلامية مما جعل إرتريا أرضا لنوعيتين من الهوية . هوية قبطية تيغرس إرترية ، وهوية إسلامية عربية، إرترية أيضا، لأنها تسكن هذا الإقليم . ولكن الفرق بين هاتين الهويتين أكبر منه بين التيغرس والأمهرية الإثيوبية ، لأن الاختلاف الحضاري بين الارتريين أنفسهم أكبر منه بين الإرتريين والإثيوبيين .

ولكن العرب الإرتريين سيطروا بفعل عوامل عدة على مجمل المنطقة الإرترية وسيطروا بالوقت نفسه على سياستها وأصبحوا يشكلون ٥٥٪ من سكانها .

من هنا وإلى جانب الصراع الذي كان قائما بين الإرتريين الأقباط وإثيوبيا القبطية ، برز صراع جديد ، بين حضارتين مختلفتين جذريا ، القبطية والعربية .

إذا ، فالمواقف الإرترية ليست واحدة في الصراع مع إثيوبيا . فبينما يعتبر الإرتري القبطي التيغرس أن خلافه مع الإثيوبي هو خلاف بين أخوة في حضارة واحدة لكي ينال كل منهم حقه ، يقاتل الإرتري العربي ، الإثيوبي ، كعدو حضاري يرغب في الاستقلال عنه وإضعافه وشله . من هنا نستطيع أن نفهم مواقف جبهات التحرير الإرترية التي يسيطر على بعضها المسيحيون وعلى البعض الآخر المسلمون العرب . فالجبهات تختلف في موقفها من إثيوبيا وتختلف في مدى عدائها ونوعية عدائها لإثيوبيا ، وليست التغطية الماركسية — اللينينية



لها وللحكم الإثيوبي إلا غطاء شفافا نرى من خلاله الحقائق الإنسانية الناتجة عن واقع حضاري وقومي معين .

والاختلاف بين الإرتريين بدأ يظهر بعد أكثر من خمس عشر سنة من الثورة المشتركة ضد إثيوبيا . فالإرتريون الأقباط لم تعد تخفى عليهم أهداف رفاقهم التعريبية بعد الاستقلال ، وقد بدأوا يفكرون جديا بقيام علاقة مع إثيوبيا يستطيعون من خلالها التعايش معها ضمن فدرالية تضمن لهم هويتهم الذاتية بدل أن يستقلوا مع إرتريين عرب ، سرعان ما يفرضون عليهم هويتهم العربية ، فينتقلون من مشكلة إثنية مع الإثيوبيين إلى مشكلة حضارية أعمق وأهم مع العرب .

نرى إذا أن الاعتراف بالتعددية أو بوجود الهوية لكل فريق هو المقياس الذي يجمع الشعوب ويفرقها ، فلو اعترف الإثيوبيون بخصائص الإرتريين لما كانوا ثاروا، وإذا اعترف الإرتريين العرب بخصائص الإرتريين التيغرس الأقباط ، لما كانوا يفكرون بالعودة إلى إثيوبيا في وحدة فدرالية معها ...

كذلك نستنتج هنا أمرين هامين :

الأول ، وهو أن الاعتراف يوحّد وعدمه يجزئ .

والثاني ، هو أن الشعوب تجتمع مع بعضها حسب نظام معين ، يعيد نفسه في كل مكان في العالم ، وكأن هنالك مغنطيسا عالميا يعيد النظام إلى هرمية معينة كلما وجدت فوضى خلقها الإنسان من جراء حروبه وتنقلاته .

٤ ــ الفليبين

الفليبين جزر في المحيط الباسيفكي جنوبي شرقي الصين . وقد اتخذت هذه الجزر اسمها عن ملك إسبانيا بعد أن اكتشفها رحالة إسبان . انتشرت الكاثوليكية فيها بسرعة ووحدتها . حاول الفليبيون الاستقلال من حكم الإسبان عدة مرات وكادوا ينجحون لولا الحرب الإسبانية الأميركية سنة ١٨٩٨ حيث تولت أميركا إدارة البلاد . ولكن مبدأ الاستقلال قبل به الأميركيون وبدأوا تطبيقه تدريجيا ابتداء من قوانين خاصة مرورا بحكومات محلية وأحلاف ثنائية تربط الفليبين بالولايات المتحدة حتى سنة ١٩٤٦ ، حيث استقلت دولة الفليبين ، وتعد اليوم ٣٣ مليون نسمة .

المشكلة فيها حديثة ولكنها حادة . شعب الفليبين موحد ، وليس تعدديا ، يتكلم لغة التاغال (Tagal) وهي مزيج لغات محلية . يدين بالكاثوليكية وله خصائصه الذاتية التي

تفرقه عن غيره من الشعوب . فلا مجال مبدئيا لأية صيغة بين شعب ذو هوية واحدة .

ولكن الستينات وأوائل السبعينات أظهرت واقعا جديدا في جنوب الفلبين . إذ تحول عدد من الأهلين فيها إلى مسلمين بفضل تقدم الإسلام من جهة إندونيسيا ، بعد وعي الإسلام العالمي وإعادة توحيده وتنظيمه ومده بالدعم المادي والمعنوي ، في آسيا وإفريقيا . وطالما أن التغيير لم يكن إلا دينيا صرفا ، فلم يكن هنالك أي سبب للمواجهة ، ولكن تسييس هذا التغيير الديني الصرف جعل من جنوب الفلبين ساحة للصراع يأخذ من مبدأ التعددية غطاء له . فالمسلمون في جنوب الفلبين بعد أن فاق عددهم المليون أرادوا استقلالا ذاتيا وحقوقا خاصة بهم على أساس أنهم مسلمون وليس كاثوليكا ، فلديهم إذا هوية جديدة . وجاء الدعم الإسلامي العالمي والعربي الليبي خاصة ليمد المسلمين في جنوب الفلبين بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية ، فبرزت المشكلة الفليبينية إلى الساحة الدولية .

الحكومة الفليبينية رفضت أولا المطالب الإسلامية معتبرة إياها مطالب انفصالية وانشقاقية مضادة لمبدأ وحدة الدولة الفليبينية . واندلعت الثورة المسلحة في الجنوب مع الدعم الإسلامي العالمي والعربي ، وقبلت عندئذ الفلبين استقلالا ذاتيا لبعضة مناطق من الجنوب حيث يتواجد المسلمون . ولكن هؤلاء الآخرين أرادوا استقلال الجنوب كله بمسيحييه ومسلميه ، وبدأت حملات التهجير التي كثّفها الثوار لكي يستولوا على الحد الأعلى من الأراضي الفارغة قبل إعلان الاستقلال . والحالة اليوم تشهد اشتدادا لقوة الثورة الإسلامية في جنوب الفلبين ، وتراجعا أكبر للحكومة المركزية التي رضخت للضغوطات السياسية والاقتصادية ، ولكن المسيحيين في الجنوب رفضوا الاستقلال عن الفلبين الأم فأخذوا يعارضون الثوار المسلمين في عملياتهم العسكرية ضد الحكومة وضدهم .

المشكلة هنا تكمن في المواقف .

كان على الحكومة المركزية أن تعترف بحق المسلمين صراحة ، إذا كانوا فعلا ، مجموعة لها خصائص شعب أو أمة . ولكن الصعوبة ظاهرة ويمكن إدراكها في موقف الحكومة . فالمسؤولون عن وحدة الفلبين لا يستطيعون أن يتخذوا قرارا بالاستغناء عن جزء من الأمة التاريخية ، تغيرت ملامحه في بضع سنوات ... وعلى الثوار أيضا إذا نادوا بمبدأ التعددية أو بحقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم ، أن لا يجروا في استقلالهم ملايين من الفليبيين الكاثوليك المرتبطين عضويا بالفلبين لأن ذلك يتعارض مع حق هؤلاء في التواجد في وطن واحد مع ابناء دينهم وقومهم .

من هنا ، نؤكد من جديد أن العمل ضد الإحساس القومي لأية فئة أكان استقلاليا أو

توحيديا ، لا يصب إلا في مصب المواجهة التي تؤدي حتما إلى الحرب والخراب . فمبدئيا لا يجب على الحكومة الفليبينية أن تعارض استقلال الفليبينيين المسلمين في الجنوب ولكن ليس على المسلمين في الجنوب أن يعارضوا وحدة الفليبينيين الكاثوليك ويجروا قسما منهم معهم في دولة أخرى ! !

المثالية لا توجد طبعا في المعاملة بين الدول والشعوب ، فالمصالح والأنانيات تطغى دوما على الحق والعدالة . ونأخذ مثلا بسيطا على ذلك . فالعرب قد حاربوا الاستقلال في بيافرا ، لأنه استقلال شعب مسيحي عن دولة إسلامية ، ولكنهم دعموا ثورة المسلمين في جنوب الفلبين لأنها تؤدي إلى استقلال مسلم عن دولة مسيحية ! ! ... والموقف هذا تردد ويتردد دوما في جميع أنحاء العالم كما رأينا في إرتريا حيث دعم العرب المسلمين الإرتريين وسنرى فيما بعد في جنوب السودان وفي لبنان . ولا شك أن الغرب قد أخذ مثل هذا الموقف في نهاية القرن التاسع عشر حتى نصف القرن العشرين قبل أن يتراجع إلى أوروبا وأميركا وينغلق على نفسه .

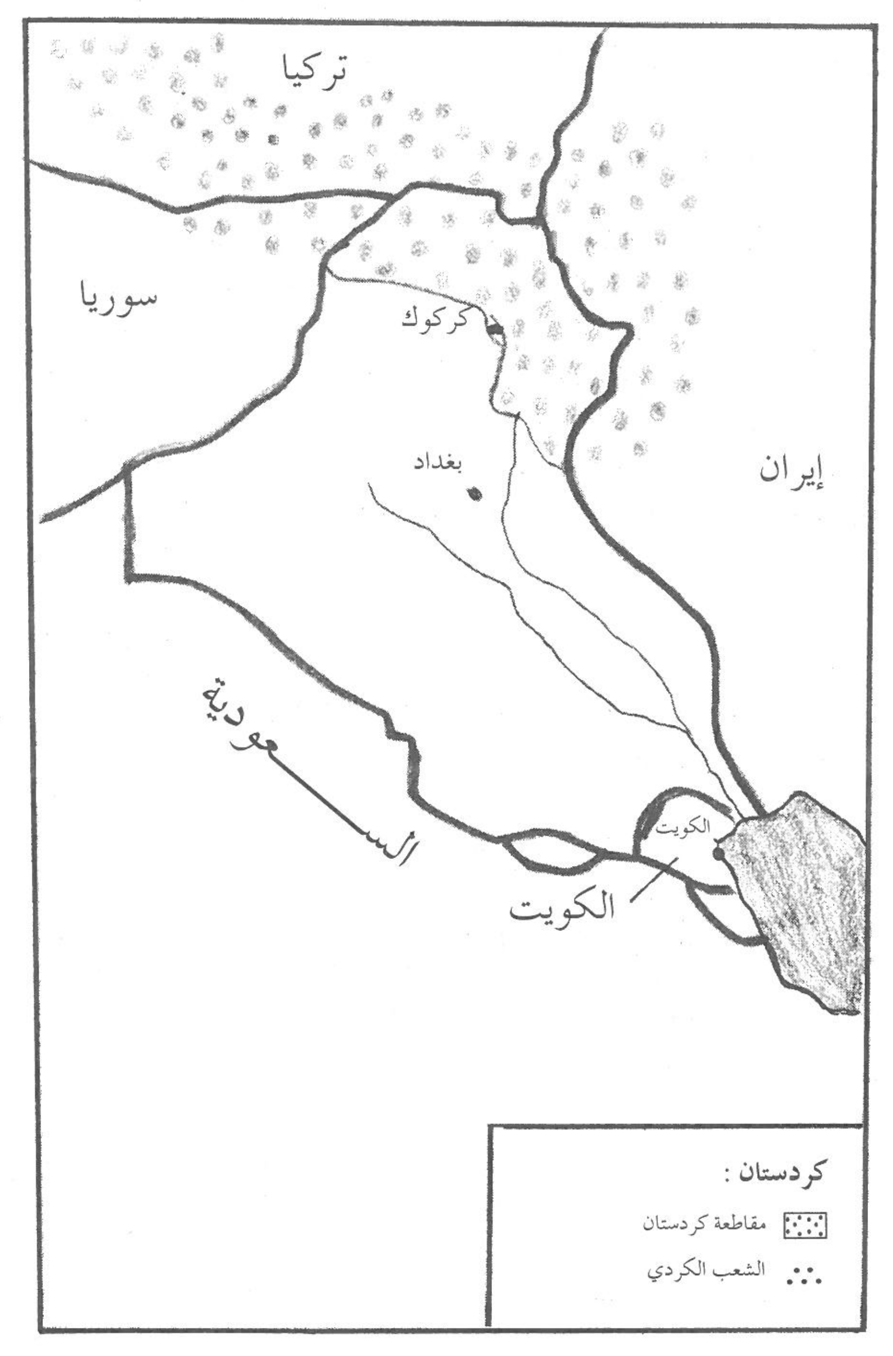
٥ — كردستان

الأكراد ، شعب من أصل آري استوطن المنطقة الواقعة حاليا بين الاتحاد السوفياتي وإيران وتركيا وسوريا والعراق ، وهي جبلية سميت بالكردستان نسبة إليهم . للأكراد حضارة قديمة وثقافة خاصة بهم ولغة يتكلمونها حتى اليوم .

لم يكن للأكراد دولة موحدة مستقلة في التاريخ ، لأنهم كانوا دوما يتعرضون لحملات واجتياحات ، ولكنهم حافظوا على قوميتهم وثقافتهم باحتمائهم الدائم في جبال كردستان التي كانت الملجأ الدائم والآمن لهم . يدين الأكراد بالإسلام السني وعددهم عشرة ملايين نسمة . يتكتل الأكراد بشكل كثيف في الكردستان العراقي ، أي في شمال العراق ، حيث يوجد عدد كبير منهم ، حوالي ثلاثة ملايين .

وفي أيام الانتداب البريطاني على العراق ، حارب الأكراد والعرب المستعمرين سوية ، لكي ينال الأكراد فيما بعد استقلالهم الذاتي في بلدهم كردستان . ولكن ذهاب البريطانيين لم يوفر الحرية لهم . فالحكومة العراقية البعثية رفضت مطالبهم وحاربتهم . وانتفض الأكراد واشتبكوا مع القوات العراقية الحكومية ، ولكن المواجهة قبل الستينات اقتصرت على بعض المناوشات .

ولكن الثورة الكردية اندلعت بشكل قوي بقيادة مصطفى البرزاني سنة ١٩٦٢





واستمرت بقوة حتى سنة ١٩٦٤ . وقد استعمل العرب ضد الأكراد جميع أنواع الأسلحة ، فقصفوا القرى الكردية بالطيران واجتاحوا مناطق واسعة من كردستان وهجروا سكانها واستبدلوهم بسكان عرب ، ونكلوا بالأكراد وشردوهم . ولكن الثوار واصلوا المعارك بشراسة ، بالسلاح الخفيف الذي كان معهم والذي حصلوا عليه من مخلفات البريطانيين ومن العراقيين المستسلمين . وفي سنة ١٩٦٦ عرضت الحكومة العراقية العربية حكما ذاتيا على الأكراد ، يديرون بموجبه شؤونهم الداخلية بنفسهم ويشاركون في الحكومة المركزية ببضعة وزراء ، شرط أن يتوقف الأكراد عن المعارك وأن يفتحوا الطرق المؤدية إلى معاقلهم ، وأن يجردوا ميليشياتهم من السلاح ويقبلوا بتواجد السلطة العربية في جبال الكردستان ، وأن تدخل القوات العراقية العربية إلى مناطقهم . فقبل الأكراد بذلك وتوقفوا عن القتال ، وانصاعوا للشروط العربية العراقية . ولكن الحكومة البعثية ، تحت غطاء

مشروع الحكم الذاتي ، نفذت خطة استطاعت من جرائها الاستيلاء على الكردستان وشل أية مقاومة لديه. فبدأت بشق الأكراد بين موالين لها أعطتهم مراكز في الإدارة الحكومية ومعارضين لسياستها . فأبعدت بذلك خطر التدخل الخارجي لصالح أقلية مضطهدة ، فالأكراد الموالون لها منتمون إلى الحزب الديموقراطي الكردي وهو الحزب نفسه الذي جمع المعارضين لها سابقا . فكان أن شقت الحزب الديموقراطي الكردي إلى قسمين موال ومعارض لها ، فبدت المشكلة داخلية ، بين عصابات كردية في جبال كردستان ، لا يؤيدها مجموع الأكراد ، والحكومة البغدادية العربية الشرعية التي يؤيدها قسم من الأكراد .

هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية العملية ، فقد لجأ الحكوميون إلى نقل أعداد كبيرة من الأكراد من الشمال إلى الجنوب لبعثرتهم وحل الوجه الكردي لجبال كردستان. واستمرت الحكومة البعثية العربية بمخططها لتعريب الكردستان فعملت ضد انتشار اللغة الكردية وتعليمها للجيل الكردي الشاب . ولكن الوعي القومي الكردي استفاق في السبعينات وانطلقت الثورة الكردية من جديد سنة ١٩٧٤ ، بنفس القيادة ، واستبسلت حتى كادت تسيطر على مدينة كركوك وهي عاصمة الكردستان وتقع في سهل على أقدام الجبال . ولكن الحكومة العراقية ، بعد أن ازدادت قوتها العسكرية بفضل الدعم العسكري السوفياتي ، وبعد أن نجحت نسبيا في إضعاف القوة الكردية بعد مشروعها للحكم الذاتي سنة ١٩٦٦ ، استطاعت ، أن تحسم حربيا القضية باحتلالها معاقل الأكراد . ولكنها لم تستطع ذلك إلا مع قبول إيران التي دعمت الأكراد قليلا ، شرط التنازل لها عن أجزاء من الأراضي العراقية ، ومع سكوت الولايات المتحدة والغرب .

فاحتلت القوات العربية الكردستان من جديد واستبدت بالسكان وهجرت قسما كبيرا منهم إلى جنوب العراق وهرب قسم إلى تركيا وإيران. وقد قررت الحكومة العراقية تصفية القضية الكردية نهائيا ، فباشرت بإقامة زنار من القرى العربية حول الكردستان كي ينقطع أكراد العراق عن أكراد تركيا وإيران وسوريا. وقد قامت سوريا بنفس الخطوة بجانبها وأقامت زنارا عربيا بين أكرادها والحدود العراقية .

ولكن الأكراد اليوم ، استفاقوا من جديد ، وبدأوا بتنظيم صفوفهم من جديد كي يحرروا بلادهم ويستقلوا نهائيا .

ما نستطيع استنتاجه من القضية الكردية غير الاستنتاج التقليدي ، أي مبدأ الاعتراف بالخصائص التعددية وهو أن أية صيغة لا يُدافع عنها لا بد أن تموت ، فللأكراد قومية كردية

تختلف عن القومية العربية مع أن الإثنين ينتميان إلى الحضارة الإسلامية . ومطالب الأكراد محقة وطبيعية : حقوق ثقافية وحق في تقرير المصير .

أما العرب العراقيون فوقفهم مرتبط بثلاث أوليات :

— عنصريتهم العربية التي ترفض أي وجود غير عربي في الشرق حتى لو كان هذا الوجود مسلماً .

— اعتبارهم أن أرض كردستان أرض عربية ، مع العلم بأن هوية الأرض هي هوية أصحابها التاريخيين ، وهم الأكراد ، فالأرض لا تكون عربية إلا إذا سكنها العرب تاريخيا .

— النفط المتواجد تحت تراب الكردستان ، مع العلم أن النفط في كردستان ، نفط كردي ، قد أراده الحكوميون بترولا عربيا وعراقيا خاصة ، وأيدهم الاتحاد السوفياتي بهذا الرأي ...

من هنا ، نرى من جديد أن المثالية الإنسانية لا توجد إلا في المبادئ العامة . فالعرب لا يحترمون حقوق الأكراد الطبيعية ويطالبون بحقوق طبيعية لهم في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى . فالتعددية بالنسبة للقوي مبدأ يطبقه حسب مصالحه . فالعرب يطالبون بصيغ تعددية أو استقلالية في المناطق التي يشكلون فيها أقليات ، ولكنهم يرفضون الصيغة والحقوق الطبيعية في المناطق التي يشكلون فيها الأكثرية . وقد أعطت دول كثيرة أمثولات مختلفة في مقياس تطبيق التعددية أم رفضه في أوروبا سابقا قبل أن يتعلم العرب منهم السياسة الدولية .

٦ — جنوب السودان

إذا كانت البيافرا قنبلة انفجرت ودمرت مليون نسمة ومزقتهم ، فجنوب السودان قنبلة موقوتة قد تنفجر بين لحظة وأخرى ... السودان دولة عربية داخلة في جامعة الدول العربية . هذا من الناحية الرسمية . أما تاريخ السودان فيبدأ مع وجود النوبيين (Nubiens) الذين التحقوا تارة بالمملكة الإثيوبية وطورا بالمملكة المصرية . وكانت نوبيا أو السودان قديما ، قبطية (Copte) كالمملكتين ، وشارك النوبيون في تاريخ أفريقيا الشمالية الشرقية ، وذكرتهم التواريخ المصرية والحبشية والإغريقية والرومانية مطولا كقوة أفريقية اعتمدت عليها الأنظمة السياسية القديمة التي أرادت احتلال مناطق في أفريقيا . وكان للنوبيين لغة نوبية قبطية لا تزال تحكى في جنوب السودان . وقد تحولت نوبيا إلى قبطية مسيحية مع دخول

التبشير المسيحي إلى أفريقيا ودخلت العالم المسيحي وشاركت فيه . إلا أن الفتح العربي الذي اجتاح مصر ، دخل نوبيا من الشمال وعرّب على مدى السنين ملامح نوبيا في المناطق التي سيطر عليها .

فأضحت نوبيا ، وقد سماها العرب السودان نسبة إلى لون سكانها الزنوج السود المختلف عن لون وشكل القادمين العرب السمر ، مجزأة إلى قبائل عربية في أقصى الشمال ، ودويلات نوبية قبطية في الوسط والجنوب ، وهما المنطقتان الأوسع في المساحة . وفي سنة ١٨٢٠ توجه محمد علي ، حاكم مصر ، إلى السودان ، ودخله ، ودخل الإسلام معه بكثافة ، وأسس مدينة الخرطوم . فتغيرت ملامح الوسط السوداني مع الوقت ، وتعربت شيئا فشيئا ، ونشطت تجارة الرقيق التي جلبت العبيد من الجنوب النوبي وباعتهم في أسواق الخرطوم ومصر العربية . وظل السودان تحت السيطرة المصرية — البريطانية منذ دخول «كتشنر» والقوات المشتركة العربية — البريطانية سنة ١٨٩٨ ، حتى سنة ١٩٥٦ حيث حصل على استقلاله . ولكن الاستقلال السوداني شمل نوبيا ، أي ما يسمى بجنوب السودان ، وقد دعم البريطانيون هذا الاستقلال مع ما سيخلفه من تناقضات داخلية ، للأسباب نفسها في قبرص وفي نيجيريا . ولم يستطع النوبيون أو أهل جنوب السودان ذات الأكثرية الساحقة المسيحية والذين يشكلون اليوم أكثر من ثلاثة ملايين شخص ، أن يقاوموا استقلالا وحدويا مع عرب الشمال الذين استعبدوهم وباعوا الكثير منهم في أسواق العالم العربي ، رغم إرادة بريطانيا . فكان أن دخل ثلاثة ملايين نوبي أفريقي مسيحي قبطي إلى دولة عربية وإلى جامعة الدول العربية رغم إرادتهم ودون ميثاق وطني ومن دون أي اعتراف بخصائصهم الإثنية والقومية والتاريخية . وقد قامت ثورة نوبية في جنوب السودان بين سنتي ١٩٦٤ و١٩٦٥ ، فقمعتها الحكومة السودانية بعنف وقوة واستعملت ، بعد انتهاء الثورة ، التكتيك نفسه في جميع الدول العربية ، فهجّرت قسما من السكان وأتت بسكان عرب من الشمال لتُزيل الملامح النوبية المسيحية القبطية وتكرس عروبة جنوب السودان نهائيا . وقد كلفت هذه الحملة النوبيين ، أربعين ألف ضحية . وقد طردت الحكومة السودانية جميع الإرساليات الدينية المسيحية الغربية من جنوب السودان ، متهمة إياها بالعمالة للاستعمار وببث روح المقاومة للعرب ، ولكن هدفها الحقيقي كان إيقاف انتشار المسيحية وتحسين مستواها بين أبناء القبائل النوبية في جنوب السودان . ولكن النوبيين في جنوب السودان ، مع أن قضيتهم لا تطرح في أي مكان من العالم من جراء الضغط الإعلامي العربي ، ومع أن الحكومة العربية السودانية تنفذ مخططها لتعريب الجنوب وتغيير ملامحه ، ومع أن

إثيوبيا ، وهي الدولة الوحيدة التي تعاطفت معهم ، قد توقفت عن مساعدتهم ، فإنهم وعوا من جديد خطورة الحملة المقامة ضدهم ، وأدركوا أن المجزرة التي ترتكب ضدهم تفوق مجزرة بيافرا فظاعة ، لأنه إذا كانت فداحة جريمة بيافرا بعدم ملاحقة أو اتهام المسؤولين ، فإن مدى جريمة السودان أكبر لأنها تكون ليس فقط بعدم إدانة أو ملاحقة المسؤولين بل بعدم إدراك وقوع الجريمة . فليس للنوبيين مكاتب إعلام ولا اتصالات خارجية ولا أي حليف من الغرب المسيحي ولا من القوى الأفريقية غير العربية ، لأن اسوداد النفط يرى أكثر من اسوداد بشرة الزنوج في هذه المنطقة من أفريقيا .

المشكلة هنا ، لها عدة صور .

الصورة الأولى ، هي الوضع المأساوي المادي والسياسي الذي يعيشه الشعب النوبي في جنوب السودان .

فحكومة السودان العربية ترفض فكرة تواجد قومية غير عربية على أراضيها التي أعطتها إياها بريطانيا .

والنوبيون غير العرب يرفضون الذوبان في الأكثرية الشمالية العربية ، حتى لو أعطاهم هذا الذوبان بحبوحة اقتصادية ومنفذا على البحر . وأقل ما يطالب به هؤلاء هو الاعتراف الرسمي بوجودهم كشعب مميز .

وترفض حكومة الشمال العربية طبعا هذه المطالب ، فيطالب النوبيون عندئذ بمزيد من الاستقلال حتى إقامة دولة نوبية سيدة حرة .

إذا ، مسألة جنوب السودان هي فصل آخر من ملف قضايا التعددية والمصالح الاستعمارية العربية .

فإذا شهد القرن الماضي ونصف القرن العشرين قضايا مماثلة خلقها الاستعمار الأوروبي ، فالقسم الثاني من القرن العشرين يرى قضايا عديدة في جميع أنحاء العالم ، يفجرها امتداد الاستعمار العربي النفطي الجديد وعدم تقبله فكرة زوال الاستعمار إلا بالنسبة للشعوب العربية ، أما الشعوب الأخرى فتظل راضخة للاستعمارين العربي والسوفياتي ، خاصة إذا كانت من العالم الثالث وسبق أن كان لها أي ارتباط بالغرب المسيحي .

خلاصة الكتاب الثاني

إن استعراض المشاكل الدولية في جميع أنحاء العالم يصور لنا وجها جديدا للتفاعلات العالمية في القرن العشرين ويتيح لنا فهم الأزمات الناشئة هنا وهناك في أية بقعة من العالم . فالباسك في إسبانيا والبريتون والكورس في فرنسا والأقليات في دول أوروبا الشرقية وشعوب كثيرة في العالم تعاني مآسي وحالات مفجعة تعود بنا إلى أقدم العصور حيث لم يكن للإنسان قيمة مميزة لا كفرد ولا كمجموعة ، وحيث كان القوي يفرض رأيه وهويته على الضعيف مهما كان الوضع ومهما كان الضعيف محقا . والاجتياحات التي شهدها العالم في التاريخ لا يزال يشهدها اليوم إنما تحت غطاء مبادئ وعقائد تصف نفسها بأنها إنسانية وآتية لخير البشرية . فالحروب التي تحصل في القسم الثاني من القرن العشرين لا تقل وحشية وبربرية عن العهود السابقة ، إن كان ذلك في الشرقين الأقصى والأدنى أو في أفريقيا . والأعجب هو أن هذه الحروب تقام باسم حريات أو حقوق قلما تكون حقيقية إما من حيث مطابقتها مع الأطراف الذين يقومون بحرب تحريرية أم حقوقية وإما من حيث الجوهر نفسه . فإذا كانت الحرب الفيتنامية مثلا لتحرير الهند الصينية من الأميركيين والفرنسيين فلقد كرست احتلالا آخر ، وهو روسي — فيتنامي على الهند الصينية ، كذلك الحروب في أفريقيا والثورات في عدد من دول الشرق .

والمطالب التعددية غالبا ما تكون هي العامود الفقري للحروب والمواجهات في العالم ،

وتستخدم لمصالح متعددة . — القوى الاستعمارية الجديدة «تقسم» و«توحد» حسب مصالحها ولا تأبه في أغلب الحالات إلى إحساس الشعب الذي يُلعب في مصيره ولا تهتز لمجازر وجرائم جماعية إلا نسبة لما لهذه الأعمال من تأثير على مجرى الحياة السياسية والاقتصادية لتلك الدول والقوى . والأهم من ذلك هو شرعية المجازر أو الأعمال العدوانية والتحركات الاستعمارية ، التي تتحرك على أساس مبادئ محقة ، فتطالب بإقامة صيغة تعددية في منطقة وتبيد الآلاف من الناس لهذا الغرض ، أو تطالب بتوحيد بلاد باسم قومية وتقضي على المئات من الآلاف أيضا ، والهدف لا يكون إلا للتوصل إلى نفط أو لفرض سيطرة أو لتكريس وجه من وجوه الاستعمار القديم والحديث .

بالنسبة لنا ، يمكننا القول موضوعيا ، بعدم النظر إلى المتحولات الطارئة على الأساس ، إن التعددية أينما وجدت ، هي واقع يفرزه التاريخ ، ولا يصحح هذا الواقع إذا أريد له التصحيح إلا من خلال مجرى التاريخ ، أي بالاعتراف به أولا ، ويكون الاعتراف بالعناصر التي تؤلفه وبخصائصها ، وبالعمل على إعطاء كل مجموعة حقوقها .

أما إعطاء الحق فيكون حسب نظرنا ، باحترام إرادة الشعوب قبل كل شيء ، واحترام قانون التراتبية الهرمية التي تنظم تواجد الشعوب . فإذا أراد شعب أن يتحد مع جزئه الأكبر أو الأصغر مهما كلف ذلك من تغييرات في التحالفات والمقاييس الاقتصادية ، فمن الضروري السماح له أو الاعتراف له على الأقل بالوحدة ، لأن عدم الاعتراف لا يؤدي إلا لزيادة الحقد ولزيادة التمسك بها . والنظرية نفسها تطبق عند أي عمل استقلالي أو توحيدي . ونعطي مثلا عن الجنرال ديغول الذي أعطى الاستقلال للجزائر ، ولشعوب أفريقيا مع إعطائها الخيار في أن توقع معاهدات مع فرنسا أم لا . ورأينا كيف أن الدول القريبة من فرنسا ، والأكثر فرنكوفونية ، وقعت معاهدات معها ، وكيف أن الأخرى البعيدة حضاريا عنها ، رفضت أي اتصال «باستعمار الأمس» وداومت على محاربة فرنسا في جميع المجالات الثقافية والسياسية .

فمعاملة الشعوب على أساس ارتباطها الحضاري هي الوسيلة الوحيدة لإحقاق الحق مهما كانت الصعوبة في اتخاذ القرار أو في التنازلات ، فالصعوبة هذه تظل دوما أقل من صعوبة الخروج من المأزق ، عندما تنزلق به الدولة المستعمِرة أم المعتدية .

وبالنسبة للصيغة التعددية ، فإننا نرى أنها تنجح عندما تتعادل القوى المشاركة فيها ، وتصعب عندما تكون القوى غير متكافئة ، وتسقط في حال عدم التوازن . كل هذا طبعا إذا كانت الشعوب قريبة حضاريا من بعضها البعض. فكلما كان الاختلاف الحضاري كبيرا ،

كلما صعب التعايش بين الشعوب ، والأمثال متعددة لا تحصى . فالتعدديات الأوروبية أي بين الشعوب المسيحية تنجح نسبيا أكثر من التعدديات التي تجمع بين شعوب مسيحية وإسلامية أو أخرى . وكلما كانت الشعوب قريبة داخل الدائرة الحضارية الواحدة ، كلما نجحت الصيغة التعددية . في بلجيكا مثلا ، حيث الجميع مسيحيون كاثوليك ، الاضطراب أقل (نسبيا طبعا) من كيبيك ، حيث الاختلاف لغوي يضاف إليه الفارق بين البروتستانت والكاثوليك . والحظ يبدو أتعس إجمالا عندما يكون التعايش بين شعوب تنتمي إلى الحضارة المسيحية وأخرى تنتمي إلى الحضارة الإسلامية أو حضارات أخرى .

ولا نقول أن التراتبية وحدها تقود مصير تعايش الشعوب بل هي العنصر الأول ، الذي يمكن تحديده ، أما العناصر التي لا يستطاع تحديدها ، والتي تقلب التعايش إلى تصارع ، فهي المعادلات والظروف السياسية والاقتصادية .

أخيرا يمكن القول إن التعددية صيغة تسمح بالتعايش بين الشعوب ولكنها ليست الصيغة الوحيدة ، فالتعايش لا يكون ضرورة بين شعوب ضمن دولة واحدة ، بل يمكن أن يكون بين دول مستقلة . وقد يكون التعايش بين الدول القومية ، التعايش الأقل تعرضا للخطر ، بحيث لا ذريعة قومية أم ثقافية أم جغرافية لأي طرف عندما يكون كل شعب داخل دولته ووحيدا فوق أراضيه . ولكن نظام الدول القومية ، لا يمانع التعاون فيما بينها مع الحفاظ على استقلاليتها التامة . فطالما أن أكثر من تسعين بالمئة من الحروب قائمة لأسباب قومية وحضارية حيث إن الحدود الدولية الحاضرة ليست حدود تواجد الشعوب ، فباعتقادنا أن السلام العالمي سيظل مهددا ، طالما هنالك على وجه الأرض ذريعة قومية أو وطنية تقام ضد مستعمِر أم ضد غاز ، وباعتقادنا أيضا أن التقدم العالمي الإنساني المنتظر والذي سيأخذ على عاتقه التوجه نحو السعادة الكونية لن يبدأ إلا باستتباب الأمور حسب التراتبية الهرمية ، فهي النظام الأكثر طبيعية لشعوب الأرض ، والنظام هذا ليس وجودا خلق من لا شيء ، بل نتيجة لتاريخ تفاعل الشعوب مع الأرض في كل بقاع العالم .

فما تفيد انطلاقة النظريات الاجتماعية التقدمية في القرن العشرين ، إن لم يكن الوعاء العالمي في مكانه المناسب ، أي أن جميع الشعوب مستقلة سيدة حرة ولكن متحدة في الأهداف والمصير . فالفوضى عند الشعوب هي سبب انتظار الإنسانية الدائم للغد الأفضل الذي يتأخر دوما . ففي عهد الذرة حيث سيطر الإنسان على أشد قوة في الطبيعة ، لا تزال شعوب تعاني من احتلال وتصفية وهلاك ... باسم الحرية والتقدم !!!... كيف يمكن الانتقال إلى القرن الواحد والعشرين وهنالك دوائر على الأرض تخطط لتركيب قارة واحتلال

مناطق وتصفية شعوب كأن التاريخ لم يتحرك منذ ألف سنة ! !...

كيف يمكن الانطلاق إلى اكتشاف الكون الخارجي ، وملايين لا بل مليارات من البشر يشكون من كل أنواع العاهات الجسدية والنفسية بسبب استمرار الاستعمار الجديد في حروبه وتهديداته ، فيشل ميزانيات الدول الضعيفة ويوجهها نحو الدفاعية لكي لا تمحى ، ويشجع المصانع الحربية في الدول المتقدمة لكي تضاعف الإنتاج لسلاح قد يقضي عليها وعلى أسلوب حياتها ! ! ..

كيف يمكن أن يفكر الإنسان المقهور في عالم القرن العشرين بالسعادة والتقدم ، ورائحة النفط تلعب بعقول الحكام في العالم ...

كيف يمكن للإنسان المقهور في الشرق أن يتصور الغد ، قبل أن يتأكد من أنه أنهى نهاره وهو حي ...

فإذا كانت أبسط الحقوق الإنسانية ، وهي حق الحياة الجماعية الحرة والسيدة ، هي موضوع جدال وصراع في الشرق ، فذلك يعني أن مسؤولية الذين لا يعترفون بها مسؤولية جرمية لن ينساها التاريخ ...

الكتاب الثالث

التعدّدية والجمهوريّة اللبنانية

مقدمة

إن تاريخ منطقة الشرق الأوسط البعيد والمتوسط قد فرض على هويتها الحضارية ملامح تعددية . ولم يخرج لبنان الوطن والكيان تاريخيا عن واقع جواره ، بل كرسه وأصبح مثله الأول .

والتعددية كما رأينا في رحلتنا التاريخية لم توجد لغايات سياسية بل فرضها تنقل الشعوب وتواجدها على أرض واحدة . الواقع الحضاري التعددي إذاً ، فرزٌ لمئات السنين من حياة الشعوب المنتمية إلى حضارات مختلفة ، وصورة كلّف رسمها قرونا من التناقض والانفتاح والاختلاف والاتفاق . أما إذا كان التاريخ هو العامل الأول والأساس الطبيعي لوجود واقع ما ، فالعدد الكبير للحالات المماثلة في العالم ، يؤكد حقيقة هذا الواقع كمحرك من محركات سيرة الكون الإنساني تاريخيا . إن التشابك الحاصل بين أكثرية القوميات والحضارات على الكرة الأرضية من ناحية الوضع الجغرافي والسياسي والثقافي قد أدّى كما رأينا في الكتاب الثاني إلى قيام أوضاع تعددية عمليا أو قانونيا . والأوضاع هذه قد خلّفت في معظم الأحوال مشاكل عدة ، تختلف في درجة أهمّيتها وتفجّرها . بذلك يمكن التأكيد على الحقيقة التالية :

إن التعددية الحضارية في الشرق عامة ولبنان خاصة واقع أفرزه التاريخ طبيعيا .
والواقع هذا ظاهرة إنسانية عريقة تشكل اليوم أهم مواقع الأزمات القومية والحضارية في العالم . لذا فمعالجة القضية اللبنانية في مختلف مراحل تطورها ، لا يمكن أن تمرّ إلّا من خلال منظار التعددية الحضارية أو تواجد حضارتين أساسيتين على أراضٍ عرفت بكونها لبنانية .

لقد رأينا عبر تاريخ لبنان التعددي أن تعاقب الحوادث والتغييرات جاء وفقاً لاتجاه التاريخ الحتمي ، ألا وهو إرادة العدد الأكبر في التوسع والسيطرة ، وانكفاء الأقلية القومية الحضارية على نفسها ودفاعها المستميت عن وجودها .

وقد راقبنا في أغلب الأزمات القومية الناتجة عن تجاهل التعددية والعبث بواقعها في العالم المعاصر ، أن التفجر والعنف يحصلان بين الأطراف عندما تكون القرارات بعكس النظرية التراتبية الهرمية ، أي بعكس حقوق القوميات والحضارات وبعكس نظام تجانسها .

من هنا يمكن تحليل تطور القضية اللبنانية حديثا ، استنادا إلى الأساسين الأولين اللذين تحكما ولا يزالان في التعددية اللبنانية : التاريخ والتراتبية الهرمية .

ونعني هنا أن تاريخ لبنان الحديث والتطورات الراهنة السياسية القومية التي عاشها ولا يزال يعيشها أبناء هذه البلاد قد ارتبطت بمدى تعامل الفرقاء المعنيين أي المسلمين والمسيحيين ، على أساس معطيات التاريخ والتراتبية .

قد ننظر نحن إلى مرحلة الجمهورية اللبنانية من زاوية لم يستعملها أحد من قبل ، ولكن نظرتنا هذه ليست معزولة ولا مستحدثة بل نتيجة لتتبع موضوعي لقرون من التفاعل في بقعة معينة هي الشرق ومن ضمنها لبنان ، وقياسا ومقابلة بأمثلة متشابهة في جميع أنحاء العالم ، يدركها الجميع مهما حاول البعض تجاهلها ...

سنعتمد في تحليلنا لهذه المرحلة ، مراقبة المحطات التاريخية المهمة وتفسير معانيها حسب الأصول الجديدة التي استأصلناها من الفصول السابقة ، لنصل أخيرا إلى صورة جديدة للوضع الحالي .

في السنين الأولى للقرن العشرين كانت المنطقة المشرقية رازحة تحت الحكم العثماني المباشر . ولكن الكيان اللبناني تمتع بعكس جيرانه باستقلالية ذاتية نسبية في ظل نظام المتصرفية الذي تكلمنا عنه في الفصل الأول .

لعبت المتصرفية ذات الأكثرية المسيحية ، دور الوطن القومي النصراني ضمن الأمبراطورية التركية ، حيث إن حاكمها كان مسيحيا ومعظم مؤسساتها وقواها العاملة من المسيحيين . والمتصرفية كما رأينا ، نتيجة لقرون من المواجهة بين حكم الأكثرية ، عربيا كان أم عثمانيا والشعب المسيحي المتحصن في جبال لبنان .

نظام لبنان الصغير ، كما عرف ، كان نتيجة لمسيرة المسيحيين في الشرق منذ أن نزع استقلالهم في أواخر القرن الثالث عشر . وقد رأينا في الكتاب الأول أن التوجه القومي عند المسيحيين بعد أن فقدوا استقلالهم ، يسير نحو التجمع داخل الكيان الذي أخضعوا له ، وخلق عدة مؤسسات كأحزاب وجميعات تسمح لهم بعدم الذوبان أولا ، وبالمشاركة السياسية المباشرة أو غير المباشرة في الحكم ثانيا .

والاتجاه هذا ، سرعان ما يفجر عند الحكم القائم العربي أو الإقطاعي العربي أو العثماني ، النية التسلطية التقليدية فيردع الأقلية في سلسلة من المذابح والاعتداءات . ولا تجر هذه السلسلة إلا تدخلا خارجيا مسيحيا يفرض استقلالا ذاتيا للمسيحيين .

الحلقة هذه تعاود نفسها مع تقدم التاريخ ...

هكذا ، فالسنوات الأخيرة قبل نشوب الحرب العالمية الأولى كانت آخر عهد الاستقلال الذاتي المسيحي في الجبل اللبناني . فالمتصرفية كيان فرضه الاتجاه التاريخي الحتمي في المنطقة . ولما كانت ردة الفعل العثمانية ، وهي ردة فعل النية التوسعية في المنطقة ، توجب إزالة هذا الكيان حسب المنطق المعهود فيه في المنطقة ، فقد أعطى اندلاع الحرب سنة ١٩١٤ الفرصة لتركيا ، لدخول لبنان الصغير وإزالة استقلاله الذاتي ...

الفصل الاول
الانتداب الفرنسي

إن عهد الانتداب الفرنسي مرحلة هامة في تاريخ لبنان الحديث حيث إن أسس الجمهورية اللبنانية قد وضعت إبان هذه الفترة وحيث إن التناقضات التي تشهدها الساحة اللبنانية اليوم تعود إلى القرارات السياسية الهامة التي اتخذت أيام الفرنسيين. أما إذا كانت الأحوال الأمنية جيدة نسبيا في هذه المرحلة، فالمواجهة التاريخية لم تبطل بل استمرت بشكل آخر كما سنراه ...

القسم الاول : الحكم الفرنسي المباشر والخيارات القومية : ١٩١٨ — ١٩٢٠

ابتداء من تشرين ١٩١٨ ، دخلت القوات الفرنسية إلى كافة المناطق اللبنانية حتى حدود سوريا التي سيطر عليها البريطانيون وقوات الأمير فيصل.

بعد أن اندحر الأتراك وتراجعوا وشارفت الحرب على الانتهاء بانتصار الحلفاء ، بدأ صراع سياسي في الشرق الأوسط السوري واللبناني حول مصير هذه البلدان. لقد أعطت اتفاقية سايكس - بيكو، الفرنسية — البريطانية لفرنسا لبنان وسوريا كمناطق نفوذ. ولكن الأطراف لم توافق على هذا الواقع.

طالب الأمير فيصل بإعطائه سوريا ولبنان كتنفيذ لمشروع إقامة المملكة العربية الكبرى التي أراد إنشاءها في الشرق . وقد التف في مرحلة أولى حوله ، السوريون المسلمون العرب وجزء من مسلمي لبنان العرب أي الساكنين في السواحل الجنوبية وفي طرابلس والبقاع ، والذين لم يكونوا لبنانيين بمعنى أنهم لم ينتموا إلى لبنان الصغير . بل كانوا جزءا من سوريا العربية .

بالمقابل رفض المسيحيون الانضمام إلى سوريا العربية وتجسد رفضهم هذا بالمقاومة التي أبداها المجلس المركزي ، وهو ممثلهم في المتصرفية ، وبوقوف جميع أحزابهم وسلطاتهم الدينية بوجه محاولة ضم مناطقهم إلى بلاد استقلوا عنها منذ أن غير الفتح العربي ملامح الشرق .

أما فرنسا ، فقد تقلبت مواقفها حسب تبدل المواقف السياسية المحلية ، وأصبحت سياستها مدا وجزرا ، تارة تعترف بسلطة الأمير فيصل وطورا ترفضها . ولكن الحكومة الفرنسية سرعان ما حسمت الموقف بأن أعلنت أنها السلطة العليا الوحيدة المنتدبة على البلاد ، مستندة إلى اتفاقيات دولية عقدت بعد الحرب الأولى ومؤتمرات كانت لا تزال تناقش الوضع في العالم . وقد عهد إلى إنكلترا وفرنسا مهمة مساعدة الشعوب الرازحة سابقا تحت الاحتلال التركي ، وإعانتها ودفعها نحو الازدهار والاستقلال والتقدم .

المسيحيون في لبنان أعلنوا بعد أن قررت فرنسا انتداب البلاد : «لقد كنا الوحيدين المستقلين نسبيا ضمن الأمبراطورية التركية ، ونظامنا الخاص هو المثل الأكبر على هذا الاستقلال ، لذلك فإن قيام الانتداب علينا لن يقدمنا بل سيعيدنا إلى الوراء ، لأن تقدمنا لن يكون إلا بإعطائنا استقلالنا التام ، أي استقلال المتصرفية اللبنانية التام» .

القوميون العرب المسلمون ، تحت زعامة الأمير فيصل ، رفضوا الانتداب بعد محاولات عدة لإقناعهم بالانضمام إلى الرأي الفرنسي والمشاركة في حكم البلاد . ولم يطالبوا بالسلطة العربية على سوريا بما فيها البقاع وطرابلس وصيدا في لبنان فقط بل طالبوا بضم الجبل أي لبنان المسيحي الصغير إلى سوريا ، معتبرين أن أراضيه عربية ... وقد ترجموا هذه المطالب عمليا بهجوم عسكري قامت به القوات الشريفية على الفرنسيين . فقام الفرنسيون بهجوم معاكس ، ووطدوا الحكم الفرنسي على جميع أنحاء سوريا .

من هنا ركز الانتداب الفرنسي دعائمه على محورين :

المحور الأول هو الانتصار العسكري على السوريين العرب المسلمين بمن فيهم اللبنانيون المسلمون العرب ، منذ معركة ميسلون .

المحور الثاني هو إرغام المسيحيين على القبول بالانتداب الفرنسي من خلال تهديدهم بضمهم إلى سوريا العربية ، مما حدد لهم خيارهم : الذوبان في العروبة أو الانتداب الفرنسي المرحلي . فاختار المسيحيون الحل الثاني طبعا .

ولكن الخيار المسيحي هذا ، لم يرتكز فقط على خوف من الوحدة الجبرية مع سوريا العربية ، ولا تفضيل حكم فرنسي مسيحي على حكم عربي مسلم ، بل أيضا على إغراء إقليمي حيث إن الفرنسيين طمّعوا مسيحيي لبنان الصغير بإلحاق البقاع وطرابلس وصيدا وبيروت العربية الإسلامية بلبنان ، فيتمكنون من إقامة دولة لبنانية كبيرة قادرة اقتصاديا على الحياة ...

القسم الثاني : لبنان الكبير : واقع جديد

في أول أيلول ١٩٢٠ ، وقف الجنرال غورو ، الحاكم العسكري الفرنسي على منصة في بيروت ، وأعلن قيام لبنان الكبير بإلحاق الأقضية الأربعة إليه ، وهي أراض لبنانية تاريخية : البقاع ، عكار ، الجنوب ، وبيروت .

لعل الجنرال غورو لم يدر بالفعل أن الإعلان هذا ، مع أهميته التاريخية البالغة في ذلك الحين قد أعطى الضوء الأخضر موضوعيا لتفجر إحدى أكبر مشكلات القرن العشرين ألا وهي القضية اللبنانية . فقد جمع الجنرال غورو داخل حدود واحدة ، مجموعتين قوميتين تصارعتا على مدى الأجيال منذ ثلاثة عشر قرنا ، بشكل مباشر أو من خلال مشاركتهم مع قوى متصارعة متناقضة أخرى ...

كيف حصل ذلك ؟

بما أن التيار القومي العربي المسلم ، الذي مثله الأمير فيصل لفترة ما قد طالب بضم الجبل اللبناني المسيحي المستقل إلى سوريا العربية الإسلامية . ومع أن هذا التيار قد فشل مرحليا في عمله هذا باندحاره عسكريا في ميسلون وفي احتلال فرنسا لأراضيه .

وبما أن فرنسا قد فرضتها الظروف الدولية منتدبة على المنطقة وبما أنه كان من المستحيل إقامة دولة مستقلة للمسيحيين ، بمعنى أن يستقل جبل لبنان — المتصرفية استقلالا تاما فقد التف المسيحيون حول تيار يطالب **أولا** بعدم دمج لبنان مع سوريا ، حتى ضمن الانتداب ، كي لا يؤدي جلاء الفرنسيين إلى سيطرة سوريا العربية على الوطن المسيحي الجبلي .

وثانيا بتفضيل الانتداب الفرنسي على غيره (بعكس ما يصوره البعض من مشوهي

التاريخ ...) وإبعاد كل احتمال سيطرة عربية على لبنان المستقل .

مثل هذا التيار البطريرك الماروني الياس الحويك الذي ذهب على رأس وفد إلى فرنسا (فرساي) ليسهر على نيل هذه المطالب .

لكن الفرنسيين ، الذين التقوا مع عدد من المفكرين اللبنانيين الوطنيين ، عمدوا إلى تغيير الملامح الجغرافية للبنان الصغير ، فرسم قلمهم على خارطة الشرق حدودا جديدة للبنان اعتبروها الحدود الطبيعية ، مستندين إلى تاريخ عهود الإمارات . **لم يكن بفكر الفرنسيين ولا بتصور المسيحيين في لبنان أن رسم الحدود الجديدة للأمة اللبنانية قد أعطى وجها جديدا للدولة التي أقاموها .**

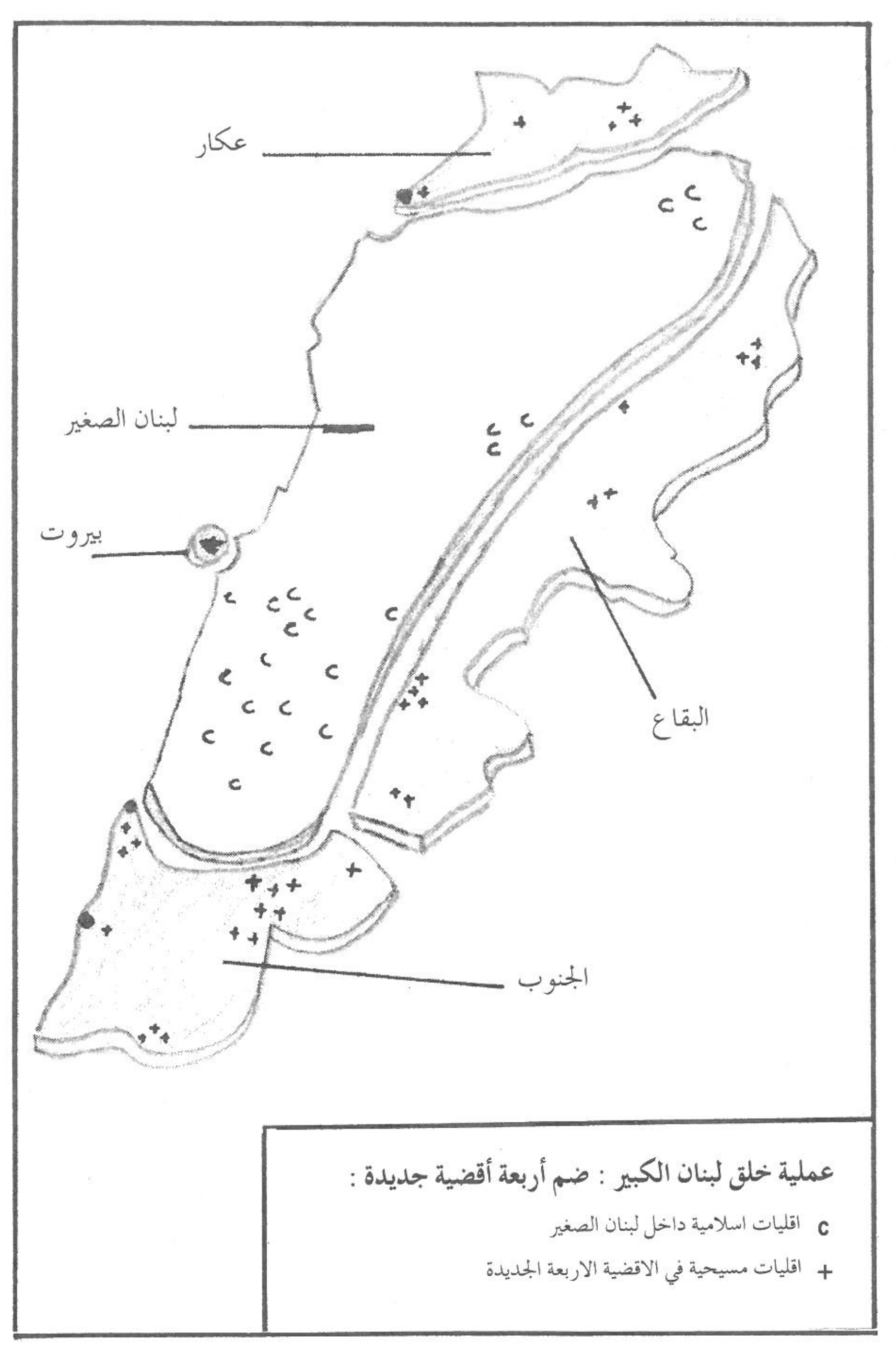
الاقتناع السائد بضرورة قيام لبنان الكبير من خلال إعطائه الأقضية ، لم يرتكز فقط على حقوق قومية لبنانية تاريخية ، بل ارتبط بعامل اقتصادي — سياسي اقتنع به فريق من مسيحيي لبنان ولا يزال حتى اليوم . بالنسبة لهم لم يكن لبنان الصغير يستطيع نيل الاستقلال التام دون أن يكون قادرا على بناء اقتصاد وطني قوي . والاقتصاد هذا لا يقوم إلا على عناصر عدة **كالمواصلات** أي الموانئ ، ولم يكن في لبنان الصغير ميناء هام ، **وكالسهول الزراعية** ، ولم يكن الجبل امتدادا زراعيا كبيرا حسب ظنهم .

من هنا هلل المسيحيون ، أو بعض مفكريهم لفكرة إنشاء لبنان الكبير بضم البقاع وبيروت وطرابلس وصيدا إليه . وقد اعتبر الفرنسيون هذا الضم هدية للبنان ولمسيحييه خاصة ، مقابل قبول هؤلاء بالانتداب .

ولكن إعلان لبنان الكبير لم يحتو على إعلان أهم ألا وهو قيام تعددية حضارية داخل الدولة الجديدة . نعم ، لا شك أن الفرنسيين وجزءا من مفكري المسيحيين لم ينتبهوا أن الأراضي التي «أهديت» للبنان لم تكن خالية من السكان . فعلى افتراض أن انتبهوا لوجود بشر على سطحها ، لم يفكروا إطلاقا بأن **نوعية سكان هذه المناطق ، الحضارية ، تختلف عن سكان جبل لبنان ، وأن المجموعة الجديدة هي جزء لا يتجزأ عن أمة وحضارة وعالم يضمون الملايين من البشر ! !**

المسيحيون في جبل لبنان أو لبنان الصغير ، ينتمون إلى الحضارة الآرامية — المسيحية التي شاركت في ثقافة العالم الغريكو — لاتيني ، التي كانت هوية المشرق قبل الفتح الإسلامي .

المسلمون في الأقضية الأربعة أو لبنان العربي ينتمون إلى الحضارة العربية وإلى الأمة العربية . للمسيحيين اللبنانيين تاريخ قديم قبل الفتح ، وتاريخ نضالي مستمر بعده ،



عملية خلق لبنان الكبير : ضم أربعة أقضية جديدة :

c اقليات اسلامية داخل لبنان الصغير

+ اقليات مسيحية في الاقضية الاربعة الجديدة

بدأ بثوراتهم وقيامهم دولتهم التي حمتها قوات المردة. ولهم صلاتهم الحضارية بالغرب المسيحي من خلال الحملات الصليبية والتبادل الثقافي مع إيطاليا وفرنسا . وللمسيحيين اللبنانيين تاريخ حديث بدأ بالقائمقامية الشمالية وثورة طانيوس شاهين الجمهورية والمتصرفية . وللمسلمين اللبنانيين العرب تاريخ عظيم ، شاركوا في بناء الأمة العربية والدفاع عنها . فقد بدأوا بمحاربة المردة حيث أن مجيئهم إلى الأراضي اللبنانية كان لردع الوطن اللبناني الجبلي ، الذي شكل شوكة في خاصرة الخلافة الأموية والعباسية . وشارك المسلمون اللبنانيون العرب ، أمتهم في محاربة الصليبيين وأعوانهم المحليين ، وبرز فريق منهم ، أي الدروز بإقامة الإمارة اللبنانية والسيطرة عليها مدة قرون .

كما كان للدروز في القائمقامية الجنوبية أكثرية عددية وقوة سياسية وعسكرية . وشارك المسلمون اللبنانيون العرب في انتفاضهم ضد الأتراك وفي نضالهم من أجل القومية العربية واستقلال ووحدة الإمارة العربية.

إذا ، فللمجموعتين المسيحية والإسلامية في لبنان الكبير حضارتان وتاريخان مختلفان يجمعهما داخل حدود واحدة ، نحصل على بيئة تعددية حضارية قومية .

إذا كان لبنان الصغير شبه وطن قومي مسيحي فلبنان الكبير أصبح وطناً للمسيحيين وللمسلمين .

لبنان الكبير حدود تضم وطنا قوميا مسيحيا ومناطق عربية إسلامية عرفت بلبنان العرب أو لبنان العربي . لذلك فإن تجاهل هذا الواقع السياسي الذي فرضه الفرنسيون ، وقبله فريق من المسيحيين ، قد أدى فيما بعد إلى تفجر الكيان الجديد وانفراطه .

الفريق المسلم ، أو سكان المناطق العربية الملبننة ، بدأ برفض الانضمام إلى لبنان أو الانسلاخ عن سوريا ، وقاوم الانتداب الفرنسي ، فتلخص نضاله السياسي في اتجاهين :

١ — مقاومة الكيان اللبناني

٢ — مقاومة الانتداب الفرنسي

أما الفريق المسيحي فاقتنع بالانتداب الفرنسي مرحليا ، وأيد بقوة لبنان الكبير فوضع كل طاقاته في سبيل المحافظة على الحدود الجديدة .

التباين في المواقف هذه نظريا تجسد عمليا في السياسة والمواجهات العسكرية .

فبينما شارك المسيحيون سياسيا في المؤسسات والإدارات الرسمية المحلية والفرنسية واستأثروا بأهم المراكز ، قاطع المسلمون الدولة المنتدبة ومؤسساتها ورفضوا المشاركة في مشاريع قيام الجمهورية اللبنانية التي حاول الفرنسيون إقناعهم بها . والمقاطعة الإسلامية هذه كانت

ترجمة لموقفهم السياسي القومي الرافض للاستعمار الغربي من جهة والمطالب بوحدتهم مع العرب من خلال عودتهم أرضاً وشعباً إلى سوريا من جهة أخرى . عسكرياً ، برز الاختلاف في المواقف مع الثورات الوطنية التي اندلعت في عدة أنحاء من سوريا في العشرينات . لقد قاوم شعب سوريا العربي الانتداب الفرنسي مقاومة فعلية عسكرية ، فقامت مجموعات منه بمهاجمة المراكز الفرنسية في الشمال وفي حوران .

وفي هذه المنطقة الأخيرة ، قامت ثورة فعلية لاهبة بقيادة سلطان باشا الأطرش ، انتفض الدروز من خلالها على الحكم الجديد ، وامتدت نيرانها إلى جنوب لبنان ، حيث هاجمت عصابات مسلحة ثائرة قرى مسيحية (مرجعيون وجوارها) واجتاحتها بمعاونة المسلمين والدروز المحليين . والهجمات هذه بررها القوميون العرب بموقف المسيحيين الخائن والمرتبط بالانتداب ...

إن مشاركة عرب لبنان أو الإسلام اللبناني بالثورات العسكرية ضد الفرنسيين ومشاركتهم بالحملات ضد القرى المسيحية أظهر مدى ارتباط أبناء «الأقضية الأربعة» العضوي بكل تحرك قومي وإحساس وطني في سوريا والأمة العربية . بالعكس دخل المسيحيون صفوف الجيش الفرنسي والدرك اللبناني الذي درّبه الانتداب .

القسم الثالث : الانتداب والجمهورية اللبنانية ١٩٢٦ — ١٩٤٣

تنفيذا لما وعدوا به ، أعلن الفرنسيون قيام الجمهورية اللبنانية سنة ١٩٢٦ استعدادا لإعلان استقلالها وسيادتها على أراضيها فيما بعد .

١ — مواقف الاطراف من اعلان الجمهورية

أتى إعلان الجمهورية اللبنانية نتيجة لتطورات مختلفة حصلت عند مختلف الفرقاء طيلة حكم الفرنسيين الانتدابي المباشر .

أ — الفرنسيون

أراد الحكم الفرنسي أن يثبت للعالم وللدول الأوروبية ومنها بريطانيا خاصة أن وجوده مرحلي في الشرق ، وأن الشعوب التي يدير شؤونها تنعم بالحرية وتتجه بمساعدته نحو تحقيق أمانيها في الاستقلال من خلال إنشاء مؤسساتها الوطنية الشرعية . ولكن الفرنسيين أرادوا

من إعلانهم الجمهورية وقيام مؤسساتها ، استرضاء قطاعات واسعة من اللبنانيين العاملين لأجل الاستقلال .

لقد أدرك الفرنسيون أن بقاءهم على هذه البقعة لن يدوم طويلا طالما أن أغلب سكان المنطقة ينصبون في تيارات الاستقلال على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والعقائدية . أو على الأقل ، إذا دام مدة ، فلن يكون بنفس السهولة . لذا عمل الانتداب على خلق مؤسسات جمهورية ، وظف من خلالها طاقات اللبنانيين السياسية والاقتصادية ، مستهدفا جمع القوى المحلية في إطار الدولة ، مما يسهل التعامل معها وتسييرها نحو الأهداف المرغوبة .

ب — المسيحيون

إن مواقف المسيحيين يمكن فهمها من خلال تحليل نفسيتهم منذ دخول الفرنسيين .

إن القرون القمعية التي عاشها الشعب المسيحي اللبناني في الشرق بفعل الاعتداءات المتواصلة التي داومت عليه ، قد أثرت فعليا على فكره السياسي القومي . فالمواجهة الألفية التي وضعته أمام جيوش الفتح والأمويين والعباسيين والمماليك والقبائل العربية والإقطاع والعثمانيين ، في صراع دائم ودموي من أجل البقاء ، وعدم تغيير الوجه السوسيولوجي في الشرق ، حيث الأكثرية لم تزل أكثرية والأقلية أقلية ضعيفة ، جعل المسيحيين يستقبلون الفرنسيين كمحررين من طغيان الأتراك ومن طغيان الأكثرية العربية . وكان دخول القوات الفرنسية إلى لبنان شبيها بدخول الصليبيين حوالي تسعة قرون من قبل .

ولكن التوجه المسيحي نحو الفرنسيين لم يكن بسبب التحرير فقط ، بل بفضل عوامل تاريخية وحضارية . أهم العوامل التاريخية هو دور فرنسا كحامية لمسيحيي الشرق ، وقد لعبته حقا منذ الحملات الصليبية حيث أنجدت النصرانية المشرقية من طغيان الحكم العربي ، ومرورا باتفاقيات فرنسوا الأول ملك فرنسا والسلطنة العثمانية التي أعطتها حق حماية مسيحيي الشرق ، وانتهاء بتدخل فرنسا المباشر للدفاع عن الموارنة في القرن التاسع عشر عندما تعرضوا لمجازر عديدة . وأصبح دخولها سنة ١٩١٨ كحلقة جديدة في سلسلة العلاقات التاريخية المصيرية التي ربطت فرنسا بالمسيحيين . أما حضاريا ، فالارتباط الثقافي اللبناني المسيحي — الفرنسي يعود طبيعيا إلى مشاركة الشعبين في الحضارة المسيحية التي تجمعهم مع باقي القوميات . لذا فالعلاقات الحضارية بين مسيحيي لبنان والفرنسيين ، علاقات طبيعية حسب نظرية التراتبية الهرمية .

إذا ، أيد المسيحيون الانتداب الفرنسي عاطفيا وعقلانيا . ولكن عوامل متفرقة دفعتهم

نحو المطالبة بتخفيف وطأة الانتداب والتعجيل في بناء الدولة ونيل الاستقلال أهمها :

أولا : طاب الحكم ، للطبقة المسيحية التي استأثرت بالمراكز السياسية والإدارية في العهد الأول للانتداب ، فأرادت التفرد به دون الفرنسيين ، وبدأت تعمل للاستقلال ، أو بمعنى آخر ، طرد الفرنسيين كي تبقى وحيدة على الساحة .

ثانيا : لم تكن الأكثرية العددية تميل إلى المسلمين ، حيث إن العدد الأكبر كان للمسيحيين الذين شكلوا أكثر من ٦٠٪ من السكان . وقد ساهمت هجرة الأرمن نحو لبنان في العشرينات ، في التأكيد لبعض المسيحيين أن الحكم لن يفلت من أيديهم إذا استقلوا عن فرنسا ، لأن العدد بجانبهم .

ثالثا : لم تكن في المناطق الإسلامية ، تيارات قومية عربية قوية ومنتشرة ، كما لم تكن هنالك درجة كافية من الثقافة تسمح لسكان تلك المناطق بقيام أي تيار منظم وقوي يقلب ميزان القوى في البلاد .

رابعا : بما أن القوة النفطية لم تكن ظاهرة ولا القضية الفلسطينية منفجرة ، لم يخف المسيحيون من انقلاب المعادلة الدولية عليهم وأن تتركهم الدول العظمى المسيحية .

خامسا : أدرك قسم من الطبقة البورجوازية العليا المسيحية أن مصلحتها الاقتصادية ترتبط بتجارة غنية وأسواق مفتوحة وواسعة . ولم تكن المناطق الإسلامية إلا مفتاح هذه المصالح . فلبنان العربي الذي ألحق بلبنان المسيحي سنة ١٩٢٠ ، كناية عن سهول ليس لها مثيل في الجبال الوعرة ، وسكانها ورقة قد تلعب بها طبقة البورجوازية العليا المسيحية لدخول الأسواق العربية الإسلامية فتتجاوز الغرب المتراجع عنها .

انطلاقا من هذه العوامل ، ذهب فريق من المسيحيين في خط استقلالي طالبوا من خلاله إنهاء الانتداب ، دونما التعرض له بالقوة ، وقيام الجمهورية اللبنانية الواحدة التي تجمع المسيحيين والمسلمين ، مستهدفين توحيد اللبنانين العربي والمسيحي في إطار دولة واحدة يكون الحكم فيها عمليا في أيديهم ! ! من هذه الأرضية هلل المسيحيون لإعلان الجمهورية اللبنانية ، كل فريق منهم حسب تصوراته ونهجه الفكري الخاص .

ج — المسلمون

بعد أن قاوم الإسلام اللبناني بالتعاون مع سائر العرب ، الانتداب الفرنسي والكيان

الجديد الذي أفرزه والذي سلخ المسلمين عن سوريا العربية ، بدأ تيار جديد يبرز كإسلام لبناني عربي يعمل ضد الانتداب إنما من داخل المؤسسات التي فرضها هذا الأخير. بالفعل ، فقد شارك المسلمون شيئا فشيئا في الحكومات والإدارات التي انبثقت عن الجمهورية اللبنانية ، وبدأ اسم عائلات بيروتية إسلامية وطرابلسية يبرز كزعامات محلية يمكن التعامل معها على أساس تمثيلها للرأي الإسلامي أو على الأقل لشق كبير من هذا الرأي .

إذا وبعكس الفريق المسيحي الاستقلالي الذي بدّل في أساسيات الوجود المسيحي الإستراتيجي التاريخي في الشرق ، أي الوطن القومي المسيحي ، كي يشارك في الجمهورية اللبنانية الجديدة ، لم يبدل الفريق المسلم المتلبنن إستراتيجيته القائمة على رفض الغرب والمتعاملين معه والعمل من أجل الوحدة العربية ، بل استبدل تكتيكه القديم بآخر جديد . التكتيك القديم كان يتلخص بمجابهة الانتداب والكيان اللبناني من الخارج أي في المقاطعة والتعاون مع عرب الخارج . أما الجديد فانطلق من ضرورة مواصلة الكفاح نفسه مع ذات الأهداف إنما من خلال المؤسسات التي أقامها الفرنسيون . فشارك المسلمون فيها بعد مقاطعة طويلة لها وبدأوا يطالبون بحقوقهم شرعيا ، كعضو من أعضاء المجتمع اللبناني .

من هنا نفهم كيف جمع الفرنسيون حولهم فريقين من مسيحيي ومسلمي لبنان ، فاستطاعوا بهذا الاتفاق الموضوعي إنشاء الجمهورية اللبنانية سنة ١٩٢٦ .

ولكن الانتداب لم ينته مع إعلان الجمهورية بل دام حتى سنة ١٩٤٣ حيث نالت الجمهورية استقلالها . لقد هيأت الفترة الممتدة من إعلان الجمهورية سنة ١٩٢٦ حتى ١٩٤٣ ، أهم عوامل قيام دولة الاستقلال اللبناني والميثاق الوطني وصيغة التعايش ، وهي الأولى من نوعها . ولكن الفترة نفسها قد ساهمت في إقامة أهم عناصر التفجر وتطورها ، حتى أصبح ممكنا القول ، بأن الذي حصل ولا يزال في عهد استقلال الجمهورية اللبنانية ، هو نتيجة حتمية لما هيأت له مرحلة الانتداب السابقة .

٢ — جمهورية ١٩٢٦ ومختلف الفرقاء

سنطّلع في هذه المرحلة على أهم الثوابت التي ميزتها كمؤسسات الجمهورية والتيارات الأساسية والأحزاب المهمة التي ظهرت ، لنستخلص في النهاية مدى تأثير عهد الانتداب على الواقع اللبناني ومدى مساهمته في أسباب قيام القضية اللبنانية .

أ — الدولة والدستور

مع إعلان الجمهورية ، تم إعلان للدستور الذي عمل على وضعه الفرنسيون واللبنانيون . ومع أن الدستور قد علق أحيانا وبدلت بعض مواده أحيانا أخرى ، فقد أتت مواده الأولى تتلخص وفقا للوقائع التالية :

١ — تحديد لبنان الكبير نهائيا بضم المناطق الإسلامية الأربعة واعتبارها أراض لبنانية .

٢ — تمثيل الطوائف ، وهو تعبير يرجع لتلك الفترة ، في أجهزة الدولة بشكل يجعل التوازن الوطني متيناً ومرتبطاً بوجود الدولة ككل .

٣ — استمرار لبنان تحت حكم الانتداب الفرنسي .

عمليا ، أخضعت السلطات الفرنسية الدولة اللبنانية الجديدة إلى مبدأ طائفية توزيع المناصب . وقد طبق هذا المبدأ تدريجيا من أعلى مسؤوليات ، أي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة ورئاسة المجلس النيابي والمجالس التمثيلية حتى الوظائف الإدارية الأقل أهمية ، وذلك في جميع الحقول والمرافق التي تخضع للدولة . التوزيع الطائفي للمسؤوليات لم يكن مبدأ أساسيا أو أبديا كرسه الدستور بالشكل القاطع . بل إن عبارة «موقتا» التي أتى على ذكرها الدستور كانت موجَّهة من حيث التحديد الفلسفي للطائفية حسب المفهوم الفرنسي — المسيحي اللبناني الذي هيمن عند صياغة القوانين الدستورية .

فالطائفية بالنسبة لواضعي الدستور ، نظريا ، صيغة مرحلية تسمح للبلاد بأن تجتاز مصاعب الماضي ، إلى أن يأتي يوم يثبت بها نظام علماني جمهوري ديموقراطي برلماني .

فالفرنسيون قد تخطوا الطائفية في فرنسا وجميع مؤسسات فرنسا أيام الانتداب في لبنان كانت علمانية .

لماذا وضعت هذه الصيغة إذا ومن طالب بها ؟

— طبعا ، أرادت السلطات الفرنسية المنتدبة أن تجد أفضل نظام عملي يمكن أن يوحد البلاد ويمنع الصدامات بين الفريقين كي لا تنتج أزمة دولية ، يستفيد منها البريطانيون ، منافسو فرنسا الأولون في الشرق .

من جهة ثانية ، استحال على واضعي الدستور أن يتجاهلوا التيار الأساسي عند المسيحيين ، الذي لم يهضم التنازل عن استقلال قومي مسيحي لبناني في لبنان الصغير ، لصالح دولة جديدة مختلطة ، حيث أن حسهم الداخلي الوطني يذكرهم دائما بأن تاريخ وجودهم كان أسود عندما فقدوا استقلالهم وكان ذهبيا عندما شكلوا أمة مستقلة ...

لذلك شدد واضعو الدستور على توزيع المناصب طائفيا بشكل يرضي المسيحيين

ويزيل مخاوفهم ، فأعطوا عمليا الرئاسة الأولى للمسيحيين الموارنة وقدسوها .

من جهة ثالثة ، بما أن الفعاليات الاقتصادية والسياسية كانت بيد المسيحيين وبما أن المسلمين كانوا أقلية عدديا ، فقد أعطي للإسلام اللبناني مراكز حساسة ثابتة كرئاسة الوزارة ووظائف حكومية هامة أخرى . لا شك بأن المسلمين أيدوا هذه الخطوات كمكاسب أولية ، يستطيعون من خلالها تحقيق أمانيهم القومية التي تحدثنا عنها من قبل ، والمحافظة على مصالح الطوائف الإسلامية السياسية والاجتماعية الاقتصادية .

هكذا ، وافق أكثرية اللبنانيين والانتداب الفرنسي على صيغة الطائفية ، كل طرف لأسباب معينة خاصة به . وأصبحت الطائفية نظاما يقدسه اللبنانيون ، ويعتبرون المساس به كارثة على وجود لبنان الكبير الواحد . لعل اللبنانيين هنا وقعوا في فخ نصبوه لأنفسهم ، حيث إنهم قبلوا بهذه الصيغة ، جميعا شبه مرغمين ولأسباب وطنية عليا . ولكن الطائفية كما وضعوها أصبحت فيما بعد السبب الأول في القضاء على الأسباب الوطنية العليا . وإنما تقديس اللبنانيين التقليديين الأعمى لهذا النظام قد طغى على أسباب وجود هذا النظام وهو وجود الدولة اللبنانية !

إن الطائفية اللبنانية صيغة مستمدة من نظرية التعددية ، ولكنها كما ستثبت لنا الأحداث فيما بعد ، أخطاء تطبيق لهذه النظرية بل نقيضها الأول .

اتخذت التعددية ، وهي واقع لبنان منذ أن أصبح «كبيرا» ، صيغة الطائفية ، فكادت الدولة أن تختفي فيما بعد تحت وطأة نظام خاطىء وهو صورة مفترضة لواقع صحيح .

ب — المسيحيون

كما رأينا ، وافق المسيحيون من خلال موافقة ممثليهم على إعلان لبنان الكبير وقيامة الجمهورية . إن التزامهم بدعم هذا الكيان إذا ، التزام قومي مستمد من اقتناعهم بالقومية اللبنانية وبضرورة إيجاد وطن للأمة اللبنانية ، حر سيد ومستقل . لكن التيار هذا لم يكن الوحيد في صفوف المسيحيين ، ولم تكن إيديولوجيته الوحيدة المعتمدة عند مثقفيهم . لقد برز عند المسيحيين تياران هامان استقطبا الأكثرية الساحقة منهم ، بينما ظهرت بضعة إيديولوجيات تحت تأثير تطور الفكر السياسي في الغرب .

١ — نظريا

التيار الفكري الأول ، وهو نتيجة طبيعية لتفاعل تاريخي طويل في منطقة مشرقية

ذات أوضاع خاصة ، ارتكز حول فكرة إنشاء كيان مستقل للشعب المسيحي ، ورفض الالتحاق بأي كيان آخر ، خاصة عربيا . واعتبر هذا التيار أن قرونا طويلة من النضال ، لن تسمح للمسيحيين باختبار صيغ وأنظمة أخرى أكثر من التي ذاقوا فيها طعم المجازر والنكسات . وقد ربط مفكرو التيار القومي اللبناني المسيحي المصائب التي حلت بشعبهم تاريخيا بفقدان الاستقلال الحقيقي ، وهو استقلال حضاري قومي للشعب المسيحي في لبنان والشرق عامة . أهم العبارات التي جاءت لتفسير مشاعر الجماهير المسيحية الشعبية القول بأن : «قرية صغيرة في جبل لبنان أفضل من سهول سوريا الفسيحة ، لأن كرامة وحرية الفقراء أفضل من عبودية وذل الأغنياء» . وقد استمر هذا التيار قويا مع دخول الفرنسيين في الأوساط الشعبية مع أن عددا كبيرا من المفكرين اتخذ مواقف مناقضة له ، وعمل على خنق هذا الشعور بحجج منطقية وعقلانية .

لقد مثل هذا التيار الفكري لفترة ، المطران اغناطيوس مبارك مطران بيروت الماروني وعدد من المثقفين الدينيين والعلمانيين في الأوساط الجبلية .

التيار الفكري الثاني

إذا كان تيار الوطن القومي المسيحي منتشرا في أوساط الجماهير الشعبية ، فالتيار الثاني اعتمد في بروزه على مفكري الطبقة البورجوازية العليا والبورجوازية التجارية خاصة بالفعل ، وكما حللنا من قبل ، ارتبطت مصلحة الطبقة البورجوازية التجارية العليا ، بعاملين أساسيين ، سوق تجارية داخلية تمثلت بمناطق زراعية جديدة وواسعة ، وسوق تجارية خارجية تمثلت بدخول الأسواق العربية من خلال التقرب من مسلمي لبنان .

ويفهم من هذه الأرضية النظرية كيف قامت هذه البورجوازية المسيحية فيما بعد بأكبر التنازلات الوطنية القومية الحضارية مقابل الحفاظ على صيغة تعايش ، تستغلها للحفاظ على مصالحها الاقتصادية البحتة .

إذا لم تكن العوامل الاقتصادية وحدها الباعثة الإيديولوجية لتيار لبنان الكبير المسيحي — الإسلامي ، فالسياسة لعبت دورا هاما أيضا على صعيد التبرير المنطقي لقيام دولة الـ ٤٣ فيما بعد .

لقد اعتبر بعض مفكري التيار الثاني ، أن أفضل حماية للمسيحيين تكمن في وجود فريق من المسلمين معهم فلن تجرؤ أية دولة عربية على مهاجمة لبنان ، كي لا تصطدم بإخوان لها فيه ، أي مسلمي لبنان . كذلك ظن المفكرون أن لا قيمة سياسية للبنان إن لم يكن مميزا عن

ويزيل مخاوفهم ، فأعطوا عمليا الرئاسة الأولى للمسيحيين الموارنة وقدسوها .

من جهة ثالثة ، بما أن الفعاليات الاقتصادية والسياسية كانت بيد المسيحيين وبما أن المسلمين كانوا أقلية عدديا ، فقد أعطي للإسلام اللبناني مراكز حساسة ثابتة كرئاسة الوزارة ووظائف حكومية هامة أخرى . لا شك بأن المسلمين أيدوا هذه الخطوات كمكاسب أولية ، يستطيعون من خلالها تحقيق أمانيهم القومية التي تحدثنا عنها من قبل ، والمحافظة على مصالح الطوائف الإسلامية السياسية والاجتماعية الاقتصادية .

هكذا ، وافق أكثرية اللبنانيين والانتداب الفرنسي على صيغة الطائفية ، كل طرف لأسباب معينة خاصة به . وأصبحت الطائفية نظاما يقدسه اللبنانيون ، ويعتبرون المساس به كارثة على وجود لبنان الكبير الواحد . لعل اللبنانيين هنا وقعوا في فخ نصبوه لأنفسهم ، حيث إنهم قبلوا بهذه الصيغة ، جميعا شبه مرغمين ولأسباب وطنية عليا . ولكن الطائفية كما وضعوها أصبحت فيما بعد السبب الأول في القضاء على الأسباب الوطنية العليا . وإنما تقديس اللبنانيين التقليديين الأعمى لهذا النظام قد طغى على أسباب وجود هذا النظام وهو وجود الدولة اللبنانية !

إن الطائفية اللبنانية صيغة مستمدة من نظرية التعددية ، ولكنها كما ستثبت لنا الأحداث فيما بعد ، أخطاء تطبيق لهذه النظرية بل نقيضها الأول .

اتخذت التعددية ، وهي واقع لبنان منذ أن أصبح «كبيرا» ، صيغة الطائفية ، فكادت الدولة أن تختفي فيما بعد تحت وطأة نظام خاطئ وهو صورة مفترضة لواقع صحيح .

ب — المسيحيون

كما رأينا ، وافق المسيحيون من خلال موافقة ممثليهم على إعلان لبنان الكبير وقيامة الجمهورية . إن التزامهم بدعم هذا الكيان إذا ، التزام قومي مستمد من اقتناعهم بالقومية اللبنانية وبضرورة إيجاد وطن للأمة اللبنانية ، حر سيد ومستقل . لكن التيار هذا لم يكن الوحيد في صفوف المسيحيين ، ولم تكن إيديولوجيته الوحيدة المعتمدة عند مثقفيهم . لقد برز عند المسيحيين تياران هامان استقطبا الأكثرية الساحقة منهم ، بينما ظهرت بضعة إيديولوجيات تحت تأثير تطور الفكر السياسي في الغرب .

١ — نظريا

التيار الفكري الأول ، وهو نتيجة طبيعية لتفاعل تاريخي طويل في منطقة مشرقية

ذات أوضاع خاصة ، ارتكز حول فكرة إنشاء كيان مستقل للشعب المسيحي ، ورفض الالتحاق بأي كيان آخر ، خاصة عربيا . واعتبر هذا التيار أن قرونا طويلة من النضال ، لن تسمح للمسيحيين باختبار صيغ وأنظمة أخرى أكثر من التي ذاقوا فيها طعم المجازر والنكسات . وقد ربط مفكرو التيار القومي اللبناني المسيحي المصائب التي حلت بشعبهم تاريخيا بفقدان الاستقلال الحقيقي ، وهو استقلال حضاري قومي للشعب المسيحي في لبنان والشرق عامة . أهم العبارات التي جاءت لتفسير مشاعر الجماهير المسيحية الشعبية القول بأن : «قرية صغيرة في جبل لبنان أفضل من سهول سوريا الفسيحة ، لأن كرامة وحرية الفقراء أفضل من عبودية وذل الأغنياء» . وقد استمر هذا التيار قويا مع دخول الفرنسيين في الأوساط الشعبية مع أن عددا كبيرا من المفكرين اتخذ مواقف مناقضة له ، وعمل على خنق هذا الشعور بحجج منطقية وعقلانية .

لقد مثل هذا التيار الفكري لفترة ، المطران اغناطيوس مبارك مطران بيروت الماروني وعدد من المثقفين الدينيين والعلمانيين في الأوساط الجبلية .

التيار الفكري الثاني

إذا كان تيار الوطن القومي المسيحي منتشرا في أوساط الجماهير الشعبية ، فالتيار الثاني اعتمد في بروزه على مفكري الطبقة البورجوازية العليا والبورجوازية التجارية خاصة . بالفعل ، وكما حللنا من قبل ، ارتبطت مصلحة الطبقة البورجوازية التجارية العليا ، بعاملين أساسيين ، سوق تجارية داخلية تمثلت بمناطق زراعية جديدة وواسعة ، وسوق تجارية خارجية تمثلت بدخول الأسواق العربية من خلال التقرب من مسلمي لبنان .

ويفهم من هذه الأرضية النظرية كيف قامت هذه البورجوازية المسيحية فيما بعد بأكبر التنازلات الوطنية القومية الحضارية مقابل الحفاظ على صيغة تعايش ، تستغلها للحفاظ على مصالحها الاقتصادية البحتة .

إذا لم تكن العوامل الاقتصادية وحدها الباعثة الإيديولوجية لتيار لبنان الكبير المسيحي — الإسلامي ، فالسياسة لعبت دورا هاما أيضا على صعيد التبرير المنطقي لقيام دولة الـ ٤٣ فيما بعد .

لقد اعتبر بعض مفكري التيار الثاني ، أن أفضل حماية للمسيحيين تكمن في وجود فريق من المسلمين معهم فلن تجرؤ أية دولة عربية على مهاجمة لبنان ، كي لا تصطدم بإخوان لها فيه ، أي مسلمي لبنان . كذلك ظن المفكرون أن لا قيمة سياسية للبنان إن لم يكن مميزا عن

سائر الدول . وقد أعلنوا هذا السبب وأعطوه طابعا مقدسا حتى أصبح الأساس الأول الشرعي لوجود الدولة اللبنانية . من أهم مفكري هذا التيار : المفكر الأديب ميشال شيحا ، أحد واضعي الدستور اللبناني .

الإيديولوجيات الأخرى

إلى جانب التيارين الأكبرين تواجدت عدة إيديولوجيات استورد أصحابها أسسها من تيارات فكرية عالمية معاصرة في الغرب ، أهمها الماركسية والقومية الاجتماعية والعلمانية . ولكن انتشار هذه الأفكار انحصرت في عدد ضئيل جدا من طلاب وأساتذة الجامعات الأجنبية ، ولم يكن لها تأثير يذكر في ذلك الحين على السياسة الوطنية .

٢ ــ عملياً

ظهرت على الساحة السياسية اللبنانية أحزاب وتكتلات مختلفة مثلت آراء المسيحيين القومية والاجتماعية واتخذت من التيارات النظرية التي استطلعناها ، إيديولوجيات وأفكارا تنادي بها .

انقسم المسيحيون في الثلاثينات في تأيدهم حزبين رئيسيين :

الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية .

الكتلة الوطنية

تجمع سياسي حول شخص إميل إده الذي أصبح رئيسا للجمهورية فيما بعد .

أفكاره السياسية تدور حول فكرة المحافظة على الشخصية الحضارية المسيحية المميزة التي شقت طريقها عبر العصور ووسط النكسات ، كي تظل حرة ومستقلة . استمدت الكتلة الوطنية إيديولوجيتها من التيار الفكري المسيحي الأول أي تيار الوطن القومي المسيحي ، ولكن تغيرات ثمة طرأت على هذا الفكر ، وحصل تراجع مبدئي عن فكرة الكيان القومي المسيحي بمقابل أساسين كونا الانطلاقة السياسية للكتلة :

إذا كان لا بد من قيام دولة لبنان الكبير ، فيجب إيجاد أكبر عدد من الضمانات القومية للمسيحيين وأولها إسناد الرئاسة الأولى إليهم وهي محور الجمهورية .

إذا خلع عن لبنان طابعه المسيحي ، فلا يجب أن تقطع العلاقات بين مسيحييه

والعالم المسيحي والأوروبي خاصة ، حيث أن تطور الأولين يرتبط بمدى ارتباطهم بتطور الثانيين . لذا يجب المحافظة على الصلة الوثيقة بين لبنان المسيحي وفرنسا ، لأنه بالصلة هذه وحدها يمكن لمجموعة حضارية مسيحية أن لا تضمحل في دولة مختلطة وسط منطقة عربية لها علاقات عضوية مع المجموعة الإسلامية ، وهي الشريك الثاني في البلاد .

لقد حظت الكتلة الوطنية بتأييد الأكثرية من أبناء الجبل المسيحيين الذين رأوا فيها تيارا قوميا وحضاريا تاريخيا ، ودعمتها السلطات الفرنسية بالنسبة لأهدافها المشتركة التي تصب في دعم الانتداب . ولكن تنظيمها المحوري حول أشخاص ، وعداءها للعروبة ، جعل الأحزاب الأكثر تنظيما ، أي أحزاب البورجوازية التجارية تنازعها المقاعد النيابية في البرلمان ، وجعل الإسلام اللبناني يحاربها ويفضل عليها الكتلة الدستورية .

الكتلة الدستورية

هي تجسيد لتيار لبنان الكبير وتطبيق عملي لفلسفة التعايش التي أطلقها فريق من مسيحيي لبنان لأسباب مختلفة . الدستوريون ، تجمع سياسي حول شخص بشاره الخوري ، الرئيس الإستقلالي الأول لجمهورية لبنان سنة ١٩٤٣ . لقد كانت الكتلة الدستورية الخصم الأول والأقوى للكتلة الوطنية ، وتقدمت بشكل سمح لها الوصول إلى سدة الحكم بتأييد قوي من عدة أطراف ، فحكمت لبنان ثماني سنوات مباشرة و٣٥ سنة روحيا منذ استقلال لبنان .

انطلقت الكتلة الدستورية من مبدأ لبنان الكبير الواحد دون التمييز بين المجموعتين واعتبارهما غير موجودتين جماعيا بل ذائبة في «كيان لبناني صرف» .

كذلك اعتبر الدستوريون أن لبنان ، وهو بلد واحد بجبله والأقضية الأربعة ، له صيغة عربية وقريب في حضارته من سائر دول العالم العربي . ولم يكن في وسع هذا التجمع السياسي أن ينطلق إلا من هذه الأرضية كي يبرر إيمانه بالتعايش الإسلامي ــ المسيحي ، لأنه يجب إعطاء الصيغة الجديدة وجها وهوية يرضى عنها جميع الفرقاء ، ساكنو البلاد . فاعتبروا أن وجود لبنان ، هوية المسيحيين ، وصبغته العربية هوية المسلمين ، وفي جمع الإثنين ، «تخلق هوية لبنانية واحدة جديدة» ...

ترجمت الكتلة الدستورية موقفها النظري بموقف سياسي ثنائي ، مقاومة فرنسا للوصول إلى الاستقلال ، والتقرب من العرب والتعاون معهم .

لم يكن هذا الموقف السياسي الموقف الجديد إلا ليعطي الدستوريين قوة محلية كبيرة ،

دعمتهم بشكل أصبحت مواقف هذا التجمع مواقف لبنان الكبير الشرعية الرسمية ، ولا تزال حتى اليوم . فقد أيدهم المسلمون كافة في لبنان ، حيث أن الكتلة الدستورية كانت الأقرب من مواقفهم ، وهي التيار المسيحي الأقوى والأشد مقاومة للفرنسيين وللكتلة الوطنية المرتبطة بهم . وأيدتهم أيضا الطبقة البوجوازية التجارية العليا التي تمتعت بنفوذ اقتصادي كبير في تلك الحقبة .

كذلك دعم الكتلة الدستورية ، فريق من الموارنة ، من خلال تأييدهم الشخصي لبشارة الخوري ، الزعيم الماروني الهام . فاستغلت الكتلة الدستورية ، مارونية رئيسها لتستمد الدعم الماروني ، وهو المرجح في كفة الميزان اللبناني .

وبهذه الأكثرية الموزاييكية استطاع التجمع خوض انتخابات عدة انتصر فيها على الكتلة الوطنية التي تراجعت لعدة أسباب ، أهمها الغطاء المسيحي المنفرد ، وتقربها الأعمى من الفرنسيين ، وعدم تمكن قياداتها البورجوازية الكومبرادورية (أي مالكي الأراضي) من تحقيق أماني الجماهير المسيحية القومية التي تبعتها .

إلى جانب الكتلتين ، شهدت الساحة المسيحية في لبنان بروز أحزاب جديدة عقائدية ومنظمة ، انطلقت تحت تأثير عوامل خارجية وداخلية ولكنها لم تنجح في ظل الانتداب في أن تتوصل إلى مركز يسمح لها في تسيير سياسة البلاد . أهم هذه الأحزاب : الحزب الماركسي الشيوعي ، والحزب السوري القومي الاجتماعي ، وحزب الكتائب اللبنانية .

الحزب الشيوعي

بعد نجاح الثورة البولشفية في روسيا ، واستيلاء لينين على الحكم ، تأثرت مجموعات متفرقة في العالم بالنظرية الجديدة والثورية ، وقامت بمحاولات مماثلة،منها ما نجح ومنها ما فشل .

أما في لبنان ، فقد تأثر بعض المثقفين بالأفكار الماركسية الجديدة ، لاسيما أن أرض جبل لبنان المسيحي خصبة لأي تيار اجتماعي اشتراكي ، حيث إن الشعب المسيحي والماروني خاصة قد ذاق من الإقطاعية العربية والمارونية ما لم يذقه الشرق العربي المسلم طيلة قرون طويلة . وقد كانت ثورة طانيوس شاهين وجمهوريته الشعبية مؤشرا هاما لطبيعة المجتمع المسيحي اللبناني واستعداداته . ولكن الأفكار التي أطلقها الشيوعيون اللبنانيون

وجميعهم مسيحيون كانت بعيدة عن رؤيا طانيوس شاهين القومية اللبنانية المسيحية الاشتراكية . فمؤسسو الحزب الشيوعي ، وأصلهم من بكفيا وبتغرين وبعض القرى في المتن لم يناضلوا من أجل قيام وطن للشعب المسيحي المقهور في الشرق ، بل وجهوا برنامجهم السياسي نحو ثورة اجتماعية عمالية وقيام نظام مماثل للاتحاد السوفياتي . فكان الخطأ الإستراتيجي الأول لليسار اللبناني الماركسي ، حيث إنه لم يتخذ أرضية قومية للانطلاق بعمل اجتماعي ، كما أوحى به لينين عندما قال : المعركة الوطنية أولا والمعركة الاجتماعية ثانيا . فرفض المسيحيون الحزب الشيوعي اللاوطني منذ الأساس ، ورفضه المسلمون ، لعدم عروبته . فانعزل الحزب الماركسي سنين طويلة قبل أن يقرر تبديلا في استراتيجيته .

الحزب السوري القومي الاجتماعي

إن صعود الحركة النازية في ألمانيا الهتلرية لم يكن غريبا عن نشوء الحركة السورية القومية الاجتماعية في لبنان . فقد تأثر مؤسس الحزب ، أنطون سعادة، أستاذ اللغة الألمانية في الكلية الأميركية في بيروت في الثلاثينات ، بالحركة القومية الألمانية وبعظمة المبادئ النازية ورجولتها .

فقام بتأليف كتب عقائدية استمد روحها من الأسلوب السوسيولوجي — التاريخي الألماني ، وفلسفتها من تفسير غير مباشر لبعض أفكار «نيتشه » .

وركز عقيدته على نظرية المدرحية ، أي المادة والروح ، وحدد أسس المجتمع الذي يؤلف الأمة — الأم ، وهي الأمة السورية . طالب الحزب السوري القومي الاجتماعي بتوحيد الأمة السورية ، وهي «أمة عظيمة ذات تاريخ مجيد» وإعادة سيادتها لأصحابها وطرد الغزاة من أوروبيين ويهود . وبما أن التوحيد يشمل العراق وسوريا (الشام في العقيدة) والأردن وفلسطين والكويت وجزءا من تركيا ، وقبرص ولبنان ، فقد وجد الحزب الجديد نفسه في موقع متناقض مع الكيان اللبناني ، كيان لبنان الكبير . لذا ، رفض السوريون القوميون الاجتماعيون أي شكل للبنان ، فعملوا ضد الوجود اللبناني المستقل ، وعملوا طبعا ضد الانتداب الفرنسي الغريب .

لذا وكما عند الشيوعيين لم يلق الحزب أي تجاوب شعبي واسع عند المسيحيين ، لموقفه المعادي لعواطفهم المتعلقة بالوجود اللبناني ، وهو الضمانة الوحيدة لوجودهم ، ولم ينجح عند المسلمين الذين لم يؤمنوا بهذه القومية المستحدثة بالنسبة لهم ، حيث إن القومية الوحيدة في المنطقة هي العربية وأية وحدة لا تصب في مصبها ، تصبح منحرفة .

ولكن ما هو سبب انتشار هذا الحزب في بعض الأوساط المسيحية وكون جميع مؤسسيه من المسيحيين ، مع أن الرأي العام المسيحي يرفض الذوبان في أية وحدة في المنطقة وقد حاربها طويلا ؟ يمكننا ملاحظة تواجد الحزب في عدة مناطق ذات أكثرية مسيحية أرتوذكسية كالكورة وضهور الشوير لماذا ؟

الجواب الذي أعطينا مبرراته التاريخية في الكتاب الأول يتلخص كما يلي :

قبل الفتح العربي ، وجدت في المنطقة المحددة كأمة سورية ، حضارة مسيحية متجانسة ولها خصائص معينة واحدة كالثقافة واللغات المتقاربة ، وكانت الأكثرية فيها للمجموعة البيزنطية (الروم) ، التي عاشت قروناً حاكمة لمنطقة تضم العراق وسوريا والأردن وفلسطين وقبرص وجزءا من تركيا ولبنان ، وصاحبة لأكبر الحضارات القديمة آنذاك . إذا فمن المعقول القول ، بوجود أمة في هذه المنطقة أو وحدة حضارية ، يطلق عليها اسم سوريا . ولكن وجود الأمة السورية حسب تعريف الحزب قد اضمحل مع دخول الجيوش العربية الغازية التي قضت على الكيان السوري واللغة السورية وربما على الشعب والعنصر السوري «المميز» . فالملايين من جماهير الشعب السوري ليست موجودة اليوم في هذا «الهلال الخصيب» ، لأن العروبة القومية قد حلت مكانها منذ ١٣ قرنا . والمكان الوحيد الذي يمكن التكلم فيه عن أشلاء للحضارة المسيحية الآرامية السورية هو لبنان . من هنا وقع السوريون القوميون في تناقض عظيم حيث إنهم أصبحوا أمام الخيار بين توحيد أرض الأمة التاريخية الفارغة من هويتها وبين الالتزام ببقايا شعب هذه الأمة في لبنان . لقد فضلوا الخيار الأول . فانطلقوا في مطالبة توحيد المنطقة على أساس قومي سوري ، ظانين في لاوعيهم السياسي أن توحيد الأرض ، يعيد الحياة للأمة . ولكنهم لم ينتبهوا أن توحيد هذه الأراضي ، يؤدي ، إذا ضموا مسيحيي لبنان إليها ، إلى القضاء على آخر نفس من روح الحضارة العظيمة التي شهدها الشرق قبل الفتح العربي ، والممثلة الوحيدة للأمة السورية التاريخية . لذلك فشلت العقيدة المتراصة والقوية في إقناع المسيحيين عامة والأرتوذكس خاصة .

حزب الكتائب اللبنانية

لا نستطيع تطبيق الاستيراد العقائدي الذي حصل عند الشيوعيين والسوريين القوميين على حزب الكتائب اللبنانية . الماركسيون اللبنانيون ، لم يغيروا شيئا في نقلهم دستور الحزب الشيوعي السوفياتي ولا كلمة واحدة من مبادئ ماركس وأنجل ولينين ، حتى أن وجودهم

في لبنان لا يختلف عن وجودهم في أية بقعة شيوعية في العالم .

السوريون القوميون الاجتماعيون حذفوا كلمة ألمانيا وتركوا كل شيء في العقيدة النازية قلبا وقالبا واستبدلوها بسورية . أما الكتائب ، فلم تستورد ، إذا صح القول ، إلا اسمها الخارجي وبعض المظاهر التي اختفت بعد بضعة سنين .

فإذا سافر بيار الجميل مؤسس الحزب إلى برلين ليحضر احتفالات الألعاب الأولمبية ورأى استعراضا للقوات النازية ، فإن ذلك لا يعني قيام حزب نازي أو فاشستي في لبنان كما حصل عند المنظمتين السابقتين . التأثر بمظاهر النظام والانضباط لم يكن عند الكتائب فقط بل عند جميع معاصري ألمانيا الثلاثينات وليست الاستعراضات المسلحة في الساحة الحمراء في موسكو ويوم ١٤ تموز في باريس إلا نقلا حرفيا لاستعراضات النازية منذ أربعين سنة .

فإذا لم يشر دستور حزب الكتائب إلى صفة الفاشستية أو النازية ، ما هي عقيدة الحزب ولماذا برز ؟

أمام صعود الحركات العقائدية المعادية للكيان اللبناني والمعادية لتاريخ الأمة اللبنانية ، رأى بعض الشباب المسيحي المثقف واجبا عليهم أن ينظموا أنفسهم ضمن مجموعة تعمل لتعزيز الروح الوطنية في محيطهم . وإذا لم تحدد إيديولوجية وأهداف واضحة وعميقة لمنظمة الشباب التي أطلقوا عليها اسم منظمة الكتائب اللبنانية ، فالحدس الباطني الذي وجه المجموعة الجديدة ، أتى من أعماق المسيحيين القلقين على مصير البلاد ، التي قاربت على الاستقلال وسط نقطة استفهام كبيرة حول مرحلة ما بعد الاستقلال .

نظم الكتائبيون أنفسهم حول الشيخ بيار الجميل وأسسوا المنظمة سنة ١٩٣٦ كفريق شباب رياضي وطني لا سياسي . ولكن التطورات السريعة الحاصلة تحت الانتداب وقرب موعد الاستقلال حول منظمة الشباب إلى تنظيم سياسي بدأ يشق طريقه نحو تمثيل رأي واسع من أوساط المسيحيين .

إذا لم تكن إيديولوجية الكتائب واضحة وعميقة كالماركسية والقومية السورية ، فالفكر الكتائبي بدأ يرسم الأسس الأولية للتصور القومي الذي أصبح فيما بعد هدفا لمئات الألوف من اللبنانيين .

إن الوقفة العملية ضد محاولات تذويب الكيان اللبناني احتاجت نظريا إلى مبررات سياسية قومية . الكتلتان الوطنية والدستورية كانتا قد احتكرتا الوسيلتين الوحيدتين لحماية لبنان والمسيحيين ولكنهما أي الكتلتان قد فشلتا في نظر الكتائب والشباب الملتف حولها في تسيير البلاد نحو الأهداف السليمة . لذلك قررت الكتائب أن توفق بين التيارين أو على

الأقل جمع الإيجابيات عند الفريقين . فأيدت الكتائب لبنان الكبير الواحد والتعايش الإسلامي — المسيحي وقدسته وطالبت من ناحية ثانية أن تتميز هوية لبنان عن هوية المنطقة المحيطة به بأن يصبح حياديا لا شرقيا ولا غربيا .

فتأمنت إذا الحدود اللبنانية الواسعة من خلال لبنان الكبير وأمن المسيحيون من الذوبان في دنيا العرب .

انتشرت الكتائب في الأوساط المسيحية الشابة حتى أصبحت أحد العناصر الهامة في التركيبة السياسية اللبنانية . وقد تطورت المنظمة فيما بعد حتى أصبحت حزبا سياسيا منظماً وقويا . ولكن أحدا لم يتوقع أن تصبح الكتائب فيما بعد أهم حزب لبناني ، تقع عليه مسؤولية تقرير مصير مليون ونصف مسيحي في لبنان واثني عشر مليون مسيحي في الشرق ! !

ج — المسلمون

الإسلام اللبناني واجه تغييرات هامة كما رأينا في موقفه من إعلان الجمهورية اللبنانية . ولكن التغييرات هذه لم تكن لتحول عرب لبنان عن أهدافهم القومية ولا عن حضارتهم التاريخية .

فالإسلام اللبناني المطالب بالقومية العربية هوية له ، تيار طبيعي ، ولكن المطالبة بعروبة غيره يخرج عن الأوضاع الطبيعية . إذا كانت المناطق الإسلامية التي دخلت حدود لبنان الكبير مرتبطة بالعرب عضويا ويعتبر سكانها أنفسهم عرباً فيطالبون بهوية عربية لهم ، فلا يعني ذلك بالضرورة أن يطالبوا بفرض هذه الهوية على باقي المناطق ، أي جبل لبنان ، معتبرين الشعب المسيحي الآرامي اللبناني ، عربيا ! ! ...

المعضلة هذه ، هي أساس المشاكل الواقعة بين اللبنانيين تاريخيا وآنيا . كما رأينا تطور النية العربية من خلال تاريخ المنطقة نلاحظ في مرحلة الانتداب ، تغييرا هاما لهذه النية ولاستراتيجيتها . في العهد الأموي ، اعترف العرب بوجود المسيحيين من خلال اعترافهم بوجود وطن لهم، هو لبنان ،وكرسوا هذا الاعتراف الهام بمواثيق عديدة وقعوها . لذا فالنية العربية مع إرادتها في تحطيم هذا الكيان ، قد اعترفت بالأرض والشعب المسيحي في لبنان .

في العهد العباسي ، تبدلت المواقف . فقد اعتبرت الخلافة وهي السلطة الشرعية العربية العليا ، أن أراضي لبنان ، أراضي عربية دون أخذ رأي أصحابها المسيحيين . أما هؤلاء الآخرون فقد اعتبرتهم الخلافة ، محتلين يجب إبعادهم عنها . واقتطع الحكم العربي لقبائل عديدة ، أراضي مسيحية في لبنان ، وأوعزوا لهم بتحريرها . فقاتل عرب لبنان المردة ،

معتبرين منذ ذلك الحين أن كل لبنان عربي ، وليس المناطق التي يسكنونها فقط . لذا فالموقف الإسلامي في القرون التالية للعهد العباسي حتى أواخر القرن التاسع عشر ، كان يعتبر «كل لبنان» عربيا . ويمكن تشبيه هذا الموقف ، بموقف اليهود الذي اعتبروا كل فلسطين يهودية ، منذ المؤتمرات الصهيونية ، مع أن جزءا كبيرا من سكانها كان عربيا . ولكن الموقف العربي أخطر من الموقف اليهودي . فالعرب لم يسكنوا يوما واحدا في لبنان المسيحي ، وتواجدهم في باقي المناطق اللبنانية والسورية كان نتيجة لتهجير وتذويب شعوب كاملة آرامية مسيحية ...

لكن الموقف العربي تبدل أيضا ، فبعد أن اعتبرت النية العربية أن أرض لبنان المسيحي ، هي أرض عربية ، وسكانها أجانب ، تقدمت النية أكثر ، وطالبت بتعريب سكان الأرض اللبنانية المعربة . أي أن العرب بدلوا من موقفهم بالنسبة للشعب المسيحي . فبعد أن اعتبروه معاديا محليا على أرض لبنانية ومن ثم معاديا أجنبيا على أرض عربية ، اعتبروه شعبا عربيا على أرض عربية .

ولعل الموقف هذا أخطر قرار بحق الشعب المسيحي ، لأنه يعطي الشرعية القومية لمن يريد تعريبه بالقوة .

فبعد أن سلبت الأرض اللبنانية نظريا ، أرادت النية العربية سلب الهوية . عمليا ، حصل التبدل في الموقف منذ أواخر القرن التاسع عشر ، إلا أنه لم يخرج إلى العلنية ، إلا مع انتهاء عهد الانتداب . مرحلة الحكم الفرنسي أعطت للنية العربية في المنطقة ، فرصة إقامة مطالب قومية ووطنية . فلم تدع النية العربية الفرصة تمر ، دون أن تدخل المطلب الجديد في القائمة .

من هنا يمكن إدراك موقف الإسلام اللبناني ، المرتبط مباشرة بالإرادة القومية العربية .
لقد بدأ ، مع دخول القوات الفرنسية ، برفض الاحتلال ومقاومته ، ومعارضة ضم الأقضية العربية الأربعة إلى لبنان الصغير ، دون التعرض إلى هذا الأخير ، ولا إلى شعبه .
وقد ترجم عرب لبنان هذا الموقف عمليا بعدم المشاركة بمؤسسات الدولة . ولكن الموقف سرعان ما تبدل ، وبدأ ممثلو المسلمين في لبنان يقتربون من فكرة لبنان الكبير إنما تحت شروط عروبة هذه الدولة . ولم تكن مواقف الكتلة الدستورية إلا لتقنع المسلمين أكثر وأكثر بالانضمام إلى الدولة الجديدة . ولكن مواقف ممثلي الإسلام اللبناني سرعان ما تطورت وبدأت تعتبر لبنان ، كل لبنان ، عربيا . وقد تكرست هذه الصورة عند قيام الميثاق الوطني فيما بعد .

على الساحة السياسية المحلية ، داعبت فكرة لبنان الكبير المستقل عن سوريا ذهن العائلات والزعامات الإسلامية البيروتية والطرابلسية والبقاعية . فالدور السياسي لهذه العائلات يتقلص في بحر سوريا الكبير ، ولكنه يأخذ قياسا وطنيا إذا وجد في لبنان . انضمام المسلمين إلى لبنان كبير فيه فائدة اقتصادية للطبقة البورجوازية الإسلامية العليا . فالمسيحيون أو قياداتهم التقليدية على الأقل سيفضلونهم على غيرهم ويدعمونهم . وبذلك لا تتصدع مصالحهم الاقتصادية المرتبطة باستمرار زعاماتهم التقليدية .

من مواقف الفرقاء الثلاثة ، الفرنسيين ، المسيحيين والمسلمين ، نستطيع استنتاج الحقيقة الآتية :

أنشأ الفرنسيون دولة لبنان الكبير بضم أراضي تسكنها مجموعة إسلامية عربية مرتبطة عضويا بالأمة العربية . أيد تيار مسيحي الدولة الجديدة لعدة أسباب ، أهمها العامل الاقتصادي الموافق لمصالح الطبقة البورجوازية العليا المسيحية . قبل المسلمون بالواقع الجديد مشترطين فرض العروبة على كل الكيان. وقد ساهمت البورجوازية الإسلامية في قيام الدولة الجديدة مستهدفة الحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي .

إذا «فالثلاثة نعَمْ» لدولة لبنان الكبير جاءت من ثلاثة أطراف لا تمثل حقا إرادة أوسع الجماهير ، مسيحية كانت أم إسلامية . في الأساس ، لا الفرنسيون ، ولا البورجوازيتان المسيحية والإسلامية العليا يمثلون حقا المشاعر القومية للمجموعتين الحضاريتين اللبنانيتين ولكن الائتلاف الثلاثي أقام هذه الدولة ، على أسس تسمح لأطرافه الثلاثة أولا ، والإثنين بعد ذلك بالانتفاع من قيامها .

لذا لم تكن نتيجة الاتفاق — كما سنرى فيما بعد — مطابقة للواقع الجديد الذي فرضوه ، لا شكلا ولا مضمونا .

فبعد أن أوجدوا دولة ذات واقع تعددي ، وهو أمر صعب في بيئة كالشرق الأوسط وبعد تاريخ يشير إلى فشل هذه الصيغة ، خاصة إذا لم تكن واضحة وحقوقية ، تناسوا الواقع الذي خلقوه ولم يعالجوه منذ ولادته ، بل اهتموا بالمصالح المباشرة التي يمكن الاستيلاء عليها بفعل قيام هذا الكيان .

القسم الرابع : الانتداب والتعددية الثقافية

إذا كانت ولادة لبنان الكبير أهم نتائج مرحلة الانتداب ، فالبنيان التعددي لهذا الكيان ، أي هويته ، ظاهرة هامة وأساسية نشأت مع قيام الدولة الجديدة ، واستمرت

تتفاعل سلبا وإيجابا ولا تزال .

إن ضم أراض جديدة إلى الوطن اللبناني قد غير ملامح الوجود اللبناني . فبعد أن كان مسيحيا — آراميا فقط ، أصبح أيضا عربيا إسلاميا . المجموعة الجديدة التي دخلت أرضا وشعبا الدولة الجديدة ، أفرزت واقعا جديدا ، هو التعددية الحضارية . إن العشرة كلم^{2}، وهي مساحة لبنان الجديد ، احتوت على مجموعتين حضاريتين ، مسيحية وإسلامية ، لكل واحدة منها هوية حضارية وقومية وتاريخ ، درسناهما في الكتاب الأول .

من هنا يلفت الوضع الثقافي الناتج عن الواقع الحضاري — القومي انتباهنا ، من خلال إظهاره تعددية ثقافية ناتجة عن التعددية القومية — الحضارية .

للمسيحيين ثقافة تراكمت عناصرها على مدى القرون منذ أجيال قبل الفتح العربي وبعده . فتراثهم التاريخي يقارب الألفي سنة من العمر وله عمق استحق المقارنة بالثقافات المسيحية الأخرى في العالم . إلا أن الواقع العصيب الذي عاشه مسيحيو الشرق منذ الفتح العربي ، كما رأينا ، منعهم من التفاعل مع الثقافات الشقيقة المسيحية الأخرى ، وحتم عليهم التقدم من خلال متابعة التطور الغربي المسيحي الذي لا قيود حضارية قومية عليه كما في الشرق . من هنا نفهم التطلع الثقافي المسيحي الشرقي التاريخي نحو الغرب المسيحي . فانشغال النصرانية المشرقية بالصراع من أجل الوجود جعلها تستمد طريقة الحياة وأساليبها ، أو بمعنى آخر الثقافة من أوروبا . أصبحت الصورة وكأنما للمسيحية جناحان ، الأول شرقي يدافع عن حياتها ، والثاني ، غربي ، يحسن نمو هذه الحياة ! ! ...

توجه المسيحيون واللبنانيون منهم خاصة ، في الشرق ، نحو أوروبا منذ الصليبيين ، وتواصلت الاتصالات كثيفة وخفيفة حسب الواقع السياسي والعسكري في المنطقة . ولم يكن دخول الجيوش الفرنسية إلا ليحكم من جديد خطة الإمدادات الثقافية والفكرية الحيوية بين جناحي المسيحية .

المسلمون اللبنانيون ، لم يعانوا مشاكل ثقافية بحجم المسيحيين . فانتماء الإسلام اللبناني إلى العروبة القومية والحضارية سمح له بالتفاعل داخل بيئته الحضارية منذ الفتح العربي ومجيئه لبنان حتى يومنا هذا ، دون أي انقطاع أو تبدل . فالحضارة العربية الإسلامية ، حضارة عريقة ، تستمد جذورها من قرون أغلبها ذهبية ، حيث كانت الثقافة العربية ، ربما ، الأولى في العالم . لذا فالإسلام اللبناني يتطلع إلى الثقافة الغربية والفرنسية خاصة كثمرة للاستعمار الغربي ويرى في الثقافة العربية التصور القومي الوحيد الممكن اتباعه .

لغويا ، تعقدت المشكلة أكثر. فالمسيحيون الذين تراجعوا عن لغتهم الآرامية —

السريانية الأصلية شيئا فشيئا تحت ضغط اللغة العربية السياسي والاقتصادي ، كما رأينا في الفصل الأول ، بدأوا منذ القرن السابع عشر يتكلمون العربية بشكل واسع . ولكن الواقع الثقافي لم يستتب عمقا عند المسيحيين . فإذا كان لسانهم قد أصبح عربيا ، ففكرهم ظل سريانيا مسيحيا وعبرت عنه ، اللغات الغربية والفرنسية خاصة .

لقد طبعت ظاهرة الثنائية اللغوية المسيحيين منذ عدة قرون ، أي منذ تراجع لغتهم الأصلية . وقد رأينا كيف أن الدوائر الفكرية المسيحية اللبنانية قد نقلت القيم الفكرية والروحية والثقافية إلى اللغات الغربية المسيحية المستمرة ، فتراجع الآرامية — السريانية وتقدم العربية ، قابله تقدم اللغات الغربية على حساب العربية فيما بعد . من هنا يمكننا أن نفهم قابلية المسيحيين في لبنان والشرق عامة إلى اللغة الفرنسية أو الإنكليزية ، حيث إنهم يدافعون بها عن تراثهم المندحر أمام العربية .

من هنا توجه المسيحيون نحو الإرساليات الفرنسية وغيرها التي عمّت الشرق وتقبلوا العلم والثقافة فيها وكأنها مؤسسات قومية . وقد نشطت هذه الإرساليات ، كالبولسية واليسوعية والإنجيلية ، منذ القرن التاسع عشر ، إلا أن فعاليتها لم تظهر إلا مع الانتداب ، لأن السلطة لم تحاربها كما فعل العثمانيون .

لكن دور هذه الإرساليات لم يفهمه الجميع في نفس الاتجاه . فبينما رفض التيار القومي العربي عند المسلمين هذه المؤسسات معتبرا إياها عميلة ثقافية ، أيدها التيار القومي اللبناني عند المسيحيين واعتبرها وطنية وحضارية تربطه بالعالم المسيحي . والتباين الثقافي هذا ، الناتج عن عدم الاعتراف بالواقع التعددي ، امتد إلى اللغة ، حيث رفض المسلمون اللغات الغربية والفرنسية خاصة ، ولم يماشهم المسيحيون في رفضهم .

من هنا يمكننا مراقبة عنصرين أساسيين برزا على الساحة الثقافية اللبنانية في عهد الانتداب :

أولا : تعددية ثقافية .

ثانيا : عدم الاعتراف بها .

١ — وجدت على الساحة اللبنانية تعددية ثقافية تميزت بالتهافت المسيحي نحو الثقافة الفرنسية والغربية ، والتمسك الإسلامي بالثقافة واللغة العربية .

٢ — اختلف الاعتراف الرسمي بهذه التعددية . فبينما لم يوجد أي نص واضح في دستور الجمهورية أو دستور أي حزب سياسي هام يحدد التعددية ويعترف بها علنا ، جاءت بعض النصوص من الدستور اللبناني كالمادة ١١ ، تضع اللغة الفرنسية رسمية

إلى جانب العربية والمادة ٩٥ و١٠ و٩ تتكلم عن خصائص الطوائف السياسية والثقافية .

الانتداب إذا مرحلة انتقالية تغيرت خلالها استراتيجيات الأطراف في لبنان والشرق ، وتلاقت ، كل واحدة مدفوعة بسبب خاص ، على فكرة قيام كيان واحد يضم مجموعتين حضاريتين : إسلامية ومسيحية . لكن قيام الكيان تم مع إعلان لبنان الكبير ومن ثم الدستور والجمهورية .

لذا فالجهود التي صبّها أهل الكيان الجديد اتجهت نحو استقلال هذه الدولة عن الانتداب الفرنسي .

الفصل الثاني
الاستقلال والميثاق الوطني

يعتبر اللبنانيون أن يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ هو يوم الاستقلال الوطني ، وتحتفل الدولة الرسمية اللبنانية بالعيد الوطني كل سنة . لكن تيارا كبيرا من اللبنانيين والمسيحيين خاصة بدأ يشك منذ حرب الـ ٧٥ — ٧٦ بصحة هذه الفكرة .

لماذا ؟

لأن العديد من المفكرين والمثقفين الذين يبرزون تصورات فئات واسعة من الجماهير ، قد أسقطوا صيغة الـ ٤٣ ، بعد تجربة ٣٢ سنة ، مسقطين بذلك استقلال لبنان ووجود جمهورية لبنانية ...

لكن مهما تكن الآراء والاتجاهات ، فالاستقلال اللبناني ، والميثاق الوطني الذي برز قيامه ، هما الأساسان الأولان لوجود دولة لبنانية مساحتها عشرة آلاف كلم٢ ومعترف بها في الأمم المتحدة . من هنا لا يمر تحليل تطور تفاعل المجموعتين الحضاريتين إلا من خلال تحليل استقلال هذه الدولة والميثاق الوطني .

اشتد الضغط السياسي على الفرنسيين منذ أواخر الثلاثينات لحملهم على إعطاء الاستقلال الكامل للدولة اللبنانية . الضغوطات تصاعدت على ثلاثة محاور : المحور المسيحي اللبناني الذي عمل على استقلال لبنان وفقا للأسس التي رأيناها من قبل . والمحور الإسلامي اللبناني الذي ناضل منذ دخول الفرنسيين ضد الوجود الأجنبي والانتداب ، والتقى مع التيار اللبناني الاستقلالي المتمثل بالدستوريين وعلى رأسهم بشاره الخوري . المحور الثالث انطلق منه البريطانيون الذين حاربوا النفوذ الفرنسي في كل بقعة من الأرض خاصة في الشرق الأوسط ، على خطوط المواصلات الإستراتيجية . ومع التقاء هذه المحاور الثلاثة موضعيا ، أصبح الاستقلال اللبناني سهلا ، حيث إن بريطانيا غدت قوة ، خاصة بعد أن غزت ألمانيا فرنسا في أوائل الحرب العالمية الثانية ، وحيث إن مؤيدي الوجود الفرنسي قد تقلصوا أمام المد الاستقلالي الجارف .

من هذا الواقع السياسي الجديد ، تعاقبت الحوادث بسرعة إلى الساحة اللبنانية ، ولم يخل شهر منذ أواخر الثلاثينات حتى سنة ١٩٤٣ ، إلا وتخللته حوادث متفرقة وصدامات عديدة بين تيارات الاستقلال ، المدعومة من انكلترا ، والسلطات الانتدابية الفرنسية . تصاعدت المواجهات سياسياً وعملياً في أوائل الأربعينات . ولكن السلطات الفرنسية المنتدبة ردت بحزم على التظاهرات الاستقلالية . فانطلقت سلسلة العنف ، والعنف المضاد حتى سنة ١٩٤٣ حيث سمحت عدة معطيات دولية وداخلية بانتصار تيار الاستقلال .

فكما هو معلوم في التاريخ الحديث الرسمي للبنان ، اعتقلت سلطات الانتداب أهم الشخصيات السياسية الرسمية في البلاد ، بمن فيهم بشاره الخوري ، ورياض الصلح وغيرهم . ردة الفعل جاءت سريعة وقوية من جانب التيار الاستقلالي ، فتشكلت حكومة في بشامون ، وانطلقت مقاومة في بيروت ، نفذت أعمالها منظمتا الكتائب والنجادة . كذلك انتشرت التظاهرات في العاصمة ، التي شلها إضراب عام .

فلم يكن على الانتداب إلا أن يتراجع عن مواقفه ويفرج عن المعتقلين ويعيدهم ، ويبدأ بتنفيذ حلقة الاستقلال الفعلي للبنان التي أتمها بجلاء آخر جندي فرنسي سنة ١٩٤٦ .

إذا كان التاريخ الرسمي اللبناني يصور لنا الاستقلال بالشكل النضالي السابق ، فالمبررات عديدة ، حيث إن أكبر همّ رسمي يتلخص بخلق تاريخ واحد ونضال مشترك للفئات اللبنانية ، خاصة عند ولادة الاستقلال اللبناني الحديث . إلا أن تحليل العناصر الموضوعية السياسية سنة ١٩٤٣ يضعنا أمام صورة مختلفة عن الصورة الرسمية .

كما رأينا في عهد الانتداب ، برز تياران على الساحة اللبنانية ، مسيحي وإسلامي ، تلاقيا على العمل من أجل استقلال الدولة اللبنانية ، كل حسب تصوره . تمثل التيار الإسلامي برياض الصلح ، والتيار المسيحي ببشاره الخوري .

أما إذا لم يمثل التيار الاستقلالي المسيحي الأكثرية الساحقة من المسيحيين ، وإذا لم يكن كل المسلمين برأي رياض الصلح القومي ، فلا شك أن التيارين سوية قد شكلا قوة جبارة على الصعيد اللبناني العام ، لم تستطع أية قوة أخرى الوقوف بوجهها .

فالكتلة الوطنية ، التي مثلت فئات واسعة من الشعب المسيحي الريفي والجبلي ، لم تستطع أن تواجه الكتلة الدستورية ، القوية مسيحيا ، والمدعومة إسلاميا . والتجمعات الإسلامية المناهضة للكيان ، وقد أصبحت نادرة لم تستطع منافسة رياض الصلح ذي الرصيد العربي الكبير ، والمدعوم من البورجوازية التجارية المسيحية القوية . لذا بدت الساحة اللبنانية وكأنها مسرح لممثلين من نهج واحد : الاستقلال اللبناني . إضافة إلى ذلك سمحت المعادلات الدولية ، للفريق الاستقلالي الدستوري ــ الصلحي أن يتفوق على أخصامه . فالبريطانيون رأوا في هذا الفريق الوسيلة الأفضل لطرد الفرنسيين ، وإحلال النفوذ الإنكليزي مكانه . فلم تكن الضغوطات الدولية لمساندة استقلال لبنان ، إلا ضغوطات بريطانية مناهضة للانتداب الفرنسي .

ولكن ثمة سؤال يطرح هنا :

إذا كان التحالف الدستوري ــ الصلحي ، هو التيار الأقوى ، والمؤيد للاستقلال ، فماذا تبقى على الساحة اللبنانية من تيارات أخرى ؟

بالفعل ، لم يكن هنالك مسيحياً ، إلا الكتلة الوطنية التي تزعمها إميل إده . الكتلة الوطنية جذبت جميع خصوم بشاره الخوري من ناحية وكل من دار في فلك الإدارة الفرنسية من ناحية أخرى . فقيادتها إذا ، كانت من البورجوازية العليا ، التي خافت من الاستقلال كي لا تخسر مراكزها التي وهبتها إياها فرنسا في عهد الانتداب . ولكن قاعدة شعبية مسيحية كبيرة التفت حول الكتلة الوطنية وإميل إده ، وشكلت القوى الكبرى للحزب طيلة سنين ، والمقاومة الفعلية للاستقلال والداعم الأساسي للانتداب .

ولكن الجماهير المسيحية الملتفة حول إميل إده ، لم يكن التفافها لأسباب اقتصادية وسياسية بورجوازية ، بل أيدت الكتلة الوطنية ، لتعاطفها مع فرنسا . ففرنسا بالنسبة للشعب المسيحي كانت على مدى القرون ، المدافع الأول عن مسيحيي الشرق والحامية الأولى . لذا فأية قيادة سياسية تعاملت مع فرنسا وتحالفت معها ، لقيت فورا جماهير

الحساسة عند الجماهير المسيحية ، فجلبتها . ولكن فشل الكتلة الوطنية في قيادتها الشعب المسيحي وعدم طرحها برنامجا قوميا أو تصورا وطنيا ، بالإضافة إلى تعاملها مع الفرنسيين بسبب المصالح ، أسقط السياسة الإداوية . ولكن سقوط هذه السياسة لم يعنِ اندثار الشعور القومي المسيحي الشعبي الذي عارض الاستقلال اللبناني سنة ١٩٤٣ . فالمظاهرات التي قام بها مؤيدو الانتداب ، لم تكن مظاهر عميلة لفرنسا فقط ، بل كانت عواطف مسيحية تفجرت عند سماعها نبأ خروج الفرنسيين ، حيث إنها لم تقتنع يوما واحدا ، بأن صيغة التعايش قد تنجح . فقد هتف الآلاف من مسيحيي الجبل المحسوبين على إميل إده لبقاء فرنسا ، ولكن هتافاتهم لم تكن لتأييد الكتلة ولا فرنسا فقط ، بل لضمانة الوجود المسيحي وعدم القيام برحلة المجهول مع الاستقلال التام في «باخرة محشوّة بالبارود والمتفجرات» ! !

الاستقلال حصل ، ورفع العلم اللبناني على جميع المباني الرسمية وأصبحت الجمهورية اللبنانية ، دولة مستقلة لها رئيس ومجلس وزراء وبرلمان . أهم الرموز التي أشارت إلى الاستقلال كانت العلم والدستور .

أ ـــ علم الجمهورية الجديد : رسم بسرعة فائقة ، ووقّع النواب الحاضرون في البرلمان عليه . حسب البعض ، علم دولة الـ٤٣ نتيجة لمزج علم العروبة أو الدول العربية بعلم مسيحيي لبنان . لذا تحققت الوحدة اللبنانية رمزيا بتوحيد أو بمزج العلمين في علم واحد .

ب ـــ الدستور : تم إزالة المواد المتعلقة بالانتداب كالمواد ١ و٤، ٥ و٩٠... إلخ . **وتلبية لإلحاح الجانب المسلم عدلت المادة ١١ المتعلقة باللغة الوطنية ، فحذفت اللغة الفرنسية وجعلت العربية اللغة الرسمية الوحيدة ...**

نلاحظ من خلال الرموز هذه ، أن ثمة تبدلا في المواقف قد حصل ، كي تنطلق دولة الاستقلال . ونلاحظ أيضا أنه حصل تقدم من نواح وانسحابات من نواح أخرى كي يقوم اتفاق ، يمكن من خلاله تبرير قيام كيان .

بالفعل ، فقد توجب على العاملين من أجل الاستقلال أن يجدوا أرضية نظرية دنيا يبرروا من خلالها عملهم المشترك وقيام دولة مشتركة لهم . فإذا ظهر الاستقلال للكثير من محللي التاريخ الحديث اليوم ، كأنه نتيجة لمبادرات فردية سريعة وآنية أفرزت واقعا استقلاليا جديدا . وإذا فكر البعض بأن بريطانيا هي المحرك الأول والأخير في عملية ولادة لبنان الاستقلال ، فلا بد من التوضيح بأن التيارات الأساسية المسيحية والإسلامية التي سعت لأجله ، كانت منذ سنين عديدة تتبادل الآراء من خلال رجالاتها السياسية ومفكريها

ومثقفيها . فإذا كان الاستقلال العملي نتيجة لعوامل تراكمت وأفرزت واقعا جديدا يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، فالاستقلال الفكري أو النظري ، ظاهرة منظمة ، وُجدت منذ الثلاثينات عندما التقت فئات مسيحية مع أخرى إسلامية على أساس نقاط مشتركة وولدت فيما بعد ما يسمى بالميثاق الوطني اللبناني .

القسم الثاني : «الميثاق الوطني »

«الميثاق الوطني» ، اتفاق تم بين ممثلي المجموعتين المسيحية والإسلامية في لبنان على أساس التعايش ضمن حدود وطن واحد . يمكن اعتبار الميثاق كشرعة وطنية بني عليها لبنان الاستقلال . أعلن هذا الميثاق شفهيا عند استقلال لبنان على لسان ممثلي الإسلام والمسيحية ، فجاء كمرتكز ينطلق منه سبب وجود لبنان الكبير .

١ ـــ أسبابه

لقد رأينا في مرحلة الانتداب اتفاقا حصل بين مجموعتين إسلامية ومسيحية ، على وجوب مناهضة الفرنسيين وإعلان الاستقلال . وقد حللنا أبعاد هذا الاتفاق عند الفريقين . فالبورجوازية المسيحية التجارية العليا والفئات الملتفة حولها ، قد ذاقوا طعم الحكم ووسعوا نشاطهم إلى المناطق الإسلامية العربية الجديدة . فأدركوا أن مصالحهم مرتبطة «بوحدة لبنان» و«باستقلاله» و«بانفتاحه على العالم العربي» ... لذا كان عليهم أن يعملوا على إخراج الفرنسيين وتوحيد اللبنانيين واستقلال الكيان الجديد .

البورجوازية الإسلامية أو الزعامات التقليدية المحلية ، عدا عن الاستفادة الاقتصادية ، لا يسعها أن ترد خسارة رصيدها ونفوذها الإسلامي في حال ذوبانها بسوريا العربية . فقبلت عندئذ باستقلال مناطقها وانضمامها إلى لبنان المسيحي ، ولكن شرط استقلال لبنان الكبير عن فرنسا ، وتعريبه ، بمعنى أن يصبح كل لبنان عربيا ...

من هذه المواقف المتقاربة موضوعيا ، أصبح العقد الوطني ممكنا ، إذ وجدت الأرضية المفضلة لإقامة الدولة ... دولة التعايش . الأرضية هذه بنيت على تنازل متبادل ، تنازل من المسيحيين وتنازل من المسلمين ...

ولكن صانعي الميثاق الوطني لم يدركوا أن التنازل المتبادل إذا **صح بين طبقات مجتمع واحد ، أو أحزاب بلد واحد ، فهو لا يصح في بيئة تعددية** ... لأن أول عنصر تتطلبه هذه

غفيرة من مسيحيي لبنان ملتفة حولها . القيادة الكتلوية البورجوازية لعبت على الأوتار البيئة كي ترى الحياة المشتركة ، هو الاعترافات المتبادلة ، وليس التنازلات المتبادلة . وقد رأينا في الباب الثاني مدى خطورة عدم الاعتراف ، خاصة إذا كان متبادلا داخل حدود دولة واحدة .

من الناحية الموضوعية يمكن أن نقول إن رجالات الميثاق لم يروا في هذا الاتفاق ، وفاقا قوميا يعالج المعضلة الوطنية بين مجموعتين حضاريتين مختلفتين ، بل رأوا فيه عقدا بين ممثلي المجموعتين ، يسمح لهم بالاستمرار في المصالح الاقتصادية والسياسية .

٢ ــ ماهيته

الميثاق الوطني كرس من خلال خطابين صدرا عن رئيس الجمهورية المسيحي ، بشاره الخوري ، ورئيس الوزارة المسلم رياض الصلح ، وقد أتى كل واحد منهما على إعلان صيغة التعايش اللبنانية في كلمات ألقياها في مناسبات مختلفة . أهم عبارات أتت في هذه الخطب هي :

« لا شرق ، لا غرب »

من خلال هذه العبارة يمكن استخراج المعاني الأساسية والإيديولوجية للميثاق . لا شرق ، عني بها رفض الارتباط بالعرب عضويا . ولا غرب عني بها رفض الارتباط بالغرب . أراد صانعو الميثاق من خلال هذه العبارة نفي ارتباط لبنان بأي عالم ، كي لا يذوب ، ويستمر في كيانه . إلا أن هذه المعادلة الرافضة احتوت على معنى آخر رديف هو : لا للحضارة العربية ، لا للحضارة الغربية . لأن رفض الغرب والشرق معا ، يعني رفض الحضارتين . فليس التعامل السياسي هو المرفوض ، بل الارتباط الحضاري ، لأن التعامل السياسي لا يمكن رفضه حيث إنه لا يمكن لدولة بحجم لبنان ، أن تعزل نفسها عن حضارتين تشكلان أكثر من نصف سكان العالم .

من هنا تترجم هذه العبارة حقيقة هامة من حقائق الميثاق الباطنية . ففي ظل مجتمع تعددي حضاري ، إسلامي مسيحي ، تم على إحدى أسسه ،رفض هذه التعددية ، برفض العناصر التي تتركب منها . فبدل أن يجري الاعتراف المتبادل بالحضارتين وإعلان التعددية ، أي إعلان ارتباط لبنان الواحد ، بالحضارتين معا ، ودولة مشتركة لشعبين ، تم رفض وجود حضارتين ، وبالتالي ، رفض وجود شعبين .

إذا نرى ، ابتداء من الأساس الأول للميثاق الوطني اللبناني ، الخطأ الكبير في

الانطلاق . وكما قال أحد المفكرين المعاصرين : « لا يمكن لأمة أن تقوم على رفضين متبادلين» ، لم تقم هذه الأمة، بل قامت على أرض الدولة صراعات حضارية قومية لا تزال ملتهبة حتى اليوم .

«لبنان دولة حرة سيدة مستقلة ذات وجه عربي»

في هذه العبارة ، قضى الجزء الثاني منها على الجزء الأول وكرس وجود مشكلة الهوية ، وهي بنظرنا كما سنرى المشكلة الأولى في لبنان . فبعد أن تأكد للمسيحيين أن وطنهم **حر** ، لن تتلاعب بسياسته الخارجية الدول المحيطة به ، وأنه **سيد** ، بمعنى أن لا سيادة إلا للسيادة اللبنانية ، وأنه **مستقل** ، فلن يضمه أحد إليه ، خاصة سوريا ، فجر الشق الآخر من العبارة ، التناقض الكبير بين هوية لبنان المسلم وهوية لبنان المسيحي .

لقد حاول صانعو الميثاق بالحل الوسط ، أن يدمجوا ١٣٠٠ سنة من تواريخ متناقضة ومن حضارات مختلفة ، متحدّين بذلك قوانين الطبيعة وعلى رأسها التراتبية الهرمية . فكي لا يتكلموا عن لبنان مسيحي آرامي له أكثر من ستة آلاف سنة من التاريخ ، وأن يضيفوا إليه لبنان عربي له ثلاثة عشر قرن من الوجود ، اخترعوا عبارة «الوجه العربي» ، ظانين أنها تحل جميع المشاكل القومية المطروحة . لكن التاريخ الحديث برهن أن الصورة الجديدة والمستحدثة لهوية لبنان كما جاءت في الميثاق الوطني ، قد جلبت أكبر معضلة وأعقدها . فلا المسلمون اكتفوا بوجه لبنان العربي ولا المسيحيون ارتضوا بعروبة البلاد .

« لن يكون لبنان للاستعمار مقرا ولا الى شقيقاته العربية ممرا » ...

هذه العبارة التي جاءت على لسان رئيس الوزراء رياض الصلح كرست وجهة نظر المسلمين اللبنانيين وأوضحت تصورات لبنان العربي حيال الميثاق والاستقلال اللبناني .

فالإسلام اللبناني الذي ارتضى باستقلال لبنان ، وسيادته وفك ارتباطه السياسي بسوريا ، شدد على عروبة لبنان وعلى التزامه بالأمة العربية وبالوقوف صفا واحدا مع العرب ...

بالطبع لم تكن نظرة المسلمين هي نفسها عند المسيحيين . ولكن العجيب في مرحلة الميثاق الوطني هو عدم التصارح أو التوضيح عند مسؤولي المسيحيين ! ! ...

عمليا ، ومن ناحية ثانية ، ولكي تتجسد طموحات صانعي الميثاق التي ارتكزت على معادلة عادلة يجب تكريسها ، انبثق عن الميثاق عرف وطني أساسي . هذا العرف قضى

بتوزيع المناصب الهامة في الجمهورية بين المجموعتين المتحدتين على الأساس التالي :

. رئاسة الجمهورية للموارنة المسيحيين
. رئاسة مجلس النواب للشيعة المسلمين
. رئاسة مجلس الوزراء للسنيين المسلمين
. قيادة الجيش للموارنة المسيحيين . إلخ ...

وإذا كانت نسبة العدد هي المؤثرة الرسمية في التوزيع فإن إعطاء رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش للمسيحيين قد استهدف إزالة المخاوف عند المسيحيين ، والتيار الرافض عندهم ، والتأكيد لهم بأنهم ليسوا في خطر الذوبان . وقد قدس الزعماء التقليديون والمسيحيون خاصة ، هذه المعادلة وهذا التوزيع ، ووضعوهما مع السيادة والحرية والاستقلال ، كمقومات أساسية لاستمرار الكيان اللبناني ... وقد سميت هذه المعادلة بالطائفية : أي توزيع المناصب الرسمية حسب نظام يرضي الطوائف .

النتائج البديهية التي يمكن إدراكها عند تحليل أسس الميثاق الوطني تتمحور حول النقاط الآتية :

أولا : في بيئة تعددية ، أفرزها الانتداب من خلال إقامة دولة تحتوي على شعبين ، أعلن ممثلو تيارات الاستقلال قيام دولة لبنانية دون الإعلان عن هويتها التعددية .

ثانيا : في النصوص أو الأقوال القليلة التي تناولت موضوع وجود المسيحية والإسلام على أرض واحدة تم التركيز على تنازلات متبادلة أوجب القيام بها كي ينطلق لبنان الدولة . ولم تكن التنازلات القومية هذه إلا لتعطب كل فريق وتشل جزءا من عناصر وجوده فيما بعد .

ثالثا : بينما شدد ممثلو المسيحيين على استقلال لبنان عن الغرب وعن فرنسا ، تمسك ممثلو المسلمين بالعروبة وأعلنوا عن استمرار محاربتهم الغرب المسيحي (لن يكون للاستعمار مقرا) وقد حصل هذا الإعلان ، أي محاربة الغرب المسيحي على مرأى ومسمع القيادات المسيحية التي لم تحرك ساكنا ، مع أن مواجهة الغرب المسيحي تعني طبعاً مواجهة مسيحيي الشرق ، ومنهم اللبنانيون ، المرتبطون حضارياً بالغرب .

رابعا : إن التوزيع الطائفي للمناصب ، أو المعادلة الوطنية الأساسية ، قد برهن على

وجود مجموعات مختلفة يجب إرضاؤها . إذا فالمشاركة المسيحية — الإسلامية في مسؤوليات الدولة أوجبت نظاما يحددها بوضوح وفي العلنية . إلا أن المعادلة الطائفية لم تكن معلنة ولم يكن منصوصا عنها في الدستور . كما إنها غدت معدة للزوال بعد مدة لم تحدد . فالعرف هذا ، الذي اعتبر كأساس لوجود الكيان اللبناني ، لم تعلن أسبابه ولا هوية الأطراف المشاركة به ولا حتى ماهيته ولا مصيره .

من هنا تظهر لنا صورة حقيقية عن الميثاق الوطني ، تفسر لنا أسباب التفجر الذي حصل فيما بعد في فترة الاستقلال . فالميثاق الوطني ، وهو نتيجة لاتفاق بين طبقتين عند الشعبين المسيحي والمسلم ، حمل في باطنه بذور التناقض . فالإعلان عنه بدأ مختلفا عند الطرف المسيحي منه عند الطرف المسلم . كذلك تفسيره ، وطبعا ، في ما بعد تطبيقه .

٣ — تقييمه

يختلف تقييمه اليوم حسب الأطراف والفرقاء . أما دراستنا ، فستنحصر بمواقف المسيحيين . لأن الميثاق الوطني كان عرضا مسيحيا على المسلمين كي يقبلوه ...

فريق أول ، أعلن وما يزال حتى اليوم ، أن الميثاق الوطني كان صحيحا وفريدا وصورة لأروع صيغة تعايش في العالم . إلا أن تطبيق هذه الصيغة لم يحصل لأسباب وظروف خارجية . فبنود الاتفاق — الميثاق لم يستطع اللبنانيون العمل بها ، إذ إن المعادلات الدولية والأزمات الإقليمية أخلّت بالتوازن الوطني وهو أساس الميثاق الأول . ويعني هذا الفريق هنا ، أن تيارات الشيوعية العالمية قد لعبت دورا فعالا في ضرب التوازن بين المجموعتين المسيحية والإسلامية ، حائلة بذلك دون الاستمرار في وفاق وطني يعتمد على الميثاق الوطني . ويضيف هذا الفريق أن القضية الفلسطينية قد أثرت مباشرة على الشطر الإسلامي فمنعته من التزامه بموجبه ، وفرضت على الشطر المسيحي العمل على تقويم الميزان ، مما جعل الميثاق الوطني نظرية بعيدة عن التطبيق . والحل بالنسبة لهذا الفريق يكمن في تطبيق الصيغة — الميثاق ، تطبيقا جديا وحسنا ، وذلك بعد إزالة أسباب اختلال التوازن ، أي بحل القضية الفلسطينية ، وتقوية النظام اللبناني ضد المد الشيوعي ...

فريق ثان ، يعتقد اليوم ، أن الميثاق الوطني صحيح في أساسه ، إلا أن الجانب المسلم أخل بمسؤولية تنفيذ موجبه ، معرضا «العقد الوطني» إلى الانحلال .

فعدم تنفيذ طرف لموجبه في العقود المتبادلة ، يسمح للطرف الثاني بالتخلي عن

موجبه ... أو مطالبة الأول بتنفيذ موجبه ... وهنا تكمن المشكلة بنظر الفريق الثاني : «لم يطبق المسلمون الشروط المفروضة عليهم ، وهي الاستقلال سياسيا عن العرب والالتزام بالولاء للبنان فقط . وقد تبين ذلك مع الناصرية والفلسطينيين . لذا يحق للمسيحيين إما التراجع عن موجبهم ، إما مطالبة المسلمين بالعودة إلى الميثاق ... وهذا هو الخيار القومي اليوم » .

بالنسبة لنا ، فلا نعتقد أن الميثاق يطرح مسائل متعددة ومتشعبة ... لأن الميثاق بنظرنا غير موجود .. لماذا ؟ ..

الميثاق الوطني الذي أعلن سنة ١٩٤٣ لا يوجد بنظرنا لعدة أسباب أهمها :

أولا : إن من أعلنوا الميثاق لم يمثلوا جميع الفئات اللبنانية ، مسيحية أم إسلامية . والبرهان على ذلك عدم إقامة تصويت شعبي على أهم أساس للوطن اللبناني ! !

ثانيا : لم يأتِ الميثاق الوطني على ذكر أهم عنصر في بناء الوطن ، ألا وهو تكوينه . فلم يذكر وجود شعب مسيحي وشعب مسلم عربي ، لهما ثقافتان وحضارتان وتاريخان واضحان : أي إنه لم يذكر وجود تعددية في بلد مبني هو نفسه على تعددية قومية ! ! ...

ثالثا : إن إعلان «وجه لبنان العربي» لم يحدد هوية البلد ، فالمسيحيون ليسوا عربا ، قوميا وحضاريا وثقافيا وإثنيا ، والمسلمون عرب في كل نواحي حياتهم وليس في الوجه فقط ! !...

إذا ، يمكن لنا من هذه الأرضية الثلاثية أن نتجاوز مسألة الميثاق الوطني وأن ندرك أسباب الخلاف بين اللبنانيين حتى اليوم ...

فكل طرف تصور الميثاق حسب معتقده والإثنان متعلقان به . ويعتقد كل فريق أنه المدافع الحقيقي عن الميثاق ، بينما العقد لم يوجد أصلا ، ولم يكن هنالك اتفاق في الأساس .

أما إذا أردنا توضيح الصورة أكثر ، فنستطيع إيجازها كما يلي : التقى فريق من المسيحيين مع فريق من المسلمين على فكرة إقامة دولة مستقلة اسمها لبنان . فاتفق الجانبان على عقد يتنازل كل طرف فيه عن ارتباط ليتسنى إقامة الدولة : يفك المسيحيون الارتباط السياسي بالغرب ، ويستقل المسلمون سياسيا عن العرب . إلى هذا الحد ، لم يعترِ الاتفاق أي خطأ ... ولكن الميثاق توقف هنا ! ! ... أي إنه لم يتطرق إلى أهم شيء ألا وهو

تحديد النفس ، أو الهوية . إن فك الارتباطات تمهيد لعملية الميثاق الحقيقية .

أي إن فك الارتباط هو بمثابة تبادل أعمال ثقة تسهل فيما بعد شق طريق الاتفاق الحقيقي . ولكن المسؤولين في ذلك الحين اكتفوا بهذه المقدمة وأهملوا أهم شيء كي لا نقول كل شيء ...

لم يحدد المسيحيون من هم وما هو تاريخهم وما هي حقوقهم القومية في الدولة . كذلك امتنع المسلمون . ومن هذا الامتناع الثنائي ، انبثقت المشكلة . فالمسلمون ظنوا أن عدم مناقشة الهوية ، يعني أن لا مشكلة في الهوية ، خاصة وأن ممثليهم أكدوا لهم أنهم عرب ، ولن يكون لبنان ، كل لبنان للاستعمار ممرا ... المسيحيون كذلك ، ظنوا أن لا مشكلة في الهوية ، فلبنان كان ولا يزال أمتهم وانتماءهم الوحيد . ولم يفسر المسيحيون عدم توضيح هويتهم وعدم تحديد الدولة إلا بقبول المسلمين بالقومية اللبنانية وتنازلهم عن القومية العربية ! ! ...

من هنا ، ظهر الميثاق لكل فريق كانتصار ساحق على الفريق الآخر حيث أن عدم تحديد الهوية ، عنى قبول الجانب الآخر بالانتماء القومي التاريخي الطبيعي ...

لا يجب التعجب إذا اليوم ، من مواقف متناقضة ، أو من تفسيرات مختلفة لميثاق واحد ، كي لا نقول لنصوص كلامية واحدة ...

لكن الحجم القومي لإعلان الميثاق الوطني في فترة حصول الاستقلال ، أكد أهمية هذا الاتفاق وأوليته على الساحة السياسية القومية في لبنان . وبالمقابل انقلبت هذه الأهمية الإيجابية إلى أهمية سلبية عندما أصبح الميثاق الحجر الأساسي في عملية استمرار أو اختفاء دولة الـ ٤٣ في منتصف السبعينات فيما بعد ...

الفصل الثالث

دولة لبنان الـ ٤٣ او الجمهورية اللبنانية المستقلة

كثيرا ما يرجع المفكرون والسياسيون في انتقاداتهم لحكم أو لعهد إلى أوائل الاستقلال ، فيحددون المهلة التي يجب انتقادها منذ سنة ١٩٤٣ . كما أن فريقا كبيرا من المحللين السياسيين التابعين للتيارات الفكرية المعاصرة ، يرتكز في تحميل العهود الاستقلالية مسؤوليات فشل طرف أو آخر في الحكم ، إلى رئاسة الجمهورية ، منذ بشاره الخوري ، أو رئاسة الوزارة أو مجلس النواب . الفترة الاستقلالية هي إذا ميزان هام في تحليل الحوادث الجارية ، سياسيا واجتماعيا .

ولكن الوضع الحالي ، في كل تشعباته وتعقيداته لا يعود حتما ، فقط ، إلى خمسة وثلاثين سنة من التاريخ . أي إن المواجهة الحاصلة منذ سنة ١٩٧٥ على الأراضي اللبنانية لا تعود أسبابها المباشرة وغير المباشرة إلى سنة ١٩٤٣ وما يليها فقط ، بل حسب ما رأينا في الكتاب الأول ، إلى حوالي ثلاثة عشر قرنا من الصدامات .

من هنا ، لا يمكننا أن ندخل في تحليل الفترة الاستقلالية حتى سنة ١٩٧٥ ، إلا من خلال منظارين : تاريخ يمتد منذ الفتح العربي للشرق وتحويل ملامحه ، وأمثلة عالمية مماثلة أو قريبة من الواقع الذي يعيشه اللبنانيون اليوم . فمن هذين المنظارين يمكن إدراك المعاني

الأساسية للتناقض والخلفيات العميقة للمواجهة ...

بالنسبة لفترة الاستقلال ، التي تمتد من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٧٥ ، تلفت انتباهنا في درجة أولى أزمتا سنة ١٩٥٨ و١٩٧٥ . ولكن دراسة الأزمتين ونتائجها ستمر في متابعة عهود فترة الاستقلال . أي إننا سنتابع تطور الحوادث مع توالي رؤساء الجمهورية على كرسي الرئاسة .

القسم الاول : عهد بشاره الخوري : ١٩٤٣ — ١٩٥٢

كان عهد بشاره الخوري امتدادا لعملية الاستقلال . وقد تميز بنفس الاتجاهات التي ميزت تيارات الاستقلال المسيحية — الإسلامية .

بنت إيديولوجية هذا العهد نفسها على التحام لبنان ، كل لبنان ، بالعرب ، ومشاركته بالقضايا العربية مشاركة تامة . وقد كرس هذا العهد ، توجها مسيحيا نحو العالم العربي في المجالين السياسي والثقافي . الحكم «الدستوري» أبرز «وجه لبنان العربي» بشكل أرضى المسلمين وأعطى للفريق المسيحي المؤيد للانفتاح على العرب نفوذا واسعا في إدارات الدولة والمؤسسات العامة ، فضلا عن السيطرة الإيديولوجية في كل لبنان ، وجعلها سياسة الدولة الرسمية .

أهم محطات هذا العهد كانت دخول لبنان إلى الجامعة العربية ، وإعادة انتخاب بشاره الخوري رئيسا للجمهورية ، والحرب ضد اليهود في فلسطين واستقبال الفلسطينيين في لبنان .

١ — جامعة الدول العربية

لم يكن تأسيس جامعة الدول العربية إلا تجسيدا لطموح القوميين العرب ، الذين ناضلوا عشرات السنين ضد احتلال وتجزئة أمتهم . وكان من الطبيعي جدا ، أن تنتهي الدول العربية المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية إلى ربط بعضها ببعض من خلال ميثاق .

إذا كان دخول مصر وسوريا والعراق والسعودية والأردن ... إلخ . إلى الجامعة لا يطرح مشكلة من حيث هوية هذه الدول ، فارتباط لبنان الـ ٤٣ بالجامعة مسألة غير بسيطة ، ترتبط بالمشكلة القومية الداخلية .

لقد أفرز التاريخ كما رأينا على هذه البقعة التي أصبحت فيما بعد الجمهورية اللبنانية ، مجموعتين حضاريتين ، لكل منهما خصائص شعب . شعب مسيحي آرامي لبناني وشعب

إسلامي عربي لبناني .

إذا تجردنا عن تاريخ المواجهة الطويل بين هذين الشعبين منذ ثلاثة عشر قرنا ، وإذا وضعنا جانبا الفوارق الحضارية والثقافية النوعية بين المجموعتين ، لا نزال نرى شخصيتين مختلفتين لكيانين سوسيولوجيين : شعب مسيحي وشعب مسلم . الأول غير عربي والثاني عربي .

إذا فالدولة اللبنانية احتوت منذ استقلالها على عنصرين ، عربي ولاعربي . وقد حاول تيار «الدستوريين» الاستقلالي أن يفسر هذه الظاهرة بعبارة «وجه لبنان العربي» ، دون تسمية الأطراف بأسمائها ...

لذا ، وبما أن الشرط الأول في ميثاق الجامعة العربية ، كان ولا يزال هوية الدولة المشاركة العربية ، فإن دخول الجمهورية اللبنانية إليها ، كان ولا بد أن يخلق مشكلة . إذ ليس كل سكان لبنان عربا ! ! وليس اللا — عرب أقلية ضئيلة جدا ، بل يؤلفون خمسين بالمئة على الأقل من مجموع السكان ...

ولكن الواقع غير النظرية ...

فالحكم الدستوري ، الذي اختار الانفتاح على العرب ، والذي نسي أو تناسى هوية لبنان التعددية ، والذي جهل الاف السنين من تاريخ الحضارات في المنطقة ، اختار «الدخول إلى العالم العربي» من الباب الواسع ، أي بالمزايدة العربية وبتغيير جذري للمعطيات الطبيعية في البلاد .

فقد ذهب ممثلو الدستوريين المسيحيين إلى جانب ممثلي الإسلام اللبناني ، ليس فقط ليوقعوا انضمامهم إلى الجامعة بل للمشاركة في نص الميثاق نفسه ...

الانضمام هذا ، يوم ٢٣ آذار ١٩٤٢ ، شكل الخطوة الأولى في مسيرة التناقض اللبنانية .

فبعد أن ارتكبت الأطراف اللبنانية المسؤولة عن عملية استقلال لبنان سنة ١٩٤٣ ، الخطأ الأول بعدم ذكر وجود تعددية مكرسة وجه لبنان العربي ، كررت الأطراف نفسها ، والمسيحي خاصة ، الخطأ وأيدت دخول لبنان ، كل لبنان ، إلى جامعة الدول العربية ، فارضة على نصف الدولة ، هوية لا تنتمي إليها ...

٢ — اعادة الانتخاب

تضاعفت قوة السياسة الدستورية الحاكمة في لبنان ، إزاء ميلها إلى العروبة ،

وابتعادها عن الغرب . فقد أيدها الشطر الإسلامي في لبنان طبيعيا ، وجزء من المسيحيين . وواصلت الكتلة الدستورية التي أيدتها أكثرية سياسية مؤلفة من المجموعة الإسلامية وجزء من المسيحيين ، خطها في نهج وضعه بشاره الخوري منذ تسلمه سدة الرئاسة .

وعندما غادر آخر جندي فرنسي الأراضي اللبنانية سنة ١٩٤٦ ، استغل حكم الخوري — الصلح الانسحاب ، وأمنوا في مجلس النواب ، بطريقة انتقدتها المعارضة بشدة فيما بعد ، أكثرية برلمانية ساحقة .

إلا أن مدة الرئاسة المحددة قانونيا بست سنوات ، لم تكف الفريق الحاكم . فعمل بشاره الخوري على إعادة انتخابه مجددا لست سنوات سنة ١٩٤٨ ، خارقا بذلك الدستور الذي منع التجديد لرئيس الجمهورية .

ولكن المعارضة التي اقتصرت على المسيحيين القوميين اللبنانيين لم تستطع مجابهة التجديد ، الذي حظي على دعم إسلامي واسع غير مباشر . فالإسلام اللبناني الذي مثله رياض الصلح ، وضع ثقله في ميزان القوى السياسية لسبب بسيط : يمثل التجديد لرئيس الجمهورية ، تجديد الثقة بالسياسة التعريبية التي مشى عليها بشاره الخوري ، وضربة للمعارضة المسيحية التي رفضت الذوبان في العالم العربي .

٣ — الحرب في فلسطين

إن ثمة عنصرا لم يكن في بال مفكري التيار المسيحي الذي أيد منذ الثلاثينات الانضمام إلى العالم العربي ... إذا كانت المنافع الاقتصادية الناتجة عن فتح الأسواق العربية ، لا بأس بها ، فالموجبات القومية التي قد تتوجب على المسيحيين المنضمين إلى العرب ، ليست سهلة ولا يمكن التهرب منها ...

فما أن انسحبت بريطانيا من فلسطين ، حتى اندلعت حرب شاملة بين اليهود والعرب في فلسطين . ولم يكن تقدم المنظمات العسكرية اليهودية السريع والصاعق على جميع المحاور إلا ليجعل الدول العربية المحيطة تتدخل لصالح عرب فلسطين . فقامت الحرب العربية — اليهودية الأولى في الشرق سنة ١٩٤٨ ، حيث دخلت ، بناء على قرار قومي للأمة العربية في الأقطار المستقلة ، جيوش نظامية لتعيد الأراضي التي سيطر عليها اليهود ، ولإزالة أي شكل للكيان الجديد .

فلم يستطع لبنان الرسمي ، إلا أن يشارك الحملة العربية القومية لتحرير فلسطين ، وذلك بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيعه على ميثاق جامعة الدول العربية . فدخل الجيش

اللبناني الصغير ، رمزيا ، إلى شمال الجليل واشتبك ضد رجال المنظمات اليهودية ، مكرسا عروبة القوات المسلحة النظامية اللبنانية وعروبة الشرعية والبلاد .

٤ — اللاجئون الفلسطينيون

على أثر اندحار الجيوش العربية من فلسطين ، وسيطرة اليهود على أجزاء واسعة منها ، وإعلان قيام دولة إسرائيل ، هرب عدد من السكان العرب من جميع المناطق ، ولجأوا إلى الدول العربية المحيطة ، التي وعدتها حكوماتها «بعودة سريعة خلال ٤٨ ساعة على الأكثر» . فكان نصيب لبنان حوالي ١٥٠ ألف لاجئ .

وبسبب توقيع السلطة الرسمية على ميثاق الدول العربية ، وبسبب اختيار التيار المسيحي الدستوري «الوجه العربي» ، مناقضين بذلك التاريخ والمنطق ، فرض على لبنان آلاف من اللاجئين الفلسطينيين . ولم يفرض هذا الدخول الكبير ، على لبنان العربي ، أي المناطق التي يسكنها المسلمون ، بل على لبنان المسيحي ، أي المناطق ذات السكان المسحيين . وبما أن الدستور لم يأتِ على ذكر التعددية ، وبالتالي حق للمسيحيين في تقرير مصيرهم ، فرض الحكم آنذاك على كل لبنان تحمل قضية قومية عربية . فبإرادة مسيحية ، وهي إرادة التيار المحبذ للعروبة ، دخل الفلسطينيون إلى كل لبنان ، وإلى المناطق المسيحية خاصة .

إذا كان لبنان الرسمي موحدا في موقفه من دخول الفلسطينيين فالقاعدة الشعبية لم تكن في نفس المستوى من الوحدة . بينما رحب المسلمون بالفلسطينيين قوميا على أساس التضامن العربي ووحدة المصير ، استقبلهم المسيحيون على أساس إنساني وقدموا لهم مساعدات كثيفة (الرهبانيات والنوادي والأخويات) فاقت مساعدات المسلمين والدولة نفسها . وإذا استقبل لبنان العربي الفلسطينيين على أساس مساعدتهم فيما بعد على استرجاع فلسطين من خلال حرب تشنّ قوميًّا ، فقد استقبلهم لبنان المسيحي كلاجئين يستحقون المساعدات الإنسانية ، بانتظار أن تحل قضيتهم من خلال الأمم المتحدة .

هكذا ، ورغم موقف الدولة المتحيز عربيا في الأربعينات وأوائل الخمسينات ، ورفضها لمبادئ التعددية ، ظهرت هذه الأخيرة كواقع لا يمحى . وظهر التباين في المواقف المتضاربة عند المسيحيين والمسلمين مع قدوم الفلسطينيين .

لكن ، هل كانت «الدستورية» المتحالفة مع التيار القومي العربي ، الوحيدة سياسيا على الساحة اللبنانية ، وهل وافق جميع اللبنانيين ، والمسيحيون خاصة على النهج السياسي العروبي منذ الاستقلال ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب التمييز بين المعارضة المسيحية القومية اللبنانية ، وبين معارضة المسلمين لطريقة العمل السياسي في الحكم .

فمن ناحية أولى ، أي عند المسيحيين ، برزت معارضة كبيرة وواسعة في جميع الأوساط وفي مختلف المناطق .

أ — الكتلة الوطنية ، التي أسسها إميل إده ، الرئيس السابق للجمهورية اللبنانية أثناء الانتداب ، أخذت موقفا معارضا لسياسة الدستوريين المنحازة . فهاجم مفكرو الكتلة الحكم ، منطلقين من ضرورة التصدي للتوجه التعريبي الذي جر لبنان بما فيه المسيحيين إلى الذوبان في العالم العربي ، وهو شيء رفضه التاريخ نفسه . وقد كتبت مقالات عدة في صحيفة «الأوريان» و«المكشوف» الناطقتين باسم تيار الكتلة ، تطرقتا إلى موضوع انحياز كل لبنان إلى الدول العربية ، وأبدت مخاوفها من الانفصال عن الغرب المسيحي والتبعثر في عالم العروبة و«سرابه» .

ب — السلطات الدينية المسيحية دخلت المعترك ، بعد أن تناول الصراع وجود المسيحية كحضارة داخل دولة تنصب في مجرى الحضارة العربية الإسلامية .

لم يكن عجيبا أن تأخذ المؤسسات الدينية المسيحية وعلى رأسها الكنائس ، موقفا قوميا في الأربعينيات . فالمقاومة اللبنانية المسيحية للمد العربي منذ أوائل الفتح ومرورا بالعباسيين والأمويين حتى العثمانيين ، ارتكزت على الكنائس المسيحية والكنيسة المارونية خاصة ، حتى قيل أن المارونية ، مثلا أمة — كنيسة .

لقد وقفت السلطات الدينية ، كالبطاركة الموارنة خاصة ، في وجه كل الاعتداءات على الأقليات المسيحية في الشرق . وكان لهم كلمة هامة في تقرير مصير الشعوب المسيحية في المنطقة . حتى إنه لم يمر حل يرضي جميع الأطراف إلا بمباركة البطاركة . هذا مما يوضح مكانة رؤساء الكنيسة ، والتحام هذه الأخيرة بالشعب وبقضاياه المصيرية .

ولم يخفَ على أحد أن أغلب الانتفاضات الشعبية المسيحية ، حتى الاجتماعية منها ، وجدت في صفوفها تأييدا ، وأحيانا توجيها من الرهبان والكهنة المسيحيين ، كما حصل ، مثلا إبان ثورة طانيوس شاهين وقيام الجمهورية الشعبية في القرن التاسع عشر .

إن الموقف الأساسي الذي انطلق منه مفكرو الكنيسة طيلة قرون عديدة دار حول إقامة وطن للمسيحيين يجسد تطلعات الشعب المسيحي في الشرق ، ويزيل الغبن اللاحق به منذ الفتح العربي . واستمر هذا الموقف رسميا وشبه رسمي حتى أوائل القرن العشرين .

ومع بروز تيار توفيقي بين الكيان اللبناني والعالم العربي ، كالذي انبثق عنه الدستوريون ، بدأت مواقف الكنيسة الرسمية تلين إزاء قيام وطن مسيحي ، وتداعب فكرة التعايش دون التعرض إلى ضرورة الانفتاح على العرب والذوبان فيهم ، طبعا ...

ولكن الموقف الليّن الرسمي لم يمنع مسؤولين كثيرين في الكنيسة المارونية والكنائس الأخرى ، من اتخاذ مواقف راديكالية على الصعيد القومي ، رافضين السياسة الدستورية المنحازة إلى العروبة والمتباعدة عن الغرب . أبرز الذين نادوا بالقومية اللبنانية المسيحية إبان الاستقلال وفي عهد بشاره الخوري ، كان مطران بيروت الماروني اغناطيوس مبارك . فقد وقف المطران مبارك من خلال تصاريحه ، بوجه سياسة المسيحيين المؤيدين للعروبة وللوجه العربي ، وطالب جذريا ، **بإقامة وطن قومي مسيحي في لبنان لمسيحيي الشرق ، معلنا أن لا حل في الشرق الأوسط إلا بإعلان حقوق الأقليات وإعطائها وطنا معترفا بحدوده دوليا** ... وإذا لم يكن موقف المطران مبارك الموقف الرسمي للكنيسة المارونية ، فقد ترددت عباراته التي أطلقها ومطالبه على ألسنة الجماهير المسيحية في الجبل والمدن الساحلية شمالي بيروت .

ج — أهم الشخصيات السياسية المسيحية التي وقفت أيضا بوجه بشاره الخوري ، كان المحامي كميل شمعون . وقد برز كميل شمعون في مرحلة الاستقلال كمحبذ متطرف للاستقلال عن فرنسا ومناضل من أجل التضامن العربي في الشرق . إلا أن اتجاهات الوزير السابق في حكومة رياض الصلح الاستقلالية ، لم تسمح لبشاره الخوري فيما بعد بالابتعاد عن الغرب سياسيا ، والانجراف كليا وراء محاور الدول العربية . فإذا أيد كميل شمعون بشاره الخوري ضد إميل إده ، وأيد قيام لبنان الكبير واستقلاله التام وتعاونه مع العالم العربي ، فإنه لم يرض بابتعاد لبنان الرسمي عن جو الحلفاء الغربيين بعد الحرب العالمية الثانية . ومن ناحية ثانية ، تأثر شمعون من انحرافات حكم بشاره الخوري ، والفساد الإداري الشامل ، وقام بتجمع سياسي أطلق عليه اسم الجبهة الوطنية والاشتراكية لمناهضة الحكم .

د — بعد أن حلت السلطات الفرنسية المنتدبة منظمة الكتائب سنة ١٩٤٣ ، حصلت داخل صفوف الكتائبيين تغييرات كثيرة فكريا ، نتـج عنها تحول المنظمة إلى تيار سياسي أخذ يتصاعد أهمية في الأوساط المسيحية . فالحدس الباطني الذي ميز شباب الكتائب وهمهم المتواصل في أن يستمر أي كيان يوفر الطمأنينة للمسيحيين ، جعل تيارهم ينتشر بسرعة مذهلة في المناطق المسيحية . وقد أيد الكتائبيون الاستقلال اللبناني

لأسباب إيديولوجية ، حيث إنهم يؤمنون بالقومية اللبنانية . فلا يمكن أن تقوم هذه القومية إلا باستقلال دولتها ، وبما أن دولة لبنان ٤٣ ، هي دولة تعايش إسلامية — مسيحية فقد وقف الكتائبيون إلى جانب بشاره الخوري ورياض الصلح في نضالهم ضد الفرنسيين ، وقد كلف هذا الموقف الكتائب كثيرا ، ماديا وسياسيا . إلا أن النظرة الكتائبية للاستقلال اللبناني لم تكن نفسها عند الدستوريين .

فهؤلاء الآخرون أرادوا استقلالا لبنانيا عربيا ، أما شباب الكتائب فقد أرادوا الاستقلال لبنانيا فقط . وإذا التقت الكتائب مع الدستوريين عند استقلال لبنان ، فسرعان ما ظهر التناقض فيما بعد . لقد تحول الحدس الباطني عند الكتائب المنحلة إلى شعور قومي لبناني ، التقطته الجماهير الشعبية المسيحية في كل لبنان ، ورددته . وبدأت عملية التحام الكتائب بالشعب منذ دخول الشيخ بيار الجميل إلى مجلس النواب سنة ١٩٤٥ . فقد بدأت الفئات الشعبية المسيحية التي أعطت ثقتها في بادئ الأمر إلى بشاره الخوري أو إميل إده ، توجه أنظارها إلى الكتائب التي جسدت ، في نظر المسيحيين ، المقاومة العملية لأية عملية ذوبان أو انحلال . وعندما أطلت الكتائب ، كحزب سياسي سنة ١٩٤٩ ، إلى النور ، التف حولها عدد متزايد من رافضي السياسة الدستورية ومن القوميين اللبنانيين القلقين على مصير المسيحية والكيان اللبناني بشكل عام . ومنذ ذلك الحين بدأت الكتائب تلعب دورا وطنيا شيئا فشيئا ، وتعاظم وزنها في الخمسينيات رويدا رويدا ، حتى سنة ١٩٥٨ حيث خرجت إلى الساحة اللبنانية كظاهرة فريدة من نوعها كما سنرى فيما بعد .

أما في أواخر عهد بشاره الخوري ، أو بعد التجديد لولايته ، سحبت الكتائب ، دعمها للحكم ، وساهمت في إقصاء الدستوريين عن الرئاسة والوزارة .

هذا عند المسيحيين .

من ناحية ثانية ، عند المسلمين ، لم تبرز معارضة قومية أو وطنية ضد الدستوريين ، المتمثلين بحلف الخوري — الصلح . لقد أيدت القاعدة الشعبية الإسلامية وسائر القيادات والزعامات في بيروت والمناطق رياض الصلح ، كزعيم قومي عربي ، وأيدت من خلاله ، سياسة بشاره الخوري العربية . وقد حصل تحول عظيم عند المسلمين في لبنان منذ نهاية مرحلة النضال ضد الفرنسيين والدخول في مرحلة الاستقلال العملي . والتحول هذا ، لم يحصل في فترة معينة بل تطور مع الزمن منذ أوائل عهد الانتداب الفرنسي وإقامة دولة لبنان الكبير .

رفض المسلمون في أوائل الانتداب الفرنسي في العشرينات الانضمام إلى دولة تحتوي

على شعب وأرض مسيحية . وقاومت «الأقضية الأربعة العربية» الكيان الجديد وصانعيه الفرنسيين ، مدة طويلة .

إلا أن بروز تيار جديد عند المسيحيين ، غير المعطيات الجيو— إنسانية . فقد رأى المسلمون أن فريقا من المسيحيين بدأ يطالب بالتعاون مع العرب ، وبالانضمام إلى العرب وبالانصهار في القومية العربية ! ! وبشيء من الحذر بدأت بعض القيادات الإسلامية المحلية في لبنان بالتعاون مع هؤلاء المسيحيين ، مهدئين قاعدتهم بفكرة انضمام المسيحيين أرضا وشعبا إلى الأمة العربية ...

واستمر هذا التحول المذهل والخفي في آن معا طيلة سنين ، وتلاقت على أساسه قيادات إسلامية أكثر فأكثر مع التيار المسيحي الناشئ . واعتبر العقل العربي في لبنان والعالم العربي ، أن العائق الوحيد أمام انضمام المسيحيين إلى العروبة ، كانت إرادتهم ، فإذا بهذه الإرادة تحولت اليوم ... بعد قرون من المواجهة العنيفة ! !

لذا انصب القوميون العرب المسلمون بسرعة في مصب فكرة تعريب المسيحيين أرضا وشعبا . فلم تعد الأرض اللبنانية عربية فقط ... بل المسيحيون أيضا ... بنظر العرب والمسلمين عامة .

ومن خلال هذه الصورة الفريدة من نوعها في العالم والتاريخ ، بنى القوميون العرب المسلمون نظرياتهم حيال لبنان ، متجاهلين رأي الشعب المسيحي ، ومستندين إلى أفراد وجماعات مسيحية لم تمثل يوما ، آراء ومشاعر أوسع الجماهير المسيحية .

إنطلاقا من هذه الأرضية ، حصل الاتفاق ، الإسلامي المسيحي ، أو بكلام آخر بين القيادات الإسلامية وبضع قيادات مسيحية ، ونتج عنه نضال مشترك ، فاستقلال مشترك ، فميثاق وطني جامع . إلا أن أحدا من مفكري المسلمين العرب في لبنان ، لم يتطرق إلى بحث وضع مشاعر وتصورات الشعب المسيحي ، أو ، وعلى الأقل ، لم يقرأ تاريخ المنطقة ويستخلص منه شيئا ...

هكذا ، كان تأييد بشاره الخوري ، إسلاميا ، تأييدا واسعا ودعما قويا ، أظهر المعارضة المسيحية الأقوى ، التي كانت بالفعل (داخل المناطق المسيحية) أقوى من التيار الدستوري ، كحركة أقلية عدديا ...

القرارات التي اتخذتها القيادة الدستورية في خلال مدة الولاية من خوض حرب أو إدخال فلسطيني أو الانضمام إلى الجامعة العربية ، لم تكن بالفعل إرادة مشتركة لشعبين ، بل إرادة شعب واحد ، وفئة من شعب آخر ، في بلاد أساسها التعددية والتمايز .

لكن التأييد الإسلامي للدستوريين لم يكن مطلقا . فقد ساهم سوء الإدارة الدستورية وفسادها إلى ظهور معارضة عند المسلمين أنفسهم . فقد حول الدستوريون ، الجمهورية اللبنانية ، إلى شبه شركة خاصة لعائلة الرئيس ، وعمت الرشوات والانحلال في أوساط الدوائر الرسمية والمتعاملة معها ، بشكل جعل عددا كبيرا من المسلمين ، يلتقون موضوعيا مع المعارضة المسيحية في إزاحة «المافيا» الشخصية عن الحكم . أبرز المعارضين كان سامي الصلح ، نسيب رياض الصلح ، وحزب النجادة الإسلامي ، وكمال جنبلاط الدرزي الاشتراكي .

عهد بشاره الخوري ، أو عهد الدستوريين ، أعطى صورة جديدة للواقع السياسي في لبنان . الواقع السياسي هذا برز كمعطيات سياسية مغايرة تماما للواقع الإنساني القومي في البلاد .

فبعد أن ذكر الميثاق الوطني بشكل جزئي جدا وجود فريقين أو عدة طوائف ، وأرسى هذا الميثاق قواعد لبنان على تواجدها ، دون أن يذكر حقوقها الأساسية الطبيعية وهويتها ، تابع الدستوريون سياسة ابتكروها تلخصت كما يلي :

أولا : العمل على توحيد البلاد نهائيا بتوحيد شعبيها . ولكن التوحيد الذي عملوا لأجله كان مزجا سريعا وعشوائيا لمجموعتين تاريخيتين مختلفتين . فبدل أن يوحدوا الدولة بإعلان حقيقة كل عنصر يشارك بها وإعلان حقوقه ، أرادوا تذويب كل شيء من خلال عدم الاعتراف بأي حق ، لا للمسلمين قوميا ولا للمسيحيين حضاريا .

ثانيا : من جهة ثانية ، توجه الدستوريون نحو العالم العربي ، جارين معهم الدولة اللبنانية أي كل اللبنانيين ، بمن فيهم الشعب المسيحي . فنتجت عن ذلك ردة فعل مسيحية تجسدت في العهد التالي للرئيس بشاره الخوري ...

السياسة الدستورية هذه ، أصبحت منذ الاستقلال السياسة الرسمية للدولة اللبنانية ولا تزال . فالتوحيد بالذوبان والتوجه العربي المتحيز كانا ولا يزالان المحركين الأساسيين للسياسة الرسمية اللبنانية . ومن الواضح في هذا المجال ، أن هذين المحركين لا يتفقان مع طبيعة البلاد التعددية ولا مع تاريخها ولا مع التراتبية الهرمية لتعايش الشعوب .

القسم الثاني : عهد كميل شمعون : ٢٣ ايلول ١٩٥٢ — ١٩٥٨

أدت السياسة الدستورية ، مسيحيا ، إلى بروز تيار شعبي وحزبي يناهض التوجه العام

للدولة ويعمل على إبعاد شبح الاضمحلال في العالم العربي أرضا وشعبا . إسلاميا ، ظهرت معارضة للمنهجية الدستورية وللمناورات الانتخابية التي استهدفت فرض المعسكر الصلحي (رياض الصلح) على جميع الزعامات الإسلامية الأخرى . وبالتقاء المعارضتين على وجوب محاربة الفساد الإداري والمافيا الحاكمة ، تفجرت انتفاضة سياسية شعبية ضد بشاره الخوري وزملائه في أيلول ١٩٥٢ ، أدت إلى تنحيته وانتخاب كميل شمعون في الثالث والعشرين من نفس الشهر رئيسا للجمهورية اللبنانية .

مع أن كميل شمعون كان من محبذي التضامن مع العرب والاستقلال عن فرنسا وناضل مع الدستوريين أيام الاستقلال ، وسجن في راشيا مع أعضاء الحكومة الذين اعتقلتهم سلطات الانتداب ، فالرئيس الثاني للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال ، لم يوافق على السياسة الرسمية المنحازة إلى العرب وعلى الفساد الإداري وتحويل لبنان كله إلى شركة خاصة لحساب عائلة الحاكم السابق . تميز عهد شمعون ، باتجاه الدولة الرسمية نحو الغرب .

ولكن التوجه هذا نحو أوروبا والولايات المتحدة ، لم يكن حسب إيديولوجية العهد الثاني ، لمواجهة العرب أو العروبة ، بل لمواجهة الشيوعية ، وكانت بالنسبة له ، العدو الأول .

في العهد الثاني لفترة الاستقلال ، لم تفرق السياسة الرسمية بين عربي أو غير عربي ، بل بين يميني أو يساري . حتى إن تحالفا لبنانيا — عربيا — أميركيا ، يمينيا ، طرح لمواجهة التحالف اللبناني — العربي — السوفياتي ، الشيوعي . لم يكن التناقض بنظر الحكم ، بين مسيحي وعربي ، بل بين يميني حر ، ويساري شيوعي . إلا أن الأرضية التعددية اللبنانية استوعبت هذا التقسيم نفسه وحولته إلى تناقض بين مجموعتين حضاريتين على الساحة اللبنانية .

كيف حصل التحول ؟

في الحقيقة ، لا يمكن إدراك معاني التناقض اللبناني وتحولاته ، خاصة منذ عهد كميل شمعون ، إلا من خلال فهم التحولات العالمية التي حصلت ولا تزال حتى اليوم .

المشكلة في المجتمع اللبناني كما رأينا حتى العهد الشمعوني ، اقتصرت على تناقض بين نية عربية توسعية تاريخية وارادة قومية لبنانية مسيحية . وكان الاتجاه عند المسلمين اللبنانيين إلى العالم العربي تاريخيا ، قابله اتجاه مسيحي نحو أوروبا المسيحية منذ عدة قرون .

لكن المعطيات الدولية تبدلت مع ظهور الماركسية ، منذ ثورة البلاشفة في روسيا عام ١٩١٧ . فقد انشطر العالم المسيحي ، خاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، إلى اثنين : عالم

ديموقراطي ، وعالم ماركسي . وأدى هذا الانقسام بطبيعة الحال إلى انقسام القوة المسيحية العالمية وشلها جزئيا ، لأن الدول الماركسية لم تعد تماشي الغرب الأوروبي وأميركا في سياستها ، واستقرت على استراتيجية جديدة رسمتها لنفسها . ولم يكن هذا الواقع الجديد في أوروبا وأميركا إلا ليفرز واقعا آخر في أنحاء أخرى من العالم ، يصلح تسميتها بالعالم الثالث في هذه الأيام .

عمدت الدول الماركسية على تطويق الدول الغربية ، بالامتداد إلى العالم الثالث . وبما أن الظروف الاقتصادية والسياسية وضعت قيادة هذا العالم بين يدي العرب ، أو الإسلام العالمي ، فلم يكن على الاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه إلا ليقيموا حلفا ماركسيا — إسلاميا ، يضربون من خلاله الغرب ويشلوا مصالحه . لذا ، انوجد الحلف الموضوعي منذ الخمسينيات في عدة بقع من العالم ، حيث دعم الشيوعيون الماركسيون ، حركات التحرير العربية والإسلامية ضد حكومات أو قوى سياسية تميل إلى الغرب . كما دعم الماركسيون الحكومات العربية وحليفاتها في تصفية ثورات قومية وإثنية قامت بها شعوب مناهضة للحكم العربي . فكان البيافرا وجنوب السودان مثلا ...

على الساحة اللبنانية ، انعكس الوضع الدولي في المرآة السياسية بوضوح فاضح .

فالإسلام اللبناني ، القومي العربي ، تماشى تكتيكيا في الخط العربي التقدمي المتحرر ، المتحالف مع الماركسية العالمية ... فنعته المسيحيون باليساري ...

والمسيحية اللبنانية ، القومية اللبنانية ، أيدت الغرب ، فأصبحت بنظر الإسلام واليسار ، يمينية ...

من هنا ودون أن يكون للجسمين المسيحي والمسلم في لبنان طبيعة يسارية أم يمينية معينة ، أُعد لهما ثوبان ، فارتدياه مرغمين ...

أيد العهد المعسكر الغربي ، إيديولوجيا ، فأيدته الجماهير المسيحية قوميا وحضاريا وعاطفيا . التأييد الإيديولوجي الليبرالي للغرب ، رسميا ، كان بالفعل عند الفئات الشعبية تأييدا قوميا ، ومواصلة طبيعية للعلاقات الحضارية بين الشعب المسيحي في لبنان والشعوب المسيحية في الغرب .

عند المسلمين ، ظهر تيار جديد ، تعدى الهيكلية الفكرية القائمة . فلم يعد بوسع الزعماء التقليديين أن يستوعبوا المد الجديد ، وهو مد قومي عربي تقدمي ، أفرزته حركة الناصرية منذ سنة ١٩٥٢ . ولم يستطع ممثلو لبنان العربي ، التقليديون ، إقناع الجماهير الإسلامية بالوجه العربي فقط ، بعد أن أصبح العالم العربي من المحيط إلى الخليج يصرخ : نعم للأمة

العربية .

لم يستطع التوازن الدقيق الذي خلقه الميثاق الوطني بين الاسلام السياسي والقيادات المسيحية أن يتحمل الضغط المتنامي على محورين : محور التوجه المسيحي نحو الغرب إيديولوجيا في الأوساط الرسمية والفكرية وحضاريا قوميا في الأوساط الشعبية . ومحور التوجه الإسلامي نحو الأمة العربية ونحو القومية والوحدة العربية . فكأنما الطبيعة التعددية للكيان اللبناني ، بدأت تهز المؤسسات التي تغطيها ، وتهز دعائم الدولة ...

المحطات الخارجية في عهد كميل شمعون أثرت عمليا على الوضع الداخلي :

سنة ١٩٥٢ ، قامت ثورة الضباط الأحرار بمصر ، فكانت أول هزة قومية عربية ، خفقت لها قلوب المثقفين الثوريين العرب في كل أنحاء أمتهم ... وفي لبنان العربي .

سنة ١٩٥٤ ، انطلقت الثورة الجزائرية ضد الفرنسيين ، بعنف وقساوة ، فصرخ العرب في كل أقطارهم وهتفوا مع الثوار الجزائريين ، وقدمت الدول العربية المساعدات لهم ... وأيدهم لبنان العربي .

سنة ١٩٥٦ ، انتفضت الأمة العربية عندما هاجم الفرنسيون والإنكليز والإسرائيليون مصر في حرب القنال . وكانت ردة الفعل فورية عند معظم الدول العربية ، فقطعت علاقتها الدبلوماسية بالدولتين العظميين ، وقامت المظاهرات ضدهما وتأييدا للناصرية المنتصرة .

في لبنان ، ظهر التناقض بين المجموعتين عمليا ، وبصورة واضحة . فالمسيحيون لم يريدوا أن تقطع الدولة علاقاتها بفرنسا وبريطانيا ، وهما من أقوى ممثلات للغرب المسيحي ، لأجل قضية عربية . المسلمون طالبوا بالمقاطعة والتحرك المباشر ضد مصالح هذه الدول . أما الدولة اللبنانية فلم تقطع العلاقات ، للأسباب الإيديولوجية ، ولكنها استنكرت الهجوم الثلاثي على مصر ...

في يوم ١ شباط سنة ١٩٥٨ ، قامت الوحدة بين مصر وسوريا ، فهللت الجماهير الإسلامية في لبنان لهذه البادرة وطالبت بضم لبنان للاتحاد ... بينما خشي المسيحيون ذلك وبدأوا يفكرون بطلب حماية أجنبية .

مواجهة سنة ١٩٥٨

لم يكن الاتجاه الثنائي المتناقض للبنانيين إلا ليفجر في الـ ٥٨ المواجهة الفعلية الأولى بعد قيام دولة لبنان الكبير الاستقلالية منذ سنة ١٩٤٣ .

من هم عناصر المواجهة ومن هم ممثلوهم ؟

حسب أغلبية المراقبين والمفكرين والمنظرين ، اختلفت الصورة انطلاقا من المنظار الإيديولوجي : بالنسبة للسياسيين التقليديين ، مسيحيين ومسلمين ، كشفت «أزمة الـ ٥٨» عن مدى أهمية التوازن السياسي بين الطوائف من جهة ، وعن مدى خصوبة الأرض اللبنانية العقائدية للتيارات الخارجية الإقليمية والعالمية . فمحاولة التجديد لرئيس الجمهورية ، وهو مسيحي ، قد أثرت مباشرة على التوازن الطائفي ، «وأضرمت نار الحرب الأهلية» . كذلك ، ومن ناحية أخرى ، فالتيارات الخارجية وأهمها الناصرية ، قد أخلت بالميزان الوطني الطائفي وكادت أن تقضي على أسس الميثاق الوطني .

بالنسبة للقوميين العرب ، أزالت أزمة الـ ٥٨ بقايا سياسة اللبنانيين المتعاملين مع الغرب . القوميـــون العرب تصوروا أن لبنان العربي المستقل ، أي كل لبنان بنظرهم ، قد انحرف عن اتجاهه القومي ، وتوجه خطأ إلى الغرب والاستعمار الأوروبي — الأميركي . وقد ضربت ثورة الـ ٥٨ بنظرهم محاولات السياسة الرسمية للدولة اللبنانية ، الهادفة إلى فك ارتباط لبنان مع العالم العربي وربطه بالاستعمار الغربي . فالوعي القومي العربي ، الذي أفرزته ثورة عبد الناصر ، ووحدة سوريا ومصر ، تترجم على أرض لبنان ، بثورة قومية عربية ، اندلعت ضد الحكم العميل ومؤسساته .

أما بالنسبة للماركسيين ، فأحداث الـ ٥٨ لم تكن إلا وجها من وجوه التناقض الاجتماعي ، الذي انفجر في وسط ظروف دولية وإقليمية . فالقوى الوطنية ومن ورائها التيارات الشعبية البروليتارية ، قد تصدت لحكم كميل شمعون ، في وثبة للقضاء على النظام الليبرالي الرأسمالي . إلا أن الغطاء القومي والطائفي الذي فرضه الزعماء التقليديون المعارضون لشمعون قد نزع هوية الصراع الحقيقية أو على الأقل قد جزأها .

هذا بالنسبة لأغلبية التيارات والمفكرين .

أما نحن ، فلا نعارض أية من هذه النظريات ، ولكننا نعود بأسباب الأزمة الحقيقية وهويتها إلى معادلات أبسط من التي سبقت . مواجهة الـ ٥٨ إذا نتجت مباشرة عن رد على محاولة تجديد لرئيس الجمهورية المسيحي وإخلالا بالتوازن الطائفي ، وإذا تأثرت بقيام وعي قومي في المنطقة ، وإذا تخللها بروز وجه من وجوه التناقض الاجتماعي ، فإنها ، أي المواجهة ، كانت بالفعل وعمليا ، بين جانبين ، عرف الأول بالطرف المسلم ، لوجوده في المناطق الإسلامية والثاني بالطرف المسيحي ، لوجوده في المناطق المسيحية . بالنسبة لنا ، لم تغير مواجهة ١٩٥٨ وجه التناقض التاريخي في المنطقة ، أي الصراع العربي التوسعي —

الأقليات المسيحية ، ولا وجه التناقض الحديث في لبنان منذ سنة ١٩٤٣ .

فالـ ٥٨ ، هي المواجهة الأولى في حقبة الاستقلال ، وحقبة الاستقلال هي مرحلة من مراحل تاريخ الصدام المشرقي على الأراضي اللبنانية . أما إذا راقبنا تطور الأحداث سوسيولوجيا وموضوعيا ، فنلاحـظ أن المواجهة العملية قد حصلت تماما كما حصلت على مدى قرون عدة ، وفي نفس الأماكن تقريبا ! !

إن محرك الانتفاضة عند المسلمين كان في توجه حكم لبنان الرسمي ، وقد اعتبروه في يد المسيحيين ، نحو الغرب ، أو بمعنى آخر نحو الحضارة الغربية . وبما أن المسلمين اعتبروا نفسهم ولا يزالون عربا وحضارتهم عربية ، فقد رفضوا السياسة الشمعونية الخارجية الغربية ، وأيدوا سياسة عبد الناصر القومية العربية وانتصروا لها .

المسيحيون ، دعموا الحكم ، لأنهم رأوا فيه ممثلا لتطلعاتهم القومية والحضارية . فأيدوا سياسة كميل شمعون ودافعوا عنها .

المسببات العملية للمواجهة ، عديدة ومعروفة ، كنمو العقيدة الناصرية في الشوارع الإسلامية في بيروت وفي سائر لبنان العربي من جهة ، وكالتقارب الرسمي من دول الحلف الأطلسي والولايات المتحدة من جهة أخرى . أما إذا كان مقتل الصحافي نسيب المتني يوم ٨ أيار ١٩٥٨ ، أحد الألسنة الصحافية البارزة للمعارضة القومية العربية ، هو المؤشر لدخول الحرب ماديا ، فالتناقضات السياسية ، ومنها الحرب السياسية كانت قد بدأت منذ أشهر لا بل منذ أكثر من سنة .

ففي أول شباط ٥٨ أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا على أساس وحدة الأمة العربية . أشعل هذا الإعلان نار الشعور القومي في العالم العربي ، ومنه لبنان العربي . وسارع القوميون العرب في بيروت والساحل الجنوبي وطرابلس والبقاع والجنوب في تنظيم مسيرة إلى الشام للتعبير عن الفرحة القومية العربية بالوحدة . فسار في المظاهرة الضخمة حوالي ١٥٠ ألف شخص من جميع أنحاء المناطق الإسلامية العربية وتبعت المظاهرة مظاهرات تأييد في المدن اللبنانية ، طالبت بضم لبنان إلى الوحدة الثنائية . ولكن مشاغبات عديدة رافقت المظاهرة ، تعبر عن نقمة في الأوساط القومية العربية اللبنانية على الحكم ، الذي ساهم في نظرها بإسقاط القيادات والزعامات الإسلامية والعربية التقليدية من مجلس النواب أثناء الانتخابات التشريعية الماضية . ولم تكن ردة فعل الدولة الحازمة إلا لتفجر حرب شوارع في بيروت وطرابلس وصيدا ، ما لبثت أن تحولت إلى حرب شاملة وضعت الحكومة والشرعية أمام ثورة مسلحة ضدها .

سيطر القوميون العرب على شارع البسطا ومتفرعاته في بيروت تحت قيادة صائب سلام ، وعلى طرابلس تحت قيادة رشيد كرامي ، وعلى بعلبك وجوارها تحت قيادة صبري حماده ، وعلى عكار المسلم والهرمل بقيادة شبلي العريان ، وعلى الجنوب الشيعي بقيادة أحمد الأسعد وأخيرا الشوف الدرزي بقيادة كمال جنبلاط . فأنقسم لبنان الـ ٤٣ الموحد إلى لبنانين ، لبنان ثوري قومي عربي مسلم ولبنان شرعي وطني مسيحي . وبعد أول شهر من الصدام بين قوات الشرعية وقوات الثورة ، انصبت أكثرية ساحقة من المسيحيين وراء كميل شمعون ، الذي مثل بالنسبة لها ، رمز المقاومة القومية اللبنانية ، بينما التف المسلمون وراء قيادات الثورة .

وأصبحت الحالة شبيهة تاريخيا بالحالة السائدة أيام العباسيين . دولة مسيحية في الجبل اللبناني ، تحاصرها قبائل عربية إسلامية ، مدعومة من الحكم العربي الخارجي . الدولة المسيحية هي شرعية كميل شمعون ، القبائل العربية هي الزعامات ... نفسها ... في البقاع وطرابلس والجنوب ، إلخ ... والحكم الخارجي ، أي عبد الناصر هو الخليفة العربي . والتاريخ يعيد نفسه .

احتدم الصراع ، فتقدمت القوات الحكومية ، أو القوات المسيحية ، تارة ، وتراجعت طورا ، كذلك توسعت رقعة الثورة العربية وتقلصت حسب المعطيات العسكرية والسياسية . وكانت مبادرة الأمم المتحدة وكان التدخل الأميركي وانتخاب رئيس جديد للجمهورية ، السلسلة التي ختمت أزمة الـ ٥٨ .

نهاية الثورة كانت بإعلان وزارة تضم ممثلين عن الطوائف جميعها ، تعمل على إعادة الأمن والاستقرار وتنفذ برنامجا يرضي المطالب الإسلامية . ولكن ثورة «مضادة» انطلقت فور إعلان هذه الوزارة ، في يوم ٢٥ أيلول ١٩٥٨ ...

وقاد هذه الثورة المضادة ، حزب الكتائب اللبنانية ، الذي رفض صيغة الحكومة واعتبرها غير ممثلة للمسيحيين ومخلة بالتوازن الوطني ... وتوسعت رقعة الصدام في جميع المناطق ، حتى تم إعلان وزارة متوازنة قوامها ، رشيد كرامي ، حسين العويني ، ريمون إده وبيار الجميل .

ظهور هذه الوزارة شبيه بظهور الائتلاف الدستوري الاستقلالي يوم ١٩٤٣ . فالحكومة الاستقلالية مثلت بشخصياتها البارزة أوسع فئات من المسيحيين والمسلمين وكرست إرادة مشتركة في الاستقلال . كذلك حكومة التوازن يوم ١٥ تشرين الأول كانت ممثلة لأقوى تيارات حزبية وسياسية في البلاد . هذا من ناحية التمثيل . أما من ناحية المضمون ، فقد

أوجب على الحكومة الرباعية أن تضع حلولا للمشاكل التي أفرزتها المواجهة . فكان عليها إما أن ترجع إلى الميثاق الوطني ، وإما أن تتخطاه . وإذا أمعنا في مراقبة المواجهة في العمق القومي ، رأينا أن أحد الأسباب الأولى في تفجرها كانت النواحي السلبية للميثاق الوطني ، أي عدم الاعتراف بالتعددية وتكريسها نصا واضحا ودستوريا . ولكن صانعي الصلح الجديد وهم العهد الجديد ، لم يعمدوا إلى اختيار الحل الجذري ، فأجلوه وأعلنوا التجديد للدولة اللبنانية بعبارة : لا غالب ولا مغلوب ، وهي الرديفة للا شرق ولا غرب ، أو بمعنى آخر ... «لا شيء» ...

لا يمكن تقييم عهد كميل شمعون إلا من خلال تقييم مواجهة الـ ٥٨ . ولا يمكن تقييم مواجهة الـ ٥٨ إلا من خلال إدراك التناقض الرئيسي على الأرض اللبنانية ، وهو التناقض القومي — الحضاري . عناصر العهد لا تزال نفسها : مجموعة مسيحية تتوق إلى الغرب ، ومجموعة إسلامية تشد إلى العرب .

بما أن العهد السابق ، عهد بشاره الخوري ، قد وجه مؤسسات الدولة نحو العرب ، فطرأ خلل في الميزان ، فعهد كميل شمعون وجه الدولة نحو الغرب ، وطرأ خلل في الميزان أيضا ...

إذا لا يمكن إدانة أي طرف من الناحية الموضوعية : فالقيادات الإسلامية قد عبرت عن مشاعر الجماهير الإسلامية ، في الانتفاضة ضد حكم «متغرّب» ، من المفروض أن يمثلها . والرئيس شمعون عبر عن عواطف وتصورات المسيحيين ، الذين أيدوا التوجه نحو الغرب ، في خضم بحر قومي عربي هائج يحيط بهم . ولعبت التعددية الحضارية السياسية دورا سلبيا أدى إلى تفجر مواجهة الـ ٥٨ ، الهزة الأولى في «بركان» لبنان الواحد ، القائم على خمم الميثاق الوطني ...

القسم الثالث : عهد فؤاد شهاب أو أوائل الستينات : ١٩٥٨ — ١٩٦٤

كما كان عهد كميل شمعون ردة فعل على عهد بشاره الخوري ، فعهد اللواء فؤاد شهاب ردة فعل على سابقه .

المهم في التغيير هو البرامج السياسية لا بل الإيديولوجيات السياسية عند الحكام وليس الأشخاص . إلا أن التيارات الإيديولوجية تنطبع إسميا بأصحابها أو بممثليها .

ارتبط مجيء فؤاد شهاب إلى الحكم واتجاهه السياسي مباشرة «بأزمة الـ ٥٨» وبالعوامل

التي أدت إليها .

كما رأينا انتهت المواجهة بمعادلة «لا غالب ولا مغلوب» . والمعادلة هذه نتيجة طبيعية لعقلية مرتبطة بالميثاق الوطني . فبالنسبة لهذا الأخير ، لا يمكن لطرف أن يَغلِب ولا لطرف أن يُغلَب . لأنه من المستحيل أن يتحول لبنان في ظل الميثاق الوطني ، إلى بلد إسلامي عربي ولا إلى دولة مسيحية متغرّبة ، بل عليه أن يستمرّ كوطن للجميع . هذه هي الناحية الإيجابية من الميثاق :

لا يمكن لطرف أن يفرض نفسه ... ولكن الناحية السلبية طغت : من هم الأطراف ، ما هي هويتهم ، ما هي حقوقهم ، وأهم شيء ... كيف يتم فرض طرف على آخر ؟؟

تماما كما حصل في الـ ٤٣ ، أكد القيمون على معادلة «لا غالب ولا مغلوب » على عدم سيطرة الطرف الواحد ، ولكنهم لم يحددوا الموضوع ولا الأسباب ولم يتوصلوا إلى حل شامل وجذري للقضية ... وكأنما شيء يمنعهم من التطرق إلى موضوع ، هو أهم عنصر في استمرار الوطن والكيان ! !

لذا فالخروج من التشابك السياسي سنة ٥٨ ألزم وجود تيار جديد في البلاد ، أو منهجية جديدة : فكانت الشهابية .

منذ أن تسلم شهاب مقاليد الحكم ، عمل على طمس معالم التناقض وإخفائها وإلزام البلاد كلها بعقلية جديدة وبإيديولوجية جديدة ، تسمح ، حسب تفكيره ، بتخطي المشكلة الطائفية ، والتوصل إلى وطن قوي ومنظم .

الشهابية وجه آخر للدستورية . شيئان يميزانها عنها : الشهابية ، اعتمدت على العسكر والشهابية كانت أكثر تقدمية .

إذا حللنا الوضع السياسي في لبنان في بدء العهد الشهابي ، رأينا العناصر الآتية :

١ــ شعب إسلامي تتجه عواطفه نحو العرب وقضاياهم ، ويمثله تياران مختلفان . الأول ، قوي ، هو الزعامات التقليدية . والثاني ، أضعف منه ولكنه متصاعد هو القوى التقدمية العربية وعلى رأسها الناصريون .

٢ــ شعب مسيحي متوجه حضاريا وثقافيا نحو الغرب والعالم المسيحي ، لكن تُمزق اتجاهاته السياسية تيارات مختلفة أهمها :

أ) تيار القوميين اللبنانيين الذي ارتكز حول أحزاب الكتائب والكتلة الوطنية وأنصار كميل شمعون .

ب) تيار المسيحيين المتعاملين مع العرب والمحبذين للوجه العربي وأبرزهم الدستوريون وبعض اليساريين وأنصار الحكم الشهابي .

إذا ، فالحكم الشهابي حاول من خلال استراتيجية جديدة فرض منهجية سياسية جديدة عرفت «بالنهج» . وتختصر هذه المنهجية بالنقاط الآتية :

— اعتبار كل لبنان ، دولة عربية مرتبطة بالعالم العربي .

— تشجيع العلمنة كأداة أولى لفرض وحدة البلاد .

— توجيه ضربة للتيار القومي اللبناني ، وأخرى للتيار القومي العربي ، ومواصلة الحكم على ضوء الميثاق الوطني دون الأطراف الأساسية وقواها الممثلة الفعلية . أي بخلق تيار ثالث تدعمه الحكومة وتبعثه .

— استخدام الجيش لتنفيذ هذه الاستراتيجية .

من هنا يمكن مراقبة إيديولوجية العهد الشهابي عن كثب وتحليلها في أهم منطلقاتها .

لقد ارتكز الشهابيون ، كالدستوريين ، على وجوب قيام وحدة في بلاد دونما التطرق إلى أرضية المجتمع ولا إلى هويته ، أي بتخطي المشاكل الأساسية . فالاعتماد الوحيد هو على الميثاق الوطني والأداة التنفيذية هي الجيش . إلا أن حكم اللواء لم يتوقف على تخطي هوية العناصر في البلاد ، بل تعداها إلى تخطي ممثلي هذه العناصر ! ! بالفعل ، عمل الحكم الشهابي على ضرب التنظيمات والأحزاب والقوى الممثلة لأوسع فئات في البلاد .

والمهم هنا ، أن مواجهة العهد لتلك القوى عند المسيحيين وعند المسلمين ، قد استهدفت أفكار هذه القوى أكثر منها بالذات . فالمهم عند الشهابيين هو إسقاط التيار القومي اللبناني المناهض عند المسيحيين ، واستبداله بتيار مسيحي معتدل ، أو بمعنى سياسي ، متعامل مع العرب ومستعرب ، وإسقاط التيار القومي العربي عند المسلمين واستبداله «بمسلمين لبنانيين كيانيين » ...

كأنما العقل الشهابي أراد أن يفرز نوعية جديدة من البشر في بلاد جديدة ...

ولكن الأسباب البعيدة لهذا النهج لم تعد خفية علينا بعد العرض التاريخي لتطور الأفكار في لبنان .

فالشهابية كما قلنا وريثة تقدمية للدستورية ، وفرع من التيار المسيحي التاريخي المتعامل مع العرب ، والذي نشأ مع الانتداب الفرنسي ، مع أن جذوره تمتد إلى قرون طويلة من الفترة العثمانية .

إن الهم الأول للتيار المتعامل مع العرب ، هو تأمين المسيحيين من المجازر ، التي

أصبحت مع الوقت ، عنصرا طبيعيا من تطور شعوب المنطقة . فالتيار المتعامل اعتقد أن أفضل وسيلة لحماية المسيحيين من العروبة الإسلامية ، هو إدخال هؤلاء إلى العروبة وجعلها علمانية ، حتى يصبحوا هم القواد فيها والرواد ! ! !

ولكن ثمة شيء لم يدركه مفكرو هذا التيار هو **أن مناهضة الطبيعة الإنسانية الجماعية والتاريخ ، لا تفرز إلا ردة فعل أعنف يستتب من خلالها التوازن الحقيقي وينفض كل جسم حي ، الأجسام الغريبة التي تحاول الدخول إليه ... فالتعايش لا يكون بالتمازج السلبي ، وبالاحتلال من الداخل ، بل بالاحترام والاعتراف المتبادل ...**

أما الهم الثاني عند هذا التيار فكان كما رأينا عند الدستوريين اقتصاديا . فالبحبوحة الاقتصادية والرفاهية عند المسيحيين لا تمر ، بنظرهم ، إلا من خلال التعامل مع الأسواق العربية ، والاستئثار بها . والتعامل مع العرب لا يكون إلا من خلال الانتماء العربي !

فالصفقة التجارية التي أنجزها التيار المتعامل أصبحت كما يلي : «نقدم للعرب علمنا ومهارتنا ، فيقدمون لنا الحماية والطمأنينة » .

ولكن الصفقة سرعان ما تحولت إلى الشكل التالي :

«كي نستطيع الدخول إلى الجسم العربي والمتاجرة بأحشائه علينا أن نقبل بتبديل هويتنا والقبول بالعروبة ! ! » .

من هنا انطلق «النهج» في تعريب المسيحيين ولبننة المسلمين ظانا بذلك إيجاد الوطن اللبناني العلماني المتطور .

عمليا ، بسطت الدولة سلطتها ظاهريا بقوة على جميع الأطراف . فقد لجم المكتب الثاني الأحزاب العقائدية القومية العربية واليسارية مرتكزا على علاقات شخصية أقامها مع خليفة العرب الجديد : عبد الناصر. كما عمل المكتب الثاني على إسقاط أهم رموز سياسية ممثلة عند المسيحيين خلال انتخابات ١٩٦٤ النيابية .

وإذا كان جزء كبير من الإسلام التقليدي قد أيده وإن كان اليسار القومي العربي لم يحاربه علنا ، وإن كان بعض المسيحيين قد أيدوه ، فإن الجماهير المسيحية قد رأت في الحكم ، وذلك بإحساسها الباطني الجماعي ، وسيلة مسيحية للقضاء شيئا فشيئا على الوجود السياسي المسيحي في البلد .

فلم يعط الشعب المسيحي دعمه للمنهجية الشهابية ، من خلال عدم تأييد أحزابه الثلاثة له (الكتائب ، الشمعونيون ، الكتلة الوطنية) .

هكذا استمر عهد الجنرال فؤاد شهاب في سياسة طمس المعالم الحقيقية للمجتمع

اللبناني وللتناقض القومي والحضاري مما أعطى وقودا لمحرك المواجهة التي لم تنته سنة ١٩٥٨ ، بل استمرت نيرانها تحت الرماد . ولكن تجاهل الحكم للواقع التعددي ، لم يكن بسبب سوء نية واضحة . بل لجهل المعطيات السوسيو— إنسانية في البلاد ، حيث إن إعلان لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ والميثاق الوطني سنة ١٩٤٣ قد أنسيا المفكرين والسياسيين في لبنان ، أساسيات هامة في التركيبة اللبنانية .

بالإضافة إلى تأثر الجهاز الحاكم بمفكرين اعتبروا أن التقدم يكون بتخطي الانغلاق الديني أو التقسيم الطائفي والتوجه نحو العلمانية كما في أوروبا والغرب عامة ...

القسم الرابع : عهد شارل حلو : الستينات ١٩٦٤ — ١٩٧٠

عهد شارل الحلو ، امتداد سياسي لعهد فؤاد شهاب . لا بل إن وصول الرئيس شارل الحلو إلى الرئاسة كانت نتيجة لرفض التجديد لسابقه . إذاً ، يمكن القول إن الشهابية بدأت سنة ١٩٥٨ واستمرت حتى سنة ١٩٧٠ . لكن هل يمكن القول بأن فترة شارل الحلو استمرار عضوي وكامل للفترة السابقة .

رأينا هنا ، أن مرحلة شارل الحلو قد شهدت تغيرات كثيرة عن سابقتها على صعيدين : على صعيد الحكم نفسه ، الذي شهد تطورا في تفكيره ، وعلى صعيد الواقع السياسي الذي أفرز عناصر جديدة في البلاد . فمرحلة شارل الحلو ، هي مرحلة الستينات اكثر منها عهد رئاسته .

على صعيد الحكم ، طرأ تغيير نسبي على سياسة الحكم وذلك في ناحيتين : الأولى مع تمييع قوة السلطة ، التي أوجدها فؤاد شهاب طيلة ست سنوات بالجيش . والثانية مع المناورة وعدم اتخاذ المواقف الواضحة والحاسمة في السياسة الوطنية . ولكن الإيديولوجية بقيت نفسها ولم تتغير أسسها التي رأيناها .

في الستينات ، شهدت الساحة اللبنانية والشرق — أوسطية أزمات هامة ، شكلت فيما بعد أرضية التفجر الذي حصل في منتصف السبعينات . والأزمات هذه ، كانت المدخل المباشر فيما بعد إلى إخراج الواقع الإنساني التاريخي في لبنان إلى نور الساحة السياسية .

١ — إفلاس بنك إنترا سنة ١٩٦٦

كان لإعلان إفلاس بنك إنترا سنة ١٩٦٦ في لبنان وقع إعلان يوم ٢٤ تشرين الأول

في وال ستريت في نيويورك سنة ١٩٢٩ في الولايات المتحدة .

الإفلاس المالي الذي حصل سنة ١٩٦٦ كان بالفعل بدء الإفلاس السياسي للنظريات القائمة على ضرورة بناء لبنان اقتصادي كمصرف للدول العربية بعد أن تباع هويته .

فالتيار الذي جهد منذ الأربعينيات في الأوساط المسيحية على إقناع الفئات المتوسطة بأن تنضم إلى فكرة لبنان الواحد وتدعمها بقوة ، بهدف الاستفادة من اقتصاد قوي يؤمن الرفاهية لها ، قد ركز دعائم فكره السياسي على مقولاته الاقتصادية . وقد عمل التيار المسيحي المتعامل مع العرب على خلق اقتصاد لبناني موحد مبني على التجارة والخدمات وقطاع المصارف ، خالقا بذلك ازدهارا سطحيا ، لم تلبث أزمة إنترا ، إلا أن أوقعت أول هزة في أركانه . العامل الاقتصادي ، والمصرفي — التجاري خاصة ، كان السلاح الفعال في ايدي التيار المسيحي المتعامل مع العرب . فالانتفاع المشترك في دولة تجارية — مصرفية مفتوحة على الغرب والشرق ولها رصيد عربي هام ، جلب البورجوازية الإسلامية العليا بكل زعاماتها ، وجلب من خلالها الجماهير الاسلامية العربية التي ارتبطت بهذه البورجوازية قوميا ووطنيا ، حيث أن التيارات التقليدية الإسلامية كانت قد استوعبت التيارات القومية العربية في الخمسينيات وظلت الممثلة الوحيدة للشعب الإسلامي في لبنان .

والاستقرار الاقتصادي الناتج عن تقدم التجارة والحركة المصرفية ، أغرى الطبقات الوسطى المسيحية ، التي شكلت الأكثرية من الشعب المسيحي .

لذا فالعامل الاقتصادي الذي استند عليه التيار المسيحي البورجوازي قد أعطاه سلاحا سياسيا قويا ، جمع من حوله الأطراف المتناقضة في دولة غير مبنية على أسس متينة وموضوعية .

وما أن انفجرت أزمة إنترا ، حتى بدأ سقوط أقوى رمز في قيام الدولة اللبنانية ، فتلاشت الثقة التي وضعتها الأطراف في خط التيار المسيحي البورجوازي وبدأ كل جانب يشق طريقه حسب تصوراته وفي أفضل إطار أراده كي يؤمن حماية نفسه ...

القيادات الإسلامية ، التي تشكلت في أغلبيتها الساحقة من البورجوازيين التقليديين ومن الزعماء المحليين ، والتي ساهمت مع البورجوازية المسيحية العليا ، في إقامة «وفاق من فوق» مستندا إلى اقتصاد رأسمالي غير منظم ، اصطدمت بعد أزمة إنترا بتعاظم حالة البؤس في المناطق الإسلامية ، وتوسع حلقة المحرومين في الشارع والريف الإسلامي . والمؤشر هذا ، دل على حتمية ظهور تيارات اجتماعية وسياسية شعبية فيما بعد لتنازع الزعامات التقليدية مراكزها . ولم يكن يحتاج هذا التهييء الاقتصادي — الاجتماعي إلا لينتظر عاملا سياسيا

قوميا ، لم تمر سنة إلا وتفجر بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ .

إن الاستقرار الاقتصادي عند المسيحيين وعدم قيام أية حركة ثورية قوميا أو اجتماعيا منذ الاستقلال عندهم ، رجع إلى قبول الطبقات الوسطى بمقولات البورجوازية العليا المهيمنة على الدولة والفعاليات . وبما أن الطبقات الوسطى عند المسيحيين شكلت في الستينات جزءا كبيرا من الشعب في العاصمة والجبل ، فقد تأمن للتيار المسيحي المتعامل مع العرب ، أي الشهابية ، الغطاء والقوة المسيحية الكافية للاستمرار في الحكم . لكن سقوط الهالة المصرفية بعد كارثة إنترا ، هز الثقة التي وضعتها العائلات المسيحية في النظرية التقليدية ، وانتشرت في أوساط المسيحيين بلبلة باطنية جماعية .

إذا لم يكن إفلاس إنترا بحد ذاته ، عملا دراماتيكيا بالنسبة للوجود اللبناني في شكله الميثاقي ، فإن الفشل الاقتصادي لصانعي الميثاق ولبنان الاستقلال ، قد دق أجراس الخطر ، ولم تمضِ سنة إلا وكانت كل مجموعة في لبنان ، تشق طريقها بنفسها وضمن تصوراتها .

٢ — حرب ١٩٦٧ الإسرائيلية — العربية

في فجر يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، التهمت النار الإسرائيلية أقوى سلاح جوي في العالم العربي ، وحطمت في ظرف ساعات معدودة المئات من الطائرات العربية على أرض مطاراتها في سيناء ومصر .

ولم تمر ستة أيام ، حتى كانت جيوش إسرائيل تهدد دمشق بمدافعها من علوّ هضبة الجولان ، وتستحم في مياه نهر الأردن بعدما سيطرت على الضفة الغربية ، وتطل على البحر الأحمر من قناة السويس بعدما ابتلعت صحراء سيناء كلها ! !

إن ضخامة الانتصار الإسرائيلي في حرب ٥ حزيران ، تحول في نظر العرب إلى أكبر نكسة في تاريخ الأمة العربية ... فسارت مظاهرات ضخمة في العواصم العربية تبكي للخسارة الهائلة وتطالب بالانتقام الفوري للصفعة القومية . وقد تفجرت في قلوب القوميين العرب ثورات عارمة وغاضبة من الخليج إلى المحيط : الحرب التي أعلنها العرب ضد إسرائيل كي يستردوا فلسطين المغتصبة قد سلخت عنهم أغلى وأفضل وأهم أراضيهم : القدس وغور الأردن وسيناء والجولان ...

لقد أفرزت حرب الستة أيام في الشرق الأوسط نقمتين عند العرب . نقمة متزايدة ضد إسرائيل والغرب ونقمة أخرى جديدة ضد الأنظمة العربية التي أخفقت في دفاعها عن

الحق العربي والفلسطينيين ، وكاد عبد الناصر أن يذهب في موجة هذه النقمة الأخيرة .

في لبنان ، وإن لم يشترك الجيش في المواجهة الفعلية ، وإن لم يخسر لبنان مترا مربعا واحدا ، فإن نتائج الحرب الإسرائيلية — العربية أثرت في كيانه ، فيما بعد ، بشكل أخطر وأشمل من احتلال جزء من جنوبه مثلا ! !

لماذا ؟

لقد أيد المسلمون ، قوميين عرب كانوا أم زعماء تقليديين دخول لبنان في المواجهة الفعلية مع إسرائيل والتضامن الإيجابي مع سائر الدول العربية . وقد عبروا عن رأيهم هذا في مظاهرات وخطب وتصريحات كثيرة سبقت الحرب . وانطلق المسلمون اللبنانيون في هذا الموقف من موقع قومي عربي صحيح هو وحدة المصير العربي والتضامن القومي العربي . فكان من الطبيعي أن يتحسس عرب لبنان بما يشعر به عرب سوريا والأردن ومصر و... فلسطين . والشعور القومي هذا شعور يربط العرب ببعضهم عضويا . وهو البرهان القاطع على انتماء المسلمين في لبنان إلى العروبة ، بل إلى قلبها . لذا فإن موقف المسلمين في إرادتهم دخول الحرب مع إسرائيل ، هو موقف طبيعي وصحيح . إلا أن المسلمين اللبنانيين طالبوا بإقحام الدولة اللبنانية كلها ، أي كل لبنان في الحرب مع إسرائيل ، ظانين ، وهم معذورون في ظنهم ، أن لبنان عربي ، كل لبنان عربي ...

المسيحيون ، هم ، لم يريدوا دخول الحرب ، لأن شعورهم الجماعي الداخلي لم يشدّهم نحو حرب عربية ضد إسرائيل . ولعلّ أهمّ الأسباب ، يكمن في عدم اعتبار الشعب المسيحي نفسه عربيا ودخوله في معركة عربية ضد إسرائيل يعني تصنيفه كشعب عربي ، وهذا ما كان يرفضه .

الدولة اللبنانية التي حكمها الشهابيون ، سياسيا ، والبورجوازية المسيحية العليا وحلفاؤها الزعماء المسلمون ، اقتصاديا ، اتخذت موقفا محايدا . فهي لا تعترف بإسرائيل وتؤيد الحق العربي ، ولكنها لا تخوض المعركة لأنها غير قادرة عسكريا . أي إنها اعتبرت نفسها في المعركة مبدئيا ، ولكن ، لظروف تكتيكية ، لم يتدخل الجيش على الجبهة الشمالية الإسرائيلية .

وقد ترجمت الدولة هذا التصور بإعلان حظر التجول ، وتجهيز فرق للدفاع المدني ، خوفا من غارات إسرائيلية ، وذهبت إلى حد حث المواطنين لاتخاذ التدابير الأمنية الكفيلة بحمايتهم كتحضير الملاجىء وطلس الدهان الأزرق على الأضواء الكهربائية . ونامت بيروت في الظلام الحربي مدة ستة أيام ، ولكن المشاعر القومية عند المسلمين لم تنم ... فقد حصلت

خلافات حادة بين رئيس الوزراة ، رشيد كرامي وقائد الجيش ، المسيحي ، حول دخول الجيش المعركة ، كما تعالت المطالبة في الشارع الإسلامي بدخول المعركة إلى جانب الإخوان العرب . إلا أن الأوامر لم تصدر للوحدات اللبنانية بالتدخل . وعدم الصدور هذا لم يكن لظروف تكتيكية فقط بالطبع ، ولا حرصا على التعددية في البلاد ... بل لسبب آخر أصبح الآن بسيطا . فأساس وجود الدولة اللبنانية بالنسبة للقيمين عليها يومها ومنذ الاستقلال ، كان العنصر الاقتصادي والازدهار. والدخول في معركة يعني تعرض الاقتصاد ، المبني على التجارة والسياحة والمصارف إلى الانهيار . وانهيار الاقتصاد يعني انهيار الطبقة البورجوازية العليا ، المسيحية والإسلامية . إذاً ، لم تدخل الدولة اللبنانية المعركة ...

ما كانت نتائج الحرب في لبنان ؟

من خلال مراقبة أولى نستنتج أن الحرب الإسرائيلية — العربية سنة ١٩٦٧ قد أغدقت على لبنان الهدايا والنعم ! !

بالفعل ، فالحرب التي قضت على سوريا ومصر والأردن ، وصفحت عن لبنان ، أنعشت الاقتصاد اللبناني المتدهور منذ ١٩٦٦ ، وبعثت القدرات والفعاليات فيه من جديد . وحصلت بحبوحة في جميع أنحائه ، لم تؤثر عليها المظاهرات الإسلامية المؤيدة لعبد الناصر ... فرست السفن في ميناء بيروت بدلا من موانىء مصر وسوريا وإسرائيل ... واكتظت المصارف بالمال العربي . هكذا ، صور التيار المسيحي المتعامل والمسيطر على أجهزة الدولة ، الحالة بعد الحرب للقيادات الإسلامية وللطبقات الوسطى المسيحية ، محاولا إقناعها بذكاء ودهاء بالسياسة الرسمية اللبنانية .

ولكن مراقبة أعمق للحالة السياسية في البلاد ، تنبهنا إلى خطورة الوضع بعد النكسة العربية . فالتركيبة اللبنانية التعددية التي قمعها الميثاق الوطني ، وهزت مواجهة الـ ٥٨ أركانها ، اصطدمت بحادث هزّ الشرق الأوسط كله . إنّ جزءا هاما من لبنان وهو نصفه المسلم ، قد اهتزّ مع اهتزاز عالمه العربي . وباهتزاز نصف البلاد ، لا يسع النصف الآخر إلّا وأن يهتزّ ... ويرتجّ البلد كله ...

المسلمون في لبنان ، جزء لا يتجزأ عن الأمة العربية ، وهم مرتبطون بها عضويا . فلما قامت إسرائيل بهجوم على ثلاث أقوى دول عربية ودمرت لها جيوشها ، واحتلت قسما من أراضيها ، منها القدس ، اندلعت في قلوب مسلمي لبنان نار الثورة على الواقع الأليم ، وتحسسوا بنفس مشاعر العرب في القاهرة وعمان ودمشق ... وانصب غضب لبنان العربي على محاور ثلاثة :

المحور الأول هو الدولة اللبنانية : منذ الاستقلال أعطى المسلمون الثقة للدولة اللبنانية الاستقلالية لسببين :

الأول هو سياسة حاكميها الدستوريين ، واعترافهم بوجه لبنان العربي . والثاني هو مشاركة زعمائهم التقليديين فيها . ومع أن إيمانهم بها قد اهتز مع مواجهة الـ ٥٨ ، إلا أن فؤاد شهاب قد أحسن التوجه السياسي نحو العروبة .

لكن حرب الـ ٦٧ وعدم اشتراك الجيش اللبناني بالمعركة ، كرس بنظر الشعب العربي المسلم في لبنان ، انحياز الدولة نحو المسيحيين والغرب ، بالتالي نحو إسرائيل ....

لذا ، فقد حجب الشارع الإسلامي ثقته عن الدولة اللبنانية منذ ذلك الحين .

المحور الثاني هو الزعماء التقليديون : وهم بنظر الشارع الإسلامي الذي اجتاحه التيار القومي العربي وألهبَهُ ، المتعاملون مع الدولة وحلفاؤها والمسؤولون عن عدم تكريس وجه لبنان العربي ، وعدم تحمل الحكومة مسؤولياتها القومية في المنطقة . ومنذ الـ ٦٧ ، بدأت الزعامات ، شيئا فشيئا تخسر من شعبيتها لصالح قوى قومية عربية جديدة .

المحور الثالث هو الدول العربية : المحور هذا كان الأقل هيجانا ، إلا أن مجرد إيجاده قد كرس فيما بعد وجود تيار جارف ، لعب دوره الكامل على الساحة العربية في السبعينات .

في خلال أزمة فلسطين سنة ١٩٤٨ ، ألقت الأمة العربية مسؤولية عودة الفلسطينيين وتحرير أرضهم على عاتق الحكومات العربية ، أي الدول العربية . وقد وعدت هذه الدول اللاجئين بأنها سوف تعيدهم إلى ديارهم مهما كلف الأمر . فكانت المواجهة بين الدول العربية وإسرائيل وليس بين الشعب العربي الفلسطيني وإسرائيل .

وعندما فشلت الحكومات العربية بجيوشها النظامية ، من تحقيق أي نصر على الإسرائيليين وتكبدت أكبر خسارة عرفها العرب في تاريخهم الحديث ، تزعزعت ثقة الشعوب العربية وعلى رأسها شعب فلسطين ، بالأنظمة الحاكمة وبقدرتها على استرجاع فلسطين . ولكن هذه الموجة الخطرة ، التي استغلها الماركسيون فيما بعد ، لم تظهر بسرعة ولم تأخذ طابعا منظما إلا مع ظهور المقاومة الفلسطينية فيما بعد . وأصبحت الجماهير الإسلامية في لبنان الأكثر تحسسا بالواقع الجديد والأكثر خصوبة لبروز أية ظاهرة قومية عربية جديدة .

هكذا ، أصبح لبنان العربي ، أو إسلام لبنان ، الشعب العربي الأكثر تحسسا بالقضية القومية العربية (عدا الفلسطينيين طبعا) ، والأكثر تفاعلا . ومع فك ارتباطه بالدولة الرسمية ، توجه الإسلام اللبناني نحو أهدافه القومية متخطيا اعتبارات القيادات والزعامات التقليدية ، فتصدع الميثاق الوطني ، بخرق أحد أطرافه لموجبه وهو :

لا شرق ، أي لا عرب ! !

إن لم يكن أثر الحرب على المسيحيين بنفس النوعية عند المسلمين ، إلا أنه ساواه بعمق التحول .

فالشعب المسيحي كما رأينا في الباب التاريخي قد قاسى أشد أنواع الاضطهادات منذ ثلاثة عشر قرنا على أيدي العرب والأتراك في الشرق الأوسط . وقد دافع الشعب المسيحي الآرامي اللبناني — السوري عن وجوده وكيانه وحضارته في أصعب الظروف ، حيث لم يعاونه أحد عمليا مدة قرون طويلة .

ومع مرور الزمن ، برزت عند المسيحيين شبه عقدة جماعية .

بالفعل ، إن المقاومة المستمرة لشعب طيلة حوالي ألف وثلاثمئة سنة وسط منطقة تريد ابتلاعه ، خلقت عند هذا الشعب على مر السنين ، شعورا بحتمية وجوب صراعه من الأزل حتى الأبد. لكن هذا الشعور النضالي المنبثق عن الحدس الباطني الشعبي اصطدم بالفكر الانهزامي الذي أتى به التيار المسيحي المتعامل منذ منتصف القرن . فالخوف الذي فرضته البورجوازية المسيحية العليا من مواجهة العرب ، منذ الخمسينات ، جمد عند المسيحيين فكرة إنشاء قوة ذاتية للدفاع عن الوجود ، كما فعلوا منذ الفتح العربي . وهيمنت فكرة الرعب من محاربة العروبة أو محاولة الاستقلال عنها في الأوساط المسيحية ، سياسيا واجتماعيا . **فلم يتجرأ سياسي مسيحي واحد منذ سنة ١٩٤٣ حتى ١٩٧٥ على الاعتراف بأن الشعب المسيحي غير عربي أو أن لبنان بلد تعددي ! !**

كل ذلك خوفا من ردة عربية على قول الحقيقة اللبنانية . وشملت هذه الظاهرة جميع الأوساط ، من المسؤولين إلى داخل العائلات . فكان الكلام ، حتى في الصالونات ، عن مشكلة المسيحية والإسلام ، محرما . ولم يجب أحد على سؤال يطرح عن هوية المسيحيين . أو على الأقل تطلق نظريات جديدة تحاول خلق عروبة قومية لا علاقة لها بالديانات ، ويستطيع المسيحيون الانتماء إليها ...

لكن الخوف الشعبي ، الذي فرضه مفكرو التيار المتعامل على الجماهير ، كان بالفعل خوف البورجوازية العليا من الصدام مع الدول العربية ، تخسر من جرائه مصالحها المرتبطة بالأسواق العربية ! !

لكن حرب الـ ٦٧ غيرت المقاييس ، وأضاءت عند المسيحيين نورا رأوا من خلاله حقائق ، حاول العديد طمسها منذ عدة سنين .

أول شيء انتبه له المسيحي العادي ، هو أن نظرية عروبة الشرق بالقوة قد سقطت ،

بسقوط القوة العربية . فالقومية العربية لم تعد الهوية الوحيدة في المنطقة . وبقطع النظر عن قضية الفلسطينيين بحد ذاتها وحقوقهم ، فإن الأقليات في الشرق الأوسط ، قد ذهلوا للانكسار الذي طرأ على القوة العربية . هذه القوة التي كرست نفسها ، رغم التعددية في المنطقة ، الهوية الوحيدة السائدة رسميا في سوريا والعراق ، ومصر ولبنان .

من هنا حركت حرب ٥ حزيران مشاعر الأقليات عامة وشجعتها على المطالبة بحقوقها كالأكراد في العراق . أما في لبنان ، فقد حصل التفاعل فيه باطنيا . إذ تفشت بين صفوف المواطنين المسيحيين شائعات عدة ، أهمها إرادة القيادات العربية في تصفية المسيحيين في لبنان بعد الانتصار على إسرائيل ... ولكن انتصار هذه الأخيرة ضمن وجود مسيحيي لبنان وجعل من إسرائيل الحامية غير المباشرة للأقليات ... ولكن على الصعيد الشعبي . وقلّ من ناحية أخرى الخوف من القوة العربية وبدأ ظهور بوادر وعي قومي ، لم ينتظر إلا سنة حتى عبر عن نفسه في الانتخابات النيابية . وعي الرأي العام المسيحي على شيء ثان ، هو قدرة الأقلية على مواجهة الأكثرية . فإسرائيل التي لم تتجاوز الثلاثة ملايين قد تغلبت على حوالي ١٠٠ مليون عربي .

إن الأقلية التي تجهز نفسها جيدا وتسهر على أمنها تستطيع أن تواجه أكثرية عددية وتنتصر عليها ، من هنا ، بدأت تظهر في بعض نواحي الجبل اللبناني مراكز لتدريب الشباب على الدفاع عن أنفسهم كأفراد وكمجموعات . وقد أقامت الأحزاب المسيحية اللبنانية تدريبات لأعضائها ، لم تتجاوز فيها «النظام المرصوص» والدفاع عن النفس في مرحلة أولى .

لكن التوجه نحو «القوة الذاتية» لم يكن فقط نقلا عن الدولة العبرية ، بل كان عملا وقائيا لمواجهة احتمال قيام عناصر قومية عربية بمهاجمة مؤسسات الدولة ، والاستئثار بالحكم ، وجره نحو العالم العربي ...

لبنان العربي يثور قوميا عربيا وينتفض ضد انهزامية الدولة اللبنانية وانحرافها وبعدها عن العروبة ، ولبنان المسيحي يعي الحقائق في المنطقة ويخاف على الدولة من أن تنهار أمام التيار العربي .

هذه أهم نتائج حرب الـ ٦٧ .

٣ — المقاومة الفلسطينية : ١٩٦٨

بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، حجب الشعب الفلسطيني الثقة عن قدرة الحكومات

العربية بجيوشها النظامية على استرداد وطنه . وقام بتنظيم صفوفه المقاتلة داخل مقاومة فلسطينية مستقلة عن الأنظمة العربية مبدئيا ... أعلنت المقاومة الفلسطينية انطلاق الثورة العربية الفلسطينية لتحرير فلسطين من الداخل ، ومن جميع الأراضي العربية ...

«من جميع الأراضي العربية» ، أي من أراضي جميع الدول التي تعتبر نفسها عربية . ولبنان دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية . فلم يكن على المقاومة إلا أن تنطلق من أراضيه لتغير على مستعمرات الإسرائيليين في الجليل . لكن الوضع في لبنان لم يكن نفسه في سائر الدول العربية .

فمصر والأردن وسوريا ، دول قومية عربية ، أو على الأقل ، أكثريتها الساحقة عربية . أما لبنان التعددي فلم يستطع تحمل الظاهرة الجديدة . فإذا استقبل المسلمون الثورة الفلسطينية قوميا ودعموها لأنها عربية ، فالمسيحيون رفضوا التعامل معها على أساس قومي ورفضوا حرية عملها في الدولة اللبنانية . وأصبح الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان منذ تلك السنة المشكلة الأولى والمفجر الأول للتناقض اللبناني — اللبناني ، حيث إن طرفا قد أيده وآخر رفضه ، والدولة التي لم يرد لها صانعوها هوية واضحة ، ذهبت ضحية التنازلات والميثاق الوطني الذي برّر وجودها .

٤ — الانتخابات النيابية سنة ١٩٦٨ : الحلف

الانتخابات النيابية سنة ١٩٦٨ أفرزت عند المسيحيين ظاهرة تاريخية قيمة ترجمت مدى تفاعل الشعب المسيحي مع تاريخه وعدم قدرة أي طرف أو تيار إزالة معالمه الحضارية والسياسية في أية مرحلة من مراحل حياته في الشرق .

كما رأينا ، ساهمت السياستان الشهابية والدستورية ، وهما فرعان للتيار المسيحي المتعامل ، في خلق جو جديد عند عامة المسيحيين وعلى جميع الأصعدة ، تبرز من خلاله ظاهرتان . ظاهرة طمس حقيقة وجود حضارة مسيحية تاريخية لها حق في الحياة الحرة . وظاهرة ثانية أرغمت المسيحيين في التوجه نحو العالم العربي وعدم مواجهته وعدم إثارة القضية القومية اللبنانية بوجهه .

لكن القمع الفكري والسياسي الذي مارسه «التيار المتعامل» على الشعب المسيحي بأحزابه ومؤسساته وفعالياته منذ الاستقلال لم يلبث أن اصطدم بردة فعل قومية شاملة برزت منذ سنة ١٩٦٨ سياسيا وظهرت بشكل انتفاضة عبرت عن نفسها في انتخابات ١٩٦٨ النيابية .

سنة ١٩٦٤ ، أسقط الحكم الشهابي المعارضة المسيحية له بإسقاط قائدين لها في الانتخابات التشريعية هما كميل شمعون وريمون إده . وفي حين اعتبر الحكم سقوطهما انتصارا على المعارضة ، اعتبر الشعب المسيحي العمل كضربة يوجهها أنصار العروبة إليه . وبما أن التوجه نحو العرب استمر رسميا ، وبما أن الناصرية اجتاحت نصف البلاد ، وهددت كل لبنان بإدخاله إلى القومية العربية ، وبما أن الدولة اللبنانية لم تحرك ساكنا ضد خطر بروز الفلسطينيين المسلحين، وبما أن القوى الوحيدة التي ناهضت الخط القومي العربي الاستفزازي كانت حزب الكتائب والوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية ، فقد أيدت الجماهير المسيحية في كل دوائر وأقضية لبنان هذه القوى وانتصرت لها .

الأحزاب الثلاثة خاضت المعركة سوية ضمن «حلف» أقامته في وجه اللوائح «النهجية» التي دعمتها الدولة وفريق من المسلمين . وأصبح «الحلف» بنظر الشعب المسيحي مثلثا مقدسا يعبر عن أمانيه العميقة وتطلعاته المستقبلية . إن الذي حرك الشعور القومي والذي فجر المشاعر الجماعية عند الجماهير المسيحية لم يكن فقط برنـــامج «الحلف» ، أكثر من رمز وجود «الحلف» . فالكتائب والأحرار والكتلة هم الأحزاب الثلاثة الأهم عند المسيحيين ، وباتحادهم لأي سبب وطني ، التحمت من حولهم أوسع جماهير المسيحيين في جميع أنحاء البلاد . لذلك حققت الأحزاب الثلاثة انتصارا دهشت له الدولة والقوى القومية العربية في البلاد .

وظاهرة «الحلف الثلاثي المقدس» ليست غريبة عن واقع فرض على المسيحيين في لبنان هوية عربية ودفعهم نحو عالم لم يكونوا تاريخيا فيه وينتمون بأية حالة إليه .

في ظاهرة الحلف الثلاثي برهان آخر على وجود تعددية سياسية مبنية على تعددية قومية حضارية ناتجة عن التاريخ . فالتوجه العفوي الذي سار به الشعب في كسروان وجبيل وبيروت وفي جميع الدوائر الانتخابية المسيحية ، برهن على وجود حس جماهيري مشترك لا يتعرف إلا على الذين يلعبون على وتره . فليست الأحزاب هي التي خلقت الموجة الشعبية ، كما يؤكد بعض مفكري القوميين العرب والماركسيين ، بل الموجة الشعبية هي التي دعمت الأحزاب وأعطتها القوة .

هنالك مثل على صحة التوجه الشعبي وحقيقة الحس الشعبي . في قضاء البترون ، لم يستطع «الحلف» فرض لائحة واحدة مشتركة لأسباب محلية . فترشح كتائبي على لائحة مع زعيم محلي ، وترشح كتلوي مع زعيم محلي . ومع أن التعليمات أعطيت لجميع المحازبين بالتصويت للائحة الكاملة . فإن فرز الأصوات جاء ليعلن فوز مرشحي حزبي الكتائب

والكتلة !!!...

الشعب إذا حدد من أراد وفرض «حلفا شعبيا» في المناطق التي لم ينجح فيها «الحلف السياسي» !! «والحلف الشعبي» ، ظاهرة سبقت «الحلف السياسي» ، أي أن «القاعدة الحلفية الشعبية» وجدت قبل تحالف الأحزاب الثلاثة . وهي نفسها التي أيدت كميل شمعون في الـ ٥٨ ، وهي نفسها التي تأثرت في حرب الـ ٦٧ ، وهي نفسها التي أدخلت الأحزاب اللبنانية المسيحية إلى مجلس النواب سنة ١٩٦٨ .

انتخابات الـ ٦٨ أكدت على وجود تيار وطني في المناطق المسيحية لم يذعن لتصورات التيار المتعامل ولا لضغط القوميين العرب . والقاعدة الحلفية التي انصبت في الـ ٦٨ وراء الكتائب والأحرار والكتلة ، هي نفسها التي رفضت فيما بعد التواجد المسلح الغريب على أرض لبنان وأبرزه التواجد الفلسطيني .

٥ ــ الاحتكاكات الاولى ونهاية العهد : ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠

تخللت السنتين الأخيرتين لعهد شارل الحلو أحداث عديدة بين مختلف الأطراف بيّنت أوائل الصدام المتوقع على الساحة اللبنانية .

إن أي مراقب سياسي تابع تطور الأحداث منذ ١٩٦٧ لا بل منذ ١٩٥٨ من خلال منظار التعددية على الصعيد السياسي ، كان لا بد له أن يتوقع مواجهة حتمية بين الفريقين .

فالشارع الإسلامي بدأ يفلت شيئا فشيئا من أيدي الزعماء التقليديين ، وانصب بحماسة في تيار القومية العربية . وقد لاقى في محور الناصرية ــ المقاومة خطا قوميا استراتيجيا تاريخيا ، دعمه وأعطاه كل ما لديه . الناصرية أصبحت العقيدة القومية ، والمقاومة أصبحت الوسيلة الاستراتيجية .

أما الهدف ، فكان منازعة سيادة الدولة في مرحلة أولى ، وإسقاط الدولة في مرحلة أخرى .

المسيحيون قد عبّروا بالتفافهم حول الحلف الثلاثي عن اقتناعهم بالكيان اللبناني المستقل ، ومنه ، دعمهم للسلطة الشرعية الممثلة الوحيدة للبلاد ولسيادتها . وقد أنشأوا هيكلية ميليشيات للدفاع عن الدولة ضد أعدائها ... إذاً ، كان لا بد أن يقع الانفجار .

لكن الأرضية السياسية البحتة لم تسمح بالتدهور العظيم ولم تندلع نار المواجهة الكبرى .

لماذا ؟

لم تقع المواجهة الكبرى لأن الأطراف لم تكن قد توصلت إلى نهاية المطاف مع صيغة

سنة ١٩٦٤ ، أسقط الحكم الشهابي المعارضة المسيحية له بإسقاط قائدين لها في الانتخابات التشريعية هما كميل شمعون وريمون إده . وفي حين اعتبر الحكم سقوطهما انتصارا على المعارضة ، اعتبر الشعب المسيحي العمل كضربة يوجهها أنصار العروبة إليه . وبما أن التوجه نحو العرب استمر رسميا ، وبما أن الناصرية اجتاحت نصف البلاد ، وهددت كل لبنان بإدخاله إلى القومية العربية ، وبما أن الدولة اللبنانية لم تحرك ساكنا ضد خطر بروز الفلسطينيين المسلحين، وبما أن القوى الوحيدة التي ناهضت الخط القومي العربي الاستفزازي كانت حزب الكتائب والوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية ، فقد أيدت الجماهير المسيحية في كل دوائر وأقضية لبنان هذه القوى وانتصرت لها .

الأحزاب الثلاثة خاضت المعركة سوية ضمن «حلف» أقامته في وجه اللوائح «النهجية» التي دعمتها الدولة وفريق من المسلمين . وأصبح «الحلف» بنظر الشعب المسيحي مثلثا مقدسا يعبر عن أمانيه العميقة وتطلعاته المستقبلية . إن الذي حرك الشعور القومي والذي فجر المشاعر الجماعية عند الجماهير المسيحية لم يكن فقط برنـامج «الحلف» ، أكثر من رمز وجود «الحلف» . فالكتائب والأحرار والكتلة هم الأحزاب الثلاثة الأهم عند المسيحيين ، وباتحادهم لأي سبب وطني ، التحمت من حولهم أوسع جماهير المسيحيين في جميع أنحاء البلاد . لذلك حققت الأحزاب الثلاثة انتصارا دهشت له الدولة والقوى القومية العربية في البلاد .

وظاهرة «الحلف الثلاثي المقدس» ليست غريبة عن واقع فرض على المسيحيين في لبنان هوية عربية ودفعهم نحو عالم لم يكونوا تاريخيا فيه وينتمون بأية حالة إليه .

في ظاهرة الحلف الثلاثي برهان آخر على وجود تعددية سياسية مبنية على تعددية قومية حضارية ناتجة عن التاريخ . فالتوجه العفوي الذي سار به الشعب في كسروان وجبيل وبيروت وفي جميع الدوائر الانتخابية المسيحية ، برهن على وجود حس جماهيري مشترك لا يتعرف إلا على الذين يلعبون على وتره . فليست الأحزاب هي التي خلقت الموجة الشعبية ، كما يؤكد بعض مفكري القوميين العرب والماركسيين ، بل الموجة الشعبية هي التي دعمت الأحزاب وأعطتها القوة .

هنالك مثل على صحة التوجه الشعبي وحقيقة الحس الشعبي . في قضاء البترون ، لم يستطع «الحلف» فرض لائحة واحدة مشتركة لأسباب محلية . فترشح كتائبي على لائحة مع زعيم محلي ، وترشح كتلوي مع زعيم محلي . ومع أن التعليمات أعطيت لجميع المحازبين بالتصويت للائحة الكاملة . فإن فرز الأصوات جاء ليعلن فوز مرشحي حزبي الكتائب

والكتلة !!!...

الشعب إذا حدد من أراد وفرض «حلفا شعبيا» في المناطق التي لم ينجح فيها «الحلف السياسي» !! «والحلف الشعبي» ، ظاهرة سبقت «الحلف السياسي» ، أي أن «القاعدة الحلفية الشعبية» وجدت قبل تحالف الأحزاب الثلاثة . وهي نفسها التي أيدت كميل شمعون في الـ ٥٨ ، وهي نفسها التي تأثرت في حرب الـ ٦٧ ، وهي نفسها التي أدخلت الأحزاب اللبنانية المسيحية إلى مجلس النواب سنة ١٩٦٨ .

انتخابات الـ ٦٨ أكدت على وجود تيار وطني في المناطق المسيحية لم يذعن لتصورات التيار المتعامل ولا لضغط القوميين العرب . والقاعدة الحلفية التي انصبت في الـ ٦٨ وراء الكتائب والأحرار والكتلة ، هي نفسها التي رفضت فيما بعد التواجد المسلح الغريب على أرض لبنان وأبرزه التواجد الفلسطيني .

٥ ــ الاحتكاكات الأولى ونهاية العهد : ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠

تخللت السنتين الأخيرتين لعهد شارل الحلو أحداث عديدة بين مختلف الأطراف بيّنت أوائل الصدام المتوقع على الساحة اللبنانية .

إن أي مراقب سياسي تابع تطور الأحداث منذ ١٩٦٧ لا بل منذ ١٩٥٨ من خلال منظار التعددية على الصعيد السياسي ، كان لا بد له أن يتوقع مواجهة حتمية بين الفريقين .

فالشارع الإسلامي بدأ يفلت شيئا فشيئا من أيدي الزعماء التقليديين ، وانصب بحماسة في تيار القومية العربية . وقد لاقى في محور الناصرية ــ المقاومة خطا قوميا استراتيجيا تاريخيا ، دعمه وأعطاه كل ما لديه . الناصرية أصبحت العقيدة القومية ، والمقاومة أصبحت الوسيلة الاستراتيجية .

أما الهدف ، فكان منازعة سيادة الدولة في مرحلة أولى ، وإسقاط الدولة في مرحلة أخرى .

المسيحيون قد عبّروا بالتفافهم حول الحلف الثلاثي عن اقتناعهم بالكيان اللبناني المستقل ، ومنه ، دعمهم للسلطة الشرعية الممثلة الوحيدة للبلاد ولسيادتها . وقد أنشأوا هيكلية ميليشيات للدفاع عن الدولة ضد أعدائها ... إذاً ، كان لا بد أن يقع الانفجار .

لكن الأرضية السياسية البحتة لم تسمح بالتدهور العظيم ولم تندلع نار المواجهة الكبرى . لماذا ؟

لم تقع المواجهة الكبرى لأن الأطراف لم تكن قد توصلت إلى نهاية المطاف مع صيغة

الميثاق الوطني ، ولأن التيار المسيحي التقليدي المتحكم بالدولة ومعه الزعامات الإسلامية ، أجّل حدوث الأزمة وجمد الوضع كي لا تقع الكارثة على مصالحه مباشرة .

فعند الجانب الإسلامي ، ومع أن القوميين العرب قد اتخذوا حجما لا يستهان به بأحزابهم وتنظيماتهم ، ومع أن المقاومة الفلسطينية شكلت قوة عسكرية هامة ، ومع أن المعارضة السياسية للحكم اللبناني قد اشتدت . فالشارع الإسلامي لم يفلت تماما من أيدي الزعماء التقليديين . وقد عمل هؤلاء على تهدئة الوضع بإثارة مسائل هامشية وإلهاء الرأي العام بتشعبات اللعبة البرلمانية والوزارية . أي إن الزعامات الإسلامية بدأت تلعب آخر أوراقها لتمنع المد الشعبي من تخطيها . المسيحيون شاهدوا أغرب ظاهرة سياسية . فبينما كانت صفوف القاعدة الخلفية الشعبية تقلق على تطور الأوضاع ، ونمو التيار القومي العربي ، واجتياحه نصف لبنان وضغطه على أجهزة الدولة السياسية والتربوية ، كانت القيادات تتخذ المواقف اللينة والمموهة . وبينما كانت الأوساط المسيحية تتناقل مخاوفها من اجتياح عربي سياسي — عسكري — تربوي لكل لبنان ، وتطالب فيما بينها بالدفاع عن القومية اللبنانية ، توجه المسؤولون ، عند المسيحيين ، من خلال تصريحاتهم ، في خط معتدل ، لا بل محبذ للقضايا العربية . فقد ترجم الرئيس كميل شمعون هذه الظاهرة عندما صرح بعد انتخابات الـ ٦٨ التي انتصر فيها أمام مؤيديه في مهرجان في السعديات : «سنحرر فلسطين شبرا شبرا ...». كذلك ردد الشيخ بيار الجميل مرارا : «إننا نقدس العمل الفدائي ... والقضية الفلسطينية أقدس قضية عندنا» . لكن هذه الثنائية السياسية عند المسيحيين لم تكن عفوية ، بل إن القيادات المسيحية ، وخاصة الأحزاب الثلاثة الحلفية ، أرادت أن تواجه المد الفلسطيني — العربي الماركسي على عدة مراحل :

المرحلة الأولى تواجه فيها الماركسيين ، والمرحلة الثانية التجاوزات الفلسطينية ، والمرحلة الثالثة انتهاكات السيادة اللبنانية . أما إذا كانت الأحزاب قد اتبعت سياسة لينة في المواقف من العروبة والقضايا العربية فذلك للأسباب الآتية :

أولا — اعتبرت الأحزاب أن الخطر الأول هو الشيوعية .

ثانيا — لم ترد الأحزاب مواجهة المد القومي العربي ، خوفا من انفراط الدولة ، وانحلال الكيان من بعده .

هكذا فإن موقف القوى السياسية المسيحية الرسمي لم يكن متطرفا ، لا بل كان إلى حد ما قريبا من موقف الإسلام التقليدي وأحيانا من التيار القومي العربي .

لكن المواقف السياسية عند الطرفين لم تستطع استيعاب التناقض الأساسي الحاصل بين

مجموعتين مختلفتين تشد كل واحدة منهما البلاد نحوها .

فإذا لم يقع الانفجار الكبير ، فإن مواجهات محلية حصلت في بضعة مناطق بين الطرفين ، مشيرة إلى تناقض عميق في المفاهيم . تناقض تخطى المواقف السياسية الرسمية للأطراف ، وتجلى في اشتباكات حصلت بين الأهالي المسيحيين والمقاومة الفلسطينية .

في ربيع ١٩٧٠ ، تصدى أهالي بلدة الكحالة المسيحية في قضاء عاليه لقافلة مسلحة فلسطينية حاولت اجتياز بلدتهم في شكل استفزازي ، فأبادوها . وتوسعت الاشتباكات إلى محلة الدكوانة في المتن ، حيث اشتبك الأهالي ومنهم أعضاء في حزب الكتائب مع مجموعات من الفلسطينيين المسلحين المتواجدين في مخيم تل الزعتر القريب .

الاشتباكات المسلحة هذه لم تكن بحجمها الفعلي لتدق ناقوس الخطر في البلاد . لكن المعاني السياسية التي أفرزها الواقع الجديد أظهرت حقيقة جديدة لم يحسب لها أحد من المراقبين في البلاد حسابا . القوميون العرب ، المسلمون اللبنانيون والفلسطينيون ، لم يتصوروا أن بوسع المسيحيين الرد على الضغط العسكري بضغط مماثل . ذلك لأن المسيحيين لم يعلنوا يوما رفضهم لمبدأ المقاومة الفلسطينية ولا العروبة . فلم يعقل أن يواجه المسيحيون عسكريا هذه التيارات . لكن عنصرا غفله مفكرو القوميين العرب ، هو أن الاختلاف لم يكن فقط على التجاوزات أو على انتهاك السيادة ، بل كان في الحقيقة تناقضا بين اتجاهين قوميين حضاريين ، لم تكن قضية وجود المقاومة الفلسطينية إلا لتفجر هذا التناقض ، خاصة وأن الهيكلية اللبنانية لم تعطِ لكل وجود طابعه المميز ، ومنه حقوقه وموجباته .

على أثر اشتباكات حصلت أيضا بين الجيش اللبناني والفلسطينيين في الجنوب والبقاع ، وقّعت الدولة اتفاقية القاهرة مع المقاومة ، نظمت من خلالها مرور الفلسطينيين من الأراضي اللبنانية إلى إسرائيل .

٦ — إتفاقية القاهرة : التي وضعت يوم ٣ نوفمبر ١٩٦٩ بين السلطة اللبنانية والمقاومة

كرست فكرة «لا غالب ولا مغلوب» مرة ثانية و«لا شرق ولا غرب» مرة ثالثة . فالفكر الذي وقع الميثاق الوطني لم يستطع إلا أن يفرز اتفاقا قوميا مشابها بعد كل أزمة .

إن اتفاقية القاهرة وافقت على مبدأ العمل الفدائي ، موافقة بذلك على عروبة لبنان ، حيث إن المقاومة تنطلق من جميع الأراضي العربية المحيطة بإسرائيل . ومن ناحية ثانية شددت بنود الاتفاق على سيادة الدولة واستقلال لبنان . أي أن الحكم ومؤيديه أرادوا إقامة ميزان بين الاستقلال ، وهو مطلب مسيحي ، والعروبة ، وهي مطلب إسلامي ! !

لكن اتفاقية القاهرة انحازت نحو الطرف القومي العربي أكثر ، ودفعت بكل لبنان نحو اتجاه معين . فإذا كان الميثاق الوطني بالأساس قد غفل التوازن التعددي «بوجه لبنان العربي» ، فإن مخرج الـ ٥٨ بـ«لا غالب ولا مغلوب» ، أكد «وجه لبنان العربي» . أما اتفاقية القاهرة فقد ذهبت أبعد من ذلك . لقد كرست ، ليس فقط وجه لبنان العربي ، بل مشاركة كل لبنان ، عمليا ، في ترجمة هذه العروبة إلى أفعال ، وذلك بدعم المقاومة الفلسطينية رسميا وبتحمل النتائج .

من هنا ، يمكن إدراك حقيقة الوضع في لبنان بعد توقيع اتفاقية القاهرة .

تيار قومي عربي يؤيد المقاومة الفلسطينية في الأوساط الإسلامية ، والقيادات التقليدية تحاول المحافظة على مراكزها دون فك الارتباط مع البورجوازية المسيحية العليا . وقد اعتبرت الأحزاب القومية العربية عند المسلمين أن اتفاقية القاهرة قيدت المقاومة ولم تطلقها بحرية .

تيار شعبي مسيحي يرفض الحملة التعريبية الخانقة سياسيا وتربويا . وأحزاب لبنانية تمثله تنتقد اتفاقية القاهرة لأنها تقيد الدولة وتعطي الحرية للمقاومة في انتهاك السيادة الوطنية .

الدولة ، التي وضع فكرها خلال ست وعشرين سنة ، ثلاثة مواثيق لتجنب تفجر شامل كاد أن يحصل نتيجة أخطاء كبرى ، أهمها إهمال طبيعة لبنان التعددية وعدم الاعتراف بها .

القسم الخامس : عهد سليمان فرنجيه : السبعينات أو التفجر ١٩٧٠ — ١٩٧٦

عهد الرئيس سليمان فرنجيه آخر مرحلة قبل الانفجار النهائي وانفراط هيكلية البلاد . خصائص هذا العهد عديدة ، والحوادث التي تعاقبت فيه هامة ولها طابع مصيري . كذلك السنتان الآخرتان من الحكم شهدتا صراعا خرج إلى النور ، بعد أن جمدته مواثيق ثلاثة في الـ ٤٣ والـ ٥٨ والـ ٦٩ .

١ — إنتخاب الرئيس

إن انتخاب فرنجيه رئيسا للجمهورية كان له معان سياسية واضحة بالنسبة للرأي العام اللبناني ، والمسيحي خاصة . فأصل الرئيس الزغرتاوي الشمالي ، وتأسيسه لجيش التحرير

الزغرتاوي (ميليشيا مسلحة تابعة لعائلة فرنجيه) ، وعدم ترشيح رسمي لأحد رؤساء الأحزاب الحلفية الثلاثة ، جعل من سليمان فرنجيه في نظر الرأي العام المسيحي ، رمز الانتفاضة المسيحية ضد سياسة الشهابية المتعاملة مع العرب والمسؤولة عن اتفاقية القاهرة . وبما أن المرشح الشهابي الياس سركيس مثل بنظر المفكرين المسيحيين التابعين للأحزاب الحلفية الارتباط بالعرب ومواصلة لسياسة فؤاد شهاب وشارل الحلو النهجية ، قررت القوى اللبنانية المسيحية تأييد سليمان فرنجيه .

وفي الثالث والعشرين من أيلول ١٩٧٠ تسلم الرئيس الجديد مسؤولية رئاسة الجمهورية وسط تهليل في الأوساط الشعبية المسيحية ، التي رأت في إخراج الشهابية من الحكم ، أملا في أن يزول الخطر العربي . الرأي العام الإسلامي ، والأحزاب القومية العربية خاصة ، رأت في هذا الانتخاب اتجاها مسيحيا للدولة اللبنانية ، وخطرا جديدا يحدق بعروبة لبنان . فسليمان فرنجيه بالنسبة لهذه الأحزاب وللمسلمين عامة ، زعيم ماروني متطرف بنى ميليشيا لمواجهة الفلسطينيين . ولعبت التعددية السياسية دورها الأول منذ بدء العهد .

٢ — معركة ١٩٧٣ : الجيش يصبح طرفا ... الجيش رمز السيادة

شهدت الحقبة الممتدة بين ١٩٧٠ و١٩٧٣ تطورا هاما على صعيد نمو الحركة القومية العربية بجميع أحزابها في المناطق الإسلامية من الدولة اللبنانية . ونمو هذه الحركة ، الطبيعي ، تصاعد مع تعاظم شأن المقاومة الفلسطينية وتزايد قوتها العسكرية . وأقام اليسار القومي العربي في لبنان حلفا استراتيجيا مع الثورة الفلسطينية ، بدأ يشكل خطرا على النظام اللبناني ، بنظر الحكم .

وإذا كان دخول الفلسطينيين من جنوب لبنان إلى إسرائيل لتنفيذ عمليات فدائية ، كان المسألة الأساسية المختلف عليها بين السلطة اللبنانية والمقاومة وحلفائها اللبنانيين ، فإن تواجد الفلسطينيين المسلح في مخيمات حول العاصمة وفي المناطق أصبح الهاجس الأكبر للدولة والأحزاب المسيحية . وتواصلت الصدامات الخفيفة بين الفدائيين والمدنيين المسيحيين والمناوشات بين الفلسطينيين وأفراد الجيش اللبناني . لكن الحالة انفجرت في أيار يوم ٧٣/٥/٢ بعد اختطاف جنود لبنانيين على أيدي فلسطينيين مسلحين . فبعد انتهاء مهلة الإنذار الذي أعطته قيادة الجيش اللبناني للمقاومة لإرجاع العسكريين ، قامت القوات النظامية بمحاصرة المعسكرات الفلسطينية وقصفها بالمدفعية والطيران . لم ينتظر الفلسطينيون من جهتهم انتهاء مهلة الإنذار ، وبدأوا عملياتهم ضد ثكنات ومراكز الجيش في بيروت

لكن اتفاقية القاهرة انحازت نحو الطرف القومي العربي أكثر ، ودفعت بكل لبنان نحو اتجاه معين . فإذا كان الميثاق الوطني بالأساس قد غفل التوازن التعددي «بوجه لبنان العربي» ، فإن مخرج الـ ٥٨ بـ«لا غالب ولا مغلوب» ، أكد «وجه لبنان العربي» . أما اتفاقية القاهرة فقد ذهبت أبعد من ذلك . لقد كرست ، ليس فقط وجه لبنان العربي ، بل مشاركة كل لبنان ، عمليا ، في ترجمة هذه العروبة إلى أفعال ، وذلك بدعم المقاومة الفلسطينية رسميا وبتحمل النتائج .

من هنا ، يمكن إدراك حقيقة الوضع في لبنان بعد توقيع اتفاقية القاهرة .

تيار قومي عربي يؤيد المقاومة الفلسطينية في الأوساط الإسلامية ، والقيادات التقليدية تحاول المحافظة على مراكزها دون فك الارتباط مع البورجوازية المسيحية العليا . وقد اعتبرت الأحزاب القومية العربية عند المسلمين أن اتفاقية القاهرة قيدت المقاومة ولم تطلقها بحرية .

تيار شعبي مسيحي يرفض الحملة التعريبية الخانقة سياسيا وتربويا . وأحزاب لبنانية تمثله تنتقد اتفاقية القاهرة لأنها تقيد الدولة وتعطي الحرية للمقاومة في انتهاك السيادة الوطنية .

الدولة ، التي وضع فكرها خلال ست وعشرين سنة ، ثلاثة مواثيق لتجنب تفجر شامل كاد أن يحصل نتيجة أخطاء كبرى ، أهمها إهمال طبيعة لبنان التعددية وعدم الاعتراف بها .

القسم الخامس : عهد سليمان فرنجيه : السبعينات أو التفجر ١٩٧٠ — ١٩٧٦

عهد الرئيس سليمان فرنجيه آخر مرحلة قبل الانفجار النهائي وانفراط هيكلية البلاد . خصائص هذا العهد عديدة ، والحوادث التي تعاقبت فيه هامة ولها طابع مصيري . كذلك السنتان الآخرتان من الحكم شهدتا صراعا خرج إلى النور ، بعد أن جمدته مواثيق ثلاثة في الـ ٤٣ والـ ٥٨ والـ ٦٩ .

١ — إنتخاب الرئيس

إن انتخاب فرنجيه رئيسا للجمهورية كان له معان سياسية واضحة بالنسبة للرأي العام اللبناني ، والمسيحي خاصة . فأصل الرئيس الزغرتاوي الشمالي ، وتأسيسه لجيش التحرير

الزغرتاوي (ميليشيا مسلحة تابعة لعائلة فرنجيه) ، وعدم ترشيح رسمي لأحد رؤساء الأحزاب الحلفية الثلاثة ، جعل من سليمان فرنجيه في نظر الرأي العام المسيحي ، رمز الانتفاضة المسيحية ضد سياسة الشهابية المتعاملة مع العرب والمسؤولة عن اتفاقية القاهرة . وبما أن المرشح الشهابي الياس سركيس مثل بنظر المفكرين المسيحيين التابعين للأحزاب الحلفية الارتباط بالعرب ومواصلة لسياسة فؤاد شهاب وشارل الحلو النهجية ، قررت القوى اللبنانية المسيحية تأييد سليمان فرنجيه .

وفي الثالث والعشرين من أيلول ١٩٧٠ تسلم الرئيس الجديد مسؤولية رئاسة الجمهورية وسط تهليل في الأوساط الشعبية المسيحية ، التي رأت في إخراج الشهابية من الحكم ، أملا في أن يزول الخطر العربي . الرأي العام الإسلامي ، والأحزاب القومية العربية خاصة ، رأت في هذا الانتخاب اتجاها مسيحيا للدولة اللبنانية ، وخطرا جديدا يحدق بعروبة لبنان . فسليمان فرنجيه بالنسبة لهذه الأحزاب وللمسلمين عامة ، زعيم ماروني متطرف بنى ميليشيا لمواجهة الفلسطينيين . ولعبت التعددية السياسية دورها الأول منذ بدء العهد .

٢ — معركة ١٩٧٣ : الجيش يصبح طرفا ... الجيش رمز السيادة

شهدت الحقبة الممتدة بين ١٩٧٠ و١٩٧٣ تطورا هاما على صعيد نمو الحركة القومية العربية بجميع أحزابها في المناطق الإسلامية من الدولة اللبنانية . ونمو هذه الحركة ، الطبيعي ، تصاعد مع تعاظم شأن المقاومة الفلسطينية وتزايد قوتها العسكرية . وأقام اليسار القومي العربي في لبنان حلفا استراتيجيا مع الثورة الفلسطينية ، بدأ يشكل خطرا على النظام اللبناني ، بنظر الحكم .

وإذا كان دخول الفلسطينيين من جنوب لبنان إلى إسرائيل لتنفيذ عمليات فدائية ، كان المسألة الأساسية المختلف عليها بين السلطة اللبنانية والمقاومة وحلفائها اللبنانيين ، فإن تواجد الفلسطينيين المسلح في مخيمات حول العاصمة وفي المناطق أصبح الهاجس الأكبر للدولة والأحزاب المسيحية . وتواصلت الصدامات الخفيفة بين الفدائيين والمدنيين المسيحيين والمناوشات بين الفلسطينيين وأفراد الجيش اللبناني . لكن الحالة انفجرت في أيار يوم ٧٣/٥/٢ بعد اختطاف جنود لبنانيين على أيدي فلسطينيين مسلحين . فبعد انتهاء مهلة الإنذار الذي أعطته قيادة الجيش اللبناني للمقاومة لإرجاع العسكريين ، قامت القوات النظامية بمحاصرة المعسكرات الفلسطينية وقصفها بالمدفعية والطيران . لم ينتظر الفلسطينيون من جهتهم انتهاء مهلة الإنذار ، وبدأوا عملياتهم ضد ثكنات ومراكز الجيش في بيروت

وبعض المناطق . المواجهة كانت بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية ، أي بين كل لبنان والأغراب . لكن الحقيقة هي أن المواجهة كانت بين الجيش الذي دعمته الأحزاب اللبنانية المسيحية سياسيا ، والفلسطينيين الذين حظوا على تأييد الشارع الإسلامي من خلال أحزابه القومية العربية . فإذ بأيار الـ ٧٣ يتحول إلى حلقة من حلقات المواجهة المستمرة بين الأطراف التقليدية . ولو استمر الجيش في المعركة ، ودخل بكل قواه ، لكان ، حسب رأينا ، قد لاقى نفس المصير الذي لاقاه خلال حرب السنتين فيما بعد ... خاصة وأن إشاعات شعبية قد انتشرت بسرعة مذهلة مفادها مثلا : أن ضابطا طيارا مسيحيا رفض الخضوع إلى الأوامر التي أعطيت إليه بالرجوع إلى القاعدة ، بعد عملية محدودة ، وقام بقصف أهداف فلسطينية أخرى . وأن ضابطا مسلما رفض الأوامر التي أعطيت إليه بقصف موقع فلسطيني داخل حي إسلامي ... إلخ ...

النتيجة التقليدية «لتجميد الأزمة» كانت بالطبع اتفاقا على التجميد . فوقع بروتوكول ملكارت يوم ١٧/٥/٧٣ كملحق لاتفاقية القاهرة ! ! وأجّلت المواجهة ...

النتائج :

الجانب المسلم طبعا اقتنع نهائيا بأن الدولة منحازة للمسيحيين والجيش أداة لقمع الحركة القومية العربية . **وازداد التلاحم بين لبنان العربي والثورة الفلسطينية بشكل أصبح من الصعوبة إدراك أين تبدأ الأحزاب القومية العربية اللبنانية وأين تنتهي المنظمات الفلسطينية .**

المسيحيون ، انتقلوا من ذهول إلى ذهول ، فالأوساط المسيحية التي لم تهضم اتفاقية القاهرة وانتهاكها للسيادة اللبنانية تأكدت بعد اتفاقية ملكارت من عدم قدرة الدولة على حمايتها وعدم فعالية الجيش في الحفاظ على السيادة . واقتنعوا بضرورة إقامة أمن ذاتي لهم أي : الميليشيات . فقامت مخيمات جدّية في المناطق المسيحية ، تدرب فيها الشبان على حمل السلاح والمواجهة الجماعية لأي احتمال .

من ناحية ثانية أدرك مثقفو المسيحيين أنه لم يعد بوسع الدولة اللبنانية أن تؤمن حماية شعبهم ووجودهم ، بعد أن انحازت بوضوح ، ولو مرغمة إلى العالم العربي . كما أدركوا أن انكفاء الشهابية وتولي سليمان فرنجيه الرئاسة ، لم يحل الأمور . فالأشخاص تبدلت ، ولكن إيديولوجية الدولة لم تتغير . ولو تغيرت هذه الإيديولوجية التي وجدت منذ الميثاق الوطني ، لما كان هنالك دولة ! ! **فأي رئيس يأتي ، تستوعبه إيديولوجية الدولة ، أي إيديولوجية ميثاق الـ ٤٣** ... لأن اليمين الدستورية التي يقسمها ، هي التي توجه سياسة الجمهورية منذ أول ساعة من الحكم حتى الأخيرة . وإذا أراد الرئيس تخطي بعض الاعتبارات التقليدية ،

وجد نفسه خارقا للدستور وللميثاق الوطني ...

أيار ٧٣ لعبت التعددية «المطمورة» دورها السلبي عسكريا ...

٣ — حرب رمضان العربية الإسرائيلية — أوكتوبر ١٩٧٣

لأول مرة منذ بدء الحرب العربية — الإسرائيلية ، حقق العرب انتصارا ولو جزئيا على إسرائيل . يكفي أن يتوصل الجيشان المصري والسوري إلى مباغتة الجيش الإسرائيلي المتطور وإحراز تقدم ملموس على أرض المعركة ، حتى إنه يمكن القول بأن حرب أوكتوبر بأي شكل انتهت ، قد أعطت للقدرة العربية حجما أكبر ، يهدد الكيان الإسرائيلي إذا استمر الصراع دون نهاية .

إسلاميا ، اشتد الالتحام بالمقاومة الفلسطينية ، وترسخ الاعتقاد بالقومية العربية وزادت الثقة بقدرة الأمة العربية على الانتصار . وقد أعطى سلاح النفط ، الذي استخدمته الدول العربية المعتدلة ، شعورا بالقوة للقوميين العرب ، أمام تحديات أميركا والغرب . وكانت نتيجة ارتفاع المعنويات هذه على الساحة اللبنانية ، أن تأكد للتيار القومي العربي أن النصر إلى جانبه في صراعه المحلي ، حيث إن المسيحيين لن يفكروا بإقحام ميليشياتهم في معركة غير متكافئة مع العالم العربي الذي خرج كسادس قوة في العالم ...

بالفعل ، فالمسيحيون شعروا بالخوف ، وزالت ثقتهم بالجيش كأداة دفاع عملية . لكن خوفهم دفعهم إلى مزيد من التحضير والتدريب بدل الاستسلام .

٤ — خطاب سليمان فرنجيه في الأمم المتحدة سنة ١٩٧٤

في يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، دافع الرئيس سليمان فرنجيه من على أعلى منبر في العالم ، وهو منبر الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة ، عن القضية الفلسطينية بوصفه رئيسا لجمهورية لبنان . وكانت الجامعة العربية قد فوضت رئيس لبنان المسيحي للتكلم باسم ١٠٠ مليون عربي ومن ورائهم ٤٠٠ مليون مسلم في العالم . كيف يمكن أن يتكلم رئيس جمهورية لبنان ، المسيحي ، الذي توصل إلى الرئاسة عن طريق أصوات نواب دخلوا المجلس بفضل تأييد الشعب المسيحي لهم ، عن قضية الفلسطينيين القومية العربية ؟

هذا السؤال لم يطرحه أحد في ذلك الوقت ، مع أن الموقف كان غريبا حيث إن ممثل المسيحية اللبنانية ، حسب الميثاق ، يدافع عن الأمة العربية التي حاول الحكم فيها إزالة

الأمة اللبنانية على مدى قرون عديدة . لم يطرحه أحد لأن موقف رئاسة الجمهورية لم يكن غريبا في الأجواء السياسية التي شهدها لبنان في منتصف السبعينات .

فإذا تكلمنا عن ردات فعل شعبية مسيحية ورأي عام ينتفض أمام كل محاولة تعريب أو أمام كل مظهر استفزازي للقوى القومية العربية في الـ ٥٨ و٦٨ ، والـ ٦٩ والـ ٧٣ ، فإن الأجواء السياسية عند المسيحيين لم تكن جميعها على نفس المستوى . إذ إن قوى كثيرة قاومت المد الشعبي وعملت على تليين المواقف وتصوير المسيحيين بغير مشاعرهم . **حتى إن كل شيء صدر عن المسيحيين طيلة سنين لم يظهر للخارج كما هو في الحقيقة . كأن تاريخا خفيا للشعب المسيحي قد تواصل منذ الاستقلال من دون علم أحد ، لا الرأي العام العالمي ، ولا الرأي العام الإسلامي ، ولا حتى أحيانا رأي المسيحيين أنفسهم ...**

لماذا ؟ لأن جميع الفعاليات في الدولة والمؤسسات الاقتصادية والتربوية كانت بيد التيار المسيحي المتعامل ، أي البورجوازية العليا . وقد طمس هذا التيار كل شعور قومي للشعب المسيحي إذا لم يظهر ، وموّهه إذا ظهر ، بشكل يتناسب مع سياسته . فلم يستطع العالم الخارجي أن يتفهم فيما بعد ردات فعل المسيحيين التي أتت دوما من الشعب . ولم يفهمها أيضا المسلمون ...

إذا فالأجواء الرسمية عند المسيحيين لم تستقبل أية فكرة قومية لبنانية ، وفتحت أبوابها على مصراعيها لأية فكرة عروبية .

لماذا ؟

لأن المسيحيين التقليديين ، عندما رأوا تدهور الأوضاع ، وانفلات الجماهير الإسلامية من أيدي الزعماء المحليين ، وتوجههم في تيار القومية العربية ؛ وعندما أيقنوا أن مصالح لبنان الاقتصادية مرتبطة بحسن الجوار مع العرب ؛ وبما أن حسن الجوار بدأ يفرض ، منذ انطلاق المقاومة الفلسطينية وتأييد المسلمين لها ، اعترافا أكثر وضوحا بالعروبة ، فقد كرر المسيحيون التقليديون وعلى رأسهم المسؤولون في الدولة ، اعترافهم بلبنان العربي ، **حتى انهم خرقوا بأنفسهم الميثاق الوطني ، الذي لم يطلب من المسيحيين أكثر من فك الارتباط بالغرب** .

ولم يدرك المسلمون التنازلات العظيمة التي قام بها هذا التيّار عن لسان الشعب المسيحي ، بل اعتقد مفكروهم **بأن اعتراف المسيحيين بالعروبة هو وعي قومي عندهم ! !**

وتجسيدا لانتماء كلّ لبنان العربي ، سمحت الدولة للفلسطينيين بالتدرّب في قواعدهم في لبنان وانطلاقهم ضدّ إسرائيل . فلم يكن على هذه الأخيرة إلا أن تقصف القرى اللبنانية الإسلامية في الجنوب ردّا على العمليات . وتصعّد العنف الفلسطيني ، وتصعّد بالمقابل

العنف الإسرائيلي المضاد . ودفع كل لبنان ثمن انتمائه العربي . ولكن الدولة اللبنانية لم تزج بالجيش اللبناني ضد إسرائيل لأنها اعتقدت أنها فعلت بما فيه الكفاية للمسلمين والعرب ! ...

فقامت قائمة المسلمين والفلسطينيين لعدم الدفاع عن لبنان العربي والفلسطينيين واتهموا لبنان الرسمي بالخيانة . فلم يكن على لبنان الرسمي ، خشية من التعرض لعرب الخارج والداخل ، وخوفا على المصالح الاقتصادية ، إلا أن يقوم بفعل ندامة مصحوبا بفعل إيمان ، تلاهما رئيس البلاد المسيحي يوم ١٥ نوفمبر ٧٤ في الأمم المتحدة .

التعددية «المطمورة» أكثر من أي يوم ، بدت وكأنها تهزّ البلاد أكثر من أي يوم ...

٥ — ١٣ نيسان ١٩٧٥ : ثورة التعددية أو تعددية الثورات

أُطلقت النيران من فوهات المدافع الرشاشة ... وسقط جوزيف أبو عاصي شهيدا على الأرض وسط الدماء ... كان ذلك صباح يوم الأحد الواقع في ١٣ نيسان ١٩٧٥ . لم تمر أربع وعشرون ساعة حتى انتشر المسلحون في جميع أنحاء العاصمة وأقيمت المتاريس بشكل حدود بين طرفي المدينة ، بل بين لبنانين ، العربي الإسلامي والمسيحي ...

إذا كانت هذه هي الصورة الأولى لاندلاع أعظم حرب في تاريخ لبنان الحديث ، فالمواجهة بدأت فعلا قبل الثالث عشر من نيسان . لقد بدأت منذ ثلاثة عشر قرنا ! بدأت مع الفتح العربي ، واستمرت مع الأمويين والعباسيين والمماليك والعثمانيين والإقطاع وتطورت مع القوميين العرب ومع الناصرية ، إلى أن وصلت إلى الفلسطينيين . جميع هؤلاء مثلوا بنظر الشعب المسيحي نية توسعية حاولت القضاء على وجوده الحر والسيد والمستقل . فالنية لم تزل هي هي منذ ألف وثلاثمئة سنة : تعريب لبنان ، فرض العروبة على المسيحيين ... فلا يجب التعجب من حصول ما جرى صباح ١٣ نيسان ، لأنه كان من المحتم أن يجري ...

فالميثاق الوطني لم يحل شيئا لا مخرج الـ ٥٨ ، ولا اتفاقية القاهرة ، ولا بروتوكول ملكارت . جميع هذه العقود لم تعطِ الحقوق الكافية لأي من الأطراف . فكان على هذه الأطراف أن تنتفض بشكل أو بآخر ، لسبب أو لآخر ، ضد الرابطة الخاطئة التي توحدها رسميا . في الأشهر السابقة لـ١٣ نيسان ، أي منذ بدء فصل الشتاء ، تكهرب الجو في البلاد . ظاهريا ، أعيد سبب التكهرب إلى عدة مشاكل .

المشكلة الأولى نتجت عن قصف إسرائيل المتواصل لقرى الجنوب ردا على غارات الفدائيين الفلسطينيين . فطالب المسلمون بالدفاع عن القرى ، ودعم المقاومة . وورد

المسيحيون أنه يجب إيقاف عمل الفلسطينيين وإزالة أية ذريعة لإسرائيل في التدخل .

المشكلة الثانية جاءت حسب اليسار الماركسي ، عن تفاقم الحالة الاجتماعية ، نتيجة القصف الإسرائيلي للجنوب ، وتوسع رقعة البؤس والفقر .

فتصاعدت الحركة الشعبية ضد النظام المبني على الامتيازات . بالنسبة للسميحيين ، أو اليمين حسب التعريف وقتها ، لم تكن المظاهرات وأعمال الشعب ، إلا تنفيذا لمخطط شيوعي يهدف لقلب النظام بمساعدة الفصائل الماركسية المتطرفة في المقاومة الفلسطينية ...

المشكلة الثالثة ، وهي السبب العملي في انفجار المواجهة ، كانت التسلح . فالمقاومة أقامت معسكرات حول بيروت وفي المناطق مسلحة بشكل يفوق أحيانا قدرة الجيش اللبناني . وقد فرضت الثورة الفلسطينية على المناطق المحيطة بمعسكراتها نظاما خاصا مرتبطا بها ، خارقة السيادة اللبنانية بذلك . أمام هذا الخطر ، ضاعفت الأحزاب اللبنانية المسيحية والقوى الحليفة جهودها في تدريب الشباب على القتال في مخيمات أقامتها في الجبال .

إذا كانت هذه الأسباب صحيحة وواقعية ويدركها الجميع ، خاصة الذين عاشوا ظروفها سنة ١٩٧٥ ، فإن أسبابا أعمق قد لعبت دورا رئيسيا في قيام المعركة ، لا بل الدور الأول والأساسي .

المشكلة الكبرى كانت الهوية . لأنه من الهوية انطلقت المشاكل الأخرى وتشعبت .

فإسرائيل قصفت الجنوب لتواجد الفلسطينيين فيه . والفلسطينيون تواجدوا لأن البلاد عربية ، ويمكنهم الانطلاق من أية دولة محاذية هويتها عربية . كذلك البؤس الذي تفشى في المناطق الإسلامية نتيجة القصف الإسرائيلي ، عظم بسبب «الامتيازات المسيحية» . أما الامتيازات فسببها الميزان القائم منذ الميثاق الوطني ، بين عروبة البلاد التي يريدها المسلمون ، والمراكز الحساسة التي يتمسك بها المسيحيون خوفا من الذوبان في الأكثرية العددية ...

أما قيام المعسكرات الفلسطينية والدفاع عنها ، فهو واجب قومي بالنسبة للقوميين العرب . وقيام مخيمات الكتائب والأحرار عمل وقائي لبناني مسيحي خوفا من ذوبان كل لبنان في هوية غريبة .

إذا ، أساس المشاكل ناتج عن الاختلاف على هوية لبنان .

المسلمون ، بقياداتهم ومفكريهم وجماهيرهم تحسسوا قوميتهم العربية وظنوا أن كل لبنان عربي ، ويجب أن يلتزم بواجباته القومية كالتعريب ، ودعم المقاومة الفلسطينية .

المسيحيون ، انقسموا بين تيار متعامل ، يهيمن على الدولة ، ويقبل بوجه عربي للبلاد ، دون أن يلتزم بمسؤوليات هذه القومية . وتيار آخر شعبي يرفض العروبة ، مثلته الأحزاب والهيئات . وقد رفضت هذه الأحزاب ، بتأييد شعبي ، تواجد المقاومة المسلحة والتعريب .

الخلاف إذا ، نوعي في أساسه ، بين شكلين للانتماء القومي . انتماء قومي لبناني عند المسيحيين ، يقابله انتماء قومي عربي عند المسلمين ... وانتماء غير منتمي للدولة ...

الحوادث على الساحة لم تكن إلا اشتعال الفتيل . أما الذي أشعل الفتيل ، فهو تراكم المواد المحرقة بعد أزمات الـ٥٨ ، والـ٦٩ والـ٧٣ ، التي لم تخمد نيرانها تماما ، بل ظلت تحت الرماد .

— ذهول وتلبك مسيحي بعد ذهاب فرنجيه إلى الأمم المتحدة .

— عمليات فلسطينية ضد إسرائيل .

— رد إسرائيلي .

— مظاهرات ضد الدولة اللبنانية .

— تقمع الدولة بواسطة الجيش . (معروف سعد) .

— تدخل المقاومة إلى جانب الأحزاب ضد الجيش في صيدا .

— مظاهرات مسيحية دعما للجيش وتعبيرا عن انتفاضة .

— المقاومة تسيطر على المعسكرات والمناطق المحيطة بها ، ويحبذها لبنان العربي . الهدف عروبة لبنان والتزامه بالقضية الفلسطينية .

— الأحزاب اللبنانية تقوي مخيماتها ، وتؤيدها الجماهير الشعبية في المناطق المسيحية الهدف ، الدفاع عن الأمة اللبنانية والتصدي للعروبة المعتدية .

— **١٣ نيسان ، يتحول مقتل جوزيف أبو عاصي ، رئيس قسم الكتائب في حي عين الرمانه الشعبي المسيحي ، إلى مواجهة بين لبنان العربي الذي تدعمه المقاومة الفلسطينية ولبنان المسيحي الذي يدعم الدولة اللبنانية .**

الفصل الرابع
الحقيقة التعددية والواقع اللبناني السياسي

يعود جميع المفكرين والسياسيين في طرح برامج الحل للقضية اللبنانية ، إلى مسلمات ، ينطلقون منها دون مناقشتها .

أهم هذه المسلمات هي هوية لبنان . يتفق الجميع على هوية لبنان العربية . أي أن كل لبنان عربي ، بما فيه المسيحيون .

إن جزءا كبيرا من هؤلاء يؤكد عروبة كل لبنان أو المسيحيين لدوافع إيديولوجية . كالقوميين العرب الناصريين والبعثيين وغيرهم . ويجتمع حول هذا الجزء المسلمون عامة ، إن تقليديين أو ثوريين ، وفريق من المسيحيين . الفريق المسيحي الذي ينادي بعروبة المسيحيين إيديولوجيا لا يتعدى الـ ٤٪ من مجموع المسيحيين ، وهو في أكثريته منتم إلى أحزاب عقائدية قومية عربية .

أما الجزء الثاني وهو مسيحي بكامله فينقسم إلى اثنين . الأول يعتبر أنه يجب تخطي هذه المسألة وعدم مناقشتها لعدم جدواها ! ! والثاني يقبل بوجه لبنان العربي لعدم استطاعته مجابهة هذه الفكرة إيديولوجيا .

هكذا ، إذا حللنا جميع المواقف السياسية في لبنان منذ الـ ٤٣ ، لا نرى مشكلة

أساسية على الصعيد القومي . لكن ثمة مواجهة تحصل في كل مرة يجب اتخاذ موقف قومي من قضية ما . وتنقسم البلاد إلى شطرين ، يتخذ كل شطر شكل مجموعة لها مواصفات القومية . كما حصل في الـ ٥٨ ، وفي خلال حرب السنتين في الـ ٧٥ .

إذا مهما كان الائتلاف بارزا على صعيد هوية لبنان ، فإن الواقع اللبناني يبرز حقيقة من خلال كل أزمة ، كما رأينا منذ الـ ٤٣ حتى الـ ٧٥ . طبيعة البلاد الإنسانية ترفض قالب الـ ٤٣ وتفسيراته من أية جهة أتت .

هذا بالنسبة للمبدأ الذي استخلصناه حتى الآن . لكن ما كانت مواقف الأطراف وما كانت تصوراتها إزاء الهوية التعددية في البلاد ؟ وهل حصلت تطورات ؟

إن دراسة هذه المسألة تبدو مذهلة عندما نبدأ بتوضيح الأمور . فالحالة الفكرية السياسية في لبنان منذ الاستقلال تدعو للعجب لكثرة تعقدها وتشعبها . كأن هناك حقيقة أساسية أُخفيت منذ أكثر من ٣٠ سنة ، ولم تبرز إلى النور ، إلا من خلال تفجر كبير ...

فالمسائل الأساسية التي بدأ إعلانها من قبل الطرفين جزئيا بعد ١٩٧٥ ، لم يكن لها وجود يذكر قبل هذه السنة . أما إذا كان قد ناقش البعض تناقض القومية اللبنانية — القومية العربية ، فإن ذلك لم يخرج عن نطاق النظريات في حلقات ضيقة لم يأخذ به السياسيون من جميع القوى .

ولكي نتمكن من تحديد المواقف الرئيسية للأطراف ، لا بد لنا من تحليل الأجواء السياسية في تقسيم يجزئ عهد الاستقلال إلى ثلاثة : قبل الـ ٧٥ ، مواجهة الـ ٧٥ ، بعد الـ ٧٥ .

القسم الأول : الواقع اللبناني السياسي قبل الـ ٧٥

نستطيع تلخيص الواقع اللبناني السياسي قبل فترة الـ ٧٥ كما يلي : في الـ ٤٣ ، هيمنت إيديولوجية الدولة ، أو الدستورية ، على مختلف الأصعدة في لبنان وطغت . وانحسر التيار المسيحي الراديكالي المناهض لعروبة لبنان المتمثل بالكتلة الوطنية . فلم يشكل إلا أقلية . خلال عهد كميل شمعون ، برز التيار القومي العربي عند المسلمين وانطلق بقوة ، خاصة منذ مواجهة الـ ٥٨ . فاقتصرت ساحة عهد فؤاد شهاب السياسية على الإيديولوجية المسيحية المتعاملة الدستورية — الشهابية ، والتيار القومي العربي . ظلت التركيبة السياسية الشهابية — القومية العربية وحيدة حتى أوائل السبعينات حيث ظهرت بوادر انتفاضة مسيحية مكبوتة . إذ إن ثلاثين سنة من السكوت السياسي عند المسيحيين بالنسبة للهوية

القومية ، وضخامة المسائل القومية التي طرحت منذ ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣ ، كاتفاقية القاهرة ، جعلت الأوساط المسيحية تتحرك لتنجب تيارا قوميا لبنانيا .

وعندما ظهر التيار القومي اللبناني الرافض عند المسيحيين ، تبدلت المعادلة . فبدل أن تظل ، راديكالية إسلامية قومية عربية يقابلها تيار مسيحي متعامل ومتراجع ، شهدت السبعينات معادلة راديكالية — إسلامية — قومية — عربية تقابلها راديكالية مسيحية — قومية — لبنانية ، وانفراط مستمر لتيار التعامل ، المسيحي المضمون ، والمسيحي — الإسلامي التقليدي ، الشكل .

إذاً ، من خلال هذا التحليل الوجيز والسريع ، يمكننا مراقبة تحول جذري على الساحة السياسية اللبنانية . ولا يمكن فصل هذا التحول الجذري عند المسلمين وعند المسيحيين سوية عن الأحداث التي وقعت في عهد الاستقلال . فقد رافق كل نهضة قومية عند فريق معين انتفاضة ، تترجمت عمليا بمواجهة . فالـ ٥٨ كانت نتيجة بدء وعي قومي عند المسلمين ، الذي اصطدم بالدولة — السد . والـ ٧٥ كانت نتيجة وعي قومي عند المسيحيين الذي اصطدم بالمقاومة الفلسطينية والتيار القومي العربي — السد ، أيضا .

لقد كلف إخفاء المعالم التعددية أو تجاهلها أيام الاستقلال ، كوارث عديدة ، أكبرها ، انهيار الاستقلال نفسه ...

١ — مواقف الأطراف والأجواء السياسية قبل الـ ٧٥

اختلفت مواقف الأطراف والأجواء على صعيدين أساسيين . الصعيد السياسي الوطني ، والصعيد التربوي .

أ — الصعيد السياسي

— الإسلام اللبناني

إن ثمة شيئا وحّد جميع فصائل الإسلام في لبنان ، في كل أحزابه وقواه ومؤسساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، على جميع الأصعدة ، وفي كل طبقاته ألا وهو : العروبة .

الانتماء الإسلامي للقومية العربية كان ولا يزال الطابع المميز للتعددية في لبنان . فإذا

اختلف المسيحيون ، أو البعض منهم على الانتماء القومي ، فالقضية الوحيدة التي تجمع المسلمين هي عروبتهم .

لكن اعتبارا جديدا يبرز عند الإسلام اللبناني على صعيد الانتماء القومي : إنه لا يكتفي بعروبته ، بل يصر على عروبة المسيحيين في لبنان ، أرضا وشعبا ... وهنا أساس المشكلة الحقيقي ...

لقد رأينا في الكتاب الأول كيفية تطور النية العربية في المنطقة بالنسبة للمسيحيين . فبعد أن بدأ الأمويون الاعتراف بالوجود القومي المسيحي ، أرضا وشعبا في لبنان من خلال وجود دولة المردة . اعتبر العباسيون أن الأرض عربية لكن الشعب غريب يجب طرده ، واقتطع الخليفة للعشائر أراضي لبنان . الحكم العثماني كرس الإقطاعيات العربية مدة أربعمئة سنة . وقد اتخذت شكل إمارة لبنانية عربية درزية مع المعنيين والشهابيين . لكن مواجهة ١٨٤٠ وبروز جمهورية طانيوس شاهين ، وحرب ١٨٦٠ وتدخل أوروبا المسيحية المباشر ، أعطى للمسيحيين ، بنظر المحيط العربي حقا بالوجود كنوعية معينة .

إلا أن مثابرة التيار المسيحي ، المتعرب لأسباب عديدة ، على عروبة المسيحيين ، واتجاه قيادات مسيحية عديدة خلال الانتداب حول العالم العربي لأسباب رأيناها ، زد إلى ذلك عدم مواجهة المثقفين والمفكرين المسيحيين لهذا المد . كل ذلك جعل المسلمين ، مثقفين ورأي عام شعبي ، تقليديين وقوميين ثوريين ، يحرصون على عروبة المسيحيين ، ما دام هؤلاء يزايدون بهذا الانتماء ! !

لكن نظرية عروبة المسيحيين التي يحرص عليها المسلمون نتيجة وجود تيار مسيحي متعرب ، لم تقوَ لولا وجود نية توسعية في المنطقة العربية تنوي استيعاب جميع القوميات والإثنيات والحضارات وتعريبها . وقد سقط مسلمو لبنان بفخ تعريب المسيحيين منذ أن بدأ الخليفة العباسي باقتطاع أراضي لبنان المسيحي — الآرامي ، التي اعتبرها عربية ، للقبائل التي سكنت الأراضي اللبنانية ، وأصبحت فيما بعد الإسلام اللبناني .

لكن مهما كانت الأسباب التاريخية ، فالواقع الحالي يشهد تمسكا إسلاميا عنيفا بعروبة المسيحيين . وقد توصلت الأحزاب القومية العربية الإسلامية في لبنان إلى التنازل عن كل شيء إلا عن عروبة لبنان ، أي بمعنى آخر ، عروبة كل اللبنانيين بما فيهم المليون ونصف مسيحي — آرامي — سرياني — ماروني — أرتوذكسي — أرمني — لبناني ! !

وقد ظهر هذا الموقف القومي عند المسلمين في جميع الوثائق والمطالب والبرامج السياسية التي شاركوا فيها . فمن أكبر وثيقة وطنية إلى أصغر مطلب ، في أبعد زاوية في البلاد ، كانت

العروبة موجودة ، وفي أهم البنود .

يخطىء بعض المفكرين المسيحيين عندما يظنون أن انتماء المسلمين القومي العربي يترجم بتعلقهم بالأمة العربية سياسيا ، وخاصة بسوريا ، لأنهم كانوا لفترة طويلة سكانا فيها .

فالمسلمون هم لبنانيون أصيلون ولكنهم عرب ، بالنسبة لهم لا يوجد تناقض بين لبناني وعربي . كما لا يوجد تناقض بين زحلاوي ولبناني . لأن لبنان عربي ، كما زحله لبنانية . وإذا تعلق المسلمون بالانضمام إلى سوريا العربية لمدة ، فإن أكبر تضحية قدموها كانت باستقلالهم عنها داخل دولة لبنان . إنما الذي يهمهم هو أن يكون لبنان عربيا . أي أن ما يهم المسلمين هو العيش في دولة عربية ، سورية كانت أم لبنانية . وإذا كانت لبنانية ، فأفضل ، لأنهم ساكنون على الأراضي اللبنانية .

هذا هو المنطلق الإسلامي في فهم العروبة :

« ليس هنالك مشكلة في ارتباطنا السياسي مع أية دولة عربية ، طالما أننا نعيش في دولة عربية هي لبنان . فالوحدة العربية ليست بالإرغام . لكن المشكلة تبدأ ، عندما لا نشعر بأننا نعيش في دولة عربية . فتنشأ لدينا رغبة طبيعية بالالتحاق بأية دولة عربية ، وسوريا خاصة » . لكن هذا المنطلق قد ينقلب على المسيحيين كما يلي : «ليس المهم أن يتوحد كل لبنان مع دولة عربية ويذوب المسيحيون قوميا وحضاريا بالعالم العربي ، إنما الذي لا نقبل له بديلا ، هو أن يتحول المسيحيون إلى عرب ، داخل دولة مستقلة لبنانية . فلا يذوبون في العالم العربي ، **بل يذوبون داخل لبنان في القومية العربية** » .

القاعدة هذه ليست وهما ولا خيالا ، لأنه يمكن استخلاصها ابتداء من البرامج السياسية للأحزاب مرورا بالتصاريح حتى آخر المناقشات مع آخر شخص في آخر بيت ...

لكن الموقف الإسلامي من القومية العربية يختلف عند التقليديين منه عند القوميين الثوريين .

التقليديون ، اكتفوا بوجه لبنان العربي لسنة ١٩٤٣ . وهذا ما لم تغفره لهم الأحزاب القومية العربية في الستينات .

التقليديون ، وهم اجتماعيا البورجوازية الإسلامية العليا ، اكتفوا بالعروبة الشكلية لسببين : كي لا «يحشروا» المسيحيين التقليديين في سياستهم تجاه الجماهير المسيحية . وكي لا ينجرفوا في التيار القومي العربي المنتفض ضد الغرب الاستعماري . لأن مصالح البورجوازية الإسلامية العليا كانت ، بطبيعة الحال ، مرتبطة بالغرب ، لمواجهة المد الشيوعي الخطر . والزعماء التقليديون اكتفوا بحد أدنى هو انتماء لبنان العربي ، من خلال مشاركته بالجامعة

العربية . وقد أرغم التقليديون في مواجهة المسيحيين في الـ ٥٨ والـ ٧٥ عندما شعروا بأن الحد الأدنى قد خرق ، وبأن الأحزاب القومية بدأت تتقدم على حسابهم .

الفارق إذا بين رجالات كرياض الصلح ، وصائب سلام ، ورشيد كرامي وعبدالله اليافي ، والأحزاب القومية التقدمية هو فارق في الدرجات وليس في النوعية ، كما يظن بعض مفكري المسيحيين القوميين اللبنانيين والماركسيين .

القوميون العرب أو الأحزاب القومية والوطنية التقدمية العربية ، وهي التيار الثاني عند المسلمين ، الذي أصبح اليوم ، التيار الأقوى ، يخالفون التقليديين درجة في الانتماء القومي .

الأحزاب القومية ، كالناصريين والبعثيين وغيرهم ، يزايدون على الزعماء التقليديين ، بالالتزام بالعروبة من خلال عملهم القومي والتزامهم العملي بالقضايا القومية . أي أن الأحزاب القومية العربية تميز نفسها بعملها على تجسيد تصورات الأمة العربية ، كالمشاركة الفعالة في تحرير فلسطين من الصهاينة . والعمل على ضرب المنحرفين عن الخط القومي العربي ، ومحاربة تجزئة الوطن العربي ، والتصدي للمؤامرات الاستعمارية التي يخطط لها دومـــا الغرب والإمبريالية ...

يمكننا مراقبة مواقف الأحزاب من خلال البرامج التي طرحتها منذ الستينات ، وخاصة منذ أوائل السبعينات ، حيث لم تخلُ من التأكيد على عروبة كل لبنان والتزامه بكافة مسؤولياته العربية وعلى رأسها دعم المقاومة الفلسطينية . ونلاحظ هنا ، أن الإيديولوجية التقدمية قد لاقت تجاوبا عظيما عند الجماهير الإسلامية . والشعارات التي كتبت على الجدران كانت كفيلة بإبراز نوعية الالتزام القومي العربي في جميع القضايا المصيرية .

« نفط العرب للعرب — البعث» .

« لا للحلول الاستسلامية» .

« العروبة عقيدتنا ، الناصرية طريقنا » .

« لا للاستعمار نعم للبنان العربي » ...

لكن الفارق مهما عظم بين استراتيجية الأحزاب التقدمية وسياسة التقليديين ، فإن الفارق بين المجموعتين كان فارقا في المزايدة والالتزام أي فارقا بين معتدلين ومتطرفين داخل قومية واحدة ذات نظرة حضارية ثقافية واحدة .

إذ إن القضايا المصيرية ، كمحاربة إسرائيل ودعم المقاومة الفلسطينية وتعريب البلاد ، قد وحدتهم من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ... هذا ما لم يفهمه مفكرو المسيحيين .

— المسيحيون

إذا كانت العروبة الجامع الأول للمسلمين ، فلبنان كان العبارة الوحيدة التي استقطبت حولها أكثرية ساحقة من المسيحيين. لقد آمن ٩٩٪ من المسيحيين بضرورة وجود لبنان كدولة مستقلة سيدة حرة . وبرز تعلق المسيحيين العاطفي بعبارة لبنان كامتحان لوطنية أي عضو في المجتمع . «إن مقدار حب لبنان ، أصبح مقدار الوطنية الصحيحة» .

لكن لبنان عبارة لم يتفق على مضمونها كل المسيحيين كما اتفق المسلمون على مضمون العروبة القومي .

فلبنان بالنسبة للبعض دولة مستقلة ، يجب المحافظة عليه بكل بساطة. ولبنان بالنسبة لفريق ، بلد من الدول العربية ، كعضو في أسرة إنما عضو راشد لا يحتاج لهيمنة شقيق أو شقيقة .

بالنسبة للبعض الآخر ، لبنان أمة تامة ، يعود تاريخها إلى ٦ آلاف سنة .

وأخيرا بالنسبة لفريق آخر ، لبنان ، بلد تجمع فيه مقهورو الشرق ، واعتصموا في جباله .

النظريات متوفرة بكثرة ومتضاربة . منها القومية ، ومنها الدينية ومنها العرقية — الإثنية ومنها الاقتصادية ومنها أخيرا الكيانية . تتفق جميعها على وجوب وجود لبنان مستقل .

قبل ميثاق الـ ٤٣ ، انقسم المسيحيون إلى تيارين :

تيار دستوري مثل الذين ربطوا لبنان المسيحي بالعالم العربي لأسباب مختلفة . وتيار كتلوي — إداوي — ديني مثل الرافضين للذوبان في العروبة ، وبرز منه من طلب بقيام وطن قومي مسيحي في لبنان . وبين التيارين ظهرت حركات أرادت التوفيق بين النظرتين : أي تأييد قيام دولة تعايش إسلامية مسيحية مستقلة مع الحفاظ على ميزة لبنان كبلد تلاقي الحضارات . أبرز هذه الحركات : منظمة الكتائب اللبنانية . بعد إعلان الاستقلال ، وخروج الفرنسيين ، سيطر التيار الدستوري المتعرب على أجهزة الدولة وفرض نفسه في المناطق المسيحية . فتراجع التيار الكتلوي وانحسر حتى الاختناق . فلم يشكك أي مسيحي في عهد بشاره الخوري في عروبة لبنان ، إلا واتُّهم بالطائفية . وقد ذهب التيار الدستوري بعيدا في نظرياته وفي مناقضته المشاعر الحقيقية للشعب المسيحي . فتنبه الرأي العام المسيحي لمخاطر نتائج هذه السياسة في خلال أزمة الـ ٥٨ . لقد برهنت محاولات الرئيس كميل شمعون للاتجاه بالبلاد نحو الغرب ، عن وجود لبنان عربي لا يرفض فقط هذه السياسة لنفسه بل يفرض تصوراته على كل لبنان .

انطلقت الكتائب في الـ ٥٨ في وثبة جريئة للحد من التدهور ، داعمة كميل شمعون وواقفة بوجه الناصرية ، لكن سياسة «الوفاق من فوق » لم تلبث أن أفرزت مخرجا مماثلا لميثاق الـ ٤٣ . فأرجأت القضية .

الشهابية ورثت الدستورية وعادت هيمنة الإيديولوجية المتعربة بقوة منظمة . لكن ضغط هذا التيار ، بالإضافة إلى زحف التيار القومي العربي ، أفرز نهوضا لرافضي سياسة التعريب .

فالتفوا حول الأحزاب المسيحية المؤمنة بالقومية اللبنانية ، وشكلوا منذ قيام الحلف سنة ١٩٦٨ ، تيارا جارفا في الشعب المسيحي ، لم يلبث أن تضخم وقوي في أوائل السبعينات ، حتى أصبح خلال حرب السنتين وما بعدها الممثل الحقيقي والأول لمسيحيي لبنان .

من خلال الجولة السريعة ، يمكننا القول بأن التيارين الرئيسيين اللذين تواجدا عند المسيحيين منذ الاستقلال كانا التيار الدستوري — الشهابي المتعامل مع العرب من جهة ، والتيار القومي اللبناني المتمثل بالأحزاب الحليفة الثلاثة (الكتائب — الأحرار — الكتلة) ومجموعات وتنظيمات وهيئات فكرية أقل أهمية ،من جهة أخرى .

أ — التيار المسيحي المتعامل مع العرب : الدستوريون والشهابيون

قد اندمج في مرحلة أولى التيار المسيحي المتعامل مع العرب والدولة اللبنانية . ولعل الخلط هذا يأتي نتيجة مواكبة التيار المتعامل للدولة منذ الاستقلال والهيمنة الكاملة على مرافقها وتحديده لسياستها . فالدستورية — الشهابية طبعت الدولة اللبنانية بطابعها الخاص ، وطبعت بذلك عقلية موظف الدولة ، حتى صعب التفريق بين المؤسسات الرسمية والإيديولوجية هذه .

أما مبدئيا فالدولة شيء والإيديولوجية الدستورية — الشهابية المهيمنة عليها شيء آخر . الدولة بحد ذاتها ، مرآة للمجتمع المنبثقة عنه . الدولة في لبنان ، مسلمة — مسيحية . أي أن عناصرها تنتمي بالتساوي تقريبا لكلتا المجموعتين القوميتين الحضاريتين في لبنان . ومبدئيا أيضا ، من المفروض أن تمثل آراء واتجاهات الأطراف التي تشارك بها ، أي آراء واتجاهات المسيحيين والمسلمين .

إنما عمليا ، فلم تمثل الدولة ، إلا في فترات محدودة ، سوى إيديولوجية واحدة ، هي إيديولوجية التيار المسيحي المتعامل مع العرب ، وحلفائهم التقليديين المسلمين. أي إن دولة اللبنانيين لم تمثل الأكثرية الساحقة من اللبنانيين . أو على الأقل لم تمثل تطلعات وآراء

وعواطف الأكثرية الساحقة . أما أسباب عدم التمثيل هذا فهي تعود لكيفية تركيب الدولة ، وهو موضوع لا نبحثه هنا .

التيار المسيحي المتعامل مع العرب ، انطلق من هاجس واحد هو التوفيق . التوفيق بين متطلبات الجميع . لأن للجميع متطلبات ومطالب وحد أدنى معين ، ليس منصوصا عليه في الدستور ، بل معروفا كعرف قومي كرسه الميثاق الوطني . من هنا اعترف هذا التيار ، من حيث لا يدري ، بوجود تعددية في لبنان . لكن هذا الاعتراف كان ولا يزال ضمنيا باطنيا وغامضا .

ارتكزت سياسة هذا التيار على ضرورة تقديم تنازلات من الطرفين : المسيحيون يقدمون تنازلات على صعيد هويتهم ويقبلون بالعروبة ، والمسلمون يتنازلون عن ارتباطهم السياسي مع العرب .

لذا فنتائج هذه السياسة عمليا أدّت مثلا :

١ — إلى إعلان الحرب على إسرائيل دون دخول المعركة .

٢ — إلى تأييد المقاومة الفلسطينية دون دعمها وتسهيل المرور لها .

٣ — إلى الموافقة على التعريب الثقافي دون الإسراع بتطبيقه . إلخ ...

التيار المتعامل فرض نفسه على المؤسسات الرسمية ، فجعلها أداة تنفيذ سياسته حتى أن تغيير الحكم مع تبديل رؤساء الجمهورية لم يعد يغير الإيديولوجية المهيمنة حتى لو لم يكن الرئيس الجديد منتميا إليها . فاستوعبت الدولة الحكم ، ووجهته ، بدل أن يوجهها . وأصبحت الدولة كفريق ثالث في البلاد . فريق يحاول التوفيق والتوحيد . لكن التوفيق والتوحيد عن طريق التنازلات المتبادلة والغموض وطمس معالم البلاد السوسيولوجية — القومية الحقيقية . ولعل هذا مما عجل في تراجع هذا التيار وانحساره ، حتى بات يقتصر على أشخاص خلال وبعد حرب السنتين فما بعد . أما هوية هذا التيار ، فهو باختصار التفاف حول جزء من البورجوازية العليا المسيحية المرتبطة اقتصاديا بالأسواق العربية ، بمشاركة جميع الزعامات التقليدية الإسلامية في بيروت والمناطق .

ب — التيار القومي اللبناني : الأحزاب والمفكرون

التيار القومي اللبناني أصبح التعبير الوطني للشعب المسيحي منذ انتخابات سنة ١٩٦٨ . قبل ذلك تفرّق المسيحيون بين مؤيدين لتيار التعامل الدستوري — الشهابي ومعارضين له . أما منذ إنشاء الحلف الثلاثي سنة ٦٨ ، فقد برز في البلاد تيار جديد له قاعدة شعبية واسعة

في المناطق المسيحية .

تشكل هذا التيار الحلفي أحزابه الثلاثة : الكتائب اللبنانية ، الوطنيون الأحرار ، والكتلة الوطنية ، ومن جميع الهيئات والمفكرين الذين أيدوا فكرة وجود أمة لبنانية مستقلة ، أو «كيان لبناني سيد حر ومستقل» .

فكريا يمكننا تصنيف عناصر التيار القومي اللبناني إلى فئتين . الفئة الأولى هي الأحزاب الثلاثة والمفكرين الدائرين في فلكها . الفئة الثانية هي جميع الهيئات والمجموعات السياسية والدينية والاجتماعية والفكرية التي عملت على إيجاد فكر قومي لبناني راديكالي . لكن التصنيف هذا ليس إلا لدراسة الفروع الإيديولوجية ، لأنه عمليا ، لم يكن هنالك خلاف سياسي بين جميع هذه الفئات كما كان الخلاف بين التقليديين والتقدميين عند المسلمين .

الأحزاب

بما أننا رأينا في فصل سابق نشأة حزبي الكتلة الوطنية والكتائب ، نشير إلى أن حزب الوطنيين الاحرار تأسس سنة ١٩٥٨ حول شخص الرئيس كميل شمعون وترجمة «لتأييد شعبي مسيحي لسياسة كميل شمعون المعارضة للتيار المتعامل مع العرب» . وانطلق بقوة سنة ١٩٧٣ . للأحزاب الثلاثة مواقف أساسية مشتركة تتلخص في الإيمان بلبنان وطنا حرا سيدا يتعايش فيه المسلمون والمسيحيون . وإذا مثلت الأحزاب الثلاثة آراء مجتمعة وتطلعات الأوساط المسيحية ، فإن حزب الكتائب قد مثل قطاعا واسعا جدا من الشعب المسيحي ، وهو الطبقات المتوسطة . والطبقات المتوسطة هي التي جعلت الكتائب أكبر حزب مسيحي في لبنان ، بل أكبر حزب مسيحي في الشرق .

إيديولوجيا ، لم تنطلق الكتائب من أسس ثابتة كالحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي . ولم تحدد أهدافها القومية بالشكل الذي حددته الأحزاب القومية العربية ، كالبعثيين والناصريين . فقد تطور فكر الكتائب ، مع تطور الحزب ، وتطور الحزب مع تطور أفكار المجتمع الذي يمثله . فالكتائب فكريا ، أكثر ثورية من أي حزب آخر ، وأكثر ترجمة للواقع المسيحي من أي تنظيم آخر .

لكن التطور الإيديولوجي الكتائبي لم يمنع الحزب من الإيمان بثوابت أساسية ، ينطلق منها في اتخاذ القرارات المصيرية القومية . الثوابت هذه على صعيدين : التعايش المسيحي — الإسلامي ، والقومية اللبنانية .

التعايش المسيحي — الإسلامي

لقد أخطأ جميع الذين ظنوا بأن الكتائب لا تبالي بالتعايش وبصيغة التعايش . فالأساس الأول لقيام الحزب واستمراره هو حدود لبنان الحالية ، وتعايش أبنائه داخلها . أما إذا كانت طريقة التعايش قد تطرح للبحث بعد الصدامات الكبرى ، فإن مبدأ التعايش ، أي دولة مسيحية — إسلامية ، لم يغب ثانية واحدة عن العقل الكتائبي . بالفعل ، فإنه من البساطة عدم ملاحظة الخط السياسي عند الحزب خلال ثلاثين سنة . فقد سنحت له عدة مرات وفي أجواء دولية جيدة ، فرصة إنشاء دولة مسيحية . لكن رفض الكتائب لها ، كان العامل الوحيد في إعادة التعايش للبلاد ، واستمرار الصيغة . وقد كلفت المواقف هذه ، الحزب ، كثيرا من الرصيد الشعبي ، حيث إن الجماهير المسيحية كثيرا ما تطرفت أكثر من الأحزاب التي تمثلها كما سنرى فيما بعد .

إن سبب التعلق الإيديولوجي بالصيغة يعود لارتباط الفكر الكتائبي منذ الثلاثينيات بالتيار الإنساني المسيحي . والتيار هذا ، يجد قيمه الروحية في الخطوط العريضة الموجهة التي يضعها الفاتيكان كل فترة من الزمن . وكان همّ الفاتيكان في الشق الثاني من القرن العشرين ، محاربة الماركسية ، لذا فالتوصية الإنسانية كانت ولم تزل ، مواجهة الإلحاد ، والماركسية خاصة ، بالتعاون مع المؤمنين من أي دين كانوا ...

القومية اللبنانية

إذا كانت صيغة التعايش هي خط الدفاع الإيديولوجي ، فإن القومية اللبنانية هي خط الهجوم .

الإيمان بالقومية اللبنانية كان مشتركا عند الأحزاب الحليفة الثلاثة ، إلا أن توضيح هذا الإيمان وأسبابه عاد للكتائب ، فالعقيدة الكتائبية تنص على الإيمان بالقومية اللبنانية والانطلاق منها . أما إذا لم يطلق الحزب القوميةَ اللبنانية ، بين شعاراته الأساسية ، فذلك يعود إلى أسباب أخرى .

لكن تحديد القومية اللبنانية عند الكتائب ليس كتحديد القومية العربية عند البعثيين مثلا . فالحزب لم ينطلق من تاريخ محدد لمجموعة من البشر ولا من دين ولا من عرق . إذا فسّر أحيانا القومية اللبنانية انطلاقا من النظريات الحديثة ، فلم يأخذ ذلك طابعا رسميا أساسيا . أما التفسير الوحيد الذي أعطي فقد كان الذي أعلنه السيد أمين ناجي ، في إحدى محاضراته سنة ١٩٧٠ ، ولخّصه كما يلي :

«لا نعود بالقومية اللبنانية إلى نفس الأسباب عند سائر القوميات في المنطقة أو في العالم ، بل هي نتيجة لوجود الدولة اللبنانية — أي أن وجود الدولة اللبنانية هو الذي أوجد القومية اللبنانية وطالما الدولة اللبنانية المستقلة موجودة ، فإن القومية اللبنانية موجودة » .

إن سبب هذه النظرة يعود إلى أساسين :

الأول سياسي ، حيث إن تعلق الحزب بالدولة والشرعية ودعمها لها ، وقد أوجب خلق فكرة مقدسة وهي القومية اللبنانية ، وربطها بالدولة . الثاني إيديولوجي : إذا اعترف بالقومية اللبنانية سابقة للدولة ، يجب الاعتراف بتاريخ قومي سابق . وإذا حُلل هذا التاريخ ، فالنتيجة تصبح تاريخين متناقضين . ومن تاريخين متناقضين لا يمكن بناء دولة موحدة . أما إذا اعترف بالدولة قبل القومية اللبنانية ، فإن هذه الأخيرة ستأخذ حتما شكل الدولة ، وهو موحد ، ولن يكون في الدولة إلا قومية واحدة ، هي القومية اللبنانية .

في شكل عام ، آمنت الكتائب والأحزاب الحليفة الأخرى ، بالقومية اللبنانية وبضرورة صيغة التعايش . كما إنها أكدت على تلاقي الحضارات على أرض لبنان وتبادلها القيم الإنسانية . لذا فعلى لبنان أن يظل بلد التلاقي بين الديانات والحضارات الكبرى . وبكلام آخر ، تأكيد غير مباشر على وجود تعددية في لبنان يجب المحافظة عليها ، كي تستمر صيغة التعايش . وتركز نضال الأحزاب الثالثة كل حسب أسلوبه في هذا المجال على إيجاد التوازن الدائم في البلاد بين المسيحيين والمسلمين . فأيدت الكتائب والأحرار والكتلة النظام اللبناني المبني على مشاركة الطوائف ، مع الإشارة إلى أن الطائفية ستزول مع تقدم العقلية في البلاد .

ولكن الحمل الذي أوجده التيار المتعامل كان قاسيا على الأحزاب ،فصانعو الميثاق ومدبرو الاستقلال فرضوا نظاما فريدا من نوعه على صيغة التعايش وربطوا الإثنين معا بالتوزيع الطائفي للمراكز المهمة . رئيس الجمهورية مسيحي ، رئيس الوزارة مسلم ، رئيس مجلس النواب مسلم ، قائد الجيش مسيحي ، إلخ ... وقد أعطي هذا التوزيع الطائفي طابعا مقدسا لا تقل قدسيته عن مبدأ التعايش نفسه . فلم يكن على الأحزاب إلا أن تدعم هذا التوزيع المقدس وقد ظنته ضمانة للمسيحيين وسط حملة التنازلات التي قام بها الدستوريون آنذاك . لكن التيار القومي العربي منذ الخمسينات ، وهيمنة الفكر المتعرب المتعامل ، على الدولة ، إضافة إلى بروز عقائد علمانية حديثة في البلاد ، أرغم الأحزاب على سلوك درب التوفيق في الهوية . خاصة وأن الإسلام التقليدي قد بدأ ، في حملة للمشاركة أكثر في الحكم ، أي بالمطالبة برئاسة الجمهورية له أيضا ، فلكي لا يخسر المسيحيون الضمانات

المقدسة : رئاسة الجمهورية ، أكثرية مقاعد في البرلمان ، وقيادة الجيش ، قامت الأحزاب ، كل على طريقته ، بتليين الموقف القومي ، والاقتراب من العروبة . الكتلة الوطنية ، من خلال موقف رئيسها ، قررت التصدي لمخططات إسرائيل ...

الوطنيون الأحرار أعلنوا في المادة الثانية لدستور الحزب : لبنان بلد عربي . أما الكتائب فقد انفتحت على العالم العربي سياسيا ، وقبلت بلبنان عضوا في الأسرة العربية الكبرى . كما لم تعارض التعريب الثقافي .

كان ذلك في الستينات ...

المواقف هذه ، أو تطور المواقف ، كان ربما متناقضا مع المبادئ الإيديولوجية الأساسية لهذه الأحزاب . لكن عوامل عدة أرغمتها على الانفتاح على العرب . منها العامل الاقتصادي الذي تلاعبت به البورجوازية المسيحية العليا ولوحت به للطبقات الوسطى . ومنها الضغوطات الإسلامية للمشاركة . فالأحزاب، والكتائب خاصة ، منعاً لاندثار الصيغة ، ومنعاً للمواجهة — الكارثة مع المسلمين ، ومقابل المحافظة على المقدسات ، اتجهوا نحو العروبة وبدأوا يغازلونها ...

وفي السنوات الأولى من السبعينات أصبح حزب الكتائب ، عنصرا أساسيا في بناء وحدة البلاد ، والقبول المسيحي بالعروبة . وقد أخطأ مفكرو اليسار الماركسي والقومي العربي عندما ظنوا أن الحزب ينتهج سياسة انعزالية أو انفصالية ، وعندما انتقدوه لأسباب قومية . فالكتائب ، وهي الحزب المسيحي الأكبر ، قدمت أكبر تنازلات لا بل أكبر تضحيات على صعيد الهوية . وقد ابتعدت مواقفها السياسية عن عواطف القاعدة الشعبية المسيحية أحيانا كي لا يساهم ثقلها في إخلال الميزان الوطني .

فمن هذا المنظار ، ومنه فقط ، يمكن فهم أسباب التليين الذي اتبعته الأحزاب الحليفة وعلى رأسها الكتائب في أواخر الستينات وفي أوائل السبعينات . الهدف كان إنقاذ البلاد من الانقسام ومنع اليسار الماركسي المتحالف مع الأحزاب القومية العربية من قلب نظام كل لبنان ، وفرض نظام أكثر عروبة عليه .

من هنا نفهم مواقف الكتائب المؤيد للعمل الفدائي وللمقاومة الفلسطينية . ومن هنا نفهم عدم مواجهة الحلف عمليا لعملية تعريب الثقافة .

إذاً ، ودون أن يدرك اليسار الماركسي والتيار القومي العربي ، لعبت الأحزاب الثلاثة المسيحية التي تؤمن بالقومية اللبنانية ، والحاجز المبدئي الوحيد لتعريب كل لبنان ، دوراً هاماً في توطيد جوّ «لين» في الأوساط المسيحية بين ١٩٦٨ وأواخر ١٩٧٣ .

نستطيع تلخيص مواقف الأحزاب المسيحية الرسمية كما يلي :

١ — تعايش إسلامي — مسيحي

٢ — قومية لبنانية .

أما التليين ، أو التنازل في أواخر الستينات وأوائل السبعينات فكان حول القومية اللبنانية بمعنى أن لبنان بلد عربي ، لكنه ذو خصائص مميزة ، أهمها تلاقي الحضارات على أرضه .

ب — الصعيد الثقافي

الثقافة صورة الوطن ، والسياسة الثقافية نتيجة حتمية للسياسة الوطنية .

هذه العبارة تدخلنا إلى عالم الثقافة في لبنان ، هذا العالم الذي شهد نفس المجابهة التي حصلت على الساحة السياسية القومية ، إن لم يكن أكثر .

فإذا كانت السياسة الوطنية ، في حياتها اليومية والمادية ، تعود إلى القيادات والمسؤولين ، فالسياسة الثقافية ، بما فيها تفاعلات على الصعيد الاجتماعي ، ظاهرة حياتية تلاحق تطور الإنسان الفرد والمجتمع ، يوميا ، إن لم نقل تلاحقه في كل ساعة .

الثقافة ، حسب المعطيات العلمية الحديثة ، ليست الأدب فقط . إنها تعبير عن أسلوب حياتي لمجموعة من البشر. بل هي الأسلوب نفسه . وهي ما يميز طريقة حياة عند قوم مما هي عند قوم آخر .

وإذا كان هنالك تمايز بين مجموعة وأخرى ، أو بين شعب وآخر ، كما هو الأمر في الواقع التعددي ، فالثقافة تصبح المقياس الأول في تمييز عناصر تركيب المجتمع ، والمحور الأول في إيجاد نظام يسمح بالتعايش بين مختلف الفئات .

في لبنان ، كما رأينا مطولا من قبل ، مجموعتان حضاريتان : المجموعة المسيحية ، التي شاركت في العالم الغريكو— لاتيني حضاريا ، والتي تكلمت الآرامية — السريانية ، والتي نطق مثقفوها فيما بعد بالإيطالية والفرنسية . والمجموعة الإسلامية ، العضو في العالم العربي ، والتي عاشت ولا تزال الثقافة العربية قوميا .

أول انتقاد قد يأتي في هذا المجال ، سيسأل عن ماهية التعددية الثقافية في لبنان . وسيبدأ الناقد ، دون سماع الجواب ، بسرد أسماء المسيحيين الذين شاركوا في النهضة العربية ... وفي الأدب العربي ... وفي القومية العربية ... حتى يتوصل إلى أن يبعث العروبة في العصر الحديث قد تم على يد المسيحيين ... ويستغرب بعد كل هذا ، كيف هنالك تعددية ثقافية في لبنان !! أما نحن، وقبل أن نعيده إلى تاريخ طويل حافل

بالثوابت القيمة العلمية ، كما شاهدنا في الكتاب الأول ، وقبل أن نصور له الحقيقة التاريخية التي أفرزت وجود تيار مسيحي ثقافي متعامل مع العرب ، وأسباب قيام هذا التيار ، وقبل أن نقضي على النظريات التقليدية ، بالتراتبية الهرمية العالمية . إننا ، قبل كل ذلك نعيد بالناقد إلى واقع لبناني واضح .

هذا الواقع هو التناقض الثقافي . فالثقافة في لبنان ، لم تكن يوما ثقافة لبنانية ، كما يحلم بها البعض . لم تكن إلا ثقافة عربية إسلامية من جهة وثقافة مسيحية، شرقية وغربية، من جهة أخرى ... وقد يلاحظ أي مراقب الفارق الثقافي النوعي ، وليس الكمّي ، بين مختلف فئات البلاد . أما إذا وجد مسيحيون كتبوا بالعربية وفاقوا المسلمين المعاصرين في استعمالها وترويضها ، فذلك لا يتناقض مع وجود تعددية ثقافية . إن طرح مسألة المسيحيين الذين شاركوا في بعث العروبة أمة وأدبا ، يعني وجود تعددية في الأساس وحصول شواذ هام .

التعددية الثقافية في لبنان ظاهرة قديمة . يعود تاريخ ظهورها إلى نفس تاريخ ظهور التعددية القومية الحضارية . أي إلى الفتح العربي . فالجيوش العربية التي أتت بقومية جديدة وبحضارة جديدة وبتصور ديني دنيوي جديد ، أتت بطبيعة الحال بثقافة جديدة تعبر عن القدوم الجديد في المنطقة .

الثقافة العربية الإسلامية قديمة وتعود في الوقت نفسه إلى عصر الجاهلية من ناحية وجود اللغة العربية وإلى ظهور الإسلام من ناحية مضمون هذه الثقافة . والثقافة العربية الإسلامية ، التي تعبر اليوم عن أكثر من مئة مليون عربي ، منهم مليون ونصف في لبنان ، تأخذ في القرن العشرين مكانا مرموقا بين الثقافات العالمية ، لاسيما أن اعترافا قد تم باللغة العربية في إطار الأمم المتحدة . وبما أنه من المستحيل بسط إنتاج الثقافة المسيحية العالمية ، أي إنتاج مليار من الناس منذ المسيح ، نحصر تعريف الثقافة المسيحية المشرقية ، والتي تنتمي إليها الثقافة المسيحية الآرامية — السريانية ، بظاهرة حضارية ، كانت بمثابة الحضارة الأم لأكبر تيارات حضارية عالمية اليوم . فثقافات الشعوب المسيحية في الشرق ، هي التي أمنت وصول التراث المسيحي إلى أوروبا وأميركا فيما بعد . أما ثقافة المسيحيين اللبنانيين ، فليست إلا نتيجة تكديس بقايا ثقافات الشعوب المسيحية المشرقية ، التي التجأ أحرارها إلى جبل لبنان أيام الفتح العربي . إذاً في لبنان ثقافتان : ثقافة إسلامية عربية وثقافة مسيحية . ويمكن تمييز الثقافتين من خلال تمييز التصورات الأولية الأساسية المتواجدة في البلاد . فالمسلمون يتوجهون دوما نحو العروبة،عاطفةً ، أدباً، تاريخاً وفكراً . بينما يتوجه

المسيحيون عموما نحو الغرب وإنتاجه، أو على الأقل يحاولون إنتاج ثقافة مستقلة نسبياً عن المحيط العربي. هذا نظرياً.

أما عمليا، فالفارق الثقافي تحول إلى مواجهة ثقافية. وبما أن الميثاق الوطني لم يعطِ هيكلا صحيحا لقضية التعايش التي طرحها، فالميثاق الثقافي، وهو نتيجة حتمية نظرية للميثاق الوطني، لم يعط أي إطار لبناء ثقافة واحدة، أو على الأقل لقيام تربية وطنية جامعة. لذا، فالهيئات التربوية والثقافية عند الفريقين، لم تجد سبيلا إلا لتتنازع المكاسب على صعيد الدولة، وفي المجال الخاص، منذ استقلال لبنان عام ١٩٤٣.

وقد حصل الصدام في جميع المجالات بين فريقين يحاول كل واحد منهما بسط ثقافته على الآخر، دون الاعتراف بوجود نوعيتين مختلفتين، تحتاج كل نوعية إلى غذاء معين. أما المشاكل الثقافية، فقد وقعت على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية حتى إنها شملت أوجه الحياة العادية اليومية. وقد ظهرت الفوارق، في أدنى الدرجات وفي أعلاها. من تعليقات رجل الشارع على الأحداث السياسية والاجتماعية حتى النقد الأدبي والتصورات التربوية الثقافية، التي خططت لها الدوائر العليا، المسيحية والإسلامية.

مَن هم الأطراف، أو ما هي المواقع، وما هي المسائل الكبرى التي وقع الخلاف عليها؟

١ ــ الأطراف والمواقع

اختلفت الأطراف والمواقع عند المسلمين منها كما عند المسيحيين.

ــ المسلمون

الفرق نفسه على الصعيد السياسي، تواجد على الصعيد الثقافي: تقليديون وقوميون تقدميون.

التقليديون: توزع أهل الثقافة التقليديون المسلمون بين موظفين داخل الدولة، وبين مسؤولين خارج الدولة. شكل الموظفون المسلمون في وزارتي التربية والإعلام تجمعا يتبع سياسة معينة، هدفها إرضاء المطالب التربوية الإسلامية دون الصدام مع الرأي العام المسيحي التربوي والثقافي. خارج الدولة، تجمع المثقفون المسلمون التقليديون حول مؤسسات إسلامية، أهمها مؤسسة المقاصد، وعملوا على إيجاد مشاريع تربوية وثقافية

تتماشى مع تطلعات المسلمين وترضي عواطفهم. وكان للمؤسسات هذه تأثير هام في الميزان التربوي اللبناني، الذي اتخذته الدولة كمقياس في بنائها مؤسسات التربية الوطنية وبرامجها.

القوميون التقدميون: هؤلاء هم مثقفو «الحركة الوطنية»، أو الأحزاب القومية العربية التقدمية. وقد جعلوا من برامج اليسار الماركسي والتيار القومي العربي، السياسية، «موديلا» لبرنامج مطالب ثقافية تربوية، وضعوها إلى جانب البرنامج الأول، أما الأداة التي قامت بالمطالبة، فكانت المنظمات الطالبية التابعة لهذه الأحزاب: إتحاد الشباب الديموقراطي (الحزب الشيوعي)، كفاح الطلبة (البعث العراقي) لجان العمل الطالبي (منظمة العمل الشيوعي)، لجان العمل الناصري ــ قطاع الطلبة (إتحاد قوى الشعب العامل ــ التنظيم الناصري)، مفوضية الطلاب في الحزب القومي السوري الاجتماعي، الطلاب التقدميون الاشتراكيون، إلخ... وقد شكلت هذه المنظمات الطالبية جبهة فيما بينها، كالجبهة التي شكلتها أحزابها. زد على ذلك، تأييد الكثير من أساتذة وعمداء الكليات في الجامعة اللبنانية لها.

لقد وجدت ثمة فوارق بين نهج التقليديين واستراتيجية القوميين التقدميين عند المسلمين. فالتقليديون محافظون يطالبون بالأقل، والقوميون التقدميون، ثوريون، طالبوا بالأكثر، أو بالكل. لكن الإسلام الثقافي والتربوي، بكل جوانحه، اتفق على بديهيات أولى، أضحت المطالب المشتركة الوطنية الثقافية للبنان العربي كله. وقد دارت هذه البديهيات حول اتجاه الثقافة في لبنان. المسلمون، كل المسلمين، أرادوا اتجاها عربيا لهذه الثقافة. وأعطوا هذا الاتجاه اسما: الاتجاه الوطني... فالإسلام اللبناني، وفقا لتصوراته القومية، التي استعرضناها، لم يرد إلا هوية عربية لثقافته. وهذا شيء طبيعي جدا. فهو يريد تاريخا عربيا، وأدبا عربيا، وفلسفة عربية، ولغة عربية. لكن الإسلام اللبناني الثقافي، قام بنفس التجاوز الذي قام به الإسلام اللبناني السياسي. فلم يطالب بعروبة ثقافته فقط، بل طالب وأكد على عروبة ثقافة المسيحيين!! ولم يربط وطنية التربية في لبنان بالتوازن الثقافي المنبثق عن التوازن الوطني، بل ربطها بعروبة هذه التربية...

ومع أن الموقف الأساسي هذا، قد لا تعود مسؤوليته إلى الإسلام اللبناني ككل، وقد تعود مبرراته إلى دوافع تاريخية، رأينا بعضها من خلال تطور النية العربية التوسعية في المنطقة منذ العباسيين ومع هذا كله، فالموقف التوسعي الثقافي هذا، ودون علم أصحابه بالطبع، أدى إلى المواجهة الثقافية التي وجدت بذورها منذ الاستقلال، ونمت وتفاعلت منذ اواخر الستينات...

— المسيحيون

وُجدت عند المسيحيين هيكلية مختلفة . مؤسسات وحلقات وروابط من جهة ومنظمات من جهة أخرى .

المؤسسات : إتكل المسيحيون في مجال التربية على جناحين أساسيين . جناح ضمن الدولة . وجناح خارجها . الجناح داخل الدولة ، كان بالفعل ، حتى أواخر الستينات ، المحرك الوحيد العامل في وزارة التربية . وإذا كانت مؤسسات الدولة وإداراتها قد أُخضعت لتيار التعامل مع العرب ، فالدوائر التربوية كانت الوحيدة التي أفلتت نسبيا من وطأة السياسة المحبذة للعرب ، أو على الأقل ، كانت الوحيدة التي عملت على خلق توازن ثقافي في البلاد . إلا أن هذا التوازن ، كما سنرى ، كان شبيها بتوازن الميثاق الوطني ، أي إنه انصب أخيرا في مصب التعريب ، أو انحل انحلالا كاملا . وزارة التربية حتى أواخر الستينات ، كانت خاضعة لنفوذ الأجهزة التربوية المسيحية ، الرسمية منها والخاصة . وتحديد سياستها كان يجري وفقا لتخطيط حلقات المفكرين المسيحيين . إلا أن النهوض القومي العربي الشامل الذي حصل في الشارع الإسلامي ، والذي زودته الأحزاب القومية التقدمية العربية بالوقود النضالي ، سبب تراجعا في مواقف الموظفين المسيحيين ومن هم وراءهم ، وأرغمهم على تغيير البرامج والهيكلية بشكل نسف كل التوازن القائم ، وجعل وزارة التربية ، سلاحا ثقافيا بيد القوميين العرب ، بعكس ما يتصوره مفكروهم .

إذا كان الجناح المسيحي العامل داخل وزارة التربية ، والذي تشكل من موظفين على جميع المستويات ، الأداة التنفيذية للسياسة الثقافية التقليدية المسيحية ، فالتخطيط الرفيع المستوى كان يأتي من حلقات خارج الدولة ، من القطاع الخاص . القطاع التربوي الخاص ، قلعة للتربية عند المسيحيين . وقد لعب دور القوى النافذة والعمق الاستراتيجي لدوائر التربية الرسمية منذ الاستقلال حتى أوائل السبعينات . لكن القطاع الخاص ، سرعان ما تحول إلى قلعة دفاعية للثقافة المسيحية ، بعد أن سيطر القوميون العرب ، بالضغط السياسي المباشر على سياسة وزارة التربية الرسمية . القطاع الخاص ارتكز على مؤسستين : المدارس الكاثوليكية والجامعة اليسوعية . وقد لعبت هاتان المؤسستان دورا بارزا في الدفاع عن القيم الثقافية المسيحية منذ عشرات السنين قبل الاستقلال . وقد خرجت أجيالا من الشبان المسيحيين الذين أعادوا ، بالثقافة التي نشأوا عليها ، الاتصال الحضاري بالغرب ، بعد قرون من شبه اختناق للثقافة المسيحية المشرقية . إلى جانب المؤسستين هنالك جامعة الكسليك ومعهد الحكمة اللذَين شاركا في تخريج أجيال من المسيحيين في جو قومي لبناني .

الدوائر التي تدير هذه المؤسسات كانت ولا تزال نفسها التي تخطط للسياسة التربوية المسيحية في لبنان . وهي العقل المفكر للبنان المسيحي الثقافي . وقد لاقت من جراء ذلك أعنف تهجمات من اليسار الماركسي والتيار القومي العربي . وليس هذا التهجم الذي اشتد منذ ١٩٧٠ ووصل إلى ذورته في ١٩٧٥ ، إلا ليثبت عن حق مدى ترجمة هذه المؤسسات عن تطلعات الشعب المسيحي الثقافية في لبنان .

إلى جانب المدارس الكاثوليكية والجامعة اليسوعية ، وجدت حلقات عديدة من المفكرين المسيحيين اللبنانيين ، وروابط مختلفة عملت على الحفاظ على الطابع المسيحي داخل الميزان الثقافي اللبناني . أهم هذه التجمعات ، رابطة أولياء الطلبة في المدارس الخاصة ، والاتحاد الوطني للطلاب الفرنكوفون (الناطقين باللغة الفرنسية) . وقد لعبت هاتان المؤسستان دورا هاما في التصدي لمحاولات التعريب الإلزامي بين سنتي ١٩٧٢ و١٩٧٤ .

التنظيمات الطالبية السياسية

وقد مثلت رأي الأحزاب الخلفية التربوي في الأوساط الطالبية ، ورأي طلاب الأحزاب داخل الأحزاب . التنظيمات الثلاثة الأهم ، هي مصلحة الطلاب في حزب الكتائب اللبنانية ، منظمة الطلاب في حزب الوطنيين الأحرار ومصلحة الطلاب في حزب الكتلة الوطنية . حتى أوائل السبعينات لم تلعب التنظيمات الطالبية دورا هاما في المدارس والجامعات . لكن الصعود السريع للمنظمات الطالبية القومية العربية والماركسية ، أجبر طلاب الحلف الثلاثي على مواجهتها على محورين : محور التحالف فيما بينها ، ومحور تنمية نفسها كل على انفراد . وقد اتخذت المنظمات الطالبية مواقف هامة خلال فترة الـ ٧٠ — ٧٥ . إلا أن الواقع الذي أفرزته مؤسسات دولة الـ ٤٣ ، والضغط الذي حصل على أحزابها ، أرغمها على الحد من نشاطها الطالبي وإلى خنق انتفاضاتها السياسية في وجه محاولات التعريب وانتهاج سياسة قوة في وجه استفزازات القوميين العرب والماركسيين . وقد توصلت مصلحة طلاب الكتلة إلى الانحراف عن خط الحلف ، واعتناق مبادئ موالية للتيار القومي العربي سنة ١٩٧٥ ، نتيجة انحراف الحزب من خلال اتخاذ رئيسه العميد ريمون إده ، مواقف معاكسة لسائر الأحزاب المسيحية .

الهيكلية الثقافية المسيحية دافعت بوضوح أكثر عن القيم المسيحية الحضارية من الأحزاب المسيحية نفسها ، سبب ذلك يعود إلى عمق الفكر عند الهيئات الثقافية ، وقدرتها

على تجنب الضغوط السياسية السطحية التي مارستها القوى القومية العربية . كان هم الهيكلية الأول عدم الذوبان في المحيط العربي ثقافيا ، والمحافظة بشكل أو آخر على حضارة مسيحية في لبنان ، وسط تعالي أمواج البحر العربي على أثر الغضبات القومية . لكن درجة وعي المخططين الثقافيين المسيحيين الجيدة ، لم تسمح لهم بتخطي سجن الميثاق الوطني ، فمهما بنوا من «جدران» للمحافظة على الشخصية الثقافية المسيحية ، تهدم كل بنائهم في أوائل السبعينات تحت وطأة تقدم التيار القومي العربي الجارف . الفشل الذي أصاب استراتيجية الدوائر المسيحية عاد في معظمه لارتباط إيديولوجية هذه الدوائر بميثاق الـ ٤٣ . فالتقديس الذي غش المسيحيين ، من أحزاب وهيئات ، والذي صور لهم نهاية لبنان مع نهاية الميثاق ومحتوياته ، أرغم الجسم المفكر المسيحي منذ الـ ٤٣ حتى الـ ٧٥ ، على الجمود والتحفظ إزاء أية محاولة تغيير. لقد ظن مفكرو المسيحيين خطأ أن أي تقدم ، أو تحديث في أي مجال ، وخاصة المجال الثقافي ، يشكل خطرا على توازن الميثاق الوطني والضمانات الكائنة فيه . لكن رفض الفكر المسيحي لأي تغيير لم يقتصر على التغيير نحو القومية العربية ، بل شمل أي تطور ، بما فيه التوجه نحو إعلان تعددية حضارية واضحة ومتطورة ، تغني عن عقدة الميثاق ، وتحتوي على ضمانات حقيقية للشعب المسيحي في لبنان .

لذا أصبح المسيحيون بنظر العالم محافظين يمانعون التطور ، حتى التطور الليبرالي . لكن العالم لم يفهم أن هم المحافظين ونيتهم ارتكزا على حماية الوجود المسيحي أكثر منه على الحفاظ على مكاسب أو ثوابت سياسية .

٢ ـــ المسائل الكبرى

في الحقيقة اختلفت الأطراف الثقافية في لبنان على ٩٠٪ من عناصر التربية ، شكلا ومضمونا. وليس عجيبا هذا الاختلاف الثقافي ، حتى لو فاق الاختلاف السياسي. فالواقع الثقافي ـــ الحضاري ترجمة علمية عميقة لمشاعر الشعوب تفوق الترجمة السياسية التي تناور.

لكنه في وسعنا استعراض المسائل الكبرى التي طرحت على الساحة الثقافية ـــ التربوية في لبنان منذ الاستقلال ، وتفاعلت خاصة منذ أواخر الستينات . التعريب ، الجامعة اللبنانية ، البكالوريا والمناهج ، التاريخ والقضايا الاجتماعية .

أ ـــ التعريب

هذا العدو الشرس الذي أرعب المسيحيين ، وهذا العمل الوطني الذي اشعل

المسلمين ... التعريب ظاهرة أساسية في الحياة الثقافية في لبنان ، وصورة حقيقية للواقع التعددي في لبنان . بل إن التعريب هو القضية الأولى ، التي منها تتفرع المسائل الأخرى وتتشعب .

التعريب الثقافي غير التعريب السياسي . التعريب السياسي يقتصر على ربط سياسة الدولة بسياسة الدول العربية . وقد يصل إلى إعلان عروبة البلد والتأكيد عليها . وقد يذهب إلى مشاركة الدولة بالموجبات العربية ، الإيجابية والسلبية ... التعريب السياسي مهما عظم لا يتعدى الشكل . ومهما تشعب الشكل وتجزأ إلى تفصيليات ، فالتعريب السياسي لا يمس الإرادة . وإذا مسها ، فيكون رغما عنها ، ولا يمس الروح أبدا .

أما التعريب الثقافي ، فهو تحويل للشخص منفردا كان أم مجموعة . تعريب الثقافة يعني تعريب مظاهر الفكر والتعبير عنه ، عند مجموعة من البشر. إنه يبدأ باللسان ، ثم بالتصور ، والتاريخ وينتهي بالتطلعات ، أي إن التعريب الثقافي لا يقتصر فقط على جعل الإنسان يكتب بالعربية ويتكلم العربية ، بل يجعله **يفكر** عربيا ، **ويشعر** عربيا ، **ويتطلع** عربيا . التعريب الثقافي وجه جديد للتعريب الحضاري ـــ القومي الذي حصل في مرحلة الفتح العربي ، حيث ابتلع نصف مليون عربي حوالي خمسة عشر مليون سوري وعراقي وفلسطيني ، آرامي مسيحي . إسلاميا ، التعريب ليس عملا وطنيا فحسب ، بل هو واجب قومي مقدس . وإذا تركنا جانبا الأمور المتعلقة بالدين نفسه ، والتي تكرس اللغة العربية ، كوسيلة وحيدة للتعبير عن القرآن الكريم ، فالتعريب ، بمعنى ترجمة أي كلام إلى العربية ، هو الحجر الأساسي في قيام الثقافة العربية . والتعريب لا يتوقف بنظر مفكري الإسلام اللبناني على النطق بالعربية ، بل يستلزم وضع روح عربية للثقافة والتربية والكتابة العربية . أي النظر إلى التاريخ من زاوية عربية . والنظرة هذه تعني ، إذا أخذنا الفتح العربي مثلا ، تأييد الفتح العربي ، وتأييد احتلال العرب لأي مكان في العالم . ويطبق التعريب أيضا على تطلعات المجموعة . أي أن المجموعة المعرّبة سوف تنظر إلى حقائق الدنيا من زاوية حضارية عربية ، فإذا كان لون العروبة أخضر ، فإنها سترى العالم كله باللون الأخضر .

وذهب المتعصبون للتعريب إلى حد الانعزال عن العالم عربيا . ويروي الأب عبو في مؤلفه «الثنائية اللغوية الفرنسية العربية في لبنان» (في الصفحة ٢٩٢) ، كيف أن طالبا عربيا متلهفا للثقافة الغربية قال للغوي أوروبي : «إني أتوق لمعرفة ثقافة الغرب ، ولكنني أعتبر أن

مؤلفا مكتوبا بالفرنسية هو مؤلف منكر (أي غير موجود) » .

الظاهرة هذه ، إذا لم تتجاوز الحد الطبيعي تعتبر واقعية لأن جميع شعوب الأرض تعمل جاهدة لتنمية ثقافتها ولغتها وإزالة الشوائب عنها . لكن العروبة ، ومنها لبنان العربي ، تجاوزت هذا الحد في لبنان . فالإسلام اللبناني ، بكل مفكريه ومسؤوليه وتنظيماته يصر على فرض التعريب ، ليس فقط على المليون ونصف مسلم بل على كل الشعب المسيحي في لبنان .

وذلك من خلال جعل التعريب الإلزامي للمواد التربوية رسميا في مناهج الدولة ... ويرتكز أهل التعريب على أساسين : أساس قانوني مستمد من المادة ١١ من الدستور التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة . وأساس قومي مبني على عروبة لبنان .

وقد ناضل المفكرون المسلمون في لبنان منذ الاستقلال لتعريب متواصل للتربية الوطنية والإعلام الرسمي ، ومظاهر الحياة الاجتماعية . وواصلت التنظيمات الطالبية القومية العربية منذ أواخر الستينات الحملة بشدة ، وأدرجت مطلب التعريب على رأس لائحة المطالب . واعتبرت أن عدمه هو «دعم لوجود الاستعمار الثقافي من خلال وجود مواد باللغة الفرنسية أو الإنكليزية » .

الهيئات المسيحية ، شعرت باطنيا بخطر التعريب على ثقافة وحضارة الشعب المسيحي ، إلا أنها لم تعلن رفضها له من منظار قومي أو وطني ، بل واجهت محبذي التعريب بأسباب لا تحصى عن عدم قابلية اللغة العربية للتطور .

إن عدم مواجهة التعريب من منظار حضاري قومي حتى سنة ١٩٧٥ ، عاد بالنسبة للمخططين التربويين إلى عدم مواجهة السياسة المسيحية للعروبة ككل على الصعيد القومي .

فالتمويه والتراجع على الصعيد الوطني ، أثر مباشرة على الصعيد التربوي — الثقافي ، لأن عدم مجابهة التعريب ، بإعلان الحق التعددي ، لا يصب أخيرا إلا في مصب التعريب . لكن الهيكلية الثقافية المسيحية قاومت موجات التعريب المتتالية منذ ١٩٧٠ . ووقفت بكل أجهزتها الرسمية والخاصة بوجه المطالب القومية العربية في هذا المجال . لكن اعتبارها أن المطالب الاجتماعية (ديموقراطية التعليم) هي الأخطر ، نظرا لارتباطها بالشيوعية ومحاربة الأحزاب الحلفية للشيوعية أولا ، أرغم الدوائر الثقافية المسيحية على التراجع ، والقبول على الأقل مبدئيا بالتعريب . مما أدى عمليا إلى تعريب مذهل في جميع القطاعات الرسمية في الدولة .

إن سياسة الطرف المسيحي ، منظمات طالبية وهيئات ثقافية ومؤسسات وروابط ،

انصبت على إثبات عدم قابلية اللغة العربية للتقدم . وقد ظنت هذه الأوساط أن تحجيم اللغة العربية نفسها ، يتحول إلى تحجيم للتعريب ، ويعطي الحرية للـغات الغربية . فقد قال رئيس اتحاد المدارس الكاثوليكية مثلا سنة ١٩٧٣ : «اللغة العربية ، لغة تخطاها العصر الحديث ، فهي لا تصلح لطلابنا الطامحين ولأجيالنا المعاصرة لزمن الذرة » .

ودار جميع المسؤولين التربويين المسيحيين حول هذه الفكرة ليدافعوا عن وجود اللغات الغربية في المناهج المدرسية . إلا أن تيارا آخر برز منذ أوائل السبعينات رفض التعامل مع التعريب من هذا المنظار ، كالاتحاد الوطني للطلاب الفرنكوفون LNEF . وقال رئيسه في نفس السنة : «لا نرفض التعريب الإلزامي ، لرداءة اللغة العربية ، فاللغة العربية حسب العلم الحديث ، تستطيع استيعاب أي تصور جديد معاصر ، بل نرفضه لأنه يتناقض مع شخصية المسيحيين الثقافية والحضارية التي أفرزها تاريخ طويل من النضال في وجه محاولات تعريب قومي شرسة » .

أما خطر التعريب ، فقد اختلفت المجموعات على تحديده ووضع الخط الأحمر له .

المنظمات الطالبية بدأت بعدم الدخول في نقاش هذا الموضوع .

لكن ضغط الطلاب القوميين العرب الدائم ، في إطار الجامعة اللبنانية والمدارس الرسمية ، وعدم توفر مرتكزات سياسية قومية لمواجهة المد ، أرغم بعض المسؤولين الطلاب المسيحيين على القبول رسميا بظاهرة التعريب ، إنما بشروط . لكن رأي الأكثرية الساحقة من الطلاب ، والذي عبر عنه اتحاد طلاب اليسوعية واتحاد طلاب المدارس الخاصة ، وبعض قياديي طلاب الكتائب والأحرار ، رفض التعريب رفضا قاطعا ... الهيئات والمؤسسات الأخرى ، كالمدارس الخاصة والمسؤولين عنها ومخططي دوائر التربية الرسمية والخاصة ، أدركوا خطورة التعريب ، ولكنهم لم يصرحوا عنها ... فلم يبق إلا مجموعات صغيرة أعلنت بوضوح عن خطر التعريب ونتائجه . فقد صرح رئيس الاتحاد العام للطلاب القوميين اللبنانيين ، وهو تنظيم طالبي صغير رأى النور في أوائل السبعينات ، وقام على نوع من إيديولوجية قومية لبنانية ، بما يلي : «التعريب خطر على الأمة اللبنانية ، لأن لبنان الذي علم العالم وأوجد الأبجدية أم اللغات ، لا يستطيع أن يحصر نفسه بلغة مصيرها الموت المحتم» . أما رئيس الاتحاد الوطني للطلاب الفرنكوفون فكتب في مجلة CULTURE FRANÇAISE : «إن التعريب الثقافي هو المرحلة الأولى من التعريب القومي» .

ب — الجامعة اللبنانية

«الجامعة اللبنانية مرآة الوطن » . بهذه العبارة وصف كمال جنبلاط زعيم التيار القومي

العربي ، الجامعة الوطنية . بالفعل إن الجامعة اللبنانية ، ككل جامعات العالم الرسمية مرآة للدولة التي بنتها . فالتناقض القومي والحالة الاجتماعية في البلد ، أضف إلى ذلك تحولات الشرق الأوسط السياسية ، كانت موجودة داخل حرم هذه الجامعة .

الوجه الإيجابي للجامعة اللبنانية كان انعكاس المشاكل القومية فيها دون انعكاس المناورات السياسية . فالمناقشات والمواجهات السياسية داخلها ، كانت تحصل بقطع النظر عن تقييم مضمونها ، بصراحة كلية ، بين شباب أتى من مختلف أنحاء البلاد ، أي من اللبنانيين ، ومن الفئات الأوسع انتشارا ، أي الطبقات المتوسطة والفقيرة . أما وجهها السلبي فكان ، تكريس فرض هوية ثقافية واحدة على كل طلابها ، بالضغط السياسي أحيانا ، وبالإرهاب أحيانا أخرى .

لم تكن الجامعة اللبنانية عند تأسيسها إلا مجرد رمز لوجود جامعة رسمية وطنية . لكن أواخر الستينات شهدت تطور هذه الجامعة مؤسسة وطلابا . فالكليات تكاثرت ، وتهافت الطلاب عليها . وقد أصبحت في أوائل السبعينات الجامعة الأهم عدديا وسياسيا إذ تجاوز عدد طلابها العشرة آلاف طالب ، وتنوعت انتماءاتهم الطائفية والسياسية ، بشكل تمثل كل لبنان فيها . ما كانت مواقف الأطراف منها ؟

الماركسيون والقوميون العرب أيدوا الجامعة اللبنانية إيديولوجيا من الناحيتين السياسية والاجتماعية . وقد انصبوا على جعلها قلعة للحركة الشعبية والقومية العربية . وقد تواجد في كليات هذه الجامعة منذ ١٩٧١ ، تسعون بالمئة من عقول اليسار الماركسي والقومي العربي في لبنان ... وشكل «اتحاد القوى الوطنية والتقدمية» تيارا سياسيا جارفا فيها ، سرعان ما استولى على اتحاد الطلبة فيها ، وسخّره لبرنامجه السياسي .

المطالب ، التي أدرجها الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية سنة ١٩٧٣ ، وقد سيطر عليه القوميون العرب التقدميون ، تركزت على ديموقراطية التعليم والمشاركة على نمط أيار ١٩٦٨ في فرنسا . لكن البند ١١ من اللائحة ، وهو الأخطر بنظرنا نحن ، طالب «بتعريب كل المواد التي لم يتم تعريبها بعد» . ولم يقتصر عمل التيار العربي على طلاب الاتحاد بل شمل الأساتذة المحبذين له ، الذين شاركوا في حملة التعريب ، مشاركة فعالة ، كما حصل في كلية التربية سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥ .

الطلاب المسيحيون القادمون من الجبل والريف والساكنون في الضواحي الشعبية شكلوا نصف عدد الطلاب في هذه الجامعة . يعني ذلك أن الجامعة اللبنانية كانت المؤسسة الأولى

التي وضعت الفئات الشعبية المثقفة وجها لوجه . التف هؤلاء الطلاب حول مصلحة طلاب الكتائب ومنظمة طلاب الأحرار والمصلحة الكتلوية وعبروا عن مشاعر القاعدة الخلفية الشعبية المسيحية ، وذلك بإقامة حركة تضم المنظمات الثلاث ومؤيديها . وقد سميت «بحركة الوعي» . وعبرت حركة الوعي عن انتفاضة اجتاحت صفوف الشباب المسيحي منذ أوائل السبعينات . انطلاقة الحركة كانت قومية لبنانية . لكن اصطدامها بالتيار القومي العربي التقدمي ، وجمود ما كان يسمى باليمين المسيحي الفكري أدى إلى انشطار الحركة إلى اثنتين : الوعي — قوة جامعية (الأحزاب) والوعي — جبهة الشباب ، وهي منظمة طالبية مستقلة حاولت إيجاد خط سياسي إصلاحي جديد للشباب المسيحي . لكنها سرعان ما انجرفت بتيار التعامل مع العرب وانتهت شبه ماركسية .

إذا كان طلاب الجامعة اللبنانية المسيحيون ، منتمين إلى أحزاب أو لا ، يؤيدون تقوية مؤسستهم واعتبروها الجامعة الوطنية الأساسية في البلاد ، فالمخططون التربويون المسيحيون ، والموالون للقطاع الخاص بصورة خاصة ، حاربوا قيام هذه الجامعة . حاربوها لسببين : الأول لأنها شعبية وتشكل بيئة نشوء لحركات تقدمية ، أخطرها الماركسية . الثاني لأنها قاعدة للتعريب الثقافي الذي يهدد القطاع الخاص . لكن هذا لم يكن رأي أساتذة الجامعة ولا طلابها المسيحيين ولا رأي الفئات الواسعة الشعبية . أما الأحزاب فلم تتخذ موقفا جذريا في هذا الموضوع لانتماء مؤيدي ومعارضي الجامعة سوية إلى صفوفها . وقد سمح الانقسام المسيحي بسيطرة القوميين العرب على الجامعة اللبنانية من جهتين : جهة المؤسسات ، حيث وقع عدد كبير من المراكز بين يدي هذا التيار . وجهة الطلاب حيث سيطرت جبهة القوى الطالبية التقدمية والوطنية (أي الماركسيون والقوميون العرب) على الاتحاد لعدة سنين .

المواجهة في الجامعة اللبنانية كانت صورة للمواجهة في لبنان . المسلمون يريدونها «جامعة وطنية عربية» ، والمسيحيون يريدونها «جامعة لبنانية صرفة» . جبهة القوى الوطنية والتقدمية تريد فرض عروبة التعليم على كل طلاب الجامعة ، قافزة فوق التعددية الثقافية ، والمخططون التربويون «اليمينيون المحافظون» يريدون لبننة الجامعة ، وخلع الثوب العربي عنها .

رئيس الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية سنة ١٩٧٣ : «الجامعة اللبنانية أساس في البيئة الوطنية للبنان وللانتماء العربي» .

الأستاذ كمال الحج ، الرئيس السابق لقسم الفلسفة في كلية الآداب : «الجامعة اللبنانية رمز للقومية اللبنانية لا غير ، والفلسفة اللبنانية يجب أن تكون فلسفتها الوحيدة» .

لكن رأيا مغايرا للعرض المتبادل الذي تصارعت بسببه الفئات في الجامعة ، أطلقه

الاتحاد الوطني للطلاب الفرنكوفون سنة ١٩٧٣ ، ونقلته مجلة الثقافة العربية (رقم نيسان ٧٣ ، صفحة ٢٧) :

«يدعو الاتحاد إلى تنمية ثقافة وطنية باللغة الفرنسية تطابق الواقع اللبناني وتتفاعل معه على غرار الثقافة الوطنية باللغة العربية » ...

كما يطالب «بإنشاء فرع تعتمد فيه اللغة الفرنسية كلغة أساسية في التعليم ، في جميع المراحل الثانوية » ... ثم « إيجاد فرع في الجامعة اللبنانية تعتمد فيه اللغة الفرنسية كلغة أساسية لكي يستطيع الطلاب ذَوو الدخل المحدود وأبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة متابعة التحصيل العلمي دون الاختيار الصعب بين الإرهاق المالي من ناحية والتمزق الثقافي الوطني من جهة ثانية ...».

وقد استغرب الجميع هذا الرأي الذي عبرت عنه مجموعة ضئيلة جدا ، لكن نصف لبنان عمل به وترجمه سنة ١٩٧٧ إلى أفعال عندما أنشأ فيما بعد فروعا ثانية للجامعة اللبنانية ...

٢ ــ البكالوريا والمناهج

قضية التعريب الثقافي ، التي أضرمت نار قضية الجامعة اللبنانية ، لم تفرج عن الشهادة الثانوية الرسمية والمناهج المدرسية ... نفس المواجهة .

الفريق المسلم يطالب بتعريب المناهج من صف الحضانة إلى الثانوي الثالث .

الفريق المسيحي يعارض ويماطل ويقبل رغما عنه . سنة بعد سنة تم تعريب مواد المناهج المدرسية الرسمية الواحدة تلو الأخرى ، جاعلة من المواد في اللغة الفرنسية أقلية محدودة ، لم يلبث أن طالب المسلمون بتعريبها أيضا . وقد رضخت وزارة التربية لهذا الضغط ، خوفا من التوجه المتزايد عن الطلاب المسلمين نحو شهادات دول عربية ، كالتوجيهية والموحدة . فكان أن طبق الميثاق الوطني مرة أخرى عشوائيا .

«لا شرق ولا غرب» ، أصبح لا شهادات عربية ، ولا شهادة فرنسية ، شهادة واحدة وطنية لبنانية ... وهكذا كان . لكن الشهادة اللبنانية سرعان ما اتخذت وجها عربيا ، تحت ضغط التيار القومي العربي ...

ث ــ مادة التاريخ

هذه المسألة داخلة أصلا في قضية البكالوريا والمناهج ، إلا أن أهميتها حولتها إلى قضية مستقلة .

منذ الاستقلال ، تحول «التاريخ الرسمي » ، أو تاريخ الكتب المدرسية الرسمية إلى تاريخ جديد ، ليس له مثيل . فقد حاول صانعو التربية إيجاد تاريخ مشترك لجماعات متناقضة تاريخيا . إذا كان هدف المخططين إيجابيا ، حيث إنهم أرادوا خلق عامل موحد جامع ، فإنهم قد فرقوا أكثر وأكثر عندما اخترعوا تاريخا جديدا ... التـاريخ مادة دقيقة لا ترحم . **فهي المادة التي تضع الطالب الفتى في جو قومي وطني يطبعه حتى آخر حياته** . فإذا انطبع التلميذ بطابع قومي عربي ، أصبح قوميا عربيا ، مهما كان انتماؤه الحضاري أو الديني ، والعكس صحيح .

لقد عمد صانعو التاريخ الجديد على دمج تاريخين في واحد . فكتبوا أن جدود اللبنانيين هم الفينيقيون ، وقفزوا إلى العرب ، فأصبح الجدود عربا من الخليج ...

وأخيرا أصبحوا لبنانيين في عهد الإمارات ، إلى أن أعلنوا استقلالهم سنة ١٩٤٣ . لا شك أن باستطاعة أي محلل أو ناقد الانتباه إلى القفزات والدمج الحاصل في مادة التاريخ ، أكان ذلك على مستوى بسيط في المدارس أو على مستوى رفيع في كليات الجامعة اللبنانية ... وفي كتب التاريخ للمرحلة المتوسطة ، وضعوا أهم مرحلة في تاريخ لبنان مرحلة الفتح العربي كي لا يعي الطالب الفتى إلى الحقيقة القومية . ولم يكتفوا بذلك بل لخصوا ثلاثة عشر قرنا من التاريخ المسيحي في بضعة سطور ، تكلموا فيها عن أصل المردة ...

وامتدوا في فصول وفصول ، يتكلمون عن أصول العرب وتاريخهم في كل البقع العربية ، ويفصّلون مرحلة الإقطاع العربي ، أي الإمارات ، تفصيلا مذهلا ... كل هذا ليجعلوا من مادة التاريخ ، تاريخ نصف لبنان ، وطمساً كاملا لتاريخ النصف الآخر . لكن القوميين العرب لم يكتفوا بفرض تاريخهم على الطرف الآخر ، بل أعلنوا أن التاريخ الرسمي مشوه ولا يكرس عروبة البلد كما كانت في التاريخ ... فلولا الكتب القديمة ولولا الوثائق التاريخية ، لما كان أدرك المسيحيون تاريخهم ولا هويتهم . والجدير بالذكر أن جيل شباب الستينات والسبعينات المسيحي لم يكن على علم بتاريخه بكل بساطة ، حتى ١٩٧٥ . فهو لم يتعلم تاريخه إلا منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥ حيث بدأت هيئاته الفكرية تكشف له الحقائق !

ج ــ القضايا الاجتماعية

نعني بالقضايا الاجتماعية ، الفارق السوسيولوجي بين المجموعتين المسيحية والإسلامية في لبنان . لكن ضخامة هذه المسألة وتشعبها ، إذ إنها تتصل بالحياة الاجتماعية الجماعية

والفردية ، واليومية ، لن تسمح لنا بعرضها كما هي في هذه الدراسة . إلا أننا سنشير إلى بعض الأمثال عن «حرب الطرشان» التي خاضها الجانبان ، اجتماعيا وثقافيا قبل الـ ٧٥ .

دون الدخول إلى التفاصيل ودون تحليل جميع الظواهر الاجتماعية في لبنان يمكننا مراقبة ما يلي : التعددية القومية في لبنان أفرزت تعددية ثقافية — اجتماعية ، بمعنى أن المجتمع اللبناني شهد تمايزا نوعيا بين أطرافه . فإذا كان صحيحا أن المجتمع اللبناني ... يخضع للتقسيم الطبقي ، أي إقطاعية وبورجوازية عليا ، وبورجوازية متوسطة وبورجوازية صغيرة ، وطبقات كادحة . فنفس المجتمع ينقسم علويا إلى نوعتين ناتجتين عن تعددية حضارية . مجتمع مسيحي مشرقي «مديتراني» ، تتجه العناصر المثقفة نحو الحضارة الغربية والفرنسية خاصة ، ومجتمع إسلامي عربي ، يتجه كله نحو الحضارة العربية .

إنه من الواضح التفريق بين المجتمع المسيحي في الجبل ، وبين المجتمع الإسلامي في المدن . كذلك أصبح من السهل التفريق بين المجتمع البيروتي المسيحي أي سكان الأشرفية والمجتمع البيروتي الإسلامي أي سكان البسطا والمزرعة ...

كل هذه الظواهر مألوفة عند اللبنانيين اليوم ، وليست غريبة . لكن التمايز الذي لم يصرح به أحد ، لم يكن الفرق بين العادات التقليدية بل هو بين الاتجاهات الثقافية . فالاتجاه الثقافي ، حتى الخارج عن دائرة المدرسة أو الجامعة ، يختلف عند الفريقين . فالإسلام اللبناني يتجه نحو العروبة . والمسيحية تتوجه دوما عند الغرب .

طبعا يصرخ الناقدون ، «لكن البورجوازية الإسلامية تتجه نحو الغرب أيضا ، والفئات الشعبية المسيحية قريبة ثقافيا من الفئات الشعبية الإسلامية» . لكن ما يجهله الناقدون هو الزاوية التي ينظر منها هؤلاء . فأبناء البورجوازية الإسلامية عندما يستمعون إلى الموسيقى الغربية أو يرتدون أزياء أوروبا ، فإنهم على وعي كامل من هويتهم القومية العربية . أي إنهم على يقين أن هويتهم الأصلية هي عربية . بينما المسيحيون من الفئات الشعبية ، الذين يشابهون المسلمين اجتماعيا ، فإنهم ينظرون إلى الموسيقى والأدب والفن والأعمال اليومية من نظرة مسيحية لبنانية . وهم يعتبرون الاتجاه نحو الغرب ، الاتجاه الطبيعي للشعب المسيحي ، وحتى للفئات الشعبية .

يتوجه الشباب المسيحي ، ككل طبعا نحو الفن والأدب الغربي ، ويتفرد جزء كبير منه بالفن والأدب الغربي فقط ، دون العربي . بينما يتوجه الشباب المسلم نحو الأدب والفن العربي ، ولا تجد أبدا شابا مسلما يتنكر للثقافة العربية . فالمسلمون ثقافيا هم عرب بينما المسيحيون ثنائيون ، أي إنهم يعيشون الثقافتين العربية والغربية . لكنهم يعتبرون أن الاتجاه

التحريري هو نحو الغرب . فالثقافة العربية فرضت عليهم .

ويظهر التمايز الثقافي اجتماعيا بصورة واضحة في مجالات الموسيقى والمطالعة . المجتمع المسيحي ، والشباب خاصة ، يتأثر بالموسيقى الغربية بنفس درجة التأثر في أوروبا نفسها تقريبا . وهو يعيشها في كل مستوياته ، الشعبية والبورجوازية . كذلك فالمطالعة باللغات الغربية وخاصة الفرنسية وإتقانها يعود إلى المجتمع المسيحي . بالعكس فالمجتمع الإسلامي والشعبي خاصة ، ينفرد بالموسيقى العربية ويطرب لها فقط كما إنه قليل التمرس باللغة الفرنسية أو الإنكليزية .

وقد حصلت مواجهات لا تحصى ، على جميع المستويات والطبقات ، في هذا المجال . لكن قضايا كبرى ، بقيت كرموز تدل على هذه الظاهرة .

ففي الستينات رفض وزير الداخلية كمال جنبلاط ، دخول المغني جوني هوليداي إلى لبنان ، ليقيم حفلة غنائية كبرى . إن السبب الرسمي كان أخلاقيا وسياسيا ، أما السبب الحقيقي فكان رفض زعيم التيار القومي العربي تفشي الغناء الغربي بين اللبنانيين وخاصة بين المسيحيين .

وفي أوائل السبعينات ، وبعد أن خرجت الموسيقى الغربية إلى العلنية بعد صراع طويل في الستينات ، قررت لجنة فنية إقامة مهرجان غنائي في المدينة الرياضية ، تشترك فيه فرق موسيقية لبنانية وأوروبية على نمط «وود ستوك»[1]. وكان سعر الدخول زهيدا جدا . فقامت على الفور معارضة إسلامية شديدة لهذا المشروع . تدخل خلالها المفتي نفسه ليمنع قيام المهرجان . وكان السبب الرسمي أخلاقيا . إلا أن السبب الحقيقي ، كما علم فيما بعد كان رفض المسلمين قيام مهرجانات غنائية غربية تستقطب جماهير شعبية . والخوف كان من الجماهير المسيحية أكثر من الجماهير الإسلامية .

التناحر الثقافي — الاجتماعي كان بالفعل حربا حضارية ، أعلنت منذ ولادة الميثاق ، وبدأت مع أواخر الستينات . إذا كانت هذه المواجهة الوحيدة التي لم تخرج إلى العلنية ، لشدة التصاقها بالحياة الاجتماعية اليومية ، فالإفصاح عنها بدأ يتجلى في الـ ٧٥ ، وغيرت حرب السنتين ملامح البلاد بشكل كرس التعددية الثقافية نهائيا . ولم تكن ردة فعل القوميين

(١) وود ستوك : مهرجان غنائي كبير حصل في الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٦٨ .

العرب على الوعي الثقافي عند المسيحيين إلا بعد انتهاء حرب السنتين . فصرح أحد الفنانين الملتزمين القوميين العرب ، لإذاعة صوت لبنان العربي في شتاء ١٩٧٨ بما يلي :

«هناك فارق بين الموسيقى الجبلية اللبنانية والموسيقى المدنية . وهذه الأخيرة ، نتحسس بها أكثر من الأولى . وقد فرض الانعزاليون الموسيقى الجبلية ذات الطابع المسيحي المتعصب طيلة ٣٠ سنة ، ونريد نحن اليوم أن نركز على الموسيقى المدنية ، أي الطرب الذي يتحسس به أكثر من نصف لبنان ...» .

٢ ــ تطورات الأجواء السياسية قبل الـ ٧٥

لقد توصلنا في بحثنا الحالة السياسية قبل الـ ٧٥ إلى الصورة التالية :

التيار المسيحي المتعامل مع العرب ، الذي خلق الميثاق الوطني بالتعاون مع الإسلام التقليدي فرض جوا سياسيا على البلاد ، من خلال سيطرته على مؤسسات الدولة . والجو هذا دار حول معادلة بين عروبة لبنان واستقلاله وإخفاء للواقع التعددي .

التيار القومي العربي الذي ولد في الـ ٥٨ ، وبرز بعد حرب حزيران سنة ١٩٦٧ ، شكل ضغطا سياسيا جديدا على التيار الدستوري ــ الشهابي المهيمن على الدولة ، ووضع البلاد كلها في جو سياسي ــ ثقافي عروبي . وقد وصل هذا الجو إلى ذروته ، سياسيا ، برحلة رئيس الجمهورية إلى الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥ ، وثقافيا بتحويل الجامعة اللبنانية إلى مؤسسة لتعريب الجيل المسيحي اللبناني الجديد .

الوضع السياسي هذا ، رغم اشتداد وطأة فرض الهوية العربية على كل لبنان ، وضرب التعددية الحضارية ، لم يصل إلى ما ابتغاه صانعوه . فلا مفكرو التيار المسيحي المتعامل الذين أرادوا خلق لبنان جديد بدمج عناصره عشوائيا ، ولا مثقفو التيار القومي العربي التقدمي ، الذين خططوا لفرض هويتهم القومية على مليون ونصف إنسان ، أدركوا أن الشعب الذي صمد ثلاثة عشر قرنا ، وفي ظروف أصعب بكثير ، وفي عزلة عالمية خانقة ، وجه محاولات أشرس ، لن يتحول بعشرات السنين إلى ما لا يريده .

بالفعل ، عدا عن التراتبية الهرمية التي تقف بوجه تحويل الشعوب من هوية إلى أخرى ، فإن الظروف التاريخية والجغرافية جعلت من هيكلية الشعب المسيحي القومية ــ الحضارية ، هيكلية صلبة ، انغرست في اللاوعي الجماعي لجماهيره على مدى السنين . فالمرحلة التي تبعت الاستقلال كانت بالنسبة لهذا الشعب أخطر مرحلة على صعيد إزالة هويته . فلا دستور يعترف به كشعب ، ولا إيديولوجيات قومية تقف بوجه المد العربي

الجارف . أضف إلى ذلك حذف معان تاريخية أساسية من ذهون الأكثرية الساحقة من الجيل الذي ولد بعد الاستقلال . في هذه الظروف ، كان الشعب المسيحي على وشك من أن يفقد هويته الحقيقية إلى الأبد ، وأن يتحول إلى أخرى . لكن الوعي الجماعي الباطني الذي ميز تطور هذا الشعب في الشرق ، فرض انتفاضة على الواقع السياسي المهيمن قبل الـ ٧٥ . إذ نشبت المعارك يوم ١٣ نيسان من هذه السنة ، فالانتفاضة التي قام بها الشعب المسيحي ، بدأت تظهر منذ أوائل السبعينات والحقيقة هي أن الوعي القومي ــ الحضاري أطال ليظهر وليعبر عن نفسه . وربما أن ظهوره وأول تعبيره اتسم بالأخطاء والغموض والعنف الأعمى ، إلا أن المهم في هذه الظاهرة ، هو أن شيئا ما تحرك داخل الجسم اللبناني وأرغمه على الوقوف .

«النهوض القومي اللبناني» عند المسيحيين لم يأتِ وحيدا على الساحة اللبنانية ، بل سبقته ورافقته ظواهر سياسية أخرى ، منها ما أثر على نهوضه .

منذ سنة ١٩٦٩ ، حيث وقعت اتفاقية القاهرة ، ظهرت المقاومة الفلسطينية على الساحة اللبنانية بمظهر إسرائيل على الساحة العربية بعد حرب الـ ٦٧ . فالاتفاقية كانت نوعا من الانتصار الذي حققته الثورة الفلسطينية على «الدول الرجعية». لكن الانتصار الفلسطيني كان انتصارا قوميا عربيا على أرض لبنان . لأن تنظيم المرور للفدائيين الفلسطينيين كان بمثابة اعتراف بالقضية القومية العربية وتعريبها والالتزام العملي بها . ذلك يعني تثبيتا لعروبة لبنان ، كل لبنان . أما بعد أيار ١٩٧٣ ، تأكد للقوميين العرب في لبنان ، أن البلاد متجهة نحو الالتزام الكامل بالقضايا القومية العربية . لأن عدم توصل الجيش النظامي لتحجيم المقاومة ، واصطدامه بإرادة وطنية عنيدة عند المسلمين ، جعل الأوساط الفكرية القومية العربية التقدمية تؤكد نهائيا أن لبنان عربي شعبا وأرضا ، وأن القوة الأساسية فيه للقومية العربية . من ناحية أخرى كانت المواد التعليمية في التربية الرسمية تسقط الواحدة تلو الأخرى في بحر التعريب الجارف ، ترافقها سيطرة الحركة الطالبية الماركسية ــ القومية العربية ، على مؤسسات تمثيل الطلاب ، وعلى رأسها الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ، وعلى كافة التحركات الشعبية في الشارع البيروتي .

في الأوساط المسيحية ، شهد المسرح السياسي تراجعا كبيرا في المواقف القومية ــ الحضارية ، حيث إن جميع القوى الكبرى قبلت بإرادتها أو رغما عنها الهوية العربية ، وقد شجعها على ذلك موقف الحكم الموفق والمرتبط بالعرب .

على صعيد الشباب ، شهدت السبعينات تحول عدد كبير من الطلاب المسيحيين

القادمين من الجبل والريف والساكنين في الضواحي إلى الفكر الماركسي أو حتى إلى الفكر القومي العربي . وقد سبب هذا التحول عند بعض الشباب المسيحي ، ضعف المواقف السياسية التي اتخذها الحكم ، والتي أرغمت عليها الأحزاب . فالشباب المثقف المسيحي ، والماروني خاصة ، الذي اختلط بالقوميين العرب ، والماركسيين في الجامعة اللبنانية وسائر الجامعات ، استوعب ثقافة جعلته يعمق تفكيره ويحدثه . وبما أن الأوساط المسيحية ، كما اعترفت بذلك هي نفسها فيما بعد ، لم تكن تتقبّل أيّ فكر تقدمي أو راديكالي واضح ، فانصب الطلاب هؤلاء في مصب الماركسية المنظّمة . وإذا لم يفعلوا ، فقد يحاولون إيجاد إيديولوجية علمانية تقدمية . لكن جميع محاولاتهم الفكرية انصبت ، نتيجة مواقفها القومية في مصب فكر التيار القومي العربي .

كل هذه الظواهر ، بالإضافة إلى التحولات الجذرية التي حصلت في الشرق الأوسط ، نتيجة الحرب الإسرائيلية — العربية ، دفعت بالإحساس المسيحي إلى التفجر والنهوض في انتفاضة قوية .

لكن هذه الانتفاضة لم تكن واعية ، ولا شاملة في مراحلها الأولى . إذ إن الضغط المُمارَس عليها من قبل الحكم والتيارات العربية ، وجو الليونة في أوساطها ، يجعلان منها جسما قويا دون وعي كامل . فكلما شد الخناق عليه ، انتفض بقوة غرائزية دون أن يتكلم . وقد مرت عدة سنوات قبل أن تتفتح عيناه وتكتمل حواسه كلها ، حتى بدأ يتكلم .

ردات الفعل الأولى كانت على صعيد التدريب العسكري . فقد أنشأ المسيحيون ، من خلال أحزاب الكتائب والأحرار منذ أول عهد سليمان فرنجيه ، مخيمات تدريب ، وشارك الشباب المسيحي في هذه المخيمات أكثر وأكثر ، كلما اصطدمت الدولة بالمقاومة ، وكلما تصاعد التيار القومي العربي وشدد خناقه السياسي والعسكري . فالإقبال على التدريب القاسي عند المسيحيين في مخيمات الكتائب والأحرار ، كان بمثابة رد على الظواهر القومية العربية بكل متفرعاتها ، السياسية والثقافية والعسكرية . وأصبحت الميليشيات عند المسيحيين ، الجيش الشعبي ، الشبيه بجيش المردة إبان مرحلة الدولة المستقلة في القرون اللاحقة للفتح العربي .

على صعيد الطلاب ، تميزت المواجهة في الجامعات والمدارس منذ الـ ٧٤ بعنصرين : الأول برفض قاطع للبرامج التي أتى بها العروبيون والماركسيون ، والثاني بالاتحاد واللحمة فيما بين المنظمات المسيحية الطالبية . وقد خسرت مصلحة طلاب الكتائب ومنظمة طلاب الأحرار انتخابات الاتحاد والروابط ، في الجامعات اللبنانية وبضعة معاهد مرارا ، برفض

دخول التحالف مع قوى تعريبية أو رافضة للقومية اللبنانية ، وقد حدث ذلك بوضوح في شتاء ١٩٧٥ .

سياسيا ، ظلت القاعدة الشعبية المسيحية أمينة لزعمائها ، وخاصة لأحزابها الثلاثة ، وقد أثبتت ذلك في انتخابات ١٩٦٨ إلا أن تيار الشباب في هذه القاعدة بدأ يتوجه نحو وجوه جديدة تعبر له عن أمل بدأ يفقده . وقد حملت الصراعـات المسلحة التي خرج منها الفلسطينيون دوما منتصرين سياسيا ، الشباب المسيحي إلى التوجه نحو قيادات الميليشيا وتأييدها بطريقة عفوية . وقد برز الشيخ بشير الجميل ، نائب رئيس منطقة الأشرفية في حزب الكتائب ونجل الشيخ بيار الجميل ، رئيس الحزب ، كرمز لرفض الشباب الوطني في المناطق المسيحية للخناق السياسي العربي . وساهم هذا التأييد الشعبي العفوي في دفع الشيخ بشير نحو الواجهة الوطنية كقائد للشباب المسيحي ومعبّر عن آرائه . بالطبع أفرزت الميليشيات الأخرى نفس الظاهرة السياسية ، وأيدتها قاعداتها تأييدا عفويا شعبيا .

على الصعيد الإيديولوجي ، لم يطرح «التيار الجديد» عند المسيحيين برنامجا عمليا . فالانتفاضة كانت في طور النهوض من الكبوة والتعبير عن الرفض . لذا فالبرنامج الذي عمل من خلاله بشير الجميل ورفاقه في سائر الأحزاب المسيحية دار حول رفض للأحوال المتردية .

وقد أطلق «التيار الجديد» لاءاته الثلاثة : لا لتجاوزات المقاومة . لا للإدارات الفاسدة . لا للتعريب الثقافي . وقد ترجمها الشيخ بشير في محاضرة في ثانوية فرن الشباك يوم ١٠ نيسان ١٩٧٥ عندما قال ردا على أسئلة : «نقول للفلسطينيين لا ، لن تأخذوا لبنان» . «ليست هذه هي الدولة التي نريدها » ... «لا نريد تعريبا بعد اليوم» ...

والرفض المسيحي الوطني للخناق العربي وللتيار الانهزامي ، كان شبيها بالرفض الفلسطيني للواقع الإسرائيلي الخانق بعد الانتصارات ، والانهزام عند الأنظمة العربية . **فالثورة المسيحية التي حبل بها لبنان في السبعينات شبيهة بالثورة الفلسطينية التي حبلت بها الامة العربية في الستينات . فكما كان لا بد من انتكاسات عربية لتولد الثورة العربية الفلسطينية ، كـان لا بد من انتكاسات مسيحية لتولد الثورة المسيحية اللبنانية .**

الرفض الذي أفرزه «التيار الجديد» عند المسيحيين كان بالفعل رفضا شعبيا . وقد ظهر ذلك في «حرب الشعارات» التي أطلقت بقوة وغزارة منذ أوائل الـ ١٩٧٤ . في المنطقة الغربية من بيروت وفي سائر لبنان العربي ، فلم يكن غريبا أن يكتب على الجدران عبارات سياسية قومية عربية وماركسية . وقد نشط «مناضلو الجدران» في الغربية منذ الستينات

وخاصة منذ نمو التيار القومي العربي فكانت الشعارات تعبر عن تصورات وإيديولوجيات ومواقف أساسية : نفط العرب للعرب (البعث) — القدس عربيـة — الـ ... عميل الإمبريالية — لا للاتفاقات مع الصهيونية — المقاومة رأس حربة الأمة العربية — ثورة حتى النصر (فتح) — كيسنجر رسول استسلام (البعث) — الشعب سيحاكم عملاء الصهاينة والإمبريالية (التنظيم الناصري)... وقد كتبت على جدران بيروت وصيدا وطرابلس وغيرها ، آلاف الشعارات . أما في المنطقة الشرقية ، فلم تتكلم الجدران ولم تكتب عليها عبارة سياسية واحدة ، إلا شعارات الأحزاب المسيحية . لكن المراقبين السياسيين ، فوجئوا في خريف الـ ٧٣ ، بشعارات في الأشرفية وسن الفيل وعين الرمانة ... والشعارات لم تكن فارغة بل كانت توحي ببرنامج رفض شعبي عفوي قام به الرأي العام المسيحي الباطني : «لا لسوريا» ، و«لا للمقاومة» ، و«لا للعروبة». وكانت الشعارات الثلاثة هذه ، وهي أهم ما كتب كتنبؤ شعبي بالعدوان الثلاثي الذي يهدد الأمة اللبنانية والمسيحيين خاصة . ومنذ الـ ٧٤ ، بدأت جدران بيروت الشرقية تعج بالشعارات السياسية حتى شملت لبنان المسيحي كله . والظاهرة هذه من أهم رموز التعددية السياسية في البلد ، إذ إن دراسة موضوعية علمية للتمايز الإيديولوجي، وتحليلا عميقا ، يمكنان أي مراقب سياسي من التأكيد على وجود نوعيتين من الفكر القومي ، لا بل قوميتين .

اذا كانت سنة الـ ٧٥ قمة الغليان الشعبي ، فآخر ترجمة للانتفاضة قبل ١٣ نيسان كانت مظاهرة دعم الجيش التي سار فيها نحو ٩٠ ألف مواطن مسيحي . وإذا كان شعار المسيرة هو دعم الجيش اللبناني ، فالشعور الذي دفع بالجماهير للمشاركة ، كان بالفعل الثورة الداخلية ، القائمة ضد تجاوزات الفلسطينيين من ناحية والخناق السياسي العروبي الذي بدأ يشتد حولها . وقد أخطأ اليسار العربي — الماركسي باتهام الكتائب والأحرار بالتحضير لها لاستيعاب الجيش سياسيا . فإذا افترضنا أن الاستيعاب كان سببا ، فالمحرك الذي دفع بالآلاف من «طريق الشام» حتى «عين الرمانه» ، كان الرفض المسيحي للعروبة . وكان ممكنا إدراك ذلك عند تحليل الهتافات الشعبية التي أطلقها المتظاهرون ... ولم تخطط الأحزاب لها أبدا ...

في هذا المجال ، اتهمت الأحزاب القومية العربية والماركسيون ، حزبي الكتائب والأحرار ، بالعمل على تعبئة المسيحيين منذ ٧٣ وشحن الأجواء في مناطقهم ضد الفلسطينيين وضد المسلمين . ويشارك الزعماء المسلمون التقليديون والبعض من المسيحيين المؤيدين للتيار المتعامل مع العرب في هذا الاتهام ...

ليس عجيبا أن يصدر اتهام كهذا يحمل الأحزاب المسيحية مسؤولية التعبئة العامة ضد المقاومة والعرب . لأن من يخطىء في تحليل المجتمع اللبناني لا يمكنه إلا أن يخطىء في النتائج المحتمة لهذا التحليل . لكن الغريب أن يخطىء مفكرو التيار القومي العربي و«الماركسيون» في تحليل المجتمع اللبناني نفسه ...

في الحقيقة ، ليست الأحزاب هي التي عبأت الشعب المسيحي ضد المقاومة والعروبة ، بل الجماهير المسيحية التي عبأت الاحزاب ضد الضغط الخانق . فالأحزاب كما بيّنا ، اتخذت مواقف سياسية لينة إلى حد أنها ابتعدت فيها عن معتقداتها الأساسية . فهي انفتحت بشكل لم يسبق له مثيل على العرب والعروبة . أما مواقفها السياسية فكانت قريبة جدا من المواقف القومية للتيار العربي والحكم . لكن تصاعد النفس القومي عند المسلمين ، أوجب تصاعدا للنفس القومي عند المسيحيين . وكل ذلك بسبب عدم الاعتراف بالتعددية ...

القسم الثاني : الواقع السياسي اللبناني وحرب الـ ٧٥

«نطالب بحل حزب الكتائب ، وطرد وزيري الكتائب من الحكم ، ومقاطعة هذا الحزب ، وطنيا وسياسيا وقطع كل حوار معه » .

بهذا الكلام اتخذت «الحركة الوطنية» يوم ١٤ نيسان قرارا بعزل حزب الكتائب اللبنانية . وكان قرار العزل هو الهجوم الفعلي الذي قام به التيار القومي العربي وحلفاؤه الفلسطينيون والماركسيون على الشعب المسيحي . بالفعل ، خطأ الماركسيين والقوميين العرب ، نسبيا طبعا ، كان بالتهجم على الكتائب ومحاولة ضربها . فالكتائب أصبحت من ٧٣ أول حزب مسيحي في لبنان وأقواه في الشرق . لقد ظن مفكرو الحركة الوطنية أن حزب الكتائب لا يمثل إلا فئة قليلة من المسيحيين اليمينيين . لكنها ، أي الحركة ، لم تدرك أن تحليل وضع سياسي في دولة قومية ليس هو نفسه في دولة تعددية . فالأحزاب في الدول التعددية تكون قومية قبل أن تكون اجتماعية . خاصة إذا لم يكن هنالك اعتراف بهذه التعددية بعد . الكتائب بنظر المسيحيين جسدت التطلعات القومية اللبنانية . فتمازجت شعارات الحزب بمعتقدات المسيحيين ومشاعرهم وأصبحت الكتائب إلى حد ما الهيكلية الدفاعية — القومية للشعب المسيحي في لبنان . المسيحيون لم يؤيدوها لأنها في اليمين فقط ... بل لأنها قومية لبنانية ... مسيحية . هذا ما لم تدركه تحاليل الماركسيين . لذا فعزل الكتائب يعني عزل المسيحيين . وضرب الكتائب وإزالتها تعني ضرب وإزالة المسيحيين .

كذلك بالنسبة للأحزاب والقوى الحليفة .

من ناحية أخرى فوت القوميون العرب فرصة ذهبية في «تعريب المسيحيين» . فقد ذكرت «حصاد الأيام» ، أو وجهة نظر صحيفة العمل الكتائبية ، لعدة مرات طيلة حرب السنتين ، أن «الكتائب كانت الوسيلة الوحيدة للعروبة القومية العلمانية في الدخول إلى المناطق المسيحية والتأصل بها . وقد دفعت الكتائب قسطا كبيرا من رصيدها الشعبي المسيحي في محاولة إقناع المسيحيين بالوجه الإيجابي للعروبة » .

فمنذ أوائل السبعينات والفكر السياسي في الحزب ، يجهد على جميع الأصعدة لمد الجسور مع الإسلام اللبناني ، ويقبل بنوع من العروبة لخلق وفاق وطني في وجه امتداد الشيوعية الملحدة . لكن قرار ١٤ نيسان ، هو الذي أعطى أبعادا تاريخية لانتفاضة ١٣ نيسان . بضرب الكتائب ، خسر القوميون العرب العلمانيون والماركسيون أي أمل في كسب المسيحيين قوميا . فالقاعدة المسيحية التي بدأت تتململ وتؤيد التيار الجديد هلعت لمحاولة إسقاط حزبها الأكبر ، هذا الحزب الذي لم يترك وسيلة للحوار إلا واعتمدها .

حرب السنتين أو مواجهة الـ ٧٥ كانت بين المسيحيين والمسلمين .

بالطبع كان الفلسطينيون سببا مباشرا للمعارك ، وعنصرا هاما فيها . الماركسيون كان لهم دورهم في إرادتهم في إسقاط النظام .

الدول الخارجية أرادت مخرجا لقضية فلسطين على أرض لبنان .

إسرائيل لم ترفض حربا على حدودها الشمالية .

لكن ... لكن المواجهة حصلت بين المسلمين والمسيحيين في لبنان . ولو لم تحصل بين هذين الفريقين لما حصل الذي حصل ، أو على الأقل لكانت حصلت في شكل آخر . الشعب كله ضد الدولة . الدولة ضد الغرباء ...

إذا ، الحرب كانت بين مجموعتين حضاريتين ، مجموعة إسلامية وأخرى مسيحية .

الأولى أيدت الفلسطينيين ... إسرائيل لم ترد تصفية المسيحيين ... الماركسيون دعموا الحركة الوطنية والمسلمين ... الدول الغربية تفرجت . كل لعب دوره . لكن اللبنانيون دفعوا الثمن : مسلمين ومسيحيين . فلا الفلسطينيون خسروا أكثر مما خسر اللبنانيون . ولا إسرائيل خسرت شيئا ولا الدول الغربية ولا الماركسية ولا أحد . الخراب لم يعم إلا في لبنان ، والضحايا كانت في غالبيتها الساحقة لبنانية ... لكن لماذا دخل اللبنانيون ، مسيحيون ومسلمون المعركة ؟

١ — المسيحيون

المواقف الأولى والأساسية التي عبرت عن الأغلبية سياسيا ، ترجمتها أحزاب الكتائب والأحرار . فمن تصاريح الشيخ بيار الجميل وكميل شمعون ، تمكن العالم من فهم ما كان يريده المسيحيون في أول الحرب ، «نريد سيادة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية ، نريد تطبيق اتفاقية القاهرة . نريد التصدي للتخريب الشيوعي » ...

لكن الشباب ، الحزبي وغير الحزبي كان له مواقف أكثر حسما ، عبر عنه الشيخ بشير في عدة تصريحات :

«لن نسمح للمقاومة بتحدي سيادتنا وكرامتنا » .

لم تمض سنة إلا ودفع الفلسطينيون بكل ثقلهم في المعركة إلى جانب الأحزاب الماركسية والعربية . فانبثق تيار جديد عند المسيحيين في شكل منظمة أطلقت على نفسها اسم «حراس الأرز» وصرح قائدها أبو أرز : «لن يبقى فلسطيني على أرض لبنان — لبيك لبنان » .

المواجهة استمرت ، بعنف وشراسة . واتخذت الحرب الطائفية شكلها الواضح . كان اكتساح بيت ملات وتل عباس ورشعين . وامتدت المجازر ضد المسيحيين في المناطق الإسلامية . ورد المسيحيون على ذلك .

أمام الوضع الجديد حصلت هزة فكرية عند المسيحيين، خاصة عندما بدا الانقسام في الجيش واضحا وعندما ظهرت المواجهة «كجهاد جديد ضد المسيحيين » . فأفرزت لجان الكسليك الفكرية فكرا جديدا مستمدا من بحوث شاملة في التاريخ والسياسة والاجتماعيات .

وقد توصل مفكرو الكسليك إلى النتائج الآتية ، التي لخصوها في كتيبات ومطبوعات :

— التناقض على الساحة اللبنانية هو بين المتعصبين المسلمين والمسيحيين .

— الإسلام الديني لا يقبل المساواة بالمسيحيين .

— الصيغة اللبنانية ، أي صيغة الـ ٤٣ لم تعد صالحة لعدة أسباب (خطأ في الأساس — خرق لأحد الموجبات) ، وتخطاها الزمن .

من جهة أخرى أجمعت الأحزاب والقوى السياسية المسيحية القومية اللبنانية منذ بدء الحرب على أن السبب المباشر هو تعدي المقاومة الفلسطينية على السيادة وتدخلها إلى جانب اليسار لقلب النظام في لبنان . وطبعت هذه النظرية مسيحيا حرب الـ ٧٥ : حرب لصد الفلسطينيين .

لكن أساسا جديدا للحرب بدأ يظهر بعد حوالي سنة من بدء المواجهة . فقد بدا للمسيحيين أن التصفيات الجماعية التي تعرضت لها أقلياتهم في المناطق الإسلامية نفذت وفقا لرغبة في تحجيم المسيحيين . والتحجيم هذا ترجمه القوميون العرب سياسيا بالمطالبة بإلغاء الطائفية السياسية وتثبيت عروبة كل لبنان نهائيا ودستوريا . وتراءى لعدد كبير من مثقفي المسيحيين أن خطر العروبة الداخلي هو العدو الحقيقي وأن المقاومة الفلسطينية ليست إلا غطاء لها .

من هذا المنطلق ، أفرزت حرب الـ ٧٥ عند طاقات المسيحيين المفكرة ، الحزبية وغير الحزبية نوعية جديدة من التفكير ، ولم تكن هذه النوعية الجديدة من التفكير إلا ترجمة لمشاعر قومية تفجرت عند الجماهير المسيحية ، هذه المشاعر التي طالما عبر عنها الشعب المسيحي منذ الـ ٥٨ وانتخابات الـ٦٨ وحرب الشعارات في الـ ٧٤ . النوعية الجديدة فرضت أرضية جديدة . الأرضية الجديدة طرحت المسائل القومية بما فيها الهوية على بساط البحث . فإذا راقبنا التصارع والتحاليل السياسية خلال الحرب ، لاحظنا أنه إلى جانب المواقف العديدة المناهضة «للعدوان الفلسطيني » ، ظهرت مواقف أساسية ، أو بوادر مواقف إيديولوجية حددت موقعها من العروبة وصورت تطلعات المسيحيين إلى هوية لبنان . لذا فأهم النتائج لحرب الـ ٧٥ عند المسيحيين كانت بقيام وعي قومي عند المسيحيين بعد سنوات عديدة من السكوت والتهرب . حرب السنتين أفرزت عند المسيحيين نهوضا شاملا من كبوة طالت عشرات السنين . والتصورات الوطنية الباطنية عندهم ما لبثت أن صعدت إلى الساحة السياسية من خلال الطروحات التي وضعها مثقفوهم ومفكروهم .

٢ — المسلمون

في بداية سنة الـ ٧٥ ، كانت الأحزاب القومية العربية والماركسية مسيطرة على الشارع الإسلامي سيطرة شبه تامة .

وقد دخلت السياسة اللبنانية من خلال اجتماعها داخل جبهة سياسية أطلق عليها اسم «الحركة الوطنية اللبنانية » منذ أوائل السبعينات . «الحركة الوطنية» بجميع تنظيماتها لم تكن مماثلة للزعماء التقليديين . لقد تميزت عنهم بالمواقف الإيديولوجية الجذرية وبالتصورات الواضحة وبالعمل السياسي الموجه من خلال استراتيجية كاملة شاملة . «فالحركة» انطلقت أولا من مبدأ عروبة لبنان وثانيا من مبدأ الديموقراطية . فشابهت بذلك القوى السياسية في سائر الدول العربية ، بشكل دفع بها إلى الساحة اللبنانية كممثلة واقعية لكل لبنان العربي ،

أو المناطق الإسلامية في الجمهورية اللبنانية . وانطلاقا من إيمانها بعروبة لبنان ، خاضت أحزاب «الحركة الوطنية» الحرب إلى جانب المقاومة الفلسطينية ضد القوى المسيحية التي وصفتها بالانعزالية . ولكن القوميين العرب اللبنانيين لم يقاتلوا من أجل الثورة الفلسطينية فقط . بل حملوا السلاح في سبيل تكريس عروبة لبنان أرضا وشعبا . وقد ظهر هذا الهدف منذ بدء المواجهة ، لا بل منذ قيام الحركة وتأسيس أحزابها . مواقف الإسلام اللبناني ، القومية (فقط) تجلت بوضوح ، من خلال برنامج «جبهة الأحزاب» منذ ١٣ نيسان . فهي لم تحدد عدوا في مرحلة وعدوا آخر في مرحلة أخرى . عدوها كان أولا وآخرا ، عدو العروبة ، عدو الفلسطينيين وعروبة لبنان ... كمال جنبلاط زعيم ومؤسس «الحركة الوطنية» لخص تصوراتها كما يلي : «لقد توضحت حقيقة الصراع في لبنان . إنه ليس بين يمين ويســار، بل هو من أجل تأكيد عروبة لبنان وتنمية صِلاته في المحيط وتوضيح هوية شعبه والوقوف في وجه مؤامرة تقسيم أرضه » .

إذا ، يمكن القول إن أهم هدف كان عند الطرف المسلم طيلة حرب السنتين هو فرض عروبة لبنان نهائيا .

لكن ما كانت آراء الدول ، لا سيما المعنية بالحرب اللبنانية أي الدول العربية والغربية ؟

ركزت الدول العربية عامة على ضرورة وحدة البلاد وعروبتها . لكن النية العربية التي لم تتغير من خلال التاريخ لم تلبث أن ظهرت من خلال تصاريح قادة الدول العربية الراديكالية كليبيا والعراق وسوريا . وكان موقف سوريا أبرزهم . فقد صرح السيد عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا فـي كانون الثاني ١٩٧٦ : « إننا لن نسمح بتقسيم لبنان ... فلبنان كان جزءاً من سوريا وسوف نعيده لدى أية محاولة فعلية للتقسيم » .

« وينبغي أن يكون واضحا أن هذا القول لا يعني الأقضية الأربعة ولا الساحل فقط ، بل يعني جبل لبنان أيضا » . يوضح هذا التصريح موقف القوميين العرب في المنطقة حيال المسألة اللبنانية . إنهم يريدون عروبة لبنان ، وعروبة المسيحيين على الأخص . مما يدل على تطور في النية العربية التاريخية . «جبل لبنان» الذي أراد السوريون ضمه إلى «الوحدة العربية» لم يعنِ فقط أنهم لن يسمحوا بإنشاء وطن حرّ للمسيحيين ، بل سيضمونه إليهم ويعرّبون سكانه ...

الدول الغربية ، هي ، لم تتخذ موقفا إيديولوجيا مما كان يحصل في لبنان . بل أكدوا دائما على وحدة لبنان وسيادته وتعاونه مع الدول العربية . إلا أن ذلك لم يعنِ أن الغربيين

أوروبيين وأميركيين لم يفهموا في أكثريتهم معنى المواجهة . فقد صرح هنري كيسينجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية يوم الجمعة ٢ نيسان ١٩٧٦ أمام لجنة الكونغرس بما يلي :

«... لـكن المشكلة الأساسية لا تزال قائمة (في لبنان) ، وهي تتمثل بالانقسام بين الطوائف الإسلامية والمسيحية والانقسام بين العناصر الراديكالية والمحافظة داخل كل طائفة » ... إذا ، من خلال تجول سياسي خاطف ، يمكننا أن ندرك ما يلي :

لقد تأكد للجميع أن حرب السنتين في لبنان نتجت عن أسباب مختلفة أهمها الاختلاف على الهوية . والاختلاف هذا فهمه المسلمون اللبنانيون والدول العربية عملا قوميا على تكريس عروبة لبنان . أما المسيحيون ، وبعد أن تجاهلوه مطولا ، وشددوا على «انتهاك الفلسطينيين للسيادة» ، أفاقوا على حقائق تاريخية أخذوا يضعون الأسس الأولى لتصور قومي لهوية لبنان .

«الحركة الوطنية» ربطت كل مواقفها السياسية بهوية لبنان العربية . فقد أيدت المقاومة لأنها عربية ، وحاربت الكتائب والأحرار وحلفاءهم لأنهم ، بنظر الحركة أعداء العروبة . وتوصلت «جبهة الأحزاب» إلى مقاتلة الجيش العربي السوري لأنه وقف إلى جانب «الانعزاليين» أعداء العروبة . وقد وافقت الحركة مبدئيا على قمتي الرياض والقاهرة اللتين أوجبتا إدخال قوات ردع عربية إلى لبنان ، لأن القمتين أكدتا على عروبة لبنان ولأن قوات الردع ، عربية ...

هدف الحركة ومنطلقاتها واضحة بعدم النظر إلى مطالبها المتعلقة بالنظام السياسي . لقد علقت الأحزاب القومية العربية التقدمية كل حل شامل باعتراف وتكريس عروبة لبنان . الأحزاب المسيحية التي أصبحت فيما بعد «الجبهة اللبنانية» ، تمسكت بالشرعية لأنها رمز للبنان المستقل . وقاتلت الفلسطينيين لأنهم خرقوا سيادة الدولة اللبنانية . فالدولة اللبنانية ، وهي الممثلة الوحيدة للأمة اللبنانية كانت محور الدفاع عند الأحزاب القومية اللبنانية . لكن تيارا فكريا نبت إبان الحرب وطرح مسألة الهوية ، طارحا بذلك مسألة الأقليات في الشرق . وقد تبنت أحزاب «الجبهة اللبنانية» التساؤل على مصير لبنان ومصير المسيحيين فيه ... مما أعطى القضية اللبنانية أبعادا تفوق المعادلة المطروحة حتى هذا الوقت ، محليا ، إقليميا ، ودوليا . **حرب السنتين طرحت مشكلة التعددية في لبنان .**

نعم ، فالتعددية ، التي أفرزها الفتح العربي في الشرق ، والتي عاشتها المنطـقة ثلاثة عشر قرنا ، كان فيها للبنان الحصة الكبرى من الصدامات . والتعددية التي خلقها الفرنسيون

والمتعاونون معهم من مسيحيين ومسلمين ، في لبنان سنة ١٩٢٠ . التعددية ، التي أخفاها أهل الاستقلال سنة ١٩٤٣ وموّهها صانعو الميثاق الوطني . التعددية التي دفنتها عهود لبنان المستقل ، مباشرة أم غير مباشرة ، بقصد أم بدون قصد . التعددية التي هزّها الوعي القومي في المنطقة العربية ، والوعي القومي عند مسيحيي لبنان .

التعددية ، واقع لبنان الحقيقي «والمتطور» ، فجّرت الكيان الذي احتواها ولم يعترف نظامه ودستوره بها . فجّرته وجزّأته حتى لم يعد هنالك لا دولة لبنانية واحدة ولا تعدّدية ...

المسلمون ، أو الناطقون باسمهم أرادوا لبنان عربيّا ، لكنّهم أرادوا المسيحيين عربا قبل الـ ٧٥ ، ثم إبان الـ٧٥ وبعدها ...

المسيحيون حتى الـ ٧٥ ، أرادوا لبنان لبنانيّا ، لكنّهـم أرادوا المسلمـين لبنانيين ... فقط .

فكل طرف أراد الآخر مثله . ففرض الإسلام اللبناني باسم «الوجه العربي» ، العروبة على مليون ونصف مسيحي ... وقاتل . وفرض المسيحي اللبناني باسم لبنان واستقلاله ، القومية اللبنانية على المسلم ... وقاتل .

في حرب السنتين قاتل الجانبان كل لأهداف قومية شريفة . وإذ بالتاريخ يعاود نفسه . فقد قاتل سكان لبنان بعضهم البعض في الـ ٧٥ ، كما قاتلت القبائل العربية الوافدة إلى لبنان منذ أربعة عشر قرنا المردة المسيحيين المتحصنين في جبل لبنان . كل في لبنان يعتقد أن كل لبنان له عربيا كان أو لبنانيا ، مسلما أو مسيحيا . لكن أحدا لم يفكر أن بوسع لبنان أن يكون أرضا لشعبين : مسلم ومسيحي ، عربي وآرامي — لبناني .

حرب السنتين لم تغير شيئا من موقف المسلمين اللبنانيين . بل بالعكس زادت عند أحزابهم وممثليهم الرغبة في فرض العروبة على كل لبنان . حتى حرب السنتين ، لم تكن هنالك مسؤولية على الإسلام اللبناني بتقليديه وبتقدميه . فالمسيحيون لم يعلنوا معارضتهم للهوية العربية .

لكن حرب الـ ٧٥ غيرت موقف المسيحيين . فمن موقف المؤيدين للدولة والاستقلال والسيادة والجيش انتقل المسيحيون إلى موقف التساؤل عن المصير ، والمؤيد للتمايز الحضاري ، والتعددية .

التغير الجذري لا يمكن تجاهله ، **فالمسيحيون لم يعودوا يقبلون بتخطي مشكلة الهوية أو التلاعب بها . لقد وعوا أنهم شعب مسيحي لبناني كسائر شعوب الارض ، لهم حقوق**

قومية وحضارية وثقافية .

والوعي هذا، عنصر لا يمكن تجاهله في بحث أي صيغة جديدة للتعايش في لبنان .

ان حرب سنة ١٩٧٥ في لبنان كانت فريدة من نوعها . فهي لم تكن بين دولة ودولة ، ولا بين دولة وثورة ، بل كانت بين ثورة وثورة . في الـ ٥٨ كانت المواجهة بين ثورة ودولة . المسلمون كانوا الثورة والمسيحيون الدولة . لكن الـ ٧٥ شهدت لأول مرة مواجهة بين ثورة وأخرى . الأولى كانت قومية عربية قام بها المسلمون ليقيموا دولة قومية عربية . الثانية كانت مسيحية قام بها المسيحيون ليقيموا دولة قومية لبنانية. الجماهير الإسلامية شاركت بقوة في القومية العربية اللبنانية ضد «الانعزاليين» . والجماهير المسيحية شاركت بكثافة في الثورة القومية اللبنانية ضد «العروبيين» . فحرب الطرشان التاريخية لم تنتهِ منذ ثلاثة عشر قرن ...

فمن جراء عدم الاعتراف المتبادل بالهوية القومية لكل شعب ، قام كل طرف بالثورة على الآخر ...

كل طرف ظن أنه المغبون ...

المسلمون شعروا بأنهم «محرومون» ...

والمسيحيون ظنوا بأنهم «مقهورون» ...

والحرمان والقهر هما عنصران من وجه التعددية السلبي ، هذا الوجه الذي يبرز عندما لا يعترف بالواقع التعددي .

نهاية حرب السنتين لم تكن ثورية ، لكنها لم تكن تقليدية ...

لم تكن ثورية لأن الأسباب المباشرة وغير المباشرة ، وعلى رأسها الأسباب الأساسية وأهمها الاختلاف على الهوية باقية . ولم تكن ثورية إذ إن أحدا من الأطراف لم ينتصر ، وإن أية واحدة من الثورات لم تحقّق أهدافها ولم تترجم كل تصوراتها إلى واقع . فالحركة الوطنية لم تسيطر على كل لبنان ، ولم تعرّبه ...

و«الجبهة اللبنانية » لم « تحرّر» كل لبنان ، ولم تلبننه ...

لكن نهاية حرب الـ ٧٥ لم تكن تقليدية بالمعنى اللبناني المعهود .

الحل ارتكز على انتخاب رئيس جمهورية جديد : الأستاذ الياس سركيس . وارتكز على وقف إطلاق النار وإزالة المظاهر المسلحة . وارتكز على شبه وفاق من فوق على أساس وحدة لبنان وفتح الحوار وإعادة السلام .

وارتكز عمليا على دخول قوات الردع العربية «لتفصل بين المقاتلين ولتعيد الوحدة إلى

البلاد في إطار السيادة والشرعية » .

لأول وهلة ، نستطيع تشبيه هذه النهاية بسابقاتها في الـ ٧٣ والـ ٦٩ وخاصة في الـ ٥٨ ، بعدم النظر إلى الترجمات العملية . نظريا ، اتفاق جديد على الوحدة اللبنانية ... لكن ... إذا كان الاتفاق تم شكليا فالوفاق لم يتم أبدا . ولم يكن هنالك أي مضمون . الحركة الوطنية واصلت نضالها من أجل «لبنان العربي» ، والجبهة اللبنانية بدأت تعمل لأجل «لبنان اللبناني» .

فلم تكن هنالك أية عودة إلى الصيغة ، ولم يستعد الحكم المركزي سلطاته المعنوية والمادية . في هذا المجال يمكن القول بأن الثورتين نجحتا في مرحلتهما الأولى :

إسقاط إيديولوجية «التوفيق والوفاق من فوق » ، التي هيمنت على جمهورية لبنان ودولة الـ ٤٣ . لكن المرحلة الثانية أي تعريب أم لبننة لبنان فلم تتم بعد .

أما الظاهرة المهمة الناتجة عن حرب السنتين فكانت في الثورة المسيحية أكثر منها في الثورة القومية العربية الإسلامية . لأن الأخيرة كانت قائمة منذ سنوات عديدة . لكن الأولى أي انتفاضة المسيحيين لم تكن قديمة العهد . إن ١٣ نيسان فاجأ الجميع لناحية استنفار المسيحيين في لبنان ونزولهم إلى الشوارع .

فالتيار القومي العربي والماركسي لم يكن ينتظر الثورة المسيحية . وشعار «خمسة فدائيين لرمي الكتائب والأحرار في البحر » لم يكن إلا خير شاهد على تصورات مفكري القوميين العرب . لم يتصور أحد ، حتى المسيحيين أنفسهم أن ثورة قومية قد نشأت في قلب الشعب المسيحي منذ أواخر الستينات . ولم يدرِ، إلا القلائل بأن ردة فعل الكتائب والأحرار «لاستفزازات» المقاومة لم تكن ردة فعل حزبين ، بل وثبة شعب كامل ضد المعتدي ، بعد سنوات عديدة من الكبت وقرون طويلة من القهر . لم يتوقع أي طرف حصول الحرب إيديولوجيا . اما الذين تحدثوا عن «قبرصة لبنان » و«تقسيم لبنان» وقيام «وطن قومي مسيحي» ، و«مؤامرة ضد المقاومة الفلسطينية» و«محاولة يسارية للإطاحة بالحكم» ، فكلهم تكهنوا بحوادث استنادا إلى الأجواء المحيطة بهم لا أكثر ولا أقل . والبرهان على ذلك عدم تحدث أحد منهم عن تناقض أساسي قومي — ديني (إيديولوجي) في لبنان قبل ١٩٧٠ . لم يتصور محللو القوميين العرب والماركسيين والتقليديين المسلمين والمسيحيين أن المسيحيين سيردون كشعب وليس كطبقة . فقد رسمت متاريس الشباب المقاتل المسيحي من زغرتا حتى جزين ، حدود التواجد الجغرافي للمسيحيين ورسمت متاريس الشباب المقاتل المسلم حدود لبنان العربي . والظاهرة العفوية هذه ، صباح ١٤ نيسان مذهلة . لأنها تدل على أن أصل

المواجهة يكمن في عدم الاعتراف بالتعددية ... فالحرب لم تكن أهلية بمعنى أنها بين يسار ويمين أو بين شعب ودولة ، كإسبانيا في الـ ٣٦ وروسيا في الـ١٧ . بل كانت بين شعبين . ويكتفي الاعتراف بهذا ليصبح الحل المطروح ممكنا إذا انوجد . لأن أي حل لا يأخذ بالاعتبار وجود شعبين في لبنان ، هو حل معرض للفشل دوما ...

القسم الثالث : الواقع السياسي اللبناني بعد حرب الـ ٧٥

الواقع الجديد بعد انتهاء حرب السنتين ، غير ملامح القوى والمواقع السياسية اللبنانية . الأجواء لم تعد نفسها بعد الحرب منها قبل الحرب . والأفكار لم تعد نفسها ، كذلك القوى السياسية . لكن الأهم في تحول الواقع السياسي على الساحة اللبنانية كان بروز اقتناعات جديدة عند جميع الأطراف . الإسلام اللبناني زاد اقتناعه بالقومية العربية وزاد تلاحمه بالقضايا العربية وزاد تعلقه بفرض هوية عربية على البلاد .

المسيحيون ، شهدوا تغييرا كبيرا ، كما رأينا خلال الحرب . لكن مشاعرهم التي أفرزتها المواجهة والتي مهد لتفجرها الضغط المتواصل لسنين قبل الحرب ، أصبحت مطالب سياسية واقعية اتخذت أشكالا مختلفة ، كإعلانات ومقررات وتوصيات .

مخرج الحرب كان ، كما أوردنا ، انتخاب لرئيس جمهورية جديد هو الأستاذ الياس سركيس ، من جهة ، وإدخال قوات الردع العربية إلى لبنان تنفيذا لمقررات مؤتمري الرياض والقاهرة .

المخرج هذا شبيه بالوصف بمخرج الـ ٥٨ . فهو توفيق سياسي لأطراف متناقضة . الالتزام العربي للمسلمين ، والاستقلال والسيادة للمسيحيين . التأكيد على عروبة لبنان للمسلمين والمحافظة على كرسي الرئاسة للمسيحيين . المخرج إذا تقليدي في الظاهر ، لكن الواقع السياسي العملي لم يكن بصورة المخرج .

فالأطراف خرجت أقوى مما كانت عليه قبل الحرب . «الحركة الوطنية» بدت كأنها الحاكمة بأمرها في المنطقة الغربية من بيروت وفي كل لبنان العربي . إن لم يكن ذلك عسكريا ، فسياسيا . «الجبهة اللبنانية» أصبحت الممثلة الوحيدة للجماهير المسيحية في مناطق تواجدها . من جهة كما من أخرى ، انتقلت الأحزاب القومية ، عربية أو لبنانية ، إسلامية أو مسيحية إلى المراكز الأولى . فالحوار لن يتم إلا بين «الحركة» و«الجبهة». التقليديون سقطوا في الجانبين . وكان سقوطهم عند الجانب المسلم أوضح منه عند الجانب المسيحي . فزعامات بيروت وطرابلس التقليدية وإقطاعيات المناطق الإسلامية تحجمت أمام «دولة

الحركة الوطنية اللبنانية» بهيئاتها وبرامجها وقواتها العسكرية .

في بيروت الشرقية والجبل المسيحي ، أصبحت «الجبهة اللبنانية» الهيكلية الأمنية — القومية للشعب المسيحي .

ما كانت المواقف السياسية للأطراف بعد حرب السنتين ؟

نظريا ، كانت هنالك ثلاثة مواقف أساسية تصور لبنان الجديد بعد الحرب . موقف «الحركة الوطنية» أي أكثرية المسلمين . موقف «الجبهة اللبنانية» ، أي أكثرية المسيحيين . وموقف الدولة اللبنانية ، أي موقف التوفيقيين من جانب ومن آخر ، وقد شكلوا أقلية ضئيلة جدا .

١ — موقف الحركة الوطنية اللبنانية او جبهة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية

بنى القوميون العرب مواقفهم الأساسية بعد الحرب اللبنانية انطلاقا من ثلاثة مبادىء ، أعلنوها في جميع مؤتمرات واجتماعات وبيانات الحركة الوطنية وأحزابها :

وحدة لبنان . عروبة لبنان . ديموقراطية لبنان .

المثلث هذا ، وحدة — عروبة — ديموقراطية أرضية جديدة تبناها القوميون العرب في هذه المرحلة من نضالهم السياسي في لبنان . لقد تقدموا على محور وتراجعوا على آخر واستقروا على الثالث .

تقدموا على محور عروبة لبنان بمعنى أنهم وضعوا العروبة كمطلب أول لا يتزعزع حيث إن سابقيهم في الأربعينات والخمسينات كانوا قد قبلوا «بوجه لبنان العربي» فقط ... تراجعوا على محور الوحدة حيث إنهم طالبوا بوحدة لبنان الداخلية دون المطالبة بوحدة لبنان مع الدول العربية . والموقف هنا يفهم . لقد أدرك مفكرو القوميين العرب أن الخطر ليس بتباعد كل لبنان عن العرب ، بل بتباعد نصفه عن المحيط العربي نهائيا . لذا ، أكدت الحركة الوطنية وجميع أنصار عروبة لبنان على وحدة الدولة ووضعوها في سلم الأولويات أمنيا وسياسيا وثقافيا . لكن أيقن مخططو القوميين العرب أن فرض العروبة لا يمكن أن يتم من الخارج بمعنى ذوبان لبنان بمسيحييه في سوريا والعالم العربي . لذا فقد عملوا على تعريب لبنان من الداخل . فطالبوا بوحدة لبنان وطالبوا بهوية عربية له . فكأنما الوحدة اللبنانية في إطار العروبة الداخلية هي المرحلة الأولى من الوحدة الخارجية مع العرب . **لأن لا مبرر لقيام دولة كلبنان ، إذا انتمى كل مواطنيه إلى القومية العربية** . فلبنان صغير في المساحة ، ولم يستقل إلا لكونه ملتقى لمجموعتين ، أما إذا أصبح وعاء صغيرا لجزء من الشعب

العربي ، فلن يقف أي حاجز لضمه فيما بعد إلى جزء آخر من الشعب العربي ، حتى تتحقق الوحدة العربية الشاملة .

والتحليل هذا أذكى ما أفرزه العقل العربي المعاصر، سياسيا ، في الشرق الأوسط إلى جانب تعريب الأكراد وسكان جنوب السودان ... لكن التحليل هذا هو أخطر ما أنتجته النية التوسعية العربية في المنطقة منذ ثلاثة عشر قرنا حتى اليوم ...

أما الاستقرار على المحور الثالث فكان بعدم المطالبة بإطاحة النظام السياسي الحر في لبنان . فقد اكتفى القوميون العرب ، والماركسيون خاصة ، بتطبيق فعلي للنظام اللبناني ، إنما ضمن شروط تحقيق الهوية القومية للبلاد . وقد أكد كمال جنبلاط في عدة مناسبات أن ما يطلبه حزبه ، أي التقدمي الإشتراكي ، هو «تطبيق صحيح للنظام الليبرالي » ، ليس أكثر . إنما تطبيق في «ظل جو قومي عربي » ...

للمبادئ الثلاثة هذه نتائج عديدة عمليا . أهم نتيجة هي محاربة التقسيم . فالحركة الوطنية والمسلمون عامة يعارضون التقسيم بشدة ويضعون محاربته كأولى الأولويات . لأن التقسيم بنظرهم يخلق إسرائيل مسيحية ثانية في المنطقة هم بغنى عنها . لكن معارضة التقسيم الجماعية عند الجانب الإسلامي لها أسباب مختلفة حسب كل تيار .

القوميون العرب ، كما ذكرنا ، يرفضون قيام دولة مسيحية لأنهم يعتبرون أن المسيحيين عرب وليس لهم الحق ببناء دولة لهم ، فضلا عن أن دولتهم ستنشأ على الشكل الإسرائيلي ، أي على النمط الغربي ومعادية للعرب .

التقليديون العرب ، هم ، زيادة على رأي التقدميين القوميين ، يدركون أن نهايتهم السياسية تأتي «بانفصال المسيحيين» . فقوتهم وأمل استرجاعها معلقان بدعم المسيحيين لهم . فإذا انوجدت العائلات والزعامات الإسلامية في دولة لبنانية عربية وإسلامية ، فسوف يضمحلون نهائيا . كذلك إذا ضمت سوريا المناطق الإسلامية اللبنانية .

لكن الأمر يختلف عند الماركسيين . الماركسيون ، حتى ولو لم يعلنوا ذلك ، يرفضون قيام دولة مسيحية ، أو التقسيم ، لأسباب سياسية أكثر منها لأسباب وطنية قومية . فمن ناحية أولى ، ومنذ الحرب العالمية الثانية ، اتبع الماركسيون ، وأنصار موسكو خاصة ، سياسات خاصة بالعالم الثالث وبالمناطق التي كانت واقعة تحت الاستعمار الأوروبي . فقد أيدت الدولة السياسية الماركسية التي تديرها موسكو، أي الأحزاب الشيوعية الموالية لها ، حركات التحرر القومية المعادية للغرب . وبما أن الثورة القومية العربية معادية للغرب ، فقد أيدها الماركسيون القوميون العرب حتى لو لم تكن يسارية ... من ناحية ثانية ، وجهت

الكرملين الماركسيين في الشرق لدعم العرب ، لأنهم يسيطرون على مواد أولية أساسية في العالم ، أهمها النفط ...

لذا كان من الضروري أن يضحى بقوميات أو إثنيات تناهض العرب ، حتى لو كان الحكم العربي القابع يمينيا (لكن هذه الاستراتيجية بدأت تتبدل في بعض المناطق كإثيوبيا وأوغندا منذ سنة ١٩٧٧ ...) .

أما في لبنان ، وبصرف النظر عن التأييد الماركسي للقومية العربية ضد أية أخرى ، فخشيت موسكو من قيام دولة مسيحية تسيطر عليها أحزاب يمينية وتصبح قاعدة للأميركيين فيما بعد . في مجمل الأحوال يفضل الماركسيون أن يسيطروا على كل لبنان بالتعاون مع القوميين العرب ، على أن ينقلبوا عليهم فيما بعد ، من أن يسيطروا فقط على نصفه ...

لكن الاختلاف حول رفض التقسيم السياسي ، انقلب رفضا لأي تمايز بين سكان لبنان . ففي هذا المجال خطا التيار القومي العربي والماركسيون أخطر خطوة . ليس فقط أنهم يقررون مصير المسيحيين ، بل يرفضون الحقيقة الإنسانية الموجودة على سطح الأراضي اللبنانية . رفضت الحركة الوطنية وأنصار العروبة، التعددية، واعتبرت أنها من وجوه التقســيم ... لكننا نفهم أبعاد رفض التعددية . فالتيار القومي العربي الذي يريد فرض هوية واحدة على جميع اللبنانيين ، لا يستطيع القبول بمبدأ التعددية المناقض للهوية الواحدة . فالقبول بالتعددية يتناقض مع الإصرار على عروبة كل لبنان ...

وهكذا نشأت المشكلة ما بعد الحرب من هنا :

الموقف السياسي امتد إلى جميع المجالات . رفض التقسيم الأمني بمعنى رفض الأمن الذاتي لكل مجموعة . رفض التقسيم الثقافي بمعنى رفض التعددية الثقافية ونتائـجها... رفض التقسيم الإعلامي ... موقف القوميين العرب ، أو الإسلام اللبناني ، إذا ، واضح وجذري . عروبة كل لبنان ، عروبة المسيحيين ، ووحدة لبنان .

٢ ــ موقف الجبهة اللبنانية او الاحزاب والقوى والمفكرين المسيحيين

كما رأينا ، أهم موقف قد اتخذ نتيجة للحرب ، كان الموقف المسيحي الجديد . المسيحيون وعوا الحقيقة كادت تختفي عن نظرهم وهي : أن لبنان ليس لفئة ، وهويته ليست هوية فئة . **أما إذا كلف وعي المسيحيين للبديهيات حربا كهذه ، فالتقييم يرجع للتاريخ وحده ...**

المهم أن الجبهة اللبنانية التي تألفت من حزبي الكتائب والأحرار والمؤتمر الدائم

للرهبانيات اللبنانية والجبهة الوطنية في الشمال، ومن المفكرين جواد بولس، وشارل مالك، وفؤاد افرام البستاني، والنائب إدوار حنين، بدأوا يميلون لرسم سياسة قومية تحدد هوية لبنان.

دار البحث وتولت لجان من جميع الأطراف دراسة السياسة الجديدة وأبعادها وآفاقها. فلم تمر أشهر على دخول قوات الردع حتى اجتمع أعضاء الجبهة اللبنانية في **دير سيدة البير** يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٧٧. أما المقررات فخرجت يوم الأحد في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧ وأعلنت في الصحف في اليوم التالي. كان وقع المقررات تاريخيا من حيث الشكل والمضمون. فالإعلان الذي وجهه أقطاب المسيحيين إلى الرأي العام طوى صفحة «عتيقة» على الساحة اللبنانية وفتح أخرى: لقد حدد المسيحيون أخيرا ما يريدون، وأعلنوا تصوراتهم الحقيقية، وتكلمت قواهم السياسية بما شعرت به جماهيرهم الشعبية... خرجت «الجبهة اللبنانية» من خلوة سيدة البير بمقررات قومية — حضارية تاريخية، رسمت التصور المسيحي وعبرت عن تطلعات الشعب المسيحي في لبنان.

في جلسات الخلوة ناقش المجتمعون قضايا مصيرية عديدة، منها الحرب في لبنان، والفلسطينيين، والحالة الاجتماعية ... إلخ.

وكان لكل فريق رأي عبر عنه. لكن هوية لبنان كانت القضية التي اتفق حولها الجميع. فالجميع أرادوا إعلان مبدأ التعددية. وأرادوا ذلك لأن الشعب المسيحي في لبنان أراد ذلك. وبما أن تلك هي إرادة الشعب، وبما أن المجتمعين يمثلون الشعب في هذه الظروف المصيرية، لم يكن عليهم إلا أن يكرسوا التعددية اللبنانية في نص هام من نصوص مقررات الخلوة.

النص أتى كنتيجة تذويب النصوص المتعلقة بالموضوع التي قدمها المجتمعون. الكتائب قدمت نصا أكدت فيه على تعددية المجتمع اللبناني وشددت على التعايش في لبنان، الوطنيون الأحرار والرهبانيات أيضا قدموا نصوصا تؤكد التعددية الحضارية وحق المجموعات في إقامة علاقات ثقافية حضارية حرة. الجبهة الوطنية في الشمال، أيضا، قدمت نصا شددت فيه على إعلان التعددية وتكريسها نهائيا. كذلك فعل مفكرو الجبهة الذين تعاونوا على صياغة النص فكان:

«اعتماد تعددية المجتمع اللبناني بتراثاته وحضاراته الأصيلة أساسا في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد، تعزيزا للولاء المطلق له، ومنعا للتصادم بين اللبنانيين، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها، وخاصة ما يتعلق منها بالحرية، وبالشؤون الثقافية

والتربوية والمالية والامنية والعدالة المجتمعية وعلاقاتها الثقافية والروحية من الخارج، وفقاً لخياراتها الخاصة». ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧.

بعد مرور سنة واحدة على خلوة سيدة البير التاريخية، اجتمعت قيادة الجبهة اللبنانية في زغرتا وعقدت خلوة هامة في يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٨، اكدت فيها على مواقفها الاساسية من الدولة والفلسطينيين وشددت على تمسكها بقيم لبنان التاريخية والحضارية، وحذرت من «فصل لبنان عن جذوره في الحضارة العالمية الإنسانية الواحدة، ومن الحؤول في التواصل الفكري والحياتي والسياسي دون تفاعل لبنان المقيم وما وراء البحار» (البند السادس). ولكن أهم ما جاء فيها كان التأكيد على موقفها من واقع لبنان التعددي في البند السابع:

«ولا يسع الجبهة في هذه الخلوة الزغرتاوية الحميمة، إلا أن تعيد إعلان إيمانها بكل مقرراتها وبياناتها السابقة، بخاصة مقررات خلوة سيدة البير التي نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الأولى لانعقادها، ولاسيما منها البند الآتي نصّه: اعتماد تعددية المجتمع اللبناني بتراثه وحضاراته الاصيلة .... وفقاً لخياراتها الخاصة».

٣ ــ نتائج خلوتي سيدة البير وزغرتا

أفرجت خلوتا سيدة البير وزغرتا عن مشاعر قومية محبوسة عند المسيحيين منذ عشرات السنين. وقد ترجم مفكرو وأحزاب المسيحيين هذه المشاعر عندما وضعوا مبدأ التعددية كأساس لقيام لبنان الجديد. الإعلان عن التعددية هو بحد ذاته إعلان ثوري كبير. فالمسيحيون أعلنوا لأول مرة أن لبنان يتألف من مجموعتين، وأن لكل مجموعة الحق في حضارتها وثقافتها. وإذا لم يعلن المجتمعون في دير سيدة البير عن حقوق قومية لكل شعب في لبنانه فالتصريح عن التعددية يعتبر المكسب الأساسي والوحيد الذي حققته مؤسسات المسيحيين، إيديولوجياً بعد حرب السنتين.

سياسيا اختلفت النتائج حسب الأطراف.

عارض المسلمون مبدأ التعددية وربطوه بمؤامرة تقسيم لبنان. فأعلنت أحزاب «الحركة الوطنية اللبنانية» و«الجبهة القومية» (وهي تجمع الأحزاب القومية العربية الموالية لسوريا) أن التعددية نظرية أوجدتها «الجبهة اللبنانية» لتقسيم لبنان ... وانطلاقا من هذه المعارضة، روج القوميون العرب بالمطالبة في إقامة لبنان الموحد، وتقوية السلطة المركزية ... بعد أن حاربوا هذه السلطة منذ سنة ١٩٤٣. الغريب في موقف القوميين العرب وحلفائهم، هو

تصديهم لرغبة نصف البلاد أو لأماني وتصورات مليون ونصف مسيحي في لبنان .

والأغرب أن الحركة الوطنية ، التي تعتبر نفسها العقل العربي المفكر والمتقدم ، لا تستطيع فهم حقيقة المجتمع اللبناني ، وتصر على تعريب المسيحيين مع أن هؤلاء يرفضون ذلك بوضوح …

معارضة الإسلام اللبناني للتعددية التقت مع خط الدولة . فالدولة أيضا لا تقبل حتى الآن بمبدأ التعددية . لكن هذه الأخيرة ترفضه ليس لأسباب إيديولوجية بل لكي لا تتورط مع أي طرف . فهي تريد المحافظة على حيادها حيال الأطراف كي تستطيع الانطلاق من جديد . لكن الحياد في هذا المجال صعب عمليا ، ومستحيل نظريا . ولم تمر أشهر على انتهاء المواجهة ، حتى انصبت الدولة في التيار التعريبي كما فعلت سابقاتها إنما في وضوح أكثر …

المسيحيون هم ، ولأول مرة في تاريخهم الحديث ، تابعوا مسيرتهم منطقيا وعملوا على توضيح رؤياهم . وقد علموا أنه لا مفر من الاتجاه بعكس سيرة التاريخ . الأكثرية الساحقة من المسيحيين لم تعد مقتنعة بميثاق الـ ٤٣ ، لكن التصورات المستقبلية اختلفت عندهم حول قيام لبنان الجديد . لكن فكرة واردة جمعتهم وأصبحت إيديولوجية : التعددية .

أصبحت نظرية التعددية بالنسبة للمسيحيين ، الحد الأدنى في حال قبولهم في استمرار التعايش على أرض لبنان . فقد أدركوا أن إخفاء الحقائق القومية التاريخية خطر جدا على حياة شعب ، كالشعب المسيحي في لبنان والشرق … وقد دعم ظنهم هذا ، تاريخ طويل من الاضطهاد في المنطقة وأمثال عديدة في العالم وفهم لطبيعة العلاقات بين الشعوب ، خاصة إذا أرادت التعايش داخل حدود واحدة .

لم يمر يوم واحد منذ «سيدة البير» إلا وصرح أحد المفكرين أو أحد القياديين أو إحدى الهيئات المسؤولة عن التأكيد على ضرورة الاعتراف بالواقع التعددي ، وعلى ضرورة اعتماد مبدأه كمنطلق لبناء لبنان الجديد .

وقد عبر عن هذا التصور الدكتور شارل مالك في كلمة ألقاها في مهرجان تخريج دفعة من القوات اللبنانية سنة ١٩٧٦ جاء فيها :

«هنا ، (في لبنان) يشعر المسيحي ، أو يجب أن يكون في وضع يمكنه من أن يشعر ، الآن وإلى الأبد ، أنه حر كريم مطمئن إلى حريته وكرامته ، كفرد وككنيسة ، تماما كما يشعر المسيحي في إيطاليا وألمانيا وفرنسا وإنكلترا وأميركا ، كفرد وككنيسة ، أنه حر كريم مطمئن إلى حريته وكرامته .

هنا لا نقبل أن يقال لا الآن ولا بعد ألف عام ، أن المسيحيين أو المسلمين ، أو صاحب أية عقيدة أخرى ، هو ، في أي بلد آخر في العالم ، حر كريم مطمئن إلى حريته وكرامته أكثر منه في لبنان . هنا يتحدى الكيف الكم ، ويصمد النوع في وجه طغيان الكثرة …» .

ويتابع الدكتور مالك فيما بعد : «… إن هذا اللبنان الحر ، المنفتح ، **التعددي** ، الإنساني ، المسؤول … هو الذي بالفعل وفي النهاية ، نعمل به وله …» .

إن هذا الكلام يكفي عقائديا لتوضيح موقف المسيحيين بعد حرب السنتين : مجتمع تعددي ، تحترم فيه نوعية كل مجموعة .

الشيخ بشير الجميل ، في أغلب محاضراته التي ألقاها بعد الحرب ، ركز على ضرورة بناء دولة جديدة سليمة في جذورها . وأكد على ضرورة رفض التكاذب بين الطوائف . وأعلن الشيخ بشير ، قائد القوات اللبنانية ، في أكثر من مناسبة ، أن المجتمع اللبناني هو مجتمع تعددي ، ويجب اعتماد التعددية في كل المجالات : سياسيا ، ثقافيا ، اجتماعيا ، وأمنيا . والكلام الذي ردده قائد القوات اللبنانية ، بالإضافة إلى الخطب التي وجهها إلى جماهير الشعب المسيحي وإلى شبابه ومقاتليه ، دل على نهج قومي لبناني اعتمدته القاعدة الشعبية المسيحية خلال وما بعد الحرب . ولم يكن قائد القوات اللبنانية إلا رمزا للطموح الذي صبا إليه شباب الحرب . فالقوات اللبنانية بنظر المسيحيين ، فصائل المقاومة اللبنانية المسيحية ، وجيش الدفاع المسيحي . بالضبط كما هي المقاومة الفلسطينية والقوات المشتركة بالنسبة للمسلمين . لذا فكلام قائد القوات اللبنانية عبر عن مشاعر أوسع الجماهير المسيحية في لبنان … والشرق .

الأستاذ أمين ناجي ، المسؤول عن قسم العقيدة في حزب الكتائب ، فسر ، في محاضرة ألقاها في إنطلياس بعد الحرب ، أبعاد التحول الإيديولوجي الذي شهده الحزب خلال وبعد الحرب . قال : «إن هذا الكلام يناقض كلام سابق لي عن القومية اللبنانية (يعني أنه آمن بمجتمع وحدوي لكافة عناصر الوطن) . لكني أقول بأني لدي من الثورية ما يسمح بتبنّي الموقف الجديد الصحيح …» . ما قاله المحاضر يلخص ما قد يقوله جميع مفكري الأحزاب القومية اللبنانية : «لقد طرحنا في السابق فكرة القومية اللبنانية وأعلنا أن الانتماء الحضاري هو للبنان . لكننا اليوم نقول بأننا نكتفي بالتعددية كمبدأ لقيام الوطن . لا نريد فرض ثقافة على أحد ، ولا نريد خلق ثقافة خيالية . لكل مجموعة تصورها الحضاري» .

هذا بالنسبة للتعددية كما أعلنت سياسيا . لكن الحقيقة الجديدة لم يقتصر إعلانها على

الأمور الوطنية . بل شملت القطاع الثقافي .

بالفعل ، ما أن رسمت «الجبهة اللبنانية» الخط القومي الجديد للشعب المسيحي في لبنان ، واضعة التعددية كمبدأ أساسي ، حتى فك المسؤولون التربويون عند المسيحيين الحصار التعريبي المفروض عليهم منذ سنين وأعلنوا أن الثقافة في لبنان هي ثقافة تعددية بمعنى أن لكل مجموعة حضارية ثقافة خاصة ، ناتجة عن تاريخ ثقافي طويل وترتبط بتيارات ثقافية عالمية .

أهم مَن أعلن التعددية الثقافية كان الرئيس كميل شمعون ، رئيس «الجبهة اللبنانية» ، عندما أكد في مؤتمر تربوي لحزبه ، على ضرورة قيام تربية حديثة في لبنان ، مبنية على تصور صحيح لحرية التعليم . وركز رئيس «الجبهة اللبنانية» على ضرورة التعلم باللغات الغربية والانفتاح على الغرب ثقافيا ، حيث لا حدود بين تراث المسيحيين في لبنان والتراث الغربي . إذاً ، نشاهد بعد حرب السنتين إجماعا مسيحيا سياسيا وشعبيا على مبدأ التعددية كتصور وحيد للواقع القومي — الحضاري اللبناني . والتصور هذا بدأ يأخذ شكلا عمليا في عدة ميادين .

أ — في الميدان السياسي الوطني

في هذا الميدان نشط المفكرون المستقلون والأحزاب في طرح تصورات عديدة لترجمة التعددية في لبنان إلى واقع تنظيمي سياسي .

عدد من القانونيين ، بدأوا بالاجتهاد حول الدستور اللبناني . دستور الـ ٤٣ . فريق أيد بقاء الدستور كما هو ، وتفسيره على ضوء نظرية التعددية ، حيث أن غموض نصوصه المتعلقة بحقوق الطوائف يسمح لاجتهادات مناسبة . الفريق الثاني رأى أن الدستور لم يعد يناسب الواقع الجديد ويجب تعديله . أما الفريق الثالث ، فيرى أن الدستور كله ، روحا ونصا أصبح في وعاء غير الوعاء اللبناني . سياسيا ، عرضت بعض الهيئات الفكرية «كلجان البحوث في جامعة الكسليك» ، و«دار العمل» ، مشاريع تنظيم لبنان الجديد ، وتعددت الأشكال المقترحة . كذلك الأحزاب كان لها تصورات في هذا المجال .

الكسليك ، توصل في بحوثه إلى ضرورة إقامة **نظام فدرالي** في لبنان ، يطابق الواقع التعددي . عند الكتائب ، قدم الأستاذ أمين ناجي مشروع إقامة لبنان الجديد حسب نظام المناطقية ، أي اللامركزية الموسعة للمجموعتين . وزود المشروع بخارطة تفصل حدود المناطق .

أما عند الوطنيين الأحرار ، فقد قدم الأستاذ موسى برنس ، وهو أحد قيادييه ، مشروعا يقضي بإقامة النظام الكونفدرالي على أراضي الدولة اللبنانية .

إذا اختلفت المشاريع ، فالهدف لم يزل واحدا : إيجاد نظام لامركزي يسمح للمجموعات الحضارية في البلاد برعاية شؤونها الخاصة ، وترك الأمور المشتركة لعناية الدولة المركزية ، الفدرالية ، او الهيئة الكونفدرالية ، حسب النظريات . كل هذه الحلول ، تصب في مصب واحد : اللامركزية السياسية . وقد أكد بشير الجميل أكثر من مرة أن الحد الأدنى الذي يجب اعتماده لشكل الدولة اللبنانية هو اللامركزية السياسية الموسعة ...

بالفعل ، إن المسيحيين ، كما أكدنا سابقاً ، شعباً وقادةً ، خرجوا من كابوس تاريخي طال ثلاثة عشر قرناً . أهم ما بدأوا يصبون إليه : الاعتراف بوجودهم كمجموعة ، كشعب . لكنهم ، ومع كل التجارب التي قاسوها ، لا يزالون يؤيدون التعايش في ظل دولة واحدة مع المسلمين العرب .

عمليا ، دون أن تصبح اللامركزية رسمية في لبنان ، شهدت السنة التالية للحرب ، توجها قوميا عند المسيحيين نحو تحقيق الأهداف الأساسية . فاللامركزية السياسية واقعة . واللامركزية الإدارية واقعة . واللامركزية التربوية واقعة . وبالطبع اللامركزية الأمنية واقعة ...

نقول اللامركزية ولا نقول التقسيم هنا ، لأنه لم يكن بإرادة المسيحيين فكرة الانفصال أو الاستقلال . كل ما حصل ، هو توجه عفوي لفعاليات الشعب المسيحي في لبنان نحو تنظيم نفسها في مناطقها بشكل يسمح لها أن تعيش في ظل حضارتها وثقافتها ، ودون أن يؤدي ذلك إلى الانفصال عن باقي أراضي الجمهورية اللبنانية .

ب — الميدان الثقافي التربوي

اللامركزية التربوية ، كانت عمليا ، الظاهرة الأكثر ترجمة للتعددية في لبنان منذ نهاية حرب الـ ٧٥. فالتنظيمات الطالبية التابعة للأحزاب المسيحية اللبنانية ، بالإضافة إلى الجسم الإداري في مؤسسات التربية الرسمية ، ترجموا تطلعاتهم القومية إلى واقع . وشهدت الجامعة اللبنانية التحول الأول والأهم من الظاهرة الجديدة .

فقد أقامت القاعدة الطلابية المسيحية في المنطقة الشرقية من العاصمة (أي المنطقة المسيحية) ، فروعا ثانية استوعبت جماهير الطلاب ، وعمل على استمرارها عدد كبير من العمداء والأساتذة ...

عملية «تفريع» الجامعة اللبنانية ، وإقامة جامعة لبنانية ثانية في المنطقة الشرقية لم يكن كما ظنه القوميون العرب والماركسيون تقسيما للثقافة والتربية ، ولا محاولة لخلق قلعة «انعزالية» . إقامة «الفروع» ، كما أعلنه طلاب الشرقية ، حق طبيعي لهم في «تلقي العلم في بيئة ولدوا ونشأوا فيها» . وأكدت القاعدة الطلابية في عدة مناسبات ، كالجمعيات العمومية ، في الكليات الجديدة ، وفي الجامعة اليسوعية سنتي ٧٧ و٧٨ أن «الفروع الجديدة ، ليست لظروف أمنية ، بل نتيجة للتعددية الثقافية اللبنانية ، وهي حق لا جدال فيه يعود لجماهير الطلاب في المنطقة الشرقية » . كذلك أكدت مصلحة الطلاب الكتائب بعد الحرب ، وخاصة في شتاء ١٩٧٨ ، أن التعددية الثقافية هي المبدأ الوحيد لإقامة تربية وطنية صحيحة وحديثة . منظمة الطلاب الأحرار ، بدورها ، رفضت التعريب وركزت على ضرورة الفروع الثانية كتعبير ثقافي لنصف لبنان .

هكذا التقت القاعدة الطلابية حول تنظيماتها وهيئاتها وأساتذتها ومسؤوليها التربويين ، ودعمت إنشاء الجامعة اللبنانية الثانية كترجمة لتطلعاتها الوطنية الثقافية القائمة على مبدأ التعددية . إذا ، ونهاية لهذا المطاف ، يمكن تصوير ما يلي :

لم يعبر المسيحيون عن مشاعرهم القومية وتطلعاتهم الثقافية منذ الاستقلال لعدة أسباب ، أهمها الضغط السياسي العروبي . بينما حقق المسلمون انتفاضات قومية عربية عديدة ، خاصة منذ ١٩٦٧ . وبما أن إيديولوجية التيار المسيحي العروبي بالتعاون مع التقليديين المسلمين والقوميين العرب ، قفزت فوق الواقع التعددي ، ودفعت بكل البلاد نحو هوية واحدة عربية ، كان الصدام محتما بين مجموعتين ربطهما الميثاق الوطني ببعضهما البعض دون أن يعلن حقيقة تعايشها وهي التعددية الحضارية . المواجهة ، التي حصلت في الـ ٧٥ ، أدت إلى قيام وعي عند المسيحيين على حقيقة هويتهم . فقاموا بإعلان مشاعرهم وتصوراتهم وترجموها إلى حقيقة ...

الطرف المسلم ، أو القوميون العرب ، أعلنوا ما يريدون منذ عشرات السنين ...

المسيحيون ، بعد أن وعوا على أنفسهم ، أعلنوا أيضا ما يريدون وما يشعرون ...

ماذا حصل ؟ ماذا يحصل ...؟

الخلاصة العامّة

بعد الكتب الثلاثة ، التي استعرضناها ، سنحاول وضع جميع المعطيات في إطار واحد ، كي نستطيع تحليل الوضع النهائي على الساحة اللبنانية فكريا .

لقد توصلنا في بحثنا إلى ثلاث حقائق أساسية :

١) تاريخ المنطقة أفرز واقعا قوميا حضاريا مميزا هو التعددية ، والعناصر التي تهمنا في هذه التعددية هي الحضارتين الإسلامية العربية والمسيحية المشرقية .

٢) خلال استطلاعنا للأحوال الشبيهة بالظاهرة اللبنانية في العالم ، أدركنا أن ثمة قانونا إنسانيا يرتكز على التطور الطبيعي للتاريخ ، يحرك المجموعات البشرية وينظمها من حيث تفاعلها مع بعضها البعض . هذا القانون هو نظرية التراتبية الهرمية بين شعوب العالم .

٣) أما تاريخ لبنان الحديث ، أي التاريخ الذي يمتد من ١٩٢٠ ، والذي شهد ولادة الجمهورية اللبنانية ، فقد تسلسلت حوادثه في تناقض تام مع الحقيقتين السابقتين . فلا معلنو لبنان الكبير قد اتعظوا بالحقيقة التاريخية الأولى ، ولا مؤسسو الميثاق الوطني عملوا من خلال الحقيقة الطبيعية الثانية . أما الحقيقة الثالثة فهي تناقض بين واقع خاطىء فرض فرضاً على جسم ناتج عن تزاوج حقيقتين أوليتين .

إلى هذا الحد يمكننا استخلاص صورة شاملة لما حصل في لبنان ، حقيقةً . لكن يهمنا أن نحاول تصور ما سيحصل فيما بعد . فالفكر المنطقي يسمح لنا من خلال استعراض

المواقف الأساسية والآراء الهامة على الساحة اللبنانية ، أن نتوصل إلى صورة عامة لما قد يحصل في المستقبل . فالحقيقتان الأوليتان ، ظاهرتان ثابتتان وجوديا . أي أن تاريخ المنطقة واقع قد حصل ، ولا يمكن تغييره كتاريخ . والتراتبية الهرمية للشعوب بمعنى تجانس الشعوب حضاريا ، بما في ذلك من حقوق أساسية لكل شعب ، ظاهرة ثابتة في العالم ، لم يتخطاها أحد حتى يومنا هذا .

فمن خلال الإطار الذي يخلقه تزاوج الحقيقتين الأساسيتين، ومن خلال مواقف وإرادة عناصر الحياة في البلاد ، نستطيع إدراك التحول الحالي والمستقبلي للوجود اللبناني .

١ — المواقف والآراء

أولا ، نتحدث عن المسيحيين الذين يحبذون بقاء لبنان كما كان عليه قبل الـ ٧٥ . ويعملون لإزالة أسباب الصراع الذي أدى بالبلاد إلى ما وصلت إليه الآن . هؤلاء يأتون من كل ناحية وصوب .

منهم من أنصار الدستورية القديمة . ومنهم من أنصار الشهابية . لكن الأكثرية الساحقة تنتمي إلى فئات الزعماء التقليديين .

الزعماء التقليديون ، نوابا حاليين أو نوابا سابقين أو مرشحين دائمين أو زعماء محليين ، لم يعملوا من الأساس على تحقيق أماني الشعب المسيحي . فالزعماء التقليديون هم في الحقيقة التعبير السياسي لطبقة الإقطاعية ولجزء من البورجوازية الكبرى المسيحية . وكما هو معلوم سوسيولوجيا ، لا تعلو المصلحة الوطنية فوق مصلحة الإقطاعية وحلفائها . مصلحتها الوحيدة هي المصلحة الاقتصادية . لذا لا نتعجب إذا اتخذت الإقطاعية المسيحية موقفا متناقضا دائما مع القاعدة الشعبية المسيحية وأحزابها التي تمثلها . وقد أيدت الإقطاعية هذه ، الدولة ، في عدة مناسبات ، لضرب الأحزاب والقوى الوطنية المسيحية الشعبية .

كذلك لا نتعجب من اتخاذ جزء من البورجوازية الكبرى المسيحية مواقف انهزامية دائمة ومتناقضة دائما مع الأحزاب الوطنية . فأساس قيام هذه البورجوازية يعود إلى المنفعة الاقتصادية . وهذه الأخيرة مرتبطة بفتح أكبر عدد من الأسواق . وكما بينا سابقا ، عقدت هذه الطبقة صفقة تجارية مع الهيمنة العربية ، على حساب الهوية القومية اللبنانية .

وتعلل الإقطاعية والبورجوازية الكبرى رفضها للتعددية ، بالقول بأن لبنان بلد عربي ... لأنه منتمٍ إلى الجامعة العربية ... واذا قيل لها بأن حرب الـ ٧٥ برهنت على وجود تناقض حضاريٍ ... فتؤكد هذه الطبقة بأن السبب في التفجر كان الشيوعيون ... أو

الفلسطينيون ... أو الأحزاب المسيحية !...

كأنما المقاومة وجدت سنة ١٩٥٨ !...

وكأنما الشيوعيون وجدوا سنة ١٨٦٠ !...

وكأنما الكتائب والأحرار وجدوا إبان الفتح العربي !...

فريق آخر من البورجوازية الكبرى المسيحية يرفض مبدأ التعددية لسبب سياسي . فالزعامات التقليدية ، التي هيمنت على الجماهير المسيحية وتكلمت باسمها منذ أن اقتطع لها أمراء الدروز العرب أجزاء من الوطن المسيحي الجبلي ، **أدركت أن إقرار مبدأ التعددية ، وإعطاء الحقوق الحضارية — القومية لكل مجموعة ، سوف يلغي الشعور الطائفي السلبي عند الفرقاء ، ويسقط الزعامات التقليدية** . بالفعل إن الإقطاعيات والزعامات وجدت قوتها في «دور الزعيم الحامي من تسلط المسلمين» . وكان التقليديون يظهرون أنفسهم كمنقذين للمسيحيين عندما يشاركون المسلمين في الحكم . إذ إنهم اعتبروا أن مشاركة الزعامات المسيحية في الحكم يضمن حقوق المسيحيين. لكن التاريخ الحديث برهن على أن التقليديين فشلوا في حماية حقوق المسيحيين ، وأدت تراجعاتهم وانهزامهم وتوفيقهم الفوقي وتجارتهم إلى دفع الشعب المسيحي نحو أسفل دركات القهر. كما أدت السياسة الخاطئة التقليدية عند المسيحيين إلى خلق فكرة خاطئة عند المسلمين ، من الصعوبة اقتلاعها قبل جيل أو جيلين .

عدا عن ذلك ، فقد رفض التقليديون مبدأ التعددية ، بعد حرب أظهرت جميع الحقائق ، ورفضوا الحقيقة اللبنانية ، وأضافوا على خطأهم خطأً جديداً إذ هم رفضوا مد يدهم إلى القاعدة المسيحية وفضلوا التعامل مع الأطراف التي تعمل ضد رؤيا وتصورات المسيحيين .

لكن موقف وآراء أكثرية الزعماء التقليديين المعارضين لمبدأ التعددية ، لا يشكل ثقلا في الميزان الإسلامي — المسيحي في لبنان . فهم لا يشكلون عمليا أكثر من ٤٪ من مجموع الشعب المسيحي ، حتى ولو وضعتهم ظروف المواجهة في مواقع مسؤولية ...

ثانيا ، المسيحيون العاملون في إدارات الدولة ، أو الفريق المسيحي في الدولة . يجب التفريق بين العاملين في الدولة ، ومؤسسات الدولة من ناحية والتفريق بين مؤسسات الدولة والإيديولوجية المهيمنة . بالنسبة للعاملين في الدولة ، فإنهم صورة لمجتمعهم. أي أن آراءهم ومواقعهم تتأثر بمجتمعهم . بالنسبة لمؤسسات الدولة ، فهي إلى حد ما غير سياسية بمعنى أنها لا تفرض إيديولوجية ، كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي أو في بعض الدول العربية . أما

الفكر المهيمن على الدولة ، فهو مزيج بين تيار التوفيق المتأثر بالدستورية — الشهابية وبين الضغوطات التي تمارسها الأطراف على الدولة . إذا لا يشكل الفريق المسيحي في الدولة نظريا وعمليا ثقلا سياسيا أيضا ، أي أنه لا يشكل قاعدة هامة ومتراصة ، شعبيا .

ثالثا ، الأحزاب ، كما بينتها الأحداث ، هي المترجم الأساسي لتطلعات الجماهير الشعبية المسيحية . التلاحم المصيري الذي ربط الأحزاب ، خاصة الكتائب والأحرار ، بالشعب المسيحي ، رابطة أذهلت العالم كله . وخاصة ، عندما تحول هذا الارتباط إلى زواج لا يفكه إلا الموت . فالقمع الشديد الذي تعرض له المسيحيون إبان حرب السنتين وما بعدها أظهر بوضوح درجة تمازج الأحزاب بالشعب . فلو افترضنا أن الأحزاب تهيمن على الشارع المسيحي بالقوة المسلحة ، لكان الشعب ثار عليها ، إذ إن قوة هذه الأحزاب وميليشياتها تأتي من أفرادها ، وأفرادها أبناء الشعب . ولا يخلو بيت مسيحي تقريبا من عضو أو عامل في صفوف الأحزاب ... لكن الواقع أظهر أن الشعب هو الذي يرد على القمع والضغوطات من خلال الأحزاب ، وليست الأحزاب هي التي «تخطط» وتنفذ من خلال الشعب .

لقد رددت «حصاد الأيام» في جريدة العمل كثيرا خلال المواجهات ، وآخرها خلال صيف الـ ٧٨ ، أن «الشعب المسيحي متطرف أكثر من أحزابه» . وتعني بذلك أن الأحزاب تلعب دور المترجم العملي عن شعور وآراء الشعب لا العكس . فالمواقف السياسية المبدئية للأحزاب وخاصة للكتائب كانت دوما لينة ، ومنفتحة لكن عدم تفهم الطرف الاخر لهذه المواقف ، التي اعتُبرت أقل من الحد الأدنى عند الشعب المسيحي ، دفع القاعدة نحو رفض الخناق الذي يمارس عليها ،... وذلك من خلال أحزابها . لقد أخطأ ولا يزال مفكرو ومحللو القوميين العرب والماركسيين ، عندما ظنوا أن الأحزاب هي التي تخلق أجواء «**فاشية**» ، «**تعبوية**» و« **متعصبة** » عند القاعدة المسيحية . ومن هذا الخطأ تسلسلت جميع الأخطاء الأخرى ، كالتعامل مع المسيحيين ، واستفزازهم بشتى الوسائل ... إلخ ... أحزاب «الجبهة اللبنانية» طالبت بالتعددية كمبدأ يسمح بمد جسور صحيحة وقوية فوق الهاوية التي خلقتها مواجهة الـ ٧٥ . والتعددية بنظر «الجبهة اللبنانية» ، أحزابا وهيئات ، حقا وواقعا طبيعيا ، وليس مطلبا سياسيا . التعددية تعني وجود مسيحيين ومسلمين ، وضرورة الاعتراف بهما كي يتمكنوا من التعايش ... لا أكثر ولا أقل .

المسلمون ، كما رأينا ، اتخذوا موقفا واحدا على الصعيد القومي . أرادوا هوية عربية لأنفسهم وذاك حقهم . لكنهم بالوقت ذاته ، أرادوا هوية عربية للمسيحيين أيضا . هذا هو

أساس المشكلة ...

لكي نستطيع إدراك وتقييم موقف الإسلام اللبناني علينا أن نفرق بين اثنين . الإسلام اللبناني والحكم العربي في المنطقة .

الإسلام اللبناني مع أنه مرتبط عضويا بالأمة العربية ، إلا أنه نفسيا يتفهم الواقع اللبناني أكثر من الحكم العربي الإسلامي الذي تجسد على التوالي بالخلافة وبالسلطنة وبالناصرية وأخيرا بحركة المقاومة الفلسطينية . إذا كانت النية التوسعية العربية قد اتخذت موقفا منذ قرون تجاه المسيحيين في الشرق وخاصة في لبنان ، فالإسلام اللبناني لم يطور موقفه إلا منذ استقلال الجمهورية اللبنانية . الحكم العربي في الشرق ، كما رأينا ، طور نيته سلبا مع مرور الزمن . فمن اعتراف بالمسيحيين ، **حضارة وشعبا وأرضا** ، **إلى الشعب والحضارة فقط إلى الحضارة فقط إلى عدم الاعتراف** ... وقد تطلب ذلك ثلاثة عشر قرنا . أما مسلمو لبنان فقد كانوا في مطلع القرن وعند إعلان لبنان الكبير في موقف غير موقف الحكم العربي .

بينما طلب الملك فيصل ، ممثل الحكم العربي الخارجي بضم كل لبنان إلى الدولة العربية ، انحصرت مطالب مسلمي لبنان في عدم فصلهم عن سوريا ، دون المطالبة بتذويب الجبل المسيحي في دنيا العرب . لأنهم كانوا أقرب الناس إليهم (إلى المسيحيين) ويدركون من خلال تاريخ طويل أن المسيحيين هم شعب مستقل حر سيد سياسيا وثقافيا . لكن موقف الإسلام اللبناني سرعان ما تبدل إبان الانتداب وبدأ يقبل بلبنان واحد على أساس هوية عربية . وقد شجعهم في ذلك التيار المسيحي المتعامل مع العرب : «فإذا طالب المسيحيون بالعروبة ، فلماذا نمنعهم ؟ وإذا قالوا أنهم عرب لماذا لا نؤيدهم ؟...» . وتطور هذا الموقف مع الاستقلال ووصل إلى ذروته مع بروز الحركة القومية العربية التقدمية ، وعلى رأسها الثورة الفلسطينية . الأحزاب القومية العربية في لبنان ، لم تستند إلى أقوال المسيحيين فقط ، وفعل إيمان البعض منهم بالعروبة ، بل استندت أيضا إلى نظرة قومية اعتقدت من خلالها المسيحيين عربا ، علميا وقوميا ... لذا فالتعجب كان ظاهرة طبيعية عند المسلمين عندما بدأ المسيحيون يعلنون عن رفضهم للعروبة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات . وقد ظن القوميون العرب والمسلمون عامة ، أن المسيحيين ينحرفون عن هويتهم العربية الأصيلة عندما يرفضونها . لكنهم لم يدركوا أن المسيحيين أصلا ، تاريخيا وحضاريا ليسوا عربا . وقد أكد لهم ذلك عدم مطالبة المسيحيين رسميا بخلع الهوية العربية عنهم طيلة عهد الاستقلال .

بالفعل فالانتقاد الذي وجهه القوميون العرب والماركسيون وجميع مؤيدي عروبة لبنان

مسلمين ومسيحيين ، إلى المسيحيين الرافضين للالتزام العربي طيلة الستينات ، في جميع الأوساط وعلى جميع الأصعدة كان : «لماذا لا تلتزمون بالقضايا العربية؟ لماذا تتهربون من المسؤولية العربية ؟ لماذا لا تشعرون كما يشعر الإنسان العربي في جميع أنحاء الأمة العربية ؟ ألستم عربا ، ألا تنادون بالعروبة وتتباهون بالشعراء والأدباء المسيحيين العرب ؟ » .

ويتابعون قائلين : «قدموا لنا شيئا . قدموا لنا برنامجا قوميا نمشي عليه سوية . نحن متأكدون أن أي برنامج قومي تضعونه نستطيع الاتفاق على نقاط رئيسية فيه » .

وكان الارتباك المسيحي دائما ...

وكان الانتصار الإيديولوجي العروبي ـ الماركسي دائما محققا ...

لذا يجب الاعتراف أن لدى القوميين العرب حقا بمواقفهم تجاه المسيحيين ، في حين لم يقدم الآخرون شيئا ولم يعلنوا بصراحة تصوراتهم . فالإسلام اللبناني ، تقليديين وأحزابا، بنى مواقفه على مواقف المسيحيين الظاهرة . فلم يكن عليه أن يدخل قلوب وأعماق المسيحيين . لذا بدت مواقف الإسلام اللبناني السياسي واضحة ومنطقية ، محليا وعالميا . ولهذا السبب أيدت الدول الأوروبية ، أو الرأي العام العالمي المطالب «المحقة» والتصور الصحيح والمنطقي «الذي اعتمدها المسلمون من خلال برنامج «الحركة الوطنية اللبنانية » . ولذا أيضا بدت مواقف كمال جنبلاط طيلة حرب الـ ٧٥، إنسانية وتقدمية ... **ولذا خسر المسيحيون الحرب الإعلامية خلال حرب السنتين . إذا كان للمسيحيين عذر في عدم إعلان أمانيهم ، فإن للمسلمين عذر في عدم فهم المسيحيين .**

لكن الوضع تغير بعد الحرب ، خاصة بعد خلوة سيدة البير. المسيحيون أعطوا شيئا . بل أعطوا أهم شيء . الكرة لم تعد في ملعبهم ... لقد أكدت «الجبهة اللبنانية» على التعددية . فأكدت بذلك على وجود حضارتين مسيحية وإسلامية . وحقوق لكل حضارة . أكدت «الجبهة اللبنانية» أن ليس كل لبنان عربيا . أو أن نصفه ليس عربيا على الأقل . ترجمت «الجبهة اللبنانية» بذلك رغبة المسيحيين بعدم فرض «اللبننة» أو الحضارة المسيحية ومظاهرها على المسلمين ، مقابل أن يفعل الطرف الآخر نفس الشيء . في هذا المجال اتخذ المسيحيون موقفا قوميا طبيعيا معترفا به دوليا ، وتكرسه أعلى هيئة دولية : حق تقرير المصير . وحق الشعوب بحضاراتها وثقافاتها .

وأصبحت الكرة بذلك في ملعب الإسلام اللبناني . فما كان رده ؟...

اتخذت «الحركة الوطنية اللبنانية» ، الممثلة لقدرات المسلمين السياسية والفكرية ولطلائعهم ، موقفا مناقضا تماما للمنطق وللقانون والمبادئ الدولية. فقد أكدت «الحركة»

وحلفاؤها ، على «عروبة المسيحيين رغما عنهم » ... إذ إن خلوة سيدة البير لم تؤثر على موقف القوميين العرب والماركسيين . هذا هو غريب ! فالمسيحيون قد قالوا : طلبتم منا تصورنا الحقيقي ، فهذا هو، من أعماقنا. القوميون العرب : كلا هذا ليس تصوركم . تصوركم هو كذا !...

إنها الصورة الحقيقية لما يجري في لبنان بعد الحرب ...

لنفترض أن «الحركة الوطنية» لها حق بالتدقيق بهذه القضايا الخطيرة المصيرية. فعلى ما تستند لترفض تصور المسيحيين :

«الحركة الوطنية» : التصور غير صحيح ، لأنه تصور الجبهة اللبنانية . والجبهة اللبنانية لا تمثل المسيحيين ...

لكن سنتي حرب قد برهنت تلاحم الشعب المسيحي مع أحزابه وقواته المسلحة . فإذا كانت دول وجيوش لا تمثل شعوبا ، لا تستطيع الصمود أمامها ، فكيف أحزاب ليس لها هيكلية دولة ، وتواجه قوى خارجية عدا عن «الثورة الداخلية المفروضة ضدها». فلو لم تمثل **أحزاب الجبهة اللبنانية المسيحيين، لكانت سقطت في شهر واحد بعد ١٣ نيسان ٧٥** ، أما البرهان القاطع ، فكان تعلق المسيحيين المجنون بأحزابهم طيلة «صيف الـ ٧٨» . هذا التعلق لم يشهده شعب بممثليه ...

إذا ، لا عذر شرعي «للحركة الوطنية» وحلفائها بفرض العروبة على المسيحيين . «المسيحيون الوطنيون» الذين اخترعتهم الحركة، لا يمثلون ٠،٥٪ من مجموع المسيحيين ...

لا يبقى إلا ظاهرة واحدة تفسر موقف القوميين العرب وحلفائهم : النية التوسعية .

فقد التحم ممثلو الإسلام اللبناني التقليديون والتقدميون بالحكم العربي في المنطقة من جديد ، وبرزت عند لبنان العربي نفس نية الحكم العربي في تصفية المسيحيين سياسيا وذوبانهم حضاريا ، وستظل هذه الحقيقة قائمة حتى يرفضها المسلمون ويرفضوا إرغام المسيحيين على العروبة . لكن مسألة رفض المسلمين لإرغام المسيحيين يفتح بابا جديدا بل مسألة جديدة وهي حقيقة تمثيل «الحركة الوطنية » وحلفائها للمسلمين في لبنان !...

السؤال هو : هل تمثل «الحركة الوطنية»، في موقفها من المسيحيين، رغبة القاعدة الإسلامية ؟ وهل تريد الجماهير الإسلامية، فعلا، تصفية الوجود المسيحي سياسيا وحضاريا وتعريبه ؟

إن نظرة عميقة داخل البيئة الإسلامية في لبنان، تظهر أن لا نية تاريخية مؤصلة عند

المسلمين في فرض هويتهم على المسيحيين . النية لم توجد إلا عند الفكر التوسعي العربي . هذا الفكر الذي لم يقنعه إعلان المسيحيين بصراحة عن رغباته . **فالفرد المسلم المجرد عن أحزابه لا يريد إلا خيرا لغيره ، وهو بطبيعته أكثر طيبة وعاطفية وإنسانية من المسيحي في بعض مناطق لبنان** . لكن ظروف المسيحيين التي لم تسمح لهم بالخروج إلى العلنية ، بالإضافة إلى «نية المهيمنين على الفكر العربي الحديث» ، دفعت بالمسلمين نحو التمسك بسياسة الرفض لحقوق المسيحيين التعددية . والذي يحصل في لبنان إسلاميا يحصل في كل المنطقة العربية . فالتعبئة التي تقوم بها الأحزاب القومية العربية والماركسية على الأقليات ، تجر الجماهير الإسلامية الطيبة نحو مزيد من التعصب وحب السيطرة . فلو لم تكن هنالك نية توسعية تغذي القاعدة الشعبية في المنطقة العربية ، لكان المسلمون في الشرق الأوسط وفي لبنان خاصة ، أيدوا مبدأ التعددية ... وربحوا أربعة عشر مليونا من الأصدقاء ، وخطوا أكبر خطوة نحو السلم والتقدم والازدهار ...

٢ ــ الحلول والمواقف

الحلول كثيرة . إنها بعدد الأحزاب والإيديولوجيات في لبنان . لكن الحلول الجدية تعد على الأصابع .

هنالك الحل الكامن بتفسير جديد للميثاق الوطني والدستور لكنه مستحيل فيما لو راقبنا موقف جميع الأطراف في البلاد .

جميع القوى ترفض العودة إلى حالة قبل الـ ٧٥ . أما إذا كان الرجوع يفيد استتباب الأمن والاستقرار والحياة الطبيعية ، فالحل هذا لا يكون إلا مرحليا محدودا .

هنالك حلول الحسم العسكري والسياسي من الطرفين . الحلول هذه ، بعدم النظر إلى استحالاتها عمليا على الساحة ، نرفضها مبدئيا كما يرفضها جميع المفكرين والمثقفين العصريين والمنطقيين . إن فرض هوية عربية على المسيحيين بالقوة العسكرية مرفوض قطعا كما هو مرفوض نزع العروبة عن المسلمين في لبنان ... بالقوة .

إذاً ، الحل العسكري والحسم لصالح فريق حل مستبعد في لبنان . والقوميون العرب لن يستطيعوا احتلال المناطق المسيحية وإزالة الجبهة اللبنانية . والمسيحيون لن يستطيعوا فرض هيمنتهم على كل لبنان . إنها الأمثولة الأولى التي تلقنها اللبنانيون جميعا من خلال حرب السنتين وما بعد .

الحل إذاً هو باعتماد مبدأ التعددية كأساس في بناء لبنان الجديد . لأن الأرضية التعددية

لا تتحمل إلا نظاما عدديا ... وهذا هو الدرس الثاني الذي يجب أن يتعلمه اللبنانيون بعد حرب طويلة .

وإذا كان الهدف من اعتماد مبدأ التعددية هو إعطاء الحقوق لكل الطوائف ولكل المجموعات فالوسيلة التي يجب اعتمادها لتنفيذ هذا التصور المبدئي تختلف حسب الأنظمة السياسية المعروضة . اللامركزية السياسية تسمح بحدّ أدنى من الادارة الذاتية للمجموعات وتبقى الدولة المركزية قوية ومسيطرة على جميع المرافق العامة الأساسية كالنقود والدفاع الوطني والتمثيل الخارجي .

مبدئيا اللامركزية السياسية وعاء توضع فيه مجموعات متجانسة نسبيا ذات تصور حضاري واحد إنما تختلف في بعض المجالات الجماعية الثانوية . والنظام هذا شبه زواج كاثوليكي ، فهو لا يجيز الفراق بين المجموعات بمعنى أنه لا يجوز لفريق أن يستقل سياسيا عن الدولة . من هنا تبقى الدولة المركزية قوية قادرة موجودة .

الفدرالية ، هي لامركزية سياسية بكل خصائصها وبنفس أنظمتها القانونية من حيث علاقات المجموعات ببعضها وعلاقتها بالدولة المركزية . لكن ما يميز الفدرالية عن اللامركزية السياسية هو حق المجموعات المتحدة في استقلالها فورا عندما تبدي رغبتها في ذلك .

فقوميات الاتحاد السوفياتي تستطيع (مبدئيا طبعا) أن تطالب باستقلالها عن الاتحاد إذا أرادت أغلبية الشعب ذلك . الفدرالية عامة ، نظام يجمع بين قوميات مختلفة ، لكن استيعابه لمجموعات تختلف حضاريا لا يزال أمراً مشكوكاً به .

أما **الكونفدرالية** ، أي الرابطة القانونية التي تجمع بين كيانين مستقلين ، فهي الكفيلة عموما ونظريا في خلق تعايش بين مجموعات صَعُبَ التعايش فيما بينها سياسيا وحضاريا .

لكن الحقيقة برأينا أن أي نظام يطبق ، له إيجابياته وسلبياته . لأن الاقتصاد والجغرافية والمعادلات العالمية ، تلعب دورا هاما وحيويا أحيانا في تحديد النظام الملائم للبيئة الاجتماعية .

المهم هو إقرار مبدأ التعددية . وانطلاقا من إعلانه يمكن الاتفاق على أي نظام سياسي يناسبه ، حتى النظام الوحدوي المركزي البرلماني يمكنه استيعاب الصيغة التعددية إذا اعترف بها ...

كل الصعوبات تبدأ بالتلاشي إذا اتفق الجميع على حقيقة الوضع في لبنان .

إن القول بأن الأزمة هي أزمة حكم بمعنى أن ممارسة جدّية للحكم ، يحققها «جبابرة» و«عمالقة» هو قول خاطىء . فالعملاق الوحيد الذي يستطيع حكم لبنان هو «**الوفاق**

الوطني» . الوفاق الذي لا يمر إلا بالتعددية ، حقيقة لبنان الأساسية . الشجاعة في اتخاذ القرارات ليست وحدها كفيلة في إنجاح حكم ، لا يتلاءم مع البيئة التي يحكمها . ولعل حكام لبنان منذ أواخر الخمسينات حتى يومنا هذا يدركون و يتحسسون هذا القول ...

لا يستطيع رئيس الجمهورية ، ولا رئيس الوزراء ، ولا أي وزير اتخاذ قرار شجاع ، إذا لم يكن قابلا للتجاوب على الصعيد الوطني . والمزايدة في هذا المجال على «قوة» أو «ضعف» الدولة غير مجدية وغير محقة . لأن الدولة لا تخلق الشعب ، بل الشعب الذي يخلق الدولة والدولة تترجم تطلعات الشعب وتنظم حياته .

أما الطروحات التي تضع الفلسطينيين أو الشيوعيين كحاجز في مسيرة إعادة السلام والتعايش فهي أسباب ثانوية في المعضلة اللبنانية ، والبرهان على ذلك أن الذرائع الأولى التي تضعها هذه القوى كي تتدخل على الساحة اللبنانية ، هي الهوية والتأكيد على هوية معينة . فلو لم يكن هنالك مشكلة حول الهوية لما زاد حجمها عن إطارها الحقيقي .

الحل إذا ، حسب رأينا ، نظري ومبدئي أكثر منه علمي وتنفيذي . فلا قيمة لأي مؤتمر ولأي اجتماع ولأية مقررات ولأية مؤسسة ولأي جهاز ولأي شيء إن لم تكن هنالك «إرادة مشتركة في بناء لبنان التعايش» . فالتعايش مبني على تلاقي إرادتين . ويكفي رفض إرادة واحدة للتعايش حتى يسقط نهائيا .

المسيحيون يريدون التعايش . ولو لم يريدوه لما واصلوا تعلقهم بالصيغة رغم انتكاساتهم الهائلة ومصائبهم الكبيرة . المسلمون يريدون التعايش ، وهو شيء أوضح .

إذا لا خلاف مبدئيا ...

لكن التعايش لا يقوم بدون إحقاق الحق ...

والحق في إعطائه للطرفين اللذين يتعايشان . لا يصح إلا باعتراف متبادل ... بوجود الطرفين ...

وعليه ، اذا تم اعتراف متبادل بالوجود تنحل المشكلة :

خلوة سيدة البير ، المسيحيون : «نعترف بحقوق كل مجموعة حضارية في لبنان» .

الحركة الوطنية والقوميون العرب : «لن يكون للتعددية مستقبل في لبنان» ...

تعلل الحركة الوطنية وكذلك القوميون العرب رفضهم للتعددية برفضهم للتقسيم حيث إن الاعتراف بالتعددية وبالحقوق الحضارية للمجموعات سيدفع المسيحيين نحو التقسيم ...

الموقف هذا يبرهن بوضوح أسباب عدم الاعتراف بالتعددية ...

لا يريد العرب وجودا سياسيا مسيحيا مستقلا على شاطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقي ...

لا يريدون «دولة مقهورين». لا يريدون إسرائيل ثانية ... لا يريدون «تقسيما» ...

التقسيم ...

التقسيم كلمة لا أكثر . لأن حقيقة التقسيم لم توجد ولا توجد ولن توجد ... لماذا ؟... لأن التقسيم يقع إذا ما وقع ، في جسم واحد . أما إذا كان هنالك جسمان ، فمن غير المعقول أن يكون تقسيم . التقسيم لا يقع إلا في الوحدة . أما التقسيم في التعددية فهو غير موجود . التقسيم معقول وممكن إن جزئت دولة وحدوية كفرنسا او إيطاليا . إنه موجود مثلا بين الألمانيتين ، وبين الكوريتين ، وبالأمس بين الفيتنامين لكنه لن يوجد بين إثيوبيا وإرتريا أو بين العراق وكردستان .

في الدول التعددية ظاهرة واحدة هي الاستقلال . الاستقلال المنبثق عن الحق في تقرير المصير . الإرتريون يخوضون حرب استقلال . الأكراد يريدون تقرير المصير . وفي لبنان التعددي ظاهرة واحدة يمكن أن تحصل : استقلال المسيحيين أم استقلال المسلمين . فالاستقلالان ينتجان عن حق الشعوب في تقرير مصيرهم ، وهو حق طبيعي اعترفت به الأمم المتحدة و يناضل الفلسطينيون من أجله .

أجل ، يحق للمسيحيين في أن يبنوا وطنا قوميا لهم بمعنى أن يستقلوا في دولة لهم ... «دولة المقهورين» التي ترعب العرب ، لأنها تذكرهم «بدولة المردة» . دولة المردة المشرقية المقهورة منذ ثلاثة عشر قرنا ، هذه الحضارة التي احتل أرضها الفتح العربي وعرّب ثقافتها . لا يقف أي مبدأ عالمي بوجه حق الشعب المسيحي اللبناني الطبيعي في تقرير مصيره . هذا الحق الطبيعي لا تقف بوجهه أفكار «إسرائيل ثانية» و«دولة فاشية انعزالية» وما يشابه هذه النعوتات السهلة . فالوطن المستقل إذا أراده المسيحيون ليس إسرائيل ثانية ، لأنه لم يأتِ من الخارج بل كان على هذه الأرض منذ آلاف السنين ...

لكن إرادة المسيحيين كانت بالتعايش ... وبالتعايش فقط . لا شيء يمنع المسيحيين من إقامة دولتهم . بل شيء واحد يدفعهم إلى ذلك : رفض المسلمين للتعايش .

وبما إن «الحركة الوطنية» والقوميين العرب ، الذين وضعت فيهم القاعدة الإسلامية كل ثقتها ، يعارضون التعايش من خلال معارضتهم لحقوق المسيحيين التعددية ، فالتوجه الطبيعي للشعب المسيحي سيكون في إقامة دولة مستقلة لهم ، هو حق طبيعي لهم إذا ما أرادوه .

إذاً ، القرار في يد المسلمين ، شعبا وقادة ومسؤولين أحزابا ومفكرين ...

إذا أرادوا التعايش الصحيح ، لن تكون هنالك أية عقبة ولن يحتاج لبنان لغير أبنائه ، كما قال رئيس جمهوريته الأستاذ الياس سركيس في خطابه الاستقلالي الشهير يوم ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٧٨ .

كلمة أخيرة

الكلمة الأخيرة هي للبنانيين . فاللبنانيون وحدهم يستطيعون تخطي مشكلتهم التاريخية والتوصل إلى حل دائم وشامل لأزمتهم .

الكلمة الأخيرة هي للمسيحيين عندما يعلنون صراحة ما في قلوبهم وعندما يصورون بوضوح ما في عقولهم . والكلمة الأخيرة هي لهم ، لأن قيام لبنان الكبير هو من صنعهم . ولأن صيغة التعايش نتيجة لإرادتهم .

والكلمة الأخيرة هي للمسلمين عندما يعلنون حقا ما هو الصحيح في لبنان وعندما يعطون لكل شيء صورته الطبيعية . الكلمة الأخيرة لهم لأن وجودهم هو الذي سمح بإقامة لبنان الكبير ولأن قرارهم هو القرار الوحيد الذي يسمح باستمرار صيغة التعايش .

التعايش في لبنان لا يتطلب تنازلات من المسيحيين تقابلها تنازلات من المسلمين .

فالوطن لا يبنى على تنازلات .

التعايش في لبنان لا يتطلب حلولا جزئية ولا حلولا لا يتقبلها أطرافها .

التعايش في لبنان ، إذا أريد له الحياة ، يتطلب اتفاقا شاملا على الهوية .

التعايش في لبنان يتطلب إعطاء كامل الحقوق لجميع الأطراف .

التعايش الصحيح يجب أن يسمح للمسلم بأن يعيش عروبته قوميا حضاريا وثقافيا . وللمسيحي بأن يعيش لبنانيته قوميا حضاريا وثقافيا أيضا .

لا يجب أن يكون هنالك في دولة التعايش ، مطالب قومية — ثقافية ... لا يجب أن يطالب المسلم بعروبته ، التي سيحصل عليها كاملة ، ولا بعروبة المسيحيين التي لا يحق له أن يطالب هو بها ...

ولا يجب أن يطالب المسيحي بالقومية اللبنانية والحضارة المسيحية اللتين سيعيشها ، ولا «بلبننة» «وتغريب» المسلمين ، التي لا يحق له أن يفرضها .

إن مجرد رفض واحد ، لأبسط حق ، عند أية مجموعة ، سوف يدفع بالمسيحيين نحو إقامة دولتهم القومية والمسلمين نحو الوحدة مع الأمة العربية .

الكلمة الأخيرة ، هي للذين يريدون التعايش . للذين يريدون دولة لحضارتين وقوميتين وثقافتين .

فالذين صنعوا الكيان عليهم أن يحافظوا عليه . والمحافظة عليه تمر بالاعتراف والعمل من خلال حقيقته . أما حقيقته فهي التعددية .

الخلاص الوحيد لكيان التعايش إذا هو الاعتراف والعمل من خلال مبدأ التعددية . ولبنان الجديد إذا أراده اللبنانيون دولة للمسيحيين والمسلمين ، لا بد أن يكون تعدديا .

المتوسط
حلبا
القبيات
طرابلس
شكا
البترون
القاع
القدّام
بشري
دير الاحمر
رأس بعلبك
جبيل
جونيه
بكفيا
بعلبك
بيروت الشرقية
بيروت الغربية
بعبدا
زحله
عاليه
الدامور
دير القمر
سوريا
جزين
صيدا
النبطية
مرجعيون
صور

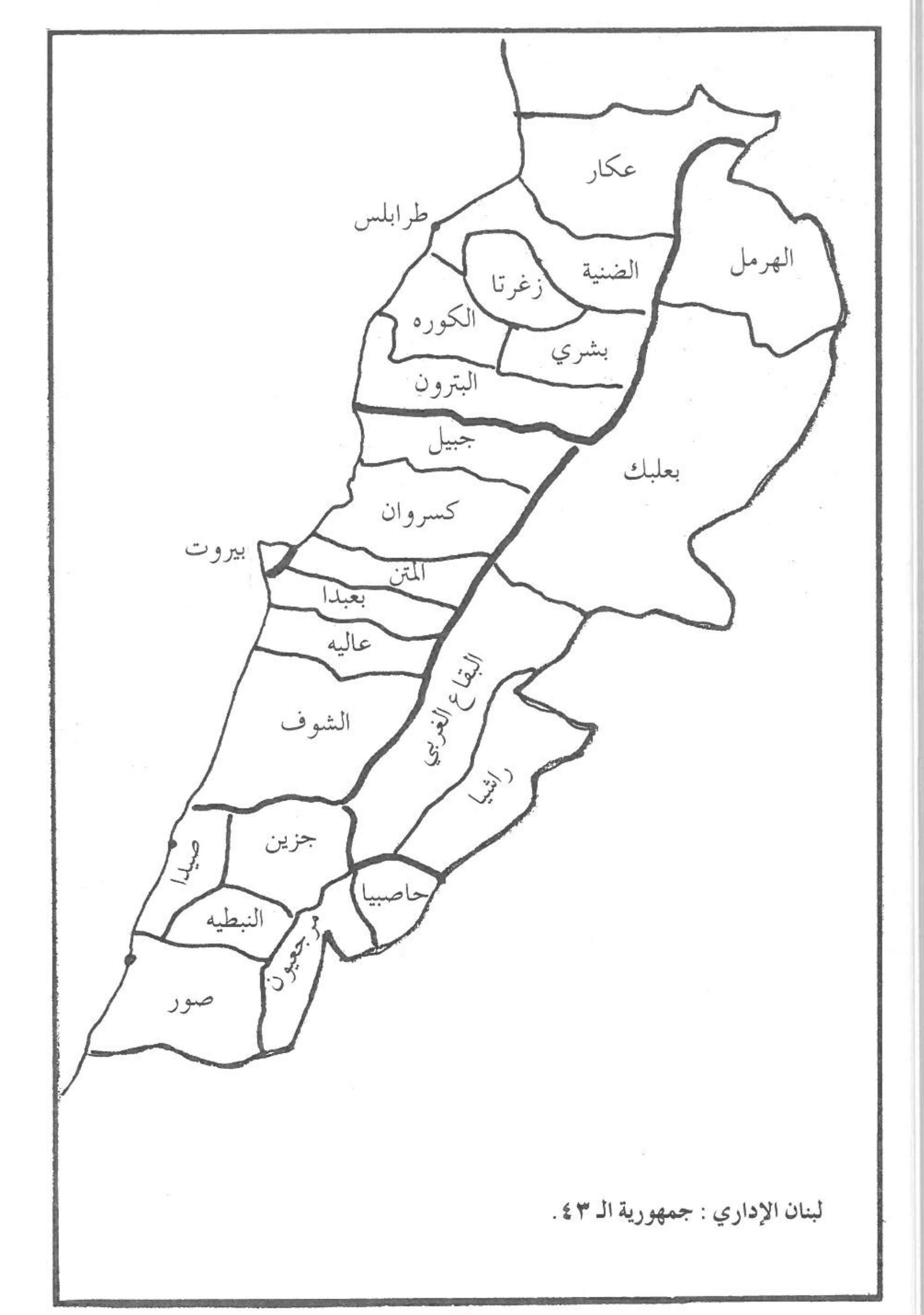
حرب الـ ٧٥-٧٦ في لبنان :

- - - - حدود المناطق التي سيطرت عليها القوات اللبنانية
- مناطق مسيحية أحتلتها القوات المشتركة وتم تحريرها فيما بعد
- ⊗ معسكرات فلسطينية في مناطق القوات اللبنانية تم ازالتها
- + + + مسيحيون خارج مناطق القوات اللبنانية
- c مسلمون داخل مناطق القوات اللبنانية
- مجازر ارتكبت ضد المسيحيين

القبيات
طرابلس
اهدن
شكا
البترون
المدفون
بشري
دير الأحمر
جبيل
جونيه
بيروت الشرقية
بيروت الغربية
بكفيا
ضهور الشوير
بعلبك
الدامر
زحلة
سوريا
صيدا
جزين
مرجعيون
النبطية
صور
القليعة
بنت جبيل
عين ابل

حرب المئة يوم، صيف ١٩٧٨ :

- حدود مناطق الجبهة اللبنانية في بداية الصيف
- مناطق احتلتها القوات السورية
- مناطق سيطرت عليها القوات السورية
- مناطق قصفها السوريون بعنف
- مناطق قصفها السوريون بعنف



لبنان الإداري : جمهورية الـ ٤٣ .

المراجع

لقد ارتكزنا في الكتاب الأول ، التعددية وليدة التاريخ ، إلى مؤلف الأب بطرس ضو ، **تاريخ الموارنة** ، بأجزائه الأربعة ، وخاصة الجزء الثالث منه .
أما سائر المراجع الهامة التي ساعدتنا ، فهي :

— Nantet Jacques, Histoire du Liban, Les Éditions de Minuit, Paris, 1963, 343 pages.
— Duché Jean, L'Histoire du Monde, l'Animal Vertical (1), Flammarion, Paris 697 pages.
— Abou Sélim, Le Bilinguisme Arabe-Français au Liban, P.U.F., Paris, 1962, 495 pages.
— Duverger Maurice, Constitutions et Documents Politiques, Collection Themis, P.U.F., 1964, 601 pages.
— Chamoun Camille, Crise au Moyen-Orient.

— سعادة ، المحاضرات العشر ، الطبعة الخامسة ، ١٩٥٩، ١٧١ صفحة .
— سعادة أنطون ، نشوء الأمم .
— ناجي أمين ، فلسفة العقيدة الكتائبية ، منشورات الكتائب اللبنانية ، الطبعة الأولى، ١٩٦٦، ١٣٤ صفحة .
— المارونية السياسية، سيرة ذاتية ، كتاب السفير، مركز السفير للمعلومات، ١٩٧٨ .
— لبنان ، وطن قومي للنصارى في الشرق الأدنى ، ٥٤ صفحة .
— منشورات الكسليك ، ملف القضية اللبنانية ، من عدد واحد إلى سبعة ، الكسليك ، ١٩٧٧ .
— حركة العمل الجامعي (GAU) ، الإرساليات الأجنبية ، الإرسالية اليسوعية ، مجلة الثقافة العربية ، نيسان ١٩٧٣، بيروت ، صفحة ١٩ إلى ٤٥ .
— مجلد محاضرات قسم إنطلياس الكتائبي ، سنة ١٩٧٧ .
— ملفات النهار، ١٩٧٠، بيار الجميل ، ريمون إده .

— Pharès Sami, Point de Vue d'un Francophone Libanais, Revue La Culture Française, 1972, N° 2.
— Abou Sélim, Chronique (1), Dangers et Culture au Liban, Extrait, Revue Travaux et Jours, N° 50, Janvier-Mars 1974, Centre Culturel Universitaire, Beyrouth, 128 pages.
— Père Sacre Étienne, Le Pluralisme Culturel au Liban, Conférences de l'Université St-Esprit de Kaslik (U.S.E.K.), Programmes Scolaires et Formation du Patriote Libanais, 1971, Kaslik, Liban, Pages 9 à 24.
— Nasr César, Langues d'Enseignement au Liban, Conférences de l'U.S.E.K., Programmes Scolaires et Formation du Patriote Libanais, 1971, Kaslik, Liban, Pages 47 à 58.
— Boulos Jawad, Les Racines du Nationalisme Libanais, Conférences de l'U.S.E.K., Les Dimensions du Nationalisme Libanais, Kaslik, Liban, 1970, Pages 9 à 23.
— Eddé Pierre, L'Économie Libanaise et le Nationalisme Libanais, Conférences de l'U.S.E.K., Les Dimensions du Nationalisme Libanais, Kaslik, Liban, 1970, Pages 24 à 39.
— Cours de Droit Constitutionnel du Professeur Jean Salem à l'Université St-Joseph, Beyrouth, 1976, La Nation.

فهــــرس

الكتاب الثاني

التعددية في العالم

الكتاب الثالث

التعددية والجمهورية اللبنانية

Centre de recherches pour le développement et la paix

مركز البحوث للتنمية والسلام

١- حنين إدوار، ١٩٧٩. على دروب لبنان، جامعة الروح القدس – الكسليك (مركز البحوث للتنمية والسلام، ١).

٢- غانم خيرالله، ١٩٧٩. الراديكاليّة في السياسة اللبنانيّة، جامعة الروح القدس – الكسليك (مركز البحوث للتنمية والسلام، ٢).

٣- فارس وليد، ٢٠٠٧. التعدّديّة في لبنان، ط ٢، منشورات جامعة الروح القدس – الكسليك (مركز البحوث للتنمية والسلام، ٣).

4- Sayegh Raymond, 1979. *Le Golfe en ébullition*, Kaslik : USEK (Centre de recherches pour le développement et la paix, 4).

٥- هارون جورج، ١٩٧٩. أعلام القوميّة اللبنانيّة، ج. ١، يوسف السودا، جامعة الروح القدس – الكسليك (مركز البحوث للتنمية والسلام، ٥).

طبع في المطبعة البولسيّة
جونيه، لبنان
٣٠ تمّوز ٢٠٠٧